عزمــــــــــــي بشـــــــــــــارة

من يهوديــة الـــــدولة حتى شــارون

دراســة فـي تناقــض الديـمقراطيــة الإســرائيليــة



دار الشروقــــــ

عزمى بشارة

من يهودية الدولة حتى شارون

دار الشروق

الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى
رابعة العدوية - مدينة نصر - ص . ب : ٣٣ البانوراما
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى : email: dar@shorouk.com

المحتويات

الباب الرابع

الباب الخامس

مقدمة

هذا الكتاب هو مساهمة بحثية في تحليل إشكاليات وتناقضات نظام الحكم في نقاط تقاطع السياسة مع الاقتصاد والأيديولوجية السائدة في حالة خاصة هي حالة إسرائيل. ولهذا الغرض يحلل الكتاب بنية الديموقراطية اليهودية إلى عناصرها المكونة. وتتناول عملية التفكيك أوجهًا متعددة لنشاط الدولة كعملية بناء للأمة من خلال الاقتصاد والعناصر والأفكار المكونة للأيديولوجية السائدة وغيرها. والكتاب مساهمة نقدية واعية لموقعها الذي توجه منه النقد. ولكن النقد ليس مجرد نشاط غير موضوعي. ففي حالة تولده عن عملية تحليل تستخدم فيها أدوات العلوم الاجتماعية وتضيء جوانب من العملية الاجتماعية والسياسية التي تخفيها الأيديولوجية الرسمية، هو مساهمة علمية وبحثية في فهم المجتمع والدولة المعنيين. وهو بالتأكيد لا يقل حرصا على الموضوعية العلمية عن الإنتاج البحثي الإسرائيلي في الشأن الإسرائيلي، وإن كان يتضمن بعدا أيديولوجيا فهو بالتأكيد لا يزيد عن البعد الأيديولوجي القائم في الأبحاث الأكاديمية الإسرائيلية.

ليس الكتاب ردا على الاختصاص الإسرائيلي في الشؤون العربية، وهو ليس ردا على الاستشراق الإسرائيلي بـ«استغراب» عربي. فلسنا معنيين بمناكفات استعراضية ذات طابع تمثيلي representation لكي نصرف جهدا على إثبات أننا نستطيع أن «نحللهم» كما «يحللونا». نحن معنيون بالبحث وليس بلعب دور الباحث. كما أننا لسنا معنيين ببحث ينفذ وظيفة أخرى غير البحث والنقد المتضمن فيه. ولا نرغب بتقليد المستعمر، لأن المستعمَر في حالة التقليد المنتشرة مؤخرا يتحول إلى مجرد كاريكاتير عن المستعمر يتوسل اللياقة السياسية politically correct لتحميه من السخرية أو من التقييمَ العلمي الصارم.

نتناول في الفصل الأول من هذا الكتاب تشخيص تناقضات الديموقراطية اليهودية بشكل عام، ونعدد البنيوية منها، وأهمها الطبيعة الكولونيالية وعلاقة الدين بالدولة وما يشتق منهما. ونتعرض بشكل مختلف وجديد لطبيعة إسرائيل الكولونيالية في الفصل الأول، كما نتعرض لقضية المواطنين العرب في الكيان الصهيوني، ولكننا لا نخصص لها فصلا، ويعود ذلك أولا إلى أن هذه القضايا قد طُرقت بتوسع في أدبيات عديدة حول إسرائيل. وثانيا لأن هذه الموضوعات ماثلة في كافة فصول الكتاب، من معالجة يهودية الدولة الصهيونية وديموقراطيتها إلى الأمن إلى مسألة الدين والدولة والخارطة السياسية وغيرها. في كل موضوع يحضر العرب والفلسطينيون. ثم ننتقل إلى بحث العلاقة بين يهودية الدولة كتعريف وكوظيفة من جهة، والديمقراطية من جهة أخرى، ويتلو هذا الفصل مباشرة تحليل للأصول الفكرية للعلاقة بين الدين والدولة، بما في ذلك مسألة العلاقة بين التطرف السياسي والغيبية الدينية. ثم نواصل في الباب الثاني من الكتاب المؤلَّف من فصل واحد تقييم المسائل الأساسية المتعلقة بإشكاليات الديمقراطية اليهودية عبر مراجعة مسألة الأمن والجيش والثقافة السياسية الأمنية ومميزاتها والعقيدة الأمنية.

وبعد توقف في الباب الثالث عند تغير البنية الاقتصادية، نؤسس في الاقتصاد وجدلية العولمة للَبْرَلَة الاقتصاد والحياة السياسية ولعملية التسوية، كما نتوقف عند خصائص تعاملَ إسرائيل مع العولمة بانسجام، مع التأكيد على يهوديتها كدولة. ثم ننتقل في الباب الرابع إلى فحص تحولات السياسة الإسرائيلية المعاصرة بناء على ما سبق، وإلى استعراض نماذج عن الإشكاليات والتناقضات المطروحة في الأبواب الأولى وتجسدها في الخارطة السياسية والحزبية، مع التطرق في الباب الأخير بشكل مفصل إلى نماذج معاصرة مثل شارون وباراك. ونحن نعالج باراك وشارون كظاهرتين تتقاطع فيهما وعندهما التناقضات والإشكاليات المذكورة في الأبواب الثلاثة الأولى. وهذا ما يهمنا فعلا في استعراض حقبتيهما سياسيا مع تطرقٍ لمرحلة نتنياهو.

ونتناول في الكتاب بشكل ديناميكي الخارطة السياسية الإسرائيلية وتطورها بشكل يجسد التناقضات أعلاه، ويظهر فعلها في الخارطة السياسية. كما يتطرق

الكتاب إلى الاقتصاد وقضية العولمة والنموذج الإسرائيلي للتفاعل مع العولمة بالقدر اللازم لفهم فعل تناقضات الديموقراطية اليهودية في الخارطة السياسية.

ونرجو من هذا الكتاب أن يزود القارئ، والطالب الجامعي، والباحث بتحليل أكثر صرامة للمجتمع والدولة في إسرائيل، وبصورة أكثر علمية عنهما بواسطة استعراض إشكاليات الديمقراطية. ومن هذه الزاوية تحديدا ينطلق البحث دون أن نفعل ذلك باتباع منهج سوسيولوجي أو سياسي أو اقتصادي والتقيد به، بل عبر رؤية شاملة تستخدم الأنظمة المعرفية الاجتماعية المطلوبة في البحث حسب طبيعة الموضوع دون التعصب لمنهج بشكل أيديولوجي. فالهدف هو توفير زاوية نظر إلى مجتمع مركب.

وعلى الرغم من التطرق بكثرة إلى المسائل الثقافية على طول الكتاب، فإن الكاتب لم يفرد لمسألة الثقافة الإسرائيلية فصلا وقد بقيت كمجال نشاط اجتماعي مهم ومركب خارج نطاق البحث، راجيا أن يتاح له المجال لإفراد كتاب لها في المستقبل القريب. كما لم يفرد الباحث فصلا لقضايا الأقلية العربية الفلسطينية، لأنه سبق أن كتب عن هذا الموضوع مطولا،[1] ولأنه يتطرق إلى هذه القضية عند الحديث عن قضية يهودية الدولة وديمقراطيتها، وغيرها من القضايا المتعلقة بالخارطة السياسية الإسرائيلية. فهو يجعل هذه القضية حاضرة في كافة فصول الكتاب، كما أن الباحث واع لموقعه الذي منه ينتقد المجتمع والدولة في إسرائيل.

ورغم أن الصهيونية ماثلة كموضوع في كل صفحة من صفحات الكتاب، إلا أنه ليس كتابا في التأريخ للفكرة الصهيونية. فهذا هو الجانب الوحيد الذي غطته الأدبيات العربية الأكاديمية في مجال الدراسات الإسرائيلية بشكل موسع في مساهمات عبد الوهاب المسيري الموسوعية وكتابات صبري جريس حول تاريخ الفكرة الصهيونية ومؤسسات الحركة ورجالاتها وغيرهما من الباحثين. وبالإمكان التوسع في هذا الموضوع ووضع مساهمات إضافية في تاريخ ونقد الأيديولوجيا الصهيونية، وما زالت هنالك حاجة ومتسع لذلك. ولا يوافق الكاتب بالطبع على الكثير مما نشر حول الموضوع، ولكن هذا لا يمنع من أن يقدر عاليا ما كتب في هذا المجال مع التأكيد أن هذا المجال ليس موضوع هذا الكتاب. فالكتاب الذي نضعه في

أيدي القارئ يتعامل مع الأيديولوجية الصهيونية كفعل سياسي اجتماعي ويشخص إشكالياتها الأساسية من خلال فعلها في المجتمع والدولة، ومن خلال تشخيص وتحليل إشكالية العلاقة بين الدين والدولة والأمن والجيش والخارطة السياسية وغيرها من المسائل. كما أن الكتاب ليس تأريخا «لليشوف» أو لبدايات المشروع الصهيوني، فمن الباحثين العرب من قام بمثل هذا الجهد وأذكر منهم عبد الحفيظ محارب على سبيل المثال لا الحصر. كما يجب أن نذكر جهود ومساهمات صبري جريس وعبد الحفيظ محارب وغيرهما من الباحثين والمترجمين في مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت، ود. إلياس شوفاني في الدراسات الإسرائيلية في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وجهود باحثي مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية مثل عبد العليم محمد وعماد جاد وغيرهم.

ينصب الجهد في هذا الكتاب على قضايا كتب عنها بتوسع باحثون إسرائيليون، ولم يستثمر فيها جهد بحثي نقدي في العالم العربي من الجدية بحيث يمكن اعتباره تحديا حقيقيا للجهد الفكري حول هذه الموضوعات في المؤسسة الأكاديمية الصهيونية ذاتها. مع التأكيد أنه بذل مؤخرا جهد هائل في عملية ترجمة الأبحاث من هذه المجالات. وينتشر بكثرة جهد ترجمة الصحف بشكل غير انتقائي ينم عن رغبة عربية بمتابعة التطورات السياسية اليومية في المجتمع الإسرائيلي وذلك تعبيرا عن مأزق تاريخي وضع السياسة العربية في حالة انتظار لما يحصل من تطورات في إسرائيل والولايات المتحدة. ولكن جهد ترجمة الأبحاث والسير الذاتية والأعمال التاريخية يتراكم ولا بد أن يثمر في النهاية، ونذكر منها جهود أحمد خليفة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وأنطون شلحت ومحمد حمزة غنايم في مؤسسة «مدار» في الضفة الغربية. كما نشهد مؤخرا بداية تطور باحثين شباب في الشأن الإسرائيلي في مؤسسة «مدى» في حيفا، وفي النظرية القانونية النقدية في مؤسسة «عدالة». وهذا تطور جديد لأن الباحثين العرب الذين تتلمذوا في الجامعات الإسرائيلية تحولوا غالبا إلى باحثين في شؤون عرب الداخل ولم يتطور خبراء في الشؤون الإسرائيلية، ولذلك نشير إلى هذا التطور الجديد تشجيعا للباحثين الشباب للمضي في هذا الطريق دون استخفاف بما تم وأنجز. إن إحدى كوارث البحث العلمي العربي هو إعاقة التراكم المعرفي، ونمط سلوكي يكاد يصبح عرفا وعادة في اعتبار الباحث نفسه أول من كتب حول موضوع البحث.

نحن نعتبر هذا الكتاب حصيلة بحث وحصيلة تجربة طويلة يمكن اعتبارها تجمع بين النظرية الاجتماعية والفلسفة والمراقبة الميدانية التي تضاف إلى الجهد النظري. والمهمة تفكيك ونقد وإعادة تركيب لجوانب أساسية في المجتمع والسياسة الإسرائيلية تمكّن من نقد شامل لهذا المجتمع مبني على المعرفة. وخلال هذه العملية ينتقد الكاتب العديد من الآراء المسبقة الخاطئة المنتشرة. فقط هو النقد المؤسس على المعرفة من ناحية، والقيم الإنسانية من ناحية أخرى، يستحق أن يسمى نقدا.

ويود الكاتب أن يوجه شكرا خاصا لمساعدته البرلمانية شذا زعبي التي حولتها الظروف إلى مساعدة تجميع مواد وتدقيق مصادر وذهاب وإياب إلى المكتبة، فقد كتب الكتاب أو استكمل في ظروف عمل سياسية يومية صعبة، إذ لم ينجز الكتاب في إجازة بحث علمي بل في خضم العمل السياسي والفكري اليومي. كما يوجه المؤلف بصفته الشخصية الشكر والاعتذار إلى عائلته الصغيرة التي كانت تنتظر عودته إلى البيت من أيام وليالي العمل الطويلة والمتواصلة خارج المنزل فيعود للانشغال بالكتابة في المنزل أيضا، كتابة هذا الكتاب وغيره.

عزمي بشارة

الباب الأول

الفصل الأول

تناقضات الديمقراطية اليهودية

ليست إسرائيل دولة ديكتاتورية، ولا هي دولة يحكمها العسكر، ولا دولة حزب واحد. وإنما هي دولة تتوفر فيها انتخابات برلمانية عامة ونسبية، إذ يُمثَّل كل حزب في برلمانها بعدد من المقاعد تماثل نسبته من الأصوات، وهي أكثر طرق التمثيل البرلماني تمثيلا لنسب الأحزاب من الأصوات ولتوازنات القوى الحزبية، إذ تعتبر البلاد كلها منطقة واحدة، ويتم التصويت لقوائم حزبية وليس لأفراد. وكما يبدو، فإن هذه الطريقة الانتخابية، في حالة سيطرة أحزاب وطنية غير طائفية الطابع، هي الطريقة الأمثل في عملية بناء أمة بواسطة الدولة nation building دون تكريس الفوارق المذهبية أو الفوارق في أصول الجماعات السكانية أو انتمائهم.

ويتكرر طرح اقتراحات متعددة لتغيير طريقة الانتخابات إلى طريقة «منطقية» أو «إقليمية» (تعتمد توزيع البلاد إلى مناطق) بغرض تقليص عدد الأحزاب بالطبع، كما في بريطانيا وأمريكا، ولتعزيز تأثير البعد الشخصي في الانتخابات، وتتكرر كذلك الدعوة إلى اتباع طريقة حكم رئاسية، كما يقترح ذلك صراحة زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» مثلا، افيجدور ليبرمان، أو لرفع نسبة الحسم من ١,٥٪ إلى نسب أعلى تمنع الأحزاب الصغيرة من دخول الحلبة البرلمانية[٢]، ولكن معظم هذه الاقتراحات قد فشل في إقناع النخب الإسرائيلية المرة تلو الأخرى. واحتفظت إسرائيل بنظام برلماني قوي وبنظام حزبي. وحتى فكرة انتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر من قبل الناخبين بشكل موازٍ لانتخاب البرلمان، فقد طبقت مرتين العام

١٩٩٦ والعام ١٩٩٩، ولخصت كفشل ذريع لأنها أبرزت وأكدت الفوارق الطائفية والمذهبية أكثر مما وحّدت الأمة. وكان الهدف المعلن والمتفق عليه من تغيير طريقة الانتخابات هو التقليل من وزن وتأثير الأحزاب الصغيرة وقدرتها على الابتزاز، فكانت النتيجة تقليص حجم وقوة الأحزاب الكبيرة وتحول الأحزاب كافة إلى متوسطة أو صغيرة. وعادت الانتخابات في العام ٢٠٠٣ لتكون انتخابات برلمانية، بحيث ينتخب البرلمان رئيس الحكومة. أما منصب رئيس الدولة في إسرائيل، فهو منصب رمزي تمثيلي طقسي ترافقه أهمية معنوية وتربوية معينة تعتمد إلى حد بعيد على شخصيته وسيرته الذاتية والاحترام الذي يحظى به.

ويقوم في إسرائيل نظام فصل السلطات ويتطور باستمرار، ترافقه آليات توازن ورقابة فيما بينها، ويعتبر القضاء مستقلا، وما زال يطور هذه الاستقلالية. وتعتبر المحكمة العليا نفسها مؤهلة لحماية قيم الديمقراطية المعبَّر عنها في القوانين الأساسية، وتعتبرها بمثابة دستور يؤهل المحكمة أن تفسرها، وأن تفحص، إذا طلب منها، مدى توافق أي قانون مع هذه المبادئ إلى درجة إلغاء القانون إذا تبين تناقضه مع هذه المبادئ الدستورية. وتشن الأحزاب الدينية والقوى اليمينية حملة مستمرة ضد هذا التدخل القضائي في التشريع، وتدعو إلى إقامة محكمة دستورية ذات صبغة تمثيلية، بحيث لا تمثل فقط مبادئ ليبرالية، بل تمثل مثل وقيم الشعب بشكل عام. ويمكن اعتبار هذه المعركة مواجهة حقيقية متعلقة بمكانة القيم الليبرالية في النظام الديموقراطي، وهل يمكن أن تسود إذا كانت قيم الأقلية، وإلى أي مدى يفترض أن تمثل القيم الدستورية قيم الأغلبية، أو قيما ديموقراطية ليبرالية ثابتة نسبيا بغض النظر عن تقلب الأغلبية.

وما زالت هذه المواجهة محتدمة وتعتبر من إشكاليات الديموقراطية اليهودية المعاصرة. وتتقاطع مع ثلاثة صراعات أساسية دائمة الحضور في هذه المواجهة: الأول هو الصراع حول العلاقة بين الدين والدولة، والثاني هو الصراع على تضييق الحريات أو توسيعها ومدى خضوعها للمسألة الوطنية وقضايا الأمن التي قد تتخذ شكل سياسات احتلال قمعية حينا آخر، والصراع الثالث هو الصراع بين مساواة المواطنين ويهودية الدولة. وقد ازداد احتدام الصراع الأخير فيما يتعلق بالمواطنين العرب ما بين البرلمان والمحكمة العليا في العقدين الماضيين.

وتسود في إسرائيل حرية صحافة وتعبير عن الرأي، ومنظومة حقوق مواطن متطورة تشمل نظام تأمينات اجتماعية. وتتوسع حرية التعبير عن الرأي باستمرار في إطار ازدياد بلورة المجتمع المدني لحقوقه باستقلال عن الدولة، وبخاصة في إطار حقوق الفرد، ولكن حرية التعبير تواجه مسألة تجند وتجيش المجتمع الإسرائيلي وصحافته في القضايا الوطنية والأمنية، وفي مواجهة أي نقد من الخارج، كما تواجه سيطرة الاحتكارات الكبرى على ملكية الصحافة لتحولها إلى شأن سلعي يخضع لقوانين العرض والطلب والتنافس على السوق بشكل يضاهي أكثر المجتمعات استهلاكية. ويصارع النظام المتطور من التأمينات الاجتماعية على حياته باستمرار في وجه زحف مستمر لقوانين السوق التي تعمل لإخضاع كل شيء لقوانين الربح، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة وغيرها. وقد شهد المجتمع الإسرائيلي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين صراعا مريرا حول هذه الموضوعات.

وتتوسع الطبقة الوسطى الإسرائيلية باستمرار، كما يزداد المجتمع الإسرائيلي فرزا طبقيا، أي أنه على الرغم من نشوء طبقة وسطى واسعة، فإن الهوة بين الأكثر غنى والأكثر فقرا تتوسع باستمرار. وعلى الرغم من ازدياد الفرز الطبقي، فإن المجتمع الإسرائيلي يزداد تبلورا كمجتمع ذي هوية ثقافية جامعة على الرغم من التعددية القائمة. ويشكل توفر عناصر مثل: شرعية المؤسسات الديمقراطية اجتماعيا وسياسيا، وبوتقة الصهر القائمة في الجيش، كما تشكل الأيديولوجية الصهيونية التي تطغى على هدف المؤسسات وفهمها لذاتها، إن صح التعبير، واتساع الطبقة الوسطى والانسجام الثقافي العبري في عملية بناء الأمة ثقافيا، دبقا اجتماعيا لاصقا يتغلب على الانقسام الطائفي دون أن يلغيه، وأساسا لتمكين التعددية الإسرائيلية السياسية من الاستمرار في إطار الوحدة الوطنية، وتشكل التعددية في الوحدة مبدأ التنافس الديموقراطي الذي يميزه عن التنافس الطائفي أو المذهبي أو العشائري الذي يقود إلى الحرب الأهلية أو إلى «الديموقراطية التوافقية». وتحتاج كل تعددية إلى إطار يؤطرها وإلى مادة جامعة، والتعددية السياسية الإسرائيلية نشأت وترعرعت ووظفت في هذا الإطار الصهيوني في النهاية.

وفي كتاب شامل يلخص سنوات طويلة من البحث الإحصائي الرامي إلى قياس توفر عناصر الديمقراطية بالأرقام، حصلت إسرائيل في مقياس المساءلة على أقل

علامة بين الدول الديمقراطية إلى جانب المكسيك[٣]. ويعود السبب إلى ازدياد مشاركة الجيش في عملية صنع القرار، وبخاصة في السنوات الأخيرة. أما في مقياس عنصر التمثيلية، أي مدى انعكاس نسب الأصوات في نسب التمثيل في البرلمان، فقد حققت إسرائيل مواقع متقدمة بعد السويد والمملكة المتحدة وجنوب إفريقيا والدانمارك وهولندا وقبرص والولايات المتحدة، وشغلت المكان الثامن بين ٣٦ دولة[٤].

أيضا من ناحية آليات المراقبة والموازنة في الدولة، وبخاصة تلك المفروضة على السلطة التنفيذية، حصلت الديمقراطية الإسرائيلية على علامة عالية نسبيا مثل باقي الدول الديمقراطية، باستثناء الدول التالية: الأرجنتين، وكوريا الجنوبية، وتايوان، والمكسيك، وفرنسا، ورومانيا. وفي مقياس المشاركة السياسية المتعلقة إلى حد بعيد بنسبة التصويت احتلت إسرائيل المكان ٢٢ بين ٣٦ دولة[٥]. وفي مقياس حرية الصحافة، تحتل إسرائيل المكان ٣٠ من بين ٣٦ دولة. والعنصر المؤثر في دفعها نحو أسفل سلم علامات حرية الصحافة هو التعامل مع الصحافيين الأجانب والعرب الذين يغطون ما يجري في المناطق العربية المحتلة.[٦].

وتحصل إسرائيل أيضا على علامة منخفضة في موضوع حقوق الإنسان كأحد العناصر الأساسية المكونة في النظام الديمقراطي[٧]، فلم تعد الأبحاث الحديثة حول الديمقراطية وأسسها تكتفي بفحص عناصر حكم الأغلبية والتعددية وتداول السلطة، وأخذت تفحص، أيضا، مسألة الحقوق المدنية وحقوق الإنسان. وتحصل إسرائيل في هذا المجال على علامة أسوأ من الأرجنتين وبلغاريا وتايوان والمكسيك ورومانيا وتايلاند، ومعها في الخانة نفسها كل من الهند وجنوب إفريقيا. ومن الواضح أن هذا التقييم يرتبط بمسألة خرق حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي قياس درجة استقلال «أجهزة تنفيذ القانون» التي تشمل الادعاء العام والشرطة والقضاء، تحتل إسرائيل مكانة متوسطة (في العام ٢٠٠٣ المكان الـ ٢٢ من بين ٣٦ دولة، وفي العام ٢٠٠٢ المكان الـ ١٢).

وفي مقاييس تطبيق المساواة الاجتماعية والفجوة في الدخل، تحتل إسرائيل

(حسب مقاييس جيني) ومع التوسع المستمر في الفجوة بين المداخيل في هذا البلد في العقد الأخير، تحتل إسرائيل المكانة ٢٠ من بين ٢٣ دولة[٨]، ومع تبين حالة الفجوة المريعة في المداخيل وانفضاح أمر اشتراكية المجتمع الإسرائيلي الشهيرة الناجمة عن صورة ذهنية عن مساواة قائمة في اقتصاد جمعي استيطاني، ومع انهيار وهم المساواة، يتوقع المرء أن يحصل الاقتصاد الإسرائيلي على علامة عالية في مسألة حرية السوق، أو عدم تدخل الدولة في الاقتصاد. وهو عنصر مؤسس للديمقراطية بنظر الليبراليين. إلا أن إسرائيل تحصل على علامة منخفضة وتصنف رقم ٢١ من بين ٣٦ دولة في المكان نفسه مع إيطاليا واليابان وإسبانيا. يحتوي الاقتصاد الإسرائيلي على خليط اجتماعي غير مساند للديمقراطية يجمع انعدام المساواة واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء مع تدخل الدولة المكثف في الاقتصاد.

وتحصل إسرائيل على تدريج منخفض جدا في مسألة التمييز ضد الأقليات (والمقصود بالطبع المواطنون العرب)، إن كان ذلك في مجالات الحقوق السياسية أو الاقتصادية، أما بالنسبة للحقوق الثقافية، فتحصل إسرائيل على علامة وسطية نسبيا. بالنسبة للحقوق الاقتصادية والسياسية، تدرج إسرائيل في الأماكن ١٧-٢٥ من بين ٢٨ دولة. أما بالنسبة للتمييز الثقافي، فتحتل إسرائيل المكانة ١٤-١٩ من بين الـ ٢٨ دولة ذاتها.

يبين البحث أن الديمقراطية الإسرائيلية تسجل انخفاضا مستمرا في ثقة الجمهور أو تأييده للمحكمة العليا، وقد كانت النخب الإسرائيلية الليبرالية تعتز في الماضي بأن المحكمة العليا موضع ثقة الجمهور الإسرائيلي قبل الكنيست والحكومة. وطرأ التدهور في تقييم الجمهور لأداء هذه المحكمة في موضوع صلاحية هذه المحكمة على إبطال قوانين تتناقض مع التوجهات الدستورية في الدولة، تلك المتمثلة بالقوانين الأساسية. فغالبية المتدينين لا يوافقون على توجه المحكمة العليا في إلغاء تشريعات تتناقض مع قوانين الأساس، وتعتبر تدخلها في شؤون السلطة التنفيذية زائدة عن الحد المطلوب. أما بين العلمانيين، فالأغلبية لصالح المحكمة العليا، ولكن نسبة الأغلبية قليلة، ٥٤٪ في حالة إلغاء التشريعات، ونسبة ٤٧٪ فقط من العلمانيين توافق على تدخل المحكمة العليا في عمل السلطة التنفيذية، وترى البقية أنه يزيد على المطلوب[٩].

وفي فحص الآراء المنتشرة للرأي العام، نكتشف أن موقف الرأي العام تجاه

النظام الحاكم يختلف عن رأي الخبراء ومراكز الأبحاث بموجب مقاييس محددة، ولكننا لن نخوض في هذا الموضوع لأننا لا نخوض حاليا في مسألة نظرية الديمقراطية. وما يهمنا في حالة فحص الرأي العام بشكل مثابر ومنهجي، ومن خلال مقارنة سنوات عدة، هو مسألة الثقافة الديمقراطية. وحسب البحث، فإن أقلية فقط، وإن كانت أقلية مثابرة، تؤيد حق المواطنين العرب في إسرائيل بالمشاركة في اتخاذ قرارات سياسية مصيرية[١٠]، ويصح هذا التقسيم، أيضا، عندما يتعلق الأمر بمشاركة العرب في حكومة إسرائيلية، فإن النسبة تزداد في فترات حكم حزب العمل ولكنها تبقى أقلية، ثم تعود لتصبح أقلية صغيرة في مراحل الأزمات، ٢٨٪ العام ٢٠٠٢، و٣١٪ العام ٢٠٠٣.

ويتبين أن الموقف من المساواة للعرب بشكل عام هو موقف متغير؛ في العام ١٩٨٥ سجل المشروع ٤٤٪ من المواطنين اليهود يدعمون حق العرب بالمساواة، وفي العام ١٩٩٩ بلغت النسبة ٧٣٪، ووصلت إلى ٦٥٪ في العام ٢٠٠٠، أما في العام ٢٠٠٣، فقد أيد ٤٧٪ فقط منح العرب المساواة. ولكن عند التدقيق في مضمون هذه المساواة يتضح أنه حتى في العام الذي يسجل تأييد ٧٣٪ من المواطنين اليهود منح المساواة للعرب، فإن أقلية فقط تدعم حق العرب بالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية (في البرلمان أو في استفتاء) أو بالمشاركة في الحكومة. أي أن تعريف المساواة للعرب في دولة اليهود يتلخص في«منحهم» الحقوق بهذه الدرجة أو تلك، ولا يقصد بالمساواة تلك المساواة الكاملة بين مواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم.

يشكل هذا الإطار الصهيوني موازيا لفكرة الدولة القومية الديمقراطية برأي العديد من المنظرين الديمقراطيين في إسرائيل الذين يؤيدون منح «المساواة» بهذا المفهوم للعرب. ولكن هذا النموذج للدولة القومية الديمقراطية لا ينطبق على الحالة الإسرائيلية للأسباب التالية التي سيتم توضيحها في الفصلين القادمين: إن إسرائيل لا تفصل بين الأمة والقومية والدين، وبالتالي لا يمكنها الفصل بين الدين والدولة، وذلك ليس فقط فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، كما يود العلمانيون في إسرائيل أن يختصروا المسألة، وإنما، أيضا، في قضايا دستورية الطابع لها علاقة بجذر الديمقراطية، مثل حسم قضية المواطنة. هنا منبع التناقض البنيوي الثاني في

الديمقراطية اليهودية. ليست كل دولة قومية هي دولة ديمقراطية، ولكن الدولة القومية الديمقراطية تحول المواطنة إلى أساس الانتماء إلى الأمة الحديثة بغض النظر عن أصول المواطنين الأقوامية. كما أن الدولة الديمقراطية قادرة على تخيل الفصل بين الدين والدولة.

وتنبع من الإشكالية الأولى ـ إضافةً للاحتلال ذاته ـ إشكاليات فرعية أيضا من نوع الثقافة الاستيطانية وعلاقتها بالديمقراطية كحالة جمهورانية تجمعها قيم استيطانية جمعية من نوع تقديس الأمن والخدمة العسكرية والقيم العسكرية وسهولة نشر الشعور بالتهديد والاقتصاد الاستيطاني الاشتراكي الطابع، والخضوع لمصلحة المجموع إلى درجة فرض الرقابة الذاتية، وصعوبة الخروج عن الإجماع .. وجميعها عناصر معيقة للديموقراطية.

وإشكال الديمقراطية الإسرائيلية الثاني هو إشكال المواطنة ويهودية الدولة. وهو ينقسم إلى إشكاليتين: الأولى أن يهودية الدولة تستند إلى عدم الفصل بين الدين والقومية، وتقود بالتالي إلى عدم الفصل بين الدين والدولة. والثانية أن الدولة ليست يهودية فقط بحكم الأغلبية اليهودية فيها، بل أيضا بحكم كونها دولة اليهود. أي أن إسرائيل بحكم رؤيتها وتعريفها لذاتها ليست دولة جزء كبير من مواطنيها، وهي في الوقت ذاته دولة كثيرين ليسوا مواطنين فيها .. بعد. وتعني هذه الـ«بعد» أن الدولة ترى لذاتها مهمة أيديولوجية في إقناع هؤلاء أن «لهم دولة» غير الدولة التي يعيشون فيها عليهم أن يبادلوها الولاء وأن ينتقلوا إليها. الإشكالية الأولى هي إشكالية عدم تمكن الدولة من تحقيق المساواة. أما الإشكالية الثانية فهي إشكالية المواطنة المأدلجة، المواطنة الصهيونية. ويفترض أن المواطنة في الديمقراطية الليبرالية محيدة أيديولوجيا.

ويحاول المنظرون المحافظون الجدد في إسرائيل، ومنهم من كان يتمسك بمواقف ليبرالية فيما يتعلق بحقوق الفرد، ومنهم من كان في الماضي يساريا، أن يضفي طابعا عاديا على حالة العلاقة بين اليهودية والديمقراطية، مؤكدا على أن هذه حالة طبيعية لـ«دولة قومية». وقد برزت هذه الأقلام بشكل خاص لدى مناقشة مسألة «دولة المواطنين»، أو «الدولة لجميع مواطنيها»، واستثنائية العلاقة بين الدين

والدولة في إسرائيل . ويرى يوسف دان مثلا أن معضلة إسرائيل هي أن خصومها يتعاملون معها كأنها واقع كولونيالي ، في حين يتعامل معها بعض مؤيديها على أنها تجسيد لرؤيا دينية ، ولذلك يجهد هو نفسه في محاولة لإثبات عقم الادعاءين وتصوير إسرائيل كدولة قومية ديمقراطية عادية[١١] . والطريف أن يوسف دان عندما يحاول أن يثبت أن مبررات إسرائيل الأيديولوجية (إسرائيل حالة عادية علمانية بين الدول وليست حالة ثيولوجية) يحتاج إلى ادعاءات ثيولوجية تستند إلى التاريخ المقدس sacred history ـ والأصح أن نقول : acralized history ـ المميز الأبرز والأهم لإسرائيل عن كل دولة أخرى في عيني الناظر من الخارج ، هو التناقض المستتر بين «السيادة» و«اليهودية» . في نظر الإسرائيلي لا وجود لمثل هذا التناقض بين المفهومين . ففي إدراكه كان الشعب اليهودي صاحب سيادة في بلده بشكل أو بآخر في العصور القديمة ، وفقط بعد ذلك كان الاستثناء المفروض المتعلق بخسارة السيادة والحياة في المهجر ، الذي انتهى مع إقامة إسرائيل وتجديد السيادة اليهودية . ولا تُرى الأمور بهذه الصورة من زاوية من تثقف في أحضان الرؤية المسيحية أو المسلمة للعالم[١٢] . ولا يلاحظ الكاتب أنه قسَّم العالم ليس إلى رؤية ديمقراطية أو غير ديمقراطية ، بل إلى مسيحية ومسلمة ويهودية . وهذا يضع اليهودية كدين في مقابل ديانات ، واليهودية تعتبر السيادة اليهودية في العصور التوراتية هي الحالة العادية ، والمهجر كحالة كسر في التاريخ أو كحالة استثناء ، بل كعقاب أحيانا ، تنتهي بقدوم المسيح و«استعادة» السيادة . لا يوجد عنصر واحد غير ثيولوجي في هذا الكلام . ومن غير الواضح ما هو وجه العلمانية في هذه العلمانية . وقد علمنت الصهيونية هذه الرؤية الخلاصية إلى سيادة هي الخلاص بذاته . على كل حال ، هذا ليس النقاش ، بل يؤكد الباحث هنا على زاوية الخصوصية في رؤية مفهوم السيادة وعلاقته بالدين ، إنه يبرر بالدافع الديني والمبرر الديني عدم خصوصية علاقة الدين والسيادة في إسرائيل . وكل شيء يعتمد من زاوية النظر هذه على الرؤية الذاتية ، أي كيف يرى اليهودي الإسرائيلي الموضوع من منطلق تربيته في كنف اليهودية . وربما يذكِّر هذا الكلام عن رؤية اليهود أنفسهم كقومية عابرة للتاريخ والجغرافيا بالجماعات المتخيلة عند بنديكيت أندرسون[١٣] ، ولكنه يذكِّر بذلك فقط . فإنتاج القومية ليس موضوعنا ، ولا وجودها أو عدم وجودها . موضوعنا هو خصوصية

عدم الفصل بينها وبين الدين ، وخصوصية العلاقة الناتجة عن ذلك بين يهودية إسرائيل وديمقراطيتها . ولم يكن بوسع الكاتب أن يفند هذه الاستثنائية في الحالة الإسرائيلية .

وقد يحار المرء مع التناقض الثاني ، هل هو تاريخي أم بنيوي؟ والحقيقة أنه كلا الأمرين معا . فهو يتعلق بطبيعة إسرائيل الكولونيالية . هذه الطبيعة لم تتحول بعد إلى تاريخ سابق لإسرائيل وما زالت تعيد إنتاج ذاتها كجزء من بنية إسرائيل ، أي أنها تشكل جزءا من تاريخها الحاضر وصيرورتها الحالية . وبإمكان الباحث المتمرس في علم الاجتماع نفي الإشكال كله كحالة متميزة عن أية دولة غربية كولونيالية أخرى من منطلق أن ما يصح بخصوص إسرائيل يصح بخصوص الدول الغربية الاستعمارية كافة التي كانت تحتفظ بمستعمرات إلى جانب ديمقراطيتها الداخلية ، والتي لم يمنع استعمارها لبلدان أخرى من اعتبارها دولا ديمقراطية بمفهوم الحداثة المبكرة ، أو بمفهوم « الديموقراطية البرجوازية» كما جرت عادة اليسار الراديكالي على تسميتها . . هجاءً وتقليلا من أهميتها . وقد تطورت الديمقراطية مع الاستعمار ذاته ، كما تطورت مع عملية إزالته . فما الفرق بين تلك الديموقراطيات والديموقراطية اليهودية؟ هنالك نظريات عدة تنتقد مدى «حقيقة» الديمقراطية الغربية في دولة استعمارية ، فهل هذا ما نقصده بإشكال كولونيالية الديمقراطية الإسرائيلية؟ لا ليس هذا هو المقصود . وهذا فعلا لا يميز الحالة الإسرائيلية . المقصود هو أن إسرائيل ذاتها قامت كحالة استعمارية أو في إطار نشاط استعماري ، ولم تكن دولة قائمة احتلت مستعمرات . ومن الناحية الزمنية ، ما زالت حالة الاحتلال الأولى ماثلة في الثقافة السياسية وفي الفهم الذاتي لإسرائيل كدولة[١٤] . وما كاد الاحتلال الأول عام ١٩٤٨ يترسخ حتى جاء الثاني عام ١٩٦٧ .

ولكن حتى لو سلمنا جدلا بفهم اليسار الصهيوني الصهيونية ذاتها كحالة تحرر وطني ، وأن الإشكال الاستعماري بدأ العام ١٩٦٧ ، أي إذا اعتبرنا إسرائيل دولة عادية حتى الاحتلال الثاني العام ١٩٦٧ ، فإن علينا أن نذكر أن حالة الاستعمار هذه أطول تاريخا من «حالة إسرائيل الطبيعية» من ١٩٤٨ وحتى١٩٦٧ التي يفترضها اليسار الصهيوني «قاعدة» مقابل «الاستثناء» الأطول زمنا منذ عام ١٩٦٧ ، والأهم من ذلك ، أن بنية الاحتلال والتلاصق الجغرافي بين المجتمع والدولة المحتلين وبين

المجتمع الواقع تحت الاحتلال لا يسمح بحالة الفصل، حالة انفصام الازدواجية التي افترضتها الدول الكولونيالية الغربية بين ممارسة الاحتلال وممارسة المواطنة الديمقراطية، بين المواطن والجندي، بين سيادة القانون من جهة، وسيادة قانون الطوارئ أو قانون الغاب، أو الإرادة الاعتباطية للحكم العسكري من جهة أخرى.

ومن تناقضات الحياة السياسية أن تشفع كلمة «احتلال» occupation لإسرائيل من التعامل معها كدولة أبارتهايد. وحده مفهوم الاحتلال يجعلها شبيهة بدولة ديمقراطية غربية تملك مستعمرات. فـ«الاحتلال» يفصل بين كيانين، أو بين كيان ديمقراطي وآخر في حالة انتقالية نحو الاستقلال مثلا. ولولا زاوية النظر التي يوفرها مفهوم الاحتلال، لاعتبرت إسرائيل حالة أبارتهايد عنصري. ولكن الواقع لا يتقيد بالمفاهيم وحدها. والحالة الكولونيالية الإسرائيلية في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ تخللت الحياة الإسرائيلية بأكملها.

وحالة الاحتلال الإسرائيلي ليست كحالة الأبارتهايد في جنوب إفريقيا، من حيث إن السكان الفلسطينيين لا يفصلون عن اليهود في إطار مواطنة واحدة، ومن حيث التعامل الدولي والعربي مع الضفة الغربية وقطاع غزة كمناطق محتلة. ولكن الممارسة هي ممارسة فصل عنصري دون مواطنة مشتركة، حالة فصل عنصري غير منظمة بقوانين وإنما بموجب اعتباطية وتعسف المصلحة الأمنية للدولة المحتلة كما تعرِّفها هي. ويذكِّر القرب الجغرافي والتشابك الاستيطاني بين المستعمر والمستعمَر في الضفة الغربية وقطاع غزة بحالة الأبارتهايد أكثر مما يذكِّر بمستعمرة وراء البحار. ولا تتطابق حالة الاحتلال الإسرائيلي مع حالة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فعلى الرغم من الاستيطان وادعاء العلاقة التاريخية، فإن الفرنسيين حاولوا أن يفرنسوا الجزائر والجزائريين. أما في حالة الضفة الغربية وقطاع غزة فإسرائيل لا تحاول أسرلة الفلسطينيين، كما أنها لم تضم المناطق المحتلة قانونيا، ما عدا في حالتي القدس والجولان كما ذكر. ولا يشكل نموذج الاحتلال الاستيطاني الصهيوني حالةً وسطا بين النموذجين المذكورين، بل يشمل عناصر من كلا النموذجين، ونحن ندعي أنه يشمل أسوأ ما فيهما. إنه نموذج «أبارتهايد كولونيالي».

ولا تعترف إسرائيل بسريان مفعول القانون الدولي والمواثيق الدولية على

الأراضي المحتلة بصفتها أراض متنازعا عليها، وليس أراضي محتلة. ومن ناحية أخرى لا تحيل عليها القانون الإسرائيلي وحقوق المواطنة الإسرائيلية. ولم تشكل المحكمة العليا الإسرائيلية عونا وحماية للسكان الفلسطينيين، على الرغم من أنها المؤسسة الرسمية الحقوقية الأكثر ليبرالية في إسرائيل. فهي ليبرالية في إطار حدود العام ١٩٤٨، أما بالنسبة للمناطق المحتلة، فإنها تتحول إلى أداة من أدوات الاحتلال، وتعتبر زاوية النظر الأمنية مبررا كافيا للدوس على حقوق الإنسان الفلسطيني[١٥] إذ لا يوفر القانون الإسرائيلي الحماية للمواطن الفلسطيني من تعسف الاحتلال، ولا يعترف في الوقت ذاته بسريان مفعول القانون الدولي[١٦].

أما بالنسبة للكولونيالية، فإن تبرير الاستيطان برؤيته الذاتية لا يغير من بنيته كحالة كولونيالية بالنسبة للسكان الفلسطينيين، ومن الواضح أن قسما من المستوطنين رأى ذاته ليس فقط كحركة تحرر وطني هي حركة عودة إلى الوطن، بل أيضا حتى كحركة اشتراكية. ولكن كل هذا لا يشكل تفنيدا لمسألة الطابع الكولونيالي.

يحتفي أمنون روبنشطاين بعودة أوروبا إلى اكتشاف القومية من جديد، وذلك بتأكيدها على حقوق الأقليات القومية وحقوقها الجماعية، ما يؤكد على طابع الدولة القومي المرتبط بقومية الأغلبية، مقابل مفهوم الأمة المدنية، كما يحتفي باعتراف الاتحاد الأوروبي بحق الدولة أن تنمي علاقة خاصة مع أبناء قومية الأغلبية الموجودين في الخارج، كأقليات في دول أوروبية أخرى. والتأكيد هنا على أنه تم رسميا في الاتحاد الأوروبي استخدام تعبير الشتات، «دياسبورا»، اليهودي السياق، لوصف علاقة الدولة الأوروبية مع أبناء قوميتها الذين يعيشون كأقليات في دول أخرى، ويحافظون على هويتهم هذه. فتأكيد مثل هذه العلاقة والاعتراف بها أوروبيا يطبِّع علاقة إسرائيل مع «مهجرها»، شتاتها اليهودي، في نظر العالم، بما في ذلك التعامل بشكل طبيعي مع قانون العودة الإسرائيلي. لقد أصبح هذا أمرا طبيعيا برأيه بعد أن اعترفت لجنة أوروبية خاصة بحق هنغاريا أن تطور علاقة خاصة مع الأقليات الهنغارية في الخارج، وبخاصة في رومانيا، طالما لم يتعارض ذلك مع سيادة تلك الدول واتفاقياتها الثنائية وتطبيق مبدأ المساواة في تلك الدول[١٧]. ويحتفي روبنشطاين بشكل خاص بالقوانين الجديدة في الدول التي

نشأت عن انهيار الاتحاد السوفييتي، مثل الفيدرالية الروسية، وبشكل خاص القانون من العام ١٩٩٩ الذي يمنح الروس أو المنتمين للثقافة الروسية (compatriots زملاء أو شركاء في الوطن، أو ترجمة من هذا القبيل) حق المواطنة الروسية الفورية. وفي اليونان تشكل هذه العلاقة الخاصة، وواجب اليونان أن تعمل على تعزيز الثقافة اليونانية في المهجر، بندا في الدستور (البند ١٠٨)[١٨].

ويغفل روبنشطاين المسألة الجوهرية وهي أن اليهود في العالم ليسوا مهاجرين في الخارج من إسرائيل، مثل حالة الإسرائيليين الذين هاجروا إلى الغرب والولايات المتحدة تحديدا، ومنهم كثيرون يحتفظون بالجنسية الإسرائيلية والثقافة العبرية. وهم ليسوا مهاجرين بنظر إسرائيل كدولة أم، بل إن إسرائيل هي دولتهم وهم «الشتات الأم» إن صح التعبير، بمعنى أن الأصل هو اليهودية وليس الإسرائيلية، والمهجر هو الذي أسس الدولة.. هكذا تنعكس الهويات في الحالة الإسرائيلية.

ويستحوذ همّ إثبات طبيعية أو عادية الدولة اليهودية وديمقراطيتها على عمل مُنَظِّرين عديدين، وبخاصة كرد فعل على نزعة نقدية انتشرت في التسعينيات تحت أسماءَ شتى. وما ذكرناه هو غيض من فيض من أدبيات تحاول أن تثبت أنه ليس لدى هذه الدولة ما «تخجل» به بين الديمقراطيات.. وذلك في محاولة لإعادة الثقة بالنفس بعد الاختلال الذي طرأ على النفس الليبرالية بعد اكتشاف عدم طبيعية الحالة الإسرائيلية من قبل فئات من المثقفين والطبقات الإسرائيلية الوسطى الجديدة مع انطلاق عملية السلام مع الفلسطينيين المسماة عملية أوسلو. وقد تحولت النزعة المحافظة إلى نزعة هجومية مع انهيار مفاوضات كامب ديفيد للسلام مع الفلسطينيين.

وتنقسم النزعة النقدية من بين التيارات الأكاديمية في فهم الديمقراطية الإسرائيلية إلى أشكال عديدة، أهمها التمييز بين الإثنوقراطية وبين الديمقراطية الإثنية. ونجد نماذج عدة لتمثيل هذه المحاور النقدية، منها ما يطرحه سامي سموحه، ويوآف بيليد، وأورن يفتحئيل. والحقيقة أن النزعة النقدية تتراوح بين الاعتراف بأن إسرائيل كدولة هي أداة بيد مجموعة الأغلبية، وبالتالي فإن ديمقراطيتها ليست ديمقراطية ليبرالية مدنية مواطنية، وإنما ديمقراطية إثنية ethnic democracy تمنح

حقوقا لأبناء الأقلية تتفاوت تاريخيا في اتساعها، ويمكن تعميقها وتطويرها، ولكن ليس إلى درجة تعبير الدولة عن جميع المواطنين، فهي في النهاية دولة الأكثرية. ويعتبر سموحة هذا النمط ممكنا وعاديا وقائما في دول عدة. وإسرائيل بنظره ليست ديكتاتورية ولا دولة أبارتهايد، لأن لغير اليهود فيها حقوقا مواطنية واسعة. ولكنها ليست مجرد ديمقراطية ليبرالية. وهي لن تصبح كذلك، لأن لأبناء الغالبية امتيازات من نوع قانون العودة، وتعبير الدولة عنهم بطابعها وبالرموز وغيرها. يتحدث سموحة إذن عن نموذج جديد. إنه يحول ما يفترض أن ينتقده إلى نموذج نظري، إلى نمط قائم بذاته للديمقراطية بدل محاكمته نقديا، واعتباره ناقصا بموجب النموذج الديمقراطي النظري. وبدل أن يجعل النموذج النظري أداة في نقد الواقع يحوّل هو الواقع إلى نموذج نظري. ولذلك، فإن ما يقدمه خطير، لأنه يكرس الحالة الإسرائيلية كنمط خاص من أنماط الديمقراطية[١٩].

وينطلق أورن يفتحئيل من المبدأ نفسه، ولكنه لا يرى أن بإمكان هذا النموذج أن يؤدي إلى توسيع الحقوق، بل إن منطقه معاكس، وهو لا يستحق لقب ديمقراطية. إنه «إثنوقراطية»، حكم مجموعة إثنية[٢٠]، وبالمجمل، يرى بيليد أنها ديمقراطية جمهورانية الطابع تفرض مجموعة كثيفة من القيم على الديمقراطية، وتجعل الديمقراطية تعمل في ظل قيم جماعية متفق عليها خلافا للديمقراطية الليبرالية. ويسود فيها برأي بيليد صراع مستمر بين التصورات الإثنية والتصورات الليبرالية للديمقراطية بتحالفات متغيرة [٢١]. ويرى بنيامين نويبرغر أن الديمقراطية الإسرائيلية ديمقراطية ذات ظلال، أو عيوب. وهو في نقده لها أكثر حدة من سموحة مثلا، لأن نويبرغر يرى أن ما يعتبره سموحة عاديا، هو من مميزات نموذج قائم بذاته بنظر سموحة، وأنه في الواقع عيوب يجدر تجاوزها، لأنه لا ديمقراطية غير الديمقراطية الليبرالية، وهي التي يجب تحويل وجهة التطور باتجاهها والقياس بموجبها. ولكنه لا يخرج إسرائيل من تعريف الديمقراطية. إنها ديمقراطية بنواقص، أهمها في نظره النواقص التالية: غياب دستور ليبرالي متكامل، عدم علمنة قوانين الأحوال الشخصية، والسيطرة الإسرائيلية على المناطق المحتلة (ويعتبره عيبا مؤقتا)، والتمييز ضد الأقلية العربية[٢٢]. ولا شك أن اعتبارها عيوبا هو موقف أكثر نقدية من اعتبارها تعبيرا عن نموذج قائم بذاته.

ولكننا نرى - كما سوف يتضح في أكثر من مناسبة في هذا الكتاب - أن العناصر التي يعتبرها نويبرغر نواقص أو عيوبا هي من عناصر النظام السياسي المكونة في هذا البلد. إنها تناقضات الديموقراطية اليهودية. وهي تناقضات بنيوية. ويفترض أن يعتبر الباحث تشخيصها شأنا علميا، أما التسليم بها فيعني موقفا صهيونيا أيديولوجيا وغير ديموقراطي في الوقت ذاته، على الأقل من زاوية نظر الديموقراطية الليبرالية.

وسوف نعالج في الفصلين التاليين تناقضا أساسيا واحدا هو علاقة يهودية الدولة بديموقراطيتها وأصول هذا التناقض الفكرية.

الفصل الثاني

دولة يهودية وديمقراطية

في رسالة من بن جوريون إلى شاريت من العام ١٩٥٤ يقول بن جوريون: «ليس لنا أن نفصل الدين عن الدولة، فهنالك وحدة مصير بين دولة إسرائيل والشعب اليهودي»[٢٣]. تعود العلاقة المميزة بين الدين والدولة في إسرائيل قياسا بدول حديثة أخرى إلى التطابق الكامل بين الدين والقومية كما عرفتها الصهيونية. ونجد بن جوريون في هذا الاقتباس وغيره يستخدم مصطلح الشعب اليهودي كمرادف للدين اليهودي. وبهذا المعنى أيضا يستخدم عادة في إسرائيل تعبير «عام يسرائيل» (شعب إسرائيل). ويصح الادعاء طبعا أن الدين والقومية مترابطان ليس في حالة الدين اليهودي فقط. خذ مثلا حالة القومية البولندية والكنيسة الكاثوليكية، أو حالة القومية والدين والكنيسة الأرمنية، أو الكنيسة الأرثوذكسية في اليونان ... إلخ.

والحقيقة أنه تقابل هذه الحالات حالات أخرى يعتبر فيها مفهوما القومية والدين للأمة في حالة صراع وتنافر مثل حالة الأمة العربية التي نشأت في خضم الصراع مع مفهوم الأمة الدينية ومفهوم الطائفة، أو الملة، العثمانيين. ولكن لا شك أن القومية تحتاج إلى رموز دينية لتأكيد الخصوصية، وغالبا ما تتم عولمة هذه الرموز في الفكر القومي، أو يتم تأميم تاريخ الدين والمشاعر الدينية بأثر رجعي. ولا شك أنه تمت في حالتي باكستان وأرمينيا علمنة الانتماء الديني، أو الطائفي، كونه انتماء إلى جماعة. ولكن حالة إسرائيل هي الوحيدة التي يمارس فيها التطابق بشكل كامل، ويتم فيها الانتماء إلى القومية ثم المواطنة عبر تغيير الدين، ويتم اتباع نهج ديني واستخدام

أدوات دينية لفحص الانتماء إلى هذه القومية. كما أن الحجة الوحيدة المستخدمة لتبرير السيادة وحق تقرير المصير هي حجة دينية تاريخية يدعى بموجبها بوجود حق تاريخي توراتي على الأرض. ولا يجري في الحالة الإسرائيلية اختبار تهوُّد اليهودي دينيا فحسب لغرض تحصيل المواطنة الإسرائيلية، بل ترفض أيضا لغرض المواطنة يهودية من غيَّر دينه من اليهودية إلى ديانة أخرى ولا ينطبق عليه «قانون العودة».

لم يمنح الدين لقومية الصهيونية الأسماء والمفردات واللغة فحسب، ولا الأرض والتوراة فحسب، بل والأهم من ذلك أنها منحت البعد القيمي الإيجابي والتداعيات الثقافية والتراثية الإيجابية لهذا كله[٢٤]. ومنذ برنامج بازل الصهيوني استخدمت تعبيرات دينية معلمنة كعناصر مكونة للب البرنامج السياسي للحركة الجديدة: «إقامة بيت قومي Heimstaette لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل». والتعبيران- شعب إسرائيل وأرض إسرائيل - تعبيران دينيان توراتيان. وقد استخدم أوسيشكين العلماني الحجة الدينية يوم ٢٧ شباط ١٩١٩ في خطابه أمام مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الأولى: «المطلب التاريخي للأمة اليهودية، أن تعاد إلى حدودها[٢٥] وإعادة الأرض التي وعدت بها العناية الإلهية بني إسرائيل قبل أربعة آلاف عام»[٢٦]، والأهم من هذا وذاك هو في الواقع تبني فكرة الخلاص اليهودية الدينية من قبل الحركة الصهيونية. فقد تحولت مصطلحات مثل «جالوت» و«جئولاه»[٢٧] إلى مفاتيح الفكر الصهيوني وإلى دافع للتجند للحركة الصهيونية كحركة خلاصية تستثمر المخزون الديني للخلاص، وإحالاته وتعبيراته وأشواقه وتطلعاته التاريخية تستخدمها جميعا لغرض قومي سياسي.

كان هذا سبب النفور في البداية بين الصهيونية والحركات الدينية الأرثوذكسية التي اعتبرت الصهيونية مسيانية خلاصية كاذبة، «مسيحا كذابا». ولكن سبب النفور ذاته تحول فيما بعد إلى مصدر لتعزيز ارتباط الدين والحركات الدينية بالصهيونية، باعتبار أن الخلاص ذاته هو الرابط. وعلى كل حال، لم يجد وعد بلفور وصك الانتداب، ولم تجد دولة إسرائيل تعريفا آخر غير التعريف الديني لليهودية ومن هو الشعب اليهودي. وقد تولت الأرثوذكسية اليهودية عملية حراسة حدود الشعب اليهودي حتى قيام الصهيونية الأرثوذكسية الدينية اليهودية، ولم تجد الصهيونية في النهاية ما يحل محلها.

ومن الصعب تقصي أثر الديمقراطية الإسرائيلية تاريخيا بين الديمقراطية الداخلية في المؤسسات الصهيونية وتعددية التيارات الفكرية فيها، وبين الترتيبات القانونية من الإرث الانتدابي البريطاني في هذه البلاد. ولا شك أن الديمقراطية اليهودية قد تطورت خلال خمسين عاما من خلال تفاعل عوامل اجتماعية وسياسية وقانونية، نذكر هنا منها على سبيل التقديم لهذا الباب، ارتفاع مستوى التعليم لدى الطبقات والنخب المؤسسة لليشوف العبري في فلسطين، وتوسع الطبقة الوسطى وتعميم التعليم مع تطور الديمقراطية التدريجي، وانحسار الاقتصاد الزراعي الاستيطاني ذي الطابع العسكري. كما ازداد تأثير الثقافة الغربية ومحاكاتها، بما في ذلك أخذ مسافة من المنطقة العربية التي تعيش معها الدولة العبرية حالة حرب، على جمهور تعود أصول غالبيته إلى أوروبا الشرقية ودول عربية ويحمل تراثا سياسيا غير ديمقراطي. من ناحية أخرى يمكن اعتبار النظام القانوني منفتحا لاستيعاب آثار جدلية الفصل بين السلطات، وبخاصة استقلال القضاء، وتطور جدلية العلاقة بين الفرد والمجتمع المدني والدولة . . .

ولكن مهما فصّلنا بالأصول والمصادر من ناحية، وديناميكية التطور من ناحية أخرى، يبقى سياق تطور الديمقراطية الإسرائيلية هو السياق الصهيوني. الاتفاق على هدف الدولة كدولة اليهود، وكدولة يهودية تهدف إلى تجميع الهجرات الصهيونية، وما يترتب عن ذلك هو أساس الديمقراطية الإسرائيلية. إنه أساس الانسجام الذي يعوض عن فقدان التاريخ الديمقراطي وفقدان البنية القومية، فهدف بناء الأمة والأدوات التي توفرها الدولة لذلك يخلق الوحدة والانسجام اللازمين لتحمل التعددية والديمقراطية، ويمنع تحولها إلى حرب أهلية طائفية الطابع مثلا. الصهيونية، وليس المواطنة، هي وعاء الديمقراطية اليهودية، وهي عائق تطورها في آن. فهي في ساعات الأزمات تحديدا لا تعدو كونها ديمقراطية داخل القبيلة.

لا يمكن فصل يهودية الدولة العبرية إذن عن ديمقراطيتها، وذلك ليس لأن الموضوع تم نصه قانونيا. فمن الناحية القانونية لم يرد المصطلح المزدوج كتعريف لدولة إسرائيل إلا في القوانين الأساسية دستورية الطابع المتأخرة جدا، مثل «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته» من العام ١٩٩٢، حيث ورد في هدف القانون ما يلي: «بند ١أ: هدف هذا القانون الأساس هو الدفاع عن كرامة الإنسان وحريته من

أجل تثبيت قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية في قانون أساس». وأيضا في «قانون أساس: حرية العمل (أو اختيار المهنة)» من العام ١٩٩٢، حيث ورد في هدف القانون «بند ٢: هدف قانون الأساس هو الدفاع عن حرية اختيار العمل من أجل تثبيت قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية».

وقد يستغرب المرء حاجة المُشَرِّع الإسرائيلي المتأخرة لقوننة هذا التعريف الذي تحول بالتدريج إلى عبارة تكاد تكون مقدسة في التشريع الإسرائيلي، هذا إضافة إلى جعل قبولها، أي «الاعتراف بها» بلغة مادة القانون، شرطا لخوض الانتخابات البرلمانية. وهو الاستغراب نفسه الذي لا بد أنه أصاب قادة دول أجنبية طُلب منهم أن يؤكدوا أن إسرائيل دولة يهودية أثناء المفاوضات مع الفلسطينيين. فالفلسطينيون لا يطالبون أن تعترف بهم إسرائيل كدولة عربية أو إسلامية. وطابع الدولة يحدده مواطنوها، شعبها، سكانها، وليس إعلانات قادة الدول الأخرى. على كل حال، لا شيء مستغرب على العلاقة الإسرائيلية الأمريكية، ولا على علاقة دولة إسرائيل بيهوديتها. فعندما رفض الفلسطينيون هذا الطلب، لأنه كان يقصد منه تخليهم العلني عن حق العودة حتى قبل بدء المفاوضات، تبنت أمريكا المطلب لتبديد مخاوف إسرائيل. ولذلك جاء في كلمة الرئيس الأمريكي بوش في مؤتمر العقبة يوم ٤ حزيران ٢٠٠٣: «اليوم، أمريكا ملتزمة بقوة بأمن إسرائيل كدولة يهودية مفعمة بالحيوية». وهكذا أصبحت يهودية إسرائيل مسألة دولية.

لقد أقر قرار التقسيم قبل بوش يهودية دولة وعروبة أخرى في فلسطين. وقرار التقسيم هو الأساس القانوني الدولي الذي استغلته إسرائيل لتعلن عن ذاتها كدولة مستقلة. وهي لا تكتفي بعد أكثر من نصف قرن على قيامها بالاعتراف بها كدولة ذات سيادة، بل تطالب بالاعتراف بطابعها القومي أو الديني. ولكن المطلب، بل الشرط الإسرائيلي الأخير، ورد في سياق النقاش في الحكومة الإسرائيلية على ما يسمى بـ«خارطة الطريق». وقد قدمت لإسرائيل رسميا يوم ٣٠ نيسان من العام ٢٠٠٣، وناقشتها الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٥ أيار، ولم تقبل الحكومة هذه الخطة الأمريكية بل قبلت بـ«الخطوات المترتبة عن الخارطة»، مشروطة بأربعة عشر شرطا. وحتى هذا القرار جاء بأغلبية ١٢ ضد ٧ وزراء. وجاء في الشرط السادس: «المطالبة بتنازل فلسطيني عن كل ادعاء بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى داخل

إسرائيل (يُطلَب من الفلسطينيين أن يعلنوا أن إسرائيل دولة يهودية في إطار التصريحات الافتتاحية المطلوبة من الزعماء في بداية خارطة الطريق)».

ولا شك إذن أن مطالبة إسرائيل الاعتراف بيهوديتها جاء على خلفية مطالبة الفلسطينيين بالتخلي عن حق العودة قبل التفاوض، وليس على خلفية النقاش حول قرار التقسيم إلى دولتين، ولا على أساس النقاش الجاري بين المتدينين والعلمانيين حول يهودية الدولة، ولا على النقاش الذي أثاره التيار القومي الديمقراطي في الداخل حول دولة المواطنين. ولكن منذ العقبة، تم تدويل هذا النقاش. ولا بد أن يتم التطرق في المستقبل إلى هذه القضايا، بما فيها قضية يهودية الدولة وعلاقتها بديمقراطيتها وبمواطنيها العرب الفلسطينيين الموجودين فيها ليس بفعل قانون العودة الصهيوني المعمم على جميع مواطنيها اليهود، إن كانوا مهاجرين أم لا، وإنما بفعل كونهم سكان البلاد الذين بقوا في وطنهم بعد تشريد غالبية شعبهم العام ١٩٤٨.

ومن أجل توضيح الاستغراب من المطلب الإسرائيلي الذي يعكس ولا شك حمى حقيقية في السياسة الداخلية الإسرائيلية كما سنرى، فسوف ننظر إليه، أي إلى الاستغراب، بتناوله بدايةً من زاوية نظر اليمين الإسرائيلي، فهو أيضا مُستغرب. ولذلك نورد ما قاله ممثل الـ«ليكود» دوف شيلانسكي الذي أصبح فيما بعَد رئيسا للكنيست أثناء مناقشة تصحيح قانون أساس الكنيست، وإدخال البند ٧أ [٢٨] الذي يمنع كل قائمة لا تعترف بأن إسرائيل دولة الشعب اليهودي، أو لا تعترف بديمقراطيتها أو تحرض للعنصرية من خوض انتخابات الكنيست: «سيدي الرئيس، يبدو لي أنه لا توجد دولة أخرى في العالم يناقش برلمانها هل يُمكِّن حزبا أو مجموعة أشخاص تنفي من الأساس كيان الدولة من المشاركة في الانتخابات البرلمانية! لا يتخيل ذلك إنسان عاقل، ولا توجد حاجة لنقاش كهذا. عندنا يدور مثل هذا النقاش. وربما نحن بأنفسنا لم نستوعب الانقلاب التاريخي الكبير بعد. لقد قامت دولة يهودية في أرض إسرائيل. سادتي افتحوا أعينكم. الحلم تحقق. قامت لنا دولة، حلم الأجيال تحقق. عندنا دولة مثلما توجد للفرنسيين دولة، وللإنجليز دولة، وللهولنديين دولة. فلنفكر نحن أيضا مثل شعب طبيعي، شعب ملتصق بوطنه. هل تفكرون أنه في البرلمان الفرنسي أو الإنجليزي أو الهولندي أو في أية دولة أخرى ترد أصلا إمكانية وجود حزب ينفي أسس الدولة أو مجرد وجودها؟!».

يبدو الاستغراب في البداية ساذجا وعفويا، ويستنتج العقل السليم فعلا أن النقاش دليل عدم ثقة بالنفس، وبيهودية الدولة. فنقاش كهذا غير وارد في أية دولة أخرى في العالم. ولكن ممثل اليمين المذكور أعلاه يذكر بالطبع الدول الأوروبية فقط، وليس الإفريقية مثلا التي يدور فيها صراع دموي على السلطة فيها يتخذ شكل الصراع القبلي على كيانها نفسه أو يهدد هذا الكيان. إنه يطلب من النواب أن يفيقوا من الحلم الذي أصبح حقيقة. وهو يدعو بالحس الغريزي إلى رفض القانون لأنه يدل على عدم ثقة بالنفس، وعلى عدم تجذر الدولة. ولكن ما إن نحسب أننا أدركنا بالعقل السليم رد فعل غريزي يحذر من انعدام الثقة بالنفس حتى يعود اليميني الصهيوني إلى استخدام دهشته للاستغراب من مجرد وجود أحزاب كهذه. وفي النهاية لا يدعو فقط إلى تبني البند ٧أ، بل يعدله ليصبح شرط المشاركة في الانتخابات «الاعتراف بإسرائيل دولة الشعب اليهودي في أرض إسرائيل»(٢٩).

وسوف تزودنا النقاشات البرلمانية حول هذا البند بمادة ثقافة سياسية ممتعة. ولكن يصح أولا إيراد لمحة قصيرة عن مناقشة البند. فقد بدأ في القراءة الأولى متضمنا «عدم الاعتراف بدولة إسرائيل كما تنص على ذلك وثيقة الاستقلال» كمبرر لمنع قائمة من خوض الانتخابات. وأثناء تحضيره للقراءتين الثانية والثالثة في لجنة القانون والدستور، تم تعديله إلى «كل حزب ينفي إسرائيل كدولة الشعب اليهودي بأقواله وأفعاله» بشكل صريح. وبقيت هذه صيغة القانون حتى العام ٢٠٠٢. وعندما أضيف إلى هذا البند في العام ٢٠٠٢ شرط جديد هو عدم دعم الكفاح المسلح لدولة أو شعب ضد إسرائيل، عُدِّل البند من جديد ليصبح متوافقا مع القوانين الأساس التي سُنت العام ١٩٩٢، أي أصبح يتضمن منع أي حزب «لا يعترف بإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية» من المشاركة في الانتخابات. في إطار هذا التصحيح أيضا، تم توحيد صفتي اليهودية والديمقراطية سوية بعد أن نص قانون ١٩٨٥ في بند واحد على نفي دولة الشعب اليهودي، وفي بند منفصل آخر على نفي الديمقراطية.

ومن الواضح أن المشرع وجد في حينه حاجة لموازنة التوسع الديمقراطي الشكلي في قضايا حقوق المواطن، الذي تجلى في سن بند يحظر العنصرية في قانون العقوبات، وفي سن إضافة لقانون أساس الكنيست يمنع قائمة تحرض للعنصرية من

خوض الانتخابات. وتمت الموازنة تحديدا بالتذكير بتعريف ماهية الدولة، أو قيم الدولة، كدولة الشعب اليهودي. وواضح أن الثقافة السياسية الصهيونية السائدة تستشعر خطر توسع تعريف مفهوم الديمقراطية في القانونين الأساس المذكورين: قانون حرية وكرامة الإنسان، وقانون حرية العمل واختيار المهنة، وذلك لأن هذا التوسع الليبرالي الطابع قد يأتي في النهاية على حساب أن الدولة دولة الشعب اليهودي، أو قد يؤدي في تفسيراته إلى تفسير ديمقراطية الدولة بتناقض مع «جوهرها» essence,nature، أو«هويتها» identity، أو شكلها وشخصيتها character. أي أن هنالك حسا غريزيا لا يعبر عنه دائما بشكل صريح، بوجود تناقض بين صهيونية الدولة وتوسع ديمقراطيتها بالاتجاه الليبرالي مثلا، الذي يؤكد على حقوق المواطن. ولذلك برأينا ـ وبغرض إزالة أي لبس عن عملية تشريع القوانين الدستورية الطابع ـ أصبح وجود العبارة المؤلفة من هاتين الكلمتين «يهودية وديموقراطية» شرطا لسن أي قانون أساس في الكنيست.

ومنذ أن قررت الجمعية التأسيسية عدم سن دستور وتحويل نفسها إلى الكنيست الأولى العام ١٩٤٩، أصبح تشريع القوانين الأساس الذي تقوم به الكنيست عند الحاجة كما هو معروف تعبيرا عن عملية سن دستور تدريجية. القوانين الأساس هي عمليا فصول منفصلة في الدستور.

وقد عبر مئير كهانا بشكل واضح عن هذا التناقض بين الديمقراطية واليهودية بادعائه المستمر والمثابر أن الدولة اليهودية لا يمكن أن تعني إلا دولة شريعة. وفي خضم محاولة النظام الإسرائيلي تنقية نفسه من كهانا عبر منعه من خوض انتخابات الكنيست، نشأ التأكيد على إقصاء العنصرية وعلى الجمع بين يهودية الدولة وديمقراطيتها.

يرتكز قانون العودة الإسرائيلي على أن إسرائيل غايةً ومنطلقا هي دولة الشعب اليهودي، هذا ما يؤكده قانون العودة عمليا وينطلق منه، ويصنعه في الواقع. وكذلك حال وثيقة الاستقلال من قبله. وقد وافقت عليها المحكمة العليا. كقاعدة دستورية للدولة عندما منعت حركة الأرض من خوض الانتخابات ـ على لسان القاضي أجرانات: «ليست دولة إسرائيل دولة مستقلة ذات سيادة فحسب، وإنما

أقيمت كدولة يهودية على أرض إسرائيل، لأن عملية إقامتها تمت أولا وقبل كل شيء بفعل حق الشعب اليهودي الطبيعي التاريخي أن يعيش، مثل أي شعب، مستقلا في دولته ذات السيادة»[٣٠]. والفقرة منسوخة تقريبا من وثيقة الاستقلال الإسرائيلية التي تحولت هنا إلى وثيقة ذات قيمة دستورية[٣١]. وقد أكثر قضاة المحكمة الإسرائيلية العليا من الاستناد إلى هذا الاقتباس في تبريراتهم لقراراتهم بشأن أية قضية يبحث فيها الموضوع قبل أن تشرع الكنيست العام ١٩٨٥ لمفهوم دولة الشعب اليهودي مانعة الحزب الذي ينفيها في أعماله أو أقواله ضمنا أو علنا من المشاركة في الانتخابات النيابية، وقبل أن تتبنى الكنيست مفهوم الدولة اليهودية الديمقراطية كبند متكرر في قوانينها الأساسية منذ العام ١٩٩٢.

ومن بين الاستخدامات المختلفة والرائجة لهذا الاقتباس في المحكمة العليا الإسرائيلية إلى أن وجدت الكنيست حاجة لتشريعه، نعثر على كلام دقيق لدى قاضي المحكمة العليا دوف لفين بشأن الالتماس ضد قرار لجنة الانتخابات المركزية السماح للقائمة التقدمية للسلام بخوض الانتخابات. حيث كان القاضي لفين من بين قضاة الأقلية الذين صوتوا مع إبطال قرار لجنة الانتخابات المركزية بالسماح للقائمة التقدمية بخوض الانتخابات البرلمانية للعام ١٩٨٨: «جوهر الدولة هو أنها دولة يهودية، نظام الحكم فيها هو نظام ديمقراطي»[٣٢]. الجوهر إذن يهودي، ونظام الحكم - أي شكل الدولة - ديمقراطي. ويذهب القاضي الليبرالي باراك أبعد من ذلك ليضع النقاش بين اليمين واليسار، وبين الليبراليين والمحافظين في إسرائيل في إطار الأيديولوجيا نفسها. يقول القاضي باراك مقتبسا زملاءه دوف لفين ومناحم ألون من القرار نفسه أعلاه: «نحن دولة شابة فيها شعب قديم عاد إلى وطنه. دولة إسرائيل هي تحقيق تطلعات الشعب اليهودي منذ أجيال لتجديد تاريخه القديم، بداية الخلاص، تحقيق الرؤيا الصهيونية. عميق هو الرابط الديني القومي والتاريخي السياسي بين شعب إسرائيل وأرض إسرائيل، وبين الدولة اليهودية والشعب اليهودي»[٣٣]. لاحظ أن القاضي باراك يشرّع الرؤيا الخلاصية المسيانية في الصهيونية، ويؤكد على أن الرابط الصهيوني هو في الواقع ديني سياسي، وأنه لا فرق لديه في الواقع بين التعابير «دولة يهودية» و«دولة صهيونية» و«دولة اليهود». فهو يجمل التعريفات المعروفة لهذه التعابير ضمن تعداده لمركبات شرعية إسرائيل

التاريخية. هذا موضوع مفروغ منه بالنسبة للصهيونية، وبهذا المعنى فإن المحكمة العليا ليست إسرائيلية فحسب، بل هي، بشقيها الليبرالي والمحافظ، إذا صح التعبير، تحسم موقفا أيديولوجيا لصالح الصهيونية. إنها محكمة صهيونية.

وما زال بعض الديمقراطيين الليبراليين يحاول أن يستخدم مصطلح دولة الشعب اليهودي كمصطلح مغاير للدولة اليهودية، أي باعتبار أن الحديث هو عن دولة قومية، بمعنى أن دولة الشعب اليهودي هي في الواقع nation state، مثل أية دولة تعبّر عن حق تقرير المصير والسيادة مع الإضافة أنها ديمقراطية. وهكذا يفسر البروفيسور آسا كشير أستاذ الفلسفة في جامعة تل أبيب مفهوم دولة يهودية وديمقراطية: «فكرة أن دولة إسرائيل هي دولة اليهود، وفكرة أن دولة إسرائيل ديمقراطية، هي أفكار مؤسِّسة لدولة إسرائيل، وأي تغيير جوهري في إحداها يؤدي إلى تغيير متطرف في ماهية الدولة، وفي مكانتها الأخلاقية، وفي نسيج العلاقات بينها وبين مواطنيها، وبينها وبين الشعب اليهودي. ومن المفيد أن نذكر أن مصطلح «دولة اليهود» كان في الماضي أكثر انتشارا من مصطلح «الدولة اليهودية». وأنا أفضل مصطلح «دولة اليهود» الذي يعبّر عن العلاقة بين الدولة وبين مجموعة الناس اليهود، المفترض أن يجدوا فيها إمكانية التمتع بالحرية السياسية، دون نير اضطهاد السلطة الأجنبية، ودون عبء إشكالية سلطة الأغلبية المغايرة[٣٤]. يدعو المصطلح «دولة يهودية» إلى تفسيرات تتعلق بجوهر محدد للدولة، جوهر «يهودي» كما يدعى، وسبق أن أعطيت تفسيرات كهذه، وهي تفسيرات خطيرة من نواح عدة»[٣٥]. ويقصد كشير بالطبع رفض اعتبار يهودية الدولة جسرا لتفسيرات دينيةً تحكّم الشريعة اليهودية في حياة الناس بشكل أعمق، كما تتعامل الأحزاب الدينية مع مفهوم «الدولة اليهودية». وهذا النقاش حول دور الشريعة والفصل بين الدين والدولة، وبخاصة فيما يتعلق بحرية الفرد وقضايا الأحوال الشخصية، يدور ولا ينتهي في الحياة السياسية والتشريعية والقضائية الإسرائيلية.

البروفيسور في القانون روت جافيزون التي مثلت في الماضي مواقف ليبرالية، والتي تمثل مواقف يمينية متطرفة في التأكيد على صهيونية الدولة، ومتعلقة بسياسات الهوية اليهودية والمعترضة على تدخل المحكمة الإسرائيلية العليا ضد ما تعتبره معايير وقيماً إسرائيلية سائدة، تمثل أيضا موقفا علمانيا، ولكنها ترى في يهودية

الدولة ما هو أبعد من أغلبية يهودية، إنها ترى مضمونا ليهودية الدولة، وهو كامن بالضبط في تمكينها من تطوير هوية يهودية علمانية، وهذه الإمكانية غير قائمة في الشتات برأيها[٣٦]. الهوية العلمانية في الشتات لا يمكن إلا أن تكون اندماجية برأيها، والهوية اليهودية لا يمكن إلا أن تكون دينية. وعلى كل حال، فإنها تدعو إلى هوية يهودية قومية غير دينية، ويتوافق ذلك مع محاولات يوسي بيلين وغيره من قادة اليسار الصهيوني الذين يرون مأزق الهوية اليهودية على حالها الحالي في الغرب. ومن هنا محاولات اختراع التهويد conversion العلماني. ولا بد أن تؤدي هذه المحاولات كما يبدو إلى اعتبار الخدمة في الجيش بديلا عن التهويد في عملية منح المواطنة[٣٧] إن بديل اليسار الصهيوني المطروح في الممارسة البرلمانية وغيرها بشكل فعلي لمسألة الهوية اليهودية الدينية هو الخدمة العسكرية.

ومن المفيد أن نراجع خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية الأول دافيد بن جوريون في معرض تقديمه لقانون العودة من العام ١٩٥٠:

«ولكن دولة إسرائيل تختلف عن بقية الدول في عوامل إقامتها وفي أهداف إقامتها. لقد قامت قبل عامين فقط، ولكن جذورها مزروعة في الماضي البعيد، وهي تنهل من ينابيع قديمة. نظامها ينحصر في سكانها، ولكن أبوابها مشرعة لكل يهودي بما هو يهودي. ليست هذه الدولة يهودية من ناحية كون اليهود غالبية سكانها. إنها دولة اليهود حيثما كانوا، وهي لكل يهودي يريدها .. يوم ١٤ أيار ١٩٤٨ لم تقم دولة جديدة من لا شيء، وإنما أعيد سابق عهد إلى مجده، وذلك بعد مرور ١٨١٣ عاما على هدم بدا أبديا لاستقلال إسرائيل في أيام باركوخبا والراب عكيفا. لم تقتصر العوامل التي أقامت إسرائيل على الأعمال المباشرة القريبة التي سبقت إقامتها»[٣٨].

يقول بن جوريون إذن إن دولة إسرائيل ليست دولة الغالبية اليهودية الموجودة فيها، ولا هي تعبير عن حقها بتقرير المصير إذا سلمنا بتشكلها القومي في دولة، وإنما هي دولة اليهود أينما كانوا.

آسا كشير يؤكد أن دولة إسرائيل هي نتاج النشاط الصهيوني القومي الحديث فقط، ويعتبر الدولة اليهودية «تتويجا للنشاط الصهيوني». دافيد بن جوريون

العلماني يؤكد أن هذا غير صحيح، وأن هذا غير كاف لفهم معنى أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، ولذلك يعيدنا دافيد بن جورّيون ١٨١٣ سنة إلى الوراء للبحث عن مصادر الدولة. هنا يتضح أنه حتى بالنسبة لعلماني مثل بن جوريون لا يوجد فرق حقيقي بين «دولة يهودية» و«دولة اليهود». لماذا؟ الأمر هنا مفهوم تماما. لأن الصهيونية في أوج علمانيتها لم تنجح إطلاقا بوضع تعريف علماني لليهودية يختلف عن تعريف الشريعة لهذا الانتماء، أي الدين. اليهودي قوميا بنظر الصهيونية هو أيضا اليهودي دينيا.

ومن الذي يحدد اليهودي دينيا إن لم يكن المؤسسة الدينية في نهاية الأمر؟ لقد أكثر البروفيسور يشعياهو لايبوفتش من مهاجمة بن جوريون لأنه المسؤول عن عدم الفصل بين الدين والدولة في إسرائيل، لأنه برأي لايبوفتش أراد استخدام المؤسسة الدينية كأداة بيده. ولكن هذا التفسير لا يستنزف أسباب هذه الظاهرة الفريدة بالنسبة لدولة حديثة. يتعدى الأمر الميكيافللية البن جوريونية. فكيف بالإمكان فصل الدين عن الدولة، أو فصل دولة اليهود عن يهودية الدولة؟ ما دامت اليهودية تقرر المواطنة عبر قانون العودة، وما دامت اليهودية لا تعني رموز الدولة أو مصدرها التاريخي التراثي فحسب كما يرغب الليبراليون أن يعتقدوا، ليس بالإمكان فصل الدين عن الدولة في إسرائيل.

والموضوع أساسي وحاسم ليس فقط من أجل تحديد طبيعة الجماعة القومية التي تعتبر إسرائيل دولتها كدولة قومية بالمفهوم الصهيوني، وإنما أيضا من ناحية حق المواطنة فيها. فقانون العودة من العام ١٩٥٠ ينص بشكل واضح:

«بند ١: من حق كل يهودي أن يهاجر إلى البلاد[٣٩].

«بند ٤: يتم التعامل مع كل يهودي هاجر إلى البلاد قبل سريان مفعول هذا القانون، وكل يهودي ولد في البلاد قبل سريان مفعوله أو بعده، كأنه هاجر إليها بموجب هذا القانون.

«٤ (أ) حقوق اليهودي بموجب هذا القانون، وحقوق المهاجر بموجب قانون المواطنة (من العام ١٩٥٢)، وأيضا الحقوق الممنوحة للمهاجر اليهودي بموجب كل تشريع آخر، تمنح أيضا لابن وحفيد اليهودي ولزوج ابن وحفيد اليهودي، ما عدا من كان يهوديا وغيّر دينه بإرادته.

«(ب) لغرض هذا القانون، اليهودي هو من ولد لأم يهودية أو تهوّد وهو ليس تابعا لديانة أخرى»[٤٠].

وقد تم إدخال البندين الأخيرين من قانون العودة المقتبسين أعلاه كتعديل لقانون العودة في العام ١٩٦٨ بعدما صوتت المحكمة العليا بأصوات خمسة ضد أربعة قضاة لإجبار وزير الداخلية على تسجيل أبناء لأم غير يهودية كيهود في بند القومية في بطاقة الهوية، وذلك لأن الأب يهودي والأولاد تربوا كيهود في البلاد ويتكلمون العبرية وخدموا في الجيش، على الرغم من أنهم ليسوا يهودا بحكم الشريعة لأن الأم ليست يهودية. وقد طالبت المحكمة الكنيست بإلغاء بند القومية من الهوية[٤١] بهدف إلغاء مثل هذا الإشكال الذي يمنع تسجيل أبناء يهودي رُبوا كيهود ويخدمون في الجيش لأنهم ليسوا يهودا حسب الشريعة. لم تحترم الكنيست طبعا توجه المحكمة العليا وسنت فورا تصحيحا لقانون العودة يؤكد تعريفا «لليهودي» يتطابق مع تعريف الدين كما رأيناه أعلاه.

وتفجر الصراع حول مسألة من هو اليهودي في إسرائيل لأول مرة العام ١٩٥٨، وأدى أيضا إلى أول أزمة ائتلافية مع انسحاب وزراء الـ «مفدال» من حكومة بن جوريون على هذه الخلفية[٤٢]، مع قيام إسرائيل، تحولت الهوية اليهودية إلى هوية رسمية تحتاج إلى تحديد إضافة إلى الحاجة لتحديد من هو اليهودي الذي يسري عليه قانون العودة. وحتى العام ١٩٥٨، استمر تسجيل اليهودي في بند القومية في وزارة الداخلية عند استصدار بطاقة هوية وغيرها بموجب تحديد الشريعة لليهودي. ولكن تعليمات الوزير المبائي يسرائيل بار يهودا بالتشاور مع المستشار القضائي للحكومة في حينه حاييم كوهين [٤٣]. أثارت ضجة كبرى، وبخاصة في أوساط المتدينين ثم اليمين الإسرائيلي الذي استغل النقاش لنسج قواسم مشتركة مع الأحزاب الدينية ضد التيار العمالي. وقد حاول الوزير أن يفصل في تعليماته بين تسجيل الفرد كيهودي في بند القومية بناء على اختياره، وبين تسجيل اليهودي لأغراض الزواج والطلاق وغيره كيهودي، حيث يجب الالتزام بتعريف الشريعة[٤٤]. وقد أقرت الحكومة تعليمات الوزير يوم ٢٢ حزيران ١٩٥٨ مع إضافة الشروط التالية: ألا يكون من يسجل كيهودي منتميا لديانة أخرى، وفي حالة تسجيل الطفل أن يعلن الوالدان أنه يهودي.

ولم يدرك بن جوريون عمق واتساع الأزمة مع الأحزاب الدينية إلا متأخرا. وتراجعت الحكومة، وعادت الأمور في نهايتها إلى ما يمكن تسميته منذ تلك الأزمة بـ «الوضع القائم» status quo في علاقة الدين والدولة في إسرائيل، وعدم تغييره بقرار الأغلبية، وإنما بالاتفاق فقط، لأنه إذا لم تتم تسوية مثل هذه الأمور بالاتفاق، فإنها تؤدي إلى شرخ اجتماعي وسياسي وثقافي خطير في المجتمع.

وقد تراوحت الاقتراحات لإيجاد حل وسط بين إلغاء بند القومية نهائيا من بطاقة الهوية وحتى التسجيل الذي يميز بين اليهودي و«اليهودي بقومية متبناة». ولكن من المفيد مراجعة رفض بن جوريون محو بند القومية من بطاقة الهوية التي تصدرها وزارة الداخلية، ولا حتى تكتيكيا لتجنب النقاش، والاكتفاء بتعبير إسرائيلي: «ولد هنا جيل ليس متدينا بغالبيته. وإذا كتبنا إسرائيلي فقط وليس يهوديا فهنالك خطر. عليه أن يعرف أنه يهودي . . . يجب أن نزرع في قلبه إدراك أننا قبل كل شيء يهود، أننا الشعب اليهودي . . . ولذلك لا يجوز أن يكتب في بطاقة الهوية فقط إسرائيلي، يجب أن يكتب يهودي»[٤٥].

وطبعا يكاد يتطابق تاريخ هذا السؤال مع تاريخ الدولة العبرية، وما زالت الصراعات حوله مستمرة. ونتيجة - أولا - لاستمرار فعل هذا التناقض، ومحاولة القوى الليبرالية الفصل بين قومية اليهودي ودينه (في الحالات الفردية فقط طبعا)، وثانيا: نتيجة لتفهم المحكمة العليا واليمين الإسرائيلي العلماني أيضا لولاءات غير دينية محضة مثل الخدمة في الجيش وغيرها كأساس للمواطنة الإسرائيلية مع رفض الاعتراف رسميا بالهوية اليهودية المنفصلة عن الدين، وثالثا: نشوب الصراع، وبخاصة مع الجالية اليهودية الأمريكية حول التهويد، ودخول الدين اليهودي، بموجب الإجراءات الإصلاحية أو المحافظة. . قررت الكنيست في العام ٢٠٠٢ إلغاء بند القومية من الهوية تجنبا للبت في هذه المسألة مبدئيا. ألغي البند لتجنب البت في قومية كل حامل هوية وعلاقتها بدينه. ولكن إلغاء البند لم ينه النقاش في الواقع ولم يحسمه بل تكتم عليه.

ومن أهم ما قيل فيه، ومن أمتع نقاشات المحكمة العليا حول هذا الموضوع، ما دار حول قضية أوسفالد روفايزن [٤٦] الذي ولد لوالدين يهوديين العام ١٩٢٢ في

بولندا، وتلقى في صغره تعليما يهوديا . وكاد يهاجر إلى فلسطين كصهيوني لولا احتلال النازيين بولندا واعتقاله من قبل الجستابو ، وبعد مغامراته الطويلة مع ملاحقة الألمان وصل أخيرا ، حتى تغيير ديانته إلى المسيحية في دير اختبأ فيه ، ثم أصبح راهبا في العام ١٩٤٥ ، وكان الرجل يصر دائما أنه غيّر دينه فقط إلى المسيحية ، ولكن في وعيه القومي بقي يهوديا صهيونيا آملا أن يهاجر إلى فلسطين كصهيوني ، ويخدم في أحد الأديرة كراهب . وهكذا تمت هجرته إلى البلاد في العام ١٩٥٨ ، ولكن وزارة الداخلية ردت طلبه أن يتلقى شهادة مهاجر يهودي ، وأن يسجل كيهودي في بطاقة الهوية ، وجاء الرفض بناء على قرار الحكومة في يوم ٢٠ تموز ١٩٥٨ ، والقاضي أن يسجل كيهودي «كل من أعلن باستقامةٍ أنه يهودي ، وهو في الوقت ذاته ليس تابعا لديانة أخرى ، يسجل كيهودي» .

وبعد مناقشة طويلة وهامة للغاية رفضت المحكمة استئنافه على قرار وزير الداخلية بالأغلبية ، والسبب بسيط : لا يمكن أن يكون الشخص يهوديا من ناحية هويته القومية وابنا لديانة أخرى في الوقت ذاته . هذا الموضوع محسوم نهائيا ، وبالإمكان أن نورد عليه عشرات الأمثلة ، ولكن المثال الأخير هو أوضحها تاريخيا ، إذ يوفر لنا حالة حديثة نادرة لتغيير الدين بخيار فردي حر مع الإصرار على الثبات على الهوية القومية إلى درجة التعاطف الكامل مع الصهيونية : يهودي الأصل حتى حسب الشريعة ، صهيوني العقيدة ، ولكنه لا ينجح في مسعاه أن يُسَجَّل كيهودي قوميا لأنه غيَّر دينه . الصورة واضحة تمام الوضوح : لا يصبح شخص يهوديا إلا إذا غيّر دينه إلى اليهودية ، ولا يبقى يهوديا إذا انتقل (بإرادته الحرة) لدين آخر .

لم يبذل هرتسل العلماني مؤلف كتاب «دولة اليهود : محاولة حديثة لحل المسألة اليهودية» (لاحظ ! دولة اليهود وليس الدولة اليهودية) ، لم يبذل أي جهد لتعريف يهودية الدولة التي يقصرها على وجود أغلبية يهودية تعتبرها دولتها الوطنية ، وهو لا يشير حتى لمعنى يهوديتها ، ولا يوجد في كتابه هذا أي تفصيل لمعنى يهودية الدولة . كل ما في الأمر أنه أراد دولة تشكل تعبيرا قوميا عن اليهود ، فيها أغلبية لليهودية ، وتحوّل اليهود إلى شعب كباقي الشعوب الأوروبية ، كما يفهمها هو طبعا . وجابوتنسكي العلماني عرّف يهودية الدولة اليهودية عندما سئل في لجنة التحقيق الإنجليزية من العام ١٩٣٦ عن معنى عبارة الدولة اليهودية ، حيث أجاب

قائلا : إنها دولة تقطنها أغلبية يهودية . لم يحاول لا هرتسل ولا جابوتنسكي أن يجدا تعريفا أو جوهرا يهوديا للدولة اليهودية .

لا يوجد أوضح من علمانية هرتسل واشمئزازه في الكتاب ذاته من المتدينين اليهود إلى درجة استعارة تعبيرات معادية للسامية ، ولكنه لم ينجح وهو في أوج علمانيته ، في أن يخلق تعريفا جديدا ، ولا أن يفتح مدخلا جديدا لهذه القومية عدا مدخل الانتماء الديني . وقد أثارت علمانية هرتسل كما هو معروف حفيظة - بل عداء - المتدينين اليهود الذين رفضوا علمنة الدين اليهودي بتحويله إلى قومية حديثة ، وبالتالي إزالة خصوصية هذا الشعب ، كشعب الله المختار الذي يقيم دولته مع قدوم المسيح المخلص . أراده هرتسل «شعبا كباقي الشعوب» في حين أراده المتدينون «شعب التوراة» ، «شعب السبت» ، وليس شعبا كباقي الشعوب . وبهذا المعنى ، فإن قبول الدولة اليهودية بالنسبة لهم إذا كانت علمانية أصعب بكثير من تقبل دولة علمانية يقيمها الأغيار ، فالأولى فقط تجسد نفيا مباشرا وحقيقيا ليهودية الدولة ، كما ينبغي أن تكون . فقط الدولة العلمانية اليهودية تشكل برأيهم نقيضا للدين اليهودي .

اختلفت الأمور طبعا فيما بعد بدرجة كبيرة ، وأصبحت الأحزاب الدينية تعمل وتناضل من أجل إعطاء مضمون يهودي ديني لدولة كانت ضد جهد إقامتها ، وذلك في دائرة تغذي ذاتها : حاجة الأحزاب الدينية إلى النفوذ السياسي تحتم طرح مهام سياسية بروح برنامجها ، وطرح برنامج سياسي والتأثير بموجبه يتطلب نفوذا سياسيا في الدولة ، وبالتالي تصرف على أساس الانتماء إلى الدولة الصهيونية . هذه الحلقة المفرغة تتحول إلى عملية صهينة الأحزاب الدينية تدريجيا وباستمرار . طبعا كان هنالك أصلا تيار أقلية بين المتدينين تبنى الصهيونية منذ البداية . واختلف الأمر أيضا عند التطبيق لدى الصهيونية العلمانية التي ولدت أكثر يهودية مما تخيل هرتسل في كتاباته .

ولذلك أيضا ، إذا عدنا إلى كلام بن جوريون في قانون العودة ، نجد أن هذه الهوية اليهودية بنظره هي التي تقيم الدولة وليس العكس ، وهي أساس القانون الإسرائيلي وأساس المواطنة وليس العكس : «قانون العودة من قوانين المصدر

بالنسبة لإسرائيل . إنه يتضمن مهمة مركزية على دولتنا ، مهمة تجميع الجاليات من المهجر . يقرر هذا القانون أنه ليس الدولة هي التي تقرر ليهود الخارج حقهم بالاستقرار فيها ، وإنما حق اليهودي بذلك مطبوع فيه بما هو يهودي ، في حال قرر بإرادته أن ينضم إلى توطين البلاد » .

هذا الحق إذن سابق على القانون . وليس بإمكان قانون إسرائيلي أن يلغيه ، القانون الحالي هو تعبير عن حق اليهودي في المهجر بما هو يهودي أن يستوطن في فلسطين . . بعد ذلك تبدأ الشعوذة الكلامية للتوفيق بين هذا «الحق» ومبدأ المساواة . فالمساواة برأيه في الدولة ، ولكن هذا «الحق» سابق على الدولة (أخذا بعين الاعتبار أن الرجل يتحدث عن قانون تسنه دولة هو رئيس حكومتها ، وهو يتحدث في برلمانها . لا بد من اعتبار هذا الكلام نوعا من الميتافيزيقيا السياسية أو السحر والشعوذة) . «هذا الحق هو الذي بنى الدولة ، ويكمن مصدره في الرابط التاريخي الذي لم ينقطع بين الشعب والوطن . وقد أقر قانون الشعوب بهذا الحق في الواقع . . . . »[٤٧] .

والمقصود بالطبع هو وعد بلفور وتبنيه في صك الانتداب . أما إذا كان قرار التقسيم هو المقصود بإقرار قانون الشعوب (القانون الدولي) بهذا الحق ، فصحيح أن القرار المذكور يستخدم مصطلح «الدولة اليهودية» و«الدولة العربية» في فلسطين ، ولكنه يؤكد على مواطنة المقيمين في كل دولة ، ما داموا لم يتقدموا بطلب مواطنة في الدولة الأخرى لأنها تعبر عنهم وطنيا . وبموجب قرار التقسيم ، لا فرق بين مواطنة العربي واليهودي في الدولة اليهودية ، وكلاهما تشتق من إقامتهم في المنطقة التي أقيمت فيها الدولة ، لا بفعل «حق عودة» ولا بفعل رابط تاريخي ، ديني أو غير ديني ، لم يتوقف . . وكما هو معلوم فلو لم يتم تشريد العرب من الدولة اليهودية طبقا لخطة التهجير وهدم القرى العربية التي كان من المفترض أن تكون في حدود الدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم لشكل العرب ما يقارب ٤٥٪ من سكان الدولة اليهودية . أما كيف تم توفيق ذلك مع تعريفها كيهودية ، فلا يبدو أنه كانت هنالك حتى محاولة لتبرير ذلك . كان قرار إقامة الدولتين اليهودية والعربية سياسيا وليس أيديولوجيا أو فكريا[٤٨] . وقد استغلته القيادة الصهيونية سياسيا بغرض تحقيق مشروعها الفكري أيضا . ولا يمكن لصهيوني في عصرنا تخيل دولة يهودية نصف

سكانها من الفلسطينيين . ولكن قادة المشروع الصهيوني قبلوا بهذا القرار في حينه .

ومن المهم ألا نمر على تصريح بن جوريون أعلاه مر الكرام . فهذا التمييز بين عدم المساواة في الحق «على الدولة» وبين المساواة في «الحق في الدولة» هو وهمي تماما . نظريا هذا التمييز غير ممكن ، وعمليا ثبت العكس . فالتمييز في الحق على الدولة أدى إلى تهجير الفلسطينيين بعد قبول قرار التقسيم ، وأدى أيضا إلى رؤية من بقي من العرب داخل إسرائيل كعبء أو كنتاج تسامح . ومن ليس له حق على الدولة يعني أن وجوده فيها مسألة فيها نظر . ولذلك نجد نفس بن جوريون يقترح في نفس الفترة في جلسة كتلة مباي في الكنيست ١٥ كانون الثاني ١٩٥١ ، أي في نفس المبنى ، أن تستغل أول مناسبة لطرد المواطنين العرب «لأنهم يريدون رمينا في البحر» . هنا يسجل بن جوريون امتيازين : أولا أنه ، وليس كهانا ، أول سياسي جدي يدعو إلى طرد المواطنين العرب بعد عام ١٩٤٨ ، وثانيا أنه ربما يكون أول من استخدم مصطلح «رمينا في البحر» في السياسة الإسرائيلية . على كل حال إنه نفس الرجل الذي يتحدث عن المساواة في الدولة لمن يبقى فيها ، ويدعو ألا يبقى عرب فيها في نفس واحد وفي نفس العام .

الممتع أكثر أن نفس هذه الروح نجدها عند شارون كرئيس حكومة بعد نصف قرن ، إذ يميز في جلسة الكنيست بين الحق على البلاد والحق في البلاد على نفس نمط بن جوريون . وعلى حد تعبيره : يوجد للمواطنين العرب حقوق في البلاد ، وليس على البلاد[٤٩] ، وهذا يعني بالطبع أن الحقوق القومية على الدولة هي حقوق يهودية ، وأن صاحب السيادة يمنح الحقوق في البلاد لمن ليس صاحب سيادة . وهذا يعني أن مفهوم المساواة غير ممكن ، لأن مفهوم الحقوق معطوب أصلا .

وفي «وثيقة الاستقلال» يتناوب المصطلحان «دولة يهودية» و«دولة اليهود» مرات عدة . والوثيقة كما هو معروف ليست بمثابة قانون ولم يتم تبنيها كقانون ، ولكن لها قيمة معيارية دستورية في بنية الدولة القانونية كما أسلفنا . وتبدأ الوثيقة في الفقرة الأولى بالجمع بين الرابطة الدينية والحقوق السياسية والقومية جمعا لا ينفصم : «في أرض إسرائيل قام الشعب اليهودي ، وفيها بلور شخصيته الروحية والدينية والسياسية ، وفيها عاش حياة انبعاث سيادي . فيها أنتج نتاجا ثقافيا ودينيا وإنسانيا ،

وأورث العالم كتاب الكتب الأبدي. وبعد أن أبعد الشعب من بلاده بالقوة حافظ على عهده لها في كل بلدان شتاته، ولم يتوقف عن الصلاة والأمل أن يعود إليها وأن يجد فيها حريته السياسية».

وتتطرق «وثيقة الاستقلال» إلى وعد بلفور وإلى صك الانتداب كاعتراف من قبَل القانون الدولي بالرابط التاريخي «بين الشعب اليهودي وأرضه». ثم تتطرق الوثيقة إلى كارثة يهود أوروبا وإلى حق العودة لليهود إلى دولة إسرائيل. أما الفقرة التي تستخدم لغة قومية حديثة، ويستند إليها القوميون الليبراليون العلمانيون فتأتي بعد استخدام كافة الحجج الأخرى الدينية المذكورة أعلاه: «إنه حق الشعب اليهودي الطبيعي أن يكون مستقلا في دولته السيادية كأي شعب آخر. ولذلك، اجتمعنا نحن أعضاء مجلس الشعب، ممثلي «اليشوف» العبري والحركة الصهيونية، في يوم نهاية الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل، وبشرعية حقنا الطبيعي والتاريخي، وعلى أساس قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة، نعلن بهذا عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل، هي دولة إسرائيل».

أما الفقرة التي تجمع بين يهودية الدولة وديمقراطيتها، ويتم الاستناد إليها للجمع بينهما من جديد في التشريع منها، هي: «تكون إسرائيل مفتوحة للهجرة اليهودية ولجمع الشتات، وتهتم بتطوير البلاد لصالح سكانها جميعا، وتقام على أسس الحرية والعدل والسلام بموجب رؤيا أنبياء إسرائيل. وتقيم مساواة اجتماعية وسياسية بين مواطنيها كافة بدون تمييز في الدين والعنصر والجنس. وتضمن حرية العبادة والضمير واللغة والتعليم والثقافة، وتحافظ على الأماكن المقدسة للأديان كافة، وتكون أمينة لميثاق الأمم المتحدة».

ولكن هذه الفقرة التي تبدو فيها إسرائيل دولة قومية تعبر عن حق تقرير المصير لشعبها، وفي الوقت ذاته تمنح المساواة للسكان كافة، جاءت بعد تأكيد الحقوق الدينية كحقوق سياسية، وحتى في هذه الفقرة يؤكد مؤسسو الدولة الصهيونية على الهجرة اليهودية التي لا بد أن تفتح مسألة من هو اليهودي؟ إضافة إلى التأكيد على أن الحرية والعدل والمساواة هي بموجب رؤيا الأنبياء. ولكن بإمكان أي ليبرالي صهيوني أن يفصل بالطبع بين رؤيا الأنبياء الأخلاقية الإنسانية العامة وبين بقية

التوراة باعتبار كتابتهم تراثا إنسانيا عاما يختلف عن أسفار التوراة الأخرى مثل التكوين، والملوك، والقضاة، شديدة الخصوصية القبلية اليهودية التي تؤكد تعاليم الشريعة.

وعندما يتطرق رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية الأكثر شهرة وتأثيرا في تاريخها، أهرون باراك، إلى مصطلح يهودية وديمقراطية في القانون يقول: «علينا أن نذكر أن المكانة المعيارية التي منحت لقيم الدولة كيهودية وديمقراطية هي مكانة معيارية دستورية فوق-قانونية. وسوف يلغى أي تشريع عادي يمس دستوريا بحق من حقوق الإنسان حتى لو كان هدفه مقبولا، وحتى لو لم يتجاوز المدى المطلوب، إذا لم يتلاءم مع قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية»[٥٠]. المجتمع برأي باراك بطاقاته الروحية والفكرية هو الذي يقرر معنى يهودية وديمقراطية، وكيف تتم الموازنة بين القيمتين. والمحكمة تعمل في إطار الإجماع المجتمعي وتعبر عن هذا الإجماع[٥١]. ويلخص القاضي باراك بلغته ما ينبغي أن يكون عليه هذا الإجماع في تفسير معنى يهودية الدولة كما يلي:

١- دولة يهودية هي دولة الشعب اليهودي.. دولة يحق لكل يهودي أن يهاجر إليها، وجمع الشتات اليهودي هو من قيمها الأساسية.

٢- دولة يهودية هي دولة يتشابك تاريخها ويندمج في تاريخ الشعب اليهودي، لغتها عبرية، وأعيادها تعكس انبعاثها القومي.

٣- دولة يهودية هي دولة تعتبر الاستيطان اليهودي في حقولها ومدنها على رأس سلم أولوياتها.

٤- دولة يهودية هي دولة تكرس ذكرى اليهود الذين ذبحوا في المحرقة، وتشكل حلا لمشكلة الشعب اليهودي الفاقد الوطن والاستقلال، وذلك بتجديد الدولة اليهودية في أرض إسرائيل[٥٢].

٥- دولة يهودية هي دولة تنمي الثقافة اليهودية والتربية اليهودية وحب الشعب اليهودي.

٦- دولة يهودية هي تحقيق تطلع الأجيال لخلاص إسرائيل[٥٣].

٧ ـ دولة يهودية هي دولة تتبنى قيم الحرية والعدالة والاستقامة والسلام من إرث إسرائيل[٥٤].

٨ ـ دولة يهودية هي دولة تستقي من التقاليد الدينية، والتوراة هي الكتاب الرئيسي بين كتبها، وأنبياء إسرائيل هم أساس أخلاقياتها.

٩ ـ دولة يهودية هي دولة تلعب فيها الشريعة اليهودية دورا مهما، وتقوم فيها قوانين الزواج والطلاق بموجب قانون التوراة.

١٠ ـ دولة يهودية هي دولة تعتبر قيم توراة إسرائيل والتراث اليهودي وقيم الشريعة اليهودية من بين قيمها الأساسية[٥٥].

نكاد لا نميز علمانية وليبرالية القاضي العلماني باراك في هذه التعريفات، ولكن على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من تأكيده على الإجماع، فإن هنالك نزعة قوية جدا في السياسة والقضاء ولدى أوساط واسعة من الجمهور لتعريفات أكثر صرامة ليهودية الدولة على حساب ديمقراطيتها. ويتجلى ذلك بشكل خاص في تبني نقاد المحكمة العليا الحسم البرلماني بالأغلبية كتعبير عن الإجماع لا يحق للمحكمة العليا إلغاؤه بحجة التعدي على حقوق الإنسان والمواطن. ولذلك يتخذ الصراع على زيادة منسوب يهودية الدولة على حساب ديمقراطيتها كعملية تعبئة منهجية ضد المحكمة العليا باعتبارها تمثل أقلية، ولكنها تفرض رأيها على الأغلبية البرلمانية.

وطبعا هنالك في المحكمة العليا ذاتها من مثَّل ويمثِّل آراء أقرب إلى هذه النزعة. ومن منظريها مناحم إيلون القاضي السابق في المحكمة العليا وأستاذ القانون العبري في الجامعة العبرية سابقا ومؤلف أهم الكتب في الشريعة والقانون العبري. وتعريفه للدولة اليهودية أكثر صرامة من باراك، كما أنه يدعو إلى حسم مسألة القيم اليهودية والديمقراطية للمجتمع، فالإجماع ـ وليس القيم التي تتبناها أو تفسرها المحكمة العليا ـ برأيه هو أساس التعليمات كافة ذات الطابع الدستوري. ولذلك أيضا يؤكد إيلون على الطابع الخاص لإسرائيل كيهودية وديمقراطية خلافا لما يدعيه الليبراليون، وكأن إسرائيل يهودية كما أن فرنسا فرنسية أو كما أن بريطانيا بريطانية. «هذا التعريف خاص بالجهاز القضائي في دولة إسرائيل وليس له شبيه أو مثيل في أي جهاز قضائي ديمقراطي في العالم. لم نجد تعريفا لقيم أمريكية وديمقراطية، ولا

لقيم دولة فرنسية وديمقراطية، أو كندية وديمقراطية. في دساتير تلك الدول، يتم الحديث عن ديمقراطية «تتوق إلى الحرية،» وليس عن قيم فرنسية أو كندية أو غيرها. وهذا ليس حال دولة إسرائيل، حيث إن المفهوم «يهودية» يعبر عن جوهر الدولة ذاته»[٥٦]. ويركز إيلون كقاض بالطبع خلافه مع باراك على مدى احتياج المحكمة للقانون العبري والشريعة اليهودية عند وجود ثغرة قانونية بشكل خاص، متهما باراك بأنه استبدل قيم الشريعة بقيم أخرى علمانية تمنع وجود ثغرات، وبذلك تجاوز باراك قانون أسس القضاء من العام ١٩٨٠، الذي يفرض على المحكمة بشكل واضح وصريح أن تستخدم قيم الشريعة اليهودية في حالة وجود ثغرة قانونية، أي حيث لا يوفر القانون الإسرائيلي القائم إجابة على إشكال قضائي[٥٧].

لقد كانت يهودية الدولة هي الأداة التي جعلت بإمكان الدولة أن تسن القوانين الرامية إلى مصادرة أراضي العرب باعتبار أن الاستيطان اليهودي واستيعاب الهجرة هي قيم أساسية ولو تناقضت مع حقوق المواطنين غير اليهود، ومن ضمنها حقوق الملكية. كما أن يهودية الدولة كهدف وأساس قيامها جعلت إسرائيل ترفض تطبيق حق عودة اللاجئين، مع أنها وافقت رسميا على قرار التقسيم وإقامة دولة يهودية يفترض أن ما يقارب نصف سكانها من العرب قبل أن تعمل على تهجيرهم، واحتلال أرض الدولة الفلسطينية أيضا.

وكانت يهودية الدولة أساس سن قانون الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية من العام ١٩٥٢ الذي يمنح هذين التنظيمين اليهوديين الدوليين مكانة خاصة، إضافة إلى الـ «كيرن كييمت»، الصندوق القومي اليهودي، و«كيرن هيسود» وغيرهما، ويمنحها ـ على الرغم من أنها مؤسسات غير رسمية ـ مكانة قانونية في مجالات تملُّك الأرض والاستيطان واستيعاب الهجرة، وهي المهمات التي تعبّر عن يهودية الدولة بامتياز.

وما زال الحفاظ على يهودية الدولة يشكل أساسا لجملة من التشريعات العنصرية، فبما أن إسرائيل دولة قانون[٥٨] كما بشر رئيس حكومتها أريئيل شارون الناس في خطابه في مؤتمر العقبة نفسه الذي أكد فيه بوش التزام أمريكا بأمن

إسرائيل كدولة يهودية، فقد أقر البرلمان الإسرائيلي يوم ١٨ حزيران ٢٠٠٣، بالقراءة الأولى اقتراح قانون «المواطنة والدخول إلى إسرائيل (مؤقت) ٢٠٠٣». وينص القانون بشكل عام على منع المواطنة أو الإقامة في إسرائيل داخل الخط الأخضر عن أي من «قاطني الضفة الغربية وقطاع غزة»، وينص على ذلك البند الأول من القانون وبالحرف الواحد «بغض النظر عما ينص عليه أي قانون آخر». أي أن اقتراح القانون الجديد والساري المفعول لمدة سنة ينسف قوانين المواطنة الإسرائيلية كافة التي سبقته عندما يتعلق الأمر بسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد بادرت الحكومة الإسرائيلية إلى تقديم هذا القانون للكنيست، وهو ينسف القوانين السابقة كافة والمتعلقة بمواطنة مجموعة بشرية بعينها هي الفلسطينيون. ولأنها «دولة قانون»، فهي لا يمكن أن تكتفي بالأنظمة الصادرة عن وزير الداخلية السابق إيلي يشاي يوم ١٢ أيار ٢٠٠٢ التي منعت بأمر منه وبدون قانون عملية لمّ شمل العائلات. وقد جمدت أنظمة وتعليمات وزير الداخلية المذكور معالجة طلبات لمّ شمل العائلات في وزارة الداخلية الإسرائيلية في حالة كون أحد الزوجين فلسطينيا أو فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى لو أقام الزوجان سويّا منذ سنوات وأنجبا أطفالا.

والقانون يمنع أي لبس حول موقف البرلمان من الاستئناف الذي يجري بحثه في المحكمة العليا أثناء كتابة هذا الفصل ضد أوامر وزير الداخلية وضد القانون لاحقا. والمحكمة العليا غير الليبرالية أصلا فيما يتعلق بقضايا الضفة والقطاع، لا تلغي قانونا بنفس سهولة إلغاء أنظمة وزير، خاصة وأن المحكمة العليا الإسرائيلية تواجه في العقدين الأخيرين هجمة يمينية دينية شاملة في البرلمان وعلى مستوى الرأي العام بحجة تدخلها «المبالغ فيه» في عملية التشريع وسن القوانين.

ويسمح القانون الجديد في بنده الثالث بالاستثناءات التالية:

١) من حق وزير الداخلية، حسب الظرف، أن يمنح أحد سكان هذه المناطق إذنا بالإقامة في إسرائيل أو الوجود فيها من أجل العمل أو العلاج الطبي لفترة محدودة أو لهدف مؤقت آخر لفترة متراكمة لا تزيد على ثلاثة أشهر.

٢) من حق وزير الداخلية أن يمنح مواطَنة أو إذنا بالإقامة لأحد سكان هذه المناطق

إذا اقتنع أنه يتماثل مع دولة إسرائيل وأهدافها، أو أنه أو أحد أبناء عائلته قد قاموا بعمل فعلي لتعزيز الأمن أو الاقتصاد أو هدف مهم آخر للدولة، أو إذا كان منح المواطنة أو حق الإقامة ذا أهمية خاصة بالنسبة للدولة....(٥٩).

وقد بررت الحكومة علنيا سن القانون بجملة من الحجج الأمنية. فالهوية الإسرائيلية أو حق الإقامة الممنوح قد يستغل من قبَل منفذي عمليات ضد إسرائيل من أجل دخول إسرائيل بشكل قانوني أو من أجل التجول فيها بحرية. وقد قدمت المؤسسة الأمنية حالة واحدة هي حالة العملية الانتحارية في مطعم ماتسا. وقد كان واضحا أن العملية تستغل كمبرر فقط، ومن الواضح أن غالبية من حظوا بلم شمل عائلاتهم لم ينفذوا عمليات، وأن غالبية من نفذوا عمليات لم يحظوا بعملية لم شمل ولم يرتبطوا بعلاقة زواج مع أحد من الداخل. وبروفيسور قومية يمينية متطرفة مثل أستاذة القانون روت جافيزون لا تحتمل مثل هذا التلون في الموقف وتؤكد أنها تؤيد القانون وتعتبره شرعيا، ليس من منطلق ضرورته الأمنية «المحايدة أيديولوجيا»، وإنما من منطلق أيديولوجي صهيوني هو حق إسرائيل أن تحافظ على أغلبية يهودية: «لا مبرر برأيي لتسويغ القانون بمفاهيم محايدة «أمنية»، فتبريره مؤسس على كونه جزءا من الجهد للمحافظة على إسرائيل كدولة يمارس فيها الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير على خلفية الشروط التي تسود في المنطقة في هذا الزمن. ويمنع أن تميز الدولة اليهودية بين مواطنيها، كما يمنع أن تميز الدولة لأسباب غير شرعية بين الراغبين في أن يقطنوا فيها حتى لو لم يكن لهم حق بذلك. ولكن من يعتقد أن من المبرر أن تكون هنالك دولة يهودية فمن المفترض أن يقبل حقها، بل واجبه أن يحافظ على الشروط التي تمكنها من الاستمرار في الوجود، طالما لا تمس بحقوق الآخرين داخلها وخارجها»(٦٠). وتقترح جافيزون بالطبع أن يلم المواطنون العرب شملهم إذا أرادوا الزواج من فلسطينيات غير مواطنات، أو العكس، في الدولة الفلسطينية.

وتتلخص القضية بمنع زيادة عدد المواطنين العرب في الداخل. والموضوع ديموغرافي متعلق بيهودية الدولة وليس شأنا أمنيا على الرغم من أن مسوغات القانون التي طرحت أمنية. وقد اعتمدت الحجة الأمنية على حالة فردية واحدة لا غير وهي عملية مطعم «ماتسا» في حيفا يوم ٣١ آذار ٢٠٠٣، التي نفذها شاب يقيم في الضفة الغربية، ولكنه يحمل هوية إسرائيلية بفعل كون والدته مواطنة إسرائيلية.

ويسند العنصريون موقفهم شعبويا أيضا بالمبرر المعروف والمسموع بكثرة في الدول المتقدمة نسبيا، أي قياسا بمحيطها، والمعرضة للهجرة الوافدة من دول الجوار الفقيرة. فالعرب برأيهم يرغبون بالسكن في إسرائيل دون أي ولاء أو التزام تجاهها ويؤمونها لأسباب اقتصادية، أو بغرض الحصول على خدمات غير قائمة لديهم مثل الخدمات الطبية المجانية وغيرها. والحقيقة أن هذا النمط من السلوك ليس فلسطينيا، وإنما هو نمط الهجرة من البلدان أو المناطق الفقيرة إلى المناطق الأكثر غنى وبما في ذلك من إسرائيل إلى دول أغنى. وغالبا ما تدفقت الهجرة من المستعمَرات أو المستعمَرات سابقا إلى الدولة المستعمرة. ولم يكن هذا النمط قائما في المناطق المحتلة، وقلما انتقل الزوجان للعيش فيَ إسرائيل وغالبا ما تم الانتقال إلى غزة أو الضفة. ولكن الظاهرة تزايدت مع نشوء حالة الإغلاق الجزئي والتام بعد حرب الخليج الثانية في النصف الأول من التسعينيات، ونشوء حالة عدم الوضوح بخصوص حرية الحركة إلى العمل ومصدر الرزق في إسرائيل.

لا جديد هنا إطلاقا. الجديد هو سن قانون يمنع منعا باتا حركة التنقل البشرية هذه حتى في حالة الزواج وإقامة عائلة، والجديد في قصر حرية الحركة أو حرية اختيار الزوج أو الزوجة على من ترغب الدولة بوجوده كاستثناء. ولم يكن الوضع جنة بالنسبة للم شمل العائلات الفلسطينية في الداخل قبل سن القانون. فالعديد من النساء الفلسطينيات والرجال الفلسطينيين أقاموا مع أزواجهم أو زوجاتهم داخل الخط الأخضر دون هوية أو إقامة ودون تسجيل الأطفال، لأن عملية لمّ الشمل ومنح الإقامة قانونيا كانت تستغرق خمس سنوات أو ست سنوات، وقد لا تتم إطلاقا.

ولا تستطيع إسرائيل بالطبع أن تضبط بشكل استعماري مناطق محتلة وتحتفظ بها كهامش فقير وتمنع في الوقت ذاته الحركة من المحيط الفقير إلى المركز الغني بحجج عنصرية. نقول هذا حتى دون أن نحتاج للعودة إلى الروابط التاريخية والعائلات وروابط القرابة القائمة بين المواطنين العرب في الداخل وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة واللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا. هذه الروابط التي قطعتها خطوط الهدنة العام ١٩٤٩.

دلّت الحركة التشريعية المحمومة في البرلمان الإسرائيلي منذ أكتوبر ٢٠٠٠ على رغبة إسرائيلية غير ملجومة، ولا حتى بدوافع الشكليات والحفاظ على السمعة الديمقراطية، بغرض تأكيد يهودية الدولة وطابعها اليهودي وأغلبيتها اليهودية بالقانون. وقد دوّلت الدبلوماسية الإسرائيلية موضوع يهودية الدولة بطلبها أن تعترف الولايات المتحدة وأن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية، وأن تكتسب هذه العبارة شرعية دولية بالاتفاقيات والأعراف الدولية السائدة، وبالتالي في القانون الدولي. والموضوع موضوع نقاش وصراع مهم يتعلق بحق العودة كما يتعلق بالمواطنين العرب في الداخل، ويتعلق إضافةً لهذا كله بالعلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل. وتجري محاولة تشريعية حثيثة لإعطاء معنى ومضمون قانوني داخلي ليهودية الدولة ولكونها دولة الشعب اليهودي.

وإضافةً لهذا كله تجري في الكنيست السادسة عشرة، إبان صياغة هذا الفصل، محاولة جدية لإعداد دستور شامل للدولة اليهودية في مرحلة سيطرة اليمين على الكنيست وعلى لجنة القانون والدستور. وأهم مهام الدستور الذي يجري إعداده في نظر اليمين هو تعزيز تعريف يهودية الدولة.

لقد قدم للكنيست الخامسة عشرة (١٩٩٩-٢٠٠٣) خمسة عشر قانونا عنصريا، يسعى إما إلى تكثيف تعريف دولة اليهود أو يهودية الدولة، ويفرض على المواطن العربي قَسَم الولاء ليهوديتها أو يجبر النائب ليس فقط على الولاء للدولة وقوانينها، وإنما لرموزها وعَلَمها ولنشيدها الوطني، كما اقترحت قوانين أساس تحصن رفض قانون حق العودة للفلسطينيين وأخرى تحدد مواطنة العرب في الداخل. وقد مرت غالبية هذه القوانين فقط بالقراءة التمهيدية، واتخذت طابعا إعلانيا وإعلاميا. ولكن النزعة واضحة تمام الوضوح: إنها حمى التأكيد على يهودية الدولة، ليس فقط ضد حق اللاجئين بالعودة إلى وطنهم، وإنما أيضا ضد أية محاولة لإحراج الصهيونية بتوسيع مفهوم المواطنة والحقوق إلى درجة المجاهرة بالمواقف العنصرية.

في خضم النقاش على تصحيح قانون أساس الكنيست، والموجه جزئيا على الأقل ضد كهانا الذي أحرج الأحزاب الصهيونية بمثابرته في تفسير يهودية الدولة

كنقيض للديمقراطية، شارك كهانا نفسه في النقاش، وقد اخترنا من خطابه المرتجل - كما يبدو من نصه - الفقرة التالية ننهي بها هذا الفصل: «ولدت الصهيونية لكي تقيم دولة يهودية، ولذلك مرة بعد أخرى تكرر هذا الموقف في الوثيقة المسكينة، وثيقة الاستقلال. قام الشعب اليهودي، وفي النهاية نعلن عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل. أيها اليهود، ما القصد، ما هو تفسير دولة يهودية؟ كل طفل يجيب: دولة يهودية هي دولة فيها أغلبية يهودية، فقط أغلبية يهودية تضمن لنا الاستقلال والسيادة، فقط أغلبية يهودية تضمن لنا أن نكون أصحاب هذا المكان، وأن نقرر مصير شعبنا. إذا لم تكن هنالك أغلبية يهودية لن تكون دولة يهودية، وإذا لم تكن دولة يهودية لن تكون صهيونية. ولكن الديمقراطية تقول العكس. بالنسبة للديمقراطية لا يوجد يهود وعرب، ولا غير يهود، بالنسبة للديمقراطية يوجد فقط ناس، بشر. ولا يهمها يهود أو أغيار. إذن يوجد تناقض، هنالك حرب بين هذه المفاهيم. عارض العرب سنة ١٩٤٧ قرار التقسيم. لماذا؟ لأنهم أيدوا الديمقراطية، قالوا: هنالك أغلبية عربية فليتم الحسم حسب الأغلبية. اليهود الصهيونيون خافوا من الديمقراطية، واختاروا تقسيم البلاد، لكي يقيموا دولة ذات أغلبية يهودية»[٦١].

لم يكن العرب ديمقراطيين، ولكن مطلبهم كان بلا شك أكثر ديمقراطية من المطلب الصهيوني. والإشكال الذي يعبّر عنه كهانا في حديثه لا يفسر ببساطة خياراته التي يطرحها: إما صهيونية كصهيونيته أو ديموقراطية. وهنالك فرق بين أن يدير أمثاله مجتمعا بموجب الشريعة اليهودية، وبين أن يدار هذا المجتمع اليهودي نفسه بشكل ديمقراطي ولو من قبَل صهاينة. ولكن الدوامة التي يعبر عنها كهانا بسيطة للغاية خارج حدود إدارة هذا المجتمع، وهي تعني أن الدولة العبرية تجد نفسها إذا أرادت المحافظة على يهوديتها في حالة تناقض مستمر مع الديمقراطية وقيمها.

الفصل الثالث

دوامة الدين في الدولة تاريخيا(*)

توجد تعريفات عدة لمفهوم «العلمنة» باعتبارها عملية اجتماعية تحديثية. وتنطلق هذه التعريفات من اعتبار أوروبا العصر الحديث نموذجا كلاسيكيا لعملية العلمنة. هنالك توجهان أساسيان يتخللان معظم التعريفات: ينطلق الأول من العلمنة التي تمت في المؤسسة الكنسية ذاتها وفي الأديرة، وتجلت بالتوجه والاعتناء أكثر فأكثر بقضايا الدنيا وهذا العالم، بدلا من قضايا السماء أو مملكة الله. أما التوجه الثاني، فينطلق من العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت عملية فصل الدين عن الدولة والعلم والاقتصاد... إلخ، فصلا مؤسساتيا وحقوقيا وحتى قيميا. وقد رافقت عملية فصل الدين عن الدولة عملية لا تقل عنها أهمية هي فصل الدين عن الأمة مع نشوء الدولة القومية في الحالتين: حالة تطابق القومية مع انتماء إثني أقوامي يعتمد على الأصل المشترك المفترض، وحالة الأمة التي لا تفصل ما بين الأمة والمواطَنة، والتي تعتبر الأمة الحديثة هي أمة لدولة لا مجموعة إثنية. وقد توجت هذه التطورات التاريخية بمنظومات ومذاهب فلسفية أفردت للدين موضعا في مجال الحكم الخلقي الفردي أو الخيار الإيماني الخاص، أي نقلت الدين من المجال العام إلى المجال الخاص.

وإذا انطلقنا من التعريف الثاني لعملية العلمنة، وهو الموضوع الذي يثير نقاشا وحوارا في العالم العربي وفي إسرائيل حاليا، فسنصل إلى نتائج نظرية مذهلة لعملية العلمنة، خاصة إذا ما قمنا برسم نموذج نظري خالص لهذه العملية. فإذا

تصورنا فصلا نظريا مطلقا بين الدولة (عالم السياسة) وبين الدين، نجد أنه ـ وعلى هامش كلٍ من العالمين ـ ينشأ توتر وصراع.

فعالم الدين الذي أفرد له مجال «الخاص» هو عالم اجتماعي بحسب أي تعريف للدين، وحبسه في المجال الفردي الخاص يخلق توترا للعودة والالتحام بالسياسة، من أجل إعادة الوحدة بين الدين والدولة، وهذا هو موطن الحركات الدينية السلفية. على هامش الدين، ينشأ إذن الدين السياسي، العمل في السياسة باسم الدين، والتوق إلى العودة إلى الشريعة أو التلمود . . . إلخ. وقد تنشأ أوضاع تلتحم فيها الأقلية الدينية السياسية بما يسمى الدين الشعبي، أو إيمان ومعتقدات عامة الناس، ليتحول إلى خطر فعلي يهدد باقتحام السلطة السياسية. لكن من أجل ذلك يجب أن تتوفر أوضاع تاريخية لا نستطيع خوضها في هذه المقدمة النظرية.

وفي عالم السياسة النقي من الدين، يولد توتر وصراع في الهامش ناجمان عن التوق إلى «المقدس» (وهو جوهر التدين) في مجالات حياتية أصبحت علمانية وانفصلت عن الدين. فعلى هامش الحركة القومية، تنشأ مقدسات علمانية من نوع جديد مثل «الأمة» و«الوطن» . . . إلخ. وعلى هامش الحركة الاشتراكية العلمانية، تنشأ مقدسات أخرى مثل «الحزب القائد». وقد تنشأ أوضاع تاريخية تمكن هذه العلمانية الغيبية من السيطرة إلى فترة من الزمن، أو محاولة إيجاد بدائل من الدين الذي انحسر في المجال الخاص الفردي. (ولم تحقق أية حركة نجاحا يذكر في عملية التحول إلى دين بديل وإنشاء دين بديل بطقوس بديلة تحل محل الدين).

ما أريد الوصول إليه هو أمر واحد بسيط: إن الحركات السلفية أو التدين السياسي والحركات العلمانية الغيبية، هي نتاج لعملية واحدة هي عملية العلمنة، لكنها تستخدم مفاهيم ومصطلحات متناقضة. فالأولى تحاول إخضاع السياسة للمفاهيم والقيم الدينية، على حين تحاول الثانية أن تعطي مفاهيم أرضية دنيوية طابعا مقدسا. والصراع ما بين السلفية والأصولية الإسلامية والقومية العربية مثال لذلك؛ فقد نشأ مفهوم الأمة العربية أصلا من رحم الصراع مع مفهوم الأمة الإسلامية. ومن ناحيتها لا تسمح السلفية الدينية بتقديس مصطلحات دنيوية، وتعتبر هذا التقديس ضربا من ضروب الزندقة والإلحاد.

من الممكن، طبعا، إيراد أمثلة عدة من التاريخ الحديث لتحالف قوى وطنية محافظة في دول رأسمالية متطورة مع المؤسسة الدينية أو مع التقاليد والتراث الديني، وبخاصة في تلك الدول التي تأسست فيها كنيسة وطنية مثل ألمانيا وبريطانيا، أو حيث تقع دول معينة ينتمي أغلب سكانها إلى طائفة محددة تدين بديانة أخرى (بولونيا الكاثوليكية)، أو حيث جرى الصراع لتأسيس وبناء صرح أمة من الأمم مع قوة أجنبية تنتمي إلى دين آخر. ويجب أن تؤخذ كل هذه الحالات بعين الاعتبار عند الحديث عن اختلاط الدين الشعبي بالوعي القومي الشعبي، أو عند الحديث عن تحالف التيارات اليمينية المحافظة مع التقاليد الدينية، وبخاصة في الدول الرأسمالية المتطورة.

لكن التيارات الأصولية تختلف عن المؤسسة الدينية اختلافا جوهريا، لأنها نتاج لعملية العلمنة. والأصولية هي تيار ديني سياسي حديث يدعو إلى إعادة دمج الدولة في الدين، أي أنها تفترض انفصالهما التاريخي في الوعي على الأقل. كما يجب تمييز التيارات السياسية العلمانية التي ترفع قيما دنيوية إلى درجة التقديس، مثل الدم والأرض والبطل والقائد والحزب . . . إلخ، من التيارات اليمينية المحافظة التي تضع نصب أعينها قضية الحفاظ على الهرمية الاجتماعية. وقد تعتبر التيارات اليمينية المحافظة الحركات الفاشية ـ مثلاً ـ تهديدا للهرمية الاجتماعية، وقد تتحالف معها من منطلق براغماتي.

على أي حال، فإن الفرضية التي أطرحها تتناول العلاقة بين التوجهات القومية أو الطبقية المتطرفة التي تقع على هامش السياسة العلمانية أو الدولة التي تعلمنت، وبين التوجهات الأصولية على هامش الدين الذي فقد الدولة، التي تحاول العودة إلى دمج الدين في الدولة.

والمثل الوحيد الذي عثرت عليه لتوجهات قومية متطرفة تلتقي ـ بل وتتطابق في بعض الحالات ـ مع اتجاهات دينية سلفية أو أصولية متطرفة مستخدمة المصطلحات والمفاهيم والتعابير نفسها، هو المثل الإسرائيلي، واستنتاجي الوحيد الممكن هو أنه لم تجر في الحركة الصهيونية وفي إسرائيل، أصلا، عملية علمنة في جوهر المفاهيم، وإنما في مظاهرها فقط. هذا لا يعني أن الصراع الذي دار مع بدايات الصهيونية، والذي ما

زلنا نشهد تفرعاته حتى الآن بين الصهيونية والمتدينين اليهود، وهم أو خداع، بل كان صراعا حقيقيا ومؤلما. لكن ما أود قوله هو أن هذا الصراع لم يَقُدْ، حتى في أوج استعاره، إلى الفصل بين الأمة والدين أو بين الدين والدولة.

يدهش المراقب الموضوعي عندما تصل إلى مسامعه أنباء القضايا غير المحلولة بين الدين والدولة في إسرائيل. فقانون العودة، مثلا، ما زال يفتقر إلى تعريف «من هو اليهودي؟». وسؤال من هو اليهودي سؤال ديني في نهاية الأمر، والعوائق أمام حسمه عوائق دينية. فليس هناك خلاف في شأن كون اليهودي هو المولود لأم يهودية، ولكن هناك فارق بين المتدينين الأرثوذكس وبين الاتجاهين المحافظ Conservative والإصلاحي Reformist بشأن عملية التهويد، أي إذا تمت بحسب أصول الشريعة أم لا[٦٢]. والسؤال سؤال ديني فقهي، مع أن الإجابة عنه قد تعني منح المواطنة لليهودي «القادم الجديد» أو عدم منحه إياها.

وقد ثار النقاش نفسه، وبحدة بالغة، في الصحافة الإسرائيلية عند محاولة المؤسسات الدينية في إسرائيل، وبخاصة «الحاخام الأكبر» (رابانوت راشيت) التشكيك في يهودية عدد كبير من المهاجرين اليهود السوفيات إلى إسرائيل في موجة الهجرة الجماهيرية الأخيرة[٦٣].

في إسرائيل، خلافا للدول القومية الأخرى Nation State، لا تتطابق الأمة مع المواطنة؛ فليس كل مواطن إسرائيلي جزءا من «الأمة الإسرائيلية» التي لا تعترف المؤسسة الرسمية أصلا بوجودها. بموجب الموقف الرسمي، فإن أكثرية السكان في إسرائيل هم يهود ينتمون إلى أمة عالمية هي الأمة اليهودية. والنقاش الجاري في إسرائيل حاليا هو فقط بشأن ما إذا كانت دولةَ اليهود أو تعدو ذلك لتكون دولة يهودية، أي دولة ذات طابع ديني يهودي. لكن كلا الطرفين المتناقشين في إسرائيل لا يتجاوز عمليا التطابق بين الأمة والطائفة، أو اعتبار الانتماء إلى الطائفة اليهودية انتماء إلى الأمة اليهودية.

وتحتد النقاشات في إسرائيل بشأن موضوعات حقوقية عدة تتعلق بعلاقة الدين بالدولة، مثل عدم اعتراف يوفر إمكانية الزواج العلماني، وتدخل المؤسسة الدينية في العديد من جوانب «الأحوال الشخصية»، إلى جانب تقييد حركة المواصلات في

شوارع معينة يسكنها المتدينون أيام السبت، ومنع استيراد لحم الخنزير، وتدخل المؤسسة الدينية في منح لقب «كوشير» للمطاعم التي تقدم طعامها وفق أصول الشريعة. وغالبا ما يأخذ هذا النقاش في إسرائيل شكل صراع ضد ما يسمى «فرض الدين» أو «الإملاء الديني»، «كفياه دتيت»، على المجتمع، وخاصة مع ازدياد وزن الأحزاب الدينية الناجم عن قدرتها على فرض شروط خلال المفاوضات الحكومية، مستغلة انقسام الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) إلى قسمين متعادلين بين حزب الـ «ليكود» وحلفائه اليمينيين من جهة، وبين حزب العمل والأحزاب الواقعة على يساره من جهة أخرى. ما يلفت النظر، أيضا، رفع القوى العلمانية الصهيونية في تظاهراتها وأعمالها الاحتجاجية الأخرى شعارات تدعو إلى تجنيد طلاب المدارس الدينية (اليشيفوت) للجيش الإسرائيلي[٦٤]، أي أن النزعة إلى العسكرة وطرح الجيش كقيمة عليا اخترقا صفوف العلمانيين تماما، ما جعلها الحجة الأساسية الموجهة ضد المتدينين الأرثوذكس اليهود. إن خدمة طلاب المدارس الدينية في الجيش الإسرائيلي، أو عدم خدمتهم، لا يقدمان في الواقع حلا لمعضلة العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل؛ فإذا وافقت أقسام من الأحزاب الدينية الأرثوذكسية على الخدمة في الجيش فربما تصبح الدولة عندها أكثر دينية لا أقل دينية. ويبدو أن هنالك نزعة لدى الأحزاب الدينية الأرثوذكسية غير الصهيونية إلى التكيف إزاء الرأي العام في الدولة، كما تفعل ذلك في أية دولة أخرى يعتبرها اليهود منفى انطلاقا من مقولة أساسية في التلمود اليهودي «دينا ديملوكتا دينا» (حكم أو قانون صاحب الملك يعتبر حكما أو قانونا)، أي أن الدين اليهودي يفرد فضاءً لسُلطة، أو يفصل بين الدين والدولة في المنفى. فهل تعتبر إسرائيل منفى بالنسبة إلى هذه الأحزاب والتيارات الدينية، وما الفارق بينها وبين التيارات الدينية الصهيونية؟ هذا هو السؤال الذي يحير العديد من الباحثين، وسأحاول الإجابة عنه في الفقرة التالية.

عندما ظهرت الصهيونية السياسية في أوروبا، تبين أن هنالك معارضة شديدة لها في أوساط المتدينين اليهود. ولن أعالج في هذا المقال دواعي نشوء الحركة الصهيونية وأسبابه وظروفه، إلا أنه لا بد من التعرض لبعض المبادئ الأساسية للحركة الصهيونية التي أدت إلى هذا النفور الشديد لدى المتدينين اليهود:

أ) هوجمت الصهيونية بشدة لأنها وضعت نصب أعينها إحلال الفكرة القومية

عاملا موحدا لليهود أينما كانوا، بدلا من تنفيذ الفرائض الدينية والتزام تعاليم التوراة التي حافظت على تميز ووجود اليهود بين «باقي الأمم»، كما يدعي المتدينون. فالصهيونية تحول اليهود إلى أمة كباقي الأمم، وتشجعهم على التخلي عن الواجبات الدينية لصالح التميز القومي في دولة.

وهكذا يقول الحاخام حاييم هاليفي من بريسك: «بالنسبة إلى طائفة الصهيونيين فقد تنظمت الآن بقوة، وأعلنت أن هدفها اقتلاع أسس ديانتها . . . على شعب إسرائيل ألاّ ينضم إلى مغامرة تهدد بتدمير الدين . . . .»[٦٥]. ويقول الحاخام غور: «على اليهودي ألا ينضم إلى الأشرار- أولئك هم الصهاينة»[٦٦].

والشخصان المذكوران أعلاه مؤسسان للمدارس الدينية الليتوانية التي يقودها في إسرائيل حاليا الحاخام شاخ. ويتشعب عن هذه الحجة، أي علمانية الصهيونية في ذلك الحين وعلمانية دولة إسرائيل فيما بعد، العديد من المواقف التي بدأت بمعارضة الصهيونية لأنها تهدف إلى تحويل اليهود إلى أمة كباقي الأمم، وانتهت بالموافقة على اعتبار إسرائيل كباقي الدول من دون قبول الصهيونية. وسنرى كيف تطور هذا الموقف فيما بعد.

ب) الحجة الثيولوجية المهمة التي بدأت التيارات الدينية غير الصهيونية كلها بالتلويح بها انتهت في هذه الأيام لتكون حجة الأقلية بين المتدينين اليهود، ويتبناها حاليا فقط «ناتوري كارتا» (حماة الأسوار) و«أتباع ساتمر» (Satmar Hassidim). وتتلخص هذه الحجة باعتبار الصهيونية، «مشيحوت شيكر»، المسيح الكذاب، أو حركة مسيانية كاذبة تحاول تعجيل النهاية بوسائل دنيوية. فخلاص اليهود بقدوم المسيا وجمع الشتات . . . إلخ هو عملية سماوية لا أرضية، ولا تتم ضمن حركة التاريخ الفعلية، وإنما تأتي نفيا لحركة التاريخ الواقعية. هذه الحجة إذن تتهم الصهيونية بالنبوّة الكاذبة وبالتدخل في شؤون السماء، فجمع الشتات هو من بشائر قدوم المسيا الذي سيقيم مملكة إسرائيل من جديد.

لقد تبنت هذا الموقف كل التيارات غير الصهيونية في البداية، وحتى تيار الحاخام شنيئرسون أو «الحاخام من لوبافتش» (حركة حاباد) كما يسمى عادةً هذا التيار المتحالف حاليا مع تيار أرض إسرائيل الكبرى. فمع بدايات الحركة الصهيونية

سجلت لشنيئرسون تصريحات مثل: «إن من يتمسك بالتوراة وبالوصايا لا يمكن أن يقبل بهذا الشكل من مغادرة المهجر بالقوة والخلاص بقوة الذات»[٦٧]. إن هذا السلوك يتعارض مع عقيدة إسرائيل وطموحاتها- إننا نتمنى وننتظر الخلاص بقدوم المسيا»[٦٨].

ج) الصهيونية «سراب وأوهام»؛ فهي تعتمد على حسن نية الأمم ومساعدتها لليهود[٦٩]، ولا تتلاءم طبيعة الشعب اليهودي مع النشاط السياسي الدنيوي الذي يميز الشعوب الأخرى- باختصار: الصهيونية غير واقعية ولن تتحقق. هذه الحجة ضعفت بالتدريج مع بوادر نجاح المشروع الصهيوني ووعد بلفور ثم قرار التقسيم. وعمليا، وفي يومنا هذا، تتمسك الاتجاهات الدينية الأرثوذكسية بالحجة الأولى، أما الحجة الثانية فهي من نصيب المغالين في العداء للصهيونية من منطلقات مسيانية.

طرأ على موقف اليهودية التقليدية من المشروع الصهيوني تحول متدرج، تأثر بالأحداث السياسية قبل قيام إسرائيل. وكانت الكارثة التي حلت بيهود شرق أوروبا ومركزها من أهم هذه التحولات، إذ نجم عنها تحطيم وبعثرة المراكز الدينية القوية والأساسية في أوروبا الشرقية. وانتقل مركز الثقل إلى المراكز الدينية في إسرائيل والولايات المتحدة. ومع أن أكثرية التيارات التقليدية حافظت على موقف غير صهيوني إلا أنها انتقلت بالتدريج إلى التعايش مع الصهيونية، بل التحالف معها بعد قيام الدولة اليهودية، وذلك باعتبار إسرائيل واقعا تاريخيا، وكل واقع تاريخي غير مسياني هو منفى بالنسبة إلى اليهودية التقليدية: «الشعب اليهودي ما زال في المنفى حتى ظهور المُخَلِّص، وحتى لو كان مكان إقامته دولة إسرائيل فهي ليست خلاصا ولا بداية الخلاص»[٧٠]. هذا هو موقف الحاخام اليعيزر مناحيم شاخ، الذي خضع لتوجيهاته حزبان دينيان في إسرائيل حال إقامة حركتي «شاس» و«ديغل هتوراه». تغير هذا الوضع بالطبع بعد الخلافات التي وقعت بين الراب شاخ والراب عوفاديا يوسف الزعيم الروحي لحركة «شاس». وبقي حزب «ديغل هتوراه» (علم التوراة) فقط يخضع بشكل مطلق للراب شاخ. وقد شكل هذا الحزب قائمة للانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٢ توحدت مع حزب «أغودات إسرائيل»، وحصلت هذه القائمة المشتركة على ٤ مقاعد، في حين حصلت شاس وحدها على ٦ مقاعد.

وسنحاول فيما يلي تصوير التطور التاريخي في مواقف التيارات الدينية غير الصهيونية بمتابعة التحول في مواقف حزب «أغوداة يسرائيل» الذي أقيم سنة ١٩١٢ لتوحيد التيارات الدينية المعادية للصهيونية.

شكل وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ كما يبدو، نقطة تحول تاريخية؛ فقد فسر وعد بلفور بأنه نوع من أنواع العناية الإلهية، بل اعتبره البعض معجزة وإشارة إلى إرادة الخالق التي تتجلى في تعامل «الأمم» (غير اليهود) مع اليهود. ومع الإنجازات التي حققها الاستيطان اليهودي في فلسطين في الثلاثينيات، ومشروع تقسيم لجنة بيل (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧)، تبلور موقف ديني أرثوذكسي داخل الـ «أغوداه» يدعو إلى تأييد إقامة دولة إسرائيل من منطلق عدم البقاء على هامش السياسة اليهودية، ومن أجل التفاعل معها والتأثير فيها. غير أن الأغلبية أصدرت في النهاية قرارا يلتزم بالموقف التقليدي، لكن يعتمد في الأساس، في رفضه للدولة اليهودية، على طابعها العلماني المؤكد: «أغوداة يسرائيل في أرض إسرائيل ترفض رفضا باتا كل محاولة لنزع القدسية عن أرض إسرائيل، وتعتبر اقتراح إقامة دولة يهودية علمانية في فلسطين تهديدا للمهمة السامية للشعب اليهودي كأمة مقدسة»[٧١]. لكن هذا الموقف يحمل في طياته إمكانيات الحلول الوسط باتجاه الحفاظ على القدسية في إطار الدولة. وبدأ موقف الـ «أغوداه» بالتطور فعلا في اتجاه التحاور مع قيادة الحركة الصهيونية، ومفاوضتها بشأن ضمانات تقدمها هذه الدولة لاحترام الشريعة اليهودية. وعشية قرار التقسيم، توصل هذا الحزب إلى موقف مفاده أنه لا يستطيع معارضة قيام الدولة علنا، كما لا يستطيع دعم قيامها لأنها ستكون دولة علمانية[٧٢].

انتصرت في هذه النقاشات مواقف الحاخام يتسحاق ليفي، قائد «أغوداة يسرائيل» في فلسطين، الذي شارك فيما بعد في اللجنة الأمنية التابعة للدولة اليهودية وفي الحكومة المؤقتة بعد إعلان قيام الدولة، وتفوقت على مواقف القائد التاريخي لـ «أغوداة يسرائيل» الحاخام الحانان فاسرمان الذي اعتبر الدولة اليهودية منفى مزدوجا[٧٣].

بدأت المفاوضات بين «أغوداة يسرائيل» بوصفه حزبا سياسيا دينيا، وبين القيادة

العلمانية للحركة الصهيونية منذ تلك الفترة، وشكلت هذه المفاوضات نقطة البداية لعلاقة معقدة استمرت منذ قيام الدولة بين القيادة الصهيونية العلمانية وبين الأحزاب الدينية الأرثوذكسية في إسرائيل. وتمحورت المفاوضات في تلك الفترة حول الأمور التالية:

(١) قوانين الأحوال الشخصية.
(٢) السبت.
(٣) قوانين تتعلق بالغذاء «الكوشير».
(٤) أوتونوميا للتعليم الديني اليهودي - أي عدم جعل التعليم العلماني إلزاميا.
(٥) حرية العبادة.

وأود أن أذكر أن هذه المفاوضات جرت قبل قيام الدولة. ولم يتعهد بن جوريون إلا بحرية العبادات وعدم الإجبار على التعليم العلماني.

وعشية قرار التقسيم، بدأت أصوات مؤيدة لقيام إسرائيل ترتفع أكثر فأكثر داخل الـ «أغوداه»، مفسرة قرارات الأمم المتحدة وتعاطف المجتمع الدولي مع اليهود بأنها من مظاهر العناية الإلهية. وفي الحقيقة أن «الأغوداه»، كحزب سياسي، شعر بالعزلة التامة في السياسة اليهودية في تلك الفترة، وأراد أن يؤمّن مصالحه، وذلك بالوجود والتأثير في مواضع صنع القرار السياسي. وهكذا يقول الحاخام ليفي، وزير الشؤون الاجتماعية، في اجتماعه إلى مجلس كبار التوراة بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٤٩: «لا شك في أن يد الله تحرك كل شيء . . . نحن نواجه تناقضات حادة. لقد كان موقف أغوداة يسرائيل الأولي معارضا الحياة العامة التي لا تتفق مع التوراة. والآن تشكل دولة إسرائيل استمرارا للصهيونية وتحقيقا لتطلعاتها. من الناحية الأخرى، لو قام مجلس كبار التوراة واليهودية الأرثوذكسية، بصورة عامة، بالتدخل في هذه القضايا منذ بدايتها لما كنا أقلية ولكانت الأمور تختلف عما نحن عليه الآن . . . .»[٧٤].

غير أن مواقف ليفي عكست فقط مزاجا مؤقتا داخل «أغوداة يسرائيل». وبدأ التوجه العام في أوساط اليهودية الأرثوذكسية ينتقل بالتدريج إلى موقف «متوازن»، هو الاعتراف الواقعي (de facto) بالدولة من دون منحها اعترافا حقوقيا (de juri) أي رفض الأساس الأيديولوجي للدولة والتعامل مع مؤسساتها في آن واحد. ويعتبر هذا الموقف عودة إلى مواقف الحاخام أبراهام يشعياهو كارليتز، الذي رأى

في الدولة أمرا إداريا تقنيا يجب التعامل معه[٧٥]. وبموجب هذا الموقف، «لا توجد قيمة مستقلة مطلقة في التوراة إلا للرب تبارك اسمه وخدمة الرب. إن قيمة الدولة ومؤسساتها تقاس بمدى ما تقرب الشعب إلى الله والتوراة وفرائضها»[٧٦].

وبصورة عامة، لم يشارك حزب «أغوداة يسرائيل» في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، لكنه شارك في الائتلافات ولجان الكنيست، وحاول الحصول على ميزانيات للمؤسسات الدينية والاجتماعية التي يرعاها. وانتقل حزب «أغوداة يسرائيل»، فيما بعد، إلى المطالبة بمناصب مهمة في لجان الكنيست، ورأسَ لجنة المالية مرات عدة. لكن، في العقدين الأخيرين منذ الثمانينيات، ظهرت في إسرائيل أحزاب أرثوذكسية دينية تنافس «أغوداة يسرائيل» وتوافق على الانضمام حتى إلى الحكومة.

يدفع الانتقال من هامش الحياة السياسية إلى مركزها، كما يبدو، في اتجاه تحقيق مصلحة سياسية؛ والوجود في مركز الحياة السياسية والاقتصادية بحد ذاته يؤثر بنيويا في الحركات السياسية ويؤدي في نهاية الأمر إلى أدلجة تكيفها إزاء الواقع الجديد. والعمل داخل السلطة السياسية يعني التطلع في النهاية إلى المزيد من السلطة. ولكنه يحتم أيضا بلورة موقف سياسي.

وعندما ثار نقاش بين قيادة «أغوداة يسرائيل» في فلسطين وقيادتها في الولايات المتحدة، التي عارضت الانضمام إلى الحكومة المؤقتة، كان تبرير القيادة المحلية لمشاركتها منطلقا من موقف الضعف، موقف الأقلية المضطرة إلى الانضمام إلى الحكومة لتأمين مصالحها - لكن التطور استبدل منطق الضعف بمنطق القوة، منطق السلطة والتأثير فيها فيما بعد، لا من أجل تأمين الحريات الدينية، وإنما من أجل فرض الشرائع الدينية على الحياة اليومية للأكثرية العلمانية، وهو هدف أكثر طموحا. ولا يجوز أن ننسى بالطبع تأمين المصادر المالية لمؤسسات الحركات الدينية من مدارس دينية وجمعيات خيرية ومراكز صحية وغير ذلك كأهداف قائمة بذاتها.

إذا وضعنا جانبا موقف «ناتوري كارتا» المثابر ضد وجود إسرائيل من منطلق ثيولوجي، فقد حدث بعد سنة ١٩٦٧ داخل التيارات الدينية الأرثوذكسية

استقطاب من نوع جديد لم نشهده من قبل، وإن كانت بذوره الفكرية موجودة. وقد تحول موقف «أغوداة يسرائيل»، في سياق هذا الاستقطاب الجديد، إلى موقف وسطي يتعامل مع الدولة من أجل تأمين وتوسيع مصالح الفئات التي يمثلها الحزب.

بعد احتلال ما تبقى من فلسطين في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، طرأ تحول على مواقف معظم الأحزاب الدينية الصهيونية وغير الصهيونية من اعتبار هذه الحرب معجزة وإشارة ربانية إلى اعتبارها بداية الخلاص. وفي الأوساط الدينية غير الصهيونية، انطلق الصوت الجديد من الولايات المتحدة موطن زعيم حركة «حاباد»، الحاخام شنيئرسون، الملقب «الحاخام من لوبافتش»[٧٧]. ويتلخص الموقف الجديد بالقول إنه صحيح أن دولة إسرائيل بوصفها كيانا صهيونيا هي تعبير عن الكفر والتمرد على إرادة الله، ولذلك فهي بالتأكيد ليست تعبيرا عن الخلاص، لكن، ومن ناحية أخرى، فإن «أرض إسرائيل» بسيادة يهودية تنطوي على مغاز أو معان دينية ذات أهمية. ولذلك تدعو هذه الحركة إلى عدم التنازل عن أيٍّ من الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧، وذلك من منطلق أحكام الشريعة الدينية.

لقد تأثر هذا الموقف منذ البداية بما سماه «المعجزات والإشارات السماوية» التي تجلت بالانتصارات في الحروب المختلفة، وخاصة حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧. وقد اعتمد قسم من هذا التيار، في تأكيده عدم قدسية إسرائيل كدولة، على الفارق بين «دولة إسرائيل» و«أرض إسرائيل»؛ فدولة إسرائيل حتى سنة ١٩٦٧ قامت على جزء من أرض إسرائيل، وعلى ذلك الجزء بالذات الذي لا يمثل مكانا مهما في التقاليد الدينية اليهودية. لكن، بعد احتلال سنة ١٩٦٧، زال الفارق عمليا، وأصبح هناك تطابق بين «إيرتس يسرائيل»، أرض إسرائيل، وهو مفهوم ديني، وبين «مدينات يسرائيل»، دولة إسرائيل، وهي مفهوم سياسي علماني، ووقعت الحجة القديمة في مأزق ما لبث أن وجد له حلا باقتراب أتباع هذا التيار التدريجي من الأوساط اليمينية في إسرائيل، أو «لوبي أرض إسرائيل» كما تسمي هذه الأوساط نفسها. وقام أتباع حركة «حاباد» بدعم «أغوداة يسرائيل» في انتخابات الكنيست منذ انتخابات العام ١٩٨٨، وتبين بعد الانتخابات أن مؤيدي «الحاخام من لوبافتش» غير مستعدين لدعم برنامج سلام «معراخي» يقوم على التنازل عن أقسام من «أرض إسرائيل». وقد تبددت أوهام حزب العمل الإسرائيلي بشأن

تأليف حكومة برئاسته(٧٨) بعد أزمة حكومة الوحدة الوطنية بين شامير وبيرس، إذ وصل رفض هذه الأوساط لمثل هذه الحكومة حد الانشقاق عن «أغوداة يسرائيل» ودعم حكومة برئاسة الـ «ليكود». ومع أن هذا التيار ما زال غير صهيوني بالمعنى التقليدي، فإن تحول «أرض إسرائيل» إلى قيمة دينية في نظره، جعله يقترب كثيرا من مواقف «جوش إيمونيم». منذ تلك المرحلة تعتبر «أغودات يسرائيل» في المعسكر اليميني، خلافا لشريكتها اللاحقة في نفس القائمة «ديغل هتوراه».

أما التيار الثاني القديم الجديد، فهو التيار الذي تمثله المدارس الدينية الليتوانية بزعامة الحاخام اليعيزر مناحيم شاخ، وهو شخصية متميزة في عالم المتدينين اليهود. وقد ساهم الحاخام شاخ بعد انشقاقه عن «مجلس كبار التوراة»، السلطة الروحية لـ «أغوداة يسرائيل»، في إقامة حزبين هما: حركة «شاس» التي قاسمه زعامتها الروحية الحاخام الشرقي عوفاديا يوسف، وحركة «ديغل هاتوراه» (علم التوراة) التي لا ينافسه أحد في زعامتها حتى اليوم. ولا يتسع المجال هنا للبحث في الوضع السياسي الجديد الذي نجم عن ولوج هذه الحركات صلب السياسة الإسرائيلية- ما يهمنا هنا هو التيار الفكري الذي يمثله الحاخام شاخ.

ينظر الحاخام شاخ إلى دولة إسرائيل نظرة براغماتية مغالية في براغماتيتها، لأنه ينزع أي قيمة مقدسة عن إسرائيل؛ فلا هي «بداية الخلاص» كما تعتقد جوش إيمونيم، ولا هي «مقدمة لبداية الخلاص إذا أحسن استخدامها»، كما تدعي أوساط من أغوداة يسرائيل. وليست أرض إسرائيل في نظره مقدسة بحد ذاتها.

ويعتقد الحاخام شاخ بقدوم المسيا، أي أن هنالك جانبا مسيانيا في تدينه. إلا أنه لا يرى أي عنصر مسياني خلاصي في الواقع ذاته، فالواقع التاريخي يتطور بموجب منطقه الداخلي. والتوراة حافظت على الشعب اليهودي «ألوف السنين، فهل نستبدلها بشيء آخر، بماذا؟»(٧٩). التوراة هي التي تحافظ على شعب إسرائيل، لا الدولة. وأحيانا يقال اختصارا «السبت». وما زالت هذه المقولة حاجزا أخيرا، مميزا أخيرا بين الأرثوذكسية الدينية والصهيونية على أنواعها.

وينقسم العالم، في نظر الحاخام شاخ، إلى يهود وغير يهود (الأمم). وبالنسبة لهذا التيار تحمل المقولة التلمودية والتوراتية: «عليك ألا تعجل النهاية وألا تتمرد

ضد الأمم» معان محددة. فالتمرد ضد الأمم لا يعني أن على اليهود البقاء في منفاهم الجغرافي وألا يقّيموا دولة يهودية، بل يعني أن تتعامل إسرائيل بعد قيامها بحذر مع الدول العظمى ومع العرب. وعليها أن تكون مستعدة لتقديم «تنازلات إقليمية» من أجل السلام. وكان الحاخام عوفاديا يوسف بدعوته إلى تفضيل «سلامة اليهود على سلامة أرض إسرائيل» يتبنى هذا الموقف بشكل أكثر حدة. ولكن حركته تحولت إلى المزاودة على الـ «ليكود» من اليمين بعد أن تبين أن جدلية الواقع تقوي البعد القومجي المتطرف على حساب البعد الديني المعتدل في التيار الأرثوذكسي الذي يرغب بالوصول إلى أصوات الناخبين. لكن، من ناحية أخرى، فإن الحاخام شاخ يطرح أمام الصهيونية تحديا جديدا هو وطنية يهودية دون تحويل اليهود إلى أمة كباقي الأمم، فهم ليسوا كذلك. والأمم تترقب الفرصة للانقضاض على اليهود، وهذا هو الجانب التعصبي السلفي الواضح في سياسة الراب شاخ أيضا: «من البديهي أن يكره عيسى يعقوب»(٨٠). وعلى اليهود أن يفوتوا الفرصة على غير اليهود- عليهم إذن أن يتصرفوا بحكمة وحذر وأن يتقنوا إجراء الحلول الوسط.

أثارت مواقف الحاخام شاخ في إسرائيل اهتماما واسعا طيلة عقد الثمانينيات والتسعينيات لأنه المرشد الروحي لأحزاب دينية ترجح كفة هذا الائتلاف الوزاري على ذاك. وقد طرأ تحول جذري على مواقفه من المشاركة في الحكومات الإسرائيلية، من الرفض العام لهذه المشاركة عندما تزعم تيارا معارضا في «مجلس كبار التوراة». ففي سنة ١٩٦٥ حمل شاخ بشدة على الحزب القومي الديني، الـ «مفدال»، لأنه يشارك في الحكومات الإسرائيلية: «ليست الدولة دولة شريعة بل دولة القانون (العلماني)... ولهذه الدولة يتنازلون، وفيها يشاركون في تحمل المسؤولية... إلى أين سيقود كل هذا؟»(٨١).

وفيما عدا «ناتوري كارتا»، المعادية للصهيونية ولوجود الدولة، ينقسم التدين التقليدي الأرثوذكسي (haredi) إلى ثلاثة تيارات أساسية، يجمعها العداء للطبيعة العلمانية للدولة واعتبار إسرائيل نوعا من أنواع المنفى. والمقصود بالمنفى في هذه الحالة ليس بعدا جغرافيا، بل هو بعد روحي، أي أن المصطلح ليس مصطلحا سياسيا، بل ثيولوجي ميتافيزيقي لا يغيره نيل الاستقلال؛ فكل واقع غير مسياني هو منفى. لكن هذه التيارات اختلفت فيما بينها في مواقف تتدرج من التعايش مع

دولة إسرائيل كدولة غربية يجب التعامل معها كما تتعامل «الجاليات» اليهودية مع الدول الأجنبية، إلى إضفاء صبغة دينية محدودة على دولة إسرائيل، كون قيامها كان نوعا من أنواع العناية الإلهية لإنقاذ أرواح اليهود، رافقته معجزات متكررة أهمها الانتصار في حرب ١٩٦٧ . كما تضفي أوساط من هذه التيارات صبغة القدسية على الوجود اليهودي على أرض إسرائيل، وذلك بصورة مجردة من دون دخول نقاش في شأن وجوب أو عدم وجوب الاستيطان كفريضة يهودية دينية، وهي نقاشات تدور في الأوساط الدينية الصهيونية.

لم يتبادر إلى أذهان ممثلي هذه التيارات، في يوم من الأيام، وهم تحويل إسرائيل إلى دولة شريعة، لأن دولة الشريعة الدينية ستقوم بمجيء المخلص المسيا. لكنهم يطالبون بأن تحترم الدولة الشريعة الدينية، ويحاولون استغلال الدولة لدعم مشاريعهم الاجتماعية والاقتصادية والدينية. الغريب أن القوى الدينية، التي وضعت نصب أعينها تحويل إسرائيل إلى دولة شريعة، هي القوى الدينية الصهيونية[٨٢] التي أخذت طابعا «معتدلا» في العقود الأولى لقيام الدولة. لكن إذا أمعنا النظر جيدا نصل إلى خلاصة مفادها أنه من المنطقي أن تطرح الصهيونية الدينية بالذات مثل هذه المهمات، لأن الدولة بالنسبة إليها هي مقدمة مجيء المخلص، وللدولة معان دينية مسيانية. ولذلك فمن الأصح إطلاق اسم السلفية على الحركات الصهيونية الدينية التي تتوق إلى إعادة ربط الدين بالدولة فعليا وواقعيا وليس جوهريا فقط، في حين لا يصح إطلاق تسمية السلفية على الحركات الدينية التقليدية، لأنها لم تمر أصلا بعملية علمنة. الأصولية هي نتاج الفصل بين الدين والدولة. والدين والدولة لم ينفصلا بالنسبة إلى هذه الحركات الأخيرة التي ما زالت تنتظر وحدتها في نهاية التاريخ عند قيام الدولة اليهودية بقدوم المخلص. أما دولة إسرائيل فليست دولة يهودية، وإنما دولة اليهود.

ننتقل إذن إلى معالجة موضوع الصهيونية الدينية التي وصلت في تطورها، وخاصة بعد سنة ١٩٦٧، إلى إنجاب الحركات السلفية المتطرفة التي تلتقي، كما هو مبين في مقدمة هذا البحث، مع القومية الإسرائيلية العلمانية المتطرفة.

بدت الصهيونية الدينية لدى نشأتها ذات طابع وسطي توفيقي. فقد حاولت أن

تجمع بين الدين والصهيونية في تيار واحد، دون أن تخلط بينهما. فالصهيوني يستطيع أن يكون متدينا والمتدين صهيونيا، من دون أن تكون الصهيونية بذاتها قيمة دينية[٨٣]. ووجدت هذه الدعوة آذانا صاغية لدى أوساط «الأرثوذكسيون الجدد» في أوروبا الشرقية، حتى تأسست حركة «همزراحي» (المركز الروحي) بقيادة الحاخام راينس، كجناح ديني داخل المنظمة الصهيونية العالمية سنة ١٩٠١. ويعتبر الحزب القومي الديني (الـ«مفدال») استمرارا لهذه الحركة.

كان لا بد للحركة التي وحدت الصهيونية والدين بصورة واعية، من أن تخلط مع الوقت بينهما؛ ذلك بأن الصهيونية لم تفصل أصلا الانتماء الديني عن الانتماء القومي. ولقد حدث ذلك خاصةً في أكثر الأوساط «طليعية»[٨٤] في هذه الحركة، أي تلك التي مارست الاستيطان مباشرة، بمعنى أنها مارست الصهيونية بشكلها المكثف، وأقامت حركة «هبوعيل همزراحي» سنة ١٩٢٢ التي أقامت بدورها الكيبوتسات الدينية.

لم يكن الجناح الديني في الحركة الصهيونية ذا أهمية تذكر في البداية؛ فقد حورب بشدة من قبَل الأوساط الدينية غير الصهيونية، ونظر إليه العلمانيون الصهيونيون نظرة ازدراء لأنه ذكّرهم بالجانب الديني لليهودية، ذلك الجانب الذي يعيد إلى الأذهان حياة الذل في «الشتات» - فهم طلائع حركة قومية علمانية أوروبية جاءت كي تنفي المنفى. وقد تغير هذا الموقف النخبوي بالتدريج مع الهجرة المكثفة الجماهيرية غير «الطليعية»، أي غير المأدلجة، وغير الحركية، إلى فلسطين في أعقاب كارثة المحرقة، الهولوكوست، وفيما بعد إثر تضعضع الأوتوبيا الاشتراكية لحركة العمل الصهيونية. لكن نقطة التحول الأساسية كانت الانتصار «المعجزة» سنة ١٩٦٧.

حركة المتدينين الصهيونيين هي الحركة التي استوعبت في داخلها صراع النقائض بين التدين والعلمانية في الصهيونية، ليتحول إلى توتر داخلي في الحركة نفسها. وكتب الحاخام راينس، مؤسس «همزراحي»، سنة ١٨٩٩ عن الفكرة الصهيونية: «هذه الفكرة لا تحمل أي حرف من فكرة الخلاص ولا تمس أي شيء له علاقة بها»[٨٥]. لكن الشخص نفسه الذي يحاول أن يفصل بين الأمرين، الخلاص الديني

المسياني والصهيونية، عاد فانبهر من التماس «الغريب» بين الصهيونية والرؤيا المسيانية («جمع الشتات»، التحرر من «ملكوت الأغيار»، إثمار أشجار إسرائيل، وغير ذلك من علامات ومظاهر قدوم المسيا) التي تحققت في إسرائيل[٨٦]، وقد جمعت هذه الحركة كل تناقضات الحركة الصهيونية؛ فإلى جانب صراعها مع المتدينين غير الصهيونيين من جهة، ومع العلمانيين الصهيونيين من جهة أخرى، جاء صراعها الداخلي بين المفاهيم العلمانية للدولة التي تستمد سلطتها من إرادة الشعب وبين الشريعة كمفهوم ديني يستمد معانيه من إرادة الله والتوراة، بين البعد الثيولوجي المسياني للدولة وبين البعد العلماني الدنيوي.

انفجرت هذه التناقضات بعد حرب ١٩٦٧، التي أكدت البعد الثيولوجي الميتافيزيقي للدولة اليهودية بالنسبة إلى المتدينين اليهود. وقد تجسد هذا الانفجار في النشاط السياسي لشبان حركة «بني عكيفا» الذين تربوا على قيم العمل العبري والاستيطان جنبا إلى جنب مع القيم الدينية اليهودية. وكان خريجو حركة بني عكيفا يجدون موقعهم الطبيعي في حزب الـ«مفدال». لكن، بعد حرب ١٩٦٧، بدأت توفيقية هذا الحزب في ائتلافاته التقليدية مع حزب العمل منذ قيام الدولة تقريبا تثير لديهم النفور.

غير أن ثورة الشباب في حزب الـ«مفدال» لم تأت في الحال بفكر ديني جديد. فعندما نشبت الأزمة كان الفكر الديني الذي يعبّر عن البعد الديني للحركة الصهيونية، ويرفض اعتبار التدين والصهيونية أمرين منفصلين، كان هذا الفكر جاهزا على شكل منظومة غيبية متكاملة نظّر لها، منذ زمن بعيد، الحاخام كوك من مدرسته الدينية المدعوة «مركاز هراب» في القدس.

انتشر دعاة هذا التيار منذ نهاية القرن الماضي بين «الجاليات» اليهودية في شرق أوروبا، وكان من أبرزهم الحاخام كاليشر والحاخام يهودا القلعي[٨٧]، لكن أبرز وأشهر ممثلي هذا التيار كان الحاخام أبراهام يهودا هكوهين كوك الذي يعتبر ابنه ومكمل طريقه الحاخام تسفي يهودا هكوهين كوك، الأب الروحي لحركة «جوش إيمونيم».

يشكل فكر الحاخام كوك انعكاسا لاهوتيا، ثيولوجيا، واعيا للفكرة الصهيونية.

فالرؤيا المسيانية والخلاص ليسا منافيين لحركة التاريخ في نظره، بل هما جوهر الحركة التاريخية ذاتها. وخطة الحركة التاريخية مقررة سلفا، وهي تتجه نحو الخلاص وقدوم المسيا. والصهيونية هي استجابة لنداء الرب[٨٨]، بل هي الإرادة الإلهية نفسها وقد تجسدت على شكل حركة علمانية- والعلمانيون الصهيونيون ينفذون إرادة الله دون أن يدركوا ذلك في وعيهم الذاتي: «فإن ما يريدونه لا يعلمونه هم أنفسهم»[٨٩].

بذلك حل الحاخام كوك تناقضات التيار الصهيوني الديني كما بدت لشبان حركة «بني عكيفا» وحزب الـ«مفدال»، ورد بشدة على انتقادات اليهود الأرثوذكس ضد التعاون مع العلمانيين، مبينا أن من الضروري التمييز بين الإرادة والرغبة الذاتية للفرد الفاعل في التاريخ وبين النتائج الموضوعية لأعماله. إن الصهيونيين وإن أرادوا مشروعا علمانيا قوميا فإنهم أدوات في يد الله يصنع بهم الخلاص لشعبه.

إن أفكار الحاخام كوك، مثل غيرها من الأفكار الغيبية، ترى في الواقع المادي الملموس فكرة، بل خطة ميتافيزيقية تخلط الدين والسياسة والأخلاق بحركة الواقع ذاتها، متحولة إلى أيديولوجيا متكاملة تبرز فيها «أرض إسرائيل» والاستيطان والزي العسكري قيما مقدسة في خطة ربانية. والغريب، كما قلت في البداية، أنها القيم المقدسة نفسها لدى المتطرفين الصهيونيين العلمانيين في معسكر اليمين الإسرائيلي. الأصولية الدينية والتطرف القومي يلتقيان (في حين كان التياران في العالم العربي مثلا يتصارعان في نفس المرحلة التاريخية).

إن الشعب اليهودي لا ينتظر الخلاص، وإنما ينفذ هذه العملية في دولته. «وعندما نسأل إذا كانت الأمة تمر بمرحلة الخلاص، فإن الإجابة لا تحتمل تفسيرين: الشعب اليهودي موجود الآن في خضم عملية الخلاص»[٩٠]. هذا هو التحليل الذي تبناه تسفي يهودا كوك ابن الحاخام كوك الذي تحولت فتاواه الدينية إلى أوامر وقوانين بالنسبة إلى حركة «جوش إيمونيم» التي تأسست سنة ١٩٧٤. لقد أصدر هذا الحاخام نداء مشهورا بعدم نسيان القدس ونابلس والخليل قبل ٢٦ يوما من نشوب حرب الأيام الستة. وتحول هذا النداء إلى نبوءة بالنسبة إلى مؤيديه الشباب.

تأسست حركة «جوش إيمونيم» رسميا في نهاية شتاء سنة ١٩٧٤، على شكل

تمرد داخل حزب الـ «مفدال» الذي وافق على الانضمام إلى حكومة رابين الائتلافية، وهي حكومة فصل القوات مع مصر وسوريا، والاستعداد للحلول الوسط في قضية الأراضي المحتلة. لكن تأسيس الحركة الفعلي كان بعد حرب حزيران/ يونيو، أواخر صيف سنة ١٩٦٧، وذلك على شكل مؤتمر خريجي مدرسة «مركاز هراب». وقد وجه المؤتمر ثلاثة أسئلة إلى الحاخامين والقضاة اليهود الرئيسيين:

«- هل يسمح، وفق تعاليم التوراة، بالتخلي عن «مناطق محررة من أرض إسرائيل»؟

- هل يسمح بالتخلي عن مناطق محتلة خوفا من استيعاب عدد كبير من العرب داخل حدود دولة إسرائيل؟

- هل يجب أن يرغمنا الضغط الدولي على الانسحاب؟».

كما نلاحظ، فإن الأسئلة الثلاثة هي الأسئلة ذاتها التي تطرح يوميا على الشارع الإسرائيلي. لكن الجديد في الأمر هو:

(١) أن الأسئلة صيغت صياغة دينية.

(٢) أنها طرحت للحسم بموجب الشريعة اليهودية، لا بموجب موازين القوى والمصالح السياسية وغيرها من الاعتبارات.

[رأينا لاحقا أن ما بدا كإجابة عن أسئلة دينية تحول مع الوقت إلى فتاوى دينية مباشرة من الحاخاميين المؤيدين للاستيطان والمعارضين حاليا لـ «عملية السلام» الجارية والمتضمنة لتنازلات إقليمية. فقد صدرت مثلا فتوى موقعة بيد «حاخامي يهودا والسامرة» تنهى الجنود عن طاعة أي أوامر تصدر بإخلاء المستوطنات في المستقبل. كما صدرت فتاوى فردية عدة كما يبدو تحلل قتل رابين لأنه سلم أجزاء من أرض إسرائيل للأغيار أو لأنه عرض حياة اليهود للخطر].

عاش الدين حتى ذلك الحين جنبا إلى جنب مع السياسة، تاركا تصريف الشؤون السياسية للسياسيين. وكان رجل الـ «مفدال» يتحول إلى سياسي علماني عندما يبت في مثل هذه المسائل، ثم يعود فيلبس ثوب الدين عند بت المسائل الدينية. واقعان

منفصلان في عالم نشيطي حزب الـ «مفدال». لكن الوضع اختلف جذريا عندما بدأت الأسئلة السياسية تصاغ بلغة دينية، ولا توجه إلى الكنيست والحكومة والصحافة والرأي العام، بل توجه إلى الحاخاميين والقضاة المنشغلين حتى الآن بقضايا الأحوال الشخصية والفرائض الدينية و«من هو اليهودي؟» التي أفردها لهم القانون الإسرائيلي.

زودت الأيديولوجية الدينية الغيبية أتباعها بسلاح جديد لفهم الواقع: فإذا كانت حرب ١٩٦٧ بداية الخلاص المرتقب وتحقيق النبوءة، فإن حرب ١٩٧٣ أزاحت عن كاهل الحركات الدينية الأرثوذكسية عبء المعجزات التي تحققها إسرائيل منذ قيامها. إن هذه الحرب بالنسبة إلى خريجي «بني عكيفا» ومدرسة «مركاز هراب» تعبر عن آلام المخاض التي تسبق قدوم المسيا، «حبلي مَشيَّح». كل شيء يجد مكانه الطبيعي في الأيديولوجيا المتكاملة، ولا مكان للشذوذ. وقدوم المسيا الذي تختلف في شأنه التفسيرات اللاهوتية في التيارات الدينية المختلفة، يعني بالنسبة إليهم أمرا واحدا: إقامة ملكوت إسرائيل، ولذلك فإن همّ الحركة الأول والأخير هو الموضوعات المتعلقة بـ «أرض إسرائيل»، وتتحول الشريعة الدينية إلى أيديولوجيا تبريرية لأغراض الاحتفاظ بـ «أرض إسرائيل»[٩١].

يستند نشيطو حركة «جوش إيمونيم» إلى مصادر أيديولوجية محددة، وإن كانوا لا يرغمون مؤيديهم على تبنيها؛ فالحركة ليست حزبا وإنما حركة شعبية غير ملتزمة إلا بالمحافظة على «أرض إسرائيل». لكن لهذه الحركة نواة أيديولوجية قومية تستند إلى التراث الديني اليهودي ومصادر علمانية عدة، قسم منها في حركة العمل الصهيونية وقسم آخر في الحركة الصهيونية التصحيحية (Revisionist Zionism) لكن نواتها الأيديولوجية لم تعد مدرسة لاهوتية تفسيرية كالتي أسسها الحاخام كوك. إنها حركة سياسية (مثل كل الحركات الأصولية) تقتبس من التراث الديني ما يخدم أهدافها السياسية. وتشكيل فلسفة أو مدرسة دينية متكاملة يضيف قطبا جديدا إلى حلبة الصراع الفكري، لكن الحركات الأصولية ليست مدارس دينية أو فلسفية؛ فكل الدين، وكل الفلسفة، وكل التراث، هي بالنسبة إليها أيديولوجية تقتبس منها اقتباسا انتقائيا. الفلسفة والتراث كنزان للاقتباسات والتبريرات الأيديولوجية. علينا أن نضيف في هذا السياق أن العملية الجارية في أوساط

المتدينين اليهود آخذة بتقريب جناحي المتدينين الأساسيين: المتدينين القوميين والمتدينين الأرثوذكس. فالمتدينون القوميون - وعلى رأسهم القوى التي يمثلها «جوش إيمونيم» - يتوجهون أكثر فأكثر نحو الشريعة الدينية، أي يمرون بعملية تزمت ديني أكثر من السابق. في حين يتجه اليهود الأرثوذكس إلى تفهم أكثر فأكثر للصهيونية، بل ونراهم يشاركون في مظاهرات لليمين. ولم تكن تشهد في الماضي مشاركة فعالة لتلاميذ المدارس الدينية الأرثوذكسية في عمليات الاعتداء على العرب، وخاصة بعد العمليات المسلحة التي يقوم بها فلسطينيون، ولكنه مشهد مألوف في هذه الأيام. اليهود الأرثوذكس يمرون بعملية صَهْيَنَة، فيما يمر المتدينون القوميون بعملية تزمت ديني - وأقصد بالطبع التيارات الرئيسية في كل منهما.

هكذا تستل الفتاوى من «الرامبان» الذي عاش في القدس ضمن جالية يهودية من ثلاثة أشخاص في نهاية القرن الثالث عشر، أو من «الرامبام» الذي سبقه بثلاثين عاما. ويتحول الله الحائز على أسماء عدة في الديانة اليهودية، منها «السلام»، إلى «رب الجنود» و«رب الانتقام» و«رب مقاتل» - وهي أسماء أخرى للإله نفسه عند العبريين القدماء. وهكذا أيضا يصبح من الممكن المرور مر الكرام بالنبوءة الكونية للنبي أشعيا بشأن السلام، للحديث عن السلام الواحد والوحيد، السلام الداخلي لشعب إسرائيل - وهو مجرد حلقة وصل بين حربين يخوضهما شعب إسرائيل مع الأمم الأخرى، كما يقول الحاخام ليفنغر من مؤسسي حركة «جوش إيمونيم»: «السلام ليس هدفا بحد ذاته، إنه أداة مهمة لتنظيم الحياة وتحقيق الرؤيا. إن تقدم شعب إسرائيل وعملية الخلاص لشعب وأرض إسرائيل هما أكثر أهمية من هذا السلام المزعوم. عندما نحقق هذين الهدفين سيكون بطبيعة الحال سلام لكل العالم»(٩٢).

قال حاييم وايزمن القائد الصهيوني العلماني، أمام المؤتمر الصهيوني العشرين سنة ١٩٣٧: «لقد وعد الله اليهود بمنحهم أرض إسرائيل، هذا الوعد هو وثيقتنا الأكثر أهمية». وأمام اللجنة الملكية البريطانية سنة ١٩٣٩: «لا نكتسب حقنا على أرض إسرائيل من الانتداب البريطاني، بل من التوراة»(٩٣). وقد أوردت هذين الاقتباسين كي نعود إلى بداية بحثنا في فصل المقال ما بين الدين والدولة في إسرائيل من اتصال.

تدعي الأصولية الدينية أن الحركة الصهيونية تنفذ فكرة الخلاص المسيانية الموضوعية، دون أن ينفذ ذلك إلى وعيها، أي وعي الصهيونية، الذاتي؛ فالحركة الأصولية إذن تجسد وعي الحركة الصهيونية لذاتها، التحام الذات بالموضوع إذا أردنا أن نستخدم مصطلحا فلسفيا رجعيا.

لم تنشأ الصهيونية عن حركة التنوير الأوروبية، وإنما من الممكن اعتبارها ردة فعل على حركة التنوير مثل بقية الحركات القومية الرومانسية في القرن التاسع عشر. لكن مأساتها أنها بردة فعلها التي نجحت تاريخيا بفعل عوامل أوروبية في الأساس، لم تنجح في تشييد صرح أمة يهودية منفصلة عن الطائفة اليهودية. وما زال المؤرخون اليهود الصهيونيون يحاولون من منطلقات علمانية إقامة أساس غير ديني لأمة يهودية فوق التاريخ والجغرافيا. لكنهم جميعا، وفي مقدمتهم المؤرخ يعقوب كاتس، لم يستطيعوا تزويدنا بأي تعريف يفصل ما بين الانتماء إلى الطائفة والانتماء إلى الأمة، هذا عدا الرموز الدينية التي استخدمت للتعبير عن الصلة التاريخية بأرض إسرائيل. وهنالك في إسرائيل جمعية تسمى نفسها «الجمعية ليهودية إنسانية علمانية»، وهي تبذل جهدا خاصا لفصل اليهودية كقومية عن اليهودية كدين، وذلك باعتماد يهودية حضارية موحدة في كل أنحاء العالم تصنع تاريخا موحدا لشعب واحد.

إن اللقاء الذي أشرت إليه سابقا بين مصطلحات الحركة الدينية الصهيونية المتطرفة وبين الحركة الصهيونية المتطرفة في هامشها اليميني، لا يعني أنه ليس هناك صراعات بشأن الطابع العلماني للحياة اليومية في إسرائيل أو بين المتدينين والعلمانيين، وإنما قصدت التركيز على اللقاء بين الأوساط المتطرفة من العلمانيين والمتدينين لأثبت أن المفاهيم الإسرائيلية لعلاقة الأمة، والدولة، والدين . . . إلخ، لم تمر عمليا بعملية علمنة.

عندما قامت في إسرائيل فعلا وحدة حضارية محددة بمميزات موضوعية واضحة، مثل اللغة وغيرها، نشأت هذه الوحدة المتميزة من بقية الجالية اليهودية - لكن الأمر الخاص والمتميز في حالة إسرائيل هو رفض الأيديولوجية والمؤسسة الرسمية نفسها الاعتراف بوجود أمة إسرائيلية عبرية، وإصرارها على تمثيل إسرائيل

ل «أمة يهودية» في أنحاء العالم كافة بشكل يشابه إصرار إيران في السنوات الأولى التي أعقبت الثورة على تمثيل «أمة إسلامية» في أنحاء العالم كافة.

وسأنهي هذا الفصل باقتباسين، أحدهما من مؤرخ متنور والثاني من أحد مفكري حركة «جوش إيمونيم». وكلا الاقتباسين يتناول جوهر الصهيونية؛ يقول كاتس: «في الصهيونية اتخذ الإيمان المسياني شكلا جديدا، بعد أن تنقى من بقية عناصره الغيبية، وحافظ على أهدافه الاجتماعية والسياسية وعلى أهدافه الروحانية إلى حد ما. لكن حتى في هذه المرحلة من التطور اعتمدت القومية الحديثة اعتمادا كبيرا على المسيانية القديمة التي مدتها بجزء من قوتها الأيديولوجية والعاطفية ....»(٩٤)، أي أن الصهيونية هي في الواقع مسيانية معلمنة.

أما البروفيسور هارئيل فش من منظري ومراجع «جوش إيمونيم» الفكرية فيقول: «إن أساس صلة شعب إسرائيل الأيديولوجية بالتقاليد الغربية الليبرالية هو سوء فهم وخطأ. فمن الممكن جزئيا فقط اعتبار الصهيونية وليدا لحركة التنوير الأوروبية، لكن أساسها الحقيقي في الميثولوجيا اليهودية ... ما حدث في القرن التاسع عشر كان خداعا لغويا، أو على الأصح خداعا لغويا ذاتيا؛ فقد عرضت الصهيونية كأنها حركة توازي حركات تحرر وطني ...»(٩٥). فما الفارق الجوهري بين العلماني المتنور والغيبي المتعصب عند مناقشة موضوع علاقة الأمة بالدين في حالة الصهيونية؟

هوامش الباب الأول

(١) انظر: عزمي بشارة، العرب في إسرائيل رؤية من الداخل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

(٢) يبدو عند كتابة هذه السطور أن الائتلاف الحاكم في إسرائيل سوف ينجح في رفع نسبة الحسم إلى ٢٪، وربما ٢,٥٪ لاحقا، فقد تم التصويت على تحويلها إلى القراءة الأولى في لجنة القانون والدستور في الكنيست يوم الأربعاء ٢٥ شباط ٢٠٠٤.

(٣) آشر أريان، دافيد نحمياس، دورون نبوت ودانييل شاني، «الديمقراطية في إسرائيل: «دوح معكاف: برويكط مداد هديمقراطية» تقرير متابعة الديمقراطية – مشروع «مقياس الديمقراطية» القدس ٢٠٠٤. يلخص المشروع مجموعة هائلة من الإحصائيات المحلية والدولية حول أوضاع الدول الديمقراطية كما يعرفها هو. ويحتوي المشروع دراسات مقارنة وغيرها، ويدرج الدول حسب مقاييس الديمقراطية المختلفة. وينقسم الكتاب إلى جزأين؛ جزء لوضع مقاييس ديمقراطية حسب آراء خبراء. ويدرج الدول (مرة ٣٦ دولة ومرة ٢٣ دولة) بموجب علامات حول المساءلة، والتمثيل، والاستقرار، ومدى التمثيلية، وحقوق المواطن، والحريات، والفساد وغيرها. أما الجزء الثاني من الكتاب فيفحص فهم الرأي العام لمثل هذه المقاييس في كل دولة ودولة، أي يفحص رأي الجمهور بمدى توفر هذه العناصر في كل دولة.

(٤) الأرقام في حالة الولايات المتحدة وبريطانيا هي مفارقة لأن إسرائيل تحصل عادة على أرقام أفضل منهما بالنسبة لتوافق نسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب مع نسبة تمثيلها في البرلمان.

(٥) وهذا رقم مفاجئ بالنسبة للإسرائيليين الذين يعتقدون أنهم أكثر شعوب العالم تسييسا، وبخاصة أنه في استطلاعات الرأي المتعلقة باهتمام المواطن بالسياسة تحصل إسرائيل على المكان الثاني بعد ألمانيا.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٧) جمع المعلومات في هذه الحالة باحثو معهد Freedom House، المصدر نفسه، ص ٧١.

(٨) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(١٠) يزداد حجم هذه الأقلية في فترات حكم حزب العمل. ٤٨٪ من اليهود في العام ١٩٩٩،

الأجواء نفسها التي تحمله إلى السلطة تزيد من حجم هذه الأقلية، وفي العـام ٢٠٠٢، ٢٠٪، وفي العام ٢٠٠٣، ٢٣٪ فقط. المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(١١) يوسف دان، «مدينات يسرائيل كتوفعاة ثيولوجيت» دولة إسرائيل كظاهرة ثيولوجية، دورية تخيلت، (خريف ٢٠٠٣)، ص ٧٩.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(13) Benidict Anderson, Imagined Communities, (Verso, London: 1991).

انظر أيضا تعقيب عزمي بشارة في نهاية الترجمة العبرية للكتاب. كهيلوت مدومينوت، (الجامعة المفتوحة، تل أبيب ١٩٩٩) ٢٤٤-٢٦١.

(١٤) خذ مثلا مثول مسألة التهجير في الذاكرة الإسرائيلية وانعكاساتها على الثقافة السياسية الإسرائيلية في الحاضر. ومثال على ذلك الضجة الكبرى التي قامت حول أعمال مَن سموا بالمؤرخين الجدد، وأبرزهم بيني موريس في كشف تشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين. وقد بلغ النقاش درجة اعتقد معها البعض أن مجرد كشف عنصر التعمد في عملية التهجير كاف لاعتباره موقفا ضدها كعملية لا إنسانية لا تتوافق مع منظومة حقوق الإنسان الحديثة المفترض أنها تسود في الديمقراطية، ليتبين لنا فيما بعد أن كشفها لا يعني انقساما حول الموقف، وأنها قد تبرر، بل وقد يبرز موقف يدعو إلى اتباعها مستقبلا، وبخاصة عند بيني موريس ذاته. انظر ملحق هآرتس فى ٦ كانون الثاني ٢٠٠٤.

(١٥) حول موضوع قصور الديمقراطية الإسرائيلية والقانون الإسرائيلي في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، راجع الأبحاث الإسرائيلية المهمة التالية:

Limits of judicial review for cases stemming from the 1967 ocuupied territories:

David Kretzmer The Occupation of Justice: the Supreme Court of Israel and the Occupied Territories (SUNY Press, 2002)

Barak Cohen "Democracy and the Mis-Rule of Law: the Israeli Legal System's Failure to Prevent Torture in the Occupied Territories" 12 INCLR 75 (2001)

The Fourth Geneva convention and the 1967 occupied Territories:

The Israeli supreme court has interpreted international law very twistedly during the years, specially regarding the issue of deportation of Palestinian political activists and others (for example, relatives of suicide bombers: amnesty international has described the Ajuri decision, which upheld the military's decision to expel the sister of a suicide bomber from the West Bank to Gaza as a grave breach of 4th Geneva convention) as well as regarding settlements building. In other cases, International law

was absent, and domestic law was recruited like in the decision banning the use of torture, after many case legitimizing torture. Human rights groups have also documented the continuation of torture even after this decision see: The Public Committee Against Torture in Israel BACK TO A ROUTINE OF TORTURE Torture and Ill-treatment of Palestinian Detainees during Arrest, Detention and Interrogation September 2001 - April 2003 http://www.stoptorture.org.il/eng/images/uploaded/publications/58.pdf

(16) The court's assumption, therefore, is that the 4th Geneva is not binding to Israel in the 1967 OT, by itself, rather based on the statement of the occupieng power before the court. This is because the 4th Geneva convention is not considered customary law (and thus binding by itself), rather treaty law, meaning it could be binding only if and when enacted as a law domestically. This logic is wrong. According to all influencial and considered legal experts the 4th Geneva convention is customary law. Sharif Bassiouni argues:

"The four Geneva Conventions of 1949 and their two Additional Protocols are the most comprehensive codifications of prohibitions and regulations, and their provisions include the most specific and wide-ranging penal norms. The so-called "Law of Geneva" overlaps with the so-called "Law of the Hague," much of the latter having been incorporated into the former. The "Law of Geneva" has become part of the customary law of armed conflicts."

M. Cherif Bassiouni "Universal Jurisdiction for International Crimes: Historical Perspectives and Contemporary Practice", 42 Va. J. Int'l L. 81, 115-16 (2001).

See also International Court of Justice, Advisory Opinion: Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, 8 July 1996, par. 79.

"It is undoubtedly because a great many rules of humanitarian law applicable in armed conflict are so fundamental to the respect of the human person and 'elementary considerations of humanity'...

that the Hague and Geneva Conventions have enjoyed a broad accession. Further these fundamental rules are to be observed by all States whether or not they have ratified the conventions that contain them, because they constitute intransgressible principles of international customary law".

(17) European Commission for Democracy through Law (Venice Commision) Preferential Treatment of National Minorities by their Kin-State: The Case of the Hungarian Law on Hungarians Living in Neighbouring Countires (Magyars) of June 19, 2001.

(١٨) أمنون روبنشطاين، «يسرائيل فيميدينات هلؤوم هحدشاه»، إسرائيل والدولة القومية الجديدة، تخيلت، (شتاء ٢٠٠٤) ص ٤٧ - ٥٦ . روبنشطاين رئيس لجنة القانون والدستور ووزير المعارفَ ووزير القضاء سابقا وأستاذ وكاتب في القانون الدستوري ومؤسس حركة شينوي التاريخية، ومن مؤسسي حزب ميرتس. ويتصدى في السنوات الأخيرة في كتاباته الغزيرة البحثية ومقالاته في صحيفة هآرتس لكاتب هذه السطور، وخاصة فيما يتعلق بالتناقض بين يهودية الدولة وديمقراطيتها، كما يتصدى بشكل عنيف لكتاب التيار المحسوب ما بعد صهيوني برأيه، وبخاصة بعض كتاب مجلة «نظرية ونقد»، «تيؤوريا فيبكورت»، التي ساهم مؤلف هذا الكتاب في تأسيسها، وتشكل دورية تخيلت نقيضا لها عمليا من إصدار مركز «شاليم» الذي يمكن اعتباره مركز المحافظين الإسرائيليين الجدد.

(١٩) انظر: سامي سموحة، «هؤوماه لفني همديناه»، الأمة قبل الدولة، في: يوسف دافيد، «مدينات يسرائيل بين يهدوت لديمقراطيا»، دولة إسرائيل بين اليهودية والديمقراطية، القدس ٢٠٠٠، ص ٣١٩ - ٣٢٤. وانظر أيضا سامي سموحة، «همشطار شل مدينات يسرائيل: ديمقراطيا إزراحيت، إي-ديمقراطيا، أو ديمقراطيا اتنيت»، نظام الحكم في إسرائيل: ديمقراطية مدنية أم لا ـ ديمقراطية أم ديمقراطية إثنية، دورية سوسيولجيا يسرائيليت، ب: ٢ (٢٠٠٠) ص ٥٦٥ - ٦٣٠ . وانظر أيضا عزمي بشارة، «تهليخ هربونوت لو هوشلام»، عملية السيادة لم تكتمل، في: يوسف دافيد، ص ٣٢٥ - ٣٢٩ .

(20)See O.Yiftachel "Israeli Society and Jewish-Palestinian Reconciliation: 'Ethnocracy' and Its Territorial Contradictions," Middle East Journal 51/4,(1997), pp. 505-19.

Oren Yiftachel, Democracy or Ethnocracy: Territory and Settler Politics in Israel/Palestine,Middle East Report, (summer 1998)

يعالج أورن يفتئيل، علاقة تحديد الدولة كيهودية بمسألة الأرض وعلاقة المواطنين غير المتساوية في العلاقة مع المصدر الطبيعي. لتفاصيل أكثر حول نفس الموضوع نقترح:

A. Kedar, "Israeli Law and the Redemption of Arab Land: 1948-1969," PhD Thesis, Harvard Law School, Harvard University, Cambridge.

(21) Yoav Peled, Ethnic Democracy and the Legal Construction of) Citizenship: Arabs Citizens of the Jewish State, American Political Science Review, vol. 86(2): 432-443.

ـ وأيضا :

Yoav Peled, and Gershon Shafir, The Roots of Peaemaking: The Dynamics of Citizenshipin Israel 1948-1993, International Journal of Middle Eastern Studies, 28, 391-413.

صدرت عن هذا المقال نسخة عبرية مطورة حتى العام ١٩٩٦ في كتاب يوآف بيليد وعادي أوفير (محرران) «يسرائيل محفرا مجوييست لحفرا ازراحيت؟» [إسرائيل من مجتمع مجنَّد إلى مجتمع مدني؟) ، ص ١٨٣-٢٠٥ .

(٢٢) بنيامين نويبرغر، «ديمقراطيا عم أربعا كتميم»، ديمقراطية بأربعة عيوب، في: يوسف دافيد، المصدر السابق نفسه، ص ٣١١ - ٣١٧.

(٢٣) رسالة بن جوريون إلى شاريت ١٩٥٤ ، نشرت في عيرف شبات، ٦ كانون الثاني ١٩٩٩ . نجد التعبير نفسه عن عدم إمكانية فصل الدين عن الدولة بسبب عدم إمكانية فصل الدين عن القومية في أ. دون يحيى، الرسمية واليهودية في فكر وسياسة بن جوريون، الصهيونية (هتسيونوت)، المجلد ١٤ (١٩٨٩)، ص ٧٥ .

(٢٤) انظر مقال يوسف شلمون، الدين والقومية في الحركة القومية اليهودية، في بنحاس جينوسار وآفي برئيلي، «تسيونوت بولموس بن زمنينو»، (الصهيونية: سجال معاصر)، (إصدارات جامعة تل أبيب وجامعة بئر السبع ١٩٩٦)، ص ٣٦٧ .

(٢٥) المقصود هو طبعا حدودها الإقليمية .

(٢٦) هز مرحفيا، أوتسار هتعودوت هبوليطيوت، مجمع الوثائق السياسية. (القدس ١٩٧٤)، ص ١٦١ . أضاف أوسيشكين بالطبع مسألة حماية المصالح الغربية من البربرية العربية في الشرق.

(٢٧) منذ بداية تنفيذ المشروع الاستيطاني استخدمت مصطلحات مثل خلاص الأرض وخلاص العمل، «جئولات هأدماه» و«جئولات هكركع» و«جئولات هعفوداه» بمعنى تهويد الأرض وتهويد العمل، أي نقل ملكية الأرض إلى يهود بالمصادرة أو الشراء، وتعيين عمال عرب بدل اليهود من أجل بناء الاقتصاد المستقل عن العرب. لقد استخدمت مصطلحات دينية لوصف سياقات علمانية براغماتية ولمنح هذه السياقات بعدا روحيا تراثيا.

(٢٨) تمت إضافة البند المتعلق بالعنصرية ضد حركة مئير كهانا، بحيث يصبح هنالك أساس قانوني لمنعه من خوض الانتخابات البرلمانية. أما ما يتعلق باعتبار دولة إسرائيل دولة الشعب اليهودي، فقد قصد أن يكون هنالك أساس قانوني لمنع القائمة التقدمية للسلام من خوض الانتخابات، ولكن المحكمة العليا فسرت البند بشكل ضيق جدا، ولم تمنع الحركة التقدمية من خوض الانتخابات حتى بعد سريان مفعول هذا القانون.

(٢٩) نقاشات تحفظات النواب في القراءتين الثانية والثالثة للقانون يوم الأربعاء ٣١ تموز ١٩٨٥، بروتوكول الكنيست.

(٣٠) القاضي أجراناط في قرار المحكمة العليا بشأن حركة الأرض، يريدور ضد لجنة الانتخابات المركزية، ملف 651، قرارات المحكمة العليا مجلد ١٨، ص٣١.

(٣١) في عهد رئاسة أهرون باراك للمحكمة العليا تم إعطاء تفسير أضيق لنفي الدولة اليهودية كدولة يهودية ليعني أن يكون النفي مطلقا ويقصد منه هدمها، وأصبحت هنالك حاجة لإثبات أن الحزب المبغي منعه من خوض الانتخابات يعمل فعلا على تقويض الدولة كدولة يهودية، وهذا التفسير الضيق الذي لا يكتفي بأهداف القائمة وأقوالها المعلنة هو ما دعا المحكمة العليا إلى عدم منع القائمة التقدمية للسلام من خوض الانتخابات العام ١٩٨٨، وهو أيضا ما دفع القاضي حيشين في لجنة الانتخابات المركزية للتصويت ضد الأغلبية التي أقرت منع التجمع الوطني وعزمي بشارة من خوض الانتخابات للكنيست السادسة عشرة. وقد أيد المنع فيما بعد أربعة من أحد عشر قاضيا من قضاة المحكمة العليا.

(٣٢) القاضي لفين، في: يهورام بن شالوم وآخرون ضد لجنة الانتخابات المركزية والقائمة التقدمية للسلام، قرارات المحكمة العليا، المجلد ٥٣(٤) ص٢٢١. وقد تكرر هذا الكلام تقريبا لدى القاضي آلون، ولكن مواقف القاضي باراك وغيره لا تختلف. وكانت آخر تجليات هذا الموقف في تلخيص مواقف لجنة الانتخابات المركزية بشأن منع التجمع الوطني الديمقراطي والنائب عزمي بشارة من خوض الانتخابات حينما قال القاضي الليبرالي ورئيس اللجنة ما يلي: «نظام الحكم في دولتنا هو نظام ديمقراطي، هنا تسري الديمقراطية وليس الشريعة. في معاملات السلطة والدولة وعلاقات الفرد والدولة يسري المبدأ الديمقراطي. نظام بموجب رأي الأغلبية ومن خلال محافظة حازمة على حقوق الفرد وعلى حقوق الأقلية . . . . ديمقراطية بالجوهر وليس الشكل فحسب. ولكن طابع الدولة، روح الدولة، لب الدولة، أعيادها، مبناها الجيناتي، كلها يهودية. هذه دولة يهودية. هذه دولة اليهود. دولة اليهود الواحدة والوحيدة. ليس لديهم دولة أخرى. . ليس لدى اليهود إذا لوحقوا خارج البلاد مكان سواها يلجئون إليه. . وهذا ما قلته. إن شفرتها الجيناتية يهودية». بروتوكول اللجنة يوم ٣١ كانون الأول ٢٠٠٢، ص ٥٩٢.

(٣٣) أهرون باراك في: غانم ياسين ويفين كاخلي ضد مسجل الأحزاب وحزب «يمين يسرائيل»، قرارات المحكمة العليا، المجلد ٦٠، (٢) ص ٥٢ – ٥٣. انظر أيضا القضاة لفين وألون في نفس المصدر أعلاه، يهورام بن شالوم وآخرون ضد . . . . ص٢٣٠ وص٢٧١.

(٣٤) من المفيد أن يفحص فيما إذا كان اليهودي في دولة ديمقراطية تتطابق فيها القومية مع المواطنة ويفصل فيها الدين عن الدولة يرى نفسه في إشكالية حكم الأغيار. خذ مثلا اليهودي الأمريكي، إن اعتباره أقلية تحت حكم أغلبية مغايرة على حد تعبير كشير مفروض عليه، إنه يفضل أن يعتبر نفسه جزءا من القومية الأمريكية. إضافة إلى ذلك يبحث اليهود في أمريكا عن اعتراف بوضعهم كأقلية، إنهم جزء من الأغلبية.

(٣٥) آسا كشير، «دولة اليهود والديمقراطية» في: يوسف دافيد (محرر): «دولة إسرائيل: بين اليهودية والديمقراطية (مجموعة مقالات)» (المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: القدس ٢٠٠٠) ص ١١٣.

(٣٦) روت جافيزون، دولة إسرائيل بين اليهودية والديمقراطية، في: يوسف دافيد، مصدر سبق

ذكره، ص ٣٠٨. تؤكد روت جافيزون على قومية يهودية علمانية، ولكنها تكثر من التحريض في الصحافة ضد المواطنين العرب العلمانيين الذين يعتبرون أنفسهم قوميين عربا. القومية في إسرائيل ـ بنظر أمثال روت جافيزون ـ هي حكر على الصهيونية، أما العرب فهم قومجيون.

(٣٧) تقول النكتة الشعبية المتداولة حول العسكرية وأهميتها: الـ«أم سكستين» بدل «الأم اليهودية» كمعيار لليهودية.

(٣٨) خطاب دافيد بن جوريون في جلسة مناقشة قانون العودة في الكنيست. بروتوكول الكنيست، المجلد (٧) ١٩٥٠، ص ٢٠٣٥-٢٠٣٧.

(٣٩) الترجمة العربية محايدة. ولكن المصطلحات بالعبرية بترجمة حرفية لتراعي الألفاظ المستخدمة هي من نوع «من حق كل يهودي أن يصعد إلى وطنه».

(٤٠) الأمر الغريب أن تمتع قريب اليهودي بموجب درجات القربى المذكورة بالمواطنة يتوقف في حالة كون هذا القريب يهوديا سابقا تخلى طوعا عن يهوديته، هنا يستثنى مَن تخلى عن هذه الديانة حتى لو حقت له المواطنة بحكم يهودية قريبه وليس يهوديته، أي أنه يعاقب عمليا على تركه الدين اليهودي طوعا.

(٤١) قرار محكمة العدل العليا ٦٨ ـ 58، شليط ضد وزير الداخلية وآخرين، مجموعة قرارات المحكمة. المجلد ٢٣ (٢)، ص ٤٤٧ (بالعبرية).

(٤٢) من بين دراسات عدة حول هذا الموضوع، انظر: ألعيزر دون يحيى، «دات زهزوت لئوميت وبوليتيكا-همشبير بشئيلات مي هو يهودي ١٩٥٨»، (الدين والهوية القومية والسياسة-الأزمة في سؤال من هو اليهودي؟) ١٩٥٨، في تسفي تسميرت ومردخاي بار أون (محرران): «شني عفري هجيشر»، جانبا الجسر، (يتسحاق بن تسفي، القدس ٢٠٠٢)، ص ٨٨-١٤٣.

(٤٣) رد الوزير بتعليماته هذه على تعميم أصدره رئيس دائرة التسجيل بدون علم وزيره مفاده أن التسجيل في بند الهوية والقومية يجب أن يتم بموجب تعاليم الشريعة اليهودية. المصدر نفسه، ص٩٢.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٤٥) اقترحه في حينه بنحاس روزين، ص ٩٦. وتم تطبيق هذا الحل الوسط في العام ٢٠٠٢ فقط. بن جوريون من جلسة كتلة مباي في الكنيست وسكرتارية الحزب، ص ٩٧.

(٤٦) قرار محكمة العدل العليا ٧٢ ـ 62، أوسفالد روفائزون ضد وزير الداخلية، في المحكمة العليا بجلوسها كمحكمة عدل عليا، قرارات المحكمة العليا، المجلد ١٦.

(٤٧) بن جوريون؛ المصدر السابق نفسه.

(٤٨) بموجب قرار التقسيم كان من المفترض أن تكون ١١٠٠٠ كم، أي ٤٢٪ من مساحة فلسطين، ومساحة الدولة اليهودية بموجبه ١٤٩٠٠ كم (٥٦٪ من مساحة فلسطين، ٢٪ لمنطقة القدس). في منطقة الدول العربية، أقام ٧٢٥ ألف عربي و١٠ آلاف يهودي، أما في مناطق الدولة اليهودية فقد أقام في حينه ٤٩٨ ألف يهودي و٤٠٧ آلاف عربي (في القدس ١٠٥ آلاف عربي و١٠٠ ألف يهودي).

(٤٩) كرر شارون هذا التصريح عدة مرات في الكنيست ولم يكن هنالك إطلاقا من ناقشه من بين الحقوقيين الإسرائيليين، ونحن اقتبسناه من جلسة بتاريخ ٢٢ تموز ٢٠٠٢، وكانت هذه أول مرة أطلق فيها هذا التصريح كرئيس حكومة.

(٥٠) حاضرة أهرون باراك في المؤتمر العالمي للعلوم اليهودية، ١ آب ١٩٩٧، في: رون مارجولين (محرر)، مدينات يسرائيل كمديناه يهوديت فديمقراطيت، (القدس ١٩٩٨) ص ٩.

(٥١) أهرون باراك، المصدر السابق، ص ١٠.

(٥٢) العبارة الأخيرة مأخوذة من وثيقة استقلال إسرائيل.

(٥٣) العبارة مقتبسة من وثيقة الاستقلال أيضا.

(٥٤) المقصود بشكل خاص التلمود وغيره من أسس الشريعة والقضاء العبري.

(٥٥) أهرون باراك، المصدر السابق نفسه، ص ١١.

(٥٦) مناحم أيلون، في رون مرغولين (محرر)، ص ١٧.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٥٨) قال شارون ذلك في سياق تأكيده على ضرورة إزالة ما أسماه مستوطنات غير قانونية تمييزا لها عن مستوطنات قانونية بموجب القانون الإسرائيلي.

(٥٩) المقصود بهذه التعريفات والتحديدات المطولة منح الوزير صلاحية منح الإقامة للمتعاونين مع الاحتلال الإسرائيلي من الفلسطينيين.

(٦٠) روت جافيزون، توحيد العائلات في دولتين، يديعوت أحرونوت، ٥ آب ٢٠٠٣. من الصعب أن يعثر المرء على موقف مستقيم أكثر اعوجاجا وتلونا، فالأستاذة تبرر المس بحق سكان البلاد الأصليين المواطنين في الدولة اليهودية أن يتزوجوا من أبناء وبنات السكان الأصليين أيضا، وبنفس شروط غيرهم من المواطنين، إنهم لا يطالبون بقانون عودة مثل الأغلبية اليهودية، بل ألا يميز ضدهم فيما يتعلق بقوانين الإقامة في البلاد بعد الزواج. ولكن أستاذة القانون الليبرالية اليسارية سابقا تبرر التمييز بحجة الحفاظ على يهودية الدولة.

(٦١) خطاب مئير كهانا، في القراءة الأولى للقانون تصحيح قانون أساس الكنيست رقم ١٢، وتصحيح قانون العقوبات رقم ٢٤ من يوم الثلاثاء التاسع من تموز ١٩٨٥. بروتوكول الكنيست.

(*) نشر هذا المقال في العدد ٣ من مجلة دراسات فلسطينية، الصادر في صيف ١٩٩٠. وقد أدخل الكاتب بعض التعديلات على هذا المقال في الهامش لكي لا يتغير النص الأصلي. وكما يبدو فإن الأحداث التي وقعت منذ العام ١٩٩٠ تؤكد معظم فرضيات هذا النص الذي يعالج بشكل منهجي موضوع علاقة الدين والدولة في إسرائيل، الذي يشكل حالة خاصة ومتميزة بسبب عدم فصل الدين عن الأمة في الصهيونية، وبسبب استثمار هذه الحركة العلمانية في ظاهرها لمكنوز الأساطير والميثولوجيا اليهودية واعتمادها المتزايد على رأس المال الرمزي اليهودي. صحيح أن إسرائيل أصبحت أكثر إسرائيلية مما سبق، ولكنها أكثر يهودية في الوقت ذاته.

(٦٢) انظر تلخيص القاضي السابق في المحكمة العليا الإسرائيلية، حاييم كوهين، لهذه القضية في مقاله «من هو اليهودي»، مجلة يهدوت هومانستيت حيلونيت، العدد الأول، حزيران/يونيو ١٩٨٠. ص ٣.

(٦٣) انظر مثلا: «هآرتس» ٨/١/١٩٩٠؛ المصدر نفسه، ١٣/٣/١٩٩٠.

(٦٤) «هآرتس» ٢/٦/١٩٨٩؛ المصدر نفسه: ٩/٦/١٩٨٩.

(٦٥) اقتباس من كتاب ش. ز. لنداو، ي. رابينوفتش (محرران)، «هتسيونوت هدتيت»، الصهيونية الدينية، (القدس، ١٩٧٧)، ص ٥٥.

(٦٦) مقتبس من:

A. Ravitzky, "Exile in The Holy Land: The Dilemma of Haredi Jewry", in Studies in Contemporary Jewry (an annual) 5 (1989), p.93.

(٦٧) واضح أن الإشارة هنا هي إلى مصطلح «auto-emancipation» الصهيوني، وأصله عند موزيس هاس.

(٦٨) Ibid.

(٦٩) في إشارة واضحة لمحاولات الصهيونية إقناع الدول العظمى بدعم جهودها، وعدم إمكانية تحقيق أي نجاح دون تعاون الدولة الاستعمارية في المنطقة.

(٧٠) الحاخام أ. م. شاخ «رسائل ومقالات»، (بني براك، ١٩٨٠)، ص ٩.

(٧١) مقتبس من:

M. Friedman, "Israel as a Theological Dilemma". In Kimmerling Baruch (ed.), The Israeli State and Society (State University of New York Press, 1989). P.175.

(72) Ibid.p.184.

(٧٣) الحاخام الحانان فاسرمان، «مجموعة مقالات» (تل أبيب، ١٩٦٣)، ص ٩٢.

(74) Friedman, "Israel as a Theological Dilemma"..op.cit.,p.95

(٧٥) ي. أ. وولف، «المرحلة وقضاياها» (بني براك، ١٩٨٣)، المجلد الأول، ص ١٥.

(76) Ravitsky, "Exile in the Holy Land....", op.cit., p. 95.

(٧٧) توفي هذا الحاخام العام ١٩٩٤ تاركا أتباعه في أزمة بعد أن أوشك أن يعين نفسه المسيح المنتظر- ولكن حركته مستمرة بالاندفاع نحو التحالف مع أكثر القوى اليمينية المتطرفة في المجتمع الإسرائيلي.

(٧٨) المقصود قبل انتخابات العام ١٩٩٢ وبعد حل حكومة التكتل الوطني.

(٧٩) شاخ، «رسائل ومقالات»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٨٠) مقولة من المدراش.

(٨١) شاخ، «رسائل ومقالات»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(82) Freidman, "Israel as a Theological Dilemma...", op.cit.,p. 174.

(٨٣) ما زال العديد من المتدينين الصهيونيين يؤمنون بإمكان الفصل بين انتمائهم إلى الصهيونية باعتبارها حركة قومية، وبين تدينهم على اعتبار أنه خيار ذاتي إيماني.

(٨٤) من طليعي «pioneer حلوتس»: اسم أسطوري كني به المستوطنون الأوائل الذين «أحيوا

القفار» بنظر الصهيونية وجمعوا في الاستيطان بين العمل الزراعي اليدوي وبين قيم العسكرية وإتقان فنون القتال.

(٨٥) الحاخام راينس، «نور وفرح» (فلنا، ١٨٩٩)، ص ١٢-١٣.

(٨٦) الحاخام راينس، «نور جديد في صهيون»، ص ٣٥٢.

(٨٧) راجع: ي. كانس، «القومية اليهودية- مقالات وأبحاث» (القدس، ١٩٧٧)، ص٢٨٥-٣٥٧.

(٨٨) أ. ي. هكوهين كوك، «رؤيا الخلاص» (القدس، مؤسسة الحاخام كوك، ١٩٠١).

(٨٩) أ. ي. هكوكين كوك، «أضواء» (القدس، مؤسسة الحاخام كوك، ١٩٢٣).

(90) Friedman, "Israel as a Theological Dilemma..." op. cit,. p.206.

(٩١) داني روبنشطاين، «غوش إيمونيم» (الكيبوتس الموحد، ١٩٨٢)، ص ٥.

(92) M.Kohn, "Who's Afraid of Gush Emonim?" (Jerusalem, 1978), p.34.

(٩٣) وردت الاقتباسات في كتاب تسفي رعنان، «غوش إيمونيم» (هشومير هتسعير، ١٩٨٠)، ص ٨٠.

(٩٤) كانس، «القومية اليهودية..»، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(95) H. Fisch, "The Zionest Revolution", (London, 1978), p.28.

الباب الثاني

النزعة الأمنية

يوم ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٥٦ قتل على الحدود الإسرائيلية الجنوبية شاب من كيبوتس ناحل عوز عندما كان يطارد «متسللين» من غزة. وفي اليوم التالي ألقى موشي ديان خطابًا على قبره بعد التشييع. وقد تطرقت الثقافة العبرية بفروعها المختلفة في بضع مناسبات إلى هذا الخطاب، ولكن ليس بقدر ما يستحق. وغالبًا ما تكررت المقولة أنه قد تم تناول هذا الخطاب بما فيه الكفاية، إلى درجة دفعتني للاعتقاد أن هذا التبرم الأدبي ناجم عن محاولة تجنب العودة إليه، لأن صراحته محرجة للغاية، وقلما تم التطرق إليها. وعلى كل حال نورد هنا المقاطع الأساسية كاملة:

«بالأمس صباحًا قتل روعي. هدوء صباح الربيع بهر عينيه فلم ير المتربصين به على خط التلم. فلنتوقف عن كيل الاتهامات للقتلة. وهل يحق لنا أن نورد ادعاءات ضد كراهيتهم الشديدة لنا؟ إنهم يجلسون منذ ثماني سنوات في مخيمات اللاجئين في غزة، وأمام أعينهم نرث أراضيهم وقراهم التي عاشوا فيها، وعاش آباؤهم....»

«لن نطالب العرب في غزة بدم روعي، بل نطالب أنفسنا. كيف أغلقنا عيوننا عن النظر بوضوح في مصيرنا، وعن رؤية رسالة جيلنا بكل قساوتها؟ هل نسينا أن مجموعة الشباب هذه في ناحل عوز تحمل على أكتافها بوابات غزة الثقيلة، ومن وراء البوابات مئات آلاف العيون والأيادي التي تصلي لكي يحل بنا كل سوء ولكي يقطعونا إربًا.. هل نسينا ذلك؟ إننا نعلم أنه من أجل أن يخفت الأمل بإبادتنا علينا أن نكون مسلحين وعلى أهبة الاستعداد صباح مساء. إننا جيل الاستيطان، وبدون صلابة الفولاذ وقوة المدفع لن يكون بوسعنا أن نغرس شجرة وأن نبني بيتًا»[1].

كتب الكثير عن ديان وعن «نجوميته» التي تجاوزت حدود الدولة العبرية، وهنالك العديد من الأسباب لوصفه كرومانسي كولونيالي مغامر على نمط رومانسية بعض حالات الضباط البريطانيين الذين مارسوا الاستيطان في إفريقيا، مع نزعة للتشكيك بالسكان المحليين والخوف منهم، بل الحقد عليهم، في حالتهم المتطورة من ناحية، والميل إليهم كجزء من المنظر الطبيعي، أو كأصالة في حالة البداوة من ناحية أخرى. وترافق ذلك عادةً نزعة أدبية وحب للحفريات والأركيولوجيا وماتشوية رجولية. ولا شك أن النص غني أدبيًا. ويكمن فيه إغراء يجذب إلى تحليله نفسيًا، ولكن ليس هذا ما يهمنا. ما يهمنا هو الجذور الذهنية العميقة للنزعة الأمنية ونواتها في هذا النص:

١ ـ إدراك عميق لحجم الجريمة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني.
٢ ـ استيعاب حجم الكراهية العربية وعدم توقع تسليم عربي بوجود إسرائيل.
٣ ـ إن بناء الدولة لا يمكن أن يتم إلا على أساس القوة والتسلّح واليقظة الدائمة.

وديان يحمل المسؤولية لمن تسهو عيناه للحظة عن الضرورات الأمنية.

وتعود المدرسة الأمنية الإسرائيلية كما نعرفها اليوم إلى تلك المرحلة[٢] وصاحبها ومؤسسها وواضع لبناتها الأولى وهو بالطبع بن جوريون وتلامذته. والنزعة الأمنية «بطحونيزم» بالعبرية السياسية هي بديل الـ«ميليتاريزم» (العسكرتارية) التي انتشرت في لغات العالم أجمع. وهي تبنى على مصطلح «بطحون» (أمن) وتُشتقُ منه وليس من لفظ العسكر أو الجيش أو غيره. ولفظ «بطحون» بتداعياته دلالة للمعنى الأكثر حضوراً وهيمنة في كافة مناحي الحياة في إسرائيل، السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. فالدولة التي قامت في خضم الصراع العربي ـ الصهيوني منشغلة بتهديد وجودها، بدءاً بشرعية هذا الوجود ونهايةً بإخفاق العرب في تنفيذ خطتهم المعلقة لوضع حد لهذا الوجود بالوسائل العسكرية. وهي تعيش منذ تلك الفترة حالة إدراك لكونها قامت على أنقاض شعب آخر لم يسلم بوجودها، لا هو ولا الشعوب العربية.

وتدرك النخبة الحاكمة (والرأي العام أيضًا، إلى حد بعيد) أن إخفاق الحالة الرسمية العربية في منع قيام إسرائيل هو أحد العناصر المحورية في الصراع بين

الشعوب والأنظمة العربية منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا. إن هذا الإخفاق هو أحد مصادر عدم شرعية الدولة القطرية العربية وأحد مصادر الشرعية التي تدعيها الأيديولوجيات العربية البديلة. ولذلك، فإن الهاجس الأمني ليس مجرد استخدام أو أداة بيد النخبة العسكرية والسياسية الإسرائيلية لتسيير الجماهير. الهاجس الأمني الإسرائيلي ليس مجرد تخدير للجماهير أو «أفيون للشعب». نقول ذلك على الرغم من أن تحول النزعة الأمنية إلى ثقافة سائدة لا تحتاج فقط إلى أسباب ولا حتى إلى ذرائع فحسب، بل تحتاج أيضًا إلى كمية هائلة من الأساطير والخرافات والأكاذيب، وبخاصة فيما يتعلق بـ«بطحون يسرائيل» (أمن إسرائيل)، والطموح العربي الدائم إلى التهديد وشن الحرب والنزعة «العدوانية العربية» وغيرها، حتى عندما ترغب الدول العربية بتسوية مشرفة إلى حد ما[٣].

ويعرّف قاموس دان بن أموتس ونتيفا بن يهودا للمصطلحات العبرية الدارجة مصطلح «بطحونيزم» كما يلي: «المدرسة التي تقيم أو تختبر كل موضوع بموجب مساهمته في أمن الدولة». أي باختصار: النزعة التي تضع معيار أمن الدولة فوق كل المعايير والمقاييس الأخرى للحكم على أي شيء ـ أي شيء. وفي الحقيقة إنه لو أضفنا إلى عبارة «اعتبار أمن الدولة» كلمتين لتصبح: «اعتبار أمن الدولة وما يُدَّعى أنه أمن الدولة»، لأمكن اعتبار هذا التعريف دقيقًا. ولكننا نجد التعريف الأقدم والأكثر نقدية لمصطلح «بطحونيزم» في بداية استخدامه عند بنيامين عمري في مجلة يسارية انقرضت في هذه الأثناء: «إنه أداة لتجنيد القوة السياسية بواسطة خلق أجواء هستيريا والحفاظ على الجمود السياسي والحرب الباردة»[٤].

وينطلق التوجه الأمني بمجمله من افتراض أساسي أن العرب لم يسلموا بوجود إسرائيل، وبالتالي هنالك دائمًا حاجة لإقناعهم بالحرب، أو على الأقل للاستمرار باستخدام القوة. وكان بن جوريون وموشي ديان وشمعون بيرس وبنحاس لافون ويغآل ألون وغيرهم على يقين أن العرب لم يكتفوا بهزيمة حرب ١٩٤٨، وأن هنالك حاجة لحرب أخرى لـ«إقناعهم» بوجود إسرائيل. كما أن هذا المنطق هو الذي برر العمليات الحدودية الانتقامية الإسرائيلية حتى حرب العام ٥٦. واستمر هذا المنطق يحدد السياسات الإسرائيلية والدعاية الإسرائيلية الداخلية والخارجية حتى شن حرب ١٩٦٧ كـ«حرب استباقية مانعة» لإجهاض إمكانية شن حرب

عربية. لقد ولدت النزعة الأمنية كما نعرفها اليوم في نماذجها الأولى في الفترة الواقعة بين حرب ١٩٤٨ و١٩٥٦، أي في فترة الإعداد للحرب الأولى التي خاضتها إسرائيل كدولة، أي حرب السويس. وقد كان واضحا عشية حرب ١٩٥٦ مثلا أن عملية المظليين يوم ١١ كانون الثاني من العام ١٩٥٥ ضد المواقع السورية الحدودية ومن عمليات عسكرية أخرى عديدة أن بن جوريون وضباطه الشباب يدفعون باتجاه الحرب بمشاورة مع الحكومة وبدون تشاور، وأنهم يريدون هذه الحرب[٥].

يقول ديان بشكل شديد الوضوح في مقالته الشهيرة «عمليات عسكرية في زمن السلم»، وهي المقالة التي يشرح فيها منطق العمليات الحدودية الانتقامية من تلك المرحلة: «هنالك أهمية كبرى لنجاحاتنا وإخفاقاتنا في العمليات الحدودية الصغيرة، وذلك ليس فقط لتأثيرها على الأمن الجاري، وإنما أيضًا بسبب تأثيرها على تقدير العرب لقوة إسرائيل، وعلى إيمان إسرائيل بقوتها»[٦]. وهنا يؤكد ديان على أهداف ودوافع أخرى تحيط بعملية اتخاذ القرار للعملية العسكرية ذات علاقة بفهم إسرائيل لذاتها وثقتها بنفسها. توسع هذه الدوافع والأهداف لتتجاوز الحفاظ على الأمن.

واعتُبر شمعون بيريس في تلك الفترة أحد منظري هذا التيار. وقد أكد دائمًا أن القوة الإسرائيلية، وقوة الردع هي التي تجلب السلام في النهاية، لأنه بواسطتها فقط يقتنع العرب بعدم صلاحية الأدوات العسكرية ضد إسرائيل[٧]. ويمكن تلخيص هذا المبرر العام للنزعة الأمنية بسياسة اللا خيار، «إين بريراه». وتعني باختصار أنه لا يوجد أمام إسرائيل من خيار سوى أن تكون في حالة تأهب كامل للحرب وأن تشن الحرب إذا لزم الأمر لإجهاض مخطط عربي لشن الحرب. وكان القادة الإسرائيليون على استعداد في تلك المراحل الصريحة من تاريخ إسرائيل لتبرير عداء العرب لإسرائيل لكي يثبتوا منطقية سياسة اللا خيار وتماسكها. ولذلك أيضًا يبرز بن جوريون خطاب ديان أعلاه عندما يقول: «لو كنت زعيمًا عربيًا لما قبلت وجود إسرائيل. هذا طبيعي. لقد أخذنا أرضهم. صحيح أن الله وعدنا بها، ولكن ما شأنهم بذلك؟ كان هنالك عداء للسامية، النازيون، هتلر، أوشفتس، ولكن هل

كان ذلك ذنبهم؟ إنهم يرون شيئًا واحدًا: لقد أتينا وأخذنا أرضهم. قد ينسون بعد جيل أو جيلين، ولكن لا توجد إمكانية كهذه حاليًا»[٨].

وعلى الرغم من ادعاء بعض المؤرخين النقديين الذي يعتمد بالمجمل على يوميات موشي شاريت عن توفر خيار سياسي غير أمني النزعة في تلك السنوات يقوم على دحض اللا - خيار بحجة وجود خيار سياسي دبلوماسي، فإن الواقع يؤكد أنها كانت نزعة نقد أخلاقي عبرت عن عدم ارتياح تجاه نزعة بن جوريون الأمنية التي تبرر كل الوسائل، أو كانت تعتبر السياسة الحربجية المبالغ فيها مسيئة لإسرائيل على المستوى الدولي[٩]. وبرأينا تحولت هذه النزعات الشاريتية إلى تيار سياسي فعلي كخيارات سياسية وتم تبنيها بعد عقود، وبالتحديد بعد حرب ١٩٧٣. ولكنها ترافقت منذ البداية بقدرة لا بأس بها لدى شاريت على «التحمل» و«التسامح» في نهاية الأمر مع ما يقوم به بن جوريون، وذلك في إطار الانضواء تحت الهدف القومي نفسه، وهو هدف إتمام عملية بناء مؤسسات الدولة الشابة في حالة حرب وضرورة إخضاع الخلافات الثانوية كافة لهذا الغرض السامي. لقد عبر شاريت مرات عدة عن نقد أخلاقي لشمولية النزعة الأمنية، وتحفّظ من التفاهم المباشر بين بن جوريون والضباط الكبار من فوق رأس الحكومة، وخشي من زيادة قوة هذه القناة المباشرة ونفوذها على حساب دولة المؤسسات. ولكن شاريت لم يقم بطرح بديل، ولم يمثل بديلا سياسيًا وفكريًا لهذه النزعة. لم يشكل شاريت خيارًا سياسيًا آخر، وإنما جسد تناقضًا وعبر عن نزعة أخلاقية داخل المؤسسة السياسية الأمنية نفسها، وبخاصة أن حدة النزعة الأمنية بلغت درجة إحراج الدبلوماسية الإسرائيلية، وذلك بتحييدها وتجاهلها لقيم مثل التجارة العالمية وحقوق الإنسان وغيرها[١٠].

وإذا افترضنا أن شاريت تجاوز النزعة الأخلاقية إلى بديل فكري وسياسي، فإن النزعة الأمنية التي انطلقت بشكل واضح من نظرة متشائمة للصراع ولإمكانية التوصل إلى تسوية في «الجيل الحالي» قد همشته. وواضح أيضًا أن شاريت من هذا المنظور يمثل فقط نزعة تفاؤلية تجاه قبول العرب لإسرائيل وإمكانية التوصل إلى تسوية أو تحقيق أهداف إسرائيل بالطرق الدبلوماسية، ولكن هذه النزعة لم ترتق إلى درجة طرح بديل سياسي إطلاقًا.

وقد نُظِّمت عمليًا عملية إطاحة بشاريت العام ١٩٥٦ قبل العدوان الثلاثي على مصر، وذلك بعد أن تعايش شاريت في النهاية مع الكذب الـ«بن جوريوني» ولم يخرج عن الإجماع الذي ميز حزب «مباي» الحاكم في تلك الفترة.

لقد طرحت الاعتراضات السياسية الفكرية في المراحل الأولى وحتى العام ١٩٦٧ عمليًا من خارج السياسة: «جماعة بريت شالوم» بقيادة مارتن بوبر، أو من الأحزاب اليسارية، مثل الحزب الشيوعي، الذي لم يُحمَل على محمل الجد كمعارضة داخل الشارع الإسرائيلي. وعلى الرغم من رغبته الشديدة في أن يظهر بمظهر الوطنية الإسرائيلية وأن يدافع عن استقلالية إسرائيل تجاه التعلق بمصالح غربية، معتبرًا نفسه في أدبياته وفي البند الثاني من دستوره «حزب الوطنية الإسرائيلية»، فقد نظر إليه كممثل دولة أجنبية عظمى، هي الاتحاد السوفييتي في حينه. أما حزب مبام الذي اعترض عمومًا على سياسات بن جوريون فإنه أكد دائمًا أن نزعته لا تقل أمنية وأن قوة الجيش وتنظيمه وقدرته على الردع والقتال تبقى قضية مقدسة بالنسبة لهذا الحزب. فمثلا عارض وزراء مبام أثناء التصويت في الحكومة شن الحرب العام ٥٦ ضد مصر، وذلك قبل أول إنزال للمظليين في سيناء بيوم واحد. ولكن بعد أن انطلقت الحرب رفض مكتب مبام السياسي إدانتها وصوتت الغالبية لصالح «الالتصاق بالشعب وبالجيش وتحمل المسؤولية»(١١). وعلى الرغم من التغيير الذي طرأ على اليسار الصهيوني باتجاه «البرلته» وتخلصه من عقائد ستالينية(١٢)، فإن هذا النمط في التعامل الوطني مع الحرب يكرر ذاته عمومًا في سلوك اليسار الصهيوني. من مميزات النزعة الأمنية إذن هو كونها نزعة وطنية وحدوية ينضوي تحت لوائها في زمن الحرب أولئك الذين يبدون كمعارضين لها. إنهم يسعون لتبريرها عندما تقع الواقعة.

ولا تناقض برأيي بين النزعة الأمنية وبين البراغماتية. فنفس موشي ديان الأمني العسكري النزعة هو الذي استقال من حكومة بيغن لأنها برأيه لم تقم بما فيه الكفاية للتفاهم مع السادات بعد فشل مفاوضات الإسماعيلية، وبخاصة في موضوع الأوتونوميا. وما الأوتونوميا إلا ابنة هذا العسكري الشرعية مثلها كمثل سياسة الجسور المفتوحة بين الضفتين بعد العام ١٩٦٧. وقد رأى في قبولها من قبَل مصر فرصة تاريخية للتخلص من إرث القضية الفلسطينية الثقيل بشروط إسرائيليَة.

كما لم يتناقض إخراج مصر كأكبر دولة عربية وأهم خصم عسكري لإسرائيل من ساحة المواجهة مع النزعة الأمنية السائدة. ولكن إخراجها أضعف من الناحية الأخرى مقولة اللا ـ خيار في المجتمع الإسرائيلي، وفتح المجال لنقاش متجدد مع النزعة الأمنية في صيغتها حينئذ.

وتكمن أهمية النزعة الأمنية الإسرائيلية التي تكرست منذ بداية إقامة الـ«هاجاناه» وغيرها في أنها تفرض الأمن كقيمة عليا لا تضاهيها قيمة، ولا يوازيها معيار في غياب السلام. وغياب السلام من منظورها يكاد يكون حالة بنيوية في منطقة الشرق الأوسط. وحتى معاهدات السلام، لا تقلل من حذر وريبية النزعة الأمنية إزاء ازدياد قوة دولة عربية، حتى لو ربطتها بإسرائيل معاهدة سلام. وأصحابها متأكدون من عدم رغبة العرب بالسلام الذي تطرحه إسرائيل، وكما تطرحه إسرائيل. وعلى كل حال، فإن النزعة الأمنية لا تطرح ذاتها أبدًا كأيديولوجية مغلقة قائمة على القيم العسكرية. وعندما طرحت أفكارًا من هذا النوع لأغراض التربية والتعليم تمثلت بطرح منهاج دراسي عسكري ثانوي مواز للصناعي والنظامي من قبَل رئيس الأركان الثاني لإسرائيل يغئال يدين، قوبل هذا الطرح بالرفض الشديد.

وقد صاغ بيرس الشاب النزعة الأمنية ذات مرة بالشكل التالي: «السلام فقط أهم من القوة. في غياب السلام علينا أن نعتمد على قوتنا. علينا أن نبني هذه القوة بأسرع وقت ممكن، وأن نتطلع عند بنائه إلى أكبر قدر ممكن من الاستقلالية . . .»(١٣). بالإمكان تخيل مثل هذا الموقف المتلخص بهيمنة النزعة الأمنية والبحث عن مكامن القوة في أي دولة غير معترف بها من قبَل جيرانها، وتستشعر باستمرار خطر الحرب، ولكن علينا أن نؤكد على خصوصيتَين مهمتين:

أولا: أن ذكر السلام في سياق عبارة التأكيد على القوة في غياب السلام يتم لغرض سجالي في تلك المرحلة.

وثانيًا: أن الاعتبار الأمني والنزعة الأمنية هما تعبيران عن نزعة داخلية أيضا، وليست استجابة لتحديات خارجية فقط، وسوف نعود لهذه الخصوصية لاحقًا. ولنعد الآن إلى مقولة أن النزعة الأمنية يجب أن تكون مهيمنة في غياب السلام، فالسلام منذ تلك الأيام ليس غائبًا فقط، بل عملت إسرائيل على تغييبه باستمرار،

لأنها فهمت ذاتها وتعرفت إلى ذاتها في حالة توسع عن حدودها المعترف بها بموجب قرار التقسيم، ولأنها رفضت بقوة عودة اللاجئين. وكانت العودة الشرط المعترف به دوليًا لأي مسعى أو تقدم نحو تسوية، إذ إن تحقيق حق العودة في تلك الفترة كان مطلوبًا حتى دون تسوية. ولذلك فقد بنيت إسرائيل وتطورت في العقود الأولى وهي تفضل حالة اللا سلم واللا حرب، حالة خطوط الهدنة، لأنها لا تضطرها لمراجعة قضية اللاجئين أو إعادة بحث حدودها الجديدة دوليًا. وكانت هذه أولى مراحل ولادة ونشوء النزعة الأمنية الإسرائيلية، هذا إذا استثنينا من البحث حالة ما قبل الدولة، الحالة الإسبارطية عمليًا التي عاش فيها الـ«يشوف» اليهودي بقيادة الوكالة اليهودية والهستدروت قبل قيام إسرائيل.

ولا شك أن توجهات إسرائيل الأمنية انطلقت من أن العرب لم يعترفوا بإسرائيل وتعاملوا معها كحالة كولونيالية، وأن إسرائيل كانت تشعر (إذا صح هذا التعبير بالنسبة للدول) أنها مهددة. ولكن لم يرافق ذلك في البداية -أي بعد العام ١٩٤٨ ونهاية الحرب- تقدير جدي لحرب وشيكة الوقوع، بل ساد اعتقاد أن إسرائيل ستكون مضطرة للخروج والمبادرة إلى حرب أخرى في وقت لاحق قبل أن يجهز العرب أنفسهم لها. وأدى السعي الإسرائيلي للحفاظ على خطوط الهدنة إلى نقاش حول أولوية الوسائل العسكرية والعمليات الانتقامية الواسعة النطاق ضد المتسللين على التركيز على الوسائل الدبلوماسية وكسب الدول العظمى في الضغط على العرب. بذلك يتلخص عمليًا النقاش بين شاريت وبن جوريون الذي امتد طيلة عقد كامل تقريبًا من نهاية الأربعينيات إلى أن حسم نهائيًا لصالح بن جوريون عشية حرب ١٩٥٦. وهو نقاش انتصر فيه بن جوريون عند كل مفصل دون شك رغم لحظات ضعف رافقت «فضيحة لافون»[١٤]. ولكن كان هنالك موقف آخر مثله ديان وتعامل مع العمليات الانتقامية ضد الفدائيين على طول خطوط الهدنة ليس كوسيلة دفاعية، بل تعامل معها بصراحة كوسيلة للتصعيد المقصود نحو الهدف وهو الحرب[١٥].

وقد نشأ في إسرائيل مفهوم «بطحون شوطيف» (الأمن الجاري) كإجابة إسرائيلية خاصة على حالة اللا حرب واللا سلم، وتطلب توسيع مفهوم الأمن ليشمل مناحي الحياة كافة في ظل هذه الحالة. وتميز مفهوم الأمن الجاري عن مفهوم

«بطحون يسودي» (الأمن الأساسي) الذي يتعامل مع حالة الحرب وإمكانية وقوعها ويعد لها العدة. وما زالت إسرائيل تتوق إلى الغرق في هذه الحالة، حالة الأمن الجاري الدائمة والاستعداد لحالة الأمن الأساسي كلما تبين أنها غير قادرة على فرض شروطها للسلام الدائم مع العرب.

وقد تبلور مفهوم الأمن الجاري الإسرائيلي وتأسس في البداية، أي بعد قيام الدولة اليهودية بوقت قصير، على الاعتبارات التالية:

١ - إن العرب لم يعترفوا بإسرائيل، ولذلك فإن الدولة في حالة خطر أمني مستمر.

٢ - إنه في حالة إسرائيل الاستراتيجية عينيًا وحتى منتصف الخمسينيات لم يكن هنالك تقدير أو تنبؤ أو تخمين لحرب أخرى تشن من طرف العرب. وقد تغيرت هذه الاعتبارات الاستراتيجية مع إتمام صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر.

وهنا يُسأل السؤال الذي يثيره العديد من الباحثين: ألم تساهم إسرائيل في عملياتها الانتقامية على طول الحدود بإقناع مصر بضرورة عقد صفقة الأسلحة التشيكية؟ ألم تعبر إسرائيل عن رغبتها بالحرب بواسطة هذه العمليات؟ والمقصود بشكل خاص هو عمليات على نمط عملية غزة ضد الجيش المصري يوم ٢٥/ ٢/ ١٩٥٥ ومقتل ٣٨ جنديًا وضابطًا مصريًا.

وبعد صفقة الأسلحة التشيكية، بدأ ما يسمى في السياسة الإسرائيلية بـ«مفتساع هدردور» (ويعني حرفيا: مشروع التسبب بتدهور الأوضاع، وهي تسمية وقحة ومباشرة وتتضمن اعترافا بدهورة الأوضاع الأمنية عن قصد). هكذا هاجمت إسرائيل المواقع المصرية في القنطيلة. ولإدراك عبد الناصر بالهدف المبيت، كما يبدو، فقد تجاوز العملية دون رد. وبعد ذلك بأيام هاجمت أكبر قوة عسكرية تشارك في قتال منذ العام ١٩٤٨ المصريين في صبحة، وقتل من المصريين ٧٠ جنديًا وأسر ٥٠، وفي الأول من كانون الأول ١٩٥٥، هاجمت قوة عسكرية بقيادة شارون مواقع سورية مطلة على بحيرة طبريا، وقتل في القتال ٥٠ جنديًا سوريًا وأسر ٣٠. واندرج كل هذا في إطار «مشروع التسبب بتدهور الأوضاع».

عندما تقرر إسرائيل أنه آن أوان الحرب، يتكرر هذا النموذج ذاته كأنه

«براديغم» : تنشر تقديرات من مصادر مخابراتية عسكرية أن العرب متجهون إلى الحرب مع إسرائيل، ويستند هذا التقدير عادة إلى تقديرات جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلية والموساد. ولكن التجربة تثبت أن هذه الأخيرة تقدم التقارير التي يرغب السياسيون بسماعها. ثم تليها فترة الاستفزازات لجر الطرف الآخر إلى الحرب، ثم تقوم إسرائيل بالحرب المانعة الاستباقية. هنالك من هذا المنظور شبه كبير في البنية بين بدايات حروب ٥٦ و٦٧ و٨٢.

نقول ذلك على الرغم من موافقتنا على تمييز الباحث دافيد طال وتأكيده على الفصل بين العمليات القتالية التراكمية الفدائية والمناوشات على طول الحدود وبين قرار الحرب. فقرار الحرب ليس نتيجة طبيعية للتصعيد في المناوشات، أو قفزة كيفية بعد تراكم كمي. وإنما الحرب هي نتاج قرار منفصل قد يقود بذاته إلى مناوشات استفزازية تؤدي إلى تحقيقه. والمقصود أنه لا علاقة مباشرة بين اتخاذ قرار خوض الحرب العام ٥٦ بالمتسللين وبين العمليات الفدائية، فهذه لا تتدهور وحدها إلى حرب نتيجة للتصعيد. وكذلك لم تكن هنالك علاقة للقرار الإسرائيلي بشن الحرب العام ٨٢ ضد لبنان بمحاولة اغتيال السفير أرجوف في لندن عشية الحرب. فقد تمت محاولة اغتيال أرجوف مثلا بعد أن كان القاصي والداني على علم بأن إسرائيل تستعد علنيًا لحرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. ومن حقنا أن نفترض أنه حتى منفذو محاولة الاغتيال كانوا يقرؤون صحف تلك الفترة. لقد اتخذ القرار بالحرب قبل محاولة اغتيال السفير لأن منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان باتت عائقًا استراتيجيًا أمام تقدم عملية كامب ديفيد مع مصر لتشمل الفلسطينيين، وذلك عبر تطبيق «الأوتونوميا» في الضفة الغربية وقطاع غزة[١٦].

وقد كتب الكثير عن اتخاذ إسرائيل القرار بالحرب الاستباقية العام ٦٧ التي سميت باللغة الإسرائيلية «ملحيمت مجين»، أي حرب دفاعية. وحتى قرار اجتياح الضفة الغربية وقطاع غزة العام ٢٠٠١ ضد السلطة الفلسطينية له علاقة بمتغيرات سياسية استراتيجية أكثر مما له علاقة مباشرة بالعمليات الفدائية ذاتها، ولو كان وزنها في هذه الحالة في عملية صنع القرار الإسرائيلي أكبر بكثير من السابق.

ولا شك أن مفهوم «مكافحة الإرهاب» المعاصر قد ابتعد تدريجيًا عن مفهوم

«الأمن الجاري»، وازداد قربًا من حيز الأمن الأساسي بعد تطور العمليات الانتحارية، أو الاستشهادية، الفلسطينية بشكل غير مسبوق، بحيث شكلت تهديدًا له وزنه للاقتصاد الإسرائيلي ولنمط الحياة المدني الاستهلاكي الذي تطور منذ نهاية السبعينيات. وقد انسجم هذا التطور أخيرًا مع اعتبار الولايات المتحدة بعد عمليات ١١ أيلول «الإرهاب» سببًا مباشرا لشن الحرب causus belli. وقد جسد صعود شارون إلى سدة الحكم العام ٢٠٠١ انتصار هذا المبدأ، لأنه انتصر له قبل ١١ أيلول بكثير، واختبره في حرب لبنان في ما بدا حتى ١١ أيلول فشلا إسرائيليًا، وكان انتخاب المجتمع الإسرائيلي له بعد كل هذا وقبل ١١ أيلول انتخابا لهذا المبدأ.

تكوُّن العقيدة الأمنية

تشكلت العقيدة الأمنية ببعدها العسكري الاستراتيجي من أربع مركبات، مبادئ، أساسية:

يتلخص المبدأ الأول بأنه ليس هنالك من خيار أمام المجتمع والدول في إسرائيل سوى الحرب والاستعداد دائما للحرب، أي البقاء على أهبة الاستعداد. وقد أسهبنا في شرح معنى ذلك.

أما المبدأ الثاني، فينطلق من أن تفوق العرب العددي والاقتصادي والجغرافي يضطر إسرائيل إلى تطوير قدراتها نوعيًا، وأيضًا إلى محاولة الاستعاضة عن النقص إزاء التفوق العربي العددي الشامل بتفوق إسرائيلي محلي على الجبهات العينية، والاعتماد على تفوق عددي مؤقت في مراحل زمنية محددة تستطيع فيها إسرائيل أن تستنفر الاحتياط، وهي مراحل الحرب والاستعداد للطوارئ.

ومن هنا نشأ مفهوم وواقع «الشعب تحت السلاح»، أو «أوماه بمديم» (الأمة بالزي العسكري). فقد حافظت إسرائيل على جيش مهني دائم، «كيفع»، صغير نسبيًا، وعلى جيش إلزامي نظامي، «سدير»، قائم على التجنيد الإلزامي للشباب، وجيش احتياط، «ميلوئيم»، يشمل جميع المواطنين في جيل معين. وأهمية هذا المركب ليست عددية فحسب، ولا يمكن أن تكون عددية فقط، وإنما اجتماعية ونفسية أيضًا، لأنه يعني أن الرجل الإسرائيلي البالغ هو إما جندي بالفعل وإما جندي بالقوة، وأنه يعيش هاجس الاعتبارات الأمنية باستمرار. إضافة إلى ذلك،

فإن ترجمة الأعداد إلى تفوق محلي على الجبهة يعني أن تطور إسرائيل باستمرار قدرتها على تجنيد الجنود ونقلهم وتوجيههم بسرعة في الوقت المناسب إلى الجبهات وبتفوق إسرائيلي عددي محلي يهمش أهمية التفوق العربي الشامل . هكذا كان في حرب ١٩٤٨ ذاتها التي شاركت فيها أعداد من جنود «الهاغاناه» تفوق أعداد المقاتلين العرب مجتمعين على الجبهات كافة .

ويضاف إلى ذلك تجنب الحرب المستمرة الطويلة المدى التي لا تستطيع أن تصمد فيها إسرائيل طويلا لأنها لا تستطيع أن تحافظ على حالة استنفار لفترة طويلة ، أخذًا بعين الاعتبار حالتها الديموغرافية والجغرافية . إنها تحتاج إذن إلى حرب خاطفة تفاجئ الخصم قبل أن يبدأ هو حربًا بشروطه ، وأن تتم هذه الحرب على أرضه لضيق العمق الاستراتيجي الإسرائيلي . وهذا يزيد من أهمية الاستخبارات وجمع المعلومات والاعتماد على التحذير السريع والإنذار المبكر والتقييمات المخابراتية لغرض إجراء تقدير مسبق لنوايا الخصم . ولكي تستخدم إسرائيل مصادر قوتها بنجاعة ، ولكي لا تتورط في مجازفات كبرى استنزافية الطابع تنزع عقيدتها الأمنية إلى التعين أنه على إسرائيل أن تقوم بضربة استباقية سريعة . وهي لا تستطيع أن تسمح لنفسها أن تستدعي جيش الاحتياط خطئا وبناء على تحذيرات كاذبة ، ثم تحرره دون حرب لأن هذه عملية مكلفة ماديًا ، ولأن ذلك ينبه الخصم . كما أنها لا تستطيع أن تبدأ حربًا تحافظ فيها على جيش الاحتياط مجندًا لفترة طويلة خاصة وأن الحرب الإسرائيلية النظامية ضد أكثر من دولة عربية غير ممكنة عمليًا دون استدعاء جيش الاحتياط .

والنظرية الأمنية الإسرائيلية أن العمق الاستراتيجي الإسرائيلي لا يسمح بالتسامح مع انتقال الحرب إلى أرض الدولة الضيقة ، وأن أحد أهداف الحرب الاستباقية هو تحديد مبكر لموقع الحرب ، بحيث تدور على «أراضي العدو» . ويورد يجئال آلون الاعتبارات التالية التي تبرر لإسرائيل الخروج بحرب هجومية استباقية على نطاق ضيق أو واسع وتجاوز الخطوط الحدودية إلى أراضي العدو ، أي بلغة أخرى تبرر العدوان :

«١ ـ في حالة هجوم ، موضعي أو شامل ، أو تركيز قوات العدو للتحضير للهجوم ، أو إذا اكتشف أن العدو يجهز نفسه لعدوان جوي أو بالصواريخ على مواقع إسرائيلية حيوية .

٢ ـ لغرض سحق حرب إرهابية تدار من قواعد خلف خطوط وقف إطلاق النار عندما يتبين أنه يستحيل وقفها باستخدام وسائل محدودة .

٣ ـ في حالة تدخل العدو في خطوط الإبحار الإسرائيلية أو في مضائق مثل باب المندب على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر .

٤ ـ لغرض تأمين الدعم أو الغطاء لحلفاء عرب فعليين أو محتملين في هذا البلد العربي أو ذاك .

٥ ـ في حالة تغير الوضع القائم في دولة عربية جارة بشكلٍ يشكل بوضوح إزعاجًا لإسرائيل»[١٧] .

ولا شك أن ألون كان مسرفًا في تعداد الأسباب التي قد تفسرها إسرائيل كسبب للحرب . وإن كان يحصي الإرهاب من بينها في العام ١٩٧٠ ، أي قبل أن تتبنى الولايات المتحدة هذه النظرية بوقت طويل ، إلا أن وزن الأسباب الأخرى يبدو في تلك المرحلة كأربعة مقابل واحد . هذا إضافةً لإمكانية استخدام «الإرهاب» كمسوغ فقط ، أي كحجة لشن حرب لأسباب استراتيجية أخرى لا علاقة لها بالإرهاب ، كما في حالة حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٨٢ .

تتعامل إسرائيل مع العمليات العسكرية «الإرهابية» الطابع في نظرها والتي تهدد أمنها الجاري وحده على طول الحدود من منطلق مبدأ «الأمن الجاري» . فكيف تتحول مكافحة الإرهاب من مسألة أمن جار تعالج أيضا بشكل وسائل أمنية جارية لا تصل حد شن الحرب إلى مسألة «أمن أساسي» تعالج بشن الحرب؟ الجواب برأينا بسيط ، فهذه لا تتحول إلى قضية «أمن أساسي» ، أي حالة تبرر شن الحرب ، إلا إذا توفرت أسباب ومتغيرات استراتيجية إضافية : «هدف الأمن الجاري هو الحفاظ على الوضع القائم الإقليمي والديموغرافي الذي نشأ بعد حرب ٤٨ وتحصينه . ويطرأ التغيير عندما تؤدي تطورات على مستوى المنطقة إلى تحويل خطر أمني من خطر بعيد إلى خطر ملموس قريب وممكن الوقوع»[١٨] ، وإنها تطورات على مستوى المنطقة تضاف إلى مسائل يعالجها الأمن الجاري وتتحول إلى خطر على الوضع القائم .

ويبقى أن نضيف المبدأ الثالث في العقيدة الأمنية الإسرائيلية أن إسرائيل أدركت منذ وضعت اللبنات الأولى لعقيدتها الأمنية أنها لا تستطيع أن تهزم العرب مرةً واحدة، ثم تفرض شروطها دفعة واحدة نتيجة لهزيمة عربية. وأن الطريق هو تحقيق انتصار تلو الآخر حتى يقتنع العرب بالتدريج أن خيار القوة لا يحقق إنجازًا عربيًا سياسيًا.

وقد اتبعت إسرائيل في تحقيق ذلك كله ـ رابعًا ـ العمل الحثيث من أجل التوصل إلى تحالف مع دولة عظمى واحدة على الأقل إلى أن كان لها ذلك مع الولايات المتحدة بشكل كامل بعد حرب العام ١٩٦٧. وهذا مبدأ أساسي تحول بالتدريج في حالة الولايات المتحدة إلى الركن الأساسي في عقيدتها الأمنية. وتعود جذور المبدأ إلى إقامة الحركة الصهيونية وفهم قيادتها السياسية لطبيعة علاقة هذا المشروع مع المنطقة العربية كجزء من المشروع الاستعماري في المنطقة، ومحاولات هرتسل الحثيثة منذ البداية لإقناع دول لها أطماع استعمارية في تبنيه، وتواصل هذا النهج إلى أن صدر وعد بلفور وتم تبنيه في إطار صك الانتداب. ولكن إسرائيل حاولت باستمرار ومنذ إقامتها أن تكون مقنعة لأمريكا، وحاولت منذ البداية أن تكون حليفها الرئيسي في المنطقة، والتاريخ لا يبدأ عام ١٩٦٧ إلا من ناحية جذب الاهتمام الأمريكي بالشكل الذي نعرفه، أما إسرائيل فقد كانت مهتمة دائما. وقد تبنى البرلمان الإسرائيلي «مبدأ أيزنهاور» رسميا وتم التصويت عليه والموافقة على انضمام إسرائيل إليه يوم ٢ حزيران ١٩٥٧.

كما اتبعت طريق إقامة تحالفات مع دول غير عربية محيطة بالدول العربية، ومد خطوط اتصال وحوار وتعاون بشكل منهجي ومستمر مع قوى سياسية تدعي تمثيل «الأقليات» في المنطقة وغير ذلك. أو مع الحزام غير العربي المحيط بالعالم العربي: إيران الشاه، تركيا، إثيوبيا، الأكراد.. وقد تفترض عقائد أيديولوجية عربية أن إسرائيل ولدت متحالفة مع دول عظمى باعتبارها «رأس الحربة الإمبريالية» في المنطقة، وغير ذلك من الفرضيات الأيديولوجية. ولكن في الواقع، بذلت إسرائيل مثلما بذلت الصهيونية منذ نشأتها جهدًا كبيرًا لكي تكون مقنعة للدول العظمى كمشروع يمكن الرهان عليه. وعندما لم تكن الولايات المتحدة مقتنعة بتسليح إسرائيل راهنت الأخيرة على التناقض المصري مع فرنسا مثلا، في أعقاب دعم

عبد الناصر للثورة الجزائرية، لكي يقوم مبعوثها شمعون بيرس بإقناع الفرنسيين بجدوى التحالف العسكري مع إسرائيل وضرورة تسليحها. وقد أنجب هذا الجهد التسليح اللازم لخوض حرب ١٩٦٧، وأيضًا مشروع الفرن النووي الذي بات أساس التفوق النوعي الإسرائيلي. لم تعتمد إسرائيل على مقولة أيديولوجية متعلقة بعلاقتها مع الإمبريالية، بل قامت بجهد منهجي ومثابر ومتواصل لترتيب العلاقات مع الدول العظمى، وبشكل خاص الولايات المتحدة.

وبعد حرب ١٩٦٧، طرأ التحول الكبير على موقف الولايات المتحدة العملي بنشوء وتطور التحالف الاستراتيجي والدعم العسكري المالي والتقني الدائم لإسرائيل. لقد بلغ حجم الدعم الأمريكي المالي لإسرائيل بين الأعوام ١٩٤٨ و١٩٦٧ ما مجموعه مليار دولار في عقدين، وفي العام ١٩٦٨ وحده بلغ الدعم المالي مليار دولار واستمر بالازدياد حتى وصل رقم ٣ ـ ٣,٥ مليار «السحري» المتكرر منذ نهاية الثمانينيات. ولا شك أن إسرائيل قد اعتمدت في تطويرها الدؤوب لهذه التحالفات على مواقف أيديولوجيات جاهزة وأفكار مهيمنة قائمة في الغرب، وعلى مقومات تاريخية للتحالف، كما خاطبت بشكل مباشر مصالح الدول العظمى التي حاولت التحالف معها. إلا أنها، إضافةً إلى ذلك كله، بذلت جهدًا متواصلا ومتراكما لتطوير هذه التحالفات إلى أن بات توثيق التحالف مع أمريكا وتعداد مكوناته والعناصر التي تم تطويرها فيه يعتبر أحد العناصر الأساسية في حملة الإقناع التي يشنها أي رئيس حكومة إسرائيلي لإعادة انتخابه مثلا. وعلى كل حال لسنا في سياق الخوض في عمق الجذور الفكرية والثقافية وحتى الدينية في التحالف الأمريكي الإسرائيلي، وهو بالتأكيد لا يعتمد فقط على رعاية إسرائيل و«لوبياتها» في أمريكا له.

ويبقى هذا البناء كله معتمدًا حتى في الغرب على نظرية «اللا ـ خيار» التي اعترض عليها شاريت في حينه دون أن يقوم بطرح البديل. ولكي نفهم عمق جذور «اللا ـ خيار» في البنية النفسية الجماعية الإسرائيلية علينا أن نذكر أنه عندما يحتدم النقاش الأيديولوجي والسياسي حول مصير المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ مثلا، فإنه لا يكفي اليمين الإسرائيلي أو القوى الدينية أن تعدد الاعتبارات الأيديولوجية والدينية لإقناع المجتمع الإسرائيلي، فهو يخسر المعركة على الرأي العام إذا اكتفى

بها. ولذلك، نلاحظ في أدبياته السياسية ونشاطه الإعلامي جمعًا مركبًا وغير مبدئي بين العنصر الأيديولوجي الداعي لعدم جواز التخلي عن الأرض، والعنصر الأمني القائل بعدم جدوى دفع إسرائيل الأرض ثمنًا لسلام وهمي، وأنه لا خيار إلا باستمرار الحرب. وهو مركب متناقض لأن المتمسك بالأرض أيديولوجيًا غير مستعد للتخلي عنها حتى لو كان العرب جاهزين للسلام. لكن اليمين الإسرائيلي يحتمل هذا التناقض ويتكيف معه بسرور ويحاول احتواءه، لأنه يعرف عمق عنصر «اللا ـ خيار»، أو الاعتبار الأمني، كمركب في الثقافة الأمنية والسياسية الإسرائيلية. فعلى اليمين أن يقنع المجتمع بالسيادة على «أرض إسرائيل» وبالتعنت عموما في قضية الأرض، ليس فقط أيديولوجيا وإنما أيضا أن يثبت لهم أن العرب لا يريدون السلام، وبالتالي أن الحرب التي تخوضها إسرائيل هي حرب وجود، ولا فرق في هذا التهديد للوجود بين مستوطنة نائية في المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ وبين تل أبيب.

الأمر الأكثر أهمية أن مقولة «اللا ـ خيار» هي بحد ذاتها مقولة أيديولوجية. ويعي القادة الإسرائيليون في غالبية الحالات وظيفتها الأيديولوجية. وتنكشف هذه الحقيقة حينما يحتدم النقاش بين صقور السياسة الذين يستثمرون في النقاش مفاهيم أيديولوجية مثل النقاش المستمر بين شاريت وبن جوريون والنقاش بين شارون وبيرس في أعقاب الحرب على لبنان.

وقد طرح بيرس كرئيس حكومة بعد الحرب على لبنان الادعاء القائل إن الدولة تخرج للحرب عندما يتعرض «اليشوف» أو جزء منه للخطر[١٩]، كما ادعى أنه «يجب أن تخرج إسرائيل للحرب عندما لا يوجد خيار، وأن تخرج من المناطق التي تحتلها عندما يوجد خيار.. ولكننا دخلنا عندما كان هنالك خيار آخر ونخرج عندما لا يوجد خيار. بالعكس تماما مما يجب أن يكون، على العكس مما فعلنا في السابق»[٢٠]. وادعى شارون أن هذا الكلام عار عن الصحة وأن كل حروب إسرائيل كانت حروبا سياسية خيارية. وأنه «فقط تمرد اليهود في أوشفتس لم يكن اختياريا». ويجلب شارون تعريف بيرس ذاته لأهداف حرب ١٩٥٦، في مقالة كتبها في هآرتس يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٦٦. ولكن شارون ذهب إلى أكثر من ذلك ووضع النقاط على الحروف حينما كتب: « وفعلا كل حروبنا كانت سياسية

واختيارية. وقد تم عادة تعريفها بشكل واضح من قبَل من خاضوها وأداروها، وقد تنوعت الأهداف من «خلق نظام جديد» في مصر (إسقاط عبد الناصر) ومنع نشوء «نظام جديد» في الأردن ومطالب سيادية في سيناء، وضم أراض من أرض إسرائيل والجولان، وتأمين مصالح اقتصادية، وحتى القرار السياسي أن نُصرَّ وبحق على عدم الانسحاب وعدم الخنوع للضغط بدون سلام بالشروط التي نرَاها مناسبة. هكذا تصرفت حكومات إسرائيل في عهد ما قبل «السلام آنية». ويذهب شارون أبعد فأبعد ويقتبس من يوميات الحرب لبن جوريون أن حرب ١٩٤٨ كنت لا ـ خيارية ودفاعية حتى وقف إطلاق النار الأول فقط، أما بعد ذلك فقد كانت اختيارية، وهدفها احتلال أراض للتوسع[٢١]. لا شك أن صراحة شارون غير عادية بالنسبة لمرحلة ما بعد بن جوريون. فقد اعتاد الباحث على مثل هذه الصراحة لدى مؤسسي الدولة الصهيونية فقط.

تمت زعزعة مقولة «اللا ـ خيار» الأيديولوجية الراسخة كعنصر مكون في العقيدة الأمنية الإسرائيلية بعد حرب ١٩٧٣ وظهور إمكانية تسوية سياسية مع العرب تتجاوز لاءات الخرطوم الثلاث (من القمة العربية في شهر آب ١٩٦٧ ـ لا صلح، لا مفاوضات، لا سلام). وطبعًا ليس صدفةً أن حركة السلام الآن التي تشكل استمرارًا لعقيدة شاريت نشأت أثناء مناقشة اتفاقيات كامب ديفيد[٢٢]. وأنه بعد هذه الاتفاقيات تطور لأول مرة خيار شاريت كخيار سياسي مطروح على الساحة الإسرائيلية، أي كدحض لنظرية «اللا ـ خيار» التي يسخر منها شارون أصلا باعتبارها أسطورة. وكانت أول حرب يتم الاعتراض عليها جماهيريًا باعتبارها حربًا اختيارية (بمعنى أنها حرب نقيضة لحرب «اللا خيار») هي حرب لبنان من العام ١٩٨٢. ونحن نعتبر هذا تغيرًا في الأيديولوجية المهيمنة، وليس في نمط الحروب بنيتها وأهدافها. كما أنه صدى تغير في الوضع العربي والسياسات العربية.

وفي حين مثلت فترة حكم رابين الثانية النزعة الأمنية المتصالحة مع سياسة «يوجد خيار آخر» الناجمة عن قبول العرب واعترافهم بالتفوق العسكري الإسرائيلي مع خلاف داخلي إسرائيلي حاد حول صحة هذا التقدير، مثلت مرحلة شارون في رئاسة الحكومة الإسرائيلية النزعة الأمنية التي تحاول بشكل مهني وبنجاح نسبي إعادة الاعتبار إلى مفهوم «اللا ـ خيار» كخيار مهيمن يرفع من جاهزية المجتمع

الإسرائيلي للصمود ولدفع الثمن بعد عقد من الصراع المتوازي تقريبًا بين النعتين: الخيار أو اللا ـ خيار، وبعد أن همش مركب حرب لبنان واتفاقيات أوسلو هذه النزعة لفترة قصيرة. ولكن شارون يعيد الاعتبار لمركب اللا ـ خيار في الأيديولوجية. فهو من وجهة نظر تقييمية بأثر رجعي لم يستخدمها بشكل كاف في حرب لبنان، بل سخر منها كما بينا في مقاله السالف. واستخدمها بنجاح لأهداف سياسية اختيارية في الانتفاضة الثانية التي طُرحت للإسرائيليين كأنها «حربَ استقلال» ثانية. يستخدم شارون إذن عقيدة اللا ـ خيار بشكل انتقائي، اختياري إذا صح التعبير. لقد تعلم من أساتذة حزب العمل أنه ليس من الضروري تغيير أهداف الحرب بل صياغتها بشكل مختلف في المرحلة الجديدة.

الاعتبارات الداخلية

دورها في بناء الأمة

قلنا إننا سنعود إلى خصوصية الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية الثانية، ألا وهي الاعتبارات الداخلية غير المرتبطة دائمًا باحتمالات السلام الفعلية أو بوجود خيار سياسي فعلا. والمقصود بالاعتبارات الداخلية ليس حاجة إسرائيل إلى الحرب من أجل الحفاظ على وحدتها الداخلية وتماسكها بموجب الوهم الشائع في الأدبيات السياسية العربية والذاهب إلى افتراض أن الحرب ضرورة وحاجة لتوحيد المجتمع الإسرائيلي، وأن السلام يفتته، وإنما المقصود هو هيمنة الأيديولوجية الأمنية وهيمنة القيم العسكرية على الحياة السياسية وحتى الاقتصادية الإسرائيلية، وذلك كجزء من عملية بناء الأمة nation building.

ولكي نفهم عمق واتساع مفهوم الأمن منذ الأساس الذي أرساه بن جوريون لاستخدام هذا المفهوم، علينا أن نقرأ وصفه لدور الأمن في الحياة الإسرائيلية:

«في حالتنا يؤدي الأمن دورًا أكثر أهمية مما في البلدان الأخرى، وهو لا يعتمد على الجيش فحسب.. فالأمن يعني استيطان الأماكن غير المأهولة.. توزيع السكان.. بناء الصناعات في أرجاء البلاد كافة.. تطوير الزراعة.. الأمن معناه

احتلال البحر والجو وتحويل إسرائيل إلى قوة بحرية عظمى.. ويتطلب الأمن استقلالا اقتصاديًا.. كما يتطلب تطوير الأبحاث والمهارات العلمية»[٢٣]. ولا شك أن تعريف بن جوريون للأمن يجعل منه مصطلحا شموليا.

شُرِّع قانون خدمة الأمن في شهر آب من العام ١٩٤٩، وبموجبه أقيمت عمليًا ثلاثة قطاعات للخدمة العسكرية:

١ ـ الجيش النظامي القائم على الخدمة العسكرية الإلزامية لمدة عامين. وقد مددت الفترة العام ٥٢ لتصبح عامين ونصف.

٢ ـ الجيش المهني القائم على الجنود والضباط المهنيين، ويؤلفون هيكل الجيش وضباطه وقياداته.

٣ ـ جيش الاحتياط، والقائم على الخدمة السنوية لمدة شهر حتى جيل ٤٩. وهذا على نمط الجيش البروسي في المرحلة القومية وإعادة البناء التي تلت الهزيمة أمام نابليون، وهذا كان أيضًا النموذج الذي تبنته اليابان مع تجديد حكم سلالة ميجي. كما أسست الشبيبة العسكرية «الجدناع» (كتائب الشبيبة) التي يتدرب في إطارها الشباب من جيل ١٤ ـ ١٨ تدريبًا صهيونيًا على حب الطبيعة والوطن والتجول في البلاد، وتدريبًا رياضيًا شبه عسكري، ويشمل التدريب على حمل السلاح واستخدامه.

صحيح أن إسرائيل ليست دكتاتورية عسكرية، أو «دولة ثكنات» يحكمها الجيش، وغالبًا ما استثنى الباحثون بحق إمكانية الانقلاب العسكري في هذا البلد، ولكن هذا لا يعني من ناحية أخرى أننا نقف في هذه الدولة إزاء «جيش ثكنات» مرابط في معسكراته خارج الحياة السياسية والمدنية بانتظار أوامر المستوى المدني، كما في حالة غالبية دول أوروبا الغربية مثلا.

لا يشكل الجيش خطرًا مباشرًا على الديمقراطية اليهودية، لأنه لا خطر بحصول انقلاب عسكري. وهذا الخطر غير قائم لأن الفصل بين الجيش والشعب من ناحية، والجيش والسياسة من ناحية أخرى، غير قائم أصلا. فالجيش بأخلاقياته وثقافته وقيمه هو جزء من الديمقراطية اليهودية، إنه أحد مكونات «القبيلة» الأساسية. لا مثيل برأينا للانسجام بين الجيش والمجتمع والتفاعل بين الحياة المدنية والعسكرية في الدولة اليهودية. وهو يبلغ حد المساهمة في تطوير الجيش نفسه أيضًا، وإن كان

ذلك ببطء شديد، مع تطور الديمقراطية اليهودية وتكييف نفسه مع شروطها. وقد رُمز إلى ذلك بشكل حاد في العام ٢٠٠٣ إذ بحث الجيش لأول مرة إمكانية نزع رتبة جنَرال عن جنرال احتياط ووزير أمن سابق بعد إدانته بتهم الإزعاج والتعرض الجنسي لجندية أثناء خدمتها العسكرية معه. ونزع رتبة عسكرية لمثل هذا السبب لم يكن واردًا في الجيش الإسرائيلي، ولا كان أمرًا يمكن تخيله في الماضي[٢٤]؛ فالجيش وكر لقيم الذكورية والتحرش الجنسي. وقد انسجم الجيش بهذا الإجراء ولو متأخرًا مع ازدياد حساسية المجتمع وتشريعات الدولة لاستغلال المرأة جنسيًا من قبل المشغل أو المدير في العمل. وهي، كما ذكرنا، منتشرة في الجيش بدرجة أكثر كثافة من بقية المجتمع. وهذا مثال فقط على تطور الجيش وانسجامه مع تطور القيم الاجتماعية السائدة بدل انفصاله عما يجري في المجتمع والسياسة. إنه متكيف معهما دون أن ينفصل عنهما. عدم الانفصال في هذه الحالة هو وحدة. وبذلك يحافظ الجيش على نفوذه وسطوته على الحياة السياسية والاجتماعية دون أن يتحول إلى عبء.

يعتبر الباحثان الاجتماعيان دان هوروفيتس وموشيه ليساك توسع مهام الجيش الإسرائيلي وتقاطعها مع مهام مدنية تعبيرًا عن عملية «تمدين الجيش» وليس «عسكرة المجتمع»[٢٥]. هذا ما يؤكدانه عمليًا على طول الفصل الذي أفرداه لهذا الغرض في كتابهما المهم الذي يلخص موقف المؤسسة السوسيولوجية الرسمية في الجامعة الإسرائيلية من تطور المجتمع الإسرائيلي مع بداية العقد الخامس لوجود الدولة العبرية. ولكن لهذه الحقيقة وجهها الآخر. فعسكرة المجتمع قد تعكس برأيهما الوجه الآخر لتمدين الجيش. ولكن تمدين الجيش، كما يبدو لنا وحتى للمراقب غير المثقف بالشؤون الإسرائيلية، قد يعني على أقل تقدير تسييسه إلى درجة الاعتراض على خطط سياسية من قبَل جنرالات يتوقعون مستقبلا سياسيًا ويستعدون له علنًا إبان فترة الخدمة العسكَرية. ولا شك أن مرحلة خدمة رئيسي الأركان المشهورين شاؤول موفاز وإيهود باراك التي جاءت بعد صدور كتاب ليساك وهوروفتس قد تميزتا بذلك. الجيش الإسرائيلي بنظر هوروفيتس وليساك هو "تسفا هعام"، جيش الشعب، وهذا ما يميزه عن بقية الجيوش، وهذه باختصار نقطة قوته فيما يتعلق بالعلاقة مع الديمقراطية.

كل مواطن إسرائيلي هو عمليًا جندي في حالة إجازة لمدة أحد عشر شهرًا في السنة[٢٦]. فهو يخدم ٣٠ يومًا في الاحتياط سنويًا إلى أن يصل جيل الخمسين عامًا وهو جندي تحت الطلب للخدمة العسكرية، ويفترض أنه مهتم وواعٍ لقضايا الجيش وخدمة الاحتياط ومتابع لهذه القضايا.

يمثل الجيش بالنسبة للمؤسسة الإسرائيلية، وللإسرائيلي المتوسط، كما من المفترض أن يفكر، تجسيدًا للفكرة الصهيونية، وذلك ليس فقط لأنه يجسد فكرة الدولة، وإنما لأنه يجسد فكرة نفي المنفى، وتجسد الخدمة في الجيش أيضا تحقيق فكرة تجاوز نمط يهودي المنفى الضعيف. الجندي العبري، «هحيال هعفري»[٢٧] على حد تعبير بن جوريون وجيله من المؤسسين، هو الإنسان الجديد الذي تاقت الحركة الصهيونية لبنائه في الدولة. فالصهيونية هدفت لبناء إنسان مناقض لصورة التاجر اليهودي، أو اليهودي الفقير الضعيف المحاصر في الغيتو، إنه خلافا لصورة يهود الشتات «إنسان يفلح الأرض ويحمل السلاح». وكم هو معبر ورمزي أن قانون الخدمة العسكرية (الأمنية) الأول من العام ١٩٤٩ شمل في التدريب العسكري أيضًا التدريب الزراعي والخدمة في الزراعة كجزء من الخدمة العسكرية. ومع أن هذه البنود لم تطبق، فإنها جسدت الأيديولوجية الصهيونية الكامنة وراء هذا الفهم للخدمة العسكرية.

وقد صممت صورة الجندي الضابط المقاتل في «الهجناه»، وبشكل أكثر حدة في وحدة النخبة، «البلماح» في نهاية عهد اليشوف، ثم في الجيش الإسرائيلي، وبخاصة في مرحلة بنائه في الخمسينيات. وقد يرجع البعض إلى «هشومير» كتنظيم دفاعي عن الاستيطان منذ الهجرة الثانية، ولكن هذا الكتاب لا يبحث عن الجذور التاريخية وإنما عن خصوصية الحالة الإسرائيلية، ولا شك أن مساهمة «هبلماح» ثم وحدات عسكرية مثل الوحدة ١٠١ والمظليين و«سييرت مطكال» أكثر أهمية بما لا يقاس من السلف التاريخي.

يؤكد مارك هيلر مثلا على أن القيم الأمنية استفادت من قيم الغيتو والأقلياتية اليهودية والتعرض للخطر في أجواء معادية لليهود من أجل استنفار مشاعر الخطر وانعدام الأمن، وذلك بغض النظر عن وضع إسرائيل الأمني الفعلي[٢٨]. وهو

يؤكد هذه الآلية دون أن يتناسى أن الجيش الإسرائيلي يقوم على نفي قيم «المنفى» التي كانت سائدة في «الشتات»، كما نظرت إليها بازدراء الصهيونيةُ كقيم ضعف وخوف ومسايرة الأغلبية وذوي النقود والسلطات. ولا شك أن المؤسسة الصهيونيةُ كانت دائمًا انتقائية في اختيارها العناصر التي يجب إبرازها أو نفيها من تجربة «المنفى» أو «الشتات» كما فهمتها.

وقد شكل الجيش الأداة الرئيسية في عملية بناء الأمة برأي بن جوريون. فهو بوتقة الصهر الحقيقية وأداة توحيد الأصول والانتماءات المختلفة من دول وثقافات مختلفة خلف زي رسمي موحد يصنع الصهيوني الجديد، المقاتل العبري.

ومنذ المراحل الأولى لإقامة الدولة العبرية أدرك بن جوريون أهمية الجيش في عملية بناء الأمة فيما يفوق دوره في الدول الأخرى المستقلة حديثًا، وذلك بسبب الأصول والثقافات المختلفة للقادمين الجدد وللمجتمع الاستيطاني بأسره. ودور الجيش استثنائي أيضًا في «استيعاب الهجرة»، وفي التربية والتعليم، وفي الاستيطان، وأيضًا في عملية «توحيد الزي» uniformization بالمعنى الواسع للكلمة، والمقصود هو في الواقع توحيد الهوية، أو صناعة هوية متجانسة. لقد أكثر بن جوريون من الادعاء أن المشكلة هي «أنه ليس لدينا شعب». وهذه مشكلة برأيه، لأنه من المفترض أن يريد الشباب «أن يقاتل، وأن يستطيع أن يقاتل، ولكن لكي يستطيع أن يقاتل عليه أن يصبح شعبًا، ولكننا لسنا شعبًا»[٢٩].

ويستطيع الباحث والقارئ أن يتخيلا الضجة التي كانت ستثور، أو تثار، لو صدر هذا الكلام، أو مثيله، عن أي معلق أو مراقب أو محلل. وطبعا يقصد رئيس الحكومة الأول والأهم بن جوريون التعبئة والحض على بناء الأمة. ولكن عندما يدعي مؤلف هذا الكتاب في مقابلة صحفية أنه لا توجد قومية يهودية قبل الدولة، وأن الدولة وجدت لتبني الأمة وليس العكس، تقوم القيامة و«يتهم» الكاتب بالقومية العربية (؟؟) وبالتطرف القومي[٣٠]. ويشارك بالتحريض أساتذة جامعات قوميو النزعة مثل شلومو أفنيري يعتبرون القومية العربية تهمة ولا يجدون حرجا أكاديميا في إنكار وجود قومية عربية، وبالتعصب في الوقت ذاته لقومية يهودية غيبية فوق التاريخ والجغرافيا بشكل يجعل بن جوريون يبدو معتدلا وواقعيا. ويبقى

التشخيص في غاية الأهمية أنه بغض النظر عن منطلقنا في هذا الكتاب أن الصهيونية لم تنطلق من وجود قومية، بل حاولت أن تحول اليهود إلى قومية، فإن بن جوريون في الواقع يذهب حتى أبعد من ذلك، ويتحدث عن عدم وجود شعب، لأنه في الواقع لا يميز بين شعب وقومية وأمة أمام الكنيست. وهو يحذر من أن يساء فهم أفكاره حول عدم وجود شعب: «وأنا صهيوني طيلة أيام حياتي وحاشا أن أكفر بوجود شعب إسرائيل.. ولكن حتى الشعب الإنجليزي لم يكن دائمًا هو نفسه هذا الشعب[٣١].. وإنما تألف من قبائل مختلفة غريبة عن بعضها ومتقاتلة، وفقط بعد تطور دام مئات السنين أصبحوا شعبًا واحدا.. ليس لدينا الوقت لمئات السنين، وبدون أداة الجيش لن نصبح شعبًا بسرعة، ولا نستطيع أن نعتمد على عملية بطيئة وعفوية.. علينا أن نوجه العملية التاريخية، أن نحثها على الإسراع، أن ندفعها بالاتجاه المطلوب.. وهذا يتطلب إطارًا إلزاميًا للشباب كافة.. إطارًا للطاعة القومية.. ولا يمكن فعل هذا إلا في إطار الجيش»[٣٢].

الجيش إذن هو الأداة الأكثر نجاعةً والأسرع والأكثر قومية. من الصعب أن تجد قادة حاليين لشعوب ودول يتحدثون بهذه اللغة الصريحة وبهذا التشخيص الحاد للحالة القومية والتمايزات القائمة فيها ودور الجيش في تجاوزها وطرح الحلول دون مواربة. هل نتخيل زعيمًا عربيًا يقول إنه ليس هنالك شعب والمهمة هي بناء الأمة؟ بالطبع لا. فالمتبع هو تملق مشاعر الجماهير ليس فقط بتأكيد وجود الشعب، بل أعظم شعب وأعظم أمة، كانت دائمًا قائمة وستبقى كذلك إلى أبد الآبدين.

كما من الصعب أن يصدق عضو برلمان إسرائيلي متوسط في بداية القرن الحادي والعشرين من النوع الذي يؤمن أن دولة إسرائيل قامت منذ القدم وكأن رئيس أركانها الأول كان الملك داود التوراتي، وأن الأمة اليهودية قائمة قبل قيام الدولة العبرية، وهي التي أقامت عام ١٩٤٨ دولة في بلاد لا يشكل فيها العرب إلا قبائل، من الصعب أن يصدق أنه من على منصة الكنيست أسمع بن جوريون الكلمات التالية: «ولأن كل شيء مرتبط بالشعب بأسره.. علينا أن نسأل أنفسنا سؤالا لا يسأله أي شعب: هل نحن شعب؟ وأنا أجيب، لسنا شعبًا حتى الآن.. اليهود يأتون من الدول كافة ولا توجد لديهم لغة مشتركة.. وليس لديكم فكرة عن اتساع الفجوة بين القادمين من بلدان مختلفة»[٣٣]. ولكن التحدي الكبير أمام الباحث في

هذه الحالة أن يكون قادرا على رؤية كيف بدأ هذا التشخيص الذي لا مواربة فيه عملية بناء الأمة التي أنجزت ما أنجزته بعد نصف قرن. لا يكمن التحدي باستخدام مثل هذه الاقتباسات لإثبات عدم وجود شعب يهودي، بل في استخدامها كمنطلق لوضوح رؤيا فيما يتعلق بمهمة بناء الأمة ودور الدولة في ذلك.

وفي إطار تحويل هوية الدولة إلى أداة بناء الأمة nation building استنبط بن جوريون مفهوم الـ «مملختيوت» (مشتق من مملخاه، وتعني مملكة. وربما كانت أفضل ترجمة لـ «مملختيوت»: الرسمية، الدولانية). وحوّله إلى مفهوم محوري في عقيدة الدولة وفي فهمها لذاتها، وفي فهم النخبة لمؤسسات الدولة، وأولها الجيش، ككيان وطني جامع فوق الخلافات والاختلافات على أنواعها. وكان بناء الجيش أول تجسيد لفعل هذه العقيدة. فخلف هذا الشعار خاض بن جوريون الصراع لحل كافة المنظمات والمليشيات الصهيونية المسلحة لدمجها في الجيش الذي لا يعترف بهوية أيديولوجية أو حزبية فوق الـ «مملختيوت». وكانت واقعة إعطاء الأمر بإطلاق النار على سفينة «التلينا» التي كانت تحمل سلاحا لتنظيم الـ «إيتسل»[٣٤] يوم ٢٣ حزيران ١٩٤٨ بعد شهر فقط من إعلان قيام الدولة، كانت صدمة ولكنها صدمة مُكَوِّنة، أو مُشَكِّلة للوعي الوطني، ومحطة في الوقت ذاته في تشكيل دولة فوق الانتماءات الحزبية الجزئية. وقد قتل في قصف السفينة ١٦ شخصا. كانت الرسالة واضحة أن الدولة الوليدة لن تتسامح مع قوات مسلحة غير الجيش الرسمي.

ترفع عقيدة الـ «مملختيوت»، المفترض أنها عقيدة الدولة، مكانة الدولة وهوية الدولة فوق كل الهويات الأخرى. ولم يكن هنالك حتى حاجة لتبيين ضرورتها في حالة تحويل الناس إلى أمة باستخدام أداة الدولة والجيش والحيز العام. ولكنها لم تتحول إلى أيديولوجية تميز هوية يهود الداخل عن يهود الخارج باعتبارهم مواطني الدولة، ولا هي رفعت المواطَنة في الدولة فوق الانتماء للدين أو القومية. لقد بقيت إذن «مملختيوت» ويهودية في الوقت ذاته.

وقد ساهم الجيش في حينه (في الخمسينيات) في النقل وفي بناء المساكن وفي تعليم المهاجرين على القرى الحدودية في مرحلة التسلل والحروب الحدودية

الانتقامية. وبقيت وحدات من المجندات حتى فترة طويلة تتولى عملية تعليم العبرية للمهاجرين الجدد في مدن التطوير. وقد ساهمت الاعتبارات الأمنية في قرار توزيع المهاجرين من يهود المغرب وغيرهم من اليهود الشرقيين في الخمسينيات إلى القرى والمدن الحدودية التي سميت لاحقًا بمدن التطوير، لتعزيز المناطق الحدودية. ولكن هذه الأخيرة تحولت لاحقا إلى إحدى مصادر وقواعد التوتر الاجتماعي القائمة ذات الطابع الطبقي والطائفي، وإلى مكمن نقمة اجتماعية لدى الطوائف اليهودية الشرقية.

لقد أوضحنا في فصل سابق عن يهودية الدولة أن عملية بناء الأمة كانت عملية إقصاء لغير اليهود. الأمة هي أمة من اليهود وليس من المواطنين ولا حتى أولئك الذين خدموا في الجيش. فرموز الجيش هي رموز صهيونية ويهودية واستيطانية. وإسرائيل ليست دولة المواطنين، ولا حتى دولة المواطنين الذين يخدمون في الجيش، وإنما دولة اليهود الذين يخدمون في الجيش، والذين لا يؤدون الخدمة العسكرية. لا علاقة إذن بين الخدمة العسكرية وبين المساواة وتعريف الدولة. فهل هذا تحليل متناقض؟ لا. الجيش هو الأداة الرئيسية لصنع اليهودي الجديد. ويؤكد المتدينون الأرثوذكس أنهم ليسوا بحاجة إلى الخدمة العسكرية عندما يصرون أن الوجه الآخر للحفاظ على هوية يهودية هو ليس الجيش، وإنما الاهتمام بعالم التوراة والتعاليم الدينية، وأن ما حافظ على الهوية اليهودية عبر التاريخ هو احترام حرمة يوم السبت. لقد حرر بن جوريون خمسمائة من تلامذة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية في حينه، ولكن عند كتابة هذا الكتاب بلغ عدد تلامذة المدارس الدينية، «يشيفوت»، المحررين من الخدمة العسكرية خمسين ألف شاب متدين.

ومن مظاهر هيمنة النزعة الأمنية أن يتحول هذا التفصيل إلى موضوع مركزي في الحياة السياسية الإسرائيلية، إلى درجة أن بعض الأحزاب العلمانية مثل حزب «شينوي» الذي وصل إلى حيازة ١٤ مقعداً في الكنيست السادسة عشرة في انتخابات العام ٢٠٠٣ قد جعل موضوع فرض الخدمة العسكرية على هؤلاء شعاره السياسي الأساسي الذي يوحد النقمة العلمانية على المتدينين الأرثوذكس في نمط مقلوب من سياسات الهوية تحدد فيها هوية العلماني عبر نفي صيغة اليهودي المتدين الأرثوذكسي ونمط حياته.

وفي المقابل يتبنى هذا الحزب، وحزب «ميرتس» اليساري من قبله، وحزب «تسومت» اليميني العلماني الذي قامت حركة شينوي على أنقاضه تقريبًا، يتبنّون أيضًا استخدام الخدمة العسكرية لمنح الإقامة أو الجنسية لعائلة الجندي حتى لو لم يكن يهوديًا، أو حتى لو لم يكن أعضاء عائلته يهودًا. هكذا منح وزير الداخلية من حزب شينوي بتاريخ ٥ أيار ٢٠٠٣، الجنسية لعشرة جنود يخدمون في وحدات قتالية ولعائلاتهم دون أن تحق لهم الجنسية الإسرائيلية حسب «قانون العودة». كما منح الجنسية لأم جندي غير يهودي بعد أن قُتل أثناء تأديته الخدمة العسكرية يوم ٨ أيار ٢٠٠٣. هنا، في الحالات العلمانية المتطرفة، تحل الخدمة العسكرية كرأسمال رمزي وكقيمة معترف بها محل عملية «التهويد الديني» أو تغيير الدين conversion، وترفع الخدمة العسكرية إلى مرتبة تمنح امتيازات غير معروفة في الدول الديمقراطية الليبرالية[٣٥].

وفيما عدا بعض الامتيازات التي تمنحها الخدمة العسكرية، في قروض الإسكان مثلا، يشترط قسم كبير من المؤسسات والشركات الاقتصادية الحكومية وغير الحكومية أن تتوفر الخدمة العسكرية في السيرة الذاتية كأحد شروط القبول للعمل. ولا شك أن الخدمة العسكرية المهنية الدائمة هي قناة تسهل الانتقال إلى غيرها من أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي، وهي أيضًا مرتبة اجتماعية كونية الطابع، مثل العملة الصعبة، يسهل استبدالها بقيم مهنية إدارية وتنظيمية أخرى، أي أنها تمنح مراتب في مجالات أخرى. ويسهل استيعاب الضباط الكبار في الاقتصاد كمديرين للشركات الكبرى بعد إنهاء خدمتهم العسكرية، كما يسهل استيعابهم في السياسة، وبخاصة أولئك الذين حظوا بنجومية أو بشهرة ما إبان الخدمة العسكرية. وتتميز إسرائيل بين دول العالم الديموقراطية وغير الديموقراطية بتحول ضباط جيشها إلى نجوم إعلام ومجتمع وهم في زيهم الرسمي. وقلما يتم التعليق على هذه الظاهرة الغريبة أو التوقف عندها.

وتختلط في إسرائيل نجومية واستعراضية المجتمع الاستهلاكي مع القيم العسكرية. وتتنافس الأحزاب على تجنيد جنرالات إلى قوائمها لانتخابات الكنيست. وتبدأ عملية الإقناع قبل نهاية الخدمة العسكرية، كما يجري العسكريون حساباتهم الحزبية عادةً قبل نهايتها. ومن الصعب تعداد كل الضباط الكبار الذين

حظوا بمناصب سياسية. ولكن من السهل التذكير بمن اشتهر من أولئك الذين حظوا بمناصب وزارية مثل يغئال ألون ويغئال يدين وموشي ديان وبار ليف ومردخاي جور ويتسحاق مردخاي ومئير عاميت ورفائيل إيتان وعيزر فايتسمان وبنيامين بن إليعزر وشاؤول موفاز ورحبعام زئيفي، ومنهم ثلاثة شغلوا منصب رئيس حكومة: رابين، وباراك وشارون. هذا ناهيك عن مئير زوريع ويغئال يدين ويهوشفاط هركابي وعوزي ديان وعامي أيلون وغيرهم ممن نشطوا في مجالات السياسات الأمنية، أو في إقامة التنظيمات المؤيدة أو المعادية للتسوية. وقد حاولت الحركات السلامية دائما تجنيد دعم من جنرالات لموقفها من التسوية ولتحصيل شهادة تأهيل أمنية للموقف.

وهنالك ثلاث حالات مهمة لضباط كبار رغبوا بشكل علني بتبوأ منصب رئيس الأركان وحاربوا من أجل هذا المنصب علنيًا ولكنهم فشلوا، وتحول فشلهم هذا إلى دافع مهم في العمل السياسي للتوصل إلى منصب وزير الأمن لكي يصبحوا مسؤولين عن الضباط الذين حالوا دون وصولهم إلى هذا المنصب في خصومات معروفة في إسرائيل كحروب الجنرالات: عيزر فايتسمان، يتسحاق مردخاي وأريئيل شارون، كلهم وصلوا بواسطة الانضمام للحزب المناسب إلى وزارة الأمن ليصبحوا مسؤولين عمن منعوهم برأيهم من تبوّء منصب رئيس الأركان. أي أن السياسة استُخدمت كأداة للاستمرار بالتقدم في مبنى هرمي يقع جزء كبير منه في الجيش.

وبطبيعة الحال، تجري محاولة لتبرير سهولة الانتقال من موقع مسؤول في الجيش إلى موقع مسؤول في إدارة الشركات الكبرى أو الوزارات، وذلك لأن لدى الضباط الكبار في حالة الجيش الإسرائيلي خبرة في إدارة أجهزة بيروقراطية كبرى، ناهيك عن الخبرة في مجال الأمن. وهو، أي الأمن، يعتبر مركبًا مهمًا في عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل على أية حال. والعسكري لا يتسلم منصبًا سياسيًا كعسكري، بل كمدني بعد نهاية خدمته. وقد أقر البرلمان الإسرائيلي في نصف العقد الأخير بعد التصحيحات المتعلقة بفترة «تبريد» الخدمة العسكرية، وهي المدة الزمنية اللازمة حسب القانون بالحد الأدنى لتفصل بين نهاية الخدمة العسكرية والترشيح للانتخابات في قائمة حزبية[٣٦].

وقد تكون هذه الحجج مشروعة. ففي كافة الدول الحديثة والمتطورة، تستثمر في السياسة أرصدة ونجومية من مجالات أخرى. وفي دول ديمقراطية عدة في العالم تساهم في شهرة السياسي وصورته وقابلية الناس لانتخابه أو رغبة المؤسسة في تعيينه إنجازات" ليس لها علاقة بالسياسة كموضوع، مثل النجاح في مجال الأعمال، أو التمثيل، أو الإعلام وغيرها، ما يدفع الأحزاب إلى ترشيح شخص تهتم به وسائل الإعلام، أو تدفع الجمهور لانتخابه. ومن الطبيعي أن تشكل الخدمة العسكرية رصيدًا كهذا في دولة مثل إسرائيل تعيش حالة صراع مستديم. ولا شك أن الخدمة العسكرية في هذه الحالة أكثر علاقة بالسياسة من النجاح في السينما مثلا. قد يكون هذا التساؤل في مكانه، ولكن ما يهمنا هنا ليس السبب والتبرير بل السياق والنتيجة. والنتيجة هنا أن عدد العسكريين في السياسة في إسرائيل أكثر بما لا يقاس من أية دولة ديمقراطية، والسياق هو أن الخدمة العسكرية تعتبر في سلم القيم الإسرائيلي قيمة ذات مكانة خاصة.

تفخر المؤسسة أنه على الرغم من الوضع الأمني وحالة الحرب، فإن الجيش يخضع للمؤسسة السياسية وليس العكس. وهذا صحيح رسميًا. وقد نظم «قانون أساس: جيش الدفاع الإسرائيلي» من العام ١٩٧٦ هذه المسألة نهائيًا، وبخاصة بعد النقاشات العلنية الحادة التي دارت في أعقاب حرب أكتوبر ٧٣ حول المسؤولية عن مفاجأة العرب لإسرائيل بشن الحرب وتوقيتها، وحول توصيات لجنة أغرناط التي برأت السلك السياسي عمليًا، وأدانت المستوى العسكري وحده. ويوضح القانون بشكل لا يقبل التأويل أن الجيش يخضع للحكومة، وأن ممثل الحكومة في العلاقة مع الجيش هو وزير الأمن، وأن رئيس الأركان هو أيضًا قائد الجيش.

ولكن معادلة العلاقة بين وزير الأمن والجيش لا تترك مجالا للشك بأن الجيش هو الرقم الأقوى فيها، وأنه عمليًا يقرر بشؤونه وحده، وأن وزير الأمن يمثل الجيش ومصالحه في الحكومة أكثر مما يقوم بالعكس، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالميزانية وحاجات الجيش، إلى درجة أن رابين أطلق مرة على وزارة الأمن لقب وزارة تموين الجيش استخفافا بالوزارة قياسا بهيئة أركان الجيش(٣٧).

وطبعًا كان هنالك رؤساء حكومة شغلوا منصب وزير الأمن ومنحوا هذا المنصب

السياسي قوة، وتدخلوا بشكل فاعل في شؤون الجيش مثل بن جوريون، وبيغن، ورابين، ولكن كلما ضعف رئيس الحكومة، ازدادت قوة الجيش وارتفع صوته في الشؤون السياسية أيضًا. خذ مثلا تصريحات قيادات الجيش في شؤون الاتفاق مع الفلسطينيين في فترة ضعف رابين جماهيريًا بعد اتفاقيات أوسلو وتسريبات رئيس الأركان إيهود باراك للصحافة حول رأيه السلبي في الموضوع. وخذ مثالا أوضح على ذلك، وهو صراع الجنرالات مع ليفي إشكول عشية حرب ٦٧، إذ فرضوا عليه عمليًا التخلي عن منصب وزير الأمن لصالح موشي ديان في فترة التوتر المسماة «تكوفات ههمتناه» (فترة الانتظار) قبل تلك الحرب. ولا شك أن تدخل الجيش كان سياسيًا في هذه الحالة، وذلك لضمان أن تشن هذه الحرب التي تردد إشكول في شنها، إذ عرف عن ديان موقفه الداعي لشن حرب على مصر.

وتشير الروايات التاريخية شبه الرسمية الإسرائيلية، كما تؤكد الذاكرة الجماعية الإسرائيلية من تلك الفترة، أنه حالما انصاع إشكول وعين ديان وزيرًا للأمن تحسنت الأجواء في إسرائيل، وتبدل المزاج الشعبي من حالة قلق إلى حالة أمل لأن الوزارة انتقلت إلى عسكري لا بد أن يريحهم من حالة انتظار الضربة ليوجه ضربة استباقية، وهذا ما كان. وغالبًا ما يستخدم ضباط سابقون هذا «الارتياح الشعبي» لوجود ضباط في الحكم في فترات التوتر كدعاية انتخابية.

وقد تميز شارون من بين الضباط الطموحين سياسيا بترويجه المستمر لفكرة خطر حرب وشيكة الوقوع، مستدعيًا الحالة النفسية الجماهيرية التي تؤكد ضرورة وجوده في الحكومة. وفي فترة سعيه إلى تسنم منصب سياسي يوكل إليه، غالبًا ما بدأ شارون خطاباته أو أنهى مؤتمراته الصحافية بأنه يتوقع حربًا وشيكة الوقوع، وفقط كثرة الأمثلة على ذلك تمنعنا من إيرادها هنا. كما درج شارون طيلة فترة السبعينيات قبل وبعد الحرب على ترويج مقولة أن «الأمن شأن للجمهور» في محاولة لاستدعاء تدخل الجماهير حتى في التعيينات داخل الجيش، وتعميم المعلومات عن الخلافات بين المستويين العسكري والسياسي إلى الرأي العام في محاولة أولى لتحويل المزاج الأمني إلى تيار سياسي شعبوي داخل المجتمع.

وكما في بقية الجمهوريات منذ الجمهورية الفرنسية، ومنذ انتشار «القيم

الجمهورانية» مثل الوطنية والعسكرية republican virtues وغيرها بدرجات متفاوتة باعتبارها قيم «الخير العام» public good، غالبًا ما تُقدَّم الخدمة العسكرية في إسرائيل كدليل على مساهمة الفرد في الخير العام. وبسبب طغيان القيم الجمهورانية المتعلقة بالحيز العام أو القيم الجماعية على الليبرالية الفردية في إسرائيل بشكل واضح على الرغم من احتدام الصراع بينهما في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وعلى الرغم، كذلك، من تجرؤ القيم الليبرالية التي تؤكد على الحقوق الفردية مؤخرًا على تحدي القيم الجمهورانية، وبخاصة العسكرية منها، فإن المساهمة في الحيز العام على شكل خدمة عسكرية ما زالت تقدم كأسهم شراكة، أو كحصة في الخير العام للجماعة، وبالتالي كإثبات على الأهلية لنيل حقوق وامتيازات.

وإذا قسمنا أنواع المواطنة إلى اثنين: ليبرالية تعتمد على المواطنة كمعيار لنيل الحقوق وتؤكد على حقوق الفرد بما هو فرد ومواطن، ومواطنة تشتق حقوق الفرد من عضويته في الجماعة ومن مساهمته فيها، وتعتبر العضوية نوعا من أسهم الشراكة في الخير العام من نوع الهوية الإثنية ethnic identity أو الدينية أو ما يقابلها من خدمة عسكرية ووطنية، فإن الديموقراطية الإسرائيلية تستند إلى مواطنة من النوع الثاني.

فالإسرائيليون مهتمون بقضايا الأمن منذ الصغر. وتشمل عملية تنشئة الشباب الخدمة العسكرية وقيمها وطقوسها ومنزلتها، وقد احتفى الإسرائيليون لفترة طويلة بشعار «هطوفيم لطايس»، (الأفضل إلى الطيران) في إشارة إلى توجيه أفضل الشباب إلى هذا السلاح. ويفاخر الناس عادة بخدمتهم في سلاح أو وحدة مقاتلة: «يحيداه كرافيت»، مقابل من يخدمون في المؤخرة أو في العمل المكتبي، وتكاد تكون هذه مصطلحات دارجة في الحياة اليومية. ولا يستغرب الإسرائيليون رواج هذه المصطلحات والمقارنات في حياتهم، ولا يتوقفون عندها كأمر غير طبيعي، فهي تعتبر بنظرهم مسألة طبيعية. ولا بد أن يتفاجأ أي شخص غير إسرائيلي من خارج هذا المجتمع من عدد الفنانين والفنانات الذين نشئوا في جوقات وحدات الجيش المختلفة، ومن مساهمة التجربة العسكرية في تصميم الأدب والمسرح في إسرائيل، ومساهمتها غير المحدودة في إيجاد المفردات والاختصارات العسكرية

والحاسمة في تشكيل اللغة العبرية الدارجة. وتعتبر الوحدة التي خدم فيها الشاب أحد أهم الأطر الاجتماعية المرجعية بالنسبة له، وكذلك أيضًا تعتبر الوحدة التي يخدم فيها لاحقًا في الاحتياط.

يهتم الإسرائيلي المتوسط بالسياسة وقضايا الأمن بشكل غير مألوف في الدول الديمقراطية. ولو كان بالإمكان عزل هذه الصفة وحدها خارج السياق لاعتبرت ميزة في الثقافة الديمقراطية التي تفترض أن يبدي المواطن معرفة أولوية بالشأن العام وأن تتوفر لديه المعلومات لتكوين رأي في الشؤون العامة. وبين العامين ١٩٨٨ و١٩٩٢ ادعى أكثر من نصف الإسرائيليين في إحصاء سنوي أنهم يقرؤون صحيفة يومية واحدة على الأقل[٣٨]. وهم يحكمون على الصحافة بقدر ما تبدي من مسؤولية تجاه قضايا الأمن.

من الواضح أنه من بين المعلومات العامة يمتاز المواطن الإسرائيلي باهتمامه الخاص ومعرفته الحميمة بقضايا الأمن المطروحة أيضًا. ومن اللافت للباحث مثلا أن معدل ثلثي الإسرائيليين في سنوات متعاقبة من البحث أعطوا إجابة صحيحة على سؤال عمّا إذا كانت إسرائيل قد وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أم لا، وأكثر من نصفهم عرف بدقة عدد اليهود، مدنيين وجنودا، الذين قتلوا على أيدي فلسطينيين منذ التوصل إلى اتفاق أوسلو. و٦٠٪ منهم عرفوا بشكل يكاد يكون دقيقًا نسبة مصروفات الأمن من ميزانية دولتهم. وبغض النظر عن موقف الناس من هذه القضايا، تشكل المعرفة بحد ذاتها معطى مذهلا مقارنةً بأي دولة أخرى[٣٩]. وتكاد تشكل بحد ذاتها موقفًا، أو نزعة، أو ميلا، على الرغم من أنها تبدو لأول وهلة مجرد معرفة للمعلومات. لا شك أن هذه المعارف المنتشرة ودرجة انتشارها تعني أيضًا أن الأمن كحالة، كأسطورة، ككلمة سر.. تستحوذ على اهتمام الناس.

ولكن هذه المعلومات في قضايا الأمن لا تساهم بالضرورة في صنع رأي عام متنور أو ديمقراطي، باعتبار التنور في الثقافة الأوروبية مشتق من المعرفة، وهو عكس الجهل، لأن المعرفة مطلوبة لصنع رأي عام ديمقراطي متطور. ويبدو للباحث أنه كلما رسخ الاعتقاد أو الإيمان بالخطر والتهديد الأمني تقل في الواقع المعلومات

حول الأمن ذاته. ولكن على الرغم من المعلومات ودقتها وانتشارها، يعتقد ٨٢٪ من المواطنين أنهم يستطيعون الاعتماد على تصريحات قيادات الدولة في القضايا الأمنية. كما يعتقدون أنه ليس لديهم تأثير في قضايا وسياسات الأمن. وهم مستعدون لتقبل سياسات الدولة الأمنية على الرغم من أنهم متشككون ومرتابون في مواقفهم من كبار الضباط والسياسيين، وطبعًا بدرجة أكبر تجاه السياسيين. ١٢٪ من الإسرائيليين فقط يثقون بشكل مطلق بالقيادة السياسية المنتخبة، في حين يثق ٢٥٪ بالقيادة العسكرية بشكل مطلق، أما عن سؤال الثقة فقط (أي بدون إضافة نعت مطلق) فكان الجواب إيجابيًا بالنسبة للسياسيين عند ٥٣٪ من الإسرائيليين، و٦١٪ بالنسبة للعسكريين. وأكد على عدم الثقة ٢٨٪ من المستطلعين بالنسبة للسياسيين، و١٢٪ بالنسبة للعسكريين، أما من لا يثقون بشكل مطلق فهم ٧٪ بالنسبة للسياسيين و٢٪ بالنسبة للعسكريين، مع ملاحظة وجود تدهور مستمر عبر السنوات في قضية الثقة[٤٠].

ويفترض أن المواطن المتوسط في دولة قومية انخرطت في حرب واحدة على الأقل لا بد أن يؤكد على المساهمة في الحرب كدليل على أهلية الفرد الأخلاقية أو كشهادة حسن سلوك. ولكن المميز في حالة إسرائيل أنه يجري الحديث عنها كمعيار دائم الحضور. وهي تستخدم من قبَل قطاعات اجتماعية كاملة حتى في النضال الاجتماعي. فالقطاعات العمالَية وغيرها من القطاعات التي تخوض نضالا نقابيًا غالبًا ما تستخدم الخدمة في الجيش بنفس درجة استخدام العمل ذاته الذي تؤديه كمبرر لـ «أهميتها للدولة»، و«مساهمتها في بناء الدولة»، وكرادع ضد المس بحقوقها. ونحن نلاحظ أنه حتى العرب الذين يخدمون في الجيش إلزاميًا (الدروز) أو تطوعًا يميلون إلى ربط الحقوق بالخدمة العسكرية، باعتبارها تمنح نوعًا من الاستحقاق في العلاقة بين الفرد والدولة، ونوعًا من الامتياز على من لم يخدموا في الجيش[٤١].

اعتبرت سرية القضايا الأمنية مسألة مُسَلَّمًا بها في المجتمع الإسرائيلي. وكان بإمكان الحكومة أن تحول أي موضوع إلى سر عسكري لا يجوز حتى السؤال عنه. فمثلا مع بداية قيام الدولة لم تكتم إسرائيل فقط على أسماء وصور قادة الأجهزة الأمنية، فقد بقي هذا هو الحال إلى ما قبل فترة وجيزة، بل أنكرت مجرد وجود جهاز الشاباك (مختصر شيروت بطحون كلالي، خدمة الأمن العام، أي المخابرات

الداخلية). فقط في حزيران من العام ١٩٥٧ اعترف بن جوريون بوجود الشاباك في إجابة على استجواب في الكنيست وبعد حملة مثابرة قامت بها مجلة «هعولام هزه» التي اتخذت منذ إقامتها نهجا تلخص بعد التسليم بذريعة الأمن لتبرير إخفاء المعلومات عن الجمهور. واعتُبر الجيش في الثقافة السياسية الإسرائيلية «بقرة مقدسة» لا يحق لأحد أن يمسَ بها أو ينتقدها. وفقط مؤخرًا نلاحظ نزعة في المجتمع المدني الإسرائيلي لعدم التسليم بحصانة الجيش والعسكرية ضد الانتقاد، كما نلاحظ بدء تدخل من قبَل الجمهور والقضاء في قضايا متعلقة بحقوق مكتسبة للمرأة ضد هيمنة القيم الذَكورية داخل المؤسسة العسكرية. ولكن النقد المباشر الأول والإصرار على الحق بالحصول على معلومات جاء من مصدر تؤكد شرعيته القيم العسكرية ذاتها، وهو العائلات الثكلى.

لقد بدأ هؤلاء بتوجيه النقد لأنهم محصنون، أي لأنهم بأنفسهم يتبوءون منزلة أخلاقية رفيعة في سلم القيم الإسرائيلي في ظل هيمنة الثقافة الأمنية بعد أن فقدوا أبناء في الجيش. وقد تجرؤوا على انتقاد القيادات العسكرية وطالبوا بفتح تحقيقات للكشف عن حالات إهمال في المناورات والتدريب وغيرها. وقد دلت هذه المطالب على ازدياد حساسية المجتمع الإسرائيلي تجاه حياة أفراده، حتى لو كانوا في الجيش. ولا شك أن مطلب التحقيق في حوادث إهمال أو تنكيل بالجنود في فترات التدريب ومعاقبة المسؤولين، أو مطالبة الأهل الجيشَ بتوفير معلومات عن أساليب التدريب العسكري وغيرها من المعلومات التي اعتبرت سرية حتى مرحلة قريبة ووضعت في بداياتها اعتبارات جمهورانية الطابع مثل مصلحة الدولة، أو مصلحة الجيش فقط. ولكن التوليفة الجديدة المتطورة باستمرار هي عبارة عن مركب جديد يتألف من المصلحة العامة التي تحوي في كل مرة يعاد إنتاجها نسبةً أكبر من حقوق الفرد بعد كل أزمة. كما نلاحظ محاولة المؤسسة العسكرية أن تتكيف مع هذه المعطيات المجتمعية الجديدة، وذلك إما بالالتفاف عليها وإما بالتعامل معها بشكل مباشر يصل حد الإصلاح في المجالات التي تتعرض إلى انتقاد مكثف. ومع تطور المجتمع المدني الإسرائيلي نشهد نزعة لعدم التسليم بحصانة الجيش والعسكرية ضد الانتقاد، كما نلاحظ بداية تدخل من قبَل الجمهور والقضاء في هيمنة القيم الذكورية المتضمن في الهيمنة العسكرية.

ولكن بداية النقد الشعبي الجريء جاء من مصدر تؤكد حصانتَه وتجرؤَه على النقد القيمُ العسكرية، وهو العائلات الثكلى. لقد بدأ أهالي الجنود من العائلات الثكلى بتوجيه النقد لأنهم أنفسهم محصنون من تهمة المس بالأمن ويحظون باحترام لأنهم فقدوا أبناء في الجيش. وقد تجرؤوا على القيادات وطالبوا بفتح تحقيقات للكشف عن حالات إهمال في المناورات والتدريب وغيرها. وقد دلت هذه المطالب على ازدياد حساسية المجتمع الإسرائيلي تجاه حياة أفراده، وإن كان ذلك في الجيش.

وقد برز من بين حوادث التدريب ما تحول إلى مفترق طرق في العلاقة بين الجيش والمجتمع، وفي إخضاع الجيش لمبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبة. ومن أهم هذه الحوادث: «تسيليم أ»: في ١٧ تموز، يوليو، ١٩٩٠: قتل ٥ جنود وجرح ١٠ إثر سقوط قذيفة صاروخية عليهم أثناء التدريب[٤٢]. و«تسيليم ب»: في ٥ نوفمبر، تشرين الأول، ١٩٩٢: قتل ٥ جنود وجرح ٦ في تدريب عسكري في موقع التدريب المشهور «تسيليم». وكان سبب الاحتجاج الأساسي هو الادعاء أن إيهود باراك، رئيس الأركان آنذاك، كان موجوداً في مكان الحادث ولم يقم بمساعدة الجرحى ونقلهم في طائرته. ونشرت «صنداي تايمز» في يناير، كانون الثاني ١٩٩٤، أن هدف التدريب كان التحضير لاغتيال صدام حسين، الأمر الذي لم يؤكده أو ينفيه أحد من قادة الجيش أو الحكومة الإسرائيلية[٤٣].

وأثار اصطدام طائرتين حربيتين من طراز «يسعور» يوم ٤ فبراير، شباط، ١٩٩٧ كانتا تقلان جنوداً في الطريق إلى عملية عسكرية في لبنان وراح ضحيته ٧٣ جندياً، أثار ضجة كبرى. وما لبثت هذه الضجة أن اندمجت في الاحتجاج العام ضد الحرب في لبنان[٤٤]. وهذه ظاهرة جديدة نسبياً.

لم نشهد مثل هذا الإصرار الشعبي على المحاسبة في الماضي. فمثلا، على الرغم من وجود احتجاج على انعدام المعلومات عن سبب غرق الغواصة «دكار» التي كانت في طريقها من ميناء «بورتسموث» من بريطانيا إلى إسرائيل في تاريخ ٢٥ يناير، كانون الثاني، ١٩٦٨ وفقدان كافة ملاحيها، فإنه لم يصل إلى درجة المحاسبة والمساءلة التي راجت لاحقاً في المجتمع والقضاء الإسرائيليين[٤٥]. وقد اخترنا «الحادثة» الأكثر شهرة في التاريخ العسكري الإسرائيلي.

قامت أول حركة احتجاج واسعة تختص بشأن عسكري بعد حرب أكتوبر ٧٣ بقيادة موطي إشكنازي. وقد عرفت هذه الحركة التي شارك فيها مقاتلون عادوا من الجبهة بمظاهراتها الجماهيرية المطالبة بلجنة تحقيق تشمل التحقيق مع المستوى السياسي بشأن المسؤولية عن مفاجأة حرب أكتوبر، ثم بعد نشر نتائج لجنة التحقيق انتقلت الحركة إلى المطالبة بمحاسبة موشي ديان وزير الأمن. وعلينا أن نذكر أنه عندما قامت هذه الحركة لم يكن موشي ديان ضابطًا بل وزيراً. ولا تصلح هذه الحركة مثلا على انتقاد الجيش برأينا، بل بالعكس فقد تبنت الحركة عمليًا خطًا مدافعًا عن العسكريين تجاه السياسيين في تحمل مسؤولية مجرى الحرب. ولكن رغم أنها كحركة قد انطلقت من القيم العسكرية والدفاع عن الجيش الصامت في السياسة أمام السياسيين الذين يحمّلونه مسؤولية فشل سياستهم إلا أنه لا شك بكونها أخرجت موضوع الأمن والسياسات الأمنية إلى الشارع، وشرعت مناقشته العامة.

وكان الاحتجاج إبان الحرب في لبنان العام ١٩٨٢ سابقة ومفترق طرق من حيث استعداد أوساط في المجتمع الإسرائيلي أن تتظاهر احتجاجًا على الحرب «قبل أن يصمت دوي المدافع»، أي أثناء انهماك الجنود في عمليات قتالية على الجبهة. وتختلط في هذا الاحتجاج عدة مركبات، أحدها تطور الثقافة السياسية الديموقراطية في المجتمع الإسرائيلي إلى درجة الاحتجاج أثناء القتال. ولكن لا بد من الإشارة إلى نمط سلوك متكرر هو التأثر الذي يصل درجة الفعل السياسي الاحتجاجي في حالة مقتل جنود يراه الرأي العام الإسرائيلي غيرَ مبرر، أو يحدث نتيجة لسياسة خاطئة بنظر أجزاء واسعة من الرأي العام. وقد تبينتْ حساسية المجتمع الإسرائيلي لهذا الأمر بشكل واضح في رد الفعل على حرب أكتوبر وحرب لبنان. وقد أثارت حتى معركة الكرامة في الأردن في تاريخ ٢١ مارس، آذار، ١٩٦٨ والتي راح ضحيتها ٢٦ جنديًا إسرائيليًا احتجاجًا عارمًا قبل أن ينشأ هذا التطور في المجتمع الإسرائيلي، وفيما كان هذا المجتمع في نشوة النصر من حرب العام ١٩٦٧[٤٦]. وكذلك كان رد الفعل على خطف ثلاثة جنود في تاريخ ٧ أكتوبر، تشرين الأول، ٢٠٠٠ على الحدود اللبنانية. وكان سبب الاحتجاج «تخاذل الجيش» وفشله في منع حزب الله من خطف الجنود بعد انسحاب إسرائيل من لبنان[٤٧]. وهكذا كان بعد مقتل ٩ جنود ومواطن إسرائيلي على يد قناص

فلسطيني شمالي رام الله يوم ٣ آذار ٢٠٠٢، وكذلك بعد مقتل ستة جنود من سلاح الهندسة في عين عريك يوم ١٩ كانون الأول ٢٠٠٢. ولكن الاحتجاج لم يتطرق إلى الجيش نفسه، ولا إلى سياساته الداخلية.

وكانت هنالك حالة واحدة مشهورة لضابط كبير رفض تلقي الأوامر بقصف بيروت.. وبقي هذا الضابط في إطار التيار المركزي في المجتمع الإسرائيلي، ولم يأت من هامش الخارطة السياسية. وفي انتخابات العام ٩٩ لرئاسة الحكومة، أصبح أحد أعضاء طاقم باراك القيادي. ومع أنه من الصعب اعتبار رفضه رفضاً للعسكرية والقيم العسكرية لأن الفترة فترة الوزير أريئيل شارون. وكان أريئيل شارون نفسه متهما بعدم التنسيق بشكل كاف مع المستوى السياسي، كما اتهم باتباع سياسات مغامرة، وبرفع تقارير كاذبة إلى المستوى السياسي الحكومي. ولذلك، على الرغم من طرد الضابط من الخدمة العسكرية، فإنه أمكن اليسار الصهيوني إلى حد ما من الدفاع عن مثل هذا الضابط بالقول إنه كان أميناً للقيم العسكرية في إسرائيل ضد شارون. ولكن النتيجة كانت انفتاح الجيش الإسرائيلي بدرجة أكبر من السابق لمناقشات الرأي العام ورقابته. وكلها ظواهر جديدة في إسرائيل.

ومع تطور الشرخ الأيديولوجي في المجتمع الإسرائيلي فيما يتعلق بمستقبل التسوية ومستقبل الأراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، حولت مقولة «جيش الشعب» ذلك الجيش إلى وعاء للخلافات القائمة في أوساط الشعب، خاصة بعد أن ازداد استعداد الجنود لرفض الأوامر العسكرية لأسباب ضميرية في حالة اليسار، ولأسباب متعلقة بالشريعة الدينية مع تأليف وحدات تلامذة المدارس الدينية، «يحيدوت ههسدير»، من التيار القومي الديني الذي يشكل أساس الاستيطان في المناطق العربية المحتلة. أصبح هنالك بداية تناقض أو تعارض بين هوية الـ «مملختيوت» وبين «جيش الشعب» الذي يشكل أيضاً مسرحاً لفعل التناقضات الاجتماعية القائمة[٤٨].

وكمثل متأخر فقط على حالة تقلق صناع القرار والأكاديمية الإسرائيلية، نذكر الضجة التي أثارتها نتائج استطلاع المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، إذ تبين أن من بين ٤٩٪ من الشباب المستطلَع رأيهم يبرر رفض تنفيذ الأوامر العسكرية: ٢٦٪

لأسباب لها علاقة بأيديولوجية اليمين من نوع رفض تفريغ المستوطنات بالقوة مثلا، و٢٣٪ لأسباب رفض التنكيل بالسكان الفلسطينيين ولأسباب ضميرية عموما[٤٩].

تولّد تحدي الـ «مملختيوت» والوحدة الوطنية المبررة أمنيا من الانقسام الأيديولوجي الحاد بعد العام ١٩٧٣ بين مؤيدي التسوية وبين معارضيها الأيديولوجيين المنظمين في أحزاب يمينية أو في حركات خلاصية دينية سياسية واستيطانية. كما تأثر، أيضاً، من تسييس الهوية الطائفية لغرض الحراك الاجتماعي وتحسين الوضع الاجتماعي والسياسي، وذلك منذ انطلاق الفهود السود واستراتيجية الاحتجاج المباشر في بداية السبعينيات وحتى إقامة أول حزب طائفي، حركة «تامي» المغربية عمليًا والمنشقة عن حزب «مباي» بقيادة أهرون أبو حصيرة (وقد حازت على ٣ مقاعد برلمانية العام ١٩٨١)، وحتى حركة «شاس» التي خاضت الانتخابات لأول مرة في العام ١٩٨٤ وحازت أربعة مقاعد برلمانية ووصلت القمة في انتخابات ١٩٩٩ بـ ١٧ مقعداً. وقد حاول اليهود الروس المحاولة ذاتها التي ما لبثت أن اندمجت في حزب ليكود. لقد تطورت هويات طائفية في المجتمع الإسرائيلي. ولكن هذا التحدي لفكر وهوية «المملختيوت» لم يتطرق إلى الأمن. وعلى كل حال لم يحاول أي من الهويات الطائفية أن يتحدى الجيش كهوية جامعة. ونحن ندعي، إضافةً إلى ذلك، أنه لم ينجح أي منها في أن يشكل بديلا لهوية يهودية إسرائيلية جامعة، خاصة في الأجيال التي ولدت في إسرائيل، وتشكل هذه غالبية السكان. وسوف نعود إلى هذا الموضوع في الباب الرابع من هذا الكتاب عندما نستعرض التحولات السياسية في العقد الأخير.

جاء التحدي الأكبر كما ذكرنا من تطور المجتمع ذاته باتجاه تجاوز التطابق بين قيم الفرد وأهدافه، وبين قيم المجموع الجمهورانية الطابع. كما جاء من مصدر يبدو محايدا هو تطور التكنولوجيا العسكرية والحرب الحديثة بعد حرب الخليج العام ١٩٩١ بشكل خاص. ولا يمكن دون تناقضات وتشويهات سدّ الفجوة بين هذه التكنولوجيا والوسائل القتالية الإلكترونية من جهة وبين مفهوم جيش الشعب ووظائفه المتوارثة من الحداثة المبكرة من جهة أخرى[٥٠]. ويعتمد الأخير على قيم المساواة بين الوحدات المختلفة، كأنه يعمم مفهوم المواطن الجندي المتساوي الحقوق

ومفهوم الجماهير، والذي يعمِّم الفائدة الوطنية الأخلاقية من الخدمة العسكرية بغض النظر عن نجاعتها والحاجة إليها، وبغض النظر عن التفاوت في مساهمة الوحدات المختلفة.

وقد طرأت هذه التطورات التكنولوجية العسكرية على حالة مجتمعية غير مجندة أصلا بالمفهوم القديم للمجتمع الزراعي العسكري. ففي العام ١٩٩٨، قدر رئيس قسم القوى البشرية في الجيش عدد الذين لا يخدمون بـ ٤٥٪ من جيل التجنيد في كل عام (بما في ذلك العرب)، أي أكثر قليلا من ثلث اليهود. وقد اقترح في حينه حلا لم يكن البحث فيه شرعيًا في الماضي، ولكنه تحول إلى قضية مفروغ منها في نمط الحياة الجديد في مجتمع استهلاكي متطور وهو رفع أجور الحد الأدنى للمجندين إلزاميًا[٥١]. وتبين في حينه أن ٢٥٪ ممن يخدمون لا ينهون ثلاث سنوات خدمة عسكرية، وقد بذل الجيش جهودًا لتخفيض النسبة إلى ١٩٪.

ترافق هذه «المشكلة» الجيش الإسرائيلي في العقود الأخيرة، ويطلق عليها تسميات كثيرة مثل «غياب الدافع» أو «أزمة الدوافع» أو «التهرب» وغيرها من التسميات. وفي الحقيقة أن التمايز بين الدولة والمجتمع والفرد الذي يميز اقتصادا ومجتمعا متطورين، وبروز الميول الفردية الباحثة عن إشباع خارج الأطر والقيم الجمهورانية، وانتشار مفهوم المصلحة الفردية المتميزة عن مصلحة الجماعة، لا بد أن يؤدي إلى زعزعة القيم الإسبارطية. كما أن ازدياد الفجوة الطبقية وإخراج فئات واسعة نسبيا من الدورة الاجتماعية الاقتصادية تعني في العديد من الحالات تساقط هذه الفئات، ليس فقط من الدراسة وإنما من الخدمة العسكرية كإطار اجتماعي. فهذا الإطار الاجتماعي يعتمد أيضا إلى حد بعيد على أطر تسبقه وتجهز الشاب للخدمة العسكرية إذ تُجيِّشُه وتحمله إلى عملية التجنيد مع زملائه بشكل «طبيعي» لا مفر منه، مثل المدرسة والعائلة. ويضر تحلل هذه الأطر الاجتماعية أو تفسخها أو أزماتها بعملية تجنيد مَن تساقط منها من الشباب، وانتشار قيم الطبقة الوسطى العلمانية التي تتميز عن قيم حركة العمال العلمانية التي قادت المشروع الصهيوني عقودًا طويلة بأن الأولى تعتبر خدمتها العسكرية في الوحدات القتالية مقابل تهرب المتدينين وعدم ملاءمة أعداد كبيرة من أبناء الطبقات الفقيرة للخدمة العسكرية مصدر شكوى وتذمر من نفس نوع التذمر من عبء دفع الضرائب الذي تقوم به هذه

الفئة لصالح المجتمع ككل. ويجعل هذا التذمر دولة الرفاه الاجتماعي تبدو كعبء ملقى على كاهلها وحدها عمليًا. ويشكل هذا التوتر الطبقي مصدر إزعاج مستمر يتناقض مع القيم الإسبارطية القديمة التي جمعت بين الحركات العمالية والاستيطان الزراعي والخدمة العسكرية.

وقد ثارت العام ٢٠٠١ بشكل خاص قضية عدم المساواة في أيام خدمة الاحتياط، فالبعض لا يخدم يومًا واحدًا، في حين يخدم البعض الآخر ما يقارب الشهرين سنويًا، وذلك لأن الجيش يفضل العناصر المهنية والمؤهلة التي تخدم في وحدات قتالية، ولأنه يفضل التوفير في هذا البند وتحويل الأموال إلى بنود أخرى مثل التسلح بتوفير أيام الاحتياط. ويتم هذا كله بتشجيع من وزارة المالية التي تدرك خطر الغياب عن العمل لغرض الخدمة في الاحتياط، والتشويش الذي يؤدي إليه في الحياة الاقتصادية، ولذلك تسمح وزارة المالية للجيش بتوفير أيام الاحتياط دون أن يخسر تكاليفها المباشرة، بل يستفيد منها لبنود أخرى[٥٢].

ويفضل بعض الشباب شهادة «عدم الأهلية» أو «عدم الصلاحية النفسية»[٥٣] على الخدمة في الجيش. وفي العام ٢٠٠٢ كان عدد المحررين من الخدمة لأسباب نفسية ٩٥ ,٣٪ من مجندي ذلك العام، بارتفاع قدره ٣١٪ عن العام ١٩٩٨[٥٤]. وفي العام ٢٠٠٣ لم يجند ٧ ,٣٪ لأسباب نفسية، وحرر من الخدمة بعد التجنيد ٨ ,٧٪ آخرون لأسباب متعلقة بعدم الأهلية، منها أسباب نفسية أيضًا (المجموع ٥ ,١١٪)، هذا إضافة إلى ٥ ,٩٪ ممن بلغوا جيل التجنيد واعتبروا تلامذة مدارس دينية لا يخدمون، و١ ,٢٪ وجدوا غير صالحين للخدمة، و٤ ,١٪ ذوو ماض جنائي، المجموع هو مرة أخرى حوالي ثلث دورة العام ٢٠٠٣ من الشباب اليهودَ الذين لم يجندوا عمليًا في الجيش[٥٥].

وقد صعقت «يديعوت أحرونوت»، وبالأحرى حاولت أن تصعق القراء لأسباب وطنية تختلط مع أسباب دعائية للجريدة، من حقيقة أنه في العام ٢٠٠٣ حرر عمليًا من الجيش ٩٪ من الجنود لأسباب نفسية، وأن عدد الرجال البالغين في البلد من سن ١٨ إلى ٤٥ المحررين من الجيش لأسباب نفسية أو عدم صلاحية متعلقة بالشخصية يبلغ ١٠٤ آلاف مواطن. وبلغت نسبتهم ٢٪ العام ١٩٩٢، وارتفعت العام ١٩٩٥ إلى ٥٪. وفي العام ٢٠٠٢ بلغت النسبة ٩٪ كما ذكرنا[٥٦].

ويؤكد عوفر شيلح في كتابه الصادر العام ٢٠٠٣ والداعي إلى ثورة تنظيمية في الجيش الإسرائيلي أن مقولة «جيش الشعب» قد استنفدت ذاتها وأنه في الواقع لا يخدم في الجيش الإسرائيلي خدمة كاملة إلا نصف الإسرائيليين، وأن النصف الآخر لم يخدم في جيش الاحتياط يومًا واحدا،(٥٧) وأن عبء خدمة الاحتياط في الواقع ملقى على عاتق جزء من المجتمع الإسرائيلي، ما يزيد من انتشار المقولة الشعبية أن «ثلث المجتمع الإسرائيلي يخدم عسكريًا بالفعل، وأن ثلثه يدفع الضرائب، وثلثه ينصاع للقانون في حياته اليومية، والمشكلة أنه الثلث نفسه»(٥٨). وقد تحولت هذه الشكوى المنتشرة في أوساط الطبقة الوسطى العلمانية، الإشكنازية الأصول غالبا، إلى قاعدة صلبة نسبيا لحزب علماني وسطي هو حزب «شينوي» الذي ازداد نفوذه بشكل ملحوظ باسم مصالح الطبقة الوسطى على حساب حزبي «ميرتس» و«العمل» العلمانييْن التقليدييْن في انتخابات العام ٢٠٠٣.

يضاف إلى ذلك أيضًا تضاعف عدد المطالبين بالتحرر من الخدمة لأسباب ضميرية في جيش يحمل عبء العمل البوليسي القمعي في المناطق المحتلة في فترات المواجهة بشكل خاص. وفي الأعوام العادية يقدم جنديان أو ثلاثة في العام طلبات للتحرر من الخدمة لـ «أسباب ضميرية» (سياسية معادية للاحتلال عمليا)، أما في العام ٢٠٠٢، فقد بلغ العدد ١٥٠ طلبًا(٥٩). وعلينا أن نتخيل جرأة الطلب في ظروف المواجهة وظروف سيادة قيم القبيلة، ولا بد أن يكون عدد من يمتلكون هذا الموقف أكبر بكثير من عدد الذين يجرؤون على التعبير عنه. كما أن الضباط قد يحررون جنوداً من الخدمة لتجنب هذا الصراع ولتجنب الخبر ذاته قبل أن يقدم الطلب.

ويبدو أن الجيش الإسرائيلي قد مر بثورة تنظيمية وإدارية منذ حرب الخليج الثانية (حرب الكويت) كما أسلفنا، بدأت بوادرها في فترة دان شومرون كرئيس أركان (١٩٨٧ _ ١٩٩١). وقد تحدث الأخير بصراحة عن ضرورة تقليص الجيش مستخدمًا مصطلح «جيش صغير وحكيم»، ثم تطورت الفكرة أكثر في فترة رئاسة باراك للأركان إلى درجة الحديث بشكل واضح عن ضرورة الانتقاء والاحتفاظ بالنوعية الجيدة للخدمة في الجيش، والتأكيد على «الكيف لا الكم»(٦٠).

ومن الواضح أنه حصل تقليص انتقائي الطابع قام به الجيش نفسه في إعداد

المواطنين المطلوبين لخدمة الاحتياط، فقد انخفض في الفترة المذكورة أعلاه عدد الذين يخدمون في المعدل في الاحتياط من ٣٥٠٠٠ في فترة حرب لبنان إلى ٢٢٠٠٠ العام ٨٦، ثم إلى ١٨٠٠٠ في العام ١٩٩٣. وبالطبع، أدى هذا إلى زيادة العبء على المواطنين الذين يؤدون خدمة احتياط في الوحدات القتالية، فهؤلاء يخدمون أحيانًا مدداً سنوية تصل إلى ٩٠ يومًا، ما أدى أيضًا إلى تزايد المطالبة بتعويض مالي.

وقد تم أيضًا تقليص الخدمة الإلزامية، بحيث أصبح مجرد إعلان المرأة أنها متدينة وأن الخدمة العسكرية تتعارض مع تقاليدها ونمط حياتها كافيًا لتحريرها من الخدمة. وقد قُلصت فترة خدمة الفتيات من ٢٤ شهراً إلى ٢١ شهراً. وتحاول هيئة الأركان الإسرائيلية باستمرار أن تجد وسائل لتخفيض فترة خدمة الشباب أيضًا، وبخاصة في الوحدات التي تخدم في المؤخرة. ويقوم الجيش بتجنب تجنيد القادمين الجدد ممن تجاوزوا جيل التجنيد الإلزامي خلافًا لما كان عليه التقليد سابقًا، وذلك ليتجنب تلك الوظائف الإضافية مثل تعليم العبرية والاستيعاب وغيره. وكذلك يخطئ الباحث الذي يتحدث بسذاجة عن عدم تجند تلامذة المدارس الدينية الأرثوذكسية المغالية في تدينها. فهذا وصف يشوبه نقص حاد؛ فالجيش بذاته غير راغب أيضًا بتجنيدهم لأنهم يحتاجون إلى تأهيل ويزيدون من حدة عدم الانسجام في صفوف الجيش. ولا يمانع الجيش بتجنيد هؤلاء طبعًا لو تقرر ذلك، ولكنه لا يبدي أسفًا على عدم تجندهم.

ويقوم الجيش بتقليص حتى أعداد الضباط في الوحدات الدائمة، ولكنه يقلص في وحدات معينة يعتبرها بيروقراطية وغير منتجة، ويزيد في أعداد الضباط في الوحدات القتالية، وفي سلاح الجو والصواريخ والحرب الإلكترونية والاستخبارات. كما يشجع ماديًا دراسة الضباط الجامعية، ويعتبر فترة الدراسة الجامعية، البالغة سنتين، فترة خدمة من حيث الدخل والامتيازات وسنوات الأقدمية، كما يتولى الجيش دفع تكلفة الأقساط الجامعية. ووصلت هذه النزعة في الجيش حد تبني سبل إدارة خاصة بالشركات من مجال الاقتصاد والأعمال، وذلك لغرض تنجيع عمله. ومثال على ذلك التبني العلني لأساليب إدارة T.Q.M. total quality management، وذلك في فترة باراك في رئاسة الأركان.

إذا أضفنا إلى ذلك صراع الجيش المستمر مع وزارة المالية الإسرائيلية على شروط أفضل للضباط المهنيين، نصل إلى نتيجة مفادها أنه يجري بالتدريج تحول جدي باتجاه إقامة جيش مهني متفرغ ومقلص يعتمد بدرجة أقل على قوات الاحتياط وعلى التجنيد الإلزامي.

وتزيد في ميزانية الأمن باستمرار نسبة المشتريات التقنية المتطورة على البنود الأخرى من أجل مجاراة التطور التكنولوجي وللحفاظ على تفوق تقني ولو على حساب تقليل مصاريف ونفقات التجنيد الإلزامي وتجنيد الاحتياط[٦١]. و«يحارب» الجيش في الواقع على شكل لوبي في المؤسسة الحاكمة لئلا تمس امتيازات الضباط المهنيين، ولكي تتزايد باستمرار بموجب جدول الغلاء واتفاقيات الأجور التي تتوصل إليها النقابات المهنية.

وقد انخفضت نسبة مصروفات الأمن من الموازنة العامة الإسرائيلية باستمرار منذ نهاية امتصاص نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ مع سوريا ومصر بتوقيع اتفاقية السلام مع مصر، ومنذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو، ومنذ الانسحاب من لبنان. كما استخدم وزراء المالية الإسرائيليون متغيرات تاريخية مثل انهيار العراق، وأزمة سوريا الاقتصادية، وغيرها من أجل الضغط على الجيش لتخفيض نفقاته، ويدور صراع مستمر حول هذا الموضوع، وهو أمر طبيعي. فما الجديد؟ الجديد أنه خلال النقاش تثار على مستوى الرأي العام قضايا لم تناقش علنًا في السابق وتتضمن نقدًا سافرًا أو مبطنًا للإسراف القائم في الجيش، وضخامة الأجور، وسن التقاعد المبكر للضباط بشكل غير مبرر، وغيرها.

وما زالت نسبة الميزانية العسكرية في إسرائيل من مجمل الناتج القومي حوالي أربعة أضعاف نسبتها في الدول الغربية المتطورة[٦٢]، كما أن نسبة الجنود من السكان تبلغ ٥,٥ ضعف نسبتها في الدول الغربية (عدد الجنود: ٣٣,٤ جندي لكل ألف نسمة، في حين يبلغ معدلها في الدول الغربية ٦,٢ جندي لكل ألف نسمة)[٦٣]. ويتكرر هذا النمط بخصوص حصة أو مساهمة الصناعة الأمنية في مجمل الناتج المحلي، فهي تبلغ في إسرائيل ٣,٣٪، في حين تبلغ في بريطانيا ١,٦٪، وفي فرنسا ٠,٩٪[٦٤]. ونشرت وزارة المالية لأول مرة إبان مناقشة الأزمة

المالية العام ٢٠٠٣ عن نيتها تقليص حجم الجيش عدديًا بـ ١٠٪ مقابل حجمه في التسعينيات، على الرغم من زيادة عدد السكان، أي تقليص نسبة الجنود بأكثر من ١٠٪. وبعد أن كان الجيش كمؤسسة رمزًا للنجاعة، يطالب الاقتصاديون في وزارة المالية بأن يكون الجيش أكثر نجاعة، وأن تخفف سمنته[٦٥].

تطرقنا في هذا الفصل إلى مركب الأمن في المجتمع والدولة. ولا يجوز أن يختم هذا الفصل دون التطرق إلى سحر كلمة الأمن في إسرائيل، وهو سحر عصي على القياس بالأرقام. فكلمة الأمن تبرر كل ما يمكن تبريره بالقانون الطبيعي الذي يفترض أن يبرر القوانين والأحكام والأنظمة كمرجعية أخيرة، ولكن إذا ذكرت عبارات مثل «الدواعي الأمنية»، «حاجات أمنية»، «لأسباب أمنية» فإن هذا كفيل باختزال الكثير مما يفترض أن يقال ويثبت ويبرهن حتى أمام المحكمة العليا. فالعمل بأنظمة الطوارئ الانتدابية يبرر بالأمن، وكذلك مصادرة أرض، وكذلك منع الدفاع من الاطلاع على الأدلة في المحكمة. يفعل سحر كلمة الأمن فعله حالما يتم النطق بها. وتتغير تعابير الوجوه حال سماع الكلمة، ويتخذ كل الحديث مجرى آخر. وتعني مساهمة فرد في الأمن بحد ذاتها شهادة حسن سلوك، كما يبدأ نعي السياسي مثلما تبدأ دعايته الانتخابية بمساهمته في مجال الأمن. وكان الإعلام يراقب نفسه لدواع أمنية. وعملت حتى فترة قريبة لجنة رؤساء تحرير الصحف التي اتخذت قرارات مشتركة متعلقة بسياسة النشر أو عدم النشر لأسباب أمنية. ورغم تعرض هذا المصطلح إلى عملية تآكل، ورغم المس بقدسية العسكرية التي تجلت حتى في سرقات وعمليات بيع أسلحة وسمسرة وغيره، إلا أن الأمن ما زال يتربع على عرش أعلى هرم المفاهيم والقيم والأعراف في هذا البلد.

هوامش الباب الثاني

(١) الاقتباس من: موشي ديان، أفني ديرخ (معالم في الطريق)، سيرة ذاتية (تل أبيب. يديعوت أحرونوت، ١٩٧٦)، ص ٩.

في نفس النص يلوم ديان عـمليـًا أولئك الذين تغريهم وعـود السفير البريطاني في تل أبيب بالبحث عن سبل دبلوماسية لمعالجة الموقف على الحدود مؤكدًا أولوية النزعة الأمنية على الدبلوماسية.

(٢) يحاول أوري بن إليعزر بنجاح أن يعيدها إلى مرحلة الهاغاناه، بل وقبل ذلك إلى تأسيس حركة هشومير، وهذا كلام صحيح من الناحية التاريخية، ولكننا معنيون بالنزعة الأمنية الإسرائيلية والقيم العسكرية كما تبلورت بعد قيام الجيش الإسرائيلي وبلورة شخصية الجندي فيه. وقد ساهمت في هذا الجهد قيادات عسكرية من الهاغاناه والبلماخ مثل يغآل ألون، ولكن ساهم فيه أيضا ضباط سابقون في الجيش البريطاني، ولا شك أن قيم الأوائل الصهيونية الحركية قد طغت في النهاية. أوري بن إليعزر، «ديرخ هكفينت، هيفتسروتو شيل هميلترزم هيسرئيلي ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦»، من خلال، تشكل العسكرتارية الإسرائيلية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦، (دفير، تل أبيب، ١٩٩٥).

(٣) البحث الأبرز في التعامل مع النزعة الأمنية الإسرائيلية كحالة إرادية، تشكل خيارًا سياسيًا من بين خيارات متعددة هو كتاب أوري بن اليعيزر المذكور أعلاه..

(٤) بناپين عمري، اتجار، ١٨ أيار ١٩٦١.

(٥) انظر مقال مردخاي بار أون، هبطحونيزم فمفكراف (النزعة الأمنية ونقادها) ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧، في مردخاي بار أون (محرر)، اتجار هريبونوت (تحدي السيادة)، مؤسسة يتسحاق بن تسفي، ص ٦٢ ـ ١٠٣.

(٦) دافار، ٦ أبريل (نيسان)، ١٩٦١.

(٧) موشي ديان، بعولوت تسفئيوت بيمي شالوم، (أعمال عسكرية في زمن السلم)، مجلة معرخوت. ص ٥٤ ـ ٦١، وفي مجلة بمحنيه (١٤ ـ ٢١ أيلول، ١٩٥٥).

(8) Mark Heller, Continuity and Change in Israeli Security Policy, Adelphi Paper 35, (The International Institute for Strategic Studies: London 2000),P. 10.

(٩) من أول التصريحات التي وجدتها في الصحافة الإسرائيلية والتي تعتمد حجة الإساءة لصورة

إسرائيل وتدهور سمعتها في العالم لنقد عمليات إسرائيل الحدودية الحربجية الانتقامية تصريح ناحوم جولدمان في الصحف الإسرائيلية من يوم ٦ كانون الثاني ١٩٥٤ .

(10) Sasson Sofer, Zionism and The Foundation of Israeli Diplomacy, (Cambridge UP, Cambridge, 1988), p. 380.

(١١) عل همشمار، ٣٠ تشرين الثاني، ٥٦ . انظر أيضًا مردخاي بارأون، المصدر نفسه .

(١٢) لم يتبق من حزب مبام كحزب اليسار الصهيوني بامتياز إلا تيار في إطار حركة ميرتس الليبرالية الطابع .

(١٣) محاضرة شمعون بيريس، أيار ١٩٦٢ . الاقتباس من كتابه، هشلاف هبا (المرحلة التالية)، (عام هسيفر، تل أبيب ١٩٦٥)، ص ١٤٦ .

(١٤) على اسم وزير الأمن والمتعلقة بانفضاح أمر مدبري عمليات تخريبية واسعة النطاق في مصر، وتوريط الموساد لعناصر من الجالية اليهودية في مصر فيها . ولافون هو من رموز النزعة الأمنية الموالية لبن جوريون . وقد منحت الفضيحة سلاحًا ضد النزعة الأمنية المغامرة لأنها وصلت حد تشكيل خطر على الجاليات اليهودية، إذ استخدمت أبناءها لغرض التجسس والقيام بأعمال تفجير ضد مصالح أمريكية في مصر لغرض تشويش العلاقة الأمريكية المصرية . وتتناقض النزعة الأمنية هنا بنظر نقادها الإسرائيليين مع الأساس الذي قامت عليه وهو حفظ أمن اليهود .

(١٥) دافيد طال، تفيسات هبطحون هشوتيف شل يسرائيل، مكوروتيها فهتبتحوتا ١٩٥٦ - ١٩٤٦ (مفهوم الأمن الجاري في إسرائيل، مصادره وتطوره ١٩٥٦ - ١٩٤٦)، مركز تراث بن جوريون سدي بوكير، جامعة بن جوريون ١٩٩٨، ص. ٢٤٢ .

انظر أيضًا بني موريس، ملحموت هاجفولوت (الحروب الحدودية)، ص ٢٢٧ - ٢٣٤ وص ٢٤٢ . يدعي موريس أن بن جوريون وديان في الواقع كانا في تلك المرحلة متفقين تمامًا في النزعة الأمنية وبخلاف مع شاريت .

(١٦) لم يخف شارون هذه الأهداف السياسية في أية مرحلة، وقد سببت مصارحته للأمريكان بأهدافه هذه إلى توترات مستمرة بينه وبين ممثلي الإدارة الأمريكية من فيليب حبيب وإنجلبيرجر الذي كنى شارون فيل في دكان للخزف مرورا بالسفير صموئيل لويس، انظر معاريف ١٦ ديسمبر ١٩٨٣ . .

(17) Yigal Allon, The Making of Israel's Army, (Vallentine, Mitchell: London, 1970) p.105-106.

في مقالة لإرئيل شارون من العام ٨٥ يعتبر أن الحرب الوحيدة التي تحققت فيها كل هذه الاعتبارات بعد أن يختصرها إلى أربعة ويحذف الاعتبار الأول دون أن يشير إلى المصدر هي حرب لبنان من العام ١٩٨٢ . في هذه الحرب تحققت كل الاعتبارات التي وضعها سياسي عمالي، وكل النقد السياسي الموجه لها من قبل حزب العمل هو نفاق سياسي يقوله شارون .

(١٨) دافيد طال، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦ .

هنا قد تكون التقديرات الإسرائيلية بوجود متغيرات استراتيجية صعبة التصديق، أو أن

زاويتي النظر العربية والإسرائيلية متباينة إلى درجة تؤدي إلى صعوبة فهم زاوية نظر الطرف الآخر . خذ مثلا التقدير الإسرائيلي عن خطورة انضمام مصر إلى حلف بغداد العام ١٩٥٥ مقابل انسحاب بريطانيا من مصر . ما يفترض عربيًا أن حلف بغداد معاد لعبد الناصر ولمصر، ويفترض إسرائيليًا أنه حلف عربي عسكري مع بريطانيا يرفع من خطر الدول العربية أمنيًا، الأمر الذي يؤدي إلى أن تأخذ إسرائيل العمليات الحدودية بجدية أكبر (ص ٢٤٠) .

(١٩) صحيفة «هعير» ٢٥ حزيران ١٩٨٥ .

(٢٠) مجلة «بمحنيه» (التابعة للجيش) ١٧ نيسان ١٩٨٥ .

(٢١) أريئيل شارون، عملية شيلج (حرب لبنان) في مرآة حروب الماضي، يديعوت أحرونوت ٣١ أيار ١٩٨٥ .

و«السلام آنية» مصطلح تهكمي على حركة وثقافة حركة السلام الآن .

(٢٢) نشأت حركة السلام الآن العام ١٩٧٨ من توقيع ٣٤٨ ضابط احتياط إسرائيليًا وجنديًا من الوحدات المقاتلة رسالة إلى مناحيم بيغن يحذرون فيها من تفويت فرصة السلام التي فتحها الرئيس المصري أنور السادات مع زيارته القدس العام ١٩٧٧ . ويجدر بنا ملاحظة أهمية كون المبادرين إلى إقامة حركة السلام من الضباط والمقاتلين، وأن هذا النمط يتكرر بين القوى المؤيدة للتسوية في محاولتها لإقناع الرأي العام الإسرائيلي بضرورة التسوية، وذلك باعتمادها على تأييد ضباط كبار ومعروفين .

(٢٣) بن جوريون، خطاب من العام ١٩٥٥ . اقتباس عند Mark Heller, op.cit,.p.16.

(٢٤) انظر مقال أمير أورن حول تردد رئيس الأركان حول الموضوع في هآرتس ٢٨ آب ٢٠٠٣ .

(٢٥) دان هوروفتس وموشي ليساك، متسوكوت بأوتوبيا (ضيق في الأوتوبيا)، (تل أبيب ١٩٩٠). ص ٢٤٢ .

(٢٦) آشر أوريان، هريبوبليكا هيسرائيليت هشنياه (الجمهورية الإسرائيلية الثانية)، (جامعة حيفا وزمورا بيتان، تل أبيب ١٩٩٧)، ص ٢٦٦ .

(٢٧) كثر في تلك المرحلة استخدام مصطلحات تبدو غريبة في عبرية اليوم مثل الجندي العبري والعامل العبري وغيره تأكيدا على نشوء إنسان جديد هو الإنسان العبري، عضو في عملية نشوء الأمة الحديثة التي تقيمها عملية تطبيق الصهيونية، ولكن اليوم يتم استخدام مصطلح اليهودي دون وعي لمفهوم الإنسان الجديد، وعندما استخدم كاتب هذا الكتاب مصطلح قومية عبرية لوصف نشوء جماعة قومية جديدة يفترض أن تتميز عن اليهود في العالم فإن هذا التعبير أثار اعتراضا شديدا في إسرائيل .

(28) Mark Heller, op. cit., p. 14.

(٢٩) بن جوريون في اللجنة السياسية لحزب مباي يوم ٢٤/ ٧/ ١٩٥٢، أرشيف مباي، بيت بيرق . اقتبست من أوري بن اليعزر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٣ .

(٣٠) انظر مقابلة عزمي بشارة مع آري شبيط في هآرتس (المواطن بشارة) والزوبعة التي تلتها في هآرتس، ٢٩/ ٥/ ١٩٩٨ .

وأيضا، خليفة، أحمد، (معد) «نقاش صاخب بين عزمي بشارة واليسار الصهيوني»، مجلة الدراسات الفلسطينية، (بيروت: العدد ٣٥، صيف ١٩٩٨)، ص. ١٤٢ - ١٧٤ .

(نشرت مجلة الدراسات الفلسطينية ملفًا كاملا حول هذه المقابلة والزوبعة التي تلتها . .

(٣١) هنا كما نرى يعود بن جوريون إلى مصطلح توراتي لتأكيد ما هو قائم .

(٣٢) محضر جلسة الكنيست، ٥٣، ٨، ١٩ .

(٣٣) محضر جلسة الكنيست، ٤٩، ٨، ١٥ .

(٣٤) «أرجون تسفئي لئومي» . بالعربية : التنظيم العسكري القومي، وهو تنظيم إرهابي بقيادة مناحم بيغن تحول في الدولة إلى حزب حيروت بعد أن جرد من سلاحه كما ذكرنا .

(٣٥) منح وزير الداخلية الإسرائيلي عن حزب شينوي أيضًا الجنسية الإسرائيلية للاعبي كرة قدم أجانب متفوقين في تجسيد لارتفاع قيم المجتمع الاستهلاكي ومجتمع الإنجازات، ولكن هذه الخطوة أثارت من النقاش ما لم تثره خطوة منح الجنسية بسبب الخدمة العسكرية .

(٣٦) قانون فترة «تبريد» للخادمين في قوات الأمن ـ ٢٠٠١؛ تعديل بند ٥٦ (أ١) في قانون الانتخابات للكنيست ورئاسة الحكومة ـ ١٩٦٩، وبند ٥أ في قانون الحكومة ـ ٢٠٠١، من تاريخ ١٦ تموز، ٢٠٠١ .

(٣٧) أريان، مصدر سابق. ص ٢٧٠ .

(٣٨) آشر أريان، بطحون بتسل أيوم، داعت هكهال بيسرائيل بشئيلوت شل ملحماه فشلوم . (الأمن في ظل التهديد، الرأي العام الإسرائيلي في مسائل الحرب والسلام) (مركز يافة وبيرس، جامعة تل أبيب، تل أبيب ١٩٩٩) ص ٢٤٠ . صدر أيضا بالإنجليزية :
Asher Arian, Threatened Security, Israeli Opinion on Peace and War, (City Univ. of N.Y.& Haifa Univ.1999).. المصدر

(٣٩) السابق نفسه ص ٢٤٢ .

(٤٠) المصدر السابق، ص ٢٤٣ .

(٤١) تكفي من أجل ذلك مراقبة المظاهرات التي يقوم بها أبناء الطائفة المعروفية من أجل المساواة في الحقوق أو من أجل مطالب لا علاقة لها بالمساواة متعلقة بالحكم المحلي والمجالس البلدية إذ يتم التأكيد في شعاراتها وخطاباتها على مساهمة الدروز في الأمن الإسرائيلي كتبرير للمطالبة في الحقوق أو للاحتجاج الشديد على هضم حقوقهم .

(٤٢) «يديعوت أحرونوت»، ١٨/ ٧/ ١٩٩٠، ص ٣ .

(٤٣) أيهود باراك ادعى في كتاب بن كاسبيت («أيهود باراك، حييال مسبار أحاد» (أيهود باراك، جندي رقم واحد) ١٩٩٨، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٨) أن هذه المحاولة الفاشلة قطعت المخطط الإسرائيلي بمحاولة اغتيال صدام حسين) . انظر «حداشوت»، ٦/ ١١/ ١٩٩٢ .

(٤٤) انظر معاريف ٥ شباط ١٩٩٧ . وقعت الحادثة شمالي البلاد (شاعار هيشوف) والسبب الأساسي هو إطفاء الإضاءة في الطائرات، خوفًا من رؤيتهم .

(٤٥) في تاريخ ٩/ ٢/ ١٩٦٩، وجدت «عوامة الضائقة» ـ وتعني عوامة الطوارئ أو الإنقاذ ـ في الغواصة على شاطئ خان يونس . حتى اليوم لم يعرف سبب الغرق .

(٤٦) داهمت قوات كبيرة من وحدات المصفحات بالإضافة للحماية الجوية، بلدة كرامة الأردنية لردع المقاتلين الفلسطينيين . راح ضحيتها ٦٠ جنديًا أردنيًا و١٥٠ مقاتلا فلسطينيًا، وواجه الإسرائيليون مقاومة ضارية شرسة من قبل المقاومة الفلسطينية ووحدات الجيش الأردني

المرابطة قرب الكرامة، كما قتل ٢٦ جنديًا إسرائيليًا . وكان سبب الاحتجاج الجماهيري الأساسي الخلاف على ضرورة الحملة ومدى نجاعتها والتي اعتبرت فشلا ذريعًا للجيش الإسرائيلي . (انظر يديعوت أحرونوت٢٢/ ٣/ ١٩٦٨) .

(٤٧) هآرتس، ٨/ ١٠/ ٢٠٠٠ .

(٤٨) انظر حول هذا الموضوع :
Dan Horowitz, Strategic Limitations of a Nation in Arms, Armed Forces and Society, 13/2(1987),pp.277-294.

(٤٩) نشرت هذه المعطيات قبل نشر البحث نفسه يوم ٢٣ أيار ٢٠٠٤، في صحيفة هآرتس، وأثارت نقاشا برلمانيا .

(٥٠) لقد ناقشنا في هذا الفصل مسألة العقيدة الأمنية وعلاقة الجيش بأيديولوجية تشكيل الأمة وبالسياسة والثقافة الديموقراطية وخضوعها للمتغيرات في الفترة المعاصرة . ولكن لا مجال لإنهاء هذا الفصل دون التذكير أنه مع كل النقد ورغم التقلصات يبقى الجيش الإسرائيلي الجيش الأكثر تفوقا كيفا وعدة، إن كان ذلك في مجال سلاح الطيران أو الأقمار الاصطناعية المستخدمة للتجسس أو الصواريخ الموجهة ذاتيا أو المدرعات والبحرية وغير ذلك . من أجل أرقام مفصلة حول أعداد الجنود والتفوق التكنولوجي الكامل راجع :
The Middle East Srtategic Balance 2002-2003, (Jaffee Center for Strategic Studies: Tel Aviv:2004)

(٥١) هآرتس، ٧ أيلول، ١٩٩٨، تصريحات الجنرال جدعون شيفر، رئيس قسم القوى البشرية .

(٥٢) انظر باروخ نبو وياعيل شور، كل هعام تسفا؟ شيروت هميلوئيم بيسرائيل (كل الشعب جيش؟ خدمة الاحتياط في إسرائيل) في: كل هعام تسفا؟ شيروت هميلوئيم بيسرائيل (الترجمة نفسها)، (القدس ٢٠٠٣)، ص ٢٤ ـ ٢٥ . يتبين من البحث أن مصاريف خدمة الاحتياط وحدها بلغت في الأعم ٢٠٠٠ ٢٤ مليار دولار . خصص المعهد الإسرائيلي للديموقراطية الذي أصدر هذا الكتاب مشروعا خاصا لغرض بحث هذه الأزمات المتعلقة بعدم المساواة في الخدمة العسكرية تحت عنوان «المجتمع والجيش» .

(٥٣) تسمى في العامية الإسرائيلية العسكرية «بروفيل ٢١» . شهادة عدم أهلية أو عدم صلاحية للخدمة العسكرية .

(٥٤) انظر هآرتس، ٨ تشرين الأول، ٢٠٠٢ .

(٥٥) انظر معاريف، ٢٤ حزيران، ٢٠٠٣ ويديعوت أحرونوت ٢٤ حزيران، تصريحات الجنرال جيل ريجف، رئيس قسم القوى البشرية في الجيش أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست .

(٥٦) انظر يديعوت أحرونوت، ١٩ كانون الثاني، ٢٠٠٣ .

(٥٧) عوفير شيلح، «همجاش فهكيسف»، الصينية والنقود، لماذا هنالك حاجة لثورة في جيش الدفاع الإسرائيلي، كنيرت زمورا بيتان (تل أبيب ٢٠٠٣) ص ١٧ ـ ١٨ . يشكل كتاب شيلح بذاته تجديدا لأنه ينتقد بنية الجيش وعقلية ضباطه بالتفصيل ويدعو إلى قلب شكله

التنظيمي بما في ذلك مقولة جيش الشعب . وقد كان هذا النقد في الماضي يصدر عن فئات راديكالية لا يؤخذ نقدها بجدية ، أما في حالة شيلح فمن الواضح أن العديد من العسكريين قد تعاونوا معه في بحثه ونقده .

(٥٨) نفس المصدر .

(٥٩) انظر معاريف ، ٧ شباط ، ٢٠٠٢ .

(٦٠) مقابلة مع رئيس الأركان أيهود باراك في صحيفة دافار ، ٥ نيسان ١٩٩٣ .

(٦١) لغرض مناقشة مستفيضة لموضوع التجديد في بنية الجيش الإسرائيلي ، انظر إيلان سوليمان وستيوارت كوهين ، «تساهل متسفا هعام لتسفا مكتسوعي» ، جيش الدفاع الإسرائيلي من جيش الشعب إلى جيش مهني ، معرخوت ، أيار - حزيران ١٩٩٥ ، عدد ٣٤١ ، ص ٢ - ١٧ .

(٦٢) على الرغم من التخفيض في الميزانية وعلى الرغم ، كذلك ، من الفرق بالأرقام المطلقة ، تحافظ إسرائيل على مستوى تسلح عال حتى مقارنة بالدول الغربية ، فهي تحتفظ بمستوى سلاح طيران قريب في العدد والنوعية من سلاح الطيران في الدول الأوروبية العظمى ، وعدد الدبابات في إسرائيل أعلى منه في الدول الأوربية العظمى : فرنسا ، وبريطانيا منفردة . شموئيل بن تسفي ، «هوتسآت فهعلوت هكوللت لبيطحون» ، المصروفات ومجمل تكاليف الأمن ، في إمري طوف (محرر) ، هبطحون فهميشك هلئومي بيسرائيل : إتجاريم فمعانيم بمدينيوت يتسور هبطحون ، الأمن والاقتصاد الوطني في إسرائيل : تحديات وإجابات في سياسة إنتاج الأمن ، مذكرة رقم ٦٢ ، (مركز يافة للدراسات الاستراتيجية ، تل أبيب ، ٢٠٠٢) ص ٤٠ .

(٦٣) المصدر :

Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), **World** Military Expenditures and Arms Transfers, 1997.

(٦٤) المصدر :

World Bank , World Bank Development Indicators Defence (News Top 100, Defence News, july 2001).

(٦٥) انظر هآرتس ، ١١ أيلول ، ٢٠٠٣ .

الباب الثالث

الفصل الأول

الاقتصاد والعولمة والسياسة

سوف تقتصر مهمتنا في هذا الفصل على إضاءة وتحليل تلك الجوانب من بنية الاقتصاد الإسرائيلي اللازمة لفهم التحولات السياسية والاجتماعية التي نتناولها في فصول الكتاب الأخرى، وبخاصة المتعلقة بتغير الخارطة السياسية الإسرائيلية. لا يرمي هذا الفصل إذن إلى تحليل أو استعراض جوانب الاقتصاد الإسرائيلي كافة، ولا البحث عن القوانين الناظمة لحركة الاقتصاد وتطوره، وإنما يهدف إلى البحث عن إسناد للتحول الطبقي والسياسي، بحيث لا يبقى كلامنا عن نشوء نخب جديدة وطبقات جديدة، أو عن سياسات أمنية مختلفة، أو عن طائفية سياسية، ضربًا من المضاربات النظرية، أو مجرد بناء على افتراضات اقتصادية أو آراء منتشرة ومسلم بها. فنحن لا نريد في هذا الكتاب أن نفترض أن القارئ يعلم أن هذه الدولة لم تكن دائما حالة من حالات اقتصاد السوق المنسجم مع عملية العولمة، كما لا نريد أن نفترض أنه ملم بالتحول الاقتصادي الذي شهدته وتشهده دولة قامت على الاستيطان الزراعي، ولم تكن دولة صناعية متطورة عندما قامت.

يؤكد المثقف المتوسط على العلاقة الأمريكية الإسرائيلية وعلى الهجرة اليهودية من بلدان متطورة كمفتاح لفهم التطور أو التفوق الإسرائيلي على الدول العربية. وتستند الصورة التي يحتفظ بها المهتم العادي بالشأن الإسرائيلي عن اقتصاد معسكر وعن مصيرية الدعم الأمريكي وعن أهمية نوع الهجرة الوافدة إلى بعض الحقيقة، ولا تخلو من عناصر علمية باتت مضمرة ومفترضة لشدة التسليم بها. فقد بدأ الاقتصاد في هذه الدولة طريقه كاقتصاد تقشفي يعتمد توزيع المواد التموينية بموجب

حصص حتى العام ١٩٥٩ ، ويعتمد على قطاع الدولة العام، وعلى الحماية الجمركية، ورقابة شديدة على استيراد السلع الاستهلاكية، ومنع تداول العملة الصعبة، ورقابة حكومية مباشرة على الاستثمار الخاص، وبخاصة الأجنبي عبر نظام من التراخيص شديد البيروقراطية. وقد تضاعفت نسبة المصروفات الأمنية من مجمل الناتج المحلي الإسرائيلي بين الستينيات والنصف الثاني من السبعينيات. في تلك المرحلة شكلت المصاريف الأمنية عبئًا على الاقتصاد، وكادت تضاعف مصروفات الدولة للغايات العامة.

وفي العام ١٩٧٥ ، وصل الاستهلاك الأمني إلى ١٧٪ من مجمل الناتج. وإضافة للاستهلاك من الناتج المحلي، كان على إسرائيل أن تستورد السلاح من الخارج. ولو كانت إسرائيل تستورد السلاح من مصادرها هي دون المنحة الأمريكية، لبلغت نسبة المصروفات الأمنية من ٣٣,٥٪ مجمل الناتج، وهو رقم خرافي بالنسبة لأي اقتصاد، ولوصلت المصروفات العامة ما نسبته ٨٢,١٪ من مجمل الناتج. وفي مثل هذه الحالة، يقول عزرا سادان، كان سينهار أحد الاثنين إما الاقتصاد وإما الأمن. من هذا المنظور لم تكن مساهمة الولايات المتحدة في تلك المرحلة حتى نهاية السبعينات مهمة فحسب، بل مصيرية أيضًا[1]. هذه حقيقة اقتصادية وليس مجرد فرضية مسلم بها. كان الاقتصاد الإسرائيلي في تلك المرحلة اقتصادًا مصطنعًا إلى حد بعيد. وعلى الأقل، نستطيع القول إن هذا الجمع بين حجم الاقتصاد وقدراته الذاتية في حينه، أي حتى نهاية السبعينيات، وبين حجم المصروفات العامة ومن ضمنها المصروفات الأمنية كان مصطنعًا.

أدى التغيير العالمي الذي حدث في منتصف الثمانينيات بعد حدوث الانفراج في العلاقات الدولية وانتهاء الحرب الباردة إلى انخفاض حجم النفقات العسكرية الإسرائيلية. كما أدى انفتاح الصناعات العسكرية الأمريكية على الأسواق الخارجية بشكل واسع إلى عدم التسامح مع منافسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية.

والحقيقة أن الانتفاضة الأولى (خلافًا للثانية) لم تؤثر على حجم النفقات العسكرية الإسرائيلية، ولم تبادر إلى قلب هذه العملية باتجاه زيادة الإنفاق العسكري، ففي الأعوام ١٩٨٧ ، و١٩٨٨ ، و١٩٨٩ ، و١٩٩٠ طرأ انخفاض على

نسبة المصروفات العسكرية الإسرائيلية، وقد استمرت هذه النزعة بعد الانتفاضة، وبخاصة مع ازدياد حجم الاقتصاد نفسه.

وبعد مرحلة اللبرلة الأولى في الاقتصاد في فترة حكومة الـ «ليكود» الأولى والثانية ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤ ، والسماح بتداول العملة الصعبة ورفع الحماية الجمركية عن العديد من البضائع، دون المس بمصروفات الدولة الذي تعارضه الفئات الشعبية التي تشكل قاعدة الـ«ليكود» الانتخابية نشأت حالة تضخم منفلتة العقال ناجمة عن سياسة اقتصادية شعبوية ولبرالية في الوقت ذاته أدت إلى تهديد الاستقرار السياسي وليس الاقتصادي فحسب، وبخاصة بين الأعوام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ . عند ذلك قامت حكومة وحدة وطنية برئاسة دورية لشمعون بيرس. وبتعاون بيرس كرئيس حكومة مع وزير المالية موداعي عن الحزب اللبرالي في الـ«ليكود» في حينه، قامت بوضع خطة لاستقرار الاقتصاد بالتعاون مع الولايات المتحدة. وقد أدت هذه الخطة إلى تسهيل اندماج الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصاد العالمي. من هنا بدأ العقد الانتقالي الحاسم في تطور الاقتصاد الإسرائيلي بشكله الحالي، وتحول بالتراكم الكمي الرأسمالي إلى حقبة جديدة[2]. وفي هذه المرحلة نشأت الطبقة أو الفئة ذات المصلحة الاقتصادية بالتسوية السياسية. وتجاوز ذلك الخلاف التقليدي بين التيارات الصهيونية المختلفة بشأن التسوية مع العرب. لقد نشأت طبقة وسطى لم تنمُ ضمن المؤسسة السياسية والعسكرية، ولكن لديها مصلحة مباشرة بالسياسة. لقد أدت اللبرلة الاقتصادية والسياسية التي قادتها حكومة الـ «ليكود» الأولى والثانية، دون أن تدري، إلى ازدياد القوى ذات المصلحة الاقتصادية المباشرة بالتسوية السياسية مع العرب[3]. واضطر اليسار الصهيوني، وتحديدًا حزب العمل، إلى تعديل فكره الاقتصادي والسياسي بشكل جذري بالاعتماد على الطبقة الوسطى، وليس على ما شكل سابقا قاعدته الطبقية التقليدية في أوساط العمال والمزارعين في التعاونيات وغيرها.

وشكل تشابك الاقتصاد الإسرائيلي مع الاقتصاد العالمي من جهة، وابتعاده عن الاقتصاد الزراعي ـ الاستيطاني العسكري، وتحولات المجتمع الإسرائيلي نحو مجتمع مدني من جهة أخرى، الديناميكية التي جعلت إسرائيل تتجه إلى تسوية في بداية التسعينيات[4]. وعلينا بالطبع أن نضيف إلى ذلك تغيير شروط التسوية في

الذهن الرسمي العربي بعد انهيار المنظومة الاشتراكية بوجه خاص. وقد تفاجأت السوسيولوجيا الإسرائيلية الوثيقة الصلة بالمؤسسة بالتطور الذي حصل في بداية التسعينات مع وصول حكومة رابين إلى سدة الحكم؛ لأنها طوَّرت تشاؤما أكاديميا بالنسبة للثقافة السياسية التي سادت في إسرائيل بعد العام ١٩٦٧ وذلك لسببين؛ أولا تمأسس حركة العمل الصهيونية الطلائعية، وبروز مظاهر فسادها، وثانيًا نتيجة لزيادة وزن القوى التقليدية الأقوامية المتعصبة الطابع من وجهة نظر «التنور الأكاديمي» مقارنة بمرحلة تأسيس وبناء الدولة التي يعتبرونها عصرا ذهبيا، ويعود هذا التشاؤم إلى ازدياد وزن اليهود الشرقيين والمتدينين في السياسة الإسرائيلية[٥].

يتوقع يوآب بيلد وجرشون شافير في مقالهما حول العلاقة بين تطور مجتمع مدني في إسرائيل وبين النزعة للسلام أن تُطوِّر النزعات الاقتصادية المذكورة أعلاه توجهًا مستمرًا نحو السلام. وهذا يعني أنه سوف يتطلب الأمر من القوى المعارضة لهذه العملية فعلا سياسيًا لعرقلتها[٦]، مثلا انتخاب نتنياهو أو عودة المعسكر الذي يقوده شارون بالطبع، وأن أية محاولة من هذا النوع لوقف هذه العملية سيكون لها نتائج اقتصادية وخيمة. طبعًا يدعي نتنياهو وليبرمان وآخرون من المعسكر المعادي للتسوية القائمة على شروط قريبة من الشروط العربية المقبولة على أوساط رسمية عربية أنه لا علاقة بين استمرار النمو الاقتصادي والتسوية. وأن الاقتصاد الإسرائيلي قادر إذا صمد في محنة الانتفاضة ورفض المطالب الفلسطينية أن يجمع بين النمو الاقتصادي والتوتر الأمني. وهم يجلبون الهند كمثل لدولة لم يتأثر نموها بل ازداد رغم الصراع المستمر والتوتر الأمني المتواصل في كشمير. والمقارنة الجغرافية والاقتصادية تدل على جنون عظمة حقيقي، «مجلومانيا» حقيقية. إسرائيل دولة صغيرة لا يمكن فيها لرأس المال أن يهرب من التوتر، وذلك من ناحية جغرافية محضة، فكل بقعة فيها تتأثر بتوتر لا يمكن حصره. كما أن طبيعة النمو فيها غير قائمة على الأيدي العاملة الرخيصة كنوع من المادة الخام باتت في الهند تصدر حتى دون أن تغادر مكانها.

ومع ذلك، نحن نعتقد أن الحسم في هذا الشأن مبكر قليلا، ويستبق الأمور. إذ يتبين أن النخبة الإسرائيلية الاقتصادية والسياسية قد رضخت للعراقيل التي توضع من قبل اليمين الإسرائيلي أمام هذه النزعة. وجاء التحول العالمي في السياسة

الأمريكية باتجاه الحرب المانعة في عهد إدارة جورج بوش الابن ليعزز عوامل الإفشال هذه، ويقدم لها شبكة أمان. فلأول مرة، وفي عصر الرئيس بوش الابن، تتحالف الإدارة الأمريكية مع اليمين الصهيوني، ليس فقط مصلحيًا، وإنما أيديولوجيًا. وقد كانت الإدارة عادة في سياستها الشرق أوسطية متحالفة مع إسرائيل عمومًا، وأقرب في رؤيتها لطبيعة المنطقة وللتسوية إلى اليسار الصهيوني مما إلى اليمين. كما لا يجوز الاستهتار بقوة المستوطنات الكبرى أمام إمكانية أية حكومة إسرائيلية تفريغها والدخول في صدام مع لوبي المستوطنين.

لا يمكن فهم تقدم إسرائيل نحو اتفاقيات سلام، وبخاصة في التسعينات، دون فهم علاقة إسرائيل والاقتصاد الإسرائيلي وتأثرهما بما يجري في العالم، ويرى الباحثان بيلد وشفير أن هذا يعني استيعاب كون الصراع مع الفلسطينيين ليس خارجيًا وإنما مسألة داخلية في لب نشوء وقيام وإعادة إنتاج المجتمع الإسرائيلي[٧]. بمعنى أن شروط إنتاج القضية الفلسطينية كقضية داخلية إسرائيلية قد اختلفت قبل أن يختلف الموقف الإسرائيلي بشأنها في اتفاقيات اوسلو.

لقد اعتادت القوى المؤيدة للسلام مع الشعب الفلسطيني على اختلاف شروطه، أن تتهم ميزانية إسرائيل العسكرية بالمسؤولية عن الأزمات الاقتصادية وشح الميزانيات لقطاعات اجتماعية واقتصادية أخرى في دولة رفاه. هكذا اعتاد اليسار الإسرائيلي، والحزب الشيوعي الإسرائيلي بشكل خاص، على ترديد اتهام حجم ووزن المصروفات العسكرية من مجمل الميزانية بالأزمات الاقتصادية المتكررة. والحقيقة أن للحالة الأمنية علاقة مباشرة بأوضاع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق تطوره تتجاوز مسألة النفقات العسكرية كما يظهر من غياب الاستقرار الاقتصادي في ظل الانتفاضة. وكانت ميزانية الأمن تشكل عقبة كأداء أمام النمو في المرحلة المذكورة أعلاه حتى العام ١٩٨٠. ولكن ميزانية الأمن بحد ذاتها لم تعد هي المشكلة الأساسية كما سوف نرى، وبخاصة بعد السلام مع مصر، ومع ازدياد حجم مجمل الناتج المحلي.

طرأ التحول الفعلي نحو المرحلة التي يتمحور حولها كتابنا هذا في سنوات الثمانين. فقد ارتفع الناتج القومي وانخفضت المصاريف الأمنية من ٣٣,٦٪ من

مجمل الناتج العام ١٩٧٥ إلى ٩,٣٪ العام ١٩٩٩. وانخفضت مصروفات الأمن بالأرقام المطلقة بالدولار من ١٣,٣ مليار دولار العام ١٩٧٥ من ضمن ٣٩,٦ مليار مجمل الناتج في ذلك العام إلى ١١,١ مليار في العام ١٩٨٥ من ناتج قدره ٥٣,٨ مليار، وإلى ٩,٤ مليار من ناتج قدره ١٠٠,٧ مليار العام ١٩٩٩[٨].

وقد بلغ حجم المصروفات العسكرية الإسرائيلية العام ١٩٩٠ حوالي ١٣,٦٪ من مجمل الناتج القومي، في حين بلغت هذه المصروفات العام ١٩٨٠ ٢٢,٥٪. وللمقارنة وللتذكير مرة أخرى، تراوحت النسبة في السنوات التي سبقت حرب أكتوبر ١٩٧٣، والسنوات الأولى التي تلتها بين ٢٥٪ إلى ٣٣٪ من مجمل الناتج. هذا الانخفاض الناجم عن السلام مع مصر، وعن التطور التكنولوجي وما ترتب عنه اقتصاديًا بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي يضاف إليه تطور التدخل العسكري الأمريكي والتواجد الأمريكي المباشر في المنطقة، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وحرب الكويت، ثم الحصار على العراق وتحييد وإضعاف قوة عسكرية عربية كبيرة، كلها ساهمت في إحداث تحول كبير في مواقف الكثيرين من السياسيين الإسرائيليين من مواقف متشددة إزاء التسوية مع العرب والفلسطينيين إلى مواقف أقل تشددًا. وكان أبرز مثال على ذلك شمعون بيرس الذي كان يعتبر ممثل الصناعات الأمنية ومن صقور حزب العمل حتى أواخر السبعينيات. لقد بات البحث عن أسواق جديدة وآفاق تطور صناعية مدنية يشكل مطلبًا أساسيًا لتطوير الاقتصاد الإسرائيلي.

وطبعًا، عاد وطرأ ارتفاع مستمر في مصاريف الأمن بأرقام فعلية من ٣٤,٥٠٦ مليار شيكل العام ١٩٩٥ إلى ٤٠,٨٨٠ مليار شيكل العام ٢٠٠١، وتبلغ نسبتها ٨,٨٨٪ من مجمل الناتج المحلي، وقد بلغت في العام ٢٠٠٠ ٨,٤٥٪، أي أقل من العام ١٩٩٩ المذكور أعلاه عندما بلغت ٩,٠٦٪، وأقل من العام ١٩٩٥، إذ بلغت ٩,١٥٪. فقد كانت هذه النسبة دائمًا مرتفعة بالمجمل، وفقط في العام ٢٠٠٠ عاد وطرأ انخفاض، أي أن الانتفاضة لم تؤثر بشكل جوهري على ارتفاع المصاريف الأمنية الإسرائيلية. ولا علاقة لارتفاع أو انخفاض كبير نسبيا في المصاريف العسكرية بالانتفاضة ذاتها. فالارتفاعات والانخفاضات الكبيرة ترتبط أكثر بالحرب والسلم، كما ترتبط بموجات التطور التكنولوجي العسكري وضرورة مواكبته.

بانتفاضة أو بدونها، تعتبر نسبة المصاريف الأمنية من مجمل الناتج المحلي مرتفعة بالنسبة للدول الأخرى، فمثلا تبلغ في المكسيك ٠,٥٪، وفي ألمانيا ١,٥٪، وفي بريطانيا ٢,٥٪، وفي الولايات المتحدة ٣,١٪، وفي إيران ٣,٨٪، وفي سوريا ٥,٥٪، ولكنها أقل من الأردن، حيث تبلغ النسبة ٩,٥٪، ومن السعودية، حيث تبلغ ١١,٦٪. أما مقارنة بالدول الغربية التي ترغب إسرائيل في أن تقارن نفسها بها فتبلغ النسبة في إسرائيل (نسبة الاستهلاك الأمني أو المصاريف الأمنية من مجمل الدخل) ٣,٨ ضعف معدلها في تلك الدول، فالنسبة في الولايات المتحدة ٣٪ تقريبًا، وفي بريطانيا ٢,٧٪، أما في ألمانيا فتبلغ النسبة ١,٦٪[٩].

وقد رافق هذا الانخفاض في نسبة المصروفات الأمنية من مجمل الدخل ومن ميزانية الدولة أيضًا انتقال رؤوس الأموال إلى الصناعات المدنية. ولا يقل أهمية عن ذلك انتقال خبرات مهنية وتقنية إلى الصناعات المدنية. وقد شكلت هذه الخبرات التي انتقلت من الصناعات العسكرية إلى المدنية، بعد إلغاء مشروع بناء طائرة «هلفي» في الثمانينيات مثلا، أساس الانقلاب الذي حصل في مجال الصناعات المتطورة والـ«هاي تيك» في تلك المرحلة. وقد وجد المستثمرون في سوق العمل الإسرائيلية سوقًا جذابة للاستثمار في الهاي تيك.

لقد تم تغيير بنية الاقتصاد الإسرائيلي إلى حد بعيد بمساهمة فعل وتأثير التحويلات المالية من جانب واحد؛ أي التحويلات القادمة من الخارج، وبخاصة الاستثمارات والمعونات بعد العام ١٩٦٧. وقد ساهمت هذه في تقليص تدريجي في سيطرة الدولة والهستدروت على الاقتصاد لصالح مصالح اقتصادية خاصة[١٠]. وأدى هذا التغيير الاقتصادي إلى تغيير السياسة الاقتصادية طيلة العقدين الأخيرين من القرن الماضي. وتجلى ذلك في تكثيف الخصخصة، وتثبيت أسعار تداول العملة وإطلاق حرية تداولها، وتقليل مساهمة الدولة الاقتصادية في المشاريع الاقتصادية الخاسرة، أي تقليل الحماية المقدمة لها وإخضاعها لقوانين السوق العالمية، وتقليص في ميزانية الأمن وتقليص العجز في الميزانية، وقد ساهم السلام مع مصر في تعزيز هذه التطورات. فبعد توقيع الاتفاق مباشرة في مرحلة احتدام الحرب العراقية الإيرانية انخفض وزن المصاريف العسكرية من مجمل الناتج المحلي من ٢٠٪ العام ١٩٧٩ إلى ١٠٪ العام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨، وإلى ٨٪ في العامين

١٩٩١ ـ ١٩٩٢ . وقد قوت الحرب الإيرانية العراقية هذه النزعة . كما ساهم تحويل المعونة الأمريكية من قروض إلى هبات في تقويتها . وأضعف هذا التحول الصناعات العسكرية لأنه قلل الطلب المحلي على منتوجاتها ، ولكن من ناحية أخرى أدى ضعفها إلى تقوية فروع «الهاي تيك» ، كما رأينا ، وإلى توجه الصناعات العسكرية ذاتها نحو الأسواق العالمية .

ساهمت الانتفاضة الأولى في تغيير المواقف وحتى الثقافة السياسية الإسرائيلية ، لأنها انطلقت في مرحلة لبرلة الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل أصلا . وقد أدت الانتفاضة إلى تقليص الصادرات الإسرائيلية إلى المناطق المحتلة ، وتقليص الأيدي العاملة الفلسطينية وتقليص السياحة ، وتقدر الخسارة بـ ٢ ـ ٥ ,٢٪ من الناتج المحلي في العامين ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ (مليار دولار في تلك الفترة) .

وجاء التحول مع انحلال الاتحاد السوفييتي وتدفق الهجرة من بلدانه المختلفة ، وبخاصة روسيا ، ترافقها تحويلات مالية من الخارج للمساعدة في استيعاب الهجرة ، ليحدث طفرة حقيقية في بنية قوة العمل الإسرائيلية ، ورافقها فتح الباب لاستيراد الأيدي العاملة الرخيصة كتعويض من الحكومة لرأس المال عن نقص الأيدي العاملة الفلسطينية الناجم عن الإغلاقات المتتالية والمستمرة للمناطق العربية المحتلة العام ١٩٦٧ . فقط هكذا ضمنت الحكومة صمت رأس المال والبرجوازية الإسرائيلية وحتى التعاونيات الزراعية وقطاع الخدمات على سياسة الإغلاق .

كان مجمل الناتج المحلي الإسرائيلي للعام ١٩٩٣ حوالي ١٨١,٧٢٣ مليار شيكل ، أي ما يقارب ٦٠ مليار دولار ، وقد بلغ في إحصائيات العام ١٩٩٠ نحو ١٠٢,٢٧١ مليار شيكل ، وفي العام ١٩٩١ نحو ١٣٢,٠٨٤ مليار شيكل ، أما في العام ١٩٩٤ ، فقد وصل إلى ١٥٦,٨٢٢ مليار شيكل . في العام ٢٠٠٠[١١] كان مجمل الناتج المحلي الإسرائيلي ١٢٠ مليار دولار[١٢] (معطيات العام ٢٠٠٠ بموجب أسعار صرف العام ١٩٩٥)؛ أي بمعدل ١٧٢٥٠ دولاراً دخلا للفرد[١٣] . وعلى الرغم من أن هذا المعدل ، وبخاصة إذا حُوِّل إلى قوة شرائية ، يقل بكثير عن معدل دخل الفرد في أمريكا ، فإن معدل الدخل القومي في إسرائيل مقسوم على عدد الأفراد هو خمسة أضعاف دخل الفرد في الدول العربية المحيطة بإسرائيل ،

وبالدولار ، وأخذاً بعين الاعتبار سعر صرفه الرسمي في هذه الدول ، فإن دخل الفرد في إسرائيل يبلغ ١١ أو ١٢ ضعف حجمه في مصر والأردن[١٤] .

ويظهر التحول بشكل عام في العام ٢٠٠١ ، وبخاصة قبل أن يؤدي اجتماع تأثير الانتفاضة الثانية مع الأزمة العالمية في سوق الـ«هاي تيك» إلى انخفاض في معدل دخل الفرد في إسرائيل إلى مستوى العام ١٩٩٦ :

مجمل الناتج المحلي بالدولار ـ أسعار جارية ـ مقارنة دولية (٢٠٠١)

	مجمل الناتج		مجمل الناتج المحلي للفرد (معدل دخل الفرد)	
	بالأرقام (بمليارات الدولارات)	بالقوة الشرائية	بالأرقام	بالقوة الشرائية بأسعار الولايات المتحدة
إسرائيل	١١٢,٧	١٣١,٦	١٧,٥٠٥	٢٠,٤٣٧
دول أعضاء في OECD	١,٠٨٩,٤	١,٥١٨,٢	١٨,٨٠٠	٢٦,٢٠٠
إيطاليا	٥١٠,٠٤٣,٢	١٠,٠٤٣,٢	٣٥,٢٠٠	٦,٣٠٠٣٥,٢٠٠
الولايات المتحدة	١,٨٥٢,٥	٢,١٦٥,٤	٢٢,٥٠٠	٢
ألمانيا	١٥٩,٢	١٥٦,٥	٢٩,٧٠٠	٢٩,٢٠٠
دنمارك	٥٢,٠	١٣٦,٥	٥,١٠٠	١٣,٤٠٠
هنغاريا	١,٤٢٨,٨	١,٥٤٦,٤	٢٤,٣٠٠	٢٦,٣٠٠
بريطانيا	١٤٥,٧	٣٨٤,١	٢,٢٠٠	٥,٨٠٠
تركيا	٦١٦,٤	٩٠٤,٧	٦,٢٠٠	٩,١٠٠
المكسيك	٥٩٦,٢	٨٧٩,٩	١٤,٥٠٠	٢١,٤٠٠
إسبانيا	١٠٧,٣	١٧٦,٤	١٠,٧٠٠	١٧,٦٠٠
البرتغال	٤٢١,٤	٧٥٢,٨	٨,٩٠٠	١٥,٩٠٠
كوريا				

تُظهر المقارنة أن إسرائيل تقع فعلا بعد دول أوروبا الغربية ما عدا دول مثل إسبانيا واليونان والبرتغال، ولكنها تنتمي إلى مستوى المعيشة الأوروبي وعالم المقاييس الأوروبية [١٥]. ولا شك أنه بالإمكان من هذه النقطة تقييم تطلع الطبقة الوسطى الإسرائيلية إلى استكمال الصورة الأوروبية وتحقيق نمط حياة أوروبي: الأمن والاستقرار، والعلمانية، ونمط الحياة الاستهلاكي.

	مجمل الناتج المحلي نسبة نمو سنوية
١٩٩١	٪٥,٩
١٩٩٢	٪٦,٧
١٩٩٣	٪٣,٣
١٩٩٤	٪٧,٠
١٩٩٥	٪٦,٨
١٩٩٦	٪٤,٧
١٩٩٧	٪٣,٣
١٩٩٨	٪٣,٠
١٩٩٩	٪٢,٦
٢٠٠٠	٪٧,٤
٢٠٠١	٪-٠,٩
٢٠٠٢	٪-١,١

ولا يمكن فهم القفزة الكبيرة في النمو في هذه الأعوام من خلال نمو الإنتاج وحده، وإنما أيضًا بازدياد معدلات النمو الناجمة عن الهجرة الروسية (القفزة بين العامين ١٩٩٠ ـ ١٩٩١). كما لا يمكن فهم الهبوط في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ دون فهم تأثير الانتفاضة الثانية.

وقد كانت الهجرة دائمًا عاملا مساعدًا في النمو في هذا الكيان. فحال قيام إسرائيل، وفي السنوات الأربع الأولى، وصل ٧٠٠ ألف مهاجر نصفهم من أوروبا ونصفهم الآخر من الدول العربية. وضاعفت هذه الهجرة عدد السكان اليهود الذي بلغ في العام ١٩٤٧ نحو ٦٥٠ ألفًا فقط. وفي سنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥، شملت موجة الهجرة ٢٠٠ ألف مهاجر من المغرب و١٠٠ ألف مهاجر من رومانيا[١٦]. وفي العام ١٩٧٠، ظهرت لأول مرة في البلاد موجة هجرة كبيرة من

الاتحاد السوفييتي بلغت ١٥٠ ألف مهاجر. ولكن الهجرة الروسية الحقيقية الكبرى حدثت في التسعينيات، وبلغت حوالي مليون مهاجر من دول الاتحاد السوفييتي السابقة، ترافقها هجرة أكثر من ٢٠٠ ألف مهاجر من دول أخرى في العقد نفسه.

وطبعًا، بالإمكان ملاحظة علاقة تناسب طردي بين معدلات الهجرة الوافدة ومعدلات النمو الاقتصادي، ولا يشكل هذا التناسب معادلة ثابتة في كل مكان في العالم؛ أي أن يزداد النمو الفعلي بازدياد عدد السكان. ولكن في حالة دول الهجرة مثل كندا، وأستراليا، والولايات المتحدة، وإسرائيل، لا تشكل الزيادة السكانية زيادة مستهلكين يوسعون من حجم التداول في السوق وينشطون بعض القطاعات الاقتصادية على أي حال فحسب، وإنما هي انتقال لرأسمال بشري تم الاستثمار فيه في بلدانه الأصلية، وبخاصة عندما تكون البلدان الأصلية متطورة والبلدان المستوعبة متطورة أيضًا. ويستطيع المرء أن يتخيل حجم الاستثمار في خريج جامعة في دول كانت تعتبر دولا صناعية متطورة والذي تستقبله دولة الهجرة مثل إسرائيل جاهزًا دون أن يكلفها إلا التذمر من مصاريف الاستيعاب. وهو ليس استيعاب لاجئين فقراء، بل هو استثمار بسيط قياسًا بما استثمر فيه في بلده الأصلي وقياسًا بنوعية قوة العمل التي يجلبها والربح المتوقع.

ويكفي أن تكون التقاليد التي يحملها المهاجرون معهم تقاليد حداثة تسهل استيعابهم في مؤسسات دولة واقتصاد حديثين كما يحصل في حالات الهجرة من بلدان صناعية متطورة إلى إسرائيل التي تستطيع استخلاص أفضل ما في هذه العمالة البشرية لسببين: أولهما أنها متضامنة منذ البداية في سياق أيديولوجي وطني لا يعتبرها مهاجرة ولا حتى بالمفهوم الأمريكي والكندي، وثانيهما لأنها دولة مؤسسات علمية وصناعية حديثة يمكنها من استيعاب الطاقات وتطويرها، وكل ذلك في صياغة تكاد تكون معبأة ومجندة تسمى بوتقة الصهر ولم الشتات. ويمكن دون مبالغة تلخيص الهجرة الوافدة التي تدفقت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بأنها هجرة نخبة إمبراطورية نحو دولة صغيرة.

ارتفعت البطالة باستمرار منذ العام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٢ من ٦,٧٪ إلى ١٠,٣٪ من قوة العمل. ولا يعود ذلك برأينا إلى تأثير الانتفاضة، وإنما إلى تغيير

شامل في بنية الاقتصاد الإسرائيلي في غير صالح القطاعات العاملة في الصناعات التقليدية ومجال الخدمات. ويؤثر هذا العامل عمومًا، تضاف إليه عملية العولمة السريعة وتصدير رؤوس الأموال، على بنية المجتمع الإسرائيلي باتجاه توسيع الهوة في المداخيل، وإضعاف قوة العمل التقليدية. وقد جرى للاقتصاد الإسرائيلي ما جرى لاقتصاديات أخرى متطورة أو مُواكبة للتطور التقني في عصر العولمة. فتحول الاستثمار من الصناعات الكثيفة العَمالة إلى قطاعات التقنيات العليا، وتحولت السوق المحلية الى استيراد البضائع التقليدية أو إلى تصنيعها في الخارج بحثًا عن أيد عاملة رخيصة[١٧].

أما القطاعات ذات القيمة الأيديولوجية أو الاجتماعية مثل الزراعة، أو القطاعات غير القادرة على التحول إلى الخارج، ولا يمكن استيرادها كاملة مثل البناء والخدمات، فقد بدأت تستورد العمالة الرخيصة. وبدأ استيراد العمال الأجانب إلى إسرائيل انطلاقًا من ضرورة الحفاظ على قطاع الزراعة، بما في ذلك في مستوطنات الأغوار ومستوطنات غزة الزراعية، في غياب الأيدي العاملة الفلسطينية في مرحلة الانتفاضة الأولى، ثم امتد الاستيراد إلى القطاعات الأخرى[١٨]. وهكذا، وعلى الرغم من نسبة العمل المنخفضة أصلا من قوة العمل، قذف الاقتصاد بأعداد متزايدة خارج نطاق العمل قبل أزمة الركود الاقتصادي. لا شك أن هذه التغيرات الاقتصادية قد جلبت معها تغيرات أيديولوجية شغلت المجتمع الإسرائيلي طيلة العقدين الأخيرين من القرن الماضي. فاستيراد العمالة يعني تغيراً جوهريًا في القيم الصهيونية التي شملت تهويد العمل، وفصل غير اليهودي من العمل بموازاة تهويد الأرض كجزء من عملية قيام الكيان الصهيوني. وقد «قدست» التيارات الصهيونية العمالية مبدأ «هعفودا هعفريت» (العمل العبري) ودعت إليه. وقد تبلورت أخلاقياتها وثقافتها في إطار هذه الدعوة للعمل اليدوي أيضا وليس في الاستيطان وحده والعسكرية وحدها. في هذه الأطر الثلاثة: العمل العبري والاستيطان والجيش ولغرض تعزيز هذه الأطر الثلاثة نشأت أخلاقيات التقشف والتواضع والنفور من البهرجة والثقافة الاستهلاك التي ميزت كأيديولوجية النخب السياسية والثقافية الأولى التي بنت الدولة. كما شكلت القطاعات التي عملت في الزراعة والصناعة والجيش قواعد النخبة السياسية

القديمة. ولذلك، ليس صدفة أن يحصل هذا التغيير مع التحول السياسي ليس فقط باتجاه فقدان التيارات العمالية احتكار السلطة، بل أيضًا نشوء قوى اجتماعية تحمل قيما وأيديولوجيات مختلفة عما عرفته البنية الاجتماعية الاقتصادية القديمة.

لقد انخفض وزن الصرف العام من مجمل الناتج من ٦٨٪ العام ١٩٨٧ إلى ٤٩٪ العام ١٩٩٩. وقد عبر ذلك عن انخفاض دور الدولة في الاقتصاد. ولا شك أن القوى الليبرالية اقتصاديًا التي يعبر عنها نتنياهو في الـ «ليكود»، والنخب الجديدة التي حكمت إدارته الأولى، ثم وزارة المالية التي قادها في مرحلة شارون الثانية التي ترتبط بها هذه العملية، قد رعت إضافة إلى الاستثمار الخاص في قطاع الأعمال عملية نشوء اقتصاد خدمات اعتاد المجتمع الإسرائيلي عليها كخدمات تقدمها الدولة، وقد أدى ذلك ليس فقط إلى نمو اقتصاد السوق بشكل مطرد بل اجتياح قوانين السوق لقطاعات كانت خارج السوق والعرض والطلب. وأدى تقلص دور الدولة والهستدروت في الاقتصاد إلى نشوء فئات سياسية تجمع بين اليمين الاجتماعي الاقتصادي والسياسي إلى جانب فئات سياسية تؤيد توسيع اقتصاد السوق وتدعم التسوية السياسية مع العرب بقوة، لأنها تساهم في هذه العملية.

ميزانية الدولة في إسرائيل كنسبة من الناتج المحلي (المصروفات دون إعادة ديون)

السنة	النسبة
١٩٩٠	٥١,٧
١٩٩١	٥٢,٧
١٩٩٢	٥١,٢
١٩٩٣	٤٩,٤
١٩٩٤	٤٧,٦
١٩٩٥	٤٧,٥
١٩٩٦	٤٧,٩
١٩٩٧	٤٦,٥
١٩٩٨	٤٥,٥
١٩٩٩	٤٣,٦
٢٠٠٠	٤٢,٠
٢٠٠١	٤٤,٠
٢٠٠٢ (تقديريا)	٤٦,٣
٢٠٠٣ (تقديريا)	٤٥,١

وقد أثر الانخفاض المستمر في نسبة النفقات العسكرية من مجمل الناتج المحلي ومن الميزانية أيضًا على الصناعة العسكرية التي شكلت مصدر قوة آخر من مصادر قوة النخبة القديمة. ولكن التخفيض لم يقتصر على ذلك، بل أثر أيضًا على القطاع الخاص. فالجهاز العسكري الإسرائيلي هو المشتري لحوالي ٢٠٪ من مبيعات الاقتصاد المحلي، بما في ذلك الصناعات المدنية، وهذا يعني أن الصناعات المحلية وجدت نفسها مضطرة للتوجه أكثر فأكثر للبحث عن أسواق في الخارج. ..... وباتت الحاجة نفسها للبحث عن أسواق في الخارج أكثر حدة بالنسبة للصناعات العسكرية ذاتها(١٩). كان من الواضح أن على الصناعة العسكرية الإسرائيلية أن تتجه نحو الخارج بقوة أكبر، حيث إنها تشكل حصة الأسد من الصادرات الصناعية الإسرائيلية. وتملك الدولة ٧١٪ من الصناعة العسكرية، في حين تملك السوق الخاصة ٢٩٪. وتشكّل الصناعة العسكرية ٨٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية، و٢٪ من مجمل المبيعات العسكرية في العالم. ولقد باتت الصناعة العسكرية الإسرائيلية تصدر ٦٥٪ من قيمة إنتاجها وتسوق ٣٥٪ فقط محليا للجيش الإسرائيلي. ومن بين الدول المنتجة والمصدرة للسلاح نعثر فقط في روسيا على نسبة مشابهة لنسبة التصدير من الإنتاج في إسرائيل، إذ تبلغ في نسبة تصدير السلاح في روسيا ٦٩٪ من المنتوج. وللمقارنة، تبلغ النسبة في الولايات المتحدة ١٩٪ من المنتوج للتصدير، و٨١٪ «للاستهلاك المحلي»، وفي أوروبا ٤٣٪ للتصدير(٢٠). وتعتمد الصادرات الإسرائيلية إلى حد بعيد على استخدام الجيش الإسرائيلي للأسلحة وأدائه وقدرته القتالية وسمعته. كما تواجه صادرات الأسلحة الإسرائيلية قضية الحساسية السياسية تجاه شراء السلاح منها. وتقل هذه الحساسية مع تطور العلاقات العربية الإسرائيلية، وحتى دون هذا التطور مع ضعف الوضع العربي عالميًا بعد ١١ أيلول. فقد انضم إلى مستهلكي السلاح الإسرائيلي عدد من المستهلكين الجدد أو خرج إلى العلن ما كان يتم سرًا(٢١).

تشكل الصناعة العسكرية الإسرائيلية ذخرًا كبيرًا للاقتصاد الإسرائيلي، فهي تصدر ما قيمته ٢,٢ مليار دولار، وتشغل ٣٥ ألف عامل و٢٩ ألفًا آخرين بشكل غير مباشر. كما تساهم مساهمة كبرى في الصناعة المدنية بنقلها تقنيات جديدة وفنيين مهرة إلى الصناعة المدنية(٢٢). ولكنها، كما يبدو، صناعة خاسرة بالمجمل.

ولا تتوفر معطيات حول الموضوع، ولكن من الواضح أنها تحتاج إلى معونة حكومية للاستمرار، وهذا ناجم عن قلة الإنتاجية مقارنة بالدول العظمى. يبلغ معدل مبيعات السلاح نسبة إلى عدد العمال في الصناعة العسكرية في الدول الغربية، أي المبيعات للعامل الواحد بالدولار ١٧٠ ألف دولار سنويا، في حين يبلغ المعدل في إسرائيل ١٢٠ ألف دولار للعامل الواحد في العام. وتعاني الصناعة الإسرائيلية، بشكل عام، من انخفاض نسبة إنتاجية العامل مقارنة بالدول الصناعية المتطورة(٢٣).

بلغت صادرات إسرائيل الصناعية العام ١٩٩٣ (بدون الماس)(٢٤) حوالي ١١ مليار دولار، منها حوالي ٣ مليارات دولار تصدر إلى الولايات المتحدة، و٣,١ مليار دولار إلى السوق الأوروبية. ونعتقد أن الصناعات العسكرية مندمجة في هذا البند لأنها لا تفصَّل ببند خاص بها. وتوزعت الصادرات الصناعية على النحو التالي: ٤٪ مصنوعات غذائية، و٩٪ نسيج، و١٨,٥٪ مواد كيماوية، وأقل من ٥٠٪ بقليل صناعات تجمع تحت عنوان معادن، ماكينات، إلكترونيات.

يزداد هذا النوع من الصادرات الإسرائيلية باستمرار؛ ففي العام ١٩٧٠ بلغ حوالي ٣٠ مليون دولار، والعام ١٩٨٠ حوالي ٥٧٧,٦ مليون دولار، وفي العام ١٩٩٠ حوالي ٢,٦٧٦ مليون دولار. أما في العام ١٩٩٣ فقد بلغ ٣,١٠٤ مليار دولار. كما يعبر عن انتقال الاقتصاد الإسرائيلي إلى الاستثمار في الصناعات المتطورة والارتباط بالأسواق العالمية المتطورة. وقد حقق القطاع الاستثماري في هذه الفترة، أي بين الأعوام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣ مردودًا يعادل ٧٠٠٪ في البورصة، ولم يتبعها انهيار يدل على فقاعة اقتصادية، الأمر الذي يعبر عن ثقة كبيرة بالمستقبل الاقتصادي. كان ذلك في نفس الفترة التي اعتبرناها مقدمة اجتماعية اقتصادية للميل نحو التسوية السياسية، وتطوير مفاهيم جديدة لمسألة الصراع، وتطورًا سريعًا لطبقة من المستثمرين تضاعفت قوتها الاقتصادية في هذه المرحلة. وفي العام ٢٠٠٠، بلغت الصادرات الصناعية الإسرائيلية ٢١,٥ مليار دولار، منها حوالي ١٣ مليار دولار إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ونستطيع أن نتخيل معنى هذا التطور في العقود الثلاثة الأخيرة.

يبين الجدول البسيط التالي تطور قيمة التصدير الإسرائيلي منذ العام ١٩٧٠م

سنة	صادرات بملايين الدولارات
١٩٧٠	٧٣٣,٦
١٩٧١	———
١٩٧٢	١٠٩٩,٩
١٩٧٣	١٣٩١,٨
١٩٧٤	١٧٣٧,٤
١٩٧٥	١٨٣٤,٥
١٩٧٦	٢٣٠٥,٩
١٩٧٧	٢٩٦٢,٧
١٩٧٨	٣٧١٦,١
١٩٧٩	٤٣١٣,٤
١٩٨٠	٥٢٩١,٩
١٩٨١	٥٣٢٨,٩
١٩٨٢	٤٩٩٠,٦
١٩٨٣	٤٨٩٠,٠
١٩٨٤	٥٦٢٢,٤
١٩٨٥	٦٠٨٤,٤
١٩٨٦	٦٩٣٢,٩
١٩٨٧	٨٢٠١,٤
١٩٨٨	٩٤٤٥,٤
١٩٨٩	١٠٦٦٩,٣
١٩٩٠	١١٦٠٣,١
١٩٩١	١١٢١٩,٣
١٩٩٢	١٢٤٧٩,١
١٩٩٣	١٤٠٨٣,٠
١٩٩٤	١٦٠٥٠,٩
١٩٩٥	١٧٦١٠,٥
١٩٩٦	١٨٧٦٣,٦
١٩٩٧	٢٠٢٩٨,٥
١٩٩٨	٢٠٦٣٣,٣
١٩٩٩	٢٢٧٧٨,١
٢٠٠٠	٢٨٣٤٠,٨
٢٠٠١	٢٥٧١٨,٢
٢٠٠٢	٢٥٦٣٩,٠

أما الجدول التالي، فيبين بنية الصادرات الإسرائيلية وتطور تركيبها وزيادة وزن مركب الصادرات الصناعية ونلاحظ الطفرة الكبيرة في التصدير الصناعي للدول المتطورة، كما نلاحظ أن التصدير الإسرائيلي يرتبط بالولايات المتحدة وأوروبا، وأن التصدير الزراعي يتم بشكل أساسي إلى أوروبا على الرغم من أن إسرائيل ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من وجود صراع بين الدول الأوروبية ذاتها بخصوص حصتها من التسويق الزراعي في أوروبا ذاتها.

سنة	مجمل التصدير	البلد	زراعي	صناعي***	آخر****	المجمل للبلد
١٩٩٣	١٤٨٢٥,٥	الاتحاد الأوربي	٤٣١,٦	٣١٢٦,٢		
		الولايات المتحدة	٢٢,٨	٢٩٦٠,٤		
		باقي البلدان	٩٣	٤٠٩٢,٨		
١٩٩٤	١٧٠٠٥,٧	الاتحاد الأوربي	٤٣٥,٢	٣٤٢٣,٣		
		الولايات المتحدة	٢٢,٢	٣٢٧١,٧		
		باقي البلدان	١٣٤,٢	٤٧٧٤,٦		
١٩٩٥	١٩٠٤٦,١	الاتحاد الأوربي	٥٧٠,٥	٤٣٦٥,٤	٤٦,٤	٤٩٨٢,٣
		الولايات المتحدة	٢٥,٢	٣٣٩٢,٧	٢١٩,٢	٣٦٣٧,١
		باقي البلدان	١٤٤,٨	٤٥٤٤,١	٦١,٢	٤٧٥٠,١
١٩٩٦	٢٠٥١٠,١	الاتحاد الأوربي	٦٠٩,٦	٤٦١١,١	٥٣,٣	٥٢٧٤,٠
		الولايات المتحدة	٢٨,١	٣٥٢٢,٤	٣٠٥,٣	٣٨٥٥,٨
		باقي البلدان	١٢٦,٩	٤٩١٦,٧	٩٠,٨	٥١٣٤,٤
١٩٩٧	٢٢٥٩٠,٨	الاتحاد الأوربي	٥٨٣,٢	٤٩٤٣,٨	٦٨,٧	٥٦٣٥,٧
		الولايات المتحدة	٣٦,٩	٣٨٧٨,٥	٣٧٤,٠	٤٢٨٩,٤
		باقي البلدان	١٨٢	٥٥٧٤,٧	١٦٧,١	٥٩٢٣,٨
١٩٩٨	٢٣٤١٦,٩	الاتحاد الأوربي	٦٠٦,٩	٥٤١٦,٦	١٠٨,٧	٦١٣٢,٢
		الولايات المتحدة	٤٣,٠	٤٣٦٥,١	٤١١,٨	٤٨١٩,٩
		باقي البلدان	١٥٩,٢	٥٧٩٣,٩	٢٠٣,٦	٦١٥٦,٧
١٩٩٩	٢٥٠١٦,٦	الاتحاد الأوربي	٥٩٦,٠	٥٧١١,١	٦,٦	٦٣١٣,٧
		الولايات المتحدة	٤٤,٤	٤٥٢٣,١	٢٤,٨	٤٥٩٢,٣
		باقي البلدان	١٤١,٩	٦١٩٠,٦	٩,٦	٦٣٤٢,١
٢٠٠٠	٣١٤٠٣,٨	الاتحاد الأوربي	٥٢١,٩	٦٤٥١,٠	٩,٦	
		الولايات المتحدة	٤٤,٢	٦٣٨٥,٣	٢٢,٣	
		باقي البلدان	١٣٦	٨١٦٨,٣	٣,٤	

كما نلاحظ أنه على الرغم من انخفاض وزن التصدير الزراعي من مجمل الدخل

ومن مجمل الصادرات، فإنه حافظ على ذاته، بل ارتفع بالأرقام المطلقة، ويعود ذلك إلى تطوير الهندسة الزراعية الوراثية، بما يتلاءم وحاجات السوق العالمية.

وفي الوقت الذي تزداد فيه صادرات إسرائيل، فإن وارداتها، أيضًا، تزداد باستمرار. فقد بلغ مجمل الواردات العام ١٩٩٣ ما يقارب ١٥,٢ مليار دولار. أما الصادرات، فبلغت ١٤,٨ مليار دولار. وبلغ الفرق بينها، أي العجز التجاري ١٦,٦ مليار دولار. وعلى الرغم من أن الفجوة آخذة بالازدياد بالأرقام المطلقة، فإنها تنخفض نسبيًا.

ويبين الجدول التالي تطور نسبة التصدير من الاستيراد:

العام	نسبة التصدير من الاستيراد	يشمل التجارة مع السلطة الفلسطينية(٢٥)
١٩٧٠	٪٥١,٢	
١٩٧٥	٪٤٦	
١٩٨٠	٪٦٧,٤	
١٩٨١	٪٧١	
١٩٨٥	٪٧٥,٩	
١٩٨٧	٪٧١	
١٩٨٨	٪٧٥	
١٩٨٩	٪٧٥	
١٩٩٠	٪٧٥,٨	
١٩٩١	٪٦٧,٣	
١٩٩٢	٪٦٧,٣	
١٩٩٣	٪٦٨,٦	
١٩٩٤	٪٦٧,٨	
١٩٩٥	٪٦٢,٩	
١٩٩٦	٪٦٣,٤	٪٧٠,٠
١٩٩٧	٪٧٠,٨	٪٧٠,٨
١٩٩٨	٪٧٨,٩	٪٨٤,١
١٩٩٩	٪٧٦,٩	٪٨١,٧
٢٠٠٠	٪٨٠,٥	٪٨٤,٢

ولا يمكن إلا أن يُلاحَظ التطور الكبير في النسبة في العقدين الأخيرين مع بقاء العجز قائمًا، ويجسر بالقروض والهبات والتحويلات من الخارج والمعونات من الأموال اليهودية، وقبل كل شيء بالدعم الأمريكي(٢٦).

العجز المالي الداخلي والخارجي: ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٢ بالنسبة المئوية من الناتج		
العام	العجز الداخلي	العجز الخارجي
١٩٩٠	٩٩	١٣٢
١٩٩١	٩٧	١٢٧
١٩٩٢	٩٣	١٢٥
١٩٩٣	٩٠	١٢٢
١٩٩٤	٨٤	١١٤
١٩٩٥	٧٩	١٠٦
١٩٩٦	٧٨	١٠٤
١٩٩٧	٧٦	١٠٢
١٩٩٨	٧٦	١٠٦
١٩٩٩	٧٣	٩٩
٢٠٠٠	٦٦	٩٠
٢٠٠١	٦٩	٩٥
٢٠٠٢	٧٥	١٠١
٢٠٠٣ (تقدير دائرة الميزانيات في وزارة المالية عند كتابة هذا الفصل)	٧٧	١٠٣

وإذا نظرنا إلى مؤشر مهم يربط السياسة بالاقتصاد، وهو حجم الاستثمار من مجمل الناتج المحلي، فإننا نجد ارتفاعًا عند ازدياد التوقعات من السلام أو (العكس)، كما نجد انخفاضًا في مراحل الأزمات السياسية، كما حدث بين الأعوام ٨٣ ـ ٨٥ في مرحلة هبوط الـ «ليكود»، وهبوطا آخر في فترة الانتفاضة الأولى بين الأعوام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩.

يبين الجدول التالي تطور نسبة الاستثمار من الناتج المحلي.

١٩٨٠ ٢٣٪
١٩٨٣ ٢٦٪
١٩٨٥ ١٩,٦٪
١٩٨٦ ٢٠,٨٪
١٩٨٧ ١٩,١٪
١٩٨٩ ١٧,٤٪

أما في فترة ازدياد الرهان على السلام (١٩٩١ ـ ١٩٩٢)، فهي الفترة التي يبرز فيها ارتفاع في نسبة الاستثمار:

١٩٩١ ٢٨٪
١٩٩٢ ٢٨,٣٪
١٩٩٣ ٢٤٪

وفي منتصف التسعينيات، بلغت نسبة الاستثمار من مجمل الناتج المحلي في إسرائيل حوالي ٢٥٪، ولكن إذا أضفنا إلى الناتج مصادر الدخل الخارجية أيضًا، تبلغ نسبة الاستثمار ١٧,٥٪ من مجموع الدخل.

وفي حالة الولايات المتحدة وفرنسا، تبلغ نسبة الاستثمار ١٨٪ من الناتج، و٢٣٪ في ألمانيا، وهذا يعني أن نسبة ما تعيد إسرائيل استثماره في الاقتصاد من مجمل الناتج المحلي قريب جدًا من الدول الصناعية المتطورة، مع أنها تحتاج إلى استثمار أكبر لأن الدول الصناعية المتطورة قد راكمت رؤوس أموال هائلة عبر عقود، بل قرون من الإنتاج والاستثمار في بناء البنى التحتية والتعليم وغيرها، وهي لا تحتاج إلى زيادة رأس المال المستثمر بالدرجة نفسها التي تحتاجها إسرائيل. ولذلك، فإذا قارنا إسرائيل بالدول التي تقوم فعلا بعملية مراكمة رأسمال، فسوف نجد أن نسبة الاستثمار من الدخل تصل إلى ٣٥٪ في سنغافورة، وفي كوريا الجنوبية إلى ٣٨٪.

ويعطي الجدول التالي صورة شاملة وعامة عن وضع «ماكرو» الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة:

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
مجمل الناتج المحلي (بمليارات الشواكل)	٤٢٧	٤٦٤	٤٧٠	٤٨٦
معدل النمو: معدل التغيير بالناتج المحلي الفعلي	٢,٦٤٪	٧,٤٤٪	٠,٨٥٪	١,٠٦٪
معدل دخل الفرد (الناتج المحلي مقسوما على السكان بالشيكل)	٧٠,٥٧١٪	٧٣,٨٤٧	٧١,٥١٢	٦٩,٣٢٩
التغيير في دخل الفرد	٠,٠٥٪	٤,٦٤٪	٣,١٦٪	٣,٠٥٪
معدل الفائدة	١١,٢٪	٨,٢٪	٥,٨٪	٩,١٪
نسبة الدين الخارجي من مجمل الناتج	٩,٨٪	٥,٤٪	٢,٨٪	٩,١٪
نسبة الدين العام من مجمل الناتج	١٠٢٪	٩٣٪	٩٨٪	١٠٦٪
نسبة البطالة السنوية	٨,٩٪	٨,٨٪	٩,٣٪	١٠,٣٪
قياس ارتفاع الأسعار للمستهلك	١,٣٪	٠,٠٪	١,٤٪	٦,٥٪
احتياط العملة الصعبة (بمليارات الدولارات)	٢٢,٥٪	٢٣,٢٪	٢٣,٢٪	٢٣,٧٪
نسبة ميزانية الدولة من مجمل الناتج	٤٣,٦٪	٤٢٪	٤٤٪	٤٤,٥٪
نسبة العجز في الميزانية من مجمل الدخل القومي	٢,٥٪	٠,٧٪	٤,٥٪	٣,٩٧٪
نسبة العمال الأجانب من العاملين عموما	٨,٨٪	٩,٢٪	١٠٪	لا توجد معطيات

وهنالك مميزات أخرى تتشابه فيها إسرائيل مع الدول المتطورة لها علاقة مباشرة بالتطور الاقتصادي ومستوى تعليم القوى العاملة. فنسبة الصرف على التعليم من مجمل الدخل القومي في إسرائيل هي الأعلى في العالم؛ ١,٥ مرة أعلى من المعدل العام في الدول الصناعية (٨,٩٪ مقابل ٥,٨٪) إضافة إلى أن نسبة الشباب من السكان هي أعلى بـ ١,٥ مرة من تلك الدول. ينتج في النهاية أن معدل نسبة الصرف من الميزانية محسوبًا للتلميذ مشابه للدول المتطورة، وليس أعلى منها.

وتحتل إسرائيل المكانة العشرين عالميًا من حيث قوة الشراء لمعدل دخل الفرد، وهذا هو المقياس الأفضل لمستوى المعيشة، إذ لا يحسب معدل دخل الفرد أي مجمل الناتج المحلي مقسومًا على عدد السكان فحسب، بل تحسب قيمته الشرائية في تلك البلاد، أي أن إسرائيل ما زالت تحتل مكانًا معقولا قبل أسبانيا واليونان وكوريا وهنغاريا وبعد بريطانيا مباشرةً من حيث مستوى المعيشة. وهذا الاعتبار

أساسي بالنسبة لقوة التحمل لدى المجتمع الإسرائيلي حتى في مرحلة الانتفاضة والأزمة. فانخفاض الأرقام المتعلقة بالدخل ومستوى المعيشة نسبة لما كان قبل الانتفاضة لم يؤد إلى حالة جوع شاملة، بل بقي المجتمع الإسرائيلي يعيش في مستوى معيشة محتمل مع تدهور وضع الفئات الفقيرة جداً من السكان إلى حافة الجوع. وعند قياس تأثر السكان ومستوى المعيشة بأحداث سياسية، من المفيد العودة إلى نقطة الانطلاق الاقتصادية ومدى قوة الاقتصاد الذي يجري الحديث عنه.

وحافظت السياسات الاقتصادية بشكل عام على نسبة العجز في الميزانية من مجمل الناتج المحلي: ٣٪ العام ٢٠٠٣، مقارنة بـ ٤,٩٪ العام ٩٢، و ٤,٧٪ العام ٩٦. وبموجب التوقعات للعام ٢٠٠٤، لن يتجاوز العجز نسبة ٣٪ إلى ٤,٥٪ من الناتج أو أكثر قليلا، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بدول أخرى متطورة. وتسبق اليابان إسرائيل بنسبة عجز في الميزانية من الناتج المحلي مقدارها ٧,٢٪، وتلي إسرائيل البرتغال وألمانيا ٢,٨٪ بأرقام العام ٢٠٠١.

ويحافظ بنك إسرائيل على نسبة فائدة بنكية عالية (٩,١٪)، متبعًا سياسة محافظة جداً ضد التضخم المالي. وهذه النسبة أعلى من الدول المتطورة كافة، وهي تفسر بعضًا من تدفق الأموال إلى إسرائيل، ليس للاستثمار فقط، وإنما لجني أرباح فائدة ولفترة قصيرة جداً، وغالبًا ما يفسر هذا التدفق خطئا وكأنه استثمارات.

معدل الدخل المحلي للفرد في إسرائيل في حالة انخفاض مستمر منذ العام ١٩٩٥، ما عدا سنة ٢٠٠٠. وإذا تحققت برامج نتنياهو وتوقعاته كوزير مالية في فترة كتابة هذا الكتاب فسوف يعود معدل دخل الفرد إلى ما كان عليه قبل سبعة أعوام. وإذا ما تمت مقارنة معدلات النمو، تاريخيًا، مع دول متطورة نجد أنفسنا أمام معدلات نمو بطيئة نسبيًا، وإذا أخذنا معطيات Summer and Heston[٢٧] لوجدنا زاوية نظر مختلفة في تقسيم تاريخي مختلف؛ مثلا بين الأعوام ١٩٧٣ و١٩٩٩:

	معدل النمو السنوي بين الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٩٩	النمو المتراكم
الولايات المتحدة	١,٢٪	٧٦٪
اليابان	٤,٢٪	٩٢٪
ألمانيا	٨,١٪	٦٤٪
فرنسا	٨,١٪	٦٠٪
إيطاليا	٣,٢٪	٨٣٪
بريطانيا	٩,١٪	٦٤٪
كندا	٧,١٪	٦٠٪
المعدل البسيط	٢٪	٧١٪
إسرائيل	٥,١٪	٥٠٪

وتُظهر المقارنة مع دول الـ G ٧ فرقًا كبيرًا في مستوى المعيشة أيضًا. ففي العام ١٩٥٣، بلغت نسبة دخل الفرد في إسرائيل ٢٥٪ قياسًا مع دخل الفرد في الولايات المتحدة، وفي العام ١٩٧٢، بلغ ٥٢٪ فقط. ومنذ العام ١٩٧٣، هنالك زيادة طبعًا، ولكن هنالك أيضًا تراجع في معدلات الزيادة في متوسط الدخل بسبب التباطؤ في معدلات النمو. فقد كان معدل النمو بين الأعوام ١٩٥١ ـ ١٩٧٢ ٥,٥٪ في العام، وهو من أعلى المستويات في العالم. وكان معدل النمو السنوي في الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٩٥ ما يقارب ١,٥٪. ولو أضفنا إلى حساب المعدل السنوات التي مرت منذ عام ١٩٩٦ ـ بما فيها الانتفاضة الأخيرة ـ لانخفض المعدل منذ العام ١٩٧٣ وحتى أيام كتابة هذا الكتاب إلى ١,٤٪

ويبلغ متوسط الصرف على التلميذ في إسرائيل ٣,٩٣٩ دولارًا للتلميذ الابتدائي مقابل ٣٧٦٩ دولارًا في دول OECD، وفي الثانوية ٤٩٧٢ دولارًا مقابل ٥٥٠٧ دولارًا في دول OECD، و١١٠٣٦ دولارًا للتعليم العالي في إسرائيل مقابل ١٠٨٩٢ دولارًا كمعدل في تلك الدول. المعدل في إسرائيل شبيه بدول مثل ألمانيا وبلجيكا وأستراليا والدانمارك[٢٨].

وفي نسبة المتعلمين تعليمًا عاليًا في أجيال القادرين على العمل، تأتي إسرائيل في المرتبة الثانية بعد كندا. وفي غالبية دول OECD بلغ معدل أصحاب شهادات الدراسة فوق الثانوية والجامعية ممن يؤلفون قوة العمل (٢٥ ـ ٦٤ عامًا) بين ٢٠ ـ ٣٠٪، في حين تبلغ النسبة في إسرائيل ٤٤٪، (في كندا ٥٢٪).

ويؤثر تدني نسبة العاملين من قوة العمل بشكل بالغ على مستوى المعيشة. فمعدل دخل الفرد (الناتج القومي مقسوم على عدد السكان) في إسرائيل ٧٤٪ من المعدل لدى الدول الصناعية السبع (G7)، وهو يعلو على أسبانيا والبرتغال واليونان فقط من بين أوروبا الغربية (بعد فرنسا وبريطانيا مباشرة)، ولكن إذا قسم الناتج المحلي كله على عدد العاملين وليس على عدد السكان نجد أن مكان إسرائيل يرتفع إلى ٥٣٠٠٠ دولار في العام، وهي من أعلى النسب في البلدان المتطورة؛ أي أن أحد مصادر توسع الفجوة بين إسرائيل والدول المتطورة هو نسبة العاملين المنخفضة من قوة العمل.

لاحظ مثلا التطور التالي؛ في العام ١٩٨٠ شكلت النساء ٣٦,١٪ من العاملين، وفي العام ١٩٩٥ ٤٣,٤٪، وفي العام ٢٠٠٢ وصلت نسبة النساء إلى ٤٨,٤٪. هنالك إذن تطور ملحوظ في نسبة عمل النساء على الرغم من نسبة العمل المنخفضة عمومًا من قوة العمل المتوفرة.

نسبة القوة العاملة المدنية من فئة أبناء ١٥ وما فوق حسب الجنس		
العام	رجال	نساء
١٩٧٠	٦٩,٢	٢٩,٣
١٩٧٥	٦٤,٩	٣١,٦
١٩٨٠	٦٣,٧	٣٥,٧
١٩٨٥	٦٢,٧	٣٧,٥
١٩٩٠	٦٢,٣	٤١,١
١٩٩١	٦٢,١	٤١,٦
١٩٩٢	٦٢,١	٤٢,٥
١٩٩٣	٦١,٨	٤٣,٤
١٩٩٤	٦٢,٨	٤٤,٧
١٩٩٥	٦٢,٨	٤٥,٤
١٩٩٦	٦٢,٦	٤٥,٦
١٩٩٧	٦٢,١	٤٥,٨
١٩٩٨	٦١,٦	٤٦,٣
١٩٩٩	٦١,٨	٤٧,٣
٢٠٠٠	٦٠,٨	٤٨,٢
٢٠٠١	٦٠,٧	٤٨,٤
٢٠٠٢	٦٠,٢	٤٨,٤

لا شك أن نسبة الأيدي العاملة المدنية في إسرائيل من قوة العمل قليلة مقارنة بالدول المتطورة. ويرجع تدنيها إلى تدني نسبة عمل النساء عمومًا وعند العرب بشكل خاص، وتدني نسبة العمل في أوساط المتدينين اليهود بشكل عام، وإلى تَرَفُّع اليهود عن القيام بالعديد من الأعمال التي باتت تعتبر قصرًا على العمال الفلسطينيين والأجانب، هذا إضافة إلى مردودها المادي القليل نسبيًا لمتطلبات مستوى المعيشة الإسرائيلي. الفجوة بين عدد العاملات من النساء وعدد العاملين من الرجال في إسرائيل أقل من المعدل في دول OECD، ويساوي الفجوة القائمة في سويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة؛ ٨٣٪ من نسبة عمل الرجال، وفي الدول الاسكندنافية فقط ترتفع النسبة عن ٩٠٪. وعلينا أن نذكر أن ٧٧,٧٪ من النساء العربيات في جيل العمل لا يشاركن في العمل، وأن هذا يؤثر على اقتصاديات البيت العربي في دولة تتطور فيها الاحتياجات بموجب متوسط الدخل للعائلة الإسرائيلية إلى يعمل فيها معيلان، وليس بموجب دخل عائلة يعمل فيها الرجل

وحده. كما علينا أن نذكر عند التطرق إلى التوتر الديني العلماني في هذا البلد أن ثلث العلمانيين في جيل العمل لا يشاركون في قوة العمل، في حين لا يشارك فيها ثمانون بالمائة من المتدينين المصنفين كـ «حريديم».

وارتفعت نسبة العمال الأجانب من بين العاملين في القطاعات المدنية كلها باستمرار من ٩,٤٪ في العام ١٩٩٥ إلى ١٠٪ في العام ٢٠٠١، وهي نسبة تفوق الدول الصناعية المتطورة كافة، وأقل من سويسرا، حيث تبلغ النسبة ٥,١٧٪. وقد ساهم استيراد الأيدي العاملة بموازاة تصدير رأس المال في توسيع الهوة في المداخيل والأجور داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، إذ ضغطت أجور العاملين غير المهرة. واحد من كل ثمانية يعملون ضمن قوة العمل الإسرائيلية ليس مواطناً إسرائيلياً، وهذه إحدى أعلى النسب في العالم الغربي (٤١٪ أكثر من ألمانيا وبلجيكا، ١٠١٪ أكثر من فرنسا، و٢١٥٪ أكثر من بريطانيا) [٢٩].

وقد سجل الاقتصاد الإسرائيلي ارتفاعاً مستمراً في إنتاجية العمل تعبر عنه الفجوة المزدادة توسعاً بين حجم نمو الاستثمار في العمل وفي رأس المال وحجم نمو الناتج، وبخاصة في الصناعة. وقد ازدادت إنتاجية العمل نتيجة تحسن تنظيم وهندسة عملية الإنتاج ذاتها والتطور التكنولوجي. كما تطورت نوعية العمل ذاته. في العام ١٩٨٠، كانت نسبة الذين أنهوا أكثر من ١٣ عاماً دراسياً بين العاملين ٢٧٪، أما في العام ١٩٩٥، فقد بلغت ٤٣٪.

حالة متطرفة من اللا مساواة

تتدرج إسرائيل كالدولة الثانية بعد الولايات المتحدة من ناحية انعدام المساواة واتساع الفجوة في المداخيل (وحسب مقياس جيني، فإنه من بين دول OECD تحتل فقط تركيا والمكسيك مرتبة أعلى، وهي على نفس مستوى إيطاليا والولايات المتحدة)، وهي تحتل أيضاً المكان الثاني بعد الولايات المتحدة من حيث نسبة العائلات المصنفة بمعيار تلك البلاد [٣٠] كعائلات فقيرة: ٩,١٧٪ من العائلات في الولايات المتحدة تعتبر فقيرة و٧,١٧٪ في إسرائيل، مقابل ٤,٨٪ في فرنسا، و٨٪ في بلجيكا، و٤٪ في النرويج. ويبدو من الأرقام المتوفرة عند كتابة هذا الفصل أنه

في العام ٢٠٠٤ سوف يتجاوز اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في إسرائيل تلك القائمة في الولايات المتحدة.

ويحصل قطاع العشرين بالمائة من المجتمع الذي يحتل المرتبة الأعلى على سلم الدخل على ٩,٥٣٪ من مجمل المداخيل بأرقام العام ٢٠٠٠، في حين يحصل أدنى عشرين بالمائة من المجتمع على ٧,٠٪ منها. ويحصل النصف الأدنى من المجتمع على ١,١٤٪ من الدخل فقط [٣١]. في حين يحصل النصف الآخر على ٩,٨٥٪. وهذه فجوة مروعة بين نصفي مجتمع. والحديث لا يجري هنا عن التمييز الطبقي بين من يملكون وسائل الإنتاج ومن لا يملكونها، ولا عن الفرق بين العمال وأصحاب الشركات، وهو الفرق الطبقي الأساسي الذي كان اليسار يعتمده في تحليلاته لطبيعة المجتمعات والقوى الثورية فيها، وإنما يدور الحديث هنا عن الفرق في الدخل بين قطاعات اجتماعية واسعة، بما في ذلك بين الأجيرين أنفسهم. وتؤسس النظريات الاجتماعية التي تعنى بشكل خاص بالفروق بين المداخيل دون أن تدري لسياسات الهوية التي سيأتي الحديث عنها فيما بعد، ولا تؤسس لصراع طبقي من النوع الذي ألفناه في أدبيات الاقتصاد السياسي الماركسي عندما كان يجري الاهتمام بالفرق بين من يملكون ومن لا يملكون وسائل إنتاج.

عندما كتب Samuelson حول اللا مساواة في كتابه الكلاسيكي [٣٢] في أسس الاقتصاد، وجد من المناسب أن يؤكد في العام ١٩٧٣ «ربما كانت دولة إسرائيل أكثر الدول مساواة من بين الدول غير الشيوعية». ولكن الحالة انقلبت تماماً منذ نهاية السبعينيات (بعد وصول الـ «ليكود» إلى السلطة)، ومنذ الثمانينيات احتلت إسرائيل مكانة متقدمة بين الدول المتطورة من حيث اللا مساواة. وقد ارتفع مؤشر جيني لحالة اللا مساواة في حالة إسرائيل من ٤٣,٠ سنة ١٩٧٩ إلى ٥٣,٠ سنة ٢٠٠١.

تتوسع الهوة في المداخيل في الدول المتطورة كافة منذ سنوات السبعين، وذلك بسبب الانقلاب الحاصل في قوى الإنتاج والعملية الاقتصادية بشكل عام. وقد أدى هذا الانقلاب إلى زيادة الطلب لذوي الاختصاصات في التقنيات العليا.

وأدى ذلك أيضًا إلى ضعف نقابات المهن القديمة والصناعة الغنية بالعمالة عمومًا، وبالعمالة غير الماهرة على وجه الخصوص، هذا إضافة إلى تجول رأس المال بحثًا عن أيد عاملة رخيصة للصناعات نفسها التي تنتقل عبر الحدود. وفي حالة إسرائيل زد علىً هذا كله الهجرة من دول الاتحاد السوفييتي السابقة واستعداد المهاجرين للتضحية بمنجزات نقابية لم يشاركوا في إنجازها بهدف البدء بالعمل والاندماج في الحياة الاقتصادية، ويضاف إلى هذا أيضا انفتاح إسرائيل على استيراد الأيدي العاملة الأجنبية بعد الانتفاضة الأولى.

وفي حالة إسرائيل، علينا عند الحديث عن اللا مساواة الحادة في توزيع المداخيل أن نأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي - الاقتصادي النابع من أسباب أيديولوجية متعلقة بكيفية تعامل الصهيونية مع الهجرة اليهودية الوافدة، ومع القرية العربية القائمة. خاصة وأن الصهيونية تعني فيما تعنيه عملية تخطيط مستمرة zoning and planing نابعة عن ضرورات توسيع الاستيطان لاستيعاب الهجرة. وتخطط إسرائيل لإقامة المدن والمناطق الصناعية والبنى التحتية لكل هذا في خطط لعشرين عام تجرى عليها تعديلات مستمرة وتناقش على مستوى لجان التخطيط القطرية والإقليمية على مستوى الحكومة.

وفي حالة هجرة اليهود الشرقيين في الخمسينيات تطور مفهوم «مدن» أو «قرى التطوير»، التي وجه إليها أولئك للسكن بعد مرحلة انتقالية مزرية ومهينة معيشيًا في معسكرات الاستيعاب «المعبراه» أو جمعًا «المعبروت». وقامت الصهيونية بواسطة إنشاء مدن وقرى التطوير البعيدة عن مراكز البلاد والأقرب إلى الحدود بتطبيق مخططها لتوزيع ديموغرافي لليهود في تلك المناطق البعيدة من المركز والمتاخمة للحدود في مرحلة توتر وتسلل فدائيين للوصول إلى أغلبية يهودية في كافة مناطق البلاد. وكان الاستيطان في هذه المناطق حتى تلك المرحلة حكرًا على الطلائعيين «حلوتسيم» المدفوعين بالأيديولوجيا الصهيونية في الهجرات المبكرة قبل قيام إسرائيل. ولكن المهاجرين الشرقيين لم يندفعوا للاستيطان بدوافع أيديولوجية بل دفعوا، أي تم توزيعهم بقرارات إدارية لاعتبارات أيديولوجية وأمنية، وذلك دون أن تطور مدن التطوير أسس نموها الاقتصادي الاجتماعي ودون أن تتوفر فيها عناصر إعادة إنتاج ذاتها ماديًا. وعلى الرغم من كل المحاولات لفتح مناطق

صناعية وغيره، بقيت مدن التطوير رمزًا للهوة الاقتصادية بين المركز الاقتصادي على الساحل والهوامش على الأطراف بحكم تعريفها. وتطابقت هذه الهوة إلى حد بعيد مع الهوة بين الأصول الإثنية. وتطور احتكاك غير ودي بين مدن التطوير والمستوطنات الزراعية القائمة أصلا مثل «الكيبوتس» و«الموشاف» الموجودة في هذه المناطق، والتي تمأسست كنخبة ثقافية اقتصادية منذ أيام الـ «يشوف» [٣٣]. وتحولت الكيبوتسات إلى رمز للأشكنازية المتعالية المرتبطة بمؤسسات دولة «مباي» الأشكنازية في نظر أبناء مدن التطوير الذين نفروا من اليسار الصهيوني.

وفي العام ١٩٩٩ كان معدل أجر الأشكنازي ٥ ,١ مرة أكثر من الشرقي وضعف أجر العربي. وطبعًا لا يجري الحديث هنا عن أجور الوظيفة نفسها، وإنما هذا يعني أيضًا أن الأشكناز تقلدوا الوظائف الأكثر أهمية أو الأكثر مردودًا ماديًا في الاقتصاد [٣٤].

وقد سجلت التجمعات السكانية العربية بشكل متواصل أدنى الأجور وأعلى معدلات البطالة. وبلغ معدل أجور الأجيرين العرب ٤٤٧٧ شيكل جديد (ألف دولار تقريبا)، أي ٣٠ ٪ أقل من معدل الأجور الذي بلغ العام ٢٠٠٢ : ٦٤٩٤ شيكل جديد شهريًا.

كما نجد أن الدخل المنخفض لدى العرب أصلا استمر في التدهور منذ العام ١٩٩٥ مع ارتفاع في مداخيل أبناء الطوائف الشرقية مقارنة بالعرب ومع بقاء الهوة ثابتة مقارنة مع ذوي الأصول الأوروبية الأمريكية. وقد احتلت مدن التطوير المكان السكاني من الأسفل بمعدل أجور بلغ ٥٥١٠ شيكل جديد، أي ١٥ ٪ أقل من البلاد. مقابل ذلك سجلت مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة مثلا معدل أجور يزيد على المعدل العام ٦٧١٥ شيكل جديد [٣٥].

وفي العام ٢٠٠١ سجل أعلى معدل أجور عند الرجال، وكان في مدينة عومر (يسكنها بشكل عام الطبقات الوسطى والأكاديميين) قرب بئر السبع - ١٦١١٥ شيكل جديد، في حين بلغ أعلى معدل أجور للنساء في سافيون وبلغ ٩٢٧٠ شيكل جديد. وهذا يعني أن الفجوة بين النساء والرجال ما زالت قائمة (ليس في الأجر للوظيفة نفسها، وهذا التمييز موجود، وإنما بشكل عام في نوع

الوظائف). ولكن أعلى الأجور للرجال والنساء وجدت في مدن وقرى أشكنازية متطورة أوروبية الطابع مثل «عومر» و«سافيون» قرب تل أبيب. ولو حسبنا أن معدل الأجور في العام ٢٠٠١ هو الرقم ١٠٠، لكان معدل الأجور لدى القادمين من أوروبا وأمريكا ١٣٨، ومن آسيا وأفريقيا ٩٥، والعرب ٧٠.

في العام ٢٠٠٠، بلغ أعلى معدل أجور للرجال عند العرب في قرية جولس الدرزية ٧١٢٠ شيكل، وكان عند الرجال اليهود في بلدة «مكابيم ريعوت» ١٦٨١١ شيكل[٣٦]. وتبلغ نسبة العرب العاملين في الوظائف الحكومية ٥,٧٪ العام ٢٠٠١، وفي العام ١٩٩٢ بلغت النسبة ٢,١٪ ولكن غالبيتهم يعملون في وظائف الدرجات الدنيا والغالبية في وزارة الصحة والتعليم، أي في الوسط العربي ذاته.

لقد ارتفعت أجور الفئات السكانية كافة في العقدين الأخيرين. وأجور الرجال الأشكناز من مواليد إسرائيل العام ١٩٧٥ تشكل فقط ٤٥٪ من معدل أجورهم العام ٢٠٠١، أي أن معدل أجورهم في هذه المرحلة يربو على ضعف معدل أجورهم قبل عقدين. وتشكل في حالة الرجال الشرقيين ٥٠٪، أي أن معدل أجورهم قد تضاعف في العقدين الأخيرين. أما في حالة العرب، فهي ٦٦٪؛ أي أن معدل الارتفاع في الأجور عند العرب هو الأبطأ. هذا مع أنه إذا أخذنا ارتفاع نسبة التعليم بعين الاعتبار، نجد أن الرجال الأشكناز قد حصلوا على أقل ارتفاع في معدلات التحصيل العلمي بين الأعوام ١٩٧٥ و٢٠٠١، في حين سجل العرب أكبر ارتفاع في نسب التعليم[٣٧]. ويحدد الباحثان كوهين وهابرفيلد أن الفرق في حالة الغربيين والشرقيين يقوم على انعدام المساواة الاجتماعية أو الطبقية إذا صح التعبير، وهو ناجم عن ارتفاع أجور المهن التي تتطلب مهارات أكبر. ولكن حالة العرب هي الحالة الوحيدة برأيهم التي لا ترتبط فيها الهوة بازدياد الهوة الطبقية الناجمة عن عوامل اقتصادية مثل الفرق في الأجور بين المهارات الناجمة بدورها عن تطور قوى الإنتاج، بل بعناصر أخرى غير اقتصادية مثل التمييز وطريقة تعامل سوق العمل مع العرب.

في منتصف الخمسينيات بعد أقل من عقد على قيام دولة إسرائيل، كان اليهودي

من أصل شرقي يحصّل دخلا يعادل فقط ٦٠٪ مما يحصّله يهودي من أصل أوروبي أو أمريكي. وفي منتصف السبعينيات، كان متوسط دخل اليهودي المولود في إسرائيل لأبوين من آسيا وأفريقيا ٧٥٪ من معدل دخل اليهودي المولود لأبوين من أوروبا وأمريكا. وبعد عشرين عامًا، أي في نهاية التسعينيات، نشهد من جديد توسعًا في الهوة مقارنة بالسبعينيات، وبلغت ٤٠٪، أي أن معدل دخل ابن لأصل شرقي، بلغ ٦٠٪ من دخل ابن لأهل غربيين، وهي نفس نسبة الخمسينيات.

يوازي هذا التغير في توسع الهوة وضيقها، التطور المشابه في الولايات المتحدة في الأعوام ذاتها بين السود والبيض، فقد ضاقت الهوة في السبعينيات ثم عادت واتسعت في التسعينيات هناك أيضًا[٣٨]. مع تغير بنية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية الرسمية أيضا. ولكن الفرق بين الغربيين والشرقيين في إسرائيل أكبر منه بين البيض والسود في أمريكا. ويعود تفسير الهوة في الدخل برأي روبنشطاين وبرينر إلى الفرق في التعليم، وهو بذاته فرق ناجم عن انعدام المساواة كمعطى اجتماعي سابق على سوق العمل ذاته. ولا يجد الباحثان في الخلاصة أثرًا لتمييز مباشر بين اليهود أنفسهم في تعامل سوق العمل ناجمًا عن هوية الوالدين في التسعينات، ولكنهما يسلمان بوجود التمييز في الخمسينيات والستينيات في تعامل سوق العمل ذاته مع الأجيرين من أصول مختلفة.

ولو دققنا النظر في تركيب قوة العمل المدنية الإسرائيلية الممكنة في العام ٢٠٠٠، لوجدنا أنها تتألف من ٥١,٢٪ ممن أنهوا اثنتي عشرة سنة تعليمية، أو أقل، و٤٨٪ ممن أنهوا دراسة فوق ثانوية. وقد وصلت نسبة المشاركين فعلا في قوة العمل من بين الأوائل إلى ٣٩٪ من القادرين عليه من حيث الجيل طبعًا، في حين كانت وصلت بين من أنهوا دراسة فوق ثانوية نسبة ٦٧٪. وكان معدل الدخل للمشارك في العمل في الحالة الأولى ٤٨٤٣ شيكل جديد، في حين بلغ معدل الدخل في المجموعة الثانية ٧٧٦٨ شيكل جديد[٣٩].

لقد أنجز نظام التعليم الإلزامي الثانوي تقليص الهوة التعليمية بين الأوائل، أي أن الفرق بين ذوي الأصول الشرقية والغربية في إنهاء المرحلة الثانوية يكاد يختفي، وبخاصة بين المواليد لأم وأب مولودين في إسرائيل بغض النظر عن الأصل. ولكن

الهوة تتوسع في الدراسة فوق الثانوية. والأهم من ذلك أن الأجور والمداخيل في الاقتصاد الجديد لم تعد ترتبط بعدد سنوات التعليم بقدر ما ترتبط بنوعية التعليم، وهنا تتوسع الهوة من جديد.

في العام ١٩٨٠، بلغ الصرف العام على مخصصات الرفاه الاجتماعي ٩٪ من مجمل الصرف العام (بدون فوائد)، وعلى التعليم ١١٪، وعلى الصحة ٧٪، المجموع ٢٧٪. في حين شكل الصرف على الأمن ٣٤٪ من الصرف العام. وخلال عقدين حتى العام ١٩٩٩، انخفضت مصاريف الأمن وبلغت ١٨٪ من مجمل الصرف العام (بدون فوائد) وارتفع الصرف العام على الصحة إلى ١١٪، والتعليم إلى ١٦٪، والمخصصات الاجتماعية ١٩٪. وليس ازدياد الصرف العام على هذه الشؤون في حالة إسرائيل مجرد دليل على توسع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وإنما تصلح أيضًا كدليل على توسع حالة اللا مساواة التي تنتجها العملية الاقتصادية الإنتاجية مع الفرق عن دول العالم الثالث والولايات المتحدة مثلا أن الدولة تتدخل في حالة دولة الرفاه في محاولة لسد الفجوة على شكل مسكنات، وبخاصة فيما يتعلق بالمخصصات الاجتماعية المدفوعة. ولكن مع توسع الهوة بين المداخيل وزيادة عدد من تقذفهم العملية الاقتصادية إلى مهاوي الفقر والفاقة تتحول إسرائيل من دولة رفاه إلى دولة إعانة، وعنصر الإعانة والإعالة قائم في كل دولة رفاه بحكم تعريفها، ولكن مخصصات إعانة الفقر على العيش تغلب على الصرف على الرفاه بشكل عام بالتدريج مع زيادة عدد من لا تستوعبهم عملية الحراك والتقدم الاجتماعي القائمة.

وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في الصرف على المخصصات الاجتماعية، فإنه في الفترة نفسها لم ينقص عدد من يعيشون تحت خط الفقر، بل زاد. ٣٤٪ من العائلات عاشوا تحت خط الفقر بموجب دخلهم العام ١٩٩٧، مقابل ٢٨٪ في العام ١٩٧٩، أي أن المخصصات ليست وسيلة لمحاربة الفقر، وهي إلى حد بعيد أداة في النقاش السياسي بين الأحزاب، وبخاصة الأحزاب القطاعية، التي تسعى لتمثيل فئات سكانية معرَّفة بالهوية.

تزيد العولمة والانفتاح على الأسواق العالمية مع إزالة الحواجز الجمركية من

الحاجة إلى التطور التكنولوجي الذي يشجع النمو. ولكن التطور التكنولوجي سيف ذو حدين في قضية المساواة تحديداً، لأنه يزيد من الفجوة بين الأيدي العاملة المتعلمة وغير المتعلمة.

يحدد حامي جوطليبوتسكي ونيل مارك عوامل اللا مساواة أساسًا بما يسمونه Pre- Labor Determined Factors، أي أنه لا يوجد برأيهم تمييز طائفي في مداخيل سوق العمل ذاتها، وإنما بعوامل متعلقة بكمية العمل المعروض في السوق ونوعيته، أي مستوى التعليم والمهارات، وهي عوامل ذات علاقة بالبيئة الاجتماعية ومدى بتطور المدن والقرى والتجمعات السكانية التي تنجب الأيدي العاملة، بما في ذلك المعيقات البيئية أمام الوصول إلى درجات أعلى من التحصيل العلمي.

يؤدي الفقر ذاته وحالة اللا مساواة المتطرفة ذاتها إلى بيئة اجتماعية وتعليمية تقلل من احتمالات وصول الشباب إلى الجامعة، وهذه النتيجة الأخيرة تزيد من حدة اللامساواة والفقر. وإذا كان التعليم هو الأداة الأساسية لتضييق الفجوة كما يتفق غالبية المحللين الاقتصاديين الإسرائيليين، فإن الفجوة في التحصيل العلمي قائمة أيضًا بموجب خلفية الأولاد الاجتماعية والطبقية.

تأثر الاقتصاد بالتطور السياسي

حالة الانتفاضة الثانية

بحسب تقديرات أولية طرأ ارتفاع على مصروفات الأمن في العام ٢٠٠١ بنسبة ٩٪، كما ارتفعت الفجوة بين الصادرات والواردات بـ ٤٥٪ في العام نفسه. وطرأ انخفاض بنسبة ٣٪ على الناتج من قطاع الأعمال، وهو القطاع الأكثر تأثراً من مجمل الناتج المحلي بانعدام الاستقرار. وللمقارنة، قدرت نسبة الانخفاض في عام حرب أكتوبر ١٩٧٣ بـ ٣,٥٪، أي أن الانتفاضة شبيهة في تأثيرها بحالة الحرب، مع الأخذ بعين الاعتبار نمو الاقتصاد الإسرائيلي وتغير بنيته منذ تلك المرحلة[٤٠].

بدأت الأزمة التي مر بها الاقتصاد الإسرائيلي في مرحلة الانتفاضة الثانية عملياً في العام ١٩٩٦ مع انخفاض مستمر في وتائر نمو مجمل الناتج المحلي. وفي سنوات

الانتفاضة تحول الانخفاض إلى تراجع حقيقي في مجمل الناتج المحلي وفي مؤشرات أخرى للتباطؤ الاقتصادي في مجالات مثل معدلات البطالة، والإنتاج الصناعي، واستيراد وتصدير البضائع والخدمات، وقطاع البناء، والسياحة . . . وغيرها.

يمكن تقسيم عوامل الأزمة بتقدير الاقتصاديين الإسرائيليين بدون استثناء تقريبًا إلى مصدرين رئيسيين: عوامل خارجية متعلقة بالاقتصاد العالمي، بما في ذلك التباطؤ العام الناجم عن كل ما يتعلق بحرب الإرهاب الأمريكية منذ ١١ أيلول ٢٠٠٠، والأزمة التي سبقتها في مجال الاستثمار في إنتاج وتطوير التقنيات العليا «الهاي ـ تيك» بشكل عام. وعوامل داخلية أهمها تصعيد الاحتلال للمواجهة مع الفلسطينيين ونشوب الانتفاضة وحالة عدم الوضوح أو عدم اليقين النابعة من الوضع السياسي ـ الأمني، وتأثر الاقتصاد بحالة عدم الاستقرار، إضافة إلى سياسة بنك إسرائيل المتزمتة ضد خطر التضخم، والنابعة من تجارب إسرائيل السابقة، التي تحافظ على نسب فائدة عالية نسبيًا منذ فترة الاستقرار الاقتصادي بعد التغلب على مرحلة التضخم في فترة حكومة الوحدة الوطنية بوجود بيرس ومودعي كوزراء مالية على التوالي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩.

في مرحلة الركود الاقتصادي هذه، ارتفعت نسبة البطالة، كما ازدادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وتوسعت الفجوة باستمرار في العقدين الأخيرين في إسرائيل، كما انخفض مستوى المعيشة ومستوى دخل الفرد، وانخفض دخل الحكومة من الضرائب. لا شك أن الحديث في مرحلة الانتفاضة هو عن ركود اقتصادي بالمعنى الحرفي للكلمة. ولولا الضمانات الأمريكية التي قدمت لحكومة إسرائيل في العام ٢٠٠٣ بمبلغ عشرة مليارات دولار، لعوملت إسرائيل في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي كدولة في حالة ركود وأزمة، ولارتفعت الفوائد التي تجبى منها على الديون ولقلصت اعتماداتها المالية.

يعتبر الاقتصاد الإسرائيلي في المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية اقتصادًا متطورًا، ولكن من مصادر الأزمة الاقتصادية التي رافقت مرحلة الانتفاضة الثانية ما يمكن اعتباره مميزًا بنيويًا للاقتصاد الإسرائيلي، وفي غير صالحه، قياسًا باقتصاديات الدول الغربية المتطورة:

١ ـ نسبة المشاركين في قوة العمل من الرجال أقل بـ١٧٪ من الدول المتطورة: ٧٨٪ في أوروبا، ٦١٪ في إسرائيل.

٢ ـ نسبة المصروفات الأمنية من مجمل الناتج المحلي أكبر بكثير من الدول المتطورة (٩٪ مقارنة بـ ٢٪).

٣ ـ وجود فجوة أكبر من الدول المتطورة الأخرى في الدخل بين الأغنياء والفقراء، الأمر الذي يحتم صرفًا أكبر لدى الدولة في قضايا الرفاه الاجتماعي والمخصصات على أنواعها. ولهذه الأسباب مجتمعة، فإن نسبة الصرف العام (مصروفات الدولة) قياسًا بمجمل الناتج المحلي، هي الأعلى قياسًا بالدول المتطورة؛ ١ , ٥٤٪ تليها السويد والدنمرك، والنمسا، وفرنسا. ومقارنة إسرائيل مع هذه الدول غير عادلة بحق اقتصاد الأخيرة، فخلافًا للدول المذكورة تعود غالبية الارتفاع إلى ارتفاع نسبة المصروفات العسكرية من الداخل القومي قياسًا بالدول المتطورة.

ولقد انعكست الأزمة في انخفاض مجمل الناتج حتى قياسًا بالعام ١٩٩٠، ناهيك عن انخفاض دخل الفرد. وعلى الرغم من ارتفاع الناتج المحلي المستمر بالأرقام منذ العام ١٩٩٠ من ٢٨٣ , ٢٧١ مليار إلى ٦٨٥ , ٤٨٥ في العام ٢٠٠٣، فإنه بالأرقام الحقيقية وبأسعار العام ٢٠٠٠ سجل الاقتصاد الإسرائيلي من العام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ انخفاضًا في مجمل الناتج المحلي ٤٣٩ , ٤٦٤ مليار إلى ٥٨٩ , ٤٥٥ مليار العام ٢٠٠٢ و٤٧٣ , ٤٦٠ مليار العام ٢٠٠١. أما معدل دخل الفرد، فقد عاد إلى معدل العام ٩٥/ ٩٦، أي بانخفاض ١ , ٦٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٠ من ٨٤٧ , ٧٣ ألف شيكل للفرد إلى ٣٢٩ , ٦٩ ألف شيكل للفرد.

وفي العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢، كانت نسبة النمو الاقتصادي الفعلية سلبية: ٩ , ٠٪ ـ و١ , ١ ـ٪ تباعا، أما من حيث معدل دخل الفرد فالانخفاض أكبر ٢ , ٣٪ العام ٢٠٠١، و١ , ٣٪ ـ العام ٢٠٠١.

وتتضح أهمية تأثير الأحداث السياسية من انخفاض مجمل الناتج القادم من قطاعات الأعمال فقد ارتفعت معدلات النمو في القطاعات الاستثمارية بشكل حاد من بداية العام ٢٠٠٠ وحتى تفجر الانتفاضة، حتى وصلت إلى ٨ , ١٢٪، ثم انخفضت إلى ٥ , ١٪ في العام ٢٠٠٢.

ومن آثار الانتفاضة المباشرة، برأينا، انخفاض السياحة القادمة إلى إسرائيل من معدل ٨٠ إلى ١٠٠ ألف سائح في الشهر بين السنوات ٨٤ـ ٩٠، وقد انخفضت إلى أقل من ٢٠٠٠ في الشهر العام ٩١، إبان حرب الخليج الأولى، وارتفعت في مرحلة أوسلو إلى معدل ١٠٠ ألف وحتى ٢٢٠ ألفًا أثناء زيارة البابا، ثم عادت وانخفضت في الانتفاضة الثانية.

وانخفض الاستثمار الأجنبي في إسرائيل من ١١ مليار دولار العام ٢٠٠٠ إلى ٢٤ ,٤ مليار العام ٢٠٠١، وإلى ٦ ,٢ مليار العام ٢٠٠٢، وارتفع بشكل نسبي الاستثمار الإسرائيلي الخاص في الخارج (لا يشمل استثمارات البنوك) من ٩١٦ مليون دولار العام ١٩٩١ و٨٨٥ مليونًا العام ٢٠٠٠ إلى ٢٥٢٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٢، أي أن الاقتصاد الإسرائيلي قد شهد في مرحلة عدم الاستقرار السياسي والأمني الناجمة عن الانتفاضة حركة هروب رؤوس أموال إلى الخارج بحثًا عن استثمارات آمنة.

ويميز النمو السلبي، بمعدل ٪٨٥, ٠ - في العام ٢٠٠١، حالة إسرائيل مقارنة بكافة الدول الصناعية المتطورة حسب معطيات منظمة OECD. ولغرض المقارنة، سجلت المنظمة أعلى معدل نمو من بين دولها في دولة التشيك: ٣ ,٤٪، وأقلها في المكسيك ٣ ,٠٪.

خلال فترة الانتفاضة كلها، استمر الانخفاض بالاستثمار في الأملاك الثابتة (غير المنقولة) من عقارات وغيرها، وشهد الربع الأخير من العام ٢٠٠٢ انخفاضًا مقداره ٧ ,١٣٪، مقابل ارتفاع في بداية العام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من كل هذا التباطؤ والركود الاقتصادي، فقد بلغ التضخم المالي العام ٢٠٠٢، ٥ ,٦٪، مقابل ٤ ,١٪ العام ٢٠٠١، و٠٪ العام ٢٠٠٠ الذي شهد نموًا اقتصاديًا ملحوظًا وتفاؤلا بعودة الحياة إلى مشاريع السلام مع فوز باراك في الانتخابات العام ١٩٩٩. وتتجاوز نسبة التضخم هذه التي شهدها العام ٢٠٠٢ الدول المتطورة كافة، وتقل عن النسبة في المكسيك.

الفصل الثاني

بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيليًا(*)

عند تناول موضوع العولمة فكريًا في الوطن العربي، تلفت النظر تلك الازدواجية التي يتم من خلالها تناول الموضوع، مرة كقضية مواجهة مع «العولمة» كأيديولوجيا، ومرة بالتعامل مع واقع العولمة كعملية جارية فعلا كأنها تجسيد للأيديولوجيا، ولذلك فهي من هذا المنظور لا تستحق التحليل، بل التقييم، ولا الدراسة، بل الإدانة أو الترحيب، بحسب الموقف. ومنعًا للالتباس، يجب التمييز مفهوميًا على الأقل بين أيديولوجية العولمة التي تقوم بطرح نفسها كأنها بديلة لليمين واليسار (أو ما بعد اليمين واليسار) والتي تطرح رجال الأعمال أو طبقة المديرين العالمية كأنها الإنسان العالمي الجديد، وهنا تجوز مقارنتها بتقليعات أيديولوجية عابرة مثل «صراع الثقافات»، و«نهاية التاريخ»، وبين العولمة كمجموعة من العمليات الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ الثقافية الجارية فعلا، ويعيش العرب على تخومها، إن لم يكن على هوامشها.

ليست العولمة بهذا المعنى الأخير طارئًا تاريخيًا ما يلبث أن يزول، ومن الخطأ التعامل معها كقفزة ثورية في التطور التاريخي، بل هي تدريجية جارية منذ بدء الاستعمار الحديث، أي منذ أن دكت البضائع سور الصين على حد تعبير البيان الشيوعي، وهو أول وثيقة حديثة في العولمة كعملية تعميم البضاعة كعلاقة اجتماعية على المستوى الدولي. وقد تسارعت هذه العملية واتخذت أشكالا جديدة مع كل ثورة في التقنية وقوى الإنتاج.

وليست الطفرة الحالية في استخدام مفهوم العولمة أيديولوجية فحسب، بل

تعكس تطورات حقيقية جارية على أرض الواقع . ولكن ترافق هذه التطورات الجارية فعلا صراعات ومواقف أيديولوجية لا بد من أخذها في الاعتبار :

١ ـ تجري مرحلة العولمة الحالية بعد أن اكتمل بناء السوق الرأسمالية العالمية ، أي بعد أن انتصر رأس المال ، في توحيد السوق العالمية بمركز صناعي متطور وهوامش مرتبطة به .

٢ ـ ينتج من حالة شمولية نشاط رأس المال ، وبخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ، موقف أيديولوجي مفاده الادعاء أن الصراع القديم بين اليسار واليمين قد انتهى ، وأن أي صراع في المستقبل يتم ضمن التسليم ببديهيات قوانين السوق الرأسمالية .

٣ ـ تنتج من حالة الإقصاء مواقف مفادها أن الصراع القديم بين قطبين دوليين تحول إلى صراع بين الهوامش من جهة ، وعولمة رأس المال من جهة أخرى . لأن العولمة لا بد من أن تتمخض عن مركز ومحيط .

٤ ـ حالة التشويه البنيوية التي ينتجها النشاط العالمي لرأس المال في دول المحيط تؤدي إلى نشوء أيديولوجيات محلّوية متعصبة وحركات أصالة (Authenticity) دينية ، وإلى أنواع مختلفة من سياسات الهوية (.Identity Politics).

ولأن عولمة الحداثة الرأسمالية لا تؤدي إلى تثوير الوعي والبنى التقليدية في الهوامش ، بل تكتفي بتقويضها دون أن تنشأ البنى الحديثة البديلة القادرة على استيعاب العولمة الاقتصادية كقوة داخلية ، فإنها تبقى قوة خارجية ، ولذلك أيضًا يظهر المحدثون في بلدان الهامش كأنهم أتباع قوة خارجية . وتبدو القوى المحافظة والرجعية التي لا تقل حداثة كأنها تمثل الأصالة . والطفرة الحالية في العولمة ناتجة - في رأيي - من كونها جارية بعد أن اكتمل بناء السوق الرأسمالية العالمية ، أي بعد أن انتصر رأس المال في توحيد السوق العالمية بمركز صناعي متطور وهوامش وبلدان تم إقصاؤها تمامًا ، ولم تعد قادرة على أي نوع من التبادل السلعي . وتتحول هذه الأخيرة إلى عالة عليه ، كما يبدو الأمر من منظور المركز الصناعي المتطور ، أو إلى نوع من التسكع الاقتصادي الذي كان يحظر قانونيًا على الأفراد في أوروبا التراكم الاقتصادي الأولي ، ثم سمحت به دولة الرفاه الاجتماعي المتأخرة . ويخيل أحيانًا

وكأن النقاش الدائر حاليًا حول العدالة وتوزيع الثروة ، وبخاصة مسألة ديون دول العالم الثالث ضمن النظام العالمي هو استعادة للنقاش القديم بين دولة الرفاه الاجتماعي وبين الرأسمالية المنفلتة العقال ، فهل يسمح بـ «التسكع» على الصعيد العالمي ضمن النظام الرأسمالي فتتحمل دول المركز تكلفته على شكل معونات اقتصادية أو غذائية أو جدولة ديون أو غيره تسكّن حالة البطالة ، ولكن لا تحلها وتكرس حالة التبعية القائمة ، أم تسود حالة من النشاط الرأسمالي المنفلت الذي لا يعترف بالحدود؟ ويقدم رأس المال المعولم الحل بالاستثمار مباشرة في القطاعات الإنتاجية في الدول الأخرى ، بما فيها دول المحيط ، إذا قدمت هذه الأخيرة الخدمات اللازمة والبنى التحتية والطاقات المهنية الملائمة والتسهيلات الضريبية والتسهيلات البيروقراطية . وتكاد هذه جميعا تمس بسيادة الدول وحقوق العمال المكتسبة ويصاب قطاع الدولة بالضمور سلبا وإيجابا لصالح فئات مستفيدة من الانتعاش الاقتصادي .

واتفق مع الاتجاه الذي ذهب إليه صادق جلال العظم في تعريف العولمة كنمط النشاط المعاصر لرأس المال بالاستثمار مباشرة في الإنتاج الصناعي في الدول والقارات الأخرى ، وليس فقط في مجالات المواد الخام والخدمات والتبادل[٤١] . إذن يكاد هذا التعيين يكون بديهيا في تمييز نشاط الشركات المتعددة القوميات قياسا برأس المال الوطني . ولكننا نتفق أوليًا مع هذه النزعة في التعريف ، ولن نتطرق في هذا الكتاب إلى مجمل الإشكاليات التي تثيرها التعريفات . ولكننا نضيف أن العولمة تعني فيما تعني تعميم الحاجات وأنماط الاستهلاك دون تعميم القدرة على تلبيتها . ولن نجدد على أدبيات بحث ظاهرة العولمة الواسعة الانتشار إذا أضفنا عند التطرق إلى عملية العولمة المعاصرة كطغيان قوانين التبادل العالمي المفروضة من قبَل المراكز الصناعية الكبرى على قوانين وحاجات الاقتصاد المحلي وإخضاعها لَها بالكامل . ولن نجدد ، أيضًا ، إذا تحدثنا عن تغير نوع الصناعة القائمة حاليًا في المراكز الصناعية المتطورة ، وعن تصدير التلوث البيئي ، وعن توسع الطبقة الوسطى وتقلص الطبقة العاملة في الغرب ، وتحول دول الهوامش عمليًا إلى طبقة عاملة تطالب بحقوق نقابية ، وتحول رأسماليتها إلى رأسمالية خدمات وسيطة وغير منتجة . وربما ليس هذا كله هو المقصود عند الحديث عن العولمة كثورة تميز الأزمنة المعاصرة من مجمل الحداثة .

ما هو الجديد في عملية العولمة المعاصرة والمقصودة أي المشار إليها عندما تتحدث الناس عن ظاهرة جديدة؟ فعندما يعلق البعض على العولمة كظاهرة جيدة لا يجدون ما يقولونه إلا مظاهرها المستمرة منذ القرن التاسع عشر. ما هو الجديد إذن؟ الجديد أن المهمة التاريخية لرأس المال انتقلت من توحيد السوق العالمية وإخضاعها لقوانينه، إلى مرحلة جديدة ناجمة عن ثورة مميزة في قوى الإنتاج بعد أن اكتملت عملية إخضاع السوق العالمية لنشاط رأس المال. والمقصود هو الثورة الحاسوبية والثورة في وسائل الاتصال التي يصعب اختزالها إلى مبنى تحتي (قاعدة اقتصادية إنتاجية)، فضلا عن أنها تطمس الحدود الفاصلة بينه وبين المبنى الفوقي للمجتمع (أنماط الوعي والعلاقات السياسية الحقوقية). وهذا ما نود أن نضيفه.

إذ تربط الطبيعة الجديدة لقوى الإنتاج في نشاطها بين كل ما يسمى بالبنى التحتية والبنى الفوقية مباشرة ودون وساطة الوعي الطبقي، وبشكل يجعل النماذج النظرية التي وضعت خصيصًا لتفسير العلاقة بينهما تبدو فائضة وفاقدة لدورها. والعولمة الجارية في ظل هذه الثورة الحاسوبية والثورة في وسائل الاتصال تقتحم مجالات الوعي والثقافة وتعميم أوقات الفراغ وأنماط الاستهلاك مباشرة من الخارج قبل أن تمر المجتمعات بعملية تطور اجتماعي اقتصادي وسياسي متدرج يتلاءم معها بشكل عضوي. أي أن أنماط الاستهلاك والثقافة المرتبطة بها تعمم دون البنية الاقتصادية اللازمة لإنتاج هذه الأنماط الاستهلاكية. كما يبرز إلى العيان تقارب في الثقافات في أوساط المتعلمين ورجال الأعمال وطبقة المديرين من القوميات المختلفة. وربما كان اقتحام مجالات الثقافة هو السبب وراء تصوير عملية العولمة كأنها عملية أيديولوجية جارية على الأرض وتؤسس نوعًا من إمبريالية ثقافية تفرضها حاجات المراكز الصناعية المتطورة، فتبدو العولمة كأنها عملية أمركة. والحقيقة أنه يجب التمييز بين عملية تنميط وتوحيد الاستهلاك المادي والثقافي كإحدى ظواهر فعل الشكل الجديد للعولمة من ناحية، و«العولمة» كأيديولوجيا تحاول إظهار كل ذلك كأنه المنقذ الحديث من الضلال من ناحية أخرى. فالواقع في منظورها كأيدولوجيا هو البديل لليمين واليسار، وهو الكفيل بتذويب الثقافات المحلية، وهو الذي، في منظور هذه الأيديولوجيا، سيعولم الحاجة إلى الديموقراطية، أي وعي غيابها في أذهان البشر.

لم تنته بالطبع الصراعات الأيديولوجية في عالمنا. وأيديولوجية «العولمة» كأحد مظاهر تجلي اليمين، بما في ذلك اليسار سابقًا المنضم إليه، وردة الفعل الأيديولوجية المحتقنة عليها كدليل على أزمة الفكر اليساري التقليدي، بما في ذلك ما تأثر به من قوى قومية محلية في مرحلة عالم القطبين، كلها دليل على أن الصراع الأيديولوجي لم ينته، وأن هنالك قوى ترفع حرية قوى السوق المحلية والعالمية فوق كل الاعتبارات، وترهن التقدم والتطور بهذه الحرية المقدسة. وهنالك قوى أخرى ترى ضرورة تقييد هذه الحرية بقيم واعتبارات أخرى محلية وعالمية. وهذا بالطبع يتجاوز الانقسام إلى عولمة وردة فعل أصولية على العولمة، لأن رد الفعل ليس إلا صدى للفعل، وليس كل رد فعل على أيديولوجية «العولمة» أو كل معارضة للعولمة قادرة على طرح بدائل على مستوى انتقادها. الاستنكار والإنكار لا يشكلان نقدًا، بل ردود فعل قد تتلخص بإدارة الظهر للواقع.

تجلت عملية العولمة الثقافية بوسائل الاتصال الحديثة في اختراق الحدود القومية بما هي حدود ثقافية، وذلك باتجاهين: تأثر بمراكز صناعة الثقافة من أجندة العلوم الاجتماعية وحتى أنماط الترفيه والاستهلاك، وتعددية ثقافية تتجلى في اكتشاف الهويات الثقافية الجزئية ضمن الدولة القومية؛ أقاليم، وطوائف ومجموعات إثنية. وقد ساهمت عملية العولمة في تعميق اللا مساواة القائمة في المجتمعات عبر تغيير جذري في سوق قوة العمل وأدت اللا مساواة بين قطاعات اجتماعية كبيرة إلى إحياء لسياسات الهوية. لقد أضعفت العولمة الدولة القومية وحدودها وأحيت الانتماءات الجزئية في داخلها وتعاطفت معها.

وقد تتحول هذه الهويات الجزئية ضمن الدولة القومية إلى محاولة إثبات ذاتها كقوميات منفصلة ذات مطالب سياسية، الأمر الذي يؤكد أن العولمة لا تعني بالضرورة زوال الأمة أو تقادمها، بل قد تعني تفتيتها إلى قوميات عدة تطالب هذه الأخيرة بدورها بدول قومية، أي بالتحول إلى أمة تقوم على أساس إثني أو على أساس عضوي هو وحدة أصل مزعومة. وقد يتم تأطير التعددية الثقافية الناتجة من طمس حدود الدولة القومية كحدود ثقافية ضمن المواطنة الديمقراطية، بحيث تغدو المواطنة الديمقراطية هي الرابط المدني بين أفراد ينتمون إلى ثقافات متعددة. الحاجة النظرية لبلورة هذه الأسئلة ومحاولة طرح إمكانيات الإجابة عنها هي السر في تلازم

انتشار الأدبيات حول الهوية والقومية مع طوفان من الأدبيات والمؤتمرات حول المواطنة والمجتمع المدني. وتتلازم هذه الأدبيات والطفرات الأكاديمية دون أن يدري أصحابها سبب هذه التلازم.

لا تشكل إسرائيل مركزاً عالميًا من مراكز إنتاج الطفرات التقنية (التكنولوجية)، كما أنها لا تشكل أحد مراكز ضبط هذه العملية، ولكنها منذ عقد الثمانينيات ليست معرضة لها فحسب، بل تحاول اقتحام المركز واحتلال مكان لها فيه. لقد كانت حرب ١٩٦٧ الحجة الأساسية في إقناع رأس المال العالمي بخصوص دور إسرائيل والمراهنة عليها اقتصاديًا، وقد انهالت المساعدات المالية على إسرائيل بشكل أساسي بعد هذه الحرب، بحيث تجاوزت المعونات الأمريكية في سنة ١٩٦٨ مجمل المساعدات المالية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل طيلة الفترة الواقعة بين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧، كما تدفقت الاستثمارات المالية إلى إسرائيل. وبعد أن كانت جزءاً من الاعتبارات السياسية الغربية في منطقة الشرق الأوسط وفي استراتيجيات المواجهة مع الحركة القومية العربية الصاعدة، انضمت إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ بالتدريج إلى السوق الرأسمالية العالمية ذاتها، وأخذت تصارع لاحتلال موقع لها في التقسيم الدولي للعمل، بحيث تتجاوز دور «الحربة الإمبريالية» في المنطقة.

وبالإمكان من هذه الزاوية اعتبار حرب ١٩٦٧ المناسبة التي قامت فيها دولة إسرائيل كدولة حديثة تتجاوز «اليشوف» الاستيطاني. وفقط، بعد هذه الحرب، بدأت عملية الفرز داخل المجتمع الإسرائيلي ذاته، وبدأ تحرر السوق الرأسمالية من أسر دولة القطاع العام العسكرية بنظام التقشف والحماية الجمركية الذي فرضته على المجتمع وعلى عملية الإنتاج والتبادل السلعي. لقد قامت هذه الدولة بعسكرة الاقتصاد والمجتمع، إضافة إلى إقامة البنية التحتية الاقتصادية والعلمية اللازمة للتراكم الرأسمالي. وقد أنتجت هذه الدولة ثقافة المواجهة التي توحد عناصر المجتمع (فرد، حزب، نقابة، مجتمع، جيش، حكومة، دولة) في وحدة أيديولوجية أهلية واحدة توحد المجتمع الزراعي ـ العسكري الاستيطاني في المواجهة مع «العدو» العربي. وعلى الرغم من أن قواعد عمل هذا المجتمع الداخلية كانت قواعد عمل ديمقراطية، فإن عملية الفرز والتمفصل اللازمة بين عناصر النظام الديمقراطي لم تكن قد تمت بعد،

ولذلك كانت الديمقراطية الإسرائيلية ديمقراطية الأغلبية البرلمانية مع توفر حد أدنى من آليات الضبط والرقابة التي تميز حالة الفصل بين السلطات. وكانت الرقابة الاجتماعية رقابة ذاتية أكثر منها موازنة لعمل الدولة وتعسفها، وكانت نخب الدولة الاستيطانية هي نخب الاستيطان الزراعي العسكري، وهي ذاتها النخب العسكرية الاقتصادية والحزبية والنقابية، وإلى حد بعيد الثقافية أيضًا.

وقد رافق الانتصار الإسرائيلي بعد العام ١٩٦٧ وترسيخ العلاقة مع السوق الرأسمالية العالمية وتدفق الاستثمارات، الثقة اللازمة بالنفس لبدء عملية الفرز داخل هذه الوحدة، ورافق عملية الخصخصة وارتفاع مستوى المعيشة وتوسع الطبقة الوسطى في المدن بدء تميز الحزب عن الدولة. وكانت نتيجة التميز النهائية هزيمة الحزب في انتخابات العام ١٩٧٧، ودخول إسرائيل بشكل جدي مرحلة التعددية الحزبية كعملية تداول السلطة، وليس فقط كواقع وجود أحزاب متعددة.

لقد نمت صناعات الـ «هاي تيك» بأكثر من ٧٠٪ بين الأعوام ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠، في حين نمت الصناعات المختلفة بمعدلات ٦ ـ ١٢٪. أما الصناعات التقليدية مثل النسيج، فلم تنمُ إطلاقًا. لقد ارتفع تصدير السلع كافة، وبلغت نسبة التصدير من مجمل الناتج التكنولوجي المتقدمة إلى ٧٠٪ مقابل ١٣٪ من منتوج السلع الصناعية التقليدية. وكان وزن صادرات التكنولوجيا المتطورة من مجمل الصادرات ٢٢٪ في العام ١٩٩٥ مقابل ١٤٪ صادرات من الصناعات التقليدية. أما في العام ٢٠٠٠، فقد وصلت نسبة الصناعات العليا ٦٠٪ من الصادرات الإسرائيلية، مقابل ٩٪ وزن الصناعات التقليدية من مجمل الصادرات.

هنالك معنى آخر أيضًا للأرقام أعلاه؛ بإمكان الصناعات التقليدية أن تصمد على المدى المتوسط دون علاقة بالأسواق العالمية، فـ ٨٧٪ من منتوجها مستهلك في إسرائيل ذاتها، وفقط ١٣٪ للتصدير. أما صناعة التكنولوجية العليا، فإن ٣٠٪ فقط من إنتاجها يستهلك في إسرائيل، أما الباقي، فيرتبط بالأسواق العالمية وبقدرته على المنافسة في هذه الأسواق. ويؤدي هذا بالطبع إلى ديناميكية تطور مختلفة تمامًا في هذه الصناعات، ولذلك، أيضًا، تحتاج الصناعات التقليدية إلى حماية. فلو فتحت السوق المحلية للمنافسة الخارجية، لأُغلق قسم كبير من هذه الصناعات، وذلك إما لأن تكلفته أعلى وإما جودته أقل، وإماَ كلا العاملين سوية.

بين الأعوام ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ انخفض عدد العاملين في الصناعات التقليدية بـ ٩٪، وفي الصناعات التقليدية المتخلفة بـ٢٪، وفي الصناعات التقليدية ذات التكنولوجيا العالية بـ ٤٪، أما في صناعات التكنولوجيا العالية، فقد ازداد عدد الأجيرين بـ ٢٤٪.

قلنا إن صناعة التكنولوجيا العليا هي صناعة تصدير متجهة إلى الأسواق العالمية وإلى المستوى التكنولوجي العالي، ولكن هذه الصناعات نمت في الصناعات العسكرية الإسرائيلية وضرورة إيجاد رد على حاجاتها المتطورة باستمرار منذ بداية السبعينيات. وقد قامت الصناعة العسكرية بدايةً بتلبية حاجات إسرائيل العسكرية الخاصة أو لغرض إنتاج الأسلحة التي تخضع تجارتها لحظر دولي أو رقابة دولية. ولكن سرعان ما تبينت عناصر قوة الصناعة العسكرية التي شكلت قوة دافعة للتطور التكنولوجي:

١ ـ حدد الأمن الإسرائيلي لصناعته حاجته إلى معدات وقطع ومركبات تحتاج إلى خبرات عالية متوفرة في المجتمع الإسرائيلي.

٢ ـ حدد حاجات في مجال الإلكترونيات والبصريات وغيرها.

٣ ـ كانت الرقابة العسكرية على الصناعة شديدة وزادت من جودة الإنتاج.

٤ ـ لم تتسامح الدولة مع أسعار عالية نتيجة لوصفها الاقتصادي وأجبرت الصناعة العسكرية على تطوير النجاعة وضبط المصروفات.

٥ ـ منح الزبون الإسرائيلي (الجيش) الدعاية الأكثر أهمية للمنتوجات العسكرية الإسرائيلية لاختراق أسواق محددة لا تحتاج أصلا إلى رعاية من النوع التجاري.

وحال نشأة الصناعة العسكرية الإسرائيلية تبين أن المنطق الذي يحكمها شبيه بصناعة «الهاي ـ تيك»: إنها غير قادرة على العيش بمعزل عن السوق العالمية.

وفي نهاية التسعينيات عمل في الصناعة العسكرية الإسرائيلية ٨,٥٪ من مجمل العاملين في الصناعة في إسرائيل مقابل ٢٠٪ في الثمانينيات. واضح أن الصناعة التكنولوجية المتطورة انفصلت في هذه الأثناء عن الصناعة العسكرية، وتحولت إلى تكنولوجية مدنية متطورة إضافة إلى ارتفاع إنتاجية العمل في الصناعة العسكرية

ذاتها. قسم من هذه الصناعات بدأ كصناعة عسكرية ملك الدولة، وتمت خصخصته فيما بعد، وتحول إلى الجمع بين الصناعة العسكرية والمدنية ضمن تعاقدات وطلبات تحكمها حاجات السوق العالمية. ينطبق هذا على شركات ومجمعات صناعية مثل «تديران» و«سولتام» وغيرها.

وكانت عملية انفتاح الاقتصاد الإسرائيلي للعمليات الاقتصادية العالمية الطابع متوازية مع تراجع تدخل الدولة في الاقتصاد، وبخاصة كل ما يتعلق بالحماية الجمركية للصناعة المحلية. وهكذا انقرضت صناعات معروفة في إسرائيل مثل صناعة الورق والسكر وتركيب السيارات وغيرها.

وقد نبع تدخل جهاز الدولة المركزي في الاقتصاد وإخضاع القطاعات الإنتاجية لعملية تخطيط مركزية من ثلاثة مصادر رئيسية:

(١) إن الدولة في إسرائيل، أقامت، وكان عليها أن تقيم مقوماتها الذاتية أيضًا، بما في ذلك الاقتصاد كجزء من عملية بناء الأمة.

(٢) أما أيديولوجية النخب الحاكمة في البداية، فكانت أيديولوجية اشتراكية متأثرة، إلى حد بعيد، بالنظريات السائدة في أوروبا الشرقية والأحزاب العمالية في الغرب.

(٣) إن أي جهاز بيروقراطي يستوعب هجرة خارجية يطور لدى المقيمين نزعة وصاية على المهاجرين، ويتحكم هذا الجهاز بالمبادرة الخاصة لدى المهاجرين في بداية طريقهم باعتباره يعرف ما هو أفضل لهم.

بدأ الانفتاح الذي ميز إسرائيل منذ البداية عن دول أوروبا الشرقية عمليًا منذ سنوات الستين تبعه انضمام إسرائيل إلى منظمة التجارة العالمية WTO وتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة. في البداية، حاولت إسرائيل أن تحافظ على اقتصاد مغلق يكفي ذاته ويخضع نظام الاستيراد إلى رقابة محكمة، وكذلك يمنع التداول بالعملة الصعبة. وبالإمكان إجمال الوسائل التي استخدمتها الدولة للتحكم بالاقتصاد المركزي كما يلي:

(١) تحكم بنوع البضائع المستوردة ومحاولة إلزام أطراف التعاقد في الخارج بشراء بضائع إسرائيلية.

(٢) ضرائب على الاستيراد وضرائب على شراء العملة الصعبة لغرض الاستيراد، ضرائب على شراء الخدمات خارج البلاد (مثل ضريبة السفر).

(٣) رقابة كاملة على العملة الصعبة وإخضاع التداول بها لسقف محدد ولنظام ترخيص.

(٤) تقديم العون من الدولة لكل من يشتري وسائل إنتاج لأغراض صناعية ووضع أسعار رمزية لاستخدام الأرض والمياه وغيره.

وتعود لبرلة الاقتصاد إلى ضرورات تطور التجارة مع الدول الصناعية. وبموجب اتفاقيات التجارة الحرة اضطرت إسرائيل في البداية إلى إزالة العوائق التي تميز لصالح البضائع المنتجة محليًا في عملية تدريجية طويلة استمرت منذ نهاية الستينيات وحتى التسعينيات. وفي الستينيات فقط أزيلت عمليًا الحواجز الجمركية مع بلدان العالم الثالث، ما أدى إلى تقليص البضاعة المحلية التقليدية مثل النسيج وغيره، أو رحيلها إلى بلدان أخرى بحثًا عن أيد عاملة رخيصة. هكذا انتقل وزن الواردات في سوق الملابس المحلية من ٢٠ ـ ٢٥٪ في بداية التسعينيات إلى ٤٥٪ في نهايتها يوازيها انخفاض بلغ ٢٥٪ في معدل أسعار الملابس للمستهلك.

إضافة إلى ذلك، يفترض ألا ننسى ما ذكر أعلاه في الفصل الأول من هذا الباب أن اتفاق السلام مع مصر من العام ١٩٧٨ كان أحد عوامل تخفيض تدخل الحكومة بالاقتصاد في إسرائيل، لأنه أدى إلى تخفيض الميزانية العسكرية.

بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية في العام ١٩٥٠، ٤٥ مليون دولار، ٣٦,٥٪ منها صادرات زراعية، و٣٧,٦٪ صناعات تقليدية، و٢٤٪ في مجال الخدمات. وفي العام ١٩٧٠ بلغت قيمة الصادرات ١,٣ مليار دولار منها ١٥٪ صادرات زراعية، و٣٤٪ صناعات تقليدية، وساهمت الخدمات بـ ٤٠٪ من الصادرات، والصناعات الكيماوية بـ ٩,٥٪. وبلغت حصة المعدات الكهربائية والإلكترونية

٦٪. وفي الواقع، فإن إسرائيل لا تصدر معدات إلكترونية، ونحن نرجح أن يكون هذا الوصف الوارد في كتب الإحصاء كناية عن منتجات عسكرية. فهذه الأخيرة لا تذكر صراحة. وفي العام ٢٠٠٠ بلغت الصادرات الإسرائيلية ٤٥ مليار دولار، وبلغت قيمة الصادرات الزراعية ٢٪ فقط. أما الصناعات التقليدية، فشكلت ٢٤,٥٪ من الصادرات، والصناعات الكيماوية بلغت ١٠,٥٪، والمعدات الإلكترونية ٩,٥٪، وبلغت حصة الصادرات من مجال الـ «هاي تيك» ٢٢٪، وخدمات «الهاي تيك» ٨٪ (أي ما يقارب ١٢ مليار دولار في مجال الـ «هاي تيك»، و٤,٥ مليار دولار في مجالات التسلح).

ويجدر، أيضًا، أن نلقي نظرة على عناوين التصدير، وهي مؤشر على نوع الأسواق التي ترتبط بها إسرائيل. في العام ١٩٩٩، صدرت إسرائيل إلى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى ما قيمته ٢١ مليار دولار، واستوردت منها بضائع بـ ٢٧ مليار دولار. وفي العام نفسه، صدرت إسرائيل إلى دول العالم الثالث وشرق أوروبا ما قيمته ٤,٥ مليار دولار، منها ١,٧ مليار للسوق الفلسطينية، الأمر الذي يضع في ضوء آخر قيمة العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية المتواضعة بالنسبة لإسرائيل. واستوردت هذه الأسواق ما قيمته ٣ مليارات دولار، منها ٣٠٠ مليون دولار فقط من السوق الفلسطينية.

في السنة نفسها، صدرت إسرائيل ما قيمته ١٣,٥ مليار دولار خدمات غالبيتها الساحقة في الدول المتطورة، واستوردت ١٧,٥ مليار دولار خدمات، منها مليار دولار قيمته عمالة مستأجرة من سوق العمل الفلسطينية، و١,٥ مليار من أسواق العمل الأخرى في العالم[٤٢].

وبلغ العجز التجاري في العام ١٩٩٩: ٨,٢ مليار دولار. فكيف استطاعت إسرائيل أن تسد العجز المتواصل في الميزان التجاري بين الصادرات والواردات؟ بلغت المعونات الأجنبية في ذلك العام وغالبيتها أمريكية ٤,٤ مليار دولار[٤٣]. في حين بلغت التحويلات الخاصة التي تتلقاها أفراد من الخارج كمساعدات أو كعائدات من أملاكهم ومن ضمنها أموال التعويض الألمانية ١,٨ مليار دولار؛

المجموع ٦,٣ مليار. يبقى العجز في ميزان المدفوعات ١,٩ مليار دولار تغطي غالبيتها من استثمارات رؤوس الأموال من الخارج، وقد بلغت في العام ١٩٩٩ نحو ١,٧ مليار دولار، هنا تبدو عملية العولمة في الحالة الإسرائيلية ذات دور في سد حاجات الاقتصاد الإسرائيلي نفسه أيضًا. وعلينا أن نذكر أن حجم المساعدات الأمريكية ومن مجمل الناتج قد تغير، وبالتالي تغير مدى اعتماد الاقتصاد عليها، أي أن الاقتصاد استغل المعونات لا ليصبح أكثر ريعية وطفيلية، بل لزيادة إنتاجه ولتطوير البنى اللازمة لإعادة إنتاج ذاته. وقد بلغت المساعدات الخارجية الأمريكية في العام ١٩٩٩ ما نسبته ٣,٥٪ من مجمل الناتج المحلي، في حين بلغ في السبعينيات ما قيمته ٢٠٪ من مجمل الناتج.

كما رافق عملية نشوء الطبقة الوسطى وطبقة رجال الأعمال، والارتباط الإسرائيلي المتعدد الجوانب بعمليات الإنتاج التقني والعلمي والثقافي في الغرب عملية لبرلة الثقافة الإسرائيلية ضمن عملية التبادل السلعي الرأسمالية التي باتت تسيطر على الاقتصاد، وتحاول أن تحل محل الأيديولوجية الجمعية الاستيطانية التي عمقت المبادرة وحافز الربح والإثراء.

ومن السهل تقديم صورة ذهنية عن حجم الثورة الاقتصادية الاجتماعية التي حصلت في إسرائيل في العقد الماضي (١٩٨٨ ـ ١٩٩٧) مقارنة بالمراحل السابقة. فبين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٧ تمت عملية ترجمة التحول الكبير في الاقتصاد الإسرائيلي وازدياد معدلات النمو وحجم العولمة إنتاجًا وتبادلا واستهلاكًا، كما تميزت ببدء انتقال إسرائيل إلى الصناعات الإلكترونية البالغة التعقيد واندماج رأس المال المحلي الذي نما بقوة في العقود الثلاثة الماضية في رأس المال العالمي، بما في ذلك في القطاعات الإنتاجية.

وقد اخترنا هذا الجدول الذي يظهر بعض الأرقام التي تعبر عن تأثير هذا التحول في نمط الحياة السائد في إسرائيل:

(ملكية الأجهزة والمعدات في عشرة أقسام المجتمع المختلفة موزعة حسب الدخل الصافي للفرد)[٤٤]

	أدوات استهلاكية	المعدل %	العشر: ١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١٩٩٧	ثلاجة	٩٩,٦	٩٩,٤	٩٨,٩	١٠٠	٩٩,٨	٩٩,٥	٩٩,٥	١٠٠	٩٩,٧	٩٩,٥	١٠٠
	ميكروويف	٥٦,٤	٣٤,٧	٣٤,٨	٤٤,٥	٤٩,٠	٥٥,٣	٦٣,١	٦٧,٢	٧٠,١	٧٠,٨	٧٤,٤
	غسالة	٩١,٢	٨٠,٥	٨٧,٧	٩٠,٢	٨٨,٣	٩٤,٠	٩٣,٥	٩٥,٨	٩٢,٨	٩٥,٤	٩٤,٠
	تليفزيون	٩٣,٠	٨١,٣	٨٦,٦	٩١,٨	٩٢,٤	٩٣,٧	٩٦,١	٩٥,٥	٩٦,٩	٩٧,٢	٩٨,٩
	حاسوب بيتي	٣٣,٧	١١,٥	١٥,٩	٢١,٠	٢٩,٨	٣١,١	٣٧,٢	٤٥,٥	٤٢,٧	٤٦,٤	٥٦,٠
	هاتف أرضي (واحد على الأقل)	٩٤,٨	٨٤,٣	٩٠,٥	٩٠,١	٩٤,٠	٩٦,٥	٩٧,٧	٩٩,١	٩٧,٠	٩٨,٨	٩٩,٨
	هاتف نقال (واحد على الأقل)	٣٩,١	١٥,٤	٢١,٨	٢٨,٦	٣٢,٣	٣٩,٣	٤٦,٠	٤٨,٢	٤٦,٩	٥٣,٤	٥٩,٥
	الاتصال بالانترنت	٤,٨	٠,٩	٠,٦	٠,٦	١,١	٢,٦	٢,٤	٧,٦	٥,٩	١١,٧	١٥,٠
	سيارة واحدة على الأقل	٥٤,٢	١٢,٧	٢٢,٨	٣٤,١	٤٢,٦	٥٥,٩	٦٢,٠	٦٨,٧	٧٢,٢	٨٢,٤	٨٨,٤
١٩٩٨	ثلاجة	٩٩,٦	٩٨,١	٩٩,٤	٩٩,٦	٩٩,٧	١٠٠,٠	٩٩,٩	٩٩,٢	٩٩,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	ميكروويف	٥٨,١	٢٩,٠	٤٣,٦	٤٧,٣	٤٤,٧	٥٣,٧	٦٤,٥	٦٩,٦	٧١,٥	٧٧,٥	٧٩,٧
	غسالة	٩١,٢	٧٧,٦	٨٧,٧	٨٩,٦	٨٩,٥	٩٢,٧	٩٢,٦	٩٥,١	٩٦,٠	٩٥,٢	٩٦,٠
	تليفزيون	٨٩,٦	٧١,٣	٨٠,٢	٨٢,٩	٩٠,١	٩١,١	٩٤,٢	٩٥,٨	٥٩,٩	٩٦,٦	٩٨,٠
	حاسوب بيتي	٣٦,٦	١٥,٩	١٨,٧	٢٤,٢	٢٧,١	٣٥,٧	٣٦,٨	٤٥,٢	٥٠,٦	٥٤,٣	٥٧,٢
	هاتف أرضي (واحد على الأقل)	٩٤,٣	٨١,٣	٩٠,٣	٩١,١	٩٣,٧	٩٥,٤	٩٦,٨	٩٨,٢	٩٨,٤	٩٨,٧	٩٩,٣
	هاتف نقال (واحد على الأقل)	٤٤,٥	٢٣,٩	٢٧,٠	٣١,٨	٣٦,٣	٤٠,٤	٤٧,٤	٥٢,٨	٥٤,٨	٦٣,٣	٦٧,٤
	الاتصال بالانترنت	٨,٢	٢,١	١,١	٢,٥	٣,٣	٤,٣	٥,٦	١٠,٥	١١,٩	١٧,٤	٢٣,١
	سيارة واحدة على الأقل	٥٢,٩	١٤,٤	٣٠,٦	٣٣,٣	٤٠,٤	٤٧,٤	٦٠,٢	٦٤,١	٧٢,٠	٧٨,٩	٨٨,٠
٢٠٠٠	ثلاجة	٩٩,٧	٩٩,١	٩٨,٧	١٠٠,٠	٩٩,٩	٩٩,٧	٩٩,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٩	١٠٠,٠
	ميكروويف	٦٧,٣	٤١,٤	٥٢,٢	٥٨,١	٦٤,٤	٦٨,٠	٧٣,٠	٧٣,٩	٨٠,٤	٨١,٤	٨٠,٠
	غسالة	٩٢,٥	٨٥,٦	٩٠,٣	٩٢,٠	٩٣,٣	٩٠,٤	٩٣,٥	٩٣,٦	٩٥,٧	٩٦,٤	٩٤,٢
	تليفزيون	٩٢,٢	٨٢,٢	٨٠,٢	٨٨,٩	٩١,١	٩٢,٩	٩٣,٤	٩٧,٦	٩٧,٥	٩٨,٨	٩٩,٠
	حاسوب بيتي	٤٧,١	٢٢,٨	٢٧,٣	٣٧,٢	٤١,١	٤٦,٥	٥٠,٩	٥٢,٠	٥٧,٠	٦٤,٦	٧١,٧
	هاتف أرضي (واحد على الأقل)	٩٤,٤	٨٣,١	٨٨,٧	٩٢,٩	٩٦,٢	٩٣,٨	٩٦,٢	٩٧,٦	٩٧,٠	٩٨,٤	٩٩,٧
	هاتف نقال (واحد على الأقل)	٦٣,٥	٣٨,١	٥٤,٣	٤٩,٩	٥٢,٧	٦٢,٦	٦٨,٤	٧٢,٧	٧٨,٨	٨٠,٢	٨٦,٢
	الاتصال بالانترنت	١٩,٨	٣,٦	٣,٨	٦,٨	١٠,٣	١٥,٤	١٨,٨	٢٥,٩	٢٩,٦	٣٦,٠	٤٧,٦
	سيارة واحدة على الأقل	٥٤,٩	١٥,٩	٢٩,٤	٣٢,٥	٤٠,٢	٥١,٩	٦٢,٩	٦٨,٢	٧٥,٨	٨٢,٣	٩٠,٤

مقارنة بين السنوات:

	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٢/٣
ثلاجة	٩٩,٨			٩٩,٦	٩٩,٦	٩٨,٧
ميكروويف	٧١,١	٦٧,٣	٦١,٨	٥٨,١	٥٦,٤	٢٧,٢
غسالة	٩٣,٥	٩٢,٥	٩٢,٦	٩١,٢	٩١,٢	٨٩,١
تلفاز				٨٩,٦	٩٣,٠	٩٠,٣
حاسوب	٤٩,٩	٤٧,١	٤٠,٧	٣٦,٦	٣٣,٧	٢٢,٨
هاتف أرضي واحد على الأقل	٩١,٧	٩٤,٤	٩٤,٤	٩٤,٣	٩٤,٨	٩٢,٦
هاتف نقال واحد على الأقل	٧٣,٨	٦٣,٥	٥٢,٣	٤٤,٥	٣٩,١	***
الاتصال بالإنترنت	٢٢,٥	١٩,٨	١١,٩	٨,٢	٤,٨	***
سيارة واحدة على الأقل	٥٦,٦	٥٤,٩	٥٥,٣	٥٢,٩	٥٤,٢	٥٠,٤

مركبات سلة الاستهلاك للعائلة:

	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧
مجمل الاستهلاك	١٠٠,٠			١٠٠,٠	١٠٠,٠
مواد غذائية	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٣	١٨,٠	١٨,٠
سكن	٢٢,٥	٢٢,٠	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,١
صيانة منزلية	٩,٣	٩,٥	٩,٢	٩,٠	٩,٠
أثاث وأدوات منزلية	٤,٩	٥,٢	٥,٦	٥,٣	٥,٦
ملابس وأحذية	١٣,٤	١٤,٢	١٣,٥	١٣,٨	١٣,٢
خدمات تعليمية	٤,٧	٤,٦	٤,٥	٤,٣	٤,٣
مواصلات واتصالات	٢٠,١	١٩,٣	١٩,٦	١٨,٨	١٩,٠
استعمال المواصلات العامة	١,١	١,٢	١,٢	١,٣	١,٤
سفر خارج البلاد	٣,٩	٣,٧	٤,٠	٣,٦	٣,٧
التكلفة للسيارات الخاصة	١٠,٨	١٠,٣	١٠,٦	١٠,٢	١٠,٢
بريد، هاتف واتصالات	٤,٠	٣,٨	٣,٤	٣,٣	٣,٣
خدمات وأدوات أخرى	٤,٧	٤,٩	٤,٦	٤,٧	٤,٧

ما تلخصه الجداول السابقة هو تطور مجتمع استهلاكي لا يعمل من أجل الطعام والغذاء وسد رمق حاجات الإنسان الأساسية.

وتم تدريجيًا توسيع حرية الصحافة، ضمن الثوابت القومية الإسرائيلية التي تفرضها الرقابة الذاتية إلى درجة الثورة في تعددية محطات البث الإذاعي والتلفزيوني وإخضاعها لقوانين السوق المحلية والسوق الإعلامية الدولية. وتطورت وسائل الإعلام الإسرائيلية كمرفق إنتاجي يسيطر على صناعة أوقات الفراغ والترفيه، وكقوة اجتماعية توازن وتراقب عمل السلطة. تم ذلك في الوقت نفسه الذي بدأ يتطور فيه بسرعة كبيرة الفصل بين السلطة القضائية والسلطتين التشريعية والتنفيذية بشكل يعزز استقلالية السلطة القضائية من ناحية، ويحول السلطة التنفيذية إلى نظام شبه رئاسي إفلاتًا من قبضة عشرات المصالح الاجتماعية والاقتصادية الجزئية التي تبلورت واحتلت حيزًا في البرلمان بعد انهيار أيديولوجية بوتقة الصهر من ناحية أخرى.

لقد اكتشفت إسرائيل تعدديتها الثقافية والطائفية بعد أن انهارت بوتقة الصهر كثقافة مهيمنة للنخب الأوروبية الاستيطانية العسكرية، ومع ضعف هذه النخب، بفقدانها لاحتكار السلطة والهيمنة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، تضعضعت، أيضًا، عملية فرض الثقافة الموحدة، وذلك بعد أن أصبح المجتمع ينطلق منها ويعيد إنتاجها بآلياته الداخلية.

وليس صحيحًا أنه مع انهيار ثقافة بوتقة الصهر كثقافة أوروبية شرقية حل محلها التفتت الثقافي أو هيمنة ثقافة الطوائف الشرقية، هذا تبسيط. لقد زالت الحاجة إلى بوتقة الصهر الأوروبية بعد أن نشأت ثقافة يهودية - إسرائيلية (عبرية)، ولم يعد اكتشاف وكشف التعددية الطائفية يهدد وحدة الأمة، بل أصبح يتم في إطارها. لقد ضعفت النخب العلمانية الصهيونية القديمة بعد أن انتصرت، وانتقلت عملية إنتاج النخب السياسية والثقافية من الاستيطان الزراعي إلى المدينة الإسرائيلية الكبيرة على تنوعها الطبقي والثقافي، بعد أن تضاءل نصيب الإنتاج الزراعي من مجمل الدخل القومي، وأصبحت الحاجة إلى الاحتفاظ بالاستيطان الزراعي حاجة أيديولوجية أكثر مما هي اقتصادية، وأصبحت النخب الأوروبية التي تكمل طريق

النخب الصهيونية الطلائعية الاستيطانية القديمة هي النخب العلمانية الليبرالية المرتبطة بالصناعة المتطورة وبعملية العولمة الصناعية والثقافية، والتي ما لبثت أن وجدت نفسها منخرطة في صراع حول طبيعة دولة إسرائيل العلمانية أمام ثقافة يمينية ودينية تلتقي في التطرف القومي وفي رفع قيمة الأمة العضوية فوق قيمة الدولة وأيديولوجيتها (الدولتية الرسمية، والجيش، وسيادة القانون).

لقد اكتشفت ثقافة النخبة العقلانية العلمانية الجديدة أن الحرب نفسها التي خاضتها هي، والتي افتتحت مرحلة تطور إسرائيل الحديثة والموصوفة أعلاه، هي الحرب التي خلقت القاعدة المادية والثقافية لتعرف الصهيونية على ذاتها كأيديولوجية غيبية ولا عقلانية تهدد أيديولوجية الدولة وتستبدلها بأيديولوجية «الأمة ـ الدين» واضعة قيمة «أرض إسرائيل» فوق قيمة دولة إسرائيل وقيمة «شعب إسرائيل» (أي الأمة الصهيونية) فوق الشعب في إسرائيل.

لقد كان المشروع الصهيوني بمجمله مشروعًا استيطانيًا علمانيًا عقلانيًا في وعيه الذاتي المتمثل في وعي قياداته العمالية على الأقل، ولكنه أنشأ التمايز في القوى الاجتماعية والتيارات الثقافية اللازم لإحداث فرز بين قوى تعرفت على الأسس الغيبية لهذا المشروع وتماهت معها، وقوى ديموقراطية ليبرالية تدفع باتجاه انسجام إسرائيل في شبكة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية الأوروبية والأمريكية، ولكن ليبرالية هذه القوى الأخيرة لا تذهب إلى ما هو أبعد من الحدود المسلم بها في المشروع الصهيوني:

١ ـ الرواية الصهيونية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، من الحق، في إقامة دولة لليهود إلى مقاومة العرب هذا الحق، وقد تتسع هذه الرواية لتتحول إلى صراع بين حقين؛ الحق الصهيوني والحق العربي الفلسطيني؛ هذا الصراع الذي يؤدي إلى فكرة التسليم.

٢ ـ التطابق بين الانتماء القومي والانتماء الديني، وضمن هذه الحدود تخوض القوى الجديدة بما فيها النخب الاقتصادية والثقافية المعولمة صراعها، فتخسر الهيمنة السياسية والثقافية على الشارع الإسرائيلي المرة تلو الأخرى.

لقد كانت الصهيونية العمالية في ثقافة المشروع الصهيوني بمجمله، ولكن بعد

انتصارها في إقامة مؤسسات الدولة تكمل طريقها الثقافة الليبرالية الصهيونية كثقافة البرجوازية والطبقات الوسطى العليا والنخب المعولمة ثقافيًا، أما ثقافة الطبقات الدنيا، فهي معولمة استهلاكية؛ أي في أنماط الاستهلاك المادي والترفيهي، إلا أن ثقافتها السياسية (والروحية إذا صح التعبير) تتجه أكثر فأكثر نحو خليط من الهوية اليهودية التقليدية والغيبية السياسية.

لم تكن الثقافة السياسية السائدة في إسرائيل في يوم من الأيام معادية لعملية العولمة الجارية في عالمنا أو مستنكرة لها، كما هو الحال في الوطن العربي، بل ويثير اتخاذ المواقف من العولمة سلبًا أو إيجابًا، أو تأييدًا، الابتسام في إسرائيل المنشغلة بتأسيس موقعها الاقتصادي ضمن هذه العملية الجارية بتوتر مستمر، مع صيرورة وتطور الثقافة السياسية السائدة في المراكز الصناعية المتطورة.

تقدم إسرائيل المثال الأكثر تطرفًا على أن عملية العولمة لا تؤدي بالضرورة إلى زوال الحدود القومية، بل قد تؤدي إلى ردة فعل للحفاظ عليها وإلى محاولة تثبيت الحدود القومية كحدود ثقافية عن طريق تعميق البعد الإثني الباحث عن الأصل (الديني في الحالة الإسرائيلية) المشترك للجماعة القومية كجماعة عضوية متخيلة، وذلك كبديل لبعد السيادة والدولة كعامل أساسي في تشكيل الهوية والقومية الحديثة.

حاولت القيادة الصهيونية التاريخية العلمانية استخدام مفهومي الدولة والسيادة في عملية إعادة خلق الهوية اليهودية كهوية قومية تنضم إلى الأمم الأوروبية الحديثة، بهذا المعنى فهمت الصهيونية التاريخية ذاتها كعملية نفي يهودية الشتات كجماعة دينية مقدسة تعيش على هامش القوميات الناشئة في أوروبا. ولكن الصهيونية العلمانية التي انطلقت من الحاجة إلى تأسيس قومية يهودية حديثة (وليس من وجود مثل هذه القومية كما يعتقد بعضهم خطأ)، لم تستطع في ذروة علمانيتها التخلص من التطابق التام بين الانتماء الديني والانتماء القومي للأمة التي يراد تأسيسها بإقامة الدولة. وقد تجلى ذلك منذ البداية بأن كان «نفي الشتات» صهيونيًا عودة إلى رموز ما قبل الشتات في «مملكة يهودا» و«أرض إسرائيل» التوراتية في عملية علمنة لأساطيرها ورموزها.

تستحيل بالطبع عملية خلق الأمة دون علمنة أساطير ورموز وحكايات أصولها المفترضة والمسقطة على التاريخ بأثر رجعي، ولكن ما يميز حالة الصهيونية هو افتراض تطابق تام بين الأمة والدين. وهذا التطابق منع أية إمكانية لفصل الدين عن الدولة، وهذا لا يعني أن الدولة ليست علمانية، فكل دولة حديثة هي دولة علمانية بحكم التعريف، وإسرائيل دولة حديثة دون شك. ولكن الدين غير منفصل مؤسسيًا عن الدولة، كما تم تحزيب الدين، وذلك بتبني قوى اجتماعية مختلفة الأيديولوجية الدينية كمصدر لشرعيتها وكرأسمال رمزي في عملية احتلال مناطق النفوذ ضمن الجماعة القومية. ولكن الأمر الأدهى هو أنه في دولة تقوم على الانتماء الإثني لأمة/ دين يحدد الانتماء هذا الدين مفهوم المواطنة، وما يترتب عليه من حقوق وواجبات.

ولم تؤثر العولمة التي ارتبط بها المجتمع الإسرائيلي في عملية إعادة إنتاجه لذاته، وبخاصة بعد العام ١٩٦٧، في هذه البنية الأساسية للعلاقة دولة ـ أمة، بل وطدتها. وعلى الرغم من أن إسرائيل تعتبر محطة الإنترنت الثانية حجمًا بعد الولايات المتحدة في العالم، فإن هذه الحقيقة لم تغير من طبيعة يهودية الدولة والمجتمع.

وقد لا ينتبه مثقفونا في الوطن العربي إلى التغيرات الحاصلة في العلاقة بين اليهودية والصهيونية والدولة، وذلك لأن هذه الأبعاد اختلطت في وعيهم وشكلت وحدة شيطانية واحدة لا فرز فيها، وأي فصل أو تمييز لعناصرها ما هو إلا تقليل وتخفيف من شرها المستطير.

ولكن الواقع أن الصهيونية في الماضي كانت كما بينا في الباب الأول من هذا الكتاب حركة أقلية رفضتها اليهودية الأرثوذكسية لكونها تحول اليهودية من دين متميز إلى «أمة كباقي الأمم»، ولأن إقامة الدولة اليهودية هو عمل الله خارج التاريخ وبعد نهايته وليس وظيفة اليهود في هذه الدنيا، فواقعهم واقع شتات إلى حين عودة المسيح المخلص. أما اليهود الذين اندمجوا علمانيًا في الشعوب التي عاشوا في وسطها، فقد رفضوا الصهيونية، أيضًا، لأسباب معاكسة. ولأن مثقفينا لا يعيرون هذه الحقائق اهتمامًا، فإنهم لا يدركون أهمية صهينة الجماعات اليهودية المنظمة في

العالم كتطور جديد وكإنجاز إسرائيلي طرأ بعد العام ١٩٦٧، إذ إن هذه الحرب ونجاحات المشروع الصهيوني الثقافية والعسكرية لعبت دورًا مقنعًا بالنسبة لهم، وليس فقط بالنسبة لرأس المال العالمي، إذ لم تعد الصهيونية في نظرهم مجرد مغامرة قد لا يكتب لها النجاح في المحيط العربي المناوئ والمعادي لها.

وكما اجتازت العولمة حدود الدولة القومية مبرزة موضوع الهويات المحلية والثقافية في دول أوروبا والولايات المتحدة، كذلك اكتشفت اليهودية ذاتها في هذه الأقطار، وبدأت تبحث عن تحديد لهوية يهودية تتجاوز الالتزام بطقوس الديانة اليهودية في الأحوال الشخصية، وبخاصة أن اليهود في هذه البلدان العلمانية غير ملتزمين بهذه الطقوس. هنا يعاد اكتشاف إسرائيل عالميًا كمحور لهذه الهوية اليهودية المعولمة، وتتم صهينة الهوية اليهودية في الغرب وفي الولايات المتحدة بشكل خاص بمعنى التضامن والتماثل مع إسرائيل كحاجة تحتمها الهوية الثقافية في دولة ديموقراطية ليبرالية تحتمل التعددية الثقافية إلى جانب المواطنة المشتركة. لقد عولمت العولمة فيما عولمت الهوية اليهودية كهوية تقع إسرائيل في مركزها. لقد كانت الصهيونية منذ البداية حركة أوروبية تجتاز الحدود القومية في أوروبا نحو هوية قومية معولمة، ولكن انتصارها كحركة بين الجماعات اليهودية المنظمة في العالم تم بعد أن اكتسحت عملية العوْلمة الجارية الحدود القومية عبر وسائل الاتصال والشركات العابرة للقارات، وبعد أن تم تفتيت الثقافة القومية إلى تعددية ثقافية تندرج ضمنها اليهودية أيضًا. من ناحية أخرى وفي إسرائيل نفسها، فإن النهج السياسي نفسه الذي بنى الاقتصاد والمجتمع والدولة في إسرائيل على أسس حديثة، أدى بسياسته التوسعية وفي بحثه عن أيديولوجيا تبريرية لها إلى تطابق بين «أرض إسرائيل» وبين دولة إسرائيل الدنيوية المحتلة.

وبعد أن كانت عملية العلمنة اليهودية تميز المرحلة السابقة من تاريخ الصهيونية، أصبحت المرحلة الحالية تتميز بتديين الصهيونية، ويتم ذلك بتحويل النشاط الاستيطاني مثلا إلى فريضة دينية بدلا من قومية، وتحويل الصهيونية والدولة بمجملها إلى عملية خلاص مسياني (مشيحانية) تتم في التاريخ. وقد نشأت النخب السياسية والثقافية الجديدة التي تحمل هذه الثقافة السياسية الغيبية.

وبعد أن كانت «دولة اليهود» ذات السيادة هي المكون الأساسي لـ «الأمة اليهودية»، أصبحت الهوية اليهودية بشكلها الناتج عن فاعلية الدولة المركب الأساسي للدولة. هذا على مستوى الثقافة السياسية للنخبة. أما على مستوى الثقافة الشعبية، فقد أدت عملية تعميم الديمقراطية وعملية الخصخصة إلى ازدياد قوة وتأثير الثقافة الجماهيرية التي تم الحفاظ بها شعبيًا عند اليهود الشرقيين وغيرهم في مرحلة قمع هذه الثقافة رسميًا وسيطرة أيديولوجية بوتقة الصهر الأوروبية العلمانية. وقد تم الحفاظ بهذه الثقافات على المستوى الشعبي كثقافات تقليدية حميمة تزيد في التشديد على البعد الديني في الهوية التقليدية. لقد زاد التنافس بين الأحزاب في عملية تداول السلطة من قدرة هذه الثقافات الشعبية في التعبير عن ذاتها سياسيًا، وتم ذلك ضمن انتشار، وأكاد أقول هيمنة، الثقافة العنصرية على الشارع الإسرائيلي كثقافة شعب محتل، وضمن اكتشاف القوة الكامنة في الانتماء إلى اليهودية في دولة اليهود. فمصدر الحقوق في دولة اليهود هو الانتماء لليهودية، وذلك الذي يرى أن حقوقه مهضومة في هذه الدولة يتبع استراتيجية التشديد على يهوديته من أجل نيل هذه الحقوق! وبالنسبة للمواطن اليهودي ذي الأصول العربية، يكون ذلك بالتأكيد على يهوديته، وغالبًا ما يتضمن هذا التأكيد المجاهرة بكره العرب أو احتقارهم. في ظروف التعددية الثقافية تصبح الثقافة الشرقية، التي أصبح بالإمكان المجاهرة بها ضمن الدولة اليهودية الديمقراطية، كثقافة شرقية يهودية إسرائيلية خالية من البعد العربي إلا سلبًا، ولهذا السبب بالذات تسمى شرقية ولا تسمى عربية. وسوف نعالج هذا الموضوع وتجسداته بتوسع أكبر في الباب القادم حول الحالة الحزبية المعاصرة.

هوامش الباب الثالث

(١) تعتمد الأرقام الواردة في هذا النص على كتب الإحصاء السنوية التي يصدرها مركز الإحصاء الإسرائيلي، كما يعتمد على دراسة عزرا سادان، الاقتصاد الإسرائيلي والأمن القومي، (معهد دراسات الأمن القومي، جامعة حيفا، كلية الأمن القومي في الجيش الإسرائيلي، تل أبيب ٢٠٠١، ص. ٨٢ـ ٩٥). كما تعتمد إحصائيات وجداول هذا الفصل على المصادر التالية:

«شنتون سطاطيسطي يسرئيلي»، كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي العام ٢٠٠٠، إصدار دائرة الإحصاء المركزية، القدس، ٢٠٠١، وكتاب الإحصاء السنوي من العام ٢٠٠١، القدس ٢٠٠٢، وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٢، القدس ٢٠٠٣، إضافة إلى تقرير: «هقتسآت مشأفيم لشيروتيم حفراتييم»، تخصيص المصادر المالية للخدمات الاجتماعية للعام ٢٠٠٢، الذي يحرره سنويًا يعقوب كوب، إصدار: مركز بحوث السياسات الاجتماعية في إسرائيل، القدس ٢٠٠٣.

(٢) ليس صدفة أن تجذب هذه المرحلة انتباه باحثين عرب مثل حسن أبو النمل، تحولات الاقتصاد الإسرائيلي خلال عقد ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٩ (شتاء ١٩٩٧)، ٥٤ـ ٧٧. وأيضًا يوسف الصايغ، الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية، في مجموعة من الكتاب، العرب ومواجهة إسرائيل، احتمالات المستقبل، الجزء الأول، الدراسات الأساسية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠)، ٣٦٩ـ ٤١٢. يجري يوسف الصايغ حسابًا دقيقًا لدور المساعدات الأجنبية التاريخي المذكور أعلاه، وبخاصة من الولايات المتحدة وأموال التعويضات الألمانية ص ٣٨٢ـ ٣٨٤.

(3)Assaf Razin and Efraim Sadka, The Economy of modern Israel, (University of Chicago Press:Chicago, 1993)

حاييم بن شاحر، «كلكلات يسرائيل ـ إمتساع هديرخ»، هآرتس، ٢٢/٦/١٩٩٥.

(٤) المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٥) انظر شموئيل نواح ايزنشطت، هحبرا هيسرائيليت بتموروتيها (المجتمع الإسرائيلي في تغيره) (ماجنس: القدس، ١٩٨٩).

هوروفيتس، ليساك، مصدر سبق ذكره، ١٩٩٠.

موشي ليساك، «هإنتفادا فهحبرا هيسرائيليت: بريسبيكتيفا هيسطوريت فيسوتسيولوجيت»، في رؤوفين جال (محرر)، «هملحماه هشفيعيت: هشبعات هإنتفادا عل هحفرا هيسرائيليت، (الحرب السابعة - تأثير الانتفاضة على المجتمع الإسرائيلي) (هكيبوتس هميؤوحد: تل أبيب، ١٩٩٠)، ص ٢٥٨.

Baruch Kimmerling, Between the Primordial and the Civil Definitions of the Collective Identity: Eretz Israel or the State of Israel?," in E. Cohen, M. Lissak and U. Almagor (Eds.), Comparative Social Dynamics (Westview, Boulder & Co., 1985).

Yaron Ezrahi, politics and culture in Modern Israel: recent trends, in Ehud Sprinzak and Larry Diamond, eds., Israeli Democracy under stress, (Boulder: Lynne Rinner, 1993), p. 258

(٦) بيلد وشافير، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

(٧) انظر، يوآب بيلد وجرشون شافير، هسخسوخ هيسرائيلي فلسطيني فهحبرا هئزرحيت بيسرائيل، (الصراع العربي الإسرائيلي والمجتمع المدني في إسرائيل)، في يوآب بيلد وعادي أوفير (محرران)، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣.

(٨) الأرقام معدلة بموجب أسعار موحدة. وقد اختيرت أسعار العام ١٩٩٥ كمرجع.

(٩) المصدر عزرا سدان، وأيضًا: شموئيل بن تسفي، «هوتسآت فهَعَلوت هكوليلت لبيطحون»، المصروفات ومجمل تكاليف الأمن، في إمري طوف (محررًا)، هبطحَون فهميشك هلئومي بيسرائيل: إتجاريم فمعانيم بمدينيوت يتسور هبطحون، الأمن والاقتصاد الوطني في إسرائيل: تحديات وإجابات في سياسة إنتاج الأمن، مذكرة رقم ٦٢، (مركز يافة للدراسات الاستراتيجية، تل أبيب، ٢٠٠٢) ص٣٩.

(١٠) دافيد بر، «عوتسماه كلكليت فعوتسماه تسفائيل» (القوة الاقتصادية والقوة العسكرية)، دورية: كلكلاه، ٤١ (٢)، ص. ٢٢٣ ـ ٢٢٥.

شموئيل بن تسفي، «نيطل هبطحون هجلوي فهسموي» (وزن الأمن الجلي والمستتر)، دورية: كلكلاه، ٤١ (٢)، ص. ٢٢٧ ـ ٢٣٢، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(١١) أي قبل أن تظهر نتائج الوضع السياسي غير المستقر على الاستثمار والنمو الذي أدت إليه الانتفاضة الثانية.

(١٢) للمقارنة، بلغ مجمل الدخل القومي لمصر العام ٢٠٠٠: ٩٢,٥ مليار دولار.

(١٣) وهو ما يساوي ١٥٦٥٠ دولارًا بأسعار الولايات المتحدة، وهذا هو الحساب الدقيق لدخل الفرد وتأثيره على مستوى المعيشة، إذ لا تجوز مقارنة دخل الفرد بين الدول دون مقارنة الأسعار أو أخذها بعين الاعتبار. ولكن دولة مثل مصر مثلا تحسب القوة الشرائية بموجب البضائع المنتجة في مصر ذاتها كسلعة استهلاك للمستهلك المصري. وتميز هذه بأمرين:

(١) لا يمكن مقارنة جودتها بجودة البضائع المتداولة بالتنافس عالميًا.

(٢) إنها أرخص من هذه الأخيرة. هكذا يصبح دخل الفرد من ١١٠٠ دولار بالأرقام إلى ٢٩٠٠ دولار بالقوة الشرائية. وينتج هذا الفرق عن عدم تفاعل الاقتصاد بشكل كامل مع العولمة الاقتصادية إلا عبر الوكالات وغيرها من المظاهر الاقتصادية الوسيطة، بما فيها بعض أجزاء بيروقراطية الدولة المتورطة في عملية الوساطة.

(١٤) تعتمد إحصائيات وجداول هذا الفصل على المصادر التالية: كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي العام ٢٠٠٠، إصدار دائرة الإحصاء المركزية، القدس، ٢٠٠١، وكتاب «شنتون سطاطيسطي يسرئيلي»، كتاب الإحصاء السنوي من العام ٢٠٠١، القدس ٢٠٠٢، وكتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٢، القدس ٢٠٠٣، إضافة إلى تقرير: «هقتسآت مشأفيم لشيروتيم حفراتييم»، تخصيص المصادر المالية للخدمات الاجتماعية للعام ٢٠٠٢، الذي يحرره سنويا يعقوب كوب، إصدار: مركز بحوث السياسات الاجتماعية في إسرائيل، القدس ٢٠٠٣.

(١٥) لم نقل نوعية الحياة الأوروبية طبعًا، فهي لا تقترب من نوعية الحياة هذه برأينا لا بيئةً ولا ثقافةً ولا عرفًا اجتماعيا.

(١٦) وتزامن الهجرتين يفسر إلى حد بعيد التوتر الثقافي بين هاتين المجموعتين السكانيتين.

(١٧) لم يتبق من نظريات الشرق الأوسط الجديد من جهة، والسيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد العربي من زاوية النظر العربية من جهة أخرى، سوى بحث رأس المال الإسرائيلي عن أيد عاملة رخيصة وربما أسواق أيضا خارج الحدود أو بتجاوز حدود السياسة. ومن هنا بناء بعضً الصناعات الإسرائيلية في الأردن في منطقة إربد، ومن هنا أيضًا محاولات سبقت في مصر. وهذا هو منطق «البارك الصناعي» الذي بشر بيريس ومعهده بقيامه على نقاط الحدود والتماس، بحيث يخرج رأس المال للقاء الأيدي العاملة الرخيصة على الحدود.

(١٨) قررت حكومة رابين لأول مرة الموافقة على استيراد العمال الأجانب في العام ١٩٩٣، وكانت أول موجة في ذلك العام، ثم امتدت إلى قطاع البناء.

(١٩) وقد تناقلت الأخبار في فترة رئاسة بيريس للحكومة، ورابين وزير دفاع، مرات عدة نبأ تخفيض تمويل لإعانة «سلطة تطوير وسائل القتال» بحوالي ٣٥٠ ـ ٤٠٠ مليون دولار (ذهبت لزيادة أجور الضباط، وهم كفئة أقرب إلى لرابين، في حين تعتبر الصناعة العسكرية عادة موالية لبيريس). وتصلح هذه الملاحظة لتصوير التشابك بين السياسة والاقتصاد إلى درجة عالية في حالة الصناعة العسكرية مثلا.

(٢٠) يوسي أكرمان، «همدينيوت برئيات هتعسياه ببعلوت براطيت تسبوريت»، السياسة من زاوية نظر الصناعة المملوكة من قبل شركات خاصة ـ عامة، في: إمري طوف، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧ ـ ١٣١.

(٢١) خاصة في حالات مثل الهند وتركيا وغيرها.

(٢٢) يعقوب تورن، «هشبعات هسيوع هبطحوني عل همدينيوت هتعسيتت»، تأثير المعونات الأمنية على السياسة الصناعية، في إمري طوف، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٢٣) يوسي أكرمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٢٤) يشكل الماس المصقول ٣٣٪ من الصادرات الصناعية الإسرائيلية ومن المفضل عدم أخذه بالاعتبار لأن الماس الخام مستورد، والفرق بين استيراده وتصديره ضئيل، ولأن صقل الألماس استمرار لصناعة تكاد تكون يهودية أوروبية تقليدية قائمة في دول مثل بلجيكا.

(٢٥) أضيفت السلطة الفلسطينية إلى الجدول لأن التصدير إلى المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ لم يعتبر تصديرًا قبل قيام السلطة، ولكنه كان مشمولا ضمن النشاط الاقتصادي دون شك.

(٢٦) انظر أيضًا يوسف الصايغ، مصدر سبق ذكره.

(27) Summers Robert and Alan Heston, The Penn world Tables, (Mark 5.6), 1995.

تقريرهما هو أفضل تقرير مقارن لمعدلات ومؤشرات النمو على الصعيد العالمي منذ بداية الثمانينيات.

(٢٨) من الاستعراضات العربية الجيدة لهذه الموضوع أنطوان زحلان، الإمكانات البشرية والتقنية الإسرائيلية، في مجموعة مؤلفين، العرب ومواجهة إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص. ٤٣٩ _ ٤٦٩. لم نستخدم معطيات هذه الدراسة ولكننا ارتأينا أن نشير إلى أبحاث عربية جيدة في هذا السياق ليدرك القارئ العربي أن هنالك من اهتم بهذه الموضوعات من قبل، وبمستوى بحثي جيد جدًا.

(٢٩) بنك إسرائيل، جداول سنوية للعام ٢٠٠٠، من موقع البنك على الإنترنت. هذه المقارنة تدل على أن قسمًا من العمال الأجانب في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا قد حصل على المواطنة ولا يحسب أجنبيًا، في حين أنه في إسرائيل يصعب تصور حصوله على مواطنة، ولذلك يبقى في الحساب أجنبيًا.

(٣٠) يقاس خط الفقر بموجب دخل العائلة. وخط الفقر هو ٥٠٪ من «الدخل الأوسط». والمقصود بـ«الدخل الأوسط»، خلافًا لمتوسط الدخل الذي يعني معدل الدخل، الدخل الأوسط هو الدخل الذي يتوسط المجتمع، فيكون دخل نصف المجتمع فوقه ودخل النصف الآخر أدنى منه. إنه ليس معدل الدخل، بل هو دخل فعلي قائم يتوسط سلم المداخيل ويقسمها نصفين. بلغ خط الفقر العام ٢٠٠١ نحو ١٧٣٠ شيكلا، دخلا شهريًا صافيًا للفرد بعد خصم الضرائب وإضافة التخصصات الاجتماعية، وقد احتسب خط الفقر لدى عائلة من أربعة أفراد بـ ٤٤٧٠ شيكلا دخل للعائلة في العام ٢٠٠١، وقد انخفض خط الفقر بمعدل ٤,٧٪ من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٢.

(٣١) المقصود هنا الدخل من العمل، بما في ذلك التقاعد قبل دفع الضرائب وقبل استلام مخصصات التأمينات الاجتماعية.

(32)Samuelson, Paul .A. Economics, 8th edition, (New York,Hill; 1970).

(٣٣) الحالة الكلاسيكية لهذا التوتر هي حالة «بيت شآن» والكيبوتسات الغنية والقديمة الواقعة على سفح الجلبوع مثل بيت ألفا وغيرها. وهو التوتر الذي سهل على دافيد ليفي جر الشرقيين من سكان «بيت شان» من اليهود الشرقيين الذين وطنوا في مكان العرب في بيسان إلى دعم حركة حيروت في مرحلة مبكرة.

(٣٤) شلومو سفيرسكي وإيتي كونور اتياس، صورة الوضع الاجتماعي (إصدار منشورات ادفا، تل أبيب ٢٠٠١)، ص. ١٠.

(٣٥) ألون اتكين، مكان السكن ومستوى الأجور في إسرائيل ١٩٩٩ _ ١٩٩٣، (منشورات ادفا، شباط ٢٠٠٢).

(٣٦) ويجب ألا ننسى بالطبع أن جولس قرية درزية يعمل قسم كبير من سكانها في أجهزة الأمن، وهذا سر معدل الأجور المرتفع مقارنة ببقية العرب.

(37) Yinon Cohen and Yizchak Haberfeld, Gender, Ethnic, and National Earning Gaps in Israel: The Role of Rising Inequality", to be presented at the Sapir Center workshop on "earning inequality and educational gaps between origion-related groups in Israel", June 2003.

(38) Yona Rubinstein and Dror Brenner, " The Origion Related Wage Gaps: Evidence from the "promised Land", June 2003. Abstract.

(٣٩) دان بن دور، «كواح هعبودا بيسرائيل - مهمباط هبينلئومي» (قوة العمل الإسرائيلية من زاوية النظر العالمية). نشر المقال في يديعون لكلكلاه، (آذار ٢٠٠٣)، ص ٧٣ _ ٩٠.

(٤٠) تسفي زوسمان، «هوتسؤوت هبطحون كنيطل»، مصاريف الأمن كعبء. في أمرى طوف، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى ندوة «العرب والعولمة» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بتاريخ ١٨ _ ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧، ونشرت في مجلة «المستقبل العربي»، العدد ٢٣١، أيار، ١٩٩٨. وقد أضيفت منسجمة مع هذا الباب في هذا الكتاب.

(٤١) صادق جلال العظم، «ما هي العولمة؟»، الطريق، السنة ٥٦، العدد ٤ (تموز - آب ١٩٩٧)، ص ٢٦ _ ٤٤.

(٤٢) تبلغ الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل ٩٠٪ من مجمل الصادرات الفلسطينية.

(٤٣) استخدمنا في الفصل السابق معطيات من سنين أخرى للتدليل على العجز ومصادر سداده، ولكننا نختار سنوات مختلفة لغرض توسيع الآفاق والمعلومات الخاضعة في هذه الحالة لنفس القانون.

(٤٤) يقسم المجتمع إلى عشرة أعشار من معدلات الدخل الأعلى للفرد إلى المعدلات الأدنى، وتستخدم مؤسسات الدولة الإسرائيلية، ومنها مؤسسة التأمين الوطني، ومكتب الإحصاء المركزي هذا التوزيع لفحص الفجوات الاجتماعية بدقة أكبر وفحص تأثيرها على معدلات الاستهلاك والوضع الصحي والتحصيل الدراسي، والفوارق بين الإناث والذكور في الدخل والتعليم. وقد اخترنا هذا التوزيع لكي توضع مسألة الفقر في إسرائيل في سياق الأرقام المطلقة وليس النسبية، ففهم ما يعنيه الوجود في الأعشار الدنيا من حيث أنماط الاستهلاك الممكنة في دولة متطورة رغم الفجوة في الدخل.

الباب الرابع

الفصل الأول

المنتصر والمهزوم في الانتخابات الإسرائيلية

خلفيات تاريخية موجزة لمرحلتي باراك وشارون

حتى حصل الانقلاب الكبير العام ١٩٧٧ بوصول حزب الـ«ليكود» إلى السلطة في إسرائيل كانت إسرائيل عمليًا دولة حزب واحد، هو حزب مباي، الذي أصبح حزب العمل (بعد اتحاد مباي مع أحدوت هعفودا). وقد بدأ الانقلاب عمليًا العام ١٩٦٧ مع بداية تحول إسرائيل إلى دولة سوق رأسمالية فعلا، وبعد أن نخر خطاب سياسي يميني ديني في أساس هيمنة الخطاب السياسي العمالي انطلاقًا من نشوة ومعنى النصر وتبرير الهيمنة الإسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧. وقد تألف المجتمع السياسي الإسرائيلي، أو النخبة السياسية الإسرائيلية، حتى الستينيات من تداخل وتشابك جهاز الحزب الحاكم مع جهاز الدولة والهستدروت والأمن والجيش، بحيث كانت النخب السياسية الإسرائيلية تنتقل بين هذه الأجهزة انتقالها بين أروقة البيت الواحد. وكثيراً ما كانت هذه الأجهزة تشكل مراحل أو حلقات في سيرة حياه الشخص نفسه. خذ مثلا شخصيات مثل بن غوريون، وغاليلي، وجولدة مئير، وشاريت، ورابين، وألون، وسبير، وربينوفتش، وغيرهم.

أما القطاع الاقتصادي الأساسي، فكان قطاع الدولة، والهستدروت. وكانت الزراعة المكثفة في الاقتصاد الاستيطاني هي الحجر الأساس الاقتصادي الأيديولوجي أيضًا. فالعمل اليدوي في الأرض تحديداً، وفي القطاعات الصناعية

الإنتاجية، إلى جانب الخدمة العسكرية هو التجلي الأفضل لنهوض اليهودي الجديد الذي تشكل شخصيته نفيًا لشخصية يهودي المنفى وصورته في الأدبيات المعادية للسامية[1]، وفي الأربعينيات والخمسينيات، كانت المنتجات الزراعية تشكل بالمعدل ٧٠٪ من عائدات صادرات إسرائيل. وقد نما الاقتصاد الإسرائيلي بمعدل غير طبيعي من ١٠٪ في العام في الـ٢٥ عامًا التي سبقت العام ١٩٧٧، بما في ذلك تدفق رؤوس الأموال من الخارج بمعدلات غير معروفة في العالم في ظروف دولة مثل إسرائيل، ما عدا في السنوات الثلاث التي أعقبت حرب ١٩٧٣، إذ هبط فيها معدل النمو إلى ١٪.

وفي منطق تأسيس وبناء الدولة العبرية شكل الاقتصاد والسياسة قطاعين أو نشاطين في خدمة بناء الدولة والاستيطان واستيعاب الهجرة والمجهود الحربي في مواجهة العرب، وبهذا المعنى لم يكن النشاط الاقتصادي يتم من أجل الربح في الأيديولوجيا التي كانت تباع للجماهير كمنظومة قيم سائدة في التعليم والثقافة السياسية العامة، ولا كان النشاط السياسي يتم لغرض الوصول إلى السلطة، بل بهدف خدمة مسألة بناء الدولة ـ الأمة، وشكل هذا الموقف أساسًا فكريًا لنشاط الحزب الواحد وبيروقراطيته في مؤسسات الدولة. إن الحزام الذي كان يجمع المجتمع مع الدولة والفرد كان مشدودًا إلى أقصى الحدود، بحيث يمكن وصف هذا المجتمع بالمعبأ أو المجنّد. ولذلك، كان من الصعب الحديث في البداية عن مجتمع مدني إسرائيلي.

لم يكن بإمكان الحركة الصهيونية منذ ما قبل الدولة «احتلال العمل» و«احتلال الأرض»، وهي شعارات حركة العمل الصهيونية بقوانين السوق وحدها. ولذلك، تدخلت الوكالة اليهودية والهستدروت للتحريض على العمل العربي كما تدخلت مؤسسة الـ«قيرن قييمت» في عملية شراء الأرض واحتكار ملكيتها في «اليشوف»[2]، وولد الإيمان بصورة الاشتراكية المستوردة مع الهجرات العمالية وغيرها من أوروبا الفكر والممارسة اللازمين لإقامة قطاع اقتصادي يهودي جماعي. وقام هذا القطاع الاقتصادي في ظل القيرن قييمت (الصندوق القومي اليهودي) ونقابة العمال العامة و«الهستدروت»، وطبعا الكيبوتس. وقد أخرجت هذه المؤسسات الأرض والعمل خارج قوانين السوق، وكانت هذه هي الطريقة

الوحيدة لتهويدهما. وقد سيطرت اتحادات الكيبوتسات على قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتسويق والمواصلات، وقد عبرت حركة العمل الصهيونية في السلطة منذ العام ١٩٣٣ في اليشوف وحتى العام ١٩٧٧ في الدولة عن هذا النظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي. كما حافظ هذا النظام الاقتصادي على حركة العمل في السلطة، وحافظ معها على قوة النخبة الأشكنازية الإسرائيلية[3]، وصورت الأخيرة كمؤسسة للكيان كل ما عداها على أنه غير عقلاني أو غير براغماتي أو ديني أو إثني أو تقليدي. فقد مثلت هذه النخب ثقافيًا بنظر ذاتها نمطًا من أنماط التنوير الأوروبي.

ومن ناحية أخرى، كان الموقف الإسرائيلي السياسي الرسمي هو الموقف الباحث عن اعتراف العالم العربي به على أساس حدود وقف إطلاق النار العام ١٩٤٩. ولكن سياسة إسرائيل الشرق أوسطية تجاوزت مطلب الاعتراف إلى تحالف مع القوى الاستعمارية الغربية توطد مع وصول تيارات الحركة القومية العربية سدة الحكم، وكان هذا التيار الصهيوني يرى في الحركة الوطنية الفلسطينية المنظمة أحد إفرازات الحركة القومية العربية. وقد حققت هذه السياسة في حرب العام ١٩٦٧ خمسة إنجازات أساسية:

١) ضرب حركة الوحدة العربية في صيغتها المستندة إلى دور دولة عربية كبيرة في عملية التوحيد وهزيمتها عسكريًا.

٢) احتلال أراض عربية تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل. وكان هذا «الإنجاز» في حينه، برأي المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية، كافيًا لتحقيق تبادل استراتيجي بين الأرض والسلام (وكان هذا هدفًا إسرائيليًا معلنًا في البداية)، أي مبادلة الأرض التي احتلت بالاعتراف العربي بإسرائيل كجزء لا يتجزأ من المنطقة[4].

وقد وصلت في هذه الأثناء إلى سدة الحكم في إسرائيل القوى الأكثر تشددًا في حزب العمل [5]. قوى النزعة الأمنية التي خرجت منتصرة من حرب الأيام الستة، والتي حولت الاحتلال من «ورقة سياسية تفاوضية» إلى وضع سياسي استراتيجي، وباشرت بالاستيطان المكثف في المناطق كافة، مساهمة بذلك في خلق الأجواء

السياسية لنمو القوى التي ستطيح بها بعد عقد واحد من الزمان، أي في العام ١٩٧٧، ونقصد بذلك تحالف اليمين مع القوى السياسية التي تحولت تحولا جذريًا نحو الغيبية السياسية بفعل سياسة الاحتلال والاستيطان، إضافة إلى عوامل أخرى عديدة(٦).

٣) أما بالنسبة للدور الذي لعبته حرب ١٩٦٧ في تعميق ارتباط إسرائيل بالمساعدات الأمريكية والتغييرات التي طرأت على الاقتصاد مع ازدياد هذه المساعدات، فقد كان المؤشر الأول على ذلك في العام الأول بعد الاحتلال، أي في العام ١٩٦٨، فقد تلقت إسرائيل في ذلك العام وحده مبلغ مليار دولار من الولايات المتحدة؛ أي ما يعادل مجمل ما تلقته منها خلال تسعة عشر عامًا منذ العام ١٩٤٨.

٤) لقد أدت هذه الحرب إلى تدفق أموال الاستثمار إلى إسرائيل بشكل لم يشهده هذا الاقتصاد من قبل، وبشكل كان لا بد له أن يضعف القطاع العام ويقوى القطاع الخاص بالتدريج.

٥) أما من ناحية السياسة اليهودية، ونقصد بذلك مواقف يهود العالم، فقد لعبت هذه الحرب برأينا دورًا في إثبات نجاح الرهان على الصهيونية. وأعتقد في هذا السياق أن الصهيونية كانت حتى العام ١٩٦٧ حركة أقلية مقصورة على اليهود المنظمين المؤطرين على الأقل من بين اليهود في العالم. وقد كان لانتشار الصهيونية بين اليهود على المستوى العالمي أبعد الأثر في ربط المسألة الفلسطينية بالمسألة اليهودية عالميًا، الأمر الذي زاد من تعقيد هذه القضية. وأما من الناحية الاقتصادية، فقد عززت المساعدات والاستثمارات التي تتلقاها إسرائيل من نشاط رأس المال اليهودي الخاص واقتصاد السوق، وبالتالي من حجم ومكانة الطبقات الوسطى اليهودية.

في هذه الفترة طرأ ارتفاع كبير على مستوى المعيشة في إسرائيل. كما حدث أول انتقال ذي معنى لليهود الشرقيين إلى فئة الطبقات الوسطى. وقدم حزب الـ«ليكود» أداة أساسية للحراك الاجتماعي لنخب اليهود الشرقيين عبر بث الكبرياء في قيادات شرقية شابة ضد تهميش حزب مباي الحاكم لها، وعبر السياسة المحلية

المتمثلة بانتخابات السلطات المحلية والبلديات كنقطة انطلاق إلى السياسة القطرية(٧).

كما توسع قطاع الخدمات وتوسعت الطبقة الوسطى في المدن على حساب العمل المأجور. وتوسع العمل المأجور أيضًا في المدن وقلت الأيدي العاملة في الزراعة، ودفع ازدياد عمل العرب المأجور بالأيدي العاملة اليهودية في السلم الاجتماعي، ودفع عمل العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة بالمواطنين العرب إلى نشاط اقتصادي أكثر تنوعًا من العمل المأجور، وبخاصة في البناء. وتحالفت قطاعات جديدة من الطبقات الوسطى اليهودية مع فئات واسعة من اليهود الشرقيين، كل لأسبابه ومنطلقاته الخاصة، ضد التداخل بين الحزب والدولة والهستدروت الذي مثلته سلطة حزب العمل. فمن ناحية الطبقات الوسطى، وقف هذا التحالف حجر عثرة في وجه الخصخصة، كما وضع عوائق بيروقراطية عديدة في وجه الاستثمار. ومن ناحية اليهود الشرقيين، كان هذا التحالف «أشكنازيا»، أي ذا طابع أوروبي حصري وإقصائي لليهودي الشرقي. ومع أنه من المفترض أن للفقراء في المجتمع اليهودي، وغالبيتهم من اليهود الشرقيين، مصلحة مباشرة في تدخل الدولة في الاقتصاد عبر المعونات والمخصصات على أنواعها، فإن الديماغوغيا الاجتماعية الشعبوية الـ«ليكودية» التقطتهم واصطادتهم بشباكها. وهكذا نشأ في إسرائيل معسكران سياسيان واجتماعيان في الوقت ذاته: الـ«ليكود» وحزب العمل.

ولم يكن وجود حركة العمل في المعارضة السياسية بعد الانقلاب بين الأعوام ١٩٧٧-١٩٨٤ كافيًا لتخليص أجهزة الدولة (الأمن والاقتصاد والسياسة) من نخب هذه الحركة. فقد بقيت النخب التي نشأت وترعرعت على قيم هذه الحركة تسيطر على معظم هذه الأجهزة. ولكن المدة كانت كافية لكي يطرأ تغير على كيفية تعامل هذه الحركة مع المجتمع المدني الناشئ وموقفها السياسي من تسوية القضية الفلسطينية.

وتلخص عمليًا موقفها في السابق بأنه لا توجد قضية فلسطينية خارج تبعات الصراع العربي الإسرائيلي، وأن الخيار الأردني على أساس برنامج ألون كفيل

بتقديم حل لهذه المسألة. وتلخص برنامج ألون بضرورة عقد تسوية سلمية مع الأردن على أساس تنازلات إقليمية للأردن في الضفة الغربية تتضمن المناطق المكتظة بالسكان. ولكن وجود هذا الحزب في المعارضة مقابل الـ«ليكود» في السلطة، وبخاصة بعد كامب ديفيد وتطور نموذج الأوتونوميا (بيغن/ ديان) في خضم مفاوضات السلام مع مصر، اضطر الحزب إلى تطوير رد على الأسس نفسها التي قام عليها السلام الإسرائيلي- العربي الأول مع أول دولة عربية، الدولة العربية الكبرى، ذلك السلام الذي ذهب ببرنامج ألون أدراج الرياح. فهذا البرنامج، الأوتونوميا، لم يعتمد تقاسم الأرض مع دولة عربية بقدر ما اعتمد التقاسم الوظيفي مع الفلسطينيين أنفسهم. وبدل مفهوم territorial compromise حل مفهوم functional compromise، وبدل الخيار الأردني في السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية نشأت نواة الخيار الفلسطيني التي تبلورت أكثر بعد إعلان فك الارتباط الأردني عام ١٩٨٨ في الانتفاضة الأولى.

وإذا أضفنا إلى ذلك نشوب حرب لبنان العام ١٩٨٢ التي هدفت من الناحية الإسرائيلية إلى تطبيق نموذج الحكم الذاتي بهزيمة م.ت.ف. عسكريًا، وإتاحة الفرصة لبروز قيادات فلسطينية محلية من الأراضي المحتلة قادرة على التفاوض على نموذج الحكم الذاتي، ثم تورط الـ«ليكود» فيما يسمى إسرائيليًا بالوحل اللبناني، نجد أن الظروف السياسية قد تهيأت لكي يطرح حزب العمل طرحًا جديدًا لا يقوم على أساس برنامج ألون.

لقد ثبتت الانتفاضة الفلسطينية الأولى وجود منظمة التحرير الفلسطينية السياسي بعد الضربة العسكرية التي تلقتها في لبنان. وقد تبعها فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية، ثم إعلان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته في الجزائر العام ١٩٨٨ قبوله لقرار ومبدأ التقسيم من العام ١٩٤٧ وإعلان الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أساسه. وعلينا بالطبع ألا ننسى في هذا السياق التغيرات التي طرأت على السياسة العربية والفلسطينية التي هيأت الظروف وقلصت تكلفة السلام وجعلت الاعتراف بإسرائيل رخيصا إلى أبعد الحدود، وبخاصة بعد حربي الخليج الأولى والثانية. لقد قوّضت حروب الخليج الجبهة العربية الرافضة للتطبيع مع إسرائيل وللسلام المصري معها.

ومع أنه بدأت تسمع أصوات داخل حزب العمل تطالب بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ النصف الثاني من الثمانينيات لم ينضج هذا الحزب بديناميكيته الداخلية لخيار التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وكان يجب أن تمر الانتفاضة الأولى (وتعني فشل وضع الاحتلال كوضع قائم) وحرب الخليج (وتعني هبوط قدرة المساومة العربية جذريًا) لكي يستثمر هذا الحزب هزيمة منظمة التحرير الفلسطينية العسكرية العام ١٩٨٢ للاعتراف بها مهزومة، ولمبادلتها هذا الاعتراف بنموذج مبتكر لحل القضية الفلسطينية على أساس تطوير نموذج الحكم الذاتي من حكم ذاتي بقيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى حكم ذاتي بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية

وتميل معالم الخارطة السياسية الإسرائيلية الجديدة التي توطدت منذ العام ١٩٧٧ إلى تثبيت نشوء معسكرين، «يمين ويسار»، حول الـ«ليكود» والعمل، أي نحن إزاء «نظام المعسكرين» وليس «نظام الحزبين». وتدور في فلك كل حزب منهما مجموعة أحزاب صغيرة ومتوسطة أكثر أيديولوجية منه تشد به إلى اليمين وإلى اليسار.

وعمليًا، فإن إسرائيل انتقلت منذ العام ١٩٧٧ من نظام الحزب الواحد إلى نظام الحزبين (المعسكرين للدقة). فحتى حكومة رابين الثانية ١٩٧٧-١٩٧٤، كانت إسرائيل عمليًا دولة الحزب الواحد الذي يحتكر السلطة لا يشاركه فيها أحد ما عدا في فترة قصيرة هي فترة حكومة الوحدة الوطنية في مرحلة حرب الأيام الستة، اللهم إلا حلفاء صغار لا يرتفعون إلى مستوى المشاركة في صنع القرار السياسي. من هنا، كان حزب «مباي» الذي أصبح فيما بعد «حزب العمل» محور تجمع وتلاقي النخبة السياسية والاقتصادية والأمنية وإطارها السياسي.

وكانت قاعدة حزب «مباي» الأساسية هي وحدة العمل الزراعي - العسكري، وكانت الأحزاب العمالية الاشتراكية (هبوعيل هتسعير و هشومير هتسعير وما تولد عنها: مباي، مبام، أحدوت هعفودا) إضافة إلى المؤسسات الصهيونية التي فعلت في إطارها مثل الهستدروت والصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية، وهي قاعدة الأمة ومن أهم آليات بنائها قبل إنشاء الجيش. وقد شكّل هذا التوأم الزراعي العسكري الذي ارتكز ثقافيًا إلى مهمة بناء اليهودي الجديد بموجب قاعدة نفي

المنفى، حسبما سمَّاها هرتزل وبن غوريون من بعده، أساس بناء المجتمع الإسرائيلي[٨]، شكلت المستوطنات الزراعية المسلحة إذن، إضافة إلى العمل المأجور وموظفي الدولة، النواة النخبوية الأساسية التي اعتمد عليها حزب العمل. كما كانت حركة العمال والاشتراكية القومية الطابع أداة بناء الأمة ورافعتها الأساسية في العقود الأولى، وبخاصة بعد الهجرة الصهيونية الثانية التي يؤرخ لبدايتها في العام ١٩٠٣. لقد حولت الهجرة الثانية وهي البداية الفعلية للصهيونية العملية فكرة التنظيم الجماعي، «الاشتراكي»، للاستيطان إلى الأداة الأولى لتهويد العمل ولتهويد الأرض.

وقد واصل حزب «مباي» تمثيل هذا التقليد في الحكم مع التغيرات الناجمة عن حاجات بناء دولة وجيش واقتصاد وتحالفاتها متحولا إلى حزب حاكم ينوء ببيروقراطية الدولة وتنوء به إلى أن انهار الحامل الوحدوي تحت وطأة التناقضات بين رأسمالية الدولة وتطور رأسمالية السوق والبيروقراطية واستشراء الفساد الناجم عن حكم الحزب الواحد، وتداخل نخبه مع نخب الجيش والقضاء والنقابات وغيرها[٩].

يبين الجدول التالي تطور قوة حركة العمل كحزب «مباي» أو «معراخ»؛ أي كقائمة موحدة مع حزب العمال الموحد مبام أو في صورته الجديدة كحزب العمل:

الكنيست	نتائج الانتخابات	«العمـــل»
١ ١٩٤٩	عدد الأصوات	١٥٥٢٧٤
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪ ٣٥,٧
	عدد النوات	٤٦
٢ ١٩٥١	عدد الأصوات	٢٥٦٤٥٦
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪ ٣٧,٣
	عدد النوات	٤٥
٣ ١٩٥٥	عدد الأصوات	٢٧٤٧٣٥
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪ ٣٢,٢
	عدد النوات	٤٠
٤ ١٩٥٩	عدد الأصوات	٣٧٠٥٨٥
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪ ٣٨,٢
	عدد النوات	٤٧
٥ ١٩٦١	عدد الأصوات	٣٤٩٣٣٠
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪ ٣٤,٥
	عدد النوات	٤٢
٦ ١٩٦٥	عدد الأصوات	٤٤٣٣٧٩
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪ ٣٦,٧
	عدد النوات	٤٥
٧ ١٩٦٩	عدد الأصوات	٦٣٢٠٣٥
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪ ٤٦,٢
	عدد النوات	٥٦
٨ ١٩٧٣	عدد الأصوات	٦٢١١٨٣
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪ ٣٩,٦
	عدد النوات	٥١
٩ ١٩٧٧	عدد الأصوات	٤٣٠٠٢٣
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪ ٢٤,٦
	عدد النوات	٣٢
١٠ ١٩٨١	عدد الأصوات	٧٠٨٤٣٦
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪ ٣٦,٦
	عدد النوات	٤٧
١١ ١٩٨٤	عدد الأصوات	٧٢٤٠٧٤
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪ ٣٤,٩
	عدد النوات	٤٤

الكنيست	نتائج الانتخابات	«العمل»
١٢ ١٩٨٨	عدد الأصوات	٦٨٥٣٦٣
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪٣٠,٠
	عدد النوات	٣٩
١٣ ١٩٩٢	عدد الأصوات	٩٠٦٨١٠
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪٣٤,٧
	عدد النوات	٤٤
١٤ ١٩٩٦	عدد الأصوات	٨١٨٧٤١
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪٢٧,٥
	عدد النوات	٣٤
١٥ ١٩٩٩	عدد الأصوات	٦٧٠٤٨٤
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪٢٠,٢
	عدد النوات	٢٦
١٦ ٢٠٠٣	عدد الأصوات	٤٥٥١٨٣
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٪١٤,٥
	عدد النوات	١٩

يبين جدول المعطيات الارتفاع بعد حرب ١٩٦٧ ثم الهبوط بعد حرب ١٩٧٣ ، الخسارة عام ١٩٧٧ ، ثم معركة العودة إلى السلطة التي تتساوى فيها قوة الحزبين ويتفوق فيها حزب العمل على الـ«ليكود» العام ١٩٨٤ ، ولكنه لا يشكل حكومة لأن تناسب القوى بين الحزبين لا يتطابق تمامًا مع نسبتها بين المعسكرين. ثم لاحظ عودة حزب العمل إلى السلطة العام ١٩٩٢ ، ثم الهبوط الحاد في قوته بعد تغيير طريقة الانتخابات على الرغم من فوزه في انتخابات رئاسة الحكومة.

بدأ التغيير منذ العام ١٩٦٧ ، وأقصد بالتغير هنا التغير الاجتماعي-الاقتصادي الذي أعاد تشكيل السياسة خارج هذه الأطر بدايةً كما بينا في الباب الثاني من هذا الكتاب. ووصل ذروته في العام ١٩٧٧ عندما تحالفت الفئات الجديدة الصاعدة (البرجوازية الوسطى) مع النخب السياسية اليمينية القومية التي حافظت على ذاتها كتيارات سياسية بعد حل تنظيماتها العسكرية بقيام الجيش الإسرائيلي مع اليهود الشرقيين الذين شكلوا سكانيًا في العام ١٩٧٧ حوالي ٦٠٪ من المجتمع الإسرائيلي. كان مناحيم بيغن زعيم تنظيم الـ«إيتسل» سابقًا وزعيم حزب حيروت ثم الـ«ليكود» هو مهندس هذا التحالف الذي أحدث انقلابًا سياسيا.

وقد شكل حزب «حيروت» بزعامة مناحيم بيغن تحالفًا في مركز السياسة الإسرائيلية مع حزب «الليبراليين» بقيادة سمحا ارليخ الذي أصبح وزيراً للمالية بعد العام ١٩٧٧ ، وقد خاض هذا التحالف الانتخابات العامين ١٩٦٩ و١٩٦٥ تحت اسم «جاحل». وانتقل حزب حيروت بواسطة هذا التحالف، ثم تحالفاته في الانتخابات المحلية مع حزب رافي المنشق عن حزب العمل[11] وحكومة الوحدة الوطنية الأولى العام ١٩٦٧ من يمين الخارطة السياسية الإسرائيلية المهمش إلى وسطها المقبول مدنيًا من قبل الفئات البرجوازية. ولعبت ديماغوغيا بيغن الاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى شخصيات مغربية الأصل مثل دافيد ليفي في حزب حيروت دوراً مهمًا في عملية تحالف «جاحل» مع اليهود الشرقيين. وقد اندمج حزب «الليبراليين» الذين يمثلون الرأسمالية الخاصة مع «حيروت» ليشكل الحزبان سوية مع أحزاب مثل «همركاز هحوفشي» (المركز الحر) بقيادة شموئيل تمير و«هرشيماه همملختيت» (القائمة الرسمية بقيادة يجئال هوروفتس) حزب الـ«ليكود» الحالي الذي خاض انتخابات العام ١٩٧٧ تحت هذا الاسم وربحها بـ٤٥ مقعداً من ٣٩ في الانتخابات التي سبقت في العام ١٩٧٣ و٢٦ في العام ١٩٦٩. وربما من المفيد أن نذكر أن هذا الحزب قد بدأ حياته السياسية كحزب حيروت بـ ١٤ مقعداً في الكنيست الأولى العام ١٩٤٩ ، وانخفض في الثانية إلى ثمانية مقاعد تحت أثر انطلاقة تأسيس الدولة والقوة التي قادت التأسيس ألا وهي حزب العمل، «مباي».

وازدادت قوة الـ «ليكود» باستمرار إلى أن حصلت القفزة بعد حرب أكتوبر مباشرة ثم استلام السلطة في الانتخابات التي تلتها. وكاد الـ«ليكود» يتحول إلى حزب صغير تحت وطأة مرحلة نتنياهو وتعثر عملية السلام مع الفلسطينيين. ولكنه استجمع أنفاسه من جديد بعد مرحلة باراك ليتبين أنه قد تحول إلى حزب سلطة وأنه لم يفقد هذه الصفة في فترة باراك، فهو منذ العام ١٩٧٧ إما في السلطة وإما في المعارضة مستفيداً من فشل من في السلطة في طريقه إليها من جديد.

يبين الجدول التالي تطور قوة حيروت- جاحل- الليكود من انتخابات الكنيست الأولى وحتى اليوم:

الكنيست	نتائج الانتخابات	الـ « ليكود »
١ ١٩٤٩	عدد الأصوات	٤٩٧٨٢
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	١١,٥٪
	عدد النوات	١٤
٢ ١٩٥١	عدد الأصوات	٤٥٦٥١
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٦,٦٪
	عدد النوات	٨
٣ ١٩٥٥	عدد الأصوات	١٠٧١٩٠
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	١٢,٦٪
	عدد النوات	١٥
٤ ١٩٥٩	عدد الأصوات	١٣٠٥١٥
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	١٣,٥٪
	عدد النوات	١٧
٥ ١٩٦١	عدد الأصوات	١٣٨٥٩٩
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	١٣,٨٪
	عدد النوات	١٧
٦ ١٩٦٥	عدد الأصوات	٢٥٦٩٥٧
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٢١,٣٪
	عدد النوات	٢٦
٧ ١٩٦٩	عدد الأصوات	٢٩٦٢٩٤
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٢١,٧٪
	عدد النوات	٢٦
٨ ١٩٧٣	عدد الأصوات	٤٧٣٣٠٩
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٣٠,٢٪
	عدد النوات	٣٩
٩ ١٩٧٧	عدد الأصوات	٨٥٣٩٦٨
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٣٣,٤٪
	عدد النوات	٤٣
١٠ ١٩٨١	عدد الأصوات	٧١٨٩٤١
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٣٧,١٪
	عدد النوات	٤٨

الكنيست	نتائج الانتخابات	الـ« ليكود »
١١ ١٩٨٤	عدد الأصوات	٦٦١٣٠٢
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٣١,٩
	عدد النوات	٤١
١٢ ١٩٨٨	عدد الأصوات	٧٠٩٣٠٥
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٣١,١٥٪
	عدد النوات	٤٠
١٣ ١٩٩٢	عدد الأصوات	٦٥١٢٢٩
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٢٤,٩٪
	عدد النوات	٣٢
١٤ ١٩٩٦	عدد الأصوات	٧٦٧٤,١
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٢٥,٨٪
	عدد النوات	٣٢
١٥ ١٩٩٩	عدد الأصوات	٤٦٨١٠٣
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	١٤,١٪
	عدد النوات	١٩
١٦ ٢٠٠٣	عدد الأصوات	٩٢٥٢٧٩
	النسبة المئوية من مجمل الأصوات	٢٩,٤٪
	عدد النوات	٣٨

من هنا تأتي شعبية حزب الـ«ليكود»، فقد تحالف مع الفئات الأكثر فقراً في المجتمع الإسرائيلي، وتحالف، أيضًا، مع الفئة التي تشمل الرأسمالية الخاصة في مركز البلاد. وقد اتخذ التحالف الأخير شكل تحالف بين حزبي حيروت والليبراليين الذي يمثل الطبقة الوسطى والرأسمالية لتشكيل قائمة جاحل في البداية ومن بعدها الـ«ليكود»، ولا شك أن حزب حيروت هو الذي سيطر على تشكيل الـ«ليكود». وصار الـ«ليكود» حزبًا شعبيًا ومقبولا على الفئات الرأسمالية في آن معًا. فهو يدعي أنه قومي، أي لا طبقي، وأنه يجمع بين فئات الشعب، ويتشكل خطابه أساسًا من عنصرين؛ هما: الديماجوجية القومية، والديماجوجية الاجتماعية. وبنشوء الـ«ليكود» بهذا الشكل، تشكلت كتلة اجتماعية كبيرة إلى جانب حزب العمل ليشكلا سوية مركز الخارطة السياسية الإسرائيلية الصهيونية التي تسلم بعناصر «الإجماع الوطني الإسرائيلي».

بعد نهاية بيغن السياسية في حرب لبنان، كانت مرحلة شامير مرحلة جمود ومحافظة على الوضع القائم وتكريس سيطرة نخب الحزب القديمة إلى جانب شامير، بما فيها أبناء رموزها المؤسسين وأبناء نشطاء الايتسل: بيني بيغن، ودان مريدور، وأيهود اولمرت، وليمور لفنات وغيرهم. ولا شك أن خصمهم بنيامين نتنياهو هو أيضًا ابن لعائلة يمينية تقليدية مثل حليفه تساحي هنجبي نجل جئولا كوهين، ولكنه تحالف مع القوى القاعدية الجديدة التي تمثل قوى تعتبر نفسها تاريخيًا مظلومة في الحزب وقوى الهوامش الاجتماعية ونشطاء القواعد الحزبية في المدن الكبرى ومدن التطوير الذين يجمعون بين الفتوة والزعرنة والنشاط الحزبي الممثلين في مركز الحزب. هنالك نوعان من مصادر القوة لدى حزب الـ«ليكود» الأول هو الوراثة عبر الأجيال التي تتناسخ الموقف الحزبي اليميني كجزء من عملية تنشئتها الاجتماعية كأن الموقف الحزبي جزء من الثقافة بالمعنى الواسع للكلمة، والمصدر الآخر والأكبر بالطبع هو القواعد الاجتماعية التي تتسرب منها عناصر باتجاه القيادة في عملية تسلق للسلم الحزبي. لقد اصطدم الجمود في مرحلة شامير مع وضع دولي متحرك بانهيار المعسكر الاشتراكي وانفتاح آفاق التسوية وتحرك المجتمع المدني الإسرائيلي نحو التسوية وبروز مظاهر فساد وانحلال في الـ«ليكود» تقزم مظاهر فساد حزب العمل عشية هزيمته. لقد جاءت مرحلة رابين وفوز حزب العمل تحت قيادته بعدد كبير من المقاعد منسجمًا مع تطور اجتماعي اقتصادي في المجتمع المتعب من مرحلة الانتفاضة الأولى وحرب لبنان، ويستبشر خيراً من تحرك سياسي يكسر جمود مرحلة الحرب الباردة ويحصد نتائج تطوره الاقتصادي الداخلي وتطور قواه الإنتاجية في ظل سلام يبدو ممكنًا وتعيقه حكومة شامير التي تماطل في مفاوضات مدريد وتضر بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية بعد حرب الخليج (١٤).

ولا ينقطع سيل التنظير عن مرحلة رابين وأهميتها باعتبارها فترة نمو اقتصادي سريع وثورة في المعايير في المجالات التالية: (١) الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والسلام مع الأردن وبدء المفاوضات مع سوريا، بحيث بدا أن المنطقة تسير نحو سلام شامل. (٢) نمو اقتصادي متسارع، وولوج إسرائيل عصر الـ«هاك تيك». (٣) تطور العلاقة مع العرب في إسرائيل، بحيث اعتمد رئيس حكومة على

أصواتهم لإقرار قضايا كبرى في الكنيست دون توفر أغلبية يهودية واضحة.

(٤) ثورة في الهستدروت قادها حاييم رامون بدعم من رابين وأدت إلى تجريده من غالبية أملاكه ومن احتكاره للتأمين الصحي بعد صدور قانون تأمين صحي رسمي، وتحول الهستدروت إلى نقابة عامة ذات عضوية طوعية تتنافس الأحزاب على زعامتها.

لقد أدت هذه التحولات، يضاف إليها الجرأة غير المسبوقة للمحكمة العليا في سياسة قادها أهرون باراك عرفت تحت عنوان «اكتيفزم شيبوطي»، أو النشاط القضائي الفاعل، إلى تطور نظريات عدة حول مجتمع ما بعد صهيوني وحول التحول نحو السلام وأسرلة المجتمع الإسرائيلي، الأسرلة تبدو هنا وتستخدم عكس التهويد كعملية تشمل العرب واليهود. ولا شك أن مرحلة رابين قد شهدت إدراك حزب العمل تغير قواعده الاجتماعية وتحوله الكامل إلى الطبقات الوسطى والمدن والبرجوازية التي تراهن على الاستقرار والنمو الاقتصادي وتحول المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع استهلاكي حديث، بما في ذلك الثقافة التي ترافق هذه التحولات.

فهل انتهت هذه العملية بثلاث طلقات مسدس أجهزت على رابين؟ إذا كان الأمر كذلك، فهذا يعني إما أنها كانت هشة للغاية، وأن هنالك خطأ في تشخيص عمق جذورها الاجتماعية أو أن مرحلة رابين لم تشكل تحولا حقيقيًا. والحقيقة أن مرحلة رابين السياسية عكست تحولا اجتماعيًا ما زالت نتائجه قائمة. ولكن حصلت مبالغة دولية وعربية في قراءة التحول السياسي الذي ظهر في مرحلة رابين وتجلى باستعداده للتفاوض مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن رابين لم يعش بما فيه الكفاية لنعرف إلى أين كان مستعداً للاتجاه في قضايا الحل الدائم. ولا توجد مؤشرات إطلاقًا لكونه كان سيوافق على التصور الفلسطيني للحل الدائم بالحد الأدنى. لقد تغير المجتمع الإسرائيلي، ولكنه لم يتحول إلى مجتمع غير صهيوني أو ما بعد صهيوني، كما راجت تصورات في تلك المرحلة. لقد أصبح أكثر إسرائيلية فعلا ولكن دون أن يصبح أقل يهودية. وما زالت قواعد الإجماع الصهيوني تشكل إطارًا للتعددية السياسية الشرعية.

زعزع اغتيال رابين المجتمع الإسرائيلي، ولكنه لم يؤد إلى انقلاب سياسي كامل. وقد أشار هذا الاغتيال إلى أنه على الرغم من عمق الصراع داخل المجتمع الإسرائيلي، فإن الاغتيال لا يؤدي إلى حالة طوارئ وإلى تحرك وحدات عسكرية، بل تحسم نتائجه في الانتخابات. وهو يحسم في الانتخابات لأن الحد الأدنى المشترك الذي يجمع المجتمع اليهودي الإسرائيلي في أطر رسمية على الرغم من التعددية ما زال قائماً.

وفي النصف الثاني من التسعينيات حاول بنيامين نتنياهو أن يقود حزب الـ«ليكود» إلى مواقف أكثر يمينية اجتماعياً وسياسياً. ولكن علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة وأوروبا من ناحية، وقاعدة الـ«ليكود» الاجتماعية من ناحية أخرى لم تتحمل هذا التوجه. فقد حاولت بعد أوسلو أن تنسى الماضي الذي أيدت فيه ضم المناطق المحتلة إلى إسرائيل وأن تبتعد عنه. فقاعدة حزب الـ«ليكود» الاجتماعية لا تتشكل من المستوطنين وإنما من فئات واسعة في المجتمع الإسرائيلي تريد أن يظهر الحزب بمظهر الحزب المقبول في وسط أو مركز الخارطة السياسية، وليس بمظهر حزب المعارضة الهامشية. وقد برز اتفاق تدريجي بين قواعد العمل والـ«ليكود» بعد الانتفاضة الأولى على ضرورة الانفصال ديموغرافياً عن الفلسطينيين، الأمر الذي أودى بفكرة ضم المناطق الفلسطينية المحتلة.

لكن اندفاع نتنياهو للسلطة هو الذي جعله يتجه نحو اليمين بدلا من منافسة حزب العمل على صدارة الوسط السياسي في الانتخابات. ولكن الواقع الثابت في المتغيرات منذ ذلك الحين، أن الـ«ليكود» موجود في مركز الخارطة السياسية الإسرائيلية، ويضم قطاعات اجتماعية واسعة. وقد ظهر الأثر السياسي لهذا التركيب في فترة حكم نتنياهو التي اضطر فيها أن ينفذ بعض التزامات اتفاقيات أوسلو دون التقدم فيها إلى الأمام. ولا يجوز أن ينظر إلى الـ«ليكود» على أنه حزب «هتحيا» (١٥) أو «مفدال» أو «موليدت» أو «الاتحاد الوطني» أو غيرها من أحزاب اليمين المتطرف بصيغها المتعددة. لقد كان الـ«ليكود» قبل وصوله إلى السلطة في مرحلة الانتفاضة الثانية أقرب إلى يمين حزب العمل من الأحزاب المذكورة وغيرها من حلفائه اليمينيين.

وفي المرحلة التي أطلق عليها اليمين تسمية مرحلة «الصراع على أرض إسرائيل» إبان المفاوضات مع الفلسطينيين بعد اتفاقيات أوسلو وواشنطن والقاهرة اتخذ الـ«ليكود» مواقف أكثر يمينية في مواجهة هذه الاتفاقيات منذ العام ١٩٩٤، وفي مرحلة حكومة نتنياهو ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩ التي تمزقت بين موقفها اليميني المعارض لاتفاقيات أوسلو وضرورات التفاهم مع أمريكا. وقد تحالف الـ«ليكود» في هذه المرحلة مع هوامش الخارطة السياسية الإسرائيلية اليمينية، الأمر الذي أدى إلى انبعاث أصوات نقدية شديدة من داخله، وذلك من قبَل الفئات الأكثر براغماتية داخل الـ«ليكود» التي تدعي أنها تتبع خط بيغن، مثلَ أيهود أولمرت ودان مريدور ودافيد ليفي. وقد انشق الأخير عن الـ«ليكود» وأسس حزب «جيشر»، ثم عاد إلى الـ«ليكود» في انتخابات العام ٢٠٠١، كما عزل أيهود أولمرت في قيادة الحزب إلى أن أعادته حكومة شارون الثانية. وشارك مريدور مع قيادي سابق آخر هو روني ميلو ومع يتسحاق مردخاي ومع قادة سابقين في حزب العمل في إقامة حزب «همركاز» (الأصح أن تترجم حزب الوسط بالعربية) الذي خاض انتخابات العام ١٩٩٩ وتحالف مع حزب العمل في حكومة باراك. لقد دفع الـ«ليكود» ثمن سياسات نتنياهو غالياً. ويمثل المذكورون وغيرهم مواقف أكثر برغماتية في الصراع العربي- الإسرائيلي وفي التعامل مع الموضوع الفلسطيني من نتنياهو الذي بدا رافضاً حتى ما قبل به بيغن حول الحكم الذاتي. وقد أدى هذا التغيير إلى حدوث اهتزازات في خط بياني يظهر فيه حزبان كبيران يتنافسان على وسط الخارطة السياسية، وليس حزباً واحداً.

ولا يشارك المؤلف الكثيرين اعتقادهم بالتمييز الجذري بين العمل والـ«ليكود» في الشأن السياسي والاقتصادي كأنهما حزبان راديكاليان، فالاثنان حزبان مركزيان يتصرفان بشكل متشابه عند وجودهما في السلطة ويختلفان قطبيا عند المقارنة بين سلوكهما في المعارضة، فالأول في هذه الحالة يشد نحو اليسار والثاني نحو اليمين. وما يزيد من الفرق بينهما في السلطة هو اضطرارهما للتحالف والحفاظ على ائتلافات مع أحزاب أكثر أيديولوجية منهما. ومن صفات نظام الحزبين، كما في بريطانيا وألمانيا، وبخاصة الولايات المتحدة، أن الحزبين يحاولان تقاسم المركز السياسي، وليس الهوامش، ما عدا في فترات الأزمات الحقيقية التي يستقطب

إزاءها المجتمع، إذ يتم حينها عادة التشديد على الفرق. كما أن انتقال السلطة من حزب إلى آخر لا يكون انتقالا ثوريًا، بل تدريجيًا. والحالة الحزبية الإسرائيلية بتقدير فظ وأدوات تصويرية هي أقرب ما تكون إلى ألمانيا. فالفرق بين الحزبين في بريطانيا وفرنسا أكبر منه في إسرائيل، وفي الولايات المتحدة أقل منه في إسرائيل.

على مستوى الخطاب السياسي، خلافا للأيديولوجي، يحاول الحزبان إرضاء الوسط. ولكن عند الوصول إلى السلطة وعند تشكيل الائتلافات تقوم الأحزاب الصغيرة والمتوسطة في المعسكرين إلى اليسار من العمل واليمين من الـ«ليكود» بالضغط على الحزب لاتخاذ مواقف أكثر تشددًا أو لمنعه من تنفيذ ما وعد به، ما يؤدي إلى حالة عدم استقرار وتغيير في الائتلافات خلال فترة الحكم، أو إلى إقامة حكومات وحدة وطنية بين الحزبين تلافيًا لضغط الأحزاب الصغيرة الطارد عن المركز. وقلما تظهر انتخابات الكنيست تحولا جديًا داخل المجتمع اليهودي من حيث انتقال الأصوات بين المعسكرين الكبيرين في إسرائيل، إذ تحصل الانتقالات غالبا داخل المعسكرين. ويحصل الانقلاب السياسي عندما تنتقل الأصوات القائمة في الوسط بين معسكر وآخر. وغالبا ما يتولى عملية النقل حزب وسطي يستقطب الأصوات وينقلها، مثل حالة «داش» عام ١٩٧٧ و«شينوي» عام ٢٠٠٣، أو عندما يغير أحد الحزبين الكبيرين سياسته بشكل ملحوظ نتيجة لحصول تطورات إقليمية ودولية.

أعود الآن للحديث عما أسميته بـ«هوامش الخارطة السياسية الإسرائيلية» وهم: حركة «ميرتس» على يسار حزب العمل[١٦]. وهذه الحركة هي عبارة عن تحالف جديد لعدة أحزاب صغيرة. وحزب «ميرتس» هو حزب علماني يسعى إلى إيجاد تسوية دائمة على أرض فلسطين، ومواقفه السياسية إزاء التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي لا تختلف جذريًا عن مواقف الأوساط اليسارية في حزب العمل. فاتفاقات أوسلو والقاهرة والتسوية الإسرائيلية-الفلسطينية قد أزالت الكثير من التمايز بين موقف «ميرتس» وحزب العمل. والطرف الذي كان يشدد على تميز ميرتس عن حزب العمل في قضايا حقوق الإنسان والاحتلال، وهي شولاميت ألوني، قد حيدت داخل الحزب لصالح المعسكر الذي يتزعمه سريد.

الخارطة السياسية الأكثر تعقيداً هي التي توجد على يمين الـ«ليكود»، حيث تصبح الأمور أكثر تشابكًا لدى الحديث عن الأحزاب الدينية. فحزبا «شاس» و«أغودات إسرائيل» في جذورهما ليسا صهيونيين، وهما لا يريان في إقامة الدولة اليهودية فرضًا دينيًا، بل كانا ينظران إلى الدولة اليهودية على أنها دولة غير دينية. وكان حزب «أغوداة يسرائيل» لا يقبل بها. وحزب شاس هو حزب حديث الحدث وخلافا لحزب «أجوداة يسرائيل» لم يتورط في النقاش التاريخي بين اليهودية الأرثوذكسية والصهيونية[١٧]، وقد ولج السياسة بعد أن تبلورت العديد من الحلول الوسط بين التيارين. كما أن الأرثوذكسية الشرقية لم تكن أصلا معادية للصهيونية بل غالبا ما كانت ودودة لها. ولم تعش مرحلة نشوئها كما عاشتها المؤسسة الدينية اليهودية في وسط وشرق أوروبا كمرحلة صراع معها على تحديد الهوية اليهودية في أوروبا. وقد اصبح الحزبان يتعاملان مع الدولة من باب أنها موجودة ومن المفضل التعامل معها لصالح الحزبين وجمهورهما. ومن الطبيعي بالنسبة لها أن يكون المدخل للتأثير هو يهودية هذه الدولة، وإنها هي حاملة التفسير الحقيقي الوحيد الممكن لمعنى عبارة «الدولة اليهودية». ويكمن في هذا السلوك ارتباط بالصهيونية من زاوية يهودية الدولة، ولكن بواسطة التأكيد على مساهمة الدين في يهوديتها.

والحقيقة أن حزب «أغوداة يسرائيل» كان ينتمي إلى تقليد كبير وجذري عارض قيام دولة إسرائيل على اعتبار أن قيامها مرتبط بقدوم المسيح، وقيامها بفعل حركة سياسية علمانية كالحركة الصهيونية هو تعجيل للنهاية ومخالف للإرادة الإلهية. لذلك، فقد كان يكفر هذه الدولة. وعلى الرغم من محافظة «أغوداة يسرائيل» على أيديولوجيتها، فقد حصل نوع من التحول البنيوي في تفكيرها، وهذا ناتج عن التقاء مصالحها الاجتماعية والاقتصادية مع المؤسسة. أما حركة «شاس» فلم تكن أصلا شريكا للفكر المعادي للصهيونية. والحقيقة أن هذا التعامل وهذا التفاعل قد أديا إلى صهينة تدريجية في هذه الأحزاب، وسببا التحول في فكر وسياسة قائمة «أغوداة يسرائيل». كما تمارس حركة «حاباد» منذ التسعينيات تأثيرًا كبيرًا عليها. وهذه الأخيرة هي حركة مسيانية؛ أي حركة خلاصية تؤمن بقدوم المسيح بأي وقت، وتؤمن كذلك بأن عملية قدوم المسيح لا يجوز انتظارها، بل يجب التعجيل

فيها. وقد أعلن زعيم هذه الحركة في نيويورك في آخر حياته أنه هو المسيح. وقد سيطرت هذه الحركة ماليًا إلى حد كبير على حزب «أغوداة يسرائيل»، وأدى ذلك إلى تبنيه مواقف أكثر يمينية. وبقيت حركة ديغل هتوراه الأرثوذكسية التابع للراب شاخ في بنبني براك متحررة منها. ومنذ العام ١٩٩٩ يخوض هذان الحزبان الانتخابات سوية في قائمة واحدة هي قائمة «يهدوت هتوراة». وقد مرت هذه الأحزاب بعملية الصهينة اللازمة لوجودها في إطار عملية صنع القرار. وعندما اتخذت هذه الأحزاب موقفًا صهيونيًا، فقد كان من الطبيعي أن تقع على يمين الخارطة السياسية الذي يخلط بين الموقف الديني والموقف الصهيوني.

تمثل حركة «شاس» اجتماعيًا تلك الفئات المتضررة من اليهود الشرقيين التي خاب ظنها حتى من الـ«ليكود»، ولكن كوننا نتحدث عن فئة اجتماعية تقليدية فقدت هويتها المغربية واليمنية والتونسية والعراقية، أصبح التشديد على الهوية يتم باتجاه تقليدي ومحافظ، مقابل المؤسسة الأشكنازية. وانتقلت فئات أساسية من حزب الـ«ليكود» إلى تأييد نخبة شرقية دينية تتلمذت على يد المتدينين الأشكناز وأقامت حزب «شاس». وفي نهاية الأمر، استقطب هذا الحزب تأييد أناس كانوا سابقًا في حزب الـ«ليكود». لكن هذه الفئات لم تكن مؤيدة لليكود على أساس أيديولوجي، وإنما التفت حوله لأنها كانت متضررة اجتماعيًا واقتصاديًا من حزب العمل. فلم تستقطب ولم تدخل المؤسسة الحاكمة أو الجيش أو الهستدروت، ويمكن أن تتحالف مع حزب العمل إذا ما بادر الأخير إلى إجراء بعض التعديلات على مواقفه تجاه هذه الفئات. والحقيقة، أن حركة «شاس»، وبخاصة زعيمها عوفاديا يوسف، لا تحمل أيديولوجية تؤمن بأرض إسرائيل الكاملة، فزعيمها أصدر عدة فتاوي تؤكد أن حياة الإنسان أهم من الأرض. وهذا يتيح المجال لتحالف حتى مع حزب العمل في إقامة ائتلافات بناءً على أجندة الفئات التي يمثلها الحزب. ويبقى مصيريًا بالنسبة لحركة «شاس» هو أن قاعدتها الجماهيرية ذات أصول ليكودية. وهنا يكمن سر التفاوت والتذبذب في مواقف حركة «شاس»، حيث أنها تخشى من اتخاذ مواقف واضحة بشأن التسوية السلمية أو التحالف مع العمل. ولذلك، فإن عوفاديا يوسف، وقبل اتخاذ أية خطوة بهذا الخصوص يدعو بعض المسؤولين الأمنيين لشرح وتبيان الأبعاد الأمنية لهذه الخطوة أو تلك على

إسرائيل، أي أنه يختبئ وراء الجيش لعدم وجود دوافع أيديولوجية كافية ضد أو مع فكرة «أرض إسرائيل» كما يسمونها.

ومن المهم التحدث عن أحزاب يمينية علمانية مثل «تسوميت» الذي تزعمه الجنرال احتياط رفائيل إيتان، و«موليدت» الذي تزعمه الجنرال احتياط رحبعام زئيفي. وترجع أصولها الفكرية إلى حركة العمل الصهيونية على عكس ما يعتقد البعض بأن أصولها الفكرية تعود إلى الـ«ليكود». فهذان الحزبان عندما يريدان الاستشهاد بأقوال زعماء الحركة الصهيونية بتبرير فكرة التهجير «الترانسفير» لا يقتبسان أقوال «جابوتنسكي» كما يفعل بنيامين نتنياهو، بل يقتبسان أقوال «الآباء المؤسسين» من حركات العمل الصهيونية. وقد اعتبرا نفسيهما طلائعيين علمانيين مكملين لتاريخ وسياسة حركة العمل الصهيونية التي احتلت فلسطين عن طريق الترانسفير، ويكثران من اقتباس بن غوريون ويتسحاق طابنكين مؤسس «أحدوت هفوداه». وقد جاءهم الدعم الأساسي الذي تلقوه من المستوطنات الزراعية وبعض الفئات اليمينية العلمانية، ومن المستوطنين في حالة «موليدت». وقد منح عدد من الكيبوتسات عددًا كبيرًا من الأصوات لـ«تسوميت» في حينه. وتنزع هذه الأحزاب إلى الاندثار بالتدريج لأنها تخلط بين تقاليد يمينية وعمالية وعسكرية وعلمانية، وتشكل بالتالي تعبيرًا عن خليط من ظواهر اجتماعية فرزت مؤخرًا ولم تعد تشكل وحدة واحدة[١٨]. وباتت الحركات العلمانية المتشددة حصرًا على اليسار أو الطبقات الوسطى. ومن ناحية أخرى، أصبح من الصعب الاحتفاظ بحزب كبير على يمين الـ«ليكود» دون أيديولوجية دينية أو دون موقف محافظ. أي أن العلمانية كتيار على يمين الـ«ليكود» أصبحت شبه مستحيلة.

من الخطأ القول إن حزب العمل هو حزب يساري معتدل، والـ«ليكود» يميني متطرف، فهذا كلام عار عن الصحة، وبخاصة في سياق الصراع العربي-الإسرائيلي، إذ لا يوجد فرق كبير بين الحزبين. فالمواقف الأكثر عداء للعرب في اليمين العلماني الإسرائيلي جاءت من أوساط تحضرت من حركة العمل الصهيونية، والفئات الأكثر دامية ودموية في التعامل جاءت أصولها من حركة الاستيطان الأولى الاشتراكية.

ومن هنا، فإننا أمام أحزاب مثل تسوميت وموليدت وقبلهما حزب هتحياة المنشق عن الـ «ليكود»، وبعدهما الاتحاد الوطني المؤلف أساسا من تحالف حزبي «موليدت» و«يسرائيل بيتينو»[19]. لسنا أمام أحزاب غيبية تتحدث بمفاهيم غيبية، بل بمفاهيم دنيوية في مقدمتها «القوة والسيطرة»، وأن موازين القوى هي التي تحكم العلاقات الدولية والثنائية. إنهم في الواقع يطرحون «أن الحل الدائم هو الأمر الواقع»، بمعنى أن إسرائيل تسيطر على العرب والفلسطينيين، وبإمكانها السيطرة عليهم في المستقبل، ولن يؤدي ذلك إلى تطورات خطيرة من النوع الذي لا تستطيع إسرائيل التعامل معه، فالعالم العربي يتفق فقط خطابيًا على أهمية القضية الفلسطينية في نظرهم، وهو إما غير قادر وإما غير راغب في المواجهة. والأمر في المناطق المحتلة ذاتها متوقف على إتقان إسرائيل لاستخدام القوة. وقد ادعوا صراحة أن الانتفاضة لا تشكل عبئًا حقيقيًا على إسرائيل، لا من الناحية العسكرية ولا الاقتصادية ولا السياسية. هذا كان موقف رفائيل إيتان ورحبعام زئيفي وغيرهم في الانتفاضة الأولى، وهذا موقف افيجدور ليبرمان وبيني ايلون في الانتفاضة الثانية. ويروج هؤلاء في مقابل النزعة إلى التسوية تصورا استراتيجيا مفاده أنه يمكن الاحتفاظ بالوضع القائم دون تسوية، والوقت لصالح إسرائيل إذا شددت قبضتها على الفلسطينيين. وهذا مزاج وموقف مناقض لما يسمونه هم التسرع الإسرائيلي المتمثل في موقف الأحزاب الكبيرة التي تشعر بالحرج في «غياب التسوية» و«العملية السلمية»، كما يمكن الاحتفاظ بالسيطرة المباشرة حتى على غزة. وهذا الموقف الأخير يقع خارج الإجماع.

في حالة حزب موليدت يصبح الموقف أكثر تطرفًا باتجاه تبني استراتيجية الترانسفير التي يعتبرها الحزب عمالية الأصل. ويعتبر نفسه بذلك مكملا للتقاليد التي أقامت الدولة، ولذلك يكثر أقطابه من اقتباس قادة الحركة الصهيونية المؤسسين لتبرير دعوتهم إلى تهجير العرب من المناطق التي احتلت العام ١٩٦٧. على كل حال، ومع مقتل مؤسسه ورمزه الجنرال رحبعام زئيفي بأيدي فلسطينيتين يوم ١٧ تشرين الأول ٢٠٠١، اضطر هذا الحزب في النهاية للاندماج مع الأحزاب اليمينية الأخرى والتيارات الدينية الأكثر تطرفًا المنشقة عن الـ «مفدال» في حزب الاتحاد الوطني مع العون الذي وصل إلى اليمين العلماني من الهجرة الروسية وانشقاق

حزب «يسرائيل بعلياه»[20] وقيام حزب «يسرائيل بيتينو». أما العلمانية كتوجه أيديولوجي، فقد تحولت إلى مسألة الطبقات الوسطى واليسار والوسط السياسي كما تعبر عنها حركات «ميرتس» و«شينوي» المتنافسة على يمين ويسار الجمهور العلماني الذي يضع علمنة المجتمع وتقليص نفوذ الأحزاب الدينية في مرتبة متقدمة من سلم أولوياته. وكلاهما يحارب من أجل الوصول إلى فئات أوسع من الطبقة الوسطى والانتلجنسيا[21].

أما الحزب الذي يعمق نزعته الغيبية ويقلص المركب البراغماتي التقليدي لديه عند مشاركته في الائتلافات منذ قيام الدولة اليهودية، فهو حزب الـ «مفدال». هذا الحزب الذي كان حليفًا تقليديًا لحزب العمل حتى العام ١٩٧٧، أي حتى إسقاطه بامتناع شريكه في الائتلاف عن التصويت في نزع الثقة عن حكومة رابين الأولى بحجة وصول شحنة أسلحة من الطائرات لإسرائيل يوم السبت[22]، لكن هذه كانت مجرد حجة وذريعة لا غير. والحقيقة، أن ذلك الموقف كان يعكس تغيراً أيديولوجيا وسياسيًا يمينيا شديداً وجذريًا أخذ يتبلور داخل الحزب. وما زالت عمليات التغيير جارية ترافقها صراعات حقيقية داخله حتى كتابة هذا الكتاب. وتعود عمليات التغيير في الـ «مفدال» إلى مطلع السبعينيات، عندما بدأت مجموعة من تلاميذ «الراب كوك» تسيطر على قيادة الحزب يمثلهم في ذلك «زبولون هامر» و«حنان بورات» والراب دروكمان وآخرون. وهؤلاء تلقوا ثقافتهم من مصدرين فكريين خطيرين؛ هما إبراهيم يتسحاق هكوهن كوك وابنه تسفي يهودا كوك. وهاتان هما الشخصيتان الصهيونيتان الأساسيتان، إن لم تكونا الوحيدتين، اللتان جمعتا بين المكانة المعترف بها في الثيولوجيا اليهودية (اللاهوت اليهودي) والاعتقاد أن الحركة الصهيونية ليست مجرد حركة علمانية، بل حركة خلاص، وبالتالي فإن الصهاينة العلمانيين في نظرهم يقومون بأداء فريضة دينية وهم لا يدرون. ولذلك، فإن الجيش من منظورهما ومنظور تلامذتهما هو أيضًا مقدس، لأنه يقوم بدور ديني على الرغم من أنه علماني. والدور الديني للجيش هو الخلاص، والمسيح لن يأتي في نهاية التاريخ لأن كل لحظة هي المسيح. المسيح كامن في جدلية التاريخ، وليس ما بعد التاريخ. وقد توسعنا في هذا الموضوع في فصل سابق حول دوامة الدين والدولة في إسرائيل.

وينبع اعتبار التيار الفكري السياسي الذي يستوعب هذا الحزب وغيره في غاية الخطورة من كونه يعتبر تخليص أرض إسرائيل من العرب واستيطانها فريضة دينية. ولا يتوقف هذا المزاج عن توليد المتطرفين الذين يسوقون هذه الأيديولوجيا بموجب منطقها الداخلي لتصبح برنامجًا سياسيًا أصوليًا. وتظهر نزعة منهجية لانشقاقات دورية عن الحزب تقوم بها قوى أكثر تطرفًا كلما أظهر الحزب تهاونًا في هذا الموضوع. وآخر شخص من قيادات الحزب التاريخية حارب هذا الاتجاه في الـ«مفدال» هو يوسف بورغ، لكن قيادته الأيديولوجية انتهت قبل أن ينتهي أمد قيادته السياسية للحزب، أما ابنه أبراهام بورغ فقد ذهب إلى حزب العمل. وقد ترك حزب الـ«مفدال» من الناحية العملية تحت سيطرة «غوش أمونيم».

على أية حال، لقد تحول المجتمع الإسرائيلي جذريًا، وقد لحق به تغير اجتماعي وسياسي ساهم باسترخاء الحلقة التي تشد الفرد والمجتمع والدولة. وتجلى ذلك في العقود التي تلت العام ١٩٦٧ بميل مستمر نحو الخصخصة في الاقتصاد، والتمييز بين وظائف النخب، وإخراج نقابة العمال العامة، الهستدروت، من السياسة، وتجريد الجيش تدريجيًا من عدد من وظائفه غير العسكرية. وأدت عملية التمفصل المستمرة هذه إلى نشوء نخب تنافس نخب حزب العمل، وإلى وجود حزبين أساسيين في الخارطة السياسية الإسرائيلية. ويخطئ من يتعامل مع هذين الحزبين وكأنه أمام خيار بين أشرار وأخيار، فالحزبان عندما يصلان إلى سدة الحكم ينتهجان في الظروف ذاتها سياسات متقاربة.

وما يبدو كأنه تغير في السياسة هو تغير في الظروف السياسية والمزاج السياسي في الشارع الإسرائيلي يوصل هذا الحزب إلى الحكم ولو وصل الحزب الثاني في الظروف نفسها لانتهج سياسة قريبة. الظروف نفسها توصل الحزبين في حالة وجودهما في الحكم إلى القناعات نفسها تقريبًا. فالظروف التي أدت إلى انتخاب شارون هي الظروف نفسها التي أدت إلى سقوط باراك دون أن يطرأ اختلاف جدي بينها على كيفية إدارة الأزمة نفسها المتعلقة بالمواجهة مع الشعب الفلسطيني. فقد صعد شارون إلى سدة الحكم على خلفية مواجهة دامية واصلها شارون بنفس الوسائل تقريبا التي باشر باستخدامها باراك، وعلى خلفية إعلان باراك أنه لا يتوفر لإسرائيل شريك تفاوضي فلسطيني.

وقبل ذلك كانت أسباب سقوط نتنياهو هي أسباب نجاح باراك ليواصل السياسة نفسها التي كان نتنياهو مضطرًا إلى ممارستها مع تناقضات بنيوية بين السياسة والممارسة وبين برنامج الائتلاف وسياسة الحكومة. ولكن لا ائتلافه مكنه ولا قواعده الاجتماعية أتاحت له هامش المناورة اللازم لممارسة السياسة التي بدا للجمهور أن باراك يستطيع أن يمارسها بنجاح أكبر.

الفصل الثاني

انتصار الوسط ونهاية حقبة الاستقطاب

انتصر باراك في الانتخابات لرئاسة الحكومة العام ١٩٩٩ (هذه حقيقة. ولكن الادعاء أن «اليسار انتصر»، والذهاب إلى حدوث «انقلاب سياسي» في إسرائيل، أو الزعم أن «قوى السلام في إسرائيل هزمت قوى الحرب» - كانت كلها تفسيرات لهذه الحقيقة وليست الحقيقة بحد ذاتها. فعند إلقاء نظرة إلى تركيبة البرلمان الإسرائيلي بعد تلك الانتخابات، نجد أن اليمين التقليدي والجديد حافظ على أغلبية كبيرة في الكنيست: ليكود (١٩) + مفدال (٥) + شاس (١٧) + ليبرمان (إسرائيل بيتنا) (٤) + شينوي (٦) + الاتحاد الوطني (٤) + يسرائيل بعلياة (٦) + «أغودات يسرائيل» (٥) = ٦٦، هذا دون إدخال حزب الوسط في الحساب (٥ مقاعد). ولو حسمنا من هذا المجموع ٦ أعضاء حزب لبيد (شينوي) باعتبار أن بعضهم ليس يمينياً بالتعريف، ويجمعه مع الحزب العداء للأحزاب الدينية لبقي ٥٩ عضو كنيست على الأقل من اليمين الخالص، حتى بالتعريف الإسرائيلي لليمين.

وانقسام المجتمع السياسي الإسرائيلي بين مؤيد ومعارض لاتفاقيات أوسلو لا يصلح بتاتاً لشرح الخريطة السياسية الإسرائيلية. فحتى وصول شارون إلى سدة الحكم العام ٢٠٠١، سلّمت الأحزاب كافة (عدا «الاتحاد الوطني» الذي بات يضم اليمين المتطرف بتشعباته المختلفة: موليدت، وإسرائيل بيتنا، وتكوماه المنشقة عن الـ«مفدال») باتفاقيات أوسلو، وقدمت أشكالا مختلفة للتعامل معها. لم تكن انتخابات ذلك العام إذن مؤشراً على انتصار مؤيدي اتفاقيات أوسلو. وقد عارضها باراك نفسه وعبّر عن معارضته بأكثر من طريقة. ولم يصلح تأييد ومعارضة هذه

الاتفاقيات تذكرة حتى لدخول الحكومة الائتلافية التي أقامها باراك بعد الانتخابات، إذ حرص باراك على ضم الحزب القومي الديني الـ«مفدال» المعارض لاتفاقيات أوسلو للائتلاف الحاكم. فالجامع السياسي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية في مرحلتها تلك، أو بالموقف مما يسمى «الحل الدائم»، كاد يجمع بين «ميرتس» والـ«ليكود» بعد فشل نتنياهو. وطمح باراك أن يشمل تصوره للتسوية مع الفلسطينيين وسوريا حتى حزب الـ«مفدال» وأن يفرض هذه التسوية على الفلسطينيين. في تلك المرحلة التي سبق فيها فوز باراك تبلور إجماع إسرائيلي لا يشمل اليمين المتطرف على ضرورة قيام دولة فلسطينية وعلى ضرورة رسم حدود تفصل الشعب الفلسطيني عن إسرائيل. ولكن شروط الانفصال لم تقترب من شروط الإجماع الفلسطيني، ولا من شروط مؤيدي التسوية الفلسطينيين. هكذا بدت الأمور حتى فشلت مفاوضات كامب ديفيد واندلعت الانتفاضة الثانية ووصل شارون سدة الحكم.

ولكن ماذا يعني سعي باراك بعد فوزه، بعد مقتل رابين بثلاث سنوات، وبعد مرحلة حكم نتنياهو، لإقامة حكومة ائتلاف واسعة تسعى لأن تستند بشكل واضح إلى أغلبية برلمانية يهودية وبتحالف مع الـ«مفدال» بالذات؟ من ناحية المنطلق، عبر باراك عن استنتاج التيار العمالي داخل المجتمع الإسرائيلي من مقتل رابين على يد يميني متطرف. ولم يتلخص الاستنتاج بالتصعيد ضد اليمين المتطرف أو ضد المستوطنين، بل بالعكس تماما. لقد توجه باراك إلى منع الاستقطاب وإلى إعادة الاعتبار للأغلبية اليهودية بنظر التيار العمالي أيضاً. عملية إعادة إنتاج القبيلة، إذا صح التعبير، هي الرد على الشرخ الذي أحدثه مقتل رابين. ولذلك أيضاً سعى باراك للحصول على أصوات عربية في الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة، ولكنه لم يرغب في أن تستند حكومته إلى أصوات عربية داخل الكنيست.

كان من الممكن أن يتحول مقتل رابين إلى عملية تطبيع المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع مؤلف من مصالح متصارعة ووجهات نظر متنازعة حول القضايا المصيرية، في مثل هذه الحالة كان من الطبيعي أن تقوم القوى التي استخدم العنف لوضع حد لسلطتها بالرد. ولكن سرعان ما استدعيت القبيلة. وقد استدعاها حزب العمل ذاته، ورئيسه الجديد رئيس الأركان السابق. كان هذا هو مغزى إصرار باراك على

أن يستند ائتلافه إلى أغلبية يهودية في الكنيست، بحيث تشمل هذه الأغلبية الحزب القومي الديني. ولكن هذا يعني، أيضا، أن الانقسام الانتخابي، وبالتالي انتقال السلطة، لم يتم بشكل واضح من معارضي العملية السلمية في عهد نتنياهو إلى مؤيديها في عهد باراك، وإنما أشار إلى أنه سوف يضطر المؤيدون والمعارضون تاريخيًا إلى الانضواء تحت لواء الإجماع القومي، وإلى عدم الاعتماد على أصوات غلاة المستوطنين من ناحية، أو على أصوات العرب من الناحية الأخرى، والانتقال تدريجيًا من الاستفراد الكامل بعملية صنع القرار داخل معسكر واحد إلى الإجماع القومي المستند إلى الحد الأدنى المشترك، أي إلى اللاءات(٢٣)، التي بدأ فيها باراك خطاب الانتصار بعد منتصف ليلة السابع عشر من أيار(٢٤) والتي انتخب شارون في الواقع لتنفيذها.

لقد تم الاصطفاف الانتخابي الكبير في الشارع الإسرائيلي قبل انتخاب باراك حول محاور عدة. ولا يمكن تحديد موقع ونمط تصرف الناخب في الحيز الواقع بين إحداثيتي تأييد أو عدم تأييد التسوية، بل هنالك أكثر من اثنتين، ومنها:

(١) الموقف السياسي من التسوية.
(٢) الموقف من موقع الأحزاب الدينية في الدولة، وهذا لا يعني بالضرورة موقفًا من علاقة الدين بالدولة.
(٣) الموقف من شخصية نتنياهو وطريقة حكمه.
(٤) أصل الناخب وانتماؤه: شرقي، روسي، مغربي، متدين... إلخ.

ولا يحتاج المحلل إلى خبرة كبيرة في الشؤون الإسرائيلية ليدرك أن استراتيجية باراك في مخاطبة نقمة الجمهور العلماني (اليساري واليميني) على نفوذ الأحزاب الدينية في الائتلافات المتعاقبة بين اليمين والمتدينين قد فعلت فعلها في اجتذاب جزء لا بأس به من الجمهور اليميني العلماني إلى معسكره، بما في ذلك من أوساط المهاجرين الروس(٢٥). إضافة إلى طغيان هذا الموضوع على موضوعات السياسة الداخلية الأخرى. وأدى الاستقطاب الذي أحدثه موضوع الأحزاب الدينية والنقمة على نفوذها المتعاظم في أوساط العلمانيين، أيضا، إلى قفزة غير متوقعة في قوة حركة «شينوي» بقيادة يوسف (طومي) لبيد من ناحية، وازدياد في قوة حركة

«شاس» و«أغوداة يسرائيل» من ناحية أخرى. يضاف إلى ذلك النجاح في عملية قتل شخصية نتنياهو إعلاميًا، ونشوء حزب مثل حزب الوسط يجمعه هدف واحد وهو إسقاط نتنياهو من رئاسة الحكومة. وما لبث هذا الحزب أن تفسخ مع إتمام هذه المهمة. لقد صوت مصوتو أحزاب الوسط وشينوي لصالح باراك في الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة، وبذلك ساهموا في نقل جزء من أصوات اليمين لباراك.

لقد تشظى اليمين الإسرائيلي واخترقه الفرز بين موقف متهادن مع الأحزاب الدينية وموقف مناهض لسطوتها. ولكن هذا لا يعني أن اليمين الإسرائيلي قد ضعف عدديًا، أو أن اليمين قد هزم. ولو أحسن «اليسار» استغلال هذا المزاج لكان بالإمكان وبشكل تدريجي إضعاف اليمين فعلا وتمرير قرارات وبرامج سياسية وإحداث انقلاب في سلم أولويات الوزارات المختلفة في فترة حكم باراك. ولكن هل كانت هنالك رغبة أو نية للقيام بذلك؟ وهل كان هنالك يسار ينهض مع هبوط اليمين معنويًا؟ لا شك أن الاحتفال العفوي بسقوط نتنياهو في ساحة رابين بعد نشر نتائج الانتخابات من ليلة السابع عشر وحتى صباح الثامن عشر من أيار قد حمل معاني كثيرة، لاسيما وأن حساب مقتل رابين لم يصفَّ حتى تلك اللحظة. فقد انتصر نتنياهو في أعقاب اغتيال رابين مباشرة. ولا يجوز الاستخفاف بعشرات الآلاف من الناس تشعر وتعبر عن شعورها، بأن حمل نتنياهو الثقيل قد أزيح عن صدرها. لقد وقع ما يشبه انفجار لمشاعر مكبوتة عند فئات سياسية شعرت أن نتنياهو وصل إلى السلطة بشكل غير شرعي، وأن مقتل رابين يلقي بظلاله الكثيفة على شرعية حكمه. وبمعنى ما، فإن فترته بنظر هذه الفئات كانت فترة انحراف للتاريخ عن مساره، وسقوطه تصحيح لمسار التاريخ وعودة إلى النقطة التي انتهى إليها رابين(٢٦).

ولكن هذا كله لا يكفي ولا يفي بغرض تفسير الفرحة العارمة التي شملت نصف المجتمع الإسرائيلي بعد سقوط نتنياهو، وبخاصة أننا لم نواجه هذه الظاهرة بعد سقوط شامير وصعود رابين. فما الفرق؟ يمثل باراك ونتنياهو مراحل تطور جديدة وتقسيما غير تقليدي في السياسة الإسرائيلية. خلافًا لمراحل سيطرة اليمين الأخرى على مقاليد الحكم وعلى الدولة كما هي، تميزت مرحلة نتنياهو بمحاولة إحداث انقلاب جذري في تركيب النخبة الإسرائيلية. لقد اكتفى شامير بالحكم وبتغيير السياسة لصالح اليمين وتجميد العملية السلمية، وذلك دون أن يمس المؤسسة

الإسرائيلية الحاكمة، بدءًا بحزبه هو، وانتهاءً بالنخب السياسية والقضائية والاقتصادية. ولكن نتنياهو جاء ببرنامج طموح لتغيير النخب القائمة، بدءًا من الصراع داخل الـ«ليكود» نفسه مع قيادات الحزب التاريخية وأبناء قياداته (الأمراء)، وانتهاء بالصدام مع النخب الأكاديمية والثقافية والقضائية . . . إلخ. كل ذلك بالتحالف مع عناصر هامشية في المؤسسة الإسرائيلية مثل الأحزاب الدينية التي أدارت «إمبراطورية» وزارة الداخلية، مثلا، دون حسيب أو رقيب، ومع عناصر من الأثرياء السماسرة غير المنتجين الذين يعملون في المساحة الرمادية الواسعة الفاصلة بين القانوني وغير القانوني. ولم يكن لديه مانع من استخدام وسيلة مخاطبة الانتماءات الطائفية ونقمة العناصر الاجتماعية المهمشة ضد المؤسسة القائمة بما فيها مؤسسة المدعي العام والمحكمة العليا عندما تطلبت ذلك، أو حينما بررت ذلك غاية تصفية الحسابات مع النخب القائمة.

لقد استخدم اليمين بقيادة مناحم بيغن النقمة الطبقية والاجتماعية ولم يرتدع من سهولة تحولها إلى نقمة طائفية ضد حزب العمل، ولكن ليس ضد مؤسسات الدولة عموما ونخبها والمحكمة العليا. يبدو أحيانًا أن مرحلة حكم نتنياهو كانت تعبيرا عن تحالف نخب جديدة وأقليات من نوع الأحزاب الدينية، وشاس، واليهود الروس، والقوى الجديدة الأكثر شعبوية في الـ«ليكود»، والمعبر عنها في مركز الحزب في صراع مع نخب تقليدية في اليمين والعمل على حد سواء(٢٧).

أثارت تصريحات افيجدور ليبرمان في الأسبوع الواقع بين ١-٧/ ٤/ ١٩٩٩ بعد انسحابه من إدارة مكتب رئيس الحكومة وعشية تشكيله حزبًا جديداً هو حزب «إسرائيل بيتنا» زوبعة إعلامية عبرت عن مخاوف النخب المسيطرة على المؤسسة الإسرائيلية من تهديد يميني شعبوي الطابع، يهاجم دون هوادة جهاز الدولة البيروقراطي وقسم الميزانيات في وزارة المالية الذي يمنع انفلات عقال الاقتصاد الشعبوي، ويهاجم تلفزيون القناة الأولى الرسمي، والادعاء العام، والشرطة، والمحاكم بشكل سافر. ونحن نتوقف عنده لأنه يعبر بدقة عن الصراع الذي قاد إلى سقوط نتنياهو. كان واضحا أن الرجل يقول ما يعتمل في صدر نتنياهو ولا يجرؤ على قوله. وكان من الواضح أن المؤسسة الإسرائيلية التي تضم كل ما شمله ليبرمان بهجومه، يضاف إليها نخب الأحزاب القديمة الكبيرة، بما فيها الـ«ليكود»، والتي

اتهمها بالتواطؤ مع الأولى في عرقلة حكم نتنياهو. لقد انفصل ليبرمان عن الـ «ليكود» ليواصل نهج نتنياهو بحرية أكبر خارج الـ«ليكود» دون التقييدات التي تكبل زعيم حزب كبير. ويشن ايفيت ليبرمان وحزبه اليميني الجديد «إسرائيل بيتنا» الذي حقق نجاحًا ملحوظًا ووحد اليمين المتطرف في الكنيست في كتلة الاتحاد الوطني هجومًا مستمراً ومثابراً ضد النخب المسيطرة على الشرطة والقضاء باعتبارها عائقًا أمام «مرونة» حكومات اليمين فيما يتعلق بالتعامل مع حكم القانون وعائقًا في طريقها لاستخدام مصادر الدولة من أجل تثبيت حكمها. كما يدعو عمليا إلى إقامة نظام حكم سلطوي رئاسي في إسرائيل على أنقاض النظام البرلماني الذي يشكك بنجاعته.

كان من الواضح عشية انتخابات ١٩٩٩ أن النخب القديمة والمسيَّسة الصهيونية العلمانية قد قررت أن تقاوم وأن تدافع عن وجودها أمام التهديدين: تهديد المتدينين وتهديد اليمين الشعبوي الجديد. وقد ائتلفت قوى عديدة في جلب باراك للسلطة مقابل نتنياهو. وهي تتقاطع في بعض القطاعات الاجتماعية مع القوى التي جلبت شارون إلى الحكم فيما بعد. فشارون أيضًا يستند إلى قسم من النخب القديمة.

لقد دخل نتنياهو في صراع مع المؤسسة الإسرائيلية التي ترى نفسها استمراراً للنخبة التي أقامت الدولة. وساد شعور عام لدى نصف المجتمع الإسرائيلي أن هنالك محاولة لاستثنائه وإخراجه من السلطة في عملية تتجاوز تداول الحكم بين أحزاب في عملية انتخابات. فَشل نتنياهو. ولو تجاوز المحتفلون بفشله دوافع الاحتفال باتجاه تغيير حقيقي في سَلم الأولويات الاجتماعي واستنتاج النتائج الصحيحة سياسيًا، لكان من المتوقع أن تنجم تطورات إيجابية عن فشل نتنياهو. نقول هذا آخذين بعين الاعتبار التغيرات الجدية التي مر بها المجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك أنماط الخطاب السياسي السائدة فيه، والتي تجعله جاهزًا لقبول تغيرات جدية في السياسة.

ولكن معسكر باراك اعتبر مجرد فوزه فوزًا للنخبة العقلانية العلمانية الأوروبية في مواجهة مرحلة نتنياهو كمرحلة غياب العقل وسيطرة القوى الهامشية في المجتمع على الدولة، وغير ذلك مما يكثر استخدامه من مفاهيم في أوساط اليسار الصهيوني. لقد اتبعت في عهد باراك عمليًا السياسة العمالية نفسها التي أدت إلى

وصول نتنياهو إلى السلطة أصلا . ومع فشل مشروعه السياسي لفرض حل دائم على الفلسطينيين في كامب ديفيد، كان باراك قد قاد حزبه نحو الهاوية، ومهد الطريق لانتصار الـ«ليكود» بقيادة شارون، أي بقيادة يستطيع حزب العمل أن يتحالف معها لأنها تنتمي إلى النخب القديمة . وهذا ما كان من شأن حكومة وحدة وطنية يقودها شارون، ويتبوأ فيها بيرس منصب وزارة الخارجية، وكأن النخب القديمة من الحزبين اتفقت لفترة وجيزة على كنس تهور النجوم الجدد باراك ونتنياهو .

يبدو لأول وهلة أن الخاسر في الانتخابات الإسرائيلية العام ١٩٩٩ «بامتياز» هو حزب الوسط الذي أقامه قادة سابقون في حزب الـ«ليكود» (دان مريدور، وروني ميلو، وإسحاق مردخاي) وشخصيات سياسية وعسكرية قيادية في حزب العمل أو محسوبة عليه كمعسكر (حجاي ميروم، ونيسم زفيلي، والدبلوماسي أوري سافير، مدير وزارة الخارجية في مرحلة أوسلو، ورئيس الأركان السابق، وأحد أركان اتفاقيات أوسلو الثانية أمنون شاحاك، ودالية رابين، ابنة إسحاق رابين) . ما بدا وكأنه حزب المستقبل المستند إلى معتدلين من الحزبين خسر الانتخابات لأن وسط الخريطة السياسية الإسرائيلية تشكل وانتصر، أيضًا، في الانتخابات دون الحاجة إلى حزب وسط مختص بالوسطية . لقد خسر الوسط لأنه انتصر . وقد انتصر أولا وقبل كل شيء على نتنياهو . كانت هذه مهمته التاريخية . وهيمن عمليًا الخطاب السياسي التوفيقي الذي مهدت له حقبة نتنياهو المتميزة في التاريخ الإسرائيلي القصير كمرحلة انحطاط بنظر النخب المسيطرة على المؤسسة الثقافية والإعلامية الإسرائيلية . وتُشكِّل المؤسسة الثقافية والإعلامية في إسرائيل نوعًا من حرس الحدود للنخب المسيطرة على مجالات القضاء، والجامعات، والجيش، والاقتصاد، وغيرها .

وقبل أن نتناول هذا التحول بالتحليل، لا بد لنا من التحذير من نزعة التقليل من أهمية العوامل الثقافية والنفسية التي أدت إليه، والتي لا تبدو عظيمة الأهمية، أو لا تبدو سياسية بما فيه الكفاية، مقارنة بالعوامل السياسية الصرف التي تتلخص بلعبة القوى بين الأحزاب والتيارات الأيديولوجية والاجتماعية . إذ لا يجوز التقليل من وزن عامل مهم مثل اغتيال رابين وأثره على المجتمع الإسرائيلي . فقد تركت

مرحلة نتنياهو جرح مقتل رابين مفتوحًا وينزف، وبدا الأمر أن أولئك الذين قتلوا رابين قد ورثوه تذكيرًا بسؤال الله الأبدي إلى قابين في التوراة «أقتلت وورثت؟» . لقد أطالت حقبة نتنياهو فترة حداد أتباع معسكر رابين في المجتمع الإسرائيلي إلى درجة تحويل الأخير إلى رمز وأسطورة استثمرت في الصراع ضد نتنياهو، ومن هنا لم تعد المسافة قصيرة للتحول من صورة الطوطم إلى صورة الأب الذي يعيد إنتاج وحدة القبيلة كدين جديد بعد أن قتله أبناؤها .

لقد أخذ باراك على عاتقه مسؤولية إعادة اللحمة إلى القبيلة، مسؤولية دمل الجرح المفتوح منذ مقتل رابين . وما كان بإمكان العقل الصهيوني تخيل وضع يكرر فيه باراك انقسام المجتمع اليهودي الإسرائيلي إلى نصفين؛ أحدهما ممثل في الحكومة بفارق نصف أو واحد بالمائة عن النصف الآخر القابع في المعارضة، هذا الانقسام الذي أدى إلى احتياج رابين للأصوات العربية في الكنيست في غالبية فترة حكمه، منذ أن تخلت عنه حركة «شاس» وتركت ائتلافه . لقد بدا واضحًا قبل الانتخابات أن رئيس الحكومة المنتخب باراك سوف يتجه نحو حكومة وحدة وطنية أو حكومة تستند إلى «أغلبية يهودية» واسعة على الأقل[٢٨]، وذلك لتثبيت شرعية أي اتفاق يتوصل إليه في المستقبل، ولتجنب أسباب مقتل رابين الكامنة في اقتصار الديموقراطية الإسرائيلية فعليا على الأغلبية اليهودية . لقد «استنتج» باراك، وفي الواقع تأكدت قناعته أن شرعية أية حكومة في المجتمع الإسرائيلي متوقفة على وجود أغلبية يهودية تدعمها، وأن «الديمقراطية الإسرائيلية» ليست ديمقراطية إسرائيلية، بل ديمقراطية يهودية . يضاف هذا الدافع الجديد إلى السبب الأساسي في تحدي الطبيعة الصهيونية لدولة إسرائيل .

تنطلق الطريقة الأسهل لشرح توجه الأحزاب نحو الوسط، ومسايرتها مركز الخارطة السياسية، من نشوء معسكرين يتنافسان على كسب ود الناخب المتردد بينهما، أي الناخب القابع في الوسط . ولكن هذا المنهج سطحي وانتقائي؛ فهو لا يتمكن من شرح الاستقطاب (عكس التوجه نحو المركز)، الحاصل في حالات كثيرة يتنافس فيها معسكران للحصول على صوت الناخب المتردد بينهما، ريغان ومونديل العام ١٩٨٤ في أمريكا، وتاتشر وفوت العام ١٩٨١ في بريطانيا[٢٩]، ومرشحا الرئاسة في الولايات المتحدة بوش وكيري اللذان يؤكدان على الفرق بينهما في سنة صدور هذا الكتاب في مجتمع أمريكي مستقطب .

لقد بدأ توجه حزب العمل نحو ابتكار مركز أو وسط للخارطة السياسية الإسرائيلية بعد مقتل رابين مباشرة، وقد اختلف برنامج الحزب العام ٩٦ عنه في العام ٩٢ بإعادة عبارة أسقطت من برنامج العام ٩٢ تنص على أن «حزب العمل يرى بهضبة الجولان منطقة ذات أهمية قومية لدولة إسرائيل»، كما أضيفت عبارة تفيد أنه في المفاوضات مع الفلسطينيين تطالب إسرائيل بالسيادة على غور الأردن، ومنطقة مستوطنات «غوش عتصيون» جنوبي بيت لحم ومناطق أخرى «حيوية لأمن إسرائيل».

ومع أن دخول الـ«مفدال» إلى حكومة برئاسة حزب العمل بدا كمفاجأة للكثيرين ممن يقسمون الخارطة السياسية الإسرائيلية ببساطة إلى قوى سلام وقوى معادية للسلام، أو إلى يسار ويمين، فإن المفاوضات لضم الـ«مفدال» إلى حكومة برئاسة شمعون بيريس في حالة فوزه، بدأت قبل انتخابات العام ١٩٩٦ التي خسرها لصالح نتنياهو. ونستطيع أن ندعي أن التفاهمات التي توصل إليها في حينه يوسي بيلين (العمل) ويوئيل بن نون (الـ«مفدال») بعد مقتل رابين حول العلاقة بين المعسكرين الصهيونيين قد تم تطبيقها فعلا في العام ٩٩. ومن المفيد، بل من الضروري، العودة إلى تلك التفاهمات في سياق المفاوضات على الحل الدائم في حكومة برئاسة باراك تشابه تلك التي تخيلها بيرس بعد مقتل رابين. لقد قيل في مقدمة التفاهم: «لا نقاش بين حزب العمل وبين الحركة الدينية القومية حول حق شعب إسرائيل على أرض إسرائيل، وحول حقه القانوني بالاستيطان في كل أجزائها»[٣٠].

بالإمكان طبعًا الادعاء أن هذا حديث غير ملزم عن حقوق تاريخية يصلح كمقدمة نظرية لموقف عملي مخالف لها، وهذا تقدير سليم على درجة من الاحتمال. ولكن المقدمات النظرية ليست نظرية بالكامل، وإنما تشكل الإطار الأخلاقي والذهني، وربما النفسي، المسلم به، بمعنى أنه لا خلاف حول القيم التي تجمع الشعب ضمن ما يشبه العائلة الواحدة، الأهل community، ويبقى الخلاف على إمكانيات تحقيقها[٣١]. وقد تفاهم «الطرفان» في حينه أنه خلال المفاوضات مع الفلسطينيين حول «الحل الدائم» ستطالب حكومة حزب العمل ببقاء المستوطنات، وأن تفرض السيادة الإسرائيلية على المناطق الحيوية كافة لأمن إسرائيل، بحيث تشمل غالبية المستوطنين.

هذا التوجه نفسه هو الذي حكم تفاهمات يوسي بيلين وميخائيل إيتان من الـ«ليكود». وهو ما جعل المفاوضات بين حزب العمل والـ«ليكود» لإقامة حكومة وحدة وطنية بعد انتخابات العام ١٩٩٩ ممكنة. ولم تقم حكومة كهذه بعد تلك الانتخابات كما هو معروف. ولكن ظل حكومة الوحدة الوطنية خيم على كافة الحكومات منذ ذلك الوقت. ولذلك، فإن النزعة نحو الوسط محكومة بأكثر من التنافس لكسب الأصوات المترددة. إنها محكومة برباط يشد الأحزاب الرئيسية في إسرائيل هو رباط الإجماع القومي على طبيعة الحل الدائم مع الفلسطينيين الذي يقربها بعضها من البعض، ويخلق مركزًا سياسيًا وسطًا متخيلا بسهولة، ولا حاجة للتعبير عنه في حزب مستقل هو حزب الوسط.

ومن أجل الانطلاق نحو الحوار بين الأحزاب على الحل الدائم، والتأثير على هذا الحل، سلمت الأحزاب الإسرائيلية رسميًا باتفاقيات أوسلو، وبوجود كيان فلسطيني كواقع، بحيث يبقى النقاش على حجم هذا الكيان والأرض وسيادته وحدوده وصلاحياته . . . إلخ[٣٢]. ويعود التسليم عمليًا بفكرة الدولة الفلسطينية إلى هذه الفترة، فلا هو إنجاز شارون ولا إنجاز جورج بوش.

الفصل الثالث

تجزئة الهوية الجماعية

في المرحلة المعاصرة موضوع نقاشنا في هذا الباب، تغيرت طريقة الانتخابات في إسرائيل، من طريقة برلمانية نسبية تشكل فيها البلاد كلها منطقة واحدة، وتتمثل من خلالها الأحزاب في البرلمان بنسبة مساوية لنسبتها من الأصوات، ويقوم فيها البرلمان بانتخاب رئيس الحكومة وحكومته، إلى انتخابات مباشرة لرئيس الحكومة منفصلة عن الانتخابات البرلمانية وموازية لها، متزامنة معها في عملية الاقتراع نفسها. وقد جرت الانتخابات الأولى من هذا النوع في العام ١٩٩٦[٣٣].

ولأول مرة وجد المواطن الإسرائيلي ذاته مضطراً لاتخاذ قرارين والتعبير عنهما ببطاقتين، واحدة لرئاسة الحكومة والثانية للكنيست. لم يشكل هذا التعبير انعطافاً حاداً بالنسبة للحزبيين أو المأدلجين الذين ينسجم تصويتهم لرئاسة الحكومة مع خيارهم الحزبي، ولكن التغيير بالنسبة للجمهور الواسع كان انقلابياً. كان المواطن الإسرائيلي في الماضي يجمع كل حساباته السياسية والمصلحية، تلك المتعلقة بشخصه أو بهويته الجماعية وتلك المتعلقة بموقفه السياسي، معبراً عنها في ورقة اقتراع واحدة بغض النظر عن ترتيب هذه القضايا من حيث أولوياتها، أو مدى تأثيرها على عملية صنع القرار ذاته. ولكن مع نشوء إمكانيتين للتعبير السياسي في بطاقتين، أصبح بالإمكان تقسيم الاعتبارات إلى اثنين. والنمط الذي انتشر منذ العام ١٩٩٦ هو:

(١) التعبير عن الموقف السياسي من خلال التصويت لمرشح لرئاسة الحكومة من

الحزبين الكبيرين التقليديين، بحيث يحسم المواطن موقفه مع أو ضد معسكر سياسي كبير بغض النظر عن الدوافع. القرار هنا سياسي، ولكن الدوافع ليست دائمًا سياسية، وقد ترتبط بالمصلحة اليومية كما يراها الناخب، كما قد ترتبط بموقف من قضية السلام مثلا. وكما نفصل بين قرار الناخب ودوافعه، كذلك من المفيد أن نفصل بين الدوافع والعوامل البيئية والاجتماعية. وتشير الإحصائيات إلى أن هنالك علاقة بين المستوى الثقافي ودرجة التدين والمكانة الاقتصادية - الاجتماعية، وهذه كلها عوامل اجتماعية بيئية، وبين التصويت لأحد المعسكرين.

(٢) التعبير عن الهوية الجماعية التي ينتمي إليها الفرد ويرغب في أن تمثل في البرلمان، بحيث يتم تمثيل مصالح هذه الجماعة برلمانيًا. يمكن هنا بالطبع استثناء الأحزاب الأيديولوجية التقليدية التي تحول فيها الانتماء للموقف الأيديولوجي بحد ذاته إلى بيئة ينتمي إليها الشخص. ومن زاوية التصويت بموجب الهوية والانتماء، لم تعد الأحزاب الدينية مجرد أحزاب أيديولوجية في مخاطبتها للجمهور، بل هي تمثل قطاعًا هو قطاع المتدينين في حالة «يهدوت هتوراه» مثلا أو في حالة «شاس» المرتبطة بتمثيل المغاربة واليهود من أصل شرقي ذوي الطابع التقليدي. وبقي حزب الـ«مفدال» حزبًا أيديولوجيًا، كذلك كتلة «الاتحاد الوطني» (المؤلفة من أحزاب: موليدت، ويسرائيل بيتينو، وتكوماه). وحركة «ميرتس» العلمانية الليبرالية الطابع باتت بالإضافة إلى الأيديولوجيا تمثل، أيضًا، مصالح وأسلوب حياة قطاع من الجمهور الأشكنازي العلماني من الطبقة الوسطى فما فوق. وحتى القسم الأيديولوجي الطابع من الأحزاب العربية، على الرغم من كونه أيديولوجي الطابع والبرنامج، فإنه يمثل بشكل عام في البرلمان مصالح الجمهور العربي تحديداً، مع التفاوت بين الأحزاب في محاولة ربط مصالح هذا الجمهور برؤية شاملة للمجتمع الإسرائيلي وقضايا الدين والدولة والموقف الوطني وغيرها. وإضافة لهذه الأحزاب، نشأت بالطبع حالات سافرة من تمثيل المصالح الجزئية القطاعية مثل حالة «يسرائيل بعلياه» - حزب المهاجرين الروس.

أدى هذا التغيير الدستوري إلى انقلاب حقيقي في الخريطة السياسية الإسرائيلية، وانقسمت الآراء حول مدى نفعه أو ضرره، وقد تبلورت معارضة لهذا التغيير من القوى الأكثر ليبرالية في إسرائيل والممثلة عبر إدارة وباحثي «المعهد

الإسرائيلي للديمقراطية» مثلا، وعدد كبير من أعضاء البرلمان من مختلف الأحزاب. وكانت مشكلة هذه الطريقة الأساسية أنها حاولت الجمع بين النظامين، الرئاسي والبرلماني. وهو طموح إسرائيلي يصل حد التمادي على مراكمة تجارب ديمقراطية أوروبية وأمريكية استمرت قرنين من الزمن. الرئيس المنتخب مباشرة من الشعب يشكل في النظام الرئاسي حكومة غير ائتلافية، وهو غير خاضع لثقة البرلمان. أما الحكومة المنتخبة برلمانيًا فرئيسها، أيضًا، ينتخب برلمانيًا، وكلاهما خاضع لثقة البرلمان. في الحالة الإسرائيلية الجديدة تم انتخاب رئيس الحكومة مباشرة من الجمهور، ولكنه بقي خاضعا لثقة البرلمان. وهو بحاجة لإقامة حكومة ائتلافية تحصل على تأييد أغلبية عدد أعضائه.

كان الهدف من تغيير طريقة الانتخابات إلى انتخاب مباشر لرئيس الحكومة، الحد من قوة الأحزاب الصغيرة والمتوسطة في ابتزاز رئيس الحكومة عند تركيب الائتلاف أو حله، بحيث ازدادت قوة رئيس الحكومة وأصبح مفروضًا عمليًا من الشعب على البرلمان، ولا بد أن ينجح بتشكيل حكومة. ولكن النتيجة كانت تصويت الهوية، أي تجزئة الهوية الإسرائيلية. وقد بعثر تصويت الهوية أصوات البرلمان وأدى إلى تحول الأحزاب الكبيرة ذاتها إلى أحزاب متوسطة، كما زاد من قوة الأحزاب القطاعية sector party، أي التي تمثل قطاعًا ديموغرافيًا معينًا.

لقد ازدادت قوة رئيس الحكومة وصلاحياته بشكل ملموس، كما تأكد عمليًا أن رئيس الحكومة المنتخب هو فقط القادر على تشكيل حكومة، ولكن في الوقت ذاته تحولت عملية تشكيل الحكومة إلى عملية ائتلافية عسيرة تشبه تجميع الشظايا المتناثرة في صورة تبقى آثار الصمغ المصلحي اللاصق فيها واضحة للعيان ومؤذية لنظر المراقب ذي العقلية الجمهورية السائدة في إسرائيل. وقد كانت الأيديولوجية السائدة والثقافة السياسية الصهيونية المهيمنة في هذا المجتمع تؤكد على وجود هوية وطنية، وقيم وطنية جامعة، تتجاوز المصالح الجزئية، التي لا مكان لها في حسابات الدولة والمواطن، العقلانية برأي الجمهوري.

وفي دولة قامت على اعتبار عملية بناء الأمة عملية صهر للثقافات والهويات الجماعية الثقافية والأقوامية، وتتراوح فيها القيم السياسية الجمهورانية الطابع

والسائدة فيها بين المساواتية اشتراكية الطابع، والفردية الليبرالية، ضمن المسلمات القومية والقومية الرومانسية، أفاقت النخب مرعوبة على مفاوضات مصلحية لتركيب ائتلاف حكومي لقيادة الدولة تجري ليس فقط على أساس مصالح، وإنما على أساس مصالح قطاعات اجتماعية تجمعها هويات ثقافية أو أقوامية ليست قومية جامعة في نظر النخب الجمهورانية الكثيرة الوعظ، وهي رذيلة بحد ذاتها في نظرها.

وقد كانت النتيجة بعد مرحلة نتنياهو تغيير طريقة الانتخابات من جديد والعودة إلى الطريقة السابقة، وكانت انتخابات العام ٢٠٠١ بين باراك وشارون آخر انتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة. وعادت الكنيست إلى انتخاب رئيس الحكومة. والبرلمان الإسرائيلي هو برلمان منتخب بطريقة قطرية نسبية تشكل فيها كل البلاد منطقة واحدة، ويحصل فيها كل حزب على نسبة من المقاعد توازي نسبته من الأصوات، مع نسبة حسم تساوي ١,٥٪ بعد أن كانت ١٪ فقط حتى العام ١٩٩١[٣٤].

كانت النزعة القائمة في السياسة الإسرائيلية هي النمو المطرد في قوة الحزبين البرلمانية منذ الانتخابات الأولى. ومنذ العام ١٩٦٥ وحتى ١٩٨١ ازداد مجموع عدد نواب الحزبين باستمرار. وقد انخفض دعم الحزبين في العام ١٩٨٤، وتكرر ذلك في العامين ١٩٨٨ و١٩٩٢ حتى وصل مجموع عدد نواب كلا الحزبين إلى ٧٦ نائبًا. وقد انخفض المجموع عن ٨٠ العام ١٩٧٧ فقط بسبب قيام حركة «داش» التي حصلت على ١٥ نائبا في أول انتخابات خاضتها عام ١٩٧٧، وما لبث حزب العمل أن استرجعها في الانتخابات التي تلت. في تلك المرحلة، كانت الأحزاب الصغيرة عبارة عن «تكملة عدد» لائتلاف تبرز فيه بشكل طاغ قوة الحزب الكبير. وما نشير إليه أنه في مرحلة الثمانينيات بدأ التناقص في قوة الحزبين[٣٥]، وبدأ التحول نحو معسكرين تكتسب الأحزاب الصغيرة والمتوسطة أهمية فيهما، قبل تغيير طريقة الانتخابات. ولم تغير العودة إلى الطريقة القديمة كثيرًا في هذه النزعة، ولم تسجل الخارطة السياسية عودة إلى حزبين كبيرين بعد العودة عن طريقة الانتخابات المباشرة.

يبين الجدول التالي تطور مجموع قوة الحزبين في البرلمان الإسرائيلي منذ قيامه حتى اليوم، يصلح كزاوية نظر تاريخية:

الكنيست	مجمل المقاعد (الـ« ليكود » + العمل)
١ ١٩٤٩	٦٠
٢ ١٩٥١	٥٣
٣ ١٩٥٥	٥٥
٤ ١٩٥٩	٦٤
٥ ١٩٦١	٥٩
٦ ١٩٦٥	٧١
٧ ١٩٦٩	٨٢
٨ ١٩٧٣	٩٠
٩ ١٩٧٧	٧٥
١٠ ١٩٨١	٩٥
١١ ١٩٨٤	٨٥
١٢ ١٩٨٨	٧٩
١٣ ١٩٩٢	٧٦
١٤ ١٩٩٦	٦٦
١٥ ١٩٩٩	٤٥
١٦ ٢٠٠٣	٥٧

الهبوط في مجموع قوة الحزبين مطرد منذ العام ١٩٨٨ ودون توقف. وتؤدي العودة عن طريقة الانتخابات المباشرة كما نرى عام ٢٠٠٣ إلى ارتفاع في مجموع قوة الحزبين ولكنها لا تعود إلى ما كانت عليه قبلها، ويبقى مجموع قوتهما أقل من نصف عدد أعضاء البرلمان.

كان أحد أهداف تغيير طريقة الانتخابات المعلنة التحديد من قوة هذه الأحزاب في ابتزاز الأحزاب الكبيرة ومن انتدب منها لرئاسة الحكومة، وكانت النتيجة غير المتوقعة زيادة قوة هذه الأحزاب عدديًا وبقاء قوتها الابتزازية قائمة. وكانت أول حكومة إسرائيلية تشكل على أساس الطريقة الجديدة مسرحًا تراجي-كوميدي توالت عليه فصول هذا الابتزاز في دراما إعلامية لم تتوقف طيلة فترة حكم نتنياهو الذي تحول إلى عملية إدارة أزمات مستمرة دون توقف.

ويبين الجدول التالي نتائج الانتخابات البرلمانية المفصلة والشاملة للأحزاب كافة في الفترة التي نناقشها في هذا الباب؛ أي العقد الأخير ويفصل، أيضًا، قوة الأحزاب المتوسطة والصغيرة.

القائمة	الكنيست الـ١٣ (٩٤)			الكنيست الـ ١٤ (٩٦)			الكنيست الـ١٥ (٩٩)			الكنيست الـ ١٦ (٠٣)		
	عدد الأصوات	النسبة المئوية من مجمل الأصوات الصالحة	عدد النواب	عدد الأصوات	النسبة المئوية من مجمل الأصوات الصالحة	عدد النواب	عدد الأصوات	النسبة المئوية من مجمل الأصوات الصالحة	عدد النواب	عدد الأصوات	النسبة المئوية من مجمل الأصوات الصالحة	عدد النواب
يسرائيل بعلياه (المهاجرون الجدد)	٩٠٦,٨١٠	٪٣٦,٤٨	٤٤	٨١٨,٥٧٠	٪٢٦,٨	٣٤	٦٢٧,٧٧٦	٪٢٠,٢	٢٦	٤٥٥,١٨٣	٪١٤,٥	١٩
الـ «ليكود»	٦٥١,٢٢٩	٪٢٦,٢	٣٢	٧٦٧,١٧٨	٪٢٥,١	٣٢	٤٣٥,٥٤٢	٪١٤	١٩	٩٢٥,٢٧٩	٪٢٩,٤	٣٨
«شاس»	١٢٩,٣٤٧	٪٥,٢	٦	٢٥٩,٧٥٩	٪٨,٥	١٠	٤٠٨,٧١٢	٪١٣,١	١٧	٢٥٨,٨٧٩	٪٨,٢	١١
«ميرتس»	٢٥٠,٦٦٧	٪١٠,٨	١٢	٢٢٦,٢٥٧	٪٧,٤	٩	٢٣١,٠١٧	٪٧,٤	١٠	١٦٤,١٢٢	٪٥,٢	٦
يسرائيل بعلياه (المهاجرون الجدد)				١٧٤,٩٢٩	٪٥,٧	٧	١٦٣,٦٤٣	٪٥,٢	٦	٦٧,٧١٩	٪٢,٢	٢
حزب المركز							١٥٥,٠٤٣	٪٥	٦			
شينوي (التغيير) بقيادة طومي لبيد							١٥٣,٥٢٦	٪٤,٩	٦	٣٨٦,٥٣٥	٪١٢,٣	١٥
الـ «مفدال»	١٢٦,٦٦٣	٪٥,٢٢	٦	٢٤٠,٢٢٤	٪٧,٩	٩	١٣١,٠٦٥	٪٤,٢	٥	١٣٢,٣٧٠	٪٤,٢	٦
يهدوت هاتوراه	٨٦,١٦٧	٪٣,٤٧	٤	٩٨,٦٥٥	٪٣,٢	٤	١٢٣,٠٧٩	٪٣,٩	٥	١٣٥,٠٨٧	٪٤,٣	٥
القائمة العربية الموحدة	٤٠,٧٨٨	٪١,٦٤	٢	٨٩,٥١٣	٪٢,٩	٤	١٠٩,١٩٩	٪٣,٥	٥	٦٥,٥٥١	٪٢,١٥	٢
الاتحاد الوطني (موليدت)	٦٢,٢٦٩	٪٢,٥	٣	٧٢,٠٠٢	٪٢,٤	٢	٩١,٨٨٥	٪٢,٩	٤	١٧٣,٩٧٣	٪٥,٥	٧
إسرائيل بيتنا							٨٢,٠٤٢	٪٢,٦	٤			
الجبهة الديمقراطية الجبهة والتجمع	٦٢,٥٤٦	٪٢,٥٢	٣	١٢٩,٤٥٥	٪٤,٢	٢	٨١,٥٥٧	٪٢,٦	٣	٩٣,٨١٩	٪٣,٠	٣
التجمع							٦٢,٠٥٣	٪٢	٢	٧١,٢٩٩	٪٢,٣	٣
شعب واحد							٦٠,٨٧٣	٪١,٩	٢	٨٦,٨٠٨	٪٢,٨	٣

أي أن نتائج الـ «ليكود» العام ٩٦ (٣٢ نائبًا) من [٤٠] العام ٩٢ لا تظهر الخسارة كاملة، حيث أنه خاض الانتخابات العام ٩٦ بالتحالف مع حركتي تسومت بقيادة رفائيل إيتان وجيشر بقيادة دافيد ليفي. والحزب الثاني الذي يظهر ويغيب كان قد قام على أساس الانشقاق من حزب العمل باتجاه يميني علماني لمقاومة أي انسحاب في الجولان، وهو «الطريق الثالث» الذي حاز على ٩٦,٤٥٧ صوتًا وأربعة نواب في العام ٩٦، وفي العام ٩٩ لم يحصل إلا على ٢٣٤٥٤ صوتًا أي ٠,٧٪ من الأصوات، ولم يتجاوز نسبة الحسم. لقد تركت هذه القوائم فراغًا ملأته حركات مثل حزب المركز، وشينوي، وإسرائيل بيتنا، وغيرها من الحركات، ولا شك أن قسمًا من أصوات تسومت انتقل إلى حزبي شينوي من ناحية، وحزب «الاتحاد الوطني» من ناحية أخرى.

٢) يمكن بسهولة ملاحظة أنه إضافة إلى الانحسار المستمر في قوة الأحزاب الكبيرة يزداد عدد الكتل المشكلة للكنيست من ١٠ كتل العام ٩٢ إلى ١١ كتلة العام ٩٦ و١٥ كتلة في العام ٩٩.

٣) لاحظ الارتفاع المستمر في قوة حركة «شاس»، وذلك برأينا على حساب الـ«ليكود»، ثم الـ«مفدال» في أوساط اليهود الشرقيين. في العام ٩٩ تكاد حركة «شاس» توازي في قوتها الـ«ليكود» ذاته. ثم الهبوط الحاد في قوة الحركة مع تغيير طريقة الانتخابات من جديد والعودة إلى الطريقة القديمة التي أعادت جزءًا من مصوتيها الشرقيين إلى أحضان الـ«ليكود». ثلاثة عوامل أساسية لعبت دورًا في إضعاف حركة «شاس» بين انتخابات ١٩٩٩ و٢٠٠٣، أولا: تغيير طريقة الانتخاب المذكور. فحال تغيير طريقة الانتخابات من جديد والعودة إلى الطريقة القديمة انخفضت قوة حركة «شاس» من ١٧ مقعدًا في العام ١٩٩٩ إلى ١١ مقعدًا في العام ٢٠٠٣، أي أن مصوتيها قد عادوا إلى قواعدهم الأصلية في حزب الـ«ليكود». وقد أدركت قيادة «شاس» ذلك قبل وقوعه، وعملت بقوة ضد عودة طريقة الانتخابات إلى الطريقة القديمة. ثانيًا: زيادة الاستقطاب السياسي نتيجة للوضع السياسي والأمني بعد الانتفاضة الذي يمحور التصويت على القضية السياسية وليس الاجتماعية، و«شاس» ليست حزب موقف سياسي بالدرجة الأولى، وبالتالي تتم العودة إلى الـ«ليكود». ثالثًا: الخلافات الحادة على زعامة

الحركة بين عوفاديا يوسف وأرييه درعي، وآثار سجن أرييه درعي، الشخصية الأكثر ديناميكية وتسييسًا في قيادة الحركة بتهم الفساد. تعيش حركة «شاس» في الكنيست السادسة عشرة مرحلة الأزمة. فهي تزاود على الـ«ليكود» من جهة اليمين لتتميز عنه، وهي لا ترغب أن تتميز عنه يسارًا خشية أن تخسر قواعدها. ولكن الحيز الواقع إلى يمين الـ«ليكود» لا يتسع لأحزاب كثيرة، والموقف هناك لا يتلاءم مع هوية «شاس» الأيديولوجية.

٤) لا يمكن عدم ملاحظة ازدياد قوة الأحزاب العربية من ٥ نواب العام ٩٢ إلى ٩ العام ٩٦، ثم إلى ١٠ العام ١٩٩٩، وثمانية مقاعد في العام ٢٠٠٣. ويعود الانخفاض في العام ٢٠٠٣ إلى انخفاض نسبة التصويت لدى العرب من بين المصوتين عمومًا وليس لانخفاض نسبة التصويت للأحزاب العربية بين المصوتين العرب.

٥) الانخفاض في قوة المهاجرين الروس من العام ٩٦ إلى ٩٩ الذي يبدو كأنه يناقض النزعة التي تخلقها طريقة الانتخابات الجديدة، ولكنه يعود في الواقع إلى الانشقاق في صفوفه وتوجه أصوات إلى حركة «إسرائيل بيتنا» المؤلفة أساسًا من المهاجرين الروس المبلورين أيديولوجيًا باتجاه يميني. لقد حاول هؤلاء إقامة حزب أيديولوجي «يميني جديد» وليس مجرد حزب قطاعي روسي. وقد انضم الحزب بعد أن تدهور إلى ثلاثة مقاعد في العام ٢٠٠٣ إلى حزب الـ«ليكود» رسميًا، وكانت بذلك إشارة رمزية لرفض المهاجرين الروس لعب دور سياسي منفصل عن الأحزاب ذات الطابع القومي العام، إنهم يرفضون استراتيجية الأقلية، استراتيجية سياسات الهوية، ويؤكدون على الانضمام إلى مؤسسات وأحزاب الأغلبية المهيمنة. يحسم الروس بشكل واضح موقفهم الاجتماعي السياسي هنا من استراتيجية الحزب القطاعي إلى الانسجام في الأحزاب الحاكمة أو الأحزاب الأيديولوجية، مفندين بذلك النظريات التي راجت بعد هجرة التسعينيات الكبرى التي أتت بأكثر من مليون روسي حول أوتونوميا روسية ورفض الاندماج. والحقيقة أن هذه النظريات لم تأخذ إلا البعد الثقافي بعين الاعتبار. ولا شك أنه من الناحية الثقافية تعتبر هذه هجرة مختلفة لأن التمسك بالثقافة الروسية باد للعيان، ولكن هذه النزعة لا تتناقض مع نزعة سياسية واقتصادية اندماجية تبحث عن الاندماج في مراكز القوة في الدولة لا التأثير عليها من خارجها.

٦) الانخفاض في قوة الـ«مفدال» بين العامين ٩٦ و٩٩ ناجم، أيضًا، عن انشقاق بقيادة حنان بورات، تحت اسم تكوماه، اتجه لتحالف مع حركة موليدت ضمن الاتحاد الوطني- والحركتان أيديولوجيتا الطابع تتفقان على اتهام الـ«مفدال» بالانتهازية فيما يتعلق بمركزية مسألة الاستيطان بالنسبة له ولموقفه من الحفاظ على الائتلافات الحكومية. انضم إليهما لاحقا حزب «يسرائيل بيتينو» بقيادة افيجدور ليبرمان.

٧) يظهر من نتائج حزب العمل و«ميرتس» أن الضربة التي تلقاها اليسار الصهيوني في انتخابات العام ٢٠٠٣ كانت ضربة سياسية حقيقية بعد فشل كامب ديفيد ونشوب الانتفاضة. فقد كان من المفترض أن يرفع تغيير طريقة الانتخاب بالعودة إلى الطريقة القديمة نسبة حزب العمل في العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ١٩٩٩، ولكن قوة حزب العمل انخفضت من ٢٢ إلى ١٩ مقعدًا وانخفضت قوة «ميرتس» من ١٠ إلى ٦ مقاعد. ويتضح من الازدياد الكبير وغير المسبوق من حيث نسبة الزيادة في قوة حركة شينوي من ٦ مقاعد إلى ١٥ مقعدًا، أنه أوجدت عنوانًا علمانيًا يمينيًا للهاربين من اليسار الصهيوني إلى موضوعات لا علاقة لها بالصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية والموقف منهما إلى مواضيع متعلقة بالدين والدولة. ومرة أخرى حصل الانقلاب السياسي بانتقال أصوات من معسكر إلى آخر بأن ينقلها حزب علماني وسطي. في حينه، أي العام ١٩٧٧، قامت بالمهمة حركة «هتنوعاة هديموقراطيت لشنيوي» (الحركة الديمقراطية للتغيير) «داش»، ويكمل حزب «شينوي» تاريخيًا طريق أحد مركباتها. لقد واصل حزب «شينوي» طريقه بعد انهيار «داش» كحزب صغير يضم النواب أمنون روبنشطاين وفارشفسكي، ثم أضيف أبرا هام بوراز بعد أن أصبحت الحركة في إطار حركة «ميرتس»، ثم انشق الأخير وحده عن حزب «ميرتس» عشية انتخابات ١٩٩٩ وأقام من جديد حزبًا بالاتفاق مع لبيد الذي تزعم الحزب. لقد اقتنصت «داش» في حينه الأصوات من العمل ونقلتها إلى تحالف مع الـ«ليكود» في حكومة بيغن الأولى، وتقوم شينوي بالعملية نفسها منذ انتخابات ١٩٩٩. فقد رفضت الانضمام إلى ائتلاف باراك عندما كان في الحكم بسبب موقفه من الأحزاب الدينية وللتميز عن

«ميرتس»، منافستها في الحكومة. ثم انضمت إلى ائتلاف شارون بعد أن ضاعفت قوتها على حساب العمل و«ميرتس».

ولكن الفرق الجوهري بين حركة «شينوي» الحالية وحركة «داش»، أن الحركة الحالية قد ركزت اهتمامها في موضوع جوهري يشغل قطاعات مهمة من المجتمع الاسرائيلي وهو مسألة الدين والدولة والتصدي لتأثير الأحزاب الدينية، يضاف إليها لهجة استعلائية لا تخلو من العنصرية تجاه الفئات الشعبية وغالبيتها من اليهود الشرقيين التقليديين. ولذلك، فقد تبدي الحركة صموداً أكبر من حركة «داش» التي قامت واندثرت. فموضوع العلمانية قد يمسك بها طويلا، ولكن يبدو أن في صفوفها تنافرا في القضية السياسية والمواقف من قضية السلام.

كان من الواضح أن التوسع المستمر لحركة «شاس» مثلا يتم على حساب حزب كبير هو حزب الـ«ليكود» الذي كاد يعود إلى صيغته الأصلية كحزب حيروت اليميني الذي يعتمد على طبقات وسطى أوروبية الأصل بعد تغيير طريقة الانتخابات إلى انتخابات مباشرة. ولكن العودة إلى طريقة الانتخابات القديمة واستغلال الـ«ليكود» اللحظة التاريخية الناجمة عن فشل مفاوضات كامب ديفيد ونشوب الانتفاضة الثانية أعادا إليه بعده الجماهيري.

لقد زال أصلا حزب الليبراليين التاريخي الذي شكل معه بيغن حزب الـ«ليكود»، واندمج تمامًا في الـ«ليكود» ذاته، أما قواعده الاجتماعية العلمانية المنادية بالاقتصاد الحر، فقد انتقلت عمليًا إلى تأييد حزب العمل مثلا أو حزب «شينوي» حاليًا الذي يشابه الليبراليين التاريخيين في طابعه وطابع قيادته[٤١]، والذي فجّر مفاجأة بحصوله على ستة مقاعد في انتخابات عام ١٩٩٩، ومفاجأة أكبر بحصوله على خمسة عشر مقعداً في انتخابات عام ٢٠٠٣، وهو نفس عدد مقاعد حركة «داش» من العام ١٩٧٧ والتي نقلت أصواتا من حزب العمل إلى تحالف مع حكومة بيغن.

لقد شكل التحالف بين حيروت والليبراليين نوعًا من منح الاعتبار والشرعية لحيروت في أوساط رجال الأعمال والفئات العلمانية الوسطية، الأمر الذي أهل حزب يميني متطرف للوصول إلى السلطة. ولكن العنصر الأساسي في تشكيل

الـ«ليكود» العام ١٩٧٧ كان القاعدة الشعبية الواسعة التي دأب بيغن على استمالتها في أوساط اليهود الشرقيين عبر عملية تاريخية طويلة بدأت بنشوء نخبة شباب يهودية شرقية في مدن التطوير في الأطراف والبلدان الجديدة التي قامت في المركز، ونقل إليها أهاليهم من معسكرات الاستيعاب المؤقتة (معبروت).

لم يستوعب حزب العمل (مباي) هؤلاء الشباب ونفروا هم بدورهم منه كحزب السلطة الذي تعامل مع أهلهم ووسطهم الاجتماعي والثقافي بازدراء، واضطرهم بشكل غير مباشر للخجل بأصلهم وثقافتهم. وشكلت هذه مرحلة تماثل قيادات شرقية شابة مع الـ«ليكود»، وقد برز منها دافيد ليفي وموشي قصاب ومئير شطريت وشاؤول عمور وعوباديا علي ممن بدأوا كرؤساء بلديات في مدن التطوير في شديروت وكريات ملاخي ومجدال هعيمق والعفولة وغيرها، وكأعضاء كنيست ووزراء فيما بعد. ولكن الـ«ليكود» عندما وصل إلى الحكم بدعم من أصوات اليهود الشرقيين لم يمثل تمثيلا أعدل من حزب العمل لهم في قائمته البرلمانية، فقد شمل حزب العمل في قائمته ١٧ مرشحًا شرقيًا واقعيًا لانتخابات العام ١٩٧٧ نجح منهم ثمانية من ٣٢ عضواً مثل حزب العمل؛ أي ٢٥٪، أما من الـ«ليكود» فقد نجح ٧ نواب من أصول شرقية؛ أي ١٦٪ فقط من أعضاء البرلمان الـ«ليكوديين». ومع ذلك ففي صناعة الصور السياسية images فهم الجمهور الشرقي أن هؤلاء يمثلوه أكثر من أولئك. وقد حصل الانقلاب الانتخابي الحقيقي المباشر من التصويت لحزب العمل إلى التصويت لليكود في المناطق والمدن التي تسكنها أغلبية من اليهود الشرقيين[٤٢].

لقد واجهت الانتلجنسيا الشرقية الصاعدة فترة حكم مباي الذي أصبح حزب العمل بعد انصهاره مع حزب أحدوت هعفودا مرارة يشوبها الشعور بالنقص أمام النخبة الأوروبية الصهيونية التي أقامت الدولة، ثم أتت بهم كمهاجرين - ولكن هنالك أمراً أساسيًا ميزهم ويميزهم حتى اليوم عن المهاجرين أو عن الأقليات الثقافية، وهو الفرق الذي تصدق في تقييمه ووصفه أية مبالغة.

إنه الادعاء الصهيوني الذي يجمع كل اليهود في أمة واحدة، ويجعل إسرائيل دولة لليهود كافة على الرغم من أصولهم وانتماءاتهم المختلفة. الصهيونية

ك«دوغما» رسمية في الدولة العبرية لا تنكر على اليهودي أيًا كان أصله حصة من أسهم الملكية في إسرائيل، بل تشجعه على أن يتعامل مع الدولة كأنها ملك له. رد الفعل إذن على التمييز ضد اليهودي الشرقي الأصل قد يكون مرارة يشوبها الشعور بالنقص وإنكار الشرقي لشرقيته أو لعروبته محاكاة لأولئك الذي يحكمون الدولة، وقد يتطور هذا الإنكار أو الخجل بالأصل إلى حقد على هذا الأصل وعلى العرب عمومًا، حقد المواطن اليهودي في ديمقراطية يهودية على ما يميزه ويحول دون أن يصبح مساويًا للنخبة الحاكمة في إسرائيل والمتنفذة في جيشها واقتصادها وبرلمانها وقضائها . . . إلخ.

ولكن مهما بلغت حدة إنكار الهوية الذاتية كعائق أمام الالتحاق بالقوى المهيمنة، لا تتحول العلاقة مع الدولة إلى علاقة اغتراب إلا على الهوامش التي تعود لتؤكد هويتها المنفصلة تمامًا المغتربة عن الإسرائيلية في ردة فعل. وغالبا تبقى المرارة مدفوعة بالرغبة بالانتماء مع الحفاظ على بعض التميزات «الشرقية» على المستوى الثقافي مع المطالبة بقبولها كمميزات شرعية جماعية، أو بدون مميزات جماعية. هذه الرغبة بالانتماء مؤسسة على كون الدولة دولة اليهود. في الحالتين، حالة التأكيد على الخصوصية والتميز الشرقي، وحالة نفيها وتأكيد الاندماج، يجد اليهودي الشرقي ذاته مؤكدًا على يهوديته مبالغًا في التأكيد.

إضافة إلى ذلك، وربما الأهم من ذلك، أنه في حالة التأكيد عليها كهوية قومية لا دينية فحسب فإنه يؤكد عليها بواسطة النفي أي السلب. ويعود ذلك لأنه لا يستطيع التأكيد على عناصر التشكل القومي المشترك في بناء الصهيونية، فقد كانت هذه عملية صهيونية أوروبية. وهو لا يستطيع أن يشكل ذاكرة قومية عبر الشراكة في المراحل الأولى لبناء الصهيونية، ولا حتى على الـ«هولوكوست» كأحد العناصر الأساسية المكونة للذاكرة الجماعية، ولذلك فإن التأكيد يجري عبر العناصر السلبية المكونة للوعي القومي الحالي، والتي ترسم الحدود مع الآخر، والآخر الحالي هو العربي. والعربي قائم في تاريخ اليهودي الشرقي، وليس قائمًا في تاريخ اليهودي الروسي، أو البولندي. ولذلك أيضًا يتحول العربي بأثر رجعي إلى «آخر» other تاريخي.

يتجلى تأثير مفهوم الدولة اليهودية، وهوية الدولة وفهمها لذاتها الذي عالجته في الباب الأول من هذا الكتاب في الحاجة إلى التأكيد على الهوية اليهودية، على المشترك من أجل إضفاء الشرعية على المطالبة بالحقوق، والتأكيد عليها. وفي حالة عدم توفر الأدوات الكافية على مستوى الخطاب اللازم وللمفاخرة بمساهمة حقيقية أو وهمية في بناء اقتصاد الدولة اليهودية أو جيشها أو بناء الحركة الصهيونية أو الدولة ذاتها يزداد وزن العنصر السلبي في التأكيد على الهوية. ويتم تأكيد الهوية، أو تعريفها سلبا بواسطة نفي العربي كأداة لتأكيد الهوية اليهودية. هذا برأينا أحد أسباب الظاهرة المحيرة لانتشار الآراء المسبقة والمواقف الأكثر حدة ضد العرب بين الطوائف الشرقية. ويرتبط هذا السبب جوهريا بتعريف يهودية الدولة والحاجة إلى الانتماء لليهودية من أجل الحصول على «سهم» للمطالبة بالحقوق إذا صح التعبير.

اليهودي الشرقي خلافًا للعربي ابن الأقلية القومية العربية يطالب بحصته في الدولة عبر التأكيد المبالغ فيه على صهيونيته، بما في ذلك إسقاطها على التاريخ بأثر رجعي عبر إعادة كتابة التاريخ[٤٣]. يضاف إلى ذلك بالطبع مسألة سوسيولوجية غنية عن الشرح تتلخص في سهولة انتشار الديماغوغيا القومية والمواقف المعادية للآخر في مراحل الحروب والأزمات بين الفئات الفقيرة أو المنحلة طبقيًا، ويزداد تأثيرها مع انخفاض مستوى التعليم، وهذه قضية يكثر السوسيولوجيون الإسرائيليون من التأكيد عليها، متناسين القضايا المتعلقة بالتأكيد على الهوية والناجمة برأيي من تعريف الجماعة وعلاقاتها بالدولة كعلاقة ملكية على الدولة.

تولدت الفجوة الطائفية، «هباعر هعداتي»، منذ الهجرة المكثفة من البلدان العربية وبقيت معالمها ماثلة حتى يومنا، وإن كان ذلك بدرجة أقل في الأجيال التي ولد فيها الأب أيضًا في إسرائيل. ولم تعد القضية في أيامنا قضية تمييز، أو تذمر من التمييز بقدر ما باتت استنساخ الفجوة من جيل لآخر عبر استنساخ الفقر والتهميش الاقتصادي والمستوى التعليمي المتدني. لقد وجد البحث الأول الذي تناول موضوع الحراك الطبقي في إسرائيل تمثيلا غير نسبي للعمال المهنيين والنصف مهنيين وفي أعمال الخدمات والزراعة، وكذلك التحصيل العلمي المتدني[٤٤]، وقد طرأ تغيير معين مع دخول الفلسطينيين سوق العمل الإسرائيلي بعد العام ١٩٦٧، ولكن الفجوة الطائفية في قضايا الاقتصاد والمجتمع كانت قد ولدت وطورت

ديناميكيتها، فالعائلات الفقيرة تميل إلى توليد عائلات فقيرة، والعائلات الغنية تميل إلى إنجاب أغنياء، هذا عدا الجوانب الثقافية.

وقد نشأ تاريخيًا لدى أبناء النخبة السياسية اليهودية الشرقية ثلاثة أنماط من مواجهة واقعها المتردي في محاولة لتحسين مواقعها في مؤسسات الدولة القائمة:

١) الاندماج في حزب مباي (العمل) ولعب دور اليهودي الشرقي في «بلاط» هذا الحزب. وقد نجحت الاستراتيجية بشكل خاص لدى اليهود من أصل عراقي الذين قدموا إلى الدولة العبرية من خلفية اقتصادية ثقافية أقوى بكثير من بقية اليهود الشرقيين، وشغلوا مناصب في الحكم العسكري نتيجة لتمكنهم من اللغة العربية الفصحى، خلافًا ليهود المغرب العربي، وفي الجامعات، وفي الإذاعة والتلفزيون بالعربية، وفي جهاز الدولة: مردخاي بن بورات، شلومو هيلل، موشي شاحاك، رعنان كوهين، ومؤخرًا بشكل مختلف تمامًا آفي يحزقيل، ودالية ايتسك، وبنيامين بن اليعزر، واستوعبت هذه الاستراتيجية بعض المغاربة: رافي إدري، ايلي بن مناحيم، رافي إيلول، والشخصية البارزة شلومو بن عامي.

٢) الحركات الاجتماعية: يعتبر تمرد سكان وادي الصليب العنيف الذي بدأ في حيفا يوم ٨ تموز ١٩٥٩ وامتد إلى بئر السبع و«مجدال هعيمق» من أقدم التعبيرات الأصيلة على تمرد اليهود الشرقيين ضد الغبن الاجتماعي كما فهموه حتى وهم يقطنون في بيوت عربية بقيادة دافيد بن هروش الذي حوكم وسجن ثم شكل اتحاد مهاجري شمال أفريقيا وخاض الانتخابات إلى الكنيست. وقد تكرر هذا النمط من التحول من الحركة الاحتجاجية إلى محاولة خوض انتخابات الكنيست أو الاندماج في قوائم حزبية قائمة تزين القائمة برموز من حركات احتجاج أفلت واحتفظت بصورة أصالة تفيد الحزب المعني بأن يظهر في صورة المهتم بالقضايا الاجتماعية. وقد تكرر هذا النموذج في حركة الفهود السود في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات والتي حاول نشيطوها بعد انحلالها خوض انتخابات الكنيست في قوائم مختلفة.

وعلى نمط تمرد وادي الصليب انفجرت من حين لآخر تمردات مختلفة مثل تمرد سكان الـ«معبروت» حول مدينة رحوبوت يوم ١٣ نيسان ١٩٦١ وكانوا يسكنون

على أراضي قرى القبيبة وزرنوقة. حركة عمال ميناء أشدود ٨/ ١٠/ ٧٥. وإضافة إلى التمرد ذي طابع المواجهة قامت أيضا حركات احتجاج ذات طابع اجتماعي ثقافي مثل حركة «أوهليم»، ومؤخراً جداً حركة «هكيشت همزرحيت» (القوس الشرقي). وقد دمجت هذه الحركات الاحتجاج الطبقي الاجتماعي ضد الفقر، مع التأكيد على أن طابع الدولة هو طابع أوروبي يميز ضد اليهود الشرقيين ويسلبهم هويتهم ومصدر كبريائهم في الوقت ذاته، ما يكمل الفقر بثقافة الفقر وانتشار الجريمة. وقد بدأ الاحتجاج الثقافي مع إثارة الأحزاب الدينية مسألة التعليم في المعبروت، لماذا يكون علمانيا وليس دينيا، مما أثار مسألة الإرث الثقافي التقليدي في مرحلة مبكرة. وقد أدى هذا النقاش إلى استقالة أول حكومة إسرائيلية في تشرين الأول ١٩٥٠، وإقامة حكومة جديدة بنفس الائتلاف ثم تقديم موعد الانتخابات من جديد إلى نيسان ١٩٥١.

تجاوزت الحركات الثقافية الاجتماعية الطابع الاحتجاجي الاجتماعي في فترة انقراض حركة الفهود السود. وبعد أن فقدت الحركة قواعدها الاجتماعية حاول بعض عناصرها الربط بشكل هش ومصلحي بين الاحتجاج الاجتماعي والتأكيد على المشترك مع العرب هوية وقضية، ولم يطل هذا التحالف الهش، إذ تبين أن الهدف الوحيد منه هو ترتيب الوضع الشخصي لعناصر قليلة من حركة الفهود السود التاريخية كما حصل للعديد من حركات الاحتجاج في العالم في مرحلة انحلالها وبحث عناصر قيادية فيها عن استثمار لاسم الحركة لترتيب الأوضاع الشخصية. ونلاحظ هذا التوجه بشكل أكثر توازنًا وجذرية لدى «هكيشت همزرحيت» (القوس الشرقي) التي قامت في التسعينيات مع الإشارة إلى كونها حركة سياسية ثقافية نخبوية الطابع.

وفيما عدا الحركة الأخيرة التي تنجح من حين إلى آخر في إثارة قضية اليهود الشرقيين كقضية شاملة، نستطيع القول إن هذه الحركات الاجتماعية قد فشلت كاستراتيجية لاختراق المؤسسة الحاكمة، إلا عبر إجبار المؤسسة الصهيونية على التكيف معها في كل مرة، والتكيف يعني التعبير عن استيعاب رموز وقادة هذه الحركات في هذه المكانة البرلمانية أو تلك، كما يعني تغيير الخطاب الأيديولوجي السائد باتجاه أخذ التمثيل والوجود الشرقي في الحيز العام بعين الاعتبار. ومن حين

لآخر قامت حركات وأحزاب شرقية بشكل علني مثل حركة «احفا» (أخوة) التي أقيمت عام ١٩٦٣ ، وبدت نشطة وواعدة في البداية ولكنها ما لبثت أن اندثرت .

٣) ظلت استراتيجية النخب اليهودية الشرقية الرئيسية لتجاوز أوضاعها المتردية ومن أجل التقدم في الهرم السياسي ، تتمحور حول الانضمام إلى أحزاب اليمين الإسرائيلي كحركة معارضة قادرة على الإطاحة بحزب العمل ، وتستخدم هذه الأحزاب اليمينية التمييز ضد اليهود الشرقيين أداة لتحرضهم ضد حزب العمل ومؤسسة الدولة التاريخية التي أقاموها بصفتها أصل البلاء . لقد كان حزب الـ«ليكود» ذو القيادات الأوروبية الأصل أكثر قدرة على التعامل مع الأوساط الاجتماعية الفقيرة الشرقية الأصل وأكثر دينامية في إبراز قيادات يهودية شرقية .

وما زال انقلاب ١٧ أيار ١٩٧٧ قادراً على إثارة مشاعر الكبرياء لدى أوساط واسعة من اليهود الشرقيين شعرت أنها استردت كرامتها في ذلك اليوم بعد أن ثأرت من حقبة حزب العمل و«مباي» ، وأن فترة حكم مناحم بيغن فتحت المجال لنوع من تساوي الفرص للنخب اليهودية الشرقية ، على الرغم من أن الفجوة بين الغني والفقير ازدادت بوتائر متسارعة في فترته . وقد كانت توجهات السوسيولوجيا الإسرائيلية الوثيقة الصلة بالمؤسسة متشائمة بالنسبة للنخب السياسية التي سادت في إسرائيل بعد العام ١٩٦٧ وذلك لسببين ؛ أولا تأسس حركة العمل الصهيونية الطلائعية وبروز مظاهر فسادها ، أو نتيجة لزيادة وزن القوى التقليدية الأقوامية المتعصبة الطابع الناجمة عن ازدياد وزن اليهود الشرقيين[٤٥] .

كانت هذه الاستراتيجيات جميعا في النهاية استراتيجيات اندماجية تسلم ببوتقة الصهر وعملية بناء الأمة والتقدم من خلال هذه العملية . وقد رافقتها عملية أسرلة للطوائف الشرقية عبر الخدمة العسكرية والاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي وفي المؤسسة السياسية والثقافية الإسرائيلية . ولكن يبدو أن هذه العملية لم تتغلب على مشاعر الغبن والقهر التي لا تقتصر تغذيتها على الذاكرة الجماعية المهانة بل تتجاوز ذلك إلى الواقع ذاته الذي بقيت فيه غالبية ساحقة من الفقراء وسكان أحياء الفقر ومدن التطوير من أبناء الطوائف الشرقية ، الذين يشكلون من طلاب الجامعات نسبة أقل بكثير من نسبتهم من السكان ، في حين تنقلب النسبة بين نزلاء السجون[٤٦] .

وعندما قامت حركة «شاس» مجسدةً نمطًا جديداً من التعامل مع واقع اليهود الشرقيين في الدولة اليهودية ، وجدت نفسها إزاء واقع شعبي محافظ في حالة فراغ ، إذ لا تمثله حركة سياسية تقليدية محافظة تحول التقاليد إلى مصدر قوة وعامل فخر وتجنيد في سياسات الهوية[٤٧] . حافظ هذا الواقع على نوع من الهوية الفلكلورية الشعبية على الرغم من الأنماط الاندماجية السائدة . وقد تم الحفاظ عليها على الرغم من قوة الهوية اليهودية والإسرائيلية والتشديد عليهما ، حيث إن بعض التقاليد الشعبية الدينية لم تنقطع في الأوساط الشعبية اليهودية الشرقية ، وذلك عبر تقديس الأولياء وقبورهم والتبارك بهم والبحث عن تعاويذهم وشرائها ، كما لم تنقطع في هذه الأوساط تقاليد محلية موروثة من البلدان التي هاجروا منها ؛ فالمغاربة يحتفلون سنويًا بعيد «الميمونة» ، والأكراد يحتفلون سنويًا بعيد «سهرانة» . . . وهكذا . وازدادت هذه الاحتفالات تسييسًا بعد العام ١٩٧٧ ، أي بعد أن اكتشف المجتمع السياسي الإسرائيلي قوة اليهود الشرقيين الانتخابية ووعيها لذاتها والحاجة إلى تملقها .

قامت حركة «شاس» في العام ١٩٨٤ ، بقيادة روحية من رابي أشكنازي من القيادة الأرثوذكسية الأشكنازية وهو الرابي اليعيزر مناحيم شاخ ، وذلك احتجاجًا على عدم تمثيل اليهود الأرثوذكس الشرقيين في قائمة «أغودات يسرائيل» التي كانت الممثل السياسي الحزبي الوحيد للأرثوذكسية اليهودية . وقد أقام الرابي شاخ في حينه حركة أرثوذكسية أخرى هي «ديغل توراة» . كانت بداية قيادة حركة «شاس» إذن بداية نخبوية أرثوذكسية لا علاقة لها بالتدين الشعبي والفلكلور اليهودي الشرقي ضمن الهوية الإسرائيلية ، وبعد عملية طويلة من النقاش اللاهوتي ، وجدلية العلاقة مع الواقع اليهودي الشرقي التي طغت على النقاش اللاهوتي نتيجة للديناميكية التي يفرضها شكل التنظيم الحزبي والبراغماتية اللازمة للتحول إلى قيادة لقطاع واسع من السكان محدد ومعرف بهويته ، تم فسخ العلاقة الحزبية وحتى الروحية بالتدريج مع القيادة الأشكنازية ، وتوثيق العلاقة مع أحد رموز التدين الشرقي المتسامح مع التدين الشعبي الفلكلوري ، على الرغم من كونه جزءاً من المؤسسة الدينية ، ألا وهو عوفاديا يوسف . وقد قاد هذه العملية السياسي الشاب أرييه درعي .

لقد طورت حركة «شاس» نمطًا جديدًا من العمل السياسي في أوساط اليهود الشرقيين، لا هو احتجاجي خارج الحياة البرلمانية، ولا هو اندماجي في أحد الأحزاب الكبيرة القائمة. وراهنت الحركة على الهوية اليهودية الشرقية وألبستها لباسًا دينيًا تقليديًا بهدف توسيع التمثيل البرلماني لحزب يعلن بشكل واضح أن هدفه الأساسي هو الوصول إلى المشاركة في السلطة وفي عملية تقسيم الثروة القومية اليهودية عبر التأثير على ميزانية الدولة لصالح القطاع الاجتماعي الذي يمثله.

أثبت هذا النمط من العمل السياسي نجاحًا منقطع النظير، وبخاصة في ظل طريقة الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة، والتي ازداد تمثيل الحركة في ظلها من ستة نواب في الكنيست، قبل تغيير طريقة الانتخاب العام ٩٢، إلى عشرة نواب في العام ٩٦، ثم سبعة عشر نائبًا في العام ٩٩.

لقد مكنت طريقة الانتخاب الجديدة النخبة الشرقية القادمة من المدارس الدينية الأرثوذكسية الأشكنازية من تحويل إنتاج الهوية، والفلكلور، ومشاعر الانتماء، والذاكرة الجماعية، والمهانة، والاغتراب التاريخي، من عملية نشوء وتشكل الحركة الصهيونية إلى رأسمال رمزي يستثمر سياسيًا في الصراع على مواقع السطوة والقوة في الدولة، كمقدمة لإعادة توزيع الثروة. لدينا مثال كلاسيكي على استخدام القوة الانتخابية عبر سياسات الهوية للوصول إلى مواقع التحكم في عملية صرف ميزانيات الدولة، وذلك كاستراتيجية تعويض عن عدم القدرة على التنافس الاقتصادي ضمن قوانين السوق السائدة. لقد كانت هنالك محاولة مشابهة سابقة قام بها أهرون أبو حصيرة لتأسيس حزب ديني شرقي الطابع (حزب تامي) بعد انشقاقه عن حزب الـ«مفدال» على أساس طائفي، وحاز ثلاثة مقاعد برلمانية في انتخابات الكنيست العاشرة في العام ١٩٨١، ولكنها تراجعت إلى مقعد واحد في العام ١٩٨٤ بعد أن خسرت أصواتًا كثيرة لصالح حزب «شاس» الذي استمر في الطريق نفسه بنجاح أكبر.

تبدو حركة «شاس» معتدلة في قضايا السلام، والحقيقة أنها غير معتدلة بقدر ما تعتبر قضية السلام والحرب قضايا ثانوية ليس بالنسبة للدولة والمجتمع، بل بالنسبة لها كحركة تمثل قطاعًا اجتماعيًا محددًا. وهي مستعدة أن تكون في أي ائتلاف،

ائتلاف حرب أم ائتلاف سلام من أجل خدمة مصالح هذا القطاع السكاني، هذا على الرغم من ميلها لمواقف توفيقية تدعم الحلول الوسط في قضية السلام، وقد دعت بشكل مستمر إلى الانسحاب من طرف واحد من لبنان، ولا تختلف جذريًا في مواقفها السياسية عن مواقف حزب العمل. ولكن جمهورها أكثر تأثرًا بمواقف الـ«ليكود» وديماجوجيته القومية، ولذلك نلاحظ تذبذبًا في مواقف الحركة تبعًا للتغير في مزاج الشارع. فبعد خسارة أصواتها لليكود مع العودة إلى طريقة الانتخابات القديمة، أي ببطاقة واحدة، بدأت حركة «شاس» بالمزاودة على الـ«ليكود» من اليمين.

القضية الأيديولوجية الوحيدة التي تمثل موقعًا متقدمًا على جدول أعمال حركة «شاس» هي قضية علاقة الدين والدولة والحفاظ على طابع قوانين الأحوال الشخصية المحافظ، والحفاظ على السبت . . . إلخ. والمسألة هنا سياسية؛ فنفوذ الحركة يعتمد، إلى حد بعيد، على تكريس قوة رجال الدين من أنصارها في إحياء الفقر وفي الأوساط الشرقية التي تحافظ على التقاليد. وعملية فصل الدين عن الحياة الاجتماعية في شؤون الأحوال الشخصية وحرمة السبت والطعام الحلال (أنظمة «الكشروت») وغيرها تؤثر على نفوذ الحركة وقوتها. ولذلك تتنافس الحركة باستمرار مع الأحزاب الدينية الأخرى على السيطرة على وزارة الأديان والتواجد في الوزارات، وفي المجالس الدينية على مستوى المدن التي تعنى بالخدمات الدينية وتعيين الراب في كل بلد. وحتى في هذه القضايا لا ترفع حركة «شاس» راية الأصولية الدينية بتصلب وتزمت «أغوداة يسرائيل» نفسه، أو استمرارها الحالي بالتحالف مع «ديجل هتواره» في قائمة «يهدوت هتوراه» البرلمانية. وقد تحول حزب الـ«مفدال» في حكومة شارون الثانية إلى الخصم الأساسي للأحزاب الدينية ومنها «شاس» وموضوع هجومهم الأساسي على الائتلاف باعتباره احتكر في الواقع تمثيل الدين داخل الحكومة مع بقاء الأحزاب الدينية في المعارضة، والتهمة طبعًا أنه يفرط بالشؤون الدينية ويهودية الدولة لصالح البقاء في الائتلاف حفاظًا على مصالحه الحزبية.

هذا النوع الجديد من الحركات السياسية القطاعية (sectorial) يبدي قدرة ملحوظة على المناورة تُفَسَّر خطأ كأنها اعتدال سياسي أيديولوجي. ولذلك، فُسرت

براغماتية حزب مثل «شاس» يميل إلى إخضاع القضايا كافة لمصالحه الجزئية ومصالح الجمهور الذي يمثله على أنها أكثر من مرونة سياسية، أي كأنها نوع من الاعتدال الأيديولوجي. كانت هذه «المرونة» قائمة لدى حزب المهاجرين الروس. وبدأنا نلحظ بوادرها مؤخراً لدى بعض الأحزاب العربية التي باتت تتصرف كأحزاب قطاعية ضمن عملية الأسرلة ونمو الهويات الجزئية في ظل الأسرلة أو ضمن قبول الهوية الإسرائيلية كعملية جدلية واحدة. عملية الأسرلة وتجزئة الهوية العربية إلى هويات هما في حالة العرب وجهان لعملة واحدة[٤٨]، لأن الأولى تتم على حساب الهوية القومية العربية، وهي الهوية الجامعة للعرب حتى لو كانوا مواطنين في إسرائيل. وهذا ما لم تدركه تلك الأحزاب والقوى السياسية العربية التي اعتقدت أن التأكيد على الهوية المحلية القروية أو الطائفية أو الإقليمية التي تجزئ الهوية العربية هو نقيض الهوية الإسرائيلية، ليتضح لها بالتدريج أن الهوية العربية الـ«بلدية» المحلية كأداة انتخابية لنيل الحقوق الإسرائيلية لا تعني إلا قبول الإطار الإسرائيلي لهذه الهويات المجتزأة، لتصبح عربية إسرائيلية في الواقع، وتطالب عملياً بالاعتراف بها كذلك. وهي إضافة إلى هذا كله، تصاب بالصدمة من مدى تجذر يهودية الدولة والمجتمع في كل مرة تعيد فيها الكرَّة في محاولة التأسرل. كما يثبت يوميا أن الهوية الإسرائيلية ليست نقيض اليهودية، بل إن هوية المجتمع الإسرائيلي تصبح أكثر يهودية وأكثر إسرائيلية في الوقت ذاته.

أخطأ من اعتبر ظاهرة التعبير السياسي عن القطاعات الاجتماعية المعرفة بالأصل، والثقافة، وغيرها، أي سياسات الهوية، دليلا على تفتت المجتمع الإسرائيلي ومؤشراً لإمكانية انهياره في المستقبل في حالة التوصل إلى اتفاقيات سلام مع إسرائيل. كان هذا خطاب التمني لدى فئات عربية تفتقر إلى استراتيجية التعامل مع إسرائيل. والفرضية هنا أن ما يعين المجتمع اليهودي للتغلب على تفتته ويوحده هو حالة الحرب مع العرب والتهديد الأمني المستمر، وأنه عندما تزول أسباب الوحدة لن يجدوا ما ينصرهم على حالة التفتت فيتمزق المجتمع شر تمزق.

لقد بدأ التعبير السياسي عن الحالة الثقافية والاجتماعية غير المتجانسة في أحزاب وقوائم انتخابية قطاعية بعد أن شارف المجتمع الإسرائيلي على إنجاز عملية بناء الأمة وفي سياق هذه العملية، بحيث تنشأ عن الوحدة تعددية، وعن التعددية صياغة

جديدة للوحدة وليس تفتيتاً لها. والتعددية السياسية الجديدة التي أتاحتها طريقة الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة ليست حرباً أهلية بين طوائف على استلام السلطة ضد الطوائف الأخرى، أو بهدف الانفصال عنها. وقد تغيرت الطريقة على أية حال.

ولا شك أن مبدأ هذه التعددية ليس ديموقراطيا من ناحية عناصر الديموقراطية المكونة، فهي ليست تعددية حزبية فكرية تتصارع أو تتنافس على نيل ثقة المواطن لصالح مشاريع للمجتمع ككل من زوايا نظر مختلفة. وقد يختلف الصهيونيون التقليديون الذين يستنفرون ضد هذا النوع من التعددية باعتباره يمس بوحدة الأمة مع الصهيونيين الجدد في المرحلة المعاصرة التي نعالجها. والأخيرون يعتبرون الظاهرة واقع تعددية ثقافية لا بد من التعامل معه وتأطيره في الإطار الديموقراطي رغم أنه ليس مُؤسساً للديموقراطية. ولكنها في الحالتين تعددية ضمن قواعد لعبة سياسية مقبولة عملياً حتى على أولئك المعارضين أيديولوجياً لمبدئها غير الديمقراطي. فكما يبدو هنالك أمور تم إنجازها متعلقة بأولوية وحدة «الأمة» (بغض النظر عن تعريفها) ووحدة الكيان السياسي الذي يضمنها وقواعد اللعبة السياسية السائدة فيه، وأن لبنة هذا الكيان الحقوقية الأساسية ليست الجماعة الثقافية أو الأقوامية، بل الفرد المواطن ضمن «الأمة اليهودية» (مع إقصاء المواطن العربي طبعاً، ولكننا نتحدث هنا عن تعددية ضمن إنجاز عملية بناء أمة لا تشمل العربي)، وأن هذا الكيان هو دولة اليهود، وهي دولة يهودية الطابع في الوقت ذاته (مع اختلاف في تعريف مضامين هذه التعابير تسمح به التعددية القائمة)، هذا فيما عدا المقومات الموضوعية التي تشكلت كمعطى تاريخي: اللغة والثقافة العبرية ومؤسسات الدولة القومية ذات الشرعية الكاملة بالنسبة للوجدان الشعبي: البرلمان، والقضاء، والجيش، والحكومة ... والاقتصاد الجامع الذي يشمل اقتصاد سوق موحداً ونظاماً ضريبياً موحداً ونظام تأمينات اجتماعية. هذه أطر جامعة تتم إدارة الخلافات داخلها. وفي حالات الخلافات العميقة الطابع يدور الصراع في البرلمان بين أحزاب أيديولوجية تختلف على نوع العلاقة بين الدين والدولة، أو على سياسة الحكومة، أو على الاقتصاد وعملية توزيع الثروة والسياسة الضريبية القائمة.

ولكن، ألا تشذ الأحزاب ذات الطابع «الطائفي» والمعبرة عن مصالح قطاعية عن

هذه القاعدة؟ ألا تشكل تهديداً للنسيج الجامع في عملية بناء الأمة؟ الإجابة في حالة دول عديدة هي نعم، إذ يتحول فيها الصراع من صراع بين قوى سياسية تدعي تمثيل طوائف أو قوميات أو غيرها إلى حرب أهلية. وتؤدي إلى نزعات انفصالية، حيث لم ترسَ بعد قواعد بناء الأمة في إطار الدولة، أو لم يتفق على هذه القواعد، ولم يُسَلَّم بها. ولكن الإجابة في حالة إسرائيل هي لا. فصحيح أن هذه الأحزاب تعبر عن مصالح قطاع معين، ولكن ضمن التسليم بالمقومات القائمة للدولة والمجتمع، والسعي من أجل حصة أكبر من الثروة القومية أو لاستثمار الهوية كرأسمال سياسي في التنافس الحزبي البرلماني. لقد تأسرلت حتى الأحزاب الدينية الأرثوذكسية لكي يكون بإمكانها أن تشدد على مصالح قطاعية ضمن المجتمع الإسرائيلي، ولم يبق حتى تعبير سياسي عن نوايا أيديولوجية لقلب نظام الحكم في إسرائيل أو تغييره من أساسه إلا في هوامش الحركات الأيديولوجية.

إن شرط استخدام الهوية القطاعية كاستثمار سياسي في عملية تقسيم الكعكة القومية لا يتطلب تجزئة الهوية الشمولية اليهودية. بل نحن ندعي في هذا الكتاب ما هو أبعد من ذلك: إنه يتطلب التأكيد عليها كإطار جامع. لكي تكون الهوية الجزئية أداة شرعية تستخدم ضد ما تدعي أنه غبن أو انعدام عدالة في توزيع مصادر الثروة عليها أن تؤكد على ولائها ووطنيتها وهويتها اليهودية أو صهيونيتها ومساهمتها في أمن الدولة... إلخ. هذه تذكرة الدخول إلى شرعية المشاركة في تقسيم الكعكة القومية. وهذا يعني قبول بعض الثوابت والمسلمات الوطنية كإطار جامع للتنافس الداخلي على الحصة من الكعكة الوطنية.

وغالبًا ما تضطر الأحزاب القطاعية اليهودية ليس فقط إلى استخدام الهوية الجزئية في اللعبة البرلمانية للحصول على مكاسب، وإنما إلى التسليم في الوقت ذاته بالإجماع الصهيوني القائم في قضايا الحرب والسلم، الأمر الذي يجعل الأحزاب القطاعية قابلة للدخول في ائتلافات عدة وراء الأحزاب الكبرى، وإلى استخدام لغة قومية حول «وحدة شعب إسرائيل» و«كلنا يهود» ولغة الديمقراطية والمساواة من أجل تبرير مطالبتها بحصتها في الميزانية أو السلطة، أو للاحتجاج على مظاهر تمييز وانتشار آراء مسبقة حول ثقافة القطاع الذي تمثله. يخطئ من يعتقد أن الهوية الجزئية الأداتية المستخدمة في سياسات الهوية تتناقض مع الإجماع السياسي

القومي، بل غالبًا ما تزيده تحجراً لاضطرارها إلى التسليم بما من المفترض أن يكون موضوع نقاش، بل والمزاودة لهذا الغرض بالضبط، أي لتفنيد مقولة أنها تأتي على حساب الثوابت الوطنية الإسرائيلية. تصح فرضيتنا هذه في حالة «شاس» وأحزاب اليهود الروس الراغبة بالوصول إلى المشاركة في الائتلاف، كما تصح بالنسبة للأحزاب الدينية في حالة تمثيلها لمصالح قطاع سكاني.

والحقيقة أنه وراء أساطير الأحزاب القطاعية عن الهوية الجزئية الجامعة للجمهور الذي تدعي تمثيله، وابتكارها تقاليد جديدة لم تكن قائمة، وإسقاطها على التاريخ كثقافة فلكلورية جماعية، وتسخيرها لهذا كله كرأسمال رمزي في الصراع على حصة أكبر في الحكم وفي الميزانية وفي وظائف الدولة، هناك، أيضًا، واقع تقف عليه. وهذا الواقع هو الهوة الاقتصادية والثقافية الباقية على حالها بين اليهود الشرقيين والغربيين في إسرائيل. وهي باقية على حالها على الرغم من وصول أبناء أصول شرقية إلى سدة الحكم وإلى المناصب العليا في الدولة، بما في ذلك وزارات الخارجية والأمن والمالية في حكومة نتنياهو، وبما في ذلك رئاسة الأركان وقيادة سلاح الطيران، وبما في ذلك رئيس الدولة في مرحلتي باراك وشارون ووزير الأمن ورئيس الأركان في فترة شارون، وعلى الرغم من وصول شرقيين إلى نخبة رجال الأعمال في الصف الأول وملكية وسائل إعلام مركزية مثل صحيفة معاريف[٥٠].

تلقي الأرقام التالية بعض الضوء على الهوة التعليمية الثابتة بين القطاعات الاجتماعية من أصول مختلفة:

نسبة طلاب الجامعات اليهود من بين أبناء جيل ٢٠-٢٩ حسب الأصل

١٩٩٥/ ٩٦	١٩٩٢/ ٩٣	١٩٨٩/ ٩٠	١٩٨٤/ ٨٥	١٩٧٤/ ٧٥	١٩٦٩/ ٧٠	١٩٦٤/ ٦٥	١٩٩٥/ ٩٦
٪١٥,٢	٪٩,٣	٪٨,٤	٪٨,٤	٪٩,٥	٪٩,٩	٪٨,١	**النسبة العامة ـ مكان ولادة الأب**
٪١٤,٨	٪١٥,٣	٪١٤	٪١٣,٤	٪١٠,٠	٪٧,٥	٪٥,٢	**إسرائيل**
٪٥,٨	٪٤,٧	٪٣,٩	٪٣,٧	٪٣	٪٢,٥	٪١,٦	**آسيا وافريقيا**
٪١٥,١	٪١٤,٨	٪١٤,٢	٪١٤,٩	٪١٤	٪١٢,٦	٪١٠,٧	**أوروبا وأمريكا**

١) كان الفرق في نسبة طلاب الجامعات بين الشرقيين والغربيين العام ٦٤/ ٦٥ ، ٦ ، ٩٪، وأصبح الفرق العام ٩٥/ ٩٦، ١٠٪. أي أن الفجوة توسعت. ولكن علينا هنا أن نضيف ملاحظتين حول هذه المقارنة النسبية:

أ. أن الفرق بين أبناء أهل من مواليد إسرائيل ومن مواليد أوروبا وأمريكا ليس كبيرًا، مع أن قسمًا كبيرًا من الأوائل أي من أهلهم من مواليد إسرائيل هو من أصول شرقية، وهذا يعني أن الوضع في الجيل الثاني ثابت، ولكن في الجيل الثالث تقترب الحالة التعليمية من الانسجام ضمن هوية إسرائيلية واحدة، إن مجموعة الأغلبية الإسرائيلية هي من مواليد إسرائيل ذاتها. وفي هذه المجموعة تذوب الفوارق الطائفية بالتدريج. نضيف إلى ذلك تقلص الهوة الثقافية في هذه الأوساط، وأيضًا انتشار الزواج المختلط بين ذوي الأصول الشرقية والغربية.

ب. أن نمط السلوك السياسي والاجتماعي لا يحدد بالفوارق النسبية فحسب، بل، أيضًا، بالتحسن القائم بالأرقام المطلقة. وتنطبق هذه الفرضية الأخيرة برأينا، أيضًا، على المقارنات الاقتصادية في الظروف المعيشية. فقد كانت الفجوة مع بداية قيام إسرائيل في الخمسينيات والستينيات تفصل بين فقراء معدمين في معسكرات مهاجرين أعدت للقادمين الجدد وبين المستوطنات الزراعية والنخب العسكرية والعمال الأوروبيين المنظمين.

في حين تفصل الهوة حاليًا بين من لديه حاسوب ومن ليس في حوزته حاسوب، أو بين عائلات تملك سيارتين بالمعدل وعائلات تملك سيارة واحدة، وهامش متقلص جدًا ممن لا يملكون سيارة على الإطلاق. وقد بينا في الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص بالعولمة بعض ملامح مستوى المعيشة كما يبدو في الحياة اليومية وأنماط الاستهلاك. لقد ارتفع مستوى المعيشة وتحسنت الظروف الحياتية اليومية بشكل عام. وهذه معطيات تحدد السلوك السياسي بما لا يقل عن، أو ربما أكثر من، الهوة النسبية القائمة. فالسلوك السياسي يتحدد بالهوية الجزئية كما يحدد بالتأكيد على الانتماء إلى الدولة والرغبة في الانسجام ضمن الهوية الاستهلاكية المعولمة في الوقت ذاته. ونمط العمل السياسي يتجاوز خيارات مثل الاحتجاج الراديكالي على نمط انتفاضة وادي الصليب يومي ٨ و٩ تموز ١٩٥٩ أو الفهود

السود في بداية السبعينيات من ناحية، أو محاكاة نخب حزب العمل المهيمنة ثقافيًا والحاكمة سياسيًا من ناحية أخرى، وينتقل إلى نمط فيه قدر أكبر من الثقة بالنفس. وفي هذا النمط لا تقتصر المطالبة على رفع الجور والظلم، وإنما تتجاوز ذلك إلى المطالبة بـ «حصة ملائمة من الدولة»، أي ضمن الاندماج في نهاية المطاف في هذه الدولة والتشديد على الهوية الجامعة انطلاقًا من حق الهوية الجزئية المستثمرة سياسيًا وبرلمانيا بالمشاركة في هذه الهوية الجامعة. ويحتاج المرء إلى قدر كبير من عقلية وخطاب التمني لكي يستنتج من هذه الجدلية تفتتًا وانهيارًا للمجتمع الإسرائيلي، كما يستنتج بعض المعلقين والسياسيين العرب أحيانًا.

في بحث أجراه الباحثان شامير وآشر أريان طُلب من المندرجين ضمن العينة المختارة من البالغين اليهود في إسرائيل أن يرتبوا هوياتهم بحسب الأولوية في نظرهم: يهودي، إسرائيلي، الطائفة (شرقي، غربي)، والتدين أو العلمانية. وقد اختار ٩٧٪ منهم هوية يهودي أو إسرائيلي كهوية أولى، وتتخلف الهويات الأخرى بعيدًا عن هاتين الهويتين(٥١). ويحتل التقسيم شرقي وغربي المكانة الثانية بعيدًا جدًا عن الأولى.

ونحن لا نوافق بالطبع على أن ما يتحكم بتصرف الفرد السياسي هو كيفية ترتيبه لهوياته المختلفة حسب سلم أهمية في إجابات عن أسئلة استمارة - فالفرد لا يجيب كما يشعر فحسب، بل، أيضًا، كما ينبغي أن يظهر أنه يشعر. ولكن الهوية المرغوبة (خلافًا للموجودة) مهمة، أيضًا، من حيث تعبيرها عن ثقافة سائدة في المجتمع، وبالتالي فإن الاختيار وترتيبه مهم سياسيًا أيضا. كما لا نوافق على اعتبار التدين والعلمانية مجرد هوية مثل الهويات الثقافية القطاعية الأخرى، وذلك لأن مسألة التدين والعلمانية في الحالة الإسرائيلية تطرح قضايا أخرى تمس أسس الكيان الصهيوني وتعريف الأمة ومسألة الديمقراطية في إسرائيل، وكلها قضايا لم تعد التقسيمات بين طوائف شرقية وغربية تتطابق معها، وذلك بنشوء الهوية اليهودية الإسرائيلية الجامعة. ويطرح التدين والعلمانية أسئلة حول طبيعة الدولة والمجتمع لا تطرحها تقسيمات مثل شرقي وغربي.

الفصل الرابع

إشكال العلمانية والتدين في انتخابات العقد الأخير

ساهم استثمار باراك لمسألة الصراع حول طابع الحياة في الدولة العبرية بين المتدينين والعلمانيين، إلى حد بعيد، في انتقال أصوات يمينية علمانية التوجه من معسكر نتنياهو إلى معسكره. لقد أدرك خبراء الدعاية الذين أحاطوا به أهمية هذا الموضوع للرأي العام الإسرائيلي العلماني مع ازدياد قوة الأحزاب الدينية في البرلمان وتأثيرها، وبخاصة بعد انتخابات العام ٩٦، إذ بلغ عدد نواب الأحزاب الدينية في البرلمان في مرحلة نتنياهو (الكنيست الـ ١٤) ٢٣ نائبًا، وصل عددهم في الكنيست الثالثة عشرة إلى ١٦ نائبًا. وبلغ عدد نواب الأحزاب نفسها بعد انتخابات ١٩٩٩ للكنيست الخامسة عشرة ٢٧ نائبًا. وتنخفض في الكنيست السادسة عشرة إلى ٢٢ نائبًا مع انخفاض قوة حركة «شاس».

ويبين الجدول التالي قوة الأحزاب الدينية في البرلمان منذ قيام إسرائيل وحتى انتخابات الكنيست السادسة عشرة، ويلاحظ القارئ أن قوة الأحزاب الدينية لم تقفز فعلاً، وأن هنالك جمهوراً متدينا قويا وثابتا مع ارتفاع ملحوظ في العقد الأخير:

الكنيست	تفصيل تمثيل الأحزاب الدينية						مجمل مقاعد الأحزاب الدينية
الأولى ١٩٤٩	الجبهة الدينية الموحدة ١٦	سفاراديم وطوائف الشرق ٤			اتحاد اليمنيين ١		٢١
الثانية ١٩٥١	هبوعبل همزرحي ٨ همزرحي ٢ = ١٠	سفاراديم وطوائف الشرق ٢	باي: بوعلي «أغوداة يسرائيل» ٢	أجوداة ٣	اتحاد اليمنيين ٢		١٨
الثالثة ١٩٥٥	الجبهة الوطنية الموحدة ١١		الجبهة الدينية التواراتية ٦				١٧
الرابعة ١٩٥٩	المفدال ١٢		الجبهة الدينية التواراتية ٦				١٨
الخامسة ١٩٦١	المفدال ١٢		باي ٢	أجوداة ٤			١٨
السادسة ١٩٦٥	المفدال ١١		باي ٢	أجوداة ٤			١٧
السابعة ١٩٦٩	المفدال ١٢		باي ٢	أجوداة ٤			١٨
الثامنة ١٩٧٣	المفدال ١٠		الجبهة الدينية التواراتية ٦				١٥
التاسعة ١٩٧٧	المفدال ١٢		باي ١	أجوداة ٤			١٧
العاشرة ١٩٨١	المفدال ٦			أجوداة ٤			١٠
الحادية عشر ١٩٨٤	المفدال ٤		باي + موراشاه ٢	أجوداة ٢		شاس ٤	١٢
الثانية عشر ١٩٨٨	المفدال ٥		ديج هتوراه ٢	أجوداة ٥		شاس ٦	١٨
الثالثة عشر ١٩٩٢	المفدال ٦		يهدوت هتوراة: تحالف ديجل هتوراه وأجوداة يسرائيل ٤			شاس ٦	١٦
الرابعة عشر ١٩٩٦	المفدال ٩		يهدوت هتوراة ٤			شاس ١٠	٢٣
الخامسة عشر ١٩٩٩	المفدال ٥		يهدوت هتوراة الموحدة ٥			شاس ١٧	٢٧
السادسة عشر ٢٠٠٣	المفدال ٦		يهدوت هتوراة ٥			شاس ١١	٢٢

طبعا القفزة واضحة بعد تغيير طريقة الانتخابات في الكنيست الخامسة عشرة إلى بطاقتين كما بيّنا. كما أن قوة الأحزاب لا تقاس بزيادة العدد فحسب. فمنذ نشوء نظام المعسكرين عام ١٩٧٧، أصبحت الأحزاب الدينية أكثر قوة من حيث قدرتها على الإملاء. ولكن حزب العمل حاول تقليديا التحالف مع قوى دينية عندما كان الحزب الكبير الوحيد وقبل نشوء نظام المعسكرين، والجديد هو نشوء نظام المعسكرين، والجديد أيضا أن الجمهور العلماني أصبح في الوقت ذاته أكثر حساسية للإملاء الديني مع زيادة قدرة الأحزاب الدينية على الإملاء في مجتمع أكثر استهلاكية ووعيًا لحقوق الفرد، كما أصبح أكثر حساسية لازدياد عدد تلامذة المدارس الدينية المحررين من الخدمة العسكرية. ويبلغ عددهم عند كتابة هذا الفصل ما يقارب الخمسين ألفًا.

تميز العقدان الأخيران عمومًا بصهينة الخطاب السياسي لدى غُلاة المتدينين الأرثوذكس (الحريديم) بشكل غير مسبوق، إضافة إلى تديين الخطاب السياسي اليميني العلماني فيما يتعلق بقضايا «أرض إسرائيل»، لينتصر عمليا خطاب حزب الـ«مفدال» كما بينا في فصل دوامة الدين والدولة في الباب الأول من هذا الكتاب. وقد جمع هذا الخطاب أصلا بين الصهيونية والتدين في خطاب سياسي واحد هيمن دون أن ينتصر الحزب ذاته. والجديد في الأمر، أن مصوتي الأحزاب الدينية أصبحوا بعد تغيير طريقة الانتخابات مصوتين فوريين لمرشح معسكر اليمين لرئاسة الحكومة، وقام في إسرائيل معسكر سياسي ديني-يميني يكاد يكون عضويًا في تركيبته(٥٢).

وتبين في فترة نتنياهو ثمن هذا التلاحم ليس فقط من حيث تأثيره على عقلانية عملية صنع القرار، بل، أيضًا، من حيث عدم اكتفاء الأحزاب الدينية بالتعبير عن مصالح قطاع معين من السكان، وإنما رغبتها بالتأثير على طابع الحياة في الدولة وتطوير مصالح جديدة تشمل ازديادًا في قوة المجالس الدينية وموظفيها وبيروقراطيتها، وازديادًا في نفوذ «الرابانوت الرئيسية» وتضم الرابي الأعلى للأشكناز والرابي الأعلى للشرقيين، وكلاهما موظف دولة، (ولكنهما باتا يتصرفان كقيادة روحية ودنيوية لجهاز كليروس يهودي من نوع جديد نشأ في إسرائيل)، وتشمل صناعة اقتصادية كاملة تجبي «ضرائب» وعائدات من مراقبة

أهلية الطعام دينيًا (كشروت) في المطاعم والفنادق، وتشمل المحاكم الدينية الشرعية التي تسيطر على الأحوال الشخصية: الزواج والطلاق والإرث وغير ذلك، وتشمل حتى عملية دفن الموتى. هذا عدا استغلال هذه الأحزاب للوزارات والبلديات المختلفة لتحويل الأموال لجمعياتها بأساليب مختلفة.

وانتشر مع ازدياد قوة الثقافة الدينية التقليدية الشرقية نمط جديد من الدعاية الانتخابية يشمل استخدام التعاويذ واللعنات، وكتابة الأحجبة، والتبارك بالأولياء، والحصول على البركة من قبل مرشح اليمين لرئاسة الحكومة، وحجيج السياسيين إلى الاحتفالات التي تقام على الأضرحة والمزارات، وطلب ود من كانوا يعتبرون في الماضي الصهيوني دجالين ومشعوذين من قبل الأحزاب الدينية ذاتها.

لم تنشأ هذه المعطيات في مرحلة حكم الـ«ليكود» أو نتنياهو، بل من خلال تطور مستمر بدأ بتحالفات حزب العمل مع الأحزاب الدينية باعتبارها في حينه أحزابًا وسطية سياسيًا إلى أن أصبحت هذه الأحزاب ذات وزن يرجح كفة هذا المعسكر على ذاك عند نشوء نظام المعسكرين في إسرائيل بعد انتخابات العام ١٩٧٧، ولا يقل الـ«ليكود» علمانية عن العمل، ولكنه بنظر الناس البسطاء أكثر يهودية من حزب العمل. وقد وعى الـ«ليكود» وحركة حيرت من قبله هذه الصورة المنتشرة وزادها تأكيدًا عبر انتشار الاقتباسات من التوراة في خطاب قادته السياسي، وعبر إكثار بيغن من استخدام التعابير والمظاهر الدينية بشكل لم يسبقه إليه أحد من رؤساء حكومات إسرائيل منذ العام ١٩٤٨.

أدى نشوء التحالف العضوي بين اليمين والمتدينين والمحكوم بلقاء الخطاب الديني المتطرف مع الخطاب القومي المتطرف بعد حرب ١٩٦٧، أي بعد لقاء مفهوم دولة إسرائيل مع مفهوم «أرض إسرائيل»، يضاف إليه فقدان الأمل لدى حزب العمل واليسار الصهيوني باجتذاب أصوات المتدينين في انتخابات رئاسة الحكومة إلى توجيه الدعاية السياسية نحو اليمين العلماني لاجتذابه. وقد بدأت الدعاية من استثمار تذمر المواطن اليهودي العادي إزاء خدمته الطويلة في الجيش، والتي تشمل ثلاث سنوات مهمة من حياته كشاب تتلوها خدمة سنوية من ٤٥ يومًا في الاحتياط في مقابل تحرر اليهود المتدينين من تلامذة المدارس الدينية (يشيفوت) من هذا

العبء، وازدياد «امتيازاتهم» في الدولة على الرغم من تحررهم من الخدمة العسكرية، وذلك بفعل قوة الأحزاب الدينية سياسيًا. ثم انتقلت هذه الدعاية إلى استثمار نمط الحياة العلماني اللاهث وراء أسلوب الحياة الأمريكي، إذ تتهدده، أو تعيقه عن تحقيق إمكانياته كلها، قيود وإملاءات الأحزاب الدينية حول يوم السبت، ونوع المأكل والمشرب، وحرية الفنون وغيرها مما لا يتلاءم ونمط الحياة السائد في مجتمع حديث واستهلاكي في نهاية القرن العشرين. وقد وجدت دعاية مرشح اليسار الصهيوني باراك أرضًا خصبة. وقد وجد حزب «شينوي» في هذه القضية عنوانًا يخاطب عبره الطبقة الوسطى بنجاح.

وفي الماضي عندما سادت في المجتمع الصهيوني قيم جمهورانية تعبوية تطبقها عملية الاستيطان وبناء مؤسسات الدولة والجيش والاقتصاد، أو عملية بناء الأمة الحديثة، لم يكن اليسار الصهيوني بحاجة لمثل هذه الدعاية - فقد كانت الأحزاب الدينية هامشية التأثير، وفي حاله دفاعية أصلا عن نمط حياة المتدينين خارج المعسكر الصهيوني، معسكر بناء الدولة. وكانت القيم الجمهورانية القومية العلمانية اشتراكية الطابع، رافضة أصلا للقيم الدينية من ناحية، وللقيم الاستهلاكية من ناحية أخرى، ومعارضةً للإملاء الديني بسبب طابعها العلماني ولحق الفرد الليبرالي باختيار نمط حياته على حد سواء، بسبب طابعها الصهيوني التعبوي. لقد كان آباءُ الصهيونية على قناعة تامة بأن معسكر المتدينين الأرثوذكس المتزمتين (حريديم) سوف ينقرض وحده بفعل الضرورة التاريخية التي تفرضها نشوء دولة قومية حديثة، وباعتباره ظاهرة من ظواهر الشتات والمنفى.

ولكن ما حصل في العقود الأخيرة هو نشوء فرد ابن الطبقة الوسطى المصر على حقه باختيار نمط حياته بعد الجندية، ومجتمع إسرائيلي استهلاكي يتفنن في صناعة أوقات الفراغ، وأحزاب دينية هجومية ترغب بفرض نمط حياة ديني ضمن عملية بناء الدولة اليهودية وليس خارجها، خلافًا لما كان عليه الحال في دول المهجر. ففي تلك الدول لم تحاول الأحزاب اليهودية فرض نمط الحياة الدينية، وقَبل بسيادة الدولة العلمانية. أما في الدولة اليهودية، وما إن تقبلتها هذه الأحزاب حتى أخذت تتنافس على تحديد هوية إسرائيل اليهودية دينيًا وتحصرها بقدرة إسرائيل على تشجيع نمط الحياة اليهودي في داخلها.

هذا وضع جديد، لا شك في ذلك. لم يخطر ببال الصهيوني العلماني من الخمسينيات والستينيات ابن المستوطنة الزراعية أو النقابة العمالية أو الكيبوتس الذي يختار الخدمة العسكرية في وحدات الجيش القتالية النخبوية أن يطالب بخدمة المتدينين الأرثوذكس في الجيش تذمرًا. فهو لم يعتبر الخدمة العسكرية واجبًا فقط، بل قيمة جمهورانية صهيونية تميزه عن المتدين الأرثوذكسي وعن يهود الشتات، وتجعل منه يهوديًا جديدًا، إسرائيليا. واليهود الأرثوذكس لم يدخلوا في اعتباراته ولم يقارن نفسه بهم، وربما لم يرغب في أن يخدموا معه في الجيش لأنه أراد ألا يختلط بهم، ولم ينزعج من أنهم يتركون له الجيش والدولة. ولكن منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين يطالب العلماني اليساري الصهيوني أن يجند أولئك للخدمة العسكرية، وينطلق من حقه كفرد في اختيار نمط حياته دون إملاء الأحزاب الدينية.

في هذه المرحلة التي تناقضت فيها تطلعات وطموحات الجمهور العلماني التوجه في إسرائيل مع الائتلافات التي تضطر أحزابه لتشكيلها في البرلمان، توجه هذا الجمهور بشكل مكثف إلى محكمة العدل العليا باعتبارها حصن العلمانية وحصن الديمقراطية الليبرالية الأخير ضمن المسلمات الصهيونية. وقد قبلت المحكمة العليا هذا التحدي وكاد الصراع بين العلمانية والتدين في إسرائيل يأخذ شكل صراع بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية، محدثًا أول اهتزاز حقيقي يهدد التقسيم الوظيفي بين السلطات في الدولة. فالمحكمة العليا لا تعتبر الديمقراطية حكم الأغلبية، بل حكم القيم الديمقراطية الليبرالية كما تراها هي. وقد تتناقض هذه القيم مع الحلول الوسط الجارية في البرلمان لإقامة ائتلاف أغلبية يرضي الأحزاب الدينية. هكذا مثلا وضعت المحكمة العليا البرلمان أمام خيار صعب، إذ طالبته بسن قانون يجند طلبة المدارس الدينية اليهود أو يحررهم من الخدمة العسكرية، بحيث لا يترك الموضوع لسياسات الحكومات الائتلافية المتعاقبة. وهكذا، أيضًا، رفضت المحكمة العليا إغلاق شارع بار إيلان الرئيسي في القدس في أيام السبت على الرغم من كون الحي الذي يشقه الشارع مأهولا بالكامل بالمتدينين[٥٣]. أضف إلى ذلك عدم تساهل القضاء ومثابرته في محاكمة زعيم حركة «شاس» أرييه درعي راسمًا حدودًا للهامش الأوسع الذي كان وزراء الأحزاب الدينية يتمتعون به عند التصرف بأموال الدولة.

ويتخذ صراع الأحزاب الدينية واليمينية المتحالفة معها في البرلمان شكل المطالبة إما بوقف تدخل السلطة القضائية بإلغاء التشريعات وفي خطوات السلطة التنفيذية عند اعتبارها مناقضة لقوانين أساسية هي في الواقع مبادئ دستورية أو إقامة محكمة دستورية تمثل التيارات والهويات المختلفة في المجتمع، أي محكمة تكاد تكون تمثيلية الطابع تشكل فيها اللبرالية تيارا فقط من بين تيارات أخرى. كما تزداد المحاولات البرلمانية للتدخل في تعيين القضاة والتشكيك في خيارات المحكمة العليا عند تعيين القضاة. وتحول الدفاع عن المحكمة العليا إلى مهمة رئيسية من مهام اليسار الصهيوني والقوى اللبرالية والعلمانية باعتبار تركيبها غير مرهون بتقلبات القوى لصالح القوى المعادية.

ولم يعد نادراً أن تسمع في الحوارات الأكاديمية الإسرائيلية مصطلحات منتزعة من سياقات تاريخية أخرى مثل «حرب ثقافية Kulturkamphe» من ألمانيا القرن التاسع عشر، أو عن الحاجة إلى تطوير نظرية «مجتمع مدني»، أو الإكثار من الاستشهاد بالنظام القانوني والسياسي السائد في الولايات المتحدة.

تميزت السنوات الثلاث من حكم نتنياهو ١٩٩٦-١٩٩٩ بتمحور النقاش السياسي والثقافي في إسرائيل حول موضوع العلاقة بين المتدينين والعلمانيين في المجتمع والدولة، بشكل لم يسبق له مثيل، وبخاصة في ظل تطور غير مسبوق، أيضًا، في استهلاك وسائل الإعلام وتنافس الأخيرة في عرض الدراما للجمهور. ولا شك أنه في نظر المعارضة السياسية في مرحلة نتنياهو (حزب العمل و«ميرتس») كان من الأسهل تسليط الاستراتيجية الهجومية على نقطتين:

١) شخصية نتنياهو من خلال عملية إعلامية مكثفة استهدفت قتل شخصيته كسياسي.

٢) قوة الأحزاب الدينية في ائتلافه في أجواء ثقافية وسياسية محتدمة النقاش حول طابع المجتمع والنخبة. وقد بلغ هذا الصراع أوجه الرمزي في مظاهرة الآلاف من المتدينين «الحريديم» ضد المحكمة العليا يوم ١٤/٢/١٩٩٩، والتي كان من السهل على اليسار الصهيوني تسويقها كتحد لسيادة القانون أمام حصن القانون والديمقراطية في إسرائيل، هكذا على الأقل بنظر غالبية المجتمع الإسرائيلي

العلمانية، وبخاصة في المراحل الأخيرة لمحاكمة أرييه درعي بتهمة الفساد الإداري والمالي.

لقد كان من السهل توحيد النخب القضائية والإعلامية والاقتصادية نفسها الخائفة من شخصية نتنياهو وتحالفاته الاجتماعية مع نخب جديدة، وبخاصة من أوساط «النوفوريش» الذين لم يحترموا سيادة القانون بشكل خاص(٥٤)، والانقلاب الذي يحاول إحداثه في مبنى الدولة مع الخوف الصهيوني القديم الدفين من هيمنة قوة ثقافية واجتماعية «ظلامية» أو «قرسطوية» على الدولة والمجتمع تذكر بالقوى التقليدية التي سيطرت على الجيتو اليهودي في الصراع ضد صهيونية القرن التاسع عشر من ناحية، وضد الاندماج في الشعوب الأخرى من ناحية ثانية.

ولكن المتدينين وحدهم لا يتحملون المسؤولية عن تأجيجهم الصراع ووصوله إلى هذه الحدة. فمنذ نهاية القرن التاسع عشر، تعرِّف الصهيونية العلمانية ذاتها وتحدد موقعها السياسي والثقافي قياسًا مع القيادة الدينية اليهودية في الـ«غيتو»، وفي خلاف معها حول تعريف القومية اليهودية وحول اعتبار الصهيونية عودة خلاصية إلى أرض الميعاد، أم مجرد حركة علمانية (مسيانية أو خلاصية كاذبة من نوع حركات المسيح الكذاب شبتاي بن تسفي وغيره)، وحول اعتبار اليهود شعبًا كباقي الشعوب تلزمه دولة قومية أم لا. وقد تحولت العلاقة علماني-صهيوني/ متدين معادي للصهيونية إلى العلاقة المحددة للهوية الذاتية لكل طرف بتمييزها عن الآخر. فالمعسكر العلماني هو علماني ضمن علاقة التميز والاختلاف عن معسكر متدين ويحدد هويته بموجب ضرورات هذا التميز، والعكس صحيح. فمعسكر «الحريديم»، كمعسكر مر بتغيرات كثيرة في تعريفه لهويته كردة فعل على التغيرات السريعة داخل المعسكر العلماني. وبهذا المعنى، وخلافًا للرأي السائد حول الهوية الدينية للـ«حريديم» كهوية جامدة غير متغيرة، عصفت بالهوية الدينية كثقافة وكسياسة تغيرات كثيرة ومتسارعة. ومن الواضح أن الهوية الأكثر ديناميكية والأكثر فعلا في هذه المعادلة هي الهوية العلمانية.

ونستطيع أن نحدد ٥ محطات أساسية كانت فيها هذه الجدلية تحدد الفرق والتناقض الذي تبنى من صراع أضداده في كل مرحلة وحدة واحدة جامعة جديدة تجمعها في طابع متغير للمجتمع:

(١) في نهاية القرن التاسع عشر: مقابل الحركة الصهيونية المنظمة ينتظم المتدينون الحريديم سياسيًا في أحزاب وحركات معادية للصهيونية مثل «أغوداة يسرائيل».

(٢) الوحدة بين الدين والصهيونية في أعمال الراب كوك الفكرية.

(٣) إقامة الدولة ونشوء الشرخ في الوعي اليهودي التاريخي بين الدولة العلمانية والدولة اليهودية.

(٤) تحويل التدين في أوساط متسعة باستمرار بعد حرب ٦٧ إلى قومية متطرفة عند المستوطنين، واللقاء بين دولة إسرائيل وأرض إسرائيل.

(٥) الشرخ العلماني/ الديني حول نمط الحياة في إسرائيل، وحول صيغة التهود، وحول قدرة الأحزاب الدينية على الإملاء عند تشكيل الائتلافات، والصراع مع المحكمة العليا، ونشوء حركة «شاس» منذ منتصف الثمانينيات.

ولنأخذ أمثلة متأخرة على هذه الجدلية ساهمت في تحديد نتائج الانتخابات. فبعد مقتل رابين عشية انتخابات ١٩٩٦ بدا أن بيريس سينتصر بنسبة عالية تقارب الستين بالمائة، كما بدا في الاستطلاعات أن حزب «ميرتس» سوف يهبط إلى خمسة نواب في البرلمان، وذلك لأنه فقد تميزه عن حزب العمل الذي فاوض منظمة التحرير الفلسطينية وقاد عملية السلام دون الاستناد إلى الأحزاب الدينية، فكيف ميزت «ميرتس» ذاتها في تلك الانتخابات عن حزب العمل الذي لم يقطع الجسور مع الأحزاب الدينية لحاجته إليها في الائتلاف؟ قررت «ميرتس» أن تميز نفسها باتخاذ موقف أكثر تشددًا من حزب العمل ضد الأحزاب الدينية. هنا شنت «ميرتس» معركة حامية الوطيس ضد الأحزاب الدينية في محاولة لاجتذاب الأصوات العلمانية المتشددة – وهنا ترد الأحزاب الدينية بهجوم مضاد يتناول نمط الحياة في الكيبوتسات مثلا وضد العمل فيها يوم السبت. والأمر الأهم أن يتم الرد بالميل نحو اليمين والارتباط بالأحزاب اليمينية والتصويت الجارف لنتنياهو. لقد تحولت آلية الصراع داخل المعسكر العلماني بين «ميرتس» وحزب العمل وبسهولة فائقة إلى تحديد للهوية الذاتية مقابل الأحزاب الدينية، وإلى تحديد الأحزاب الدينية لهويتها السياسية بشكل كامل كجزء من معسكر اليمين ضد هجومية اليسار الصهيوني المدفوعة بتناقضاته الداخلية. ولا شك أن حركة «ميرتس» قد ساهمت

باتباع هذا التكتيك في خلق المزاج الديني اليميني، وفي خلق المزاج العلماني الذي قاد إلى انشقاق عضو شينوي وابراهام بوراز من صفوفها عشية انتخابات ١٩٩٩ وإقامة قائمة شينوي المستقلة. فهي لم تتمكن من السيطرة على تبعات هذا المزاج العلماني المتطرف خاصة عندما يرتبط بمواقف يمينية.

مثال آخر على ذلك يبرز في المجتمع الإسرائيلي منذ انهيار المنظومة الاشتراكية، هو التأثير على التعريف الذاتي للهوية العلمانية والدينية على أثر الهجرة اليهودية من الجمهوريات السوفيتية سابقًا. لقد طرحت هذه الهجرة الجبارة، قياسًا بحجم إسرائيل السكاني، وهي هجرة علمانية إلى أبعد الحدود، من جديد وبحدة مسألة العلاقة بين الهوية القومية اليهودية والهوية الدينية، وبخاصة أن هذه الهجرة شملت على أقل تقدير ما يربو عن ٢٠٠ ألف مهاجر غير يهودي بأي مقياس ديني[٥٥]. رفضت المؤسسة العلمانية الحاكمة تعريض هذه الهجرة بأجمعها للخطر بنبش الأصل الديني لكل مهاجر ومهاجر، واعتبرت خدمة المهاجر في الجيش أو مقتل ابنه في الجيش معايير كافية لمنحه المواطنة، في حين رفضت المؤسسة الدينية برمتها هذه الاعتبارات البراغماتية وأصرت على تحديد الأصل من طرف الأم، أو القيام بعملية تهويد معقدة حسب الأصول الأرثوذكسية المعقدة الإجراء. وهنا طرح سؤال جديد حول شرعية التهويد الأكثر سهولة حسب الأصول الإصلاحية والمحافظة (reformist, conservative) المستوردة من يهود الولايات المتحدة الذين يرون بانقلاب لاهوتي لمسايرة الحداثة الأمريكية[٥٦]، فالأحزاب الدينية والمؤسسة الدينية اعتبرت أي تهويد آخر غير التهويد التقليدي المرعي الذي تحتكره اعتداءً على صلاحياتها وعلى نفوذها باعتبارها حارسة حدود الهوية اليهودية، وهي شرط حيازة المواطنة الإسرائيلية بموجب قانون العودة.

ما زلنا غير قادرين على حصر تأثير الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي سابقًا على الهوية اليهودية، إذ إنها طرحت سؤالا حول معنى الأمة اليهودية، إذا لم يكن حراسها رجال الدين. ولكنها طرحت سؤالا آخر حول معنى عداء «الحريديم» أو المتدينين الأرثوذكس للصهيونية ما داموا يريدون الاضطلاع بدور البواب الذي يصنف أهلية الوافدين إلى المشروع الصهيوني، ويوزع تذاكر الدخول إليه بواسطة تحديد يهودية هويتهم. فلو أن الأحزاب الدينية غير صهيونية فعلا بالفكر والممارسة

لما اكترثت إلى هذا الحد بمواطنة أو عدم مواطنة المهاجر إلى إسرائيل، فقد انطلقت الأحزاب الدينية تاريخياً من التسليم بأن إسرائيل ليست هي دولة اليهود. والحقيقة أن الأحزاب الدينية لم تعد تكتفي بالإصرار ألا يسجل يهودي كل من لم يتهود بموجب الشريعة حفاظا منها على تعريف اليهودي بموجب الأصول الدينية، وإنما باتت تؤكد على ضرورة ألا يحصل أيضا على المواطنة. لا بد إذن من الاستنتاج أن الانخراط في جدلية العلاقة العلمانية الصهيونية يؤدي بالتدريج إلى صهينة الأحزاب الدينية.

ومثال ثالث على هذه الجدلية العنيفة التي يتسارع فيها تحول الضد إلى ضده يبدأ من تبني اليسار الصهيوني والحركات النسائية لمقولات اللائق سياسياً (politically correct) من الولايات المتحدة[٥٧].

فمن المفترض أن العلمانية تعني فصل الدين عن الدولة وخصخصة الخيار الديني. ولذلك لم يتدخل العلمانيون في السابق بمسألة الطقوس الدينية والفرائض وكيفية تنظيمها. ولكننا نلاحظ مؤخراً ازدياداً بالمطالبة بأن تصلي النساء مع الرجال أمام حائط المبكى، والتقليد الديني يمنع ذلك. ونشهد مظاهر اهتمام علماني بتمثيل النساء في المجالس الدينية بدل الغائها كمظهر من مظاهر فصل الدين عن الدولة.

لقد تأثرت الهوية العلمانية هنا بالصراع الدائر داخل المعسكر الديني بين الأرثوذكس والإصلاحيين (الذين يشكلون أغلبية ساحقة بين يهود الولايات المتحدة وأقلية ضئيلة بين اليهود في إسرائيل)، فالتيار الإصلاحي يصر على صلاة النساء مع الرجال، بما في ذلك أمام حائط المبكى، كما يطالب أن تمثله نساء في المجالس الدينية اليهودية في العديد من المدن في مركز البلاد. وحزب «ميرتس» العلماني والمفترض أنه بعلمانيته لا يتدخل بالطقوس الدينية ولا يهمه كيف تدار الصلاة أمام حائط المبكى، والمفترض أن يطالب بحل المجالس الدينية (التي تعينها البلديات ووزارة الأديان) كجزء من فصل الدين عن الدولة، يدافع عملياً عن تمثيل النساء في المجالس الدينية وصلاتهن أمام حائط المبكى -أي أنه يقوم بعملية إصلاح ديني، وهو في الواقع حزب علماني. من أجل ذلك، عليه أن يبرر ذاته ضمن اليهودية. هنا يبدأ التنظير العلماني حول الثقافة اليهودية والتعددية الدينية داخل اليهودية.

وانتشرت في إسرائيل منذ بداية تسعينيات القرن العشرين مدارس دينية علمانية لدراسة التلمود كنوع من إعادة صياغة هويتها العلمانية كهوية يهودية علمانية وليس فقط إسرائيلية علمانية. أي أن الجدلية المذكورة أعلاه بين العلمانية والتدين لا تساهم فقط في صهينة الأحزاب الدينية، بل، أيضاً، في تهويد الأحزاب العلمانية ثقافياً، وذلك بتعريف اليهودية من جديد في كل مرحلة.

لم يفك الصراع العلماني الديني إسار الهوية اليهودية، ولا يزال يتطور داخلها ويطورها في آن معاً. وقد تحول إلى محور صراع أساسي في المجتمع الإسرائيلي، وشهدت السنوات التي سبقت انتخابات العام ١٩٩٩ عدداً لا يحصى من الإصدارات والمؤتمرات والندوات حول الموضوع. وقد بذل منظرون من اليسار الصهيوني جهداً فائقاً في تطوير مفهوم جديد للأمة اليهودية لا يحتكر رسم حدوده رجال الدين[٥٨]، كما حاول آخرون تحديد الصراع مع الغيبية الدينية بصفته الخطر الأساسي الذي يهدد إسرائيل[٥٩].

وقد وصلت مبيعات كتاب سافي رخلفسكي «حمورو شل مشيّح» (حمار المسيح) رقماً قياسياً لم يسبق له مثيل، إذ باع ١٥٥ ألف نسخة في سنة واحدة[٦٠]، وهي ظاهرة تستحق التوقف عندها بسبب انتشاره الواضح وعدم وصوله إلى المستوى البحثي مقارنة بالكتب التي صدرت في السبعينيات والثمانينيات في تحليل ظاهرة غوش ايمونيم والمسيانية والمعسكر الأرثوذكسي (حريديم)، إذ يغلب عليه الطابع الصحافي والتعميمات السريعة والعداء الشديد للأحزاب الدينية باعتبارها الخطر الأكبر على المجتمع الإسرائيلي وليس على العرب. والجديد في هذا الكتاب أنه يحول الصراع من صراع مع المستوطنين على قضية السلام إلى صراع مع الأحزاب الدينية كافة، بما في ذلك «شاس» و«أغوداة يسرائيل» باعتبارها جميعاً أحزاباً (مسيانية) خلاصية خطيرة الطابع، وتهدد بنية إسرائيل الديمقراطية. والحقيقة أنه بالإمكان قول الكثير عن حزب «شاس» ما عدا أنه حزب خلاصي ثوري الطابع - فلاهوته السياسي والديني ليس لاهوتاً ثوريا مسيانياً وخلاصياً على الإطلاق.

في سياق هذا المزاج الثقافي والسياسي، طرح باراك حينما كان زعيماً

للمعارضة، اقتراح قانون في الكنيست لتجنيد طلبة المدارس الدينية، وتحديد عدد المحررين من الخدمة العسكرية، وفي هذا السياق سمح لنفسه ألا يتملق الأحزاب الدينية على الإطلاق في المعركة الانتخابية. وفي هذه المرحلة التاريخية، نشأت أحزاب جديدة علمانية يمينية، تحاول أن تذكر بالصهيونية المبكرة جمهورانية الطابع، أي إن محاولة حركة «شاس» أن تعيد «العز إلى سابق عهده» (لهحزير عطرا ليوشناه) كما ينص شعارها الداعي إلى العودة إلى التقاليد، قوبلت بحركة علمانية مثل حركة شينوي تطرح عودة «العز» الصهيوني العلماني إلى سابق عهده. على هذه الموجة العلمانية حُمل باراك إلى الكنيست. وقد طرح في فترة حكمه القصيرة إصلاحًا دستوريا لعلاقة بين الدين والدولة وإصلاحًا لموضوع خدمة المتدينين في الجيش، ولم ينفذه. وعندما شارف على السقوط حاول أن يتملق الرأي العام الذي أوصله إلى السلطة بطرح فكرة «الثورة المدنية» لفصل الدين عن مجالات اجتماعية عديدة. ولكنها كانت محاولة متأخرة لم تقوَ على إنقاذه. هذه المحاولات على عمق وأهمية وتجذر القلق العلماني وموقعه المتقدم في سلم الأولويات. ولكنه لم يصمد إطلاقًا أمام القضية الأمنية والقضايا الأخرى المسماة في إسرائيل «قضايا قومية»[٦١].

في ظل هذا الخطاب العلماني يبدو الـ«مفدال» المتطرف سياسيًا أكثر قربًا من العلمانيين؛ لأنه أكثر اعتدالا في القضايا الاجتماعية، ولأنه يشارك في القيم القومية الجمهورانية مثل الخدمة في الجيش واعتبار الدولة قيمة عليا (على الرغم من مسؤوليته التاريخية عن قتل رابين، ولكن بعد انشقاق أوساط عنه تضع قضية «أرض إسرائيل» فوق مؤسسات الدولة). وكان مفروغًا منه أن يكون في ائتلاف باراك على الرغم من تشدده في قضايا السلام والأرض والاستيطان. وكان حزب مثل «ميرتس» مستعدًا لتفضيل الـ«ليكود» تكتيكيا على حركة «شاس» في الحكومة وذلك بسبب تنافس «شاس» ومزاودتها عليه علمانيا، إلا أنه اضطر إلى قبول الائتلاف معها مدفوعًا بضرورة وجوده مع حزب العمل في الائتلاف، وهي فرصته الوحيدة ليشارك في الحكم. ولم تطرح حركة «ميرتس» سؤالا حول وجود الـ«مفدال» في الحكومة، وعادت إلى الأذهان دعاية «ميرتس» التلفزيونية الانتخابية التي ظهر فيها زعيمها يوسي سريد شخصيًا وهو يجول في شوارع إحدى

مستوطنات الضفة الغربية غير المأهولة، وهو يصرخ في البيوت الخاوية «هل يوجد أحد هنا؟»، عادت هذه الدعاية إلى الأذهان مثل مسرحية هزلية، وبخاصة أن ممثل الـ«مفدال» يتسحاق ليفي تبوأ في الحكومة التي شاركت فيها «ميرتس» منصب وزير الإسكان. لقد بني في فترة باراك في المستوطنات أكثر مما بني في مرحلة نتنياهو.

وطبعا شاركت الـ«مفدال» أيضًا في حكومة شارون التي تلت حكومة باراك. وروجت حركة «شينوي» العلمانية المتطرفة بشكل واضح لنمط التدين باعتباره مقبولا على العلمانيين، ويمكن التعايش معه لأنه يتضمن الخدمة في الجيش والتعايش مع نمط الحياة الحديث في دولة صهيونية. وأعربت «شينوي» في مناسبات عدة عن سعادتها بالجلوس مع الـ«مفدال» في الحكومة نفسها، ولكنها اشترطت إقصاء حركة «شاس» عن الحكومة. وقد أقصيت الحركة فعلا، وأدى هذا الإقصاء إلى إضعافها بشكل جدي لأنها ابتعدت عن مصادر نفوذها في الوزارات المختلفة التي تمكنها من كسب مؤيدين والتأثير على الفئات اليهودية الشرقية عبر الميزانيات والتعيينات.

وطالما كان الطرف الثالث في جدلية متدين/ وعلماني غائبًا، ستبقى هذه الجدلية تنتج وحدة جديدة بين طرفي النقيض فيها، ونقصد بالطرف الثالث المواطنين العرب في إسرائيل. فإذا ولج هؤلاء معركة الديمقراطية الإسرائيلية فعلا بمشروع دولة المواطنين كمعركة علمنة للكيان الإسرائيلي تختلف قواعد الصراع، وبالتالي، أيضًا، وحدة الأضداد القائمة، إذ لا يمكن أن يعيد الصراع في هذه الحالة إنتاج وحدة الهوية اليهودية الجامعة. ولكن سلوك الأقلية العربية كقطاع سكاني (sector) يدافع عن مصالحه دون موضعتها في سياق مجمل الصراع الوطني الفلسطيني الجاري من ناحية، وضمن السياق الشامل للصراع الجاري حول طابع دولة إسرائيل من ناحية أخرى، يجعل دورها ثانويًا في جدلية العلمانية/ التدين في إسرائيل. فبالإمكان حاليًا تخيل وضع يتحالف فيه العرب مع حركة «شاس» تكتيكيًا ضد مطالب علمانية، وذلك خدمة لمصالح قطاعية، وقد حدث هذا فعلا في الكنيست الـ ١٤ مرات عدة. كما أنه بالإمكان تخيل وضع يجلس فيه وزير عربي سوية مع الـ«مفدال» في الحكومة نفسها، وقد كان هذا مطلب إحدى القوائم العربية في المفاوضات الائتلافية مع باراك. وقد حقق شارون هذا المطلب، الذي ثبت أنه مطلب هش سهل التحقيق.

أما ولوج جدلية التدين/ العلمانية وتأجيجها باتجاه علمنة المجتمع والدولة في إسرائيل فيتطلب قفزة كبيرة في التفكير السياسي عند العرب في إسرائيل وخروجًا عن الهامش.

يؤدي السلوك الهامشي لدى العرب في إسرائيل وإن بدا كثير الكلام إعلاميا إلى الاستغناء عن المشروع السياسي الشامل بالمزاودة الوطنية اللفظية بالعربية والبحث عمليًا عن موقع ومصلحة ضمن النظام الإسرائيلي القائم بالعبرية، بحيث يقسم السياسي العربي أغلظ الأيمان أنه يعمل لمصلحة إسرائيل وليس ضد أمن دولة إسرائيل، ولن يفضح لها سرًا ليدخل لجنة الخارجية والأمن والوزارة ومناصب أخرى باعتباره مواطنًا إسرائيليًا، ويزاود ويبالغ في وصف الغبن اللاحق به في الخطاب السياسي العربي لكي يقبل عربيًا - هذه الازدواجية السياسية التي تكرس البقاء في الهامش تمنع السياسة العربية المؤطرة برلمانيا في الداخل الإسرائيلي من اقتحام جدلية التدين/ العلمانية إسرائيليًا.

الفصل الخامس

اليمين واليسار بعد انتخاب باراك

يستند التقسيم الرائج في إسرائيل لمعسكري اليسار واليمين إلى تقاليد تاريخية تمتد إلى الصراع بين حركة العمل الصهيونية التي سيطرت على «اليشوف» من جهة، والحركة التنقيحية التي انشقت عن المؤتمر الصهيوني العالمي بقيادة جابوتنسكي من جهة أخرى: الأولى اشتراكية الطابع بموجب التعريف الستاليني الرائج في حينه للاشتراكية بصفتها اقتصاد دولة[٦٢]، والثانية ليبرالية الطابع تستند إلى الطبقات الوسطى في المدن أكثر مما تستند إلى الاستيطان الزراعي العسكري الطابع والعمل المأجور. ولا بد أن تؤخذ الليبرالية هنا في سياقها التاريخي، أي بمعانيها في تلك الحقبة التاريخية، يضاف إلى ذلك سياقها الإثني، أي أنها تصح في حدود الهوية الجماعية.

ولكن هذه التقسيمات الطبقية السمات تغيرت تغيرًا جذريًا مع التحول التدريجي الذي طرأ على أجندة السياسة والمجتمع الإسرائيليين، والذي يشبه، إلى حد بعيد، التحولات التي طرأت على مفاهيم اليسار واليمين في أوروبا مع تطور الاقتصاد الرأسمالي ومع ازدياد تأثير وسائل الاتصال في السياسة حتى ظهور المشهدية السياسية. لقد فقد اليسار قاعدته الاجتماعية العمالية الشعبية، وبات يستند إلى طبقات وسطى جديدة متسعة باستمرار، وتحول اليمين الجديد (حتى التقليدي في الحالة الإسرائيلية)، إلى مخاطبة فئات شعبية واسعة لها مصلحة معيشية بتدخل الدولة في الاقتصاد.

ورافق هذا التحول الاجتماعي الطبقي في بنية اليسار واليمين، وبخاصة منذ السبعينيات، توزيع لليسار واليمين بموجب الاستعداد للتسوية التاريخية مع الدول العربية، والتي تبدأ بالاستعداد لتسوية إقليمية تشمل الانسحاب من قسم أو من كل الأراضي التي احتلت العام ٦٧ للعرب، مقابل الاعتراف بإسرائيل والسلام الشامل معها. وظهرت إحداثية جديدة يتدرج عليها اليسار المتطرف واليسار والوسط واليمين المتطرف أولها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وقبولها طرفًا في المفاوضات، والاستعداد لقبول دولة فلسطينية كاملة السيادة، وهو موقف يساري متطرف بموجب التقسيم الإسرائيلي في السبعينيات، وفي نهايتها مواقف استيطانية غيبية تعتبر الاستيطان في الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧ فريضة دينية وواجبًا قوميًا في آن معًا، وتعتبر السلام مع العرب قضية ثانوية مقارنة بالسلام الإسرائيلي القومي الداخلي.

وهمَّش هذا التقسيم العلاقة الضرورية مع الطابع الاجتماعي الطبقي لليسار أو اليمين. وعلى الرغم من التقاء التعريفين في بعض الحالات، فإنهما افترقا في حالات كثيرة أخرى، فلم تكن القوى الأكثر تمسكًا باشتراكية الدولة أو بالملكية الجمعية دائمًا هي الأكثر تهادنًا في الشأن الفلسطيني، كما كانت بعض القوى المؤيدة لحل وسط مع الفلسطينيين ليبرالية الطابع في القضايا الاجتماعية أيضًا. ثم تعدلت المعايير من جديد ليصبح الاستعداد للتسوية الإقليمية موقفًا وسطيًا، وكذلك أصبح مجرد الاستعداد للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية موقفًا لا يميز اليسار بعد أوسلو. وأضيفت معايير جديدة لليسار واليمين في إسرائيل تتعلق بالعلاقة مع الأحزاب الدينية ومدى أهميتها بالنسبة لكل حزب. واستطاع حزب العمل (قائمة «يسرائيل احات» إسرائيل واحدة) في انتخابات العام ١٩٩٩ أن يلتقي مع فئات علمانية يمينية (يسرائيل بعلياه وحركة شينوي) منحته أصواتها لرئاسة الحكومة، وذلك نتيجة لعدم الارتياح الذي أحدثته التعريفات الجديدة لليمين في فترة نتنياهو، والتي جعلت التداخل العضوي البنيوي بين اليمين والأحزاب الدينية من سمات اليمين الأساسية. وعادت الفئات نفسها ومنحت أصواتها لشارون ضد باراك عندما مالت الخارطة السياسية نحو اليمين، وقابلها شارون بقبول جزء كبير من شروطها المتعلقة بالأحزاب الدينية بإقصاء «شاس» و«يهدوت هتوراه» من حكومته.

وقد عبر نتنياهو عن هذا الإشكال الذي أصاب اليمين العلماني في خطاب ألقاه أمام طلاب مدرسة دينية في القدس بعد أسبوع فقط من سقوط حكومته يوم ١٧/ ٥/ ١٩٩٩ عندما أكد بشكل حرفي استحالة الفصل بين الدين والدولة في إسرائيل، واستحالة الفصل بين الدين والقومية في اليهودية(٦٣)، وقد عبر بهذه الجملة اليتيمة عما نحاول إثباته في أبحاث مطولة عن تناقض الموقف الصهيوني العلماني في هذا البلد، فجملته هذه كانت أكثر قيمة من عشرات الأبحاث حول الموضوع.

قلنا في بداية هذا الفصل إن البرلمان الإسرائيلي في فترة باراك كان يميني الطابع في غالبيته على الرغم من انتصار الأخير على نتنياهو. ولكن بالمنظور السياسي اندرجت هذه الغالبية ضمن «إجماع قومي» إسرائيلي يمتد من «ميرتس» وحتى الـ«ليكود» مرورًا بأحزاب العمل و«شاس»، ويقبل بتسوية إقليمية مع سوريا ولبنان والفلسطينيين، ويطمس بذلك الحد الفاصل بين ما اصطلح على تسميته باليسار واليمين ضمن الأحزاب الصهيونية. تتغير طبعًا هذه الأحكام الأخيرة طبقًا لموقع الأحزاب خارج أو داخل السلطة، فوجودها في السلطة يجعلها أكثر تكيفًا مع «الإجماع»، وبقاؤها في المعارضة يعني، أيضًا، التشديد على تمييزها عن السلطة، وبالتالي تغييب الإجماع. وهكذا نستطيع أن نجزم أنه لو نجحت المفاوضات الائتلافية مع حزب الـ«ليكود»، لكانت مواقفه فيما يتعلق بالمفاوضات مع العرب أكثر اعتدالًا مما ستتخذه من مواقف مشاكسة في المعارضة.

وحتى حزب الـ «مفدال» صاحب الموقف الأيديولوجي فيما يتعلق بقضية «أرض إسرائيل» بات مستعدًا للتكيف مع واقع اتفاقيات أوسلو، أي الاعتراف بالكيان الفلسطيني كحقيقة ناجزة، بشروط بقاء الاستيطان تحت السيادة الإسرائيلية ضمن «مجال حياة حيوي» للاستيطان يشمل التوسع كما يشمل الشوارع الالتفافية ومحاور المواصلات الرئيسية. وهذا يعني في الوقت ذاته إجهاض إمكانية تحول مسار أوسلو السياسي إلى سيادة فلسطينية فعلية. لقد أصبح النقاش بين هذه التيارات نقاشًا تفصيليًا يدور حول مساحة أرض الكيان الفلسطيني وحجم سلطاته ضمن كونه كيانًا مجتزأ الأرض ومجتزأ السيادة على الأرض. ولكن تقسيم الموقف مع أو ضد أوسلو لم يعد يصلح أساسًا للتوزيع بين يسار ويمين ضمن المعسكر

الصهيوني، فقد تم في تلك المرحلة التسليم باتفاقيات أوسلو إسرائيليًا، دون أن يُسَلَّم بتطورها ومع استمرار الاستيطان. ويتمحور الصراع حاليًا بين مغزى هذا التسليم الإسرائيلي بأوسلو، أو بكلمات أخرى الإجماع القومي الإسرائيلي، وبين الشروط المتفق عليها فلسطينيًا وعربيًا للسلام العادل والدائم.

وكما اختلطت تعريفات اليمين واليسار في قضية السلام، كذلك اختلفت التعريفات في قضية العلاقة مع الأحزاب الدينية. فقسم كبير من اليمين الإسرائيلي العلماني أخذ يتبنى مواقف اليسار الصهيوني العلماني من سطوة الأحزاب الدينية، وبخاصة في قضيتين اثنتين:

(١) تجنيد طلاب المدارس الدينية (يشيفوت).

(٢) أولوية القانون الوضعي والمحاكم المدنية وعلى رأسها المحكمة العليا على الشريعة اليهودية وأحكامها. يضاف إليهما قضايا كثيرة تتعلق بعلمنة الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث ورفض إملاءات التقاليد الدينية على نمط الحياة السائد[٦٤].

ومع أن فئات واسعة من اليمين الإسرائيلي من حزب الاتحاد الوطني (موليدت والتحالف مع نواب يمينيين من الـ«مفدال» والـ«ليكود») وحتى أوساط في الـ«ليكود» ما زالت تتبنى المواقف التقليدية لليمين من قضية التسوية ومن قضية العلاقة مع الأحزاب الدينية، وعلى الرغم من أن فئات من اليسار الصهيوني ينضوي بعضها خلف لواء حركتي «ميرتس» وحزب العمل تؤكد على مواقف أكثر جذرية من قضية السلام، فإننا بالمجمل أمام واقع جديد وتقسيمات جديدة جعلت انتصار إيهود باراك انتصاراً غير انقلابي، لأنه لا يعبر عن انتصار اليسار على اليمين ولا انتصار قوى السلام على قوى الحرب، بل عن انهيار التعريفات القديمة لليسار واليمين، وفرض مفهوم الإجماع القومي للسلام كتسوية ضمن الشروط الإسرائيلية.

إذا كان هناك إصرار على استخدام مفاهيم اليسار واليمين على الساحة الإسرائيلية، يُسأل إذن السؤال: ماذا يعني اليسار واليمين بمعايير قضية السلام والحرب؟ وكذلك، ماذا يعني اليسار واليمين بمقاييس العلاقة مع الأحزاب الدينية والدين والدولة؟ وماذا يعني اليسار واليمين بالتعريف الاجتماعي الذي يكاد لا يُعَار

انتباهًا؟ وهل هنالك مقاييس أخرى غير مستخدمة حتى اليوم ويتوجب استخدامها لجعل هذه التقسيمات ذات معنى؟ لم يعد بالإمكان التمييز بين اليسار واليمين في إسرائيل بحسب الموقع الذي يحتله الحزب على إحداثيات الموقف من أوسلو من ناحية، والموقف من الأحزاب الدينية من ناحية أخرى، ما عدا في الحالات الراديكالية الجذرية. فقد اتفق كل من اليسار واليمين الصهيوني العلماني على معادلة تجمع بينهما وتحدد موقفًا من عملية أوسلو كواقع تاريخي يجب الاتفاق على محصلته النهائية في إجماع قومي، وتجمع بينهما الرغبة في الحد من نمو الأحزاب الدينية على حساب الطابع العلماني للحياة اليومية، وعلى حساب قوة الأحزاب اليمينية مثل الـ«ليكود».

ولكن التسليم بواقع أوسلو ليس بذاته موقفًا يساريًا لأنه لا يعني التسليم بمبادئ مثل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أو بمبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة. وهذه مبادئ يتبناها اليسار في العالم في أيامنا. كما أن الاقتناع اليساري واليميني الصهيوني بضرورة وقف النمو المتسارع للأحزاب الدينية لا يعني الاقتناع بمبدأ فصل الدين عن الدولة. في تصريح لموشي آرنس[٦٥] تعقيبًا على الائتلاف الممكن بين حزبه وحزب العمل، يؤكد الوزير التقليدي في نزعته اليمينية الحيروتية أنه منذ العام ٦٧ وبعد أن تبين عدم إمكانية ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل، أصبح الفرق بين الـ«ليكود» وحزب العمل من حيث التعامل مع التسوية فرقًا في الدرجة وليس الجوهر. فالـ«ليكود» يسعى إلى أقل انسحاب ممكن ضمن التسوية، ووجوده في السلطة (أو قويًا في المعارضة) ضمان لذلك. وينفي موشيه آرنس في هذا التصريح وجود خلافات اجتماعية بين العمل والـ«ليكود». وهذا هو بالضبط ما نقصده عند الحديث عن خلاف بالدرجة أو بالنسبة بين العمل والـ«ليكود».

ولا شك أن وجود الـ«ليكود» في المعارضة زاد من تشدده، في حين تخفف المشاركة في الائتلاف من حدة الفوارق. هذا التدرج في المواقف بين اليسار واليمين الصهيوني يجعل هنالك فرقًا بينهما، ولكنه يؤطر هذا الفرق ضمن وحدة قيمية واحدة سواء في القضايا الاجتماعية: التسليم باكتساح قوانين السوق للاقتصاد، مع الخلاف على سيطرتها على نواحي الحياة الأخرى كافة، والتسليم بوحدة الدين والأمة وبالعلاقة الإسرائيلية الخاصة بين الدين والدولة، أو القضايا السياسية: إملاء

الشروط الإسرائيلية التاريخية على الأطراف العربية، وذلك بفعل موازين القوى عند الحديث عن تسوية تاريخية بين العرب وإسرائيل، والتسليم بيهودية الدولة كأمر مفروغ منه عند التعامل مع موضوع مساواة العرب في إسرائيل ... إلخ.

يفترض إذن عند تشكيل يسار يطرح مواقف متميزة قيميًا ضمن الخريطة السياسية القائمة، وعلى قاعدة الرغبة في التأثير ورؤية الفرق ولو بالدرجة بين القوى السياسية المختلفة، يفترض البحث عن قيم اليسار، قيم الحرية والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية المناقضة لقيم اليمين ليس فقط بالدرجة. والقيم توجه برامج سياسية، والبرامج السياسية تصنع بغرض قيادة عمل القوى السياسية وتجنيد القوى الاجتماعية المؤيدة لها من أجل التأثير، ويتطلب هذا التأثير رؤية الفوارق ولو بالدرجة والنسبة بين القوى السياسية القائمة، كما يتطلب الكشف عن تناقضات المجتمع الإسرائيلي الاجتماعية والسياسية التي تجعل هذه القيم السياسية تتحول من صيغة الحلم والأوتوبيا إلى صيغة البرنامج السياسي الذي يستند إلى واقع يتم الانطلاق منه، وليس فقط إلى غاية ينشدها.

لا تهدد التعددية الثقافية التي نشأت في إسرائيل بانهيار الهوية اليهودية -الإسرائيلية المشتركة، بل تتم ضمنها ومن خلال الدولة اليهودية كدولة ديمقراطية- أهلية أو ديمقراطية إثنية. تشدد التعددية في هذه الحالة على الوحدة القومية المتطابقة مع الدين والواعية لهذا التطابق، وليس على مفهوم المواطنة الكونية الشاملة لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والقومية.

ليست الثقافة الشعبية في إسرائيل ثقافة ديمقراطية، ولكنها نطقت سياسيًا على الرغم من ذلك بعد أن توطدت أركان اللعبة السياسية الديمقراطية، وبعد أن تمت مأسسة العملية الديمقراطية. ولذلك لا تجد هذه الثقافة الشعبية غير الديموقراطية بدًا من التحالف مع الأحزاب القائمة والتعبير عن ذاتها من خلالها. ولكن الأحزاب القائمة تمر بحد ذاتها بعملية تحول تتلخص بتديين الخطاب السياسي للأحزاب القومية اليمينية من ناحية، وصهينة الأحزاب الدينية من الناحية الأخرى. وإذا وجد هذا المعسكر القوة السياسية القادرة على استيعاب دولة الأبارتهايد التي تقوم حاليًا في فلسطين سياسيًا وثقافيًا، من الطبيعي ضمن هذه الصورة أن يبقى التشديد

على المواطنة الكونية مقتصرًا على الأقلية القومية العربية داخل إسرائيل، والتي طورت، أيضًا، طبقة وسطى وارتفاعًا ملحوظًا بمستوى المعيشة ونسبة التعليم، ووعيًا للإمكانات الكامنة في مفهوم المواطنة المتساوية. ولكن هذه الأقلية القومية غير قادرة وحدها على فرض مفهوم المواطنة «الدولة المدنية» أو «دولة المواطنين» لمجرد أنه في مصلحتها، وبخاصة أن إسرائيل لم تشكل أمة/ دولة شبيهة بالنموذج الفرنسي أو الأمريكي، وأن مفهوم شعب إسرائيل الذي تعرفه هو ذاته مفهوم «الأمة اليهودية» الديني. وفقد اليسار الصهيوني الذي دخل طور الأزمة دوره القيادي منذ أن أنهى مهمته التاريخية بإقامة وتثبيت وجود دولة إسرائيل، وبعدما تبوأ اليمين الصهيوني في تحالف مع قوى الدين السياسي موقع الهيمنة الثقافية على الشارع الإسرائيلي السياسي. ولا يستطيع اليسار الصهيوني -كما أسلفنا في الباب الأول- تقديم حل لمسألة علاقة الدين بالدولة ومسألة فصل المواطنة عن الدين. وهو يكتفي عمليًا باحتلال الموقع السياسي الذي تمثله القوى الليبرالية في الدول الغربية، ولكن ضمن الإطار المعطى ليهودية الدولة. وهو بذلك يترجم بشكل جزئي فقط العمليات العميقة الجارية في المجتمع الإسرائيلي من حيث الفرد المتميز من الجندي والمجتمع المتميز من الدولة، وتشكل مجتمع المدينة الكبيرة المتميز من الجماعة الاستيطانية العضوية.

وما زالت القوى اليسارية الصهيونية تخوض معركتها العلمانية على قضايا الأحوال الشخصية، وذلك في مواجهة مع المؤسسة الدينية، ولكنها لا تمس ولا تريد أن تمس موضوع علاقة الأمة بالدين، وموضوع يهودية الدولة، وبذلك تحافظ على الإطار الذي يستمد منه اليمين قوته. ولا تؤثر في هذا السياق حقيقة أن التيار الليبرالي الصهيوني هو الممثل الثقافي والاقتصادي لعملية العولمة، بما في ذلك تعويله على ارتباط الاقتصاد الإسرائيلي بالشركات التقانية المتعددة الجنسيات، وبسوق المال العالمي وبالسياسة الأمريكية في المنطقة.

ولكن العمليات الجارية في الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل بدأت تفرز عنها تعبيرات ثقافية لم تخترق مجال السياسة بعد، حول الفصل بين «الأمة اليهودية» العالمية، وتشكل قومي يهودي في إسرائيل يجمعه مع العرب إطار المواطنة في الدولة نفسها التي لم تعد صهيونية بالمعنى الحركي، لأنها تثبتت على الأرض،

وأصبحت «ما بعد صهيونية»، وقد أصبحت ما بعد صهيونية، لا لأن الأيديولوجيا المعادية للصهيونية قد انتصرت، بل العكس صحيح، لأن الصهيونية انتصرت ولم يعد بالتالي هنالك حاجة لأدلجة الدولة صهيونيًا كعملية تعبوية، كما لم يعد هنالك مكان للعداء للصهيونية. ومأساة هذه التعبيرات الثقافية الجديدة أنها لا تفصل بين الواقع الكائن وما يجب أن يكون، مثلها في ذلك مثل التيارات «اللائقة سياسيًا» (Politically Correct) والتي تعتبر التغيير في تمثيلات الواقع في اللغة والخطاب والنص تغييرًا في الواقع ذاته.

لم تحتل «ما بعد الصهيونية» مكان الصهيونية في الواقع الإسرائيلي الحالي، بل احتلت مكانها عمليات تسييس الدين وتديين السياسة، ولم تجد القوى الاجتماعية الاقتصادية المناهضة لهذه العمليات تعبيرًا سياسيًا لها على مستوى حلبة الصراع الداخلي.

وما زال الصراع الأساسي بين هذه القوى يبحث عن متنفسه الأساسي في السياسة الخارجية: القوى الرأسمالية الحداثية والفئات الاجتماعية المرتبطة بها تبحث عن مجال استثماري في «شرق أوسط جديد» يجعلها محطة ترانزيت لعملية العولمة الاقتصادية الجارية في عالمنا. وهي مستعدة لدفع استحقاقات هذا الهدف السياسي ضمن موازين القوى القائمة مع العرب، في حين يبحث اليمين القومي/ الديني عن علاقة مع الغرب تقصي المحيط العربي عنها لتتطور إسرائيل بجوهر يهودي وشكل ديمقراطي خلف جدار حديدي في أبارتهايد الفصل الديموغرافي مع الفلسطينيين (وقد كان هذا شعار اليسار الصهيوني سابقا) وسلام مع العرب قائم على الردع، وليس على العدل، ولا حتى على أوهام الشرق الأوسط الجديد.

ومشروع «دولة المواطنين» أو «دولة لجميع مواطنيها» هو مشروع يتضمن مطلب المساواة للعرب في إسرائيل مؤطرًا هذا المطلب في صيغة معادية للصهيونية. فتحويل الدولة من دولة يهودية إلى دولة جميع المواطنين يناقض الطابع الصهيوني للدولة، ويتطلب، أيضًا، فصل الدين عن الدولة. ويضمن تبني هذا المشروع أن تؤشر بوصلة مطلب المساواة لدى المواطنين العرب باتجاه معاد للصهيونية، وهذا

يفتح المجال ضمن ظروف الأسرلة الاقتصادية والسياسية لتسهيل معركة التمسك بالثقافة والهوية القومية والوطنية.

هذه أهداف تستحق أن يتم من أجلها تبني مشروع دولة المواطنين كمشروع للأقلية القومية العربية. فمطلب المساواة يجب ألا يتحول إلى عملية صهينة، ناهيك عن أن هذا المشروع قد فتح الأعين على مطالب كثيرة لم تكن قائمة في السابق، وألقى الضوء على المجتمع الإسرائيلي من زاوية نظر لم تكن قائمة في السابق، سمحت بنقده من الزاوية الديمقراطية. كل هذا جيد وحسن من ناحية الأقلية العربية. هذه الأقلية قادرة لو توفرت الإرادة لدى قواها السياسية الفاعلة على تبني المشروع لهذه الأهداف، في حين أنها غير قادرة وحدها على تنفيذه لمجمل المجتمع الإسرائيلي، أي تحويل إسرائيل فعلا من دولة اليهود إلى دولة لجميع مواطنيها. من أجل ذلك يلزم أن تتبنى المشروع قوة سياسية إسرائيلية تعبّر عن مصلحة اجتماعية أو سياسية ما، أي تستند إلى تناقضات فعلية قائمة في الواقع الإسرائيلي الاجتماعي والسياسي.

إذا لم يتميز اليسار عن اليمين في إسرائيل قيميًا في أنه يطالب بالمساواة الديمقراطية فعلا، وذلك بتبني مشروع دولة المواطنين كمشروع يؤدي إلى فصل الدين عن الدولة، فإنه ليس يسارًا - هذا هو التميز الفعلي الذي يجعل الموقف من الأحزاب الدينية علمانيًا فعلا؛ لأنه ينطلق من فصل الدين عن الدولة. فالمغالاة في العداء لحركة «شاس» ليست تعبيرًا عن موقف يساري، لأن هذه المغالاة تتجاهل جذور «شاس» الاجتماعية وترجمتها المشوهة المحافظة واليمينية لتطلعات جماهير واسعة ومسحوقة، وتعبيرها عن أزمة هوية شرقية فقدت جذورها. ولكن من ناحية أخرى، لا شك أن مطلب فصل الدين عن الدولة، والدولة لمواطنيها، يتطلب صراعًا مع حركة «شاس»، كحركة يمينية دينية محافظة وصهيونية، أيضًا، ولكن هذا صراع من نوع آخر غير الصراع الذي تخوضه الأحزاب للحد من قوة «شاس» الائتلافية أو خوفًا على نمط حياة الطبقات الوسطى العليا في إسرائيل.

عندما تتبنى الأقلية العربية في إسرائيل مشروع دولة لجميع مواطنيها فيما يتجاوز التقليعة الدارجة والضريبة الكلامية، فلا بد أن تثار العديد من الأسئلة التي تلامس

الأسئلة أعلاه، ولكن الأقلية العربية في إسرائيل لا يمكنها أن تتحول بذاتها لتصبح هي اليسـار الإسـرائيلي الذي يطالب بفـصل الدين عن الدولة، والذي يناقش الأحزاب الدينية اليهودية من منطلق يختلف عن منطلق حزب العمل و«ميرتس». أولا، لأنها غير قادرة على لعب هذا الدور من حيث موقعها في الكيان الصهيوني، وثانيًا، لأننا لا يمكن أن نسمي هذه الأقلية من حيث موقعها وتأثيرها في المجتمع الإسرائيلي بالمجمل بصفة اليسار لمجرد أنها تتبنى شعارات تتلاءم مع مصالحها القطاعية كأقلية عربية، في حين لا تعبر هذه الشعارات عن مشروع شامل مناقض لمشروع اليمين في المجتمع الإسرائيلي.

وما قلناه حول العلاقة بين الدين والدولة ينطبق، أيضًا، على الموقف من القضية الفلسطينية. فموقف العرب في إسرائيل دفاعًا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ودفاعًا عن أرضه، ليس موقفًا يساريًا مناقضًا نوعيًا لموقف اليمين الإسرائيلي على الرغم من أنه يتميز عن مواقف «ميرتس» وحزب العمل وغيرها المتميزة عن بعضها بالدرجة. والفارق الجوهري أنه يفترض أن موقف المواطنين العرب أبناء الشعب الفلسطيني لا ينطلق من مصلحة إسرائيل أو أمنها بطبيعة الحال. ولكن القوة اليسارية الغائبة نفسها في القضية أعلاه غائبة، أيضًا، في الموقف من القضية الفلسطينية، مسقطةً بغيابها الموقف الذي يؤكد أنه لا حل، بمفاهيم الأمن وموازين القوى، وبدون مفاهيم العدالة النسبية والإنصاف وغيرها. ومع تحول العرب في إسرائيل إلى مجرد قطاع من قطاعات المجتمع الإسرائيلي المؤكدة على مصالحها ضمن التركيبات الائتلافية الممكنة، يصبح من الممكن دخول عربي الحكومة، أو سفارة إسرائيلية في الخارج، أو لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، أو أن ينافس على تمثيل إسرائيل في الخارج حيث لا يمكن أن تناقش القضايا إلا ضمن التسليم بالأمن الإسرائيلي كمنطلق.

كان من الصعب فرز هذا اليسار في فترة حكم اليمين الإسرائيلي؛ لأن المعارضة له كانت موحدة وراء مطلب التخلص من نتنياهو والتحالف الديني - اليميني الذي استند إليه. ولكن فترة حكم حزب العمل بعقلية ومفاهيم اليمين العلماني وبلبوس اليسار هي الفترة التي كان يفترض أن ينجح فيها اليسار في أن يميز ذاته عن الائتلاف الحاكم و«ميرتس» داخله. وقد لعب مواطنون عرب هذا الدور مؤقتًا فقط وذلك

بطرح المواقف، ولأن اليسار لم يتحرك بل بنى آماله على كامب ديفيد وحكومة السلام، فقد بدا الدور العربي الداخلي في هذه المرحلة يبدو مبالغا في الحركة. ولكن هذا لا يغني عن الاستمرار بالبحث عمن ينظم ذاته وراء هذه المواقف في المجتمع الإسرائيلي، كقوة يهودية إسرائيلية وليس كقوة قومية عربية كما تطرح ذاتها القوة العربية الوحيدة التي تتبنى هذا الموقف جذريًا، ألا وهي «التجمع الوطني الديمقراطي». وقد عادت الأقلية العربية بعد هزيمة باراك وعودة اليمين المتطرف إلى السلطة إلى تهميش دورها السياسي عن لعب هذا الدور، وتوجهت إلى دور المدافع عن مصالحه الجزئية ضمن التسليم بالوضع القائم في المجتمع الإسرائيلي والتقسيم القائم بين يمين ويسار دون أن تلعب دورا في تعويض غياب اليسار بالمعنى المطلوب المطروح أعلاه.

هوامش الباب الرابع

(١) ليس صدفة إذن أن البروفسور شيبح فايس عضو الكنيست عن حزب العمل لاحقًا يلاحظ في بداية كتابه في تحليل أسباب الانقلاب الذي حصل العام ١٩٧٧ أن نسبة العاملين في الزراعة قد انخفضت من ١٨٪ العام ١٩٥٥ إلى ٧٪ في عام التغيير، وفقط ٥,٥٪ في أوساط اليهود وحدهم، في حين ارتفعت الصادرات الزراعية منذ قيام الدولة العبرية بسبع مرات، على الرغم من أن الزراعة المحلية تزود إسرائيل بثلاثة أرباع احتياجاتها. شيفح فايس، همهفاخ، الانقلاب، (عام عوفيد: تل أبيب، ١٩٧٩) ص ١٣. وهذه طبعًا نزعة تغيرت فيما بعد بنفس منطق تطور قوى الإنتاج الذي قلل العاملين في الزراعة وأدى في النهاية إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد بدل التصدير الزراعي. ولكن هذه النزعة الأخيرة لا تدخل في سياق الانقلاب الذي حصل في المجتمع الإسرائيلي في حينه.

(٢) نقصد بالـ«يشوف» المجتمع اليهودي المنظم سياسيًا الذي سبق النكبة وقيام دولة إسرائيل.

(٣) يوناتان شبيرا، أحدوت هعفودا ههسطوريت، (أحدوت هعفودا التاريخية) (عام عوفيد: تل أبيب، ١٩٧٥).

ليف جرينبرغ، ههستدروت معال هكول، (الهستدروت فوق كل شيء) (نفو: القدس، ١٩٩٣).

Michael Shalev, Labor and the political Economy in Israel,(Oxford: Oxford University press, (1992)

(٤) من المفيد هنا العودة إلى اقتباس من مذكرات رابين حول رسالة من الحكومة الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة بهذا الخصوص. ففي مذكراته التي نشرت تحت عنوان (بطاقة خدمة)، «بنكاس شيروت»، يذكر رئيس أركان تلك المرحلة قرار الحكومة الإسرائيلية، حكومة الوحدة الوطنية، من يوم ١٩ حزيران ١٩٦٧ عن استعداد إسرائيل للانسحاب إلى الحدود الدولية مع مصر وسوريا مقابل اتفاقيات سلام والتفاوض مع الأردن بخصوص مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أبلغ إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي دين راسك وزير خارجية الولايات المتحدة في حينه بقرار الحكومة هذه بعد ثلاثة أيام، يوم ٢٢ حزيران. ويعود رابين ويؤكد مفاجأته من أن القرار أقر دون أن يعرف به، لا كرئيس أركان، ولا كسفير في الولايات المتحدة، وقررت الحكومة تغيير القرار دون أن يعرف به ودون أن تبلغ الولايات

المتحدة بالتغيير. على كل حال أوردنا هذا القرار المبكر لنؤكد أن إسرائيل لم تتنازل فعلا في كامب ديفيد، وأن نقاشها للقرار ٢٤٢ حول الفرق بين «أراض محتلة» و«الأراضي المحتلة» هو نقاش لا معنى له إذا كانت تعرف منذ الأيام الأولى بعد الحرب أن السلام مع سوريا ومصر يعني إعادة كافة الأراضي التي احتلت للدولتين.

Yitzhak Rabin, The Rabin Memoirs (expanded edition), (Univ. Of California Press, Berkeley, (Los Angeles) 1996, 135-136.

(٥) حول التحول نحو اليمين بعد تحالف مباي وأحدوت هعفودا لتشكيل حزب العمل انظر يوسي بيلين، محيرو شل ايحود، ثمن الوحدة، (ربيبيم، تل أبيب، ١٩٨٥).

(٦) في تقييم صعود الليكود من ناحية السوسيولوجيا السياسية راجع يوناتان شبيرا، لشلطون بحرتانو، للحكم اخترتنا، (عام عوفيد: تل أبيب، ١٩٨٩).

(٧) بدأ الكثير من نواب الليكود في البرلمان من أبناء الطوائف الشرقية طريقهم كرؤساء بلديات في مدن التطوير الفقيرة: خذ مثلا كلا من مئير شطريت، وشلومو عمار وعوباديا عيلي.

(٨) من أفضل الدراسات حول تطور مفهوم نفي المنفى وأثره على الثقافة السياسية الإسرائيلية والأيديولوجية السائدة، بحث المؤرخ أمنون راز كراكوتسكين، جلوت متوخ ريبونوت- شليلات هجلوت بحفراه هيسرائيليت (النفى من خلال السيادة- نفي المنفى في المجتمع الإسرائيلي)، دورية تؤوريا فبيكورت (نظرية ونقد)، (٤) ١٩٩٣، ص. ٢٣ - ٥٤، والجزء الثاني عدد (٥) ١٩٩٤، ص. ١١٤ - ١٣٢.

(٩) اشتهر عن تلك الفترة عشية هزيمة حزب العمل وصعود الليكود كتاب الصحافي أريه أفنيري، سبير، (بيلج، تل أبيب ١٩٧٦). وقد تعامل الكتاب بتوسع مع رمز المرحلة وزير المالية من مباي الآمر الناهي في شؤون تطوير الاقتصاد وأموال المعونات والبنى التحتية والاستيراد والتصدير والترخيص للاستثمار وغيرها. ومن رموز حالات وفضائح الفساد التي نشرت في نهاية عهد حكم الحزب الواحد وصعود الليكود، فضائح ميخائيل تسور ويهوشواع بن تسيون وآشر يدلين و السيدة ليئا رابين. وقد تتالى كشف الفضائح في فترة واحدة بعد هزيمة أكتوبر في فترة حكم رابين الذي اعتبر رئيس حكومة ضعيفًا في فترته الأولى من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧.

(١٠) «مباي» حتى الكنيست الخامسة. من الكنيست السادسة حتى الثانية عشرة تحت اسم «المعراخ» ثم «العمل». في الكنيست الخامسة عشرة خاض الانتخابات تحت اسم «إسرائيل واحدة»، وفي انتخابات ٢٠٠٣ خاض الانتخابات مع حزب «ميماد».

(١١) انشق حزب رافي بقيادة بن غوريون عن حزب «مباي»، حزب العمل لاحقا، إثر خلافات بين بن غوريون وزعامة الحزب. ورغم أن بن غوريون نفسه قد قاد الانشقاق إلا أنه لم يحصل على أكثر من عشرة مقاعد في الانتخابات العام ١٩٦٥، وبرز بين قياداته موشي ديان وشمعون بيريس. وقد عاد قادة رافي لاحقًا إلى صفوف الحزب لتبوء مواقع قيادية، كما اشتهر من قادته ديان وزير أمن حرب ١٩٦٧ ووزير الخارجية في فترة مفاوضات السلام مع مصر، وشمعون بيريس.

(١٢) «حيروت» حتى الكنيست الخامسة. خاض الانتخابات للكنيست السادسة والسابعة تحت

اسم «جاحل»، ثم «الليكود». في الكنيست الرابعة عشرة خاض الانتخابات مع جيشر وتسومت.

(١٣) بعد الانتخابات للكنيست الـ ١٦، انضم حزب «يسرائيل بعلياه» إلى حزب الليكود، وأصبح عدد نوابه ٤٠.

(١٤) لمراجعة انطباعات حول نهاية تلك الفترة وبداية التحول من جديد نحو حزب العمل انظر: كتب الصحافي أريه افنيري: هتفوساه، كاخ هتبورر شلطون هليكود، (الهزيمة- هكذا انهار حكم الليكود)، (ميدوت، تل أبيب ١٩٩٣). ينتقل الكاتب من فضيحة فساد إلى أخرى بدءاً من عمليات الخصخصة والفساد والإثراء غير المشروع الذي رافقها مروراً بانحلال حزب الليبراليين الذي بدا كجماعة انتهازية ينهش أعضاؤها أحدهم الآخر، وحتى انهيار بيغن وفترة شامير كفترة جمود. ويبدو الليكود في فتراته الأولى حزبًا هاويًا لا دراية له بشؤون الإدارة. ويذكِّر الصحافي في الفصل الختامي بما نسيه الباحثون عن إقامة محور شارون ليفي موداعي ضد شامير باعتباره مفرِّطًا محتملا يجب تقييده لمنعه من تقديم تنازلات للولايات المتحدة بعد زيارته إلى واشنطن في نيسان ١٩٨٩، ومبادرة الحكومة في أيار بعد ضغط أمريكي لإجراء انتخابات في الضفة والقطاع. والمهم هنا ليس الواقعة العبثية المتلخصة بتحريض ضد شامير، باعتباره رخوا من قبل متنازلين محتملين عن أراض. المحرضون أنفسهم كانوا مستعدين للتنازل أكثر من شامير، ولكنهم حرضوا ضد أكثر رؤساء حكومة إسرائيل جمودًا عقائديًا. وتكمن أهمية الواقعة في طبيعة الخارطة السياسية الإسرائيلية وتقلبها عبر الزمن بموجب الوصولية الشخصية والمصالح الانتهازية، بحيث تضيع الصورة الأيديولوجية أحيانًا. ومواقف القادة الحزبيين في السلطة تختلف تماما عن مواقفهم في المعارضة. ص. ٣٨١ - ٣٩٢. كانت هذه بالطبع بداية انحلال حكم الليكود.

(١٥) شكلته عام ١٩٧٩ عناصر يمينية منشقة على خلفية اتفاقيات كامب ديفيد وإعادة سيناء والتفاوض مع مصر على الحكم الذاتي للفلسطينيين، وكانت أبرز قياداته النائبة جئولا كوهين والبروفسور يوفال نئمان والكاتب موشي شمير وغيرهم. خاض حزب هتحياه الانتخابات العام ١٩٨١. وبلغت ذروة إنجازاته الانتخابية خمسة مقاعد ثم تضاءلت قوته باستمرار إلى أن فشل في عبور نسبة الحسم العام ١٩٩٢ مؤشرا إلى تناقص مستمر في المساحة المتاحة ليمين علماني أو مختلط، علماني ديني، إلى اليمين من الليكود حيث بدأت تظهر أحزاب يمينية.

(١٦) لا نذكر الأحزاب العربية في سياق الأحزاب القائمة إلى يسار العمل لأسباب عديدة أهمها أن سياق هذا التقسيم هو سياق صهيوني وأن الأحزاب العربية ليست أحزابًا يسارية من حيث الأجندة الإسرائيلية ذاتها وبمفهوم كلمة يسار المستخدمة هنا في السياق الصهيوني. وعلى الرغم من محاولة أحزاب مثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي والجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة أن تُقبَل في إسرائيل كحزب يساري إسرائيلي، فإنها لم تنجح في ذلك.

(١٧) لم نتطرق في فصل دوامة الدين والدولة إلى الأرثوذكسية اليهودية الشرقية وأهم ممثليها وآبائها من الحاخامين الشرقيين الذين عاصروا قيام الدولة اليهودية مثل: الراب يتسحاق نسيم (وادل عضو الكنيست عن الليكود، ووزير القضاء السابق موشيه نسيم) والراب عوفاديا هدايا من حلب في سوريا (ولد عام ١٨٩٠)، والراب عمرام أبو ربيع (مواليد تطوان في

المغرب عام ١٨٩٢)، والراب إلياهو برديس (مواليد القدس عام ١٨٩٣). لأنني لم أعتقد أن هذا الإرث الفكري قد ساهم في النقاش حول الصهيونية والدين والدولة مساهمة جدية، ولكنه لا شك ساهم في تشكيل سلوك اليهود الشرقيين داخل إسرائيل والتوفيق بين الموقف الديني التقليدي وبين الصهيونية. لذلك لا بد من ذكرهم هنا في سياق الحديث عن الخارطة السياسية الإسرائيلية. وأقترح على القارئ الذي يود التوسع في هذا الموضوع مراجعة: تسفي زوهر، مدينات يسرائيل بعيني حخميم سفرديم-مزرحييم بخيريم، دولة إسرائيل بنظر حاخامين شرقيين كبار، في: ردخاي برؤون وتسفي تسميرت (محرران)، شني عفري هجيشر، دت ومدينه براشيت درخاه شل يسرائيل، جانبا الجسر: الدين والدولة في بداية طريق إسرائيل، (يد يتسحاق بن تسفي: القدس ٢٠٠٢) ص. ٣٢٠ - ٣٤٩. ولكن يمكن بالمجمل تصنيف أفكارهم في إطار خلط المعاني الدينية مثل الخلاص وغيره بالواقع، ورؤية تحقق قيام إسرائيل كعناية إلهية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هو موقف توفيقي من الدولة خاضع لها يتجنب المواجهة معها ويدعو لها بالتوفيق، ويذكر بمواقف المؤسسة الدينية الإسلامية في البلدان التي أتوا منها.

(١٨) من كل كتاب باروخ كيمرلنج حول نهاية النخب القديمة الإشكنازية العلمانية الصهيونية الاشتراكية التي تقترب من نهايتها، باروخ كيمرلنج، كيتص شلطون هأحوسليم (نهاية حكم الأشكناز العلمانيين القدامى الاشتراكيين القوميين أو الصهيونيين)، (كيتر، القدس ٢٠٠٣) اعتبر أن هذه النظرية تنطبق فقط على النخب العلمانية اليمينية من هذا النوع وعلى نخب الاستيطان الزراعي، هذه نخب في طريقها إلى الاندثار فعلا، أما الاعتقاد بأن هيمنة النخب الصهيونية العلمانية في طريقها إلى الانتهاء، فهو نابع عن إحصائها عدداً لا تأثيرا، وعلى عدم فهم كيفية عمل آليات الهيمنة الثقافية والسياسية. ومجرد اعتقاد كيمرلنج مثلا أن الصهيونية الدينية هي التمرد الأول على هيمنة النخب أعلاه هو جزء من عدم الفهم. وبرأينا ما زالت الصهيونية العلمانية البراغماتية مسيطرة وأنها ما زالت تكيف ذاتها وتستوعب المتغيرات.

(١٩) انشقاق يميني عن حزب المهاجرين الروس مؤيد لنتنياهو عموما. «يسرائيل بيتينو»: أقامها ابيغدور ليبرمان عام ١٩٩٩. وخاضت الانتخابات للكنيست الـ١٥ وحصلت على أربعة مقاعد. وفي العام ٢٠٠٠ توحدت مع كتلة الاتحاد الوطني. خاضت الانتخابات للكنيست الـ ١٦ ضمن كتلة الاتحاد الوطني التي حصلت على ٧ مقاعد. واستقال ليبرمان نفسه من عضويته في الكنيست بعد أن حصل على منصب وزير في حكومة شارون ليدخل مكانه اليعزر كوهن.

(٢٠) أقام شيرانسكي حزب يسرائيل بعلياه؛ وهو حزب يمثل مصالح المهاجرين اليهود الجدد عشية الانتخابات للكنيست الـ ١٤، وحصل على ٧ مقاعد.

كانون الأول ١٩٩٩، انشق عضوا الكنيست برونفمان وتسينكر عن الكتلة وأقاما «الاختيار الديموقراطي». عشية الانتخابات للكنيست الـ ١٥ انشق عنه عضوا الكنيست يوري شطيرن وميخائيل نودلمان وأقاما كتلة «علياه»، ثم انضما لحزب يسرائيل بيتينو.

يوم شباط ٢٠٠٣، انضم الحزب إلى الليكود.

(٢١) وتؤكد هذه التطورات المقولات التي طرحناها في الباب الأول من هذا الكتاب في الفصل المتعلق بدوامة الدين والدولة حول لقاء التطرف القومي العلماني بالتطرف الديني حتما في حالة إسرائيل. وما زال اليهود الروس يشذون عن هذه القاعدة ولم يتعرضوا بما فيه الكفاية لفعل هذه الدينامية بعد، وما زالت تتوفر في أوساطهم إمكانية تيار علماني يميني متطرف كما هو حال حركة «يسرائيل بيتينو» التي توحدت برلمانيا مع «موليديت» و«تكوماه» في حركة الاتحاد الوطني.

(٢٢) بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٦ امتنع وزيران وثلاثة أعضاء (من أصل ١٠ أعضاء) من كتلة الـ«مفدال» عن التصويت على اقتراح لنزع الثقة عن حكومة رابين، تقدمت به كتلة «أغوداة يسرائيل» بحجة تدنيس السبت بعد التأخير في عقد احتفال وصول طائرات «إف ١٥» وفي تاريخ ٢١/١٢/١٩٧٦ أعلن رئيس الحكومة رابين استقالته وإقامة حكومة انتقالية. وفي شباط ١٩٧٧ تغلب رابين على بيرس في الانتخابات الداخلية لحزب المعراخ، إلا أنه استقال بعد فضح حساب بنكي لصالح زوجته في الولايات المتحدة. رسميًا استقالت كتلة الـ«مفدال» من الحكومة يوم ٢٢/١٢/١٩٧٦، .بعدها قاد بيرس حزب العمل (المعراخ في حينه) في الانتخابات وخسر المعركة لصالح الليكود بقيادة مناحم بيغن يوم ١٧ أيار ١٩٧٧.

(نشرت صيغة أولى مما يتبع حول انتصار باراك كدراسة في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٩، صيف ١٩٩٩. وقد تم إجراء بعض التعديلات لدمجها كجزء عضوي من هذا الكتاب، ولكن الفرضيات الأساسية المتعلقة بعدم فوز اليسار في هذه الانتخابات وبوجود أغلبية يمينية في البرلمان وردت بشكل مفصل في تلك الدراسة من العام ١٩٩٩، أي بعد الانتخابات مباشرة عندما عاش العديد من الباحثين العرب، ناهيك عن السياسيين العرب والليبراليين اليهود، حالة نشوة. كما أكدت التطورات الفرضيات التي وردت في تلك الدراسة عندما استطاع شارون أن يشكل ائتلافًا في هذه الكنيست نفسها التي رافقت انتصار باراك وانتخبت معه. كما أكدت الفرضيات الواردة فيها عن طبيعة سياسة باراك وجود تلك السياسة وما يمثل في تلك المرحلة، وذلك بعد كتابة هذه الدراسة بعام واحد بعد أن رفض باراك تنفيذ التزامات إسرائيل للفلسطينيين والتي وقع عليها نتنياهو بعد أن فشلت مفاوضات كامب ديفيد.

(٢٣) لا للانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران. لا لأية مشاركة في السيادة على القدس. لا «لجيش أجنبي» غربي النهر -والمقصود هنا لا لدولة فلسطينية كاملة السيادة. غالبية المستوطنات تبقى تحت السيادة الإسرائيلية. أما عودة اللاجئين فلا تحتاج إلى «لا» خاصة بها، لأن رفضها مفروغ منه.

(٢٤) لقد أخطأ العرب في «الداخل» وفي خارج «الداخل» عندما اقتصرت استراتيجيتهم على انتظار باراك. وكان عليهم التأكيد على ما ينتظرونه من باراك وليس على انتظاره. فالجولة السياسية المتوقعة مع الإجماع القومي الإسرائيلي قائمة على انحياز من الرأي العام العالمي لصالح باراك. ولذلك، وجب، وبسرعة، التصدي ووضع النقاط على الحروف فيما يتوقعه العرب من باراك، وأن تحدد بوضوح المؤشرات الإيجابية: إيقاف الاستيطان مثلا هو مؤشر إيجابي، واستمراره هو مؤشر سلبي كان يجب أن يواجه فوراً في بداية فترة حكم باراك بأزمة تذكر بأزمة النفق في فترة نتنياهو (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦). المؤشر السلبي يجب أن يواجه

بإشارات سلبية، وإلا تحولت الأعمال غير المشروعة نفسها في فترة نتنياهو إلى أعمال مشروعة في فترة باراك.

(٢٥) وصلت الموجة الكبرى من المهاجرين اليهود الروس بجمهور مرشح لدعم اليمين في إسرائيل لأسباب مختلفة، منها مسألة العداء شبه الغريزي لليسار والتمسك بما يمكن اعتباره موقفا قوميا من اليهودية. والأسباب الوحيدة التي من الممكن أن تقصي بعضهم خارج دائرة مصوتي اليمين هي مسألة العلمانية ونفور غالبيتهم من الإملاءات الدينية وقضية السلام لو ارتبطت مباشرة بارتفاع مستوى المعيشة، فليس لديهم موقف حمائمي بالأصل ويجب أن يتوفر سبب لتبنيه. وقد خسر الليكود جزءا كبيرا منهم في العام ١٩٩٢ بسبب تعليق مشاكل الاستيعاب على مشجبه وبسبب موقفه من الأحزاب الدينية، وعاد باراك وكسب قسما منهم لنفس الأسباب في انتخابات العام ١٩٩٩.

(٢٦) هذه العبارة التي تستخدم لوصف شرط استمرار التفاوض مع سوريا تستخدم هنا للتعبير عن رغبة من انتخبوا رابين: لن يعود التاريخ إلى مساره.

(٢٧) يبدو لي أن كتاب عالم الاجتماع باروخ كيمرلنج هو نتاج الانطباعات التي أثارتها هذه المرحلة، فبعد أن بدا أن النخب العمالية القديمة بقيادة نموذجها رابين لم تعد قادرة على الحكم بدون أصوات العرب نتيجة لتضاؤل حجمها ديموغرافيًا أمام القوى التي تقوم على أنقاضها، وبدت مرحلة نتنياهو كأنها تحالف أقليات وثقافات وقطاعات متنافسة على تقاسم الكعكة بسبب من غبن تاريخي وثقافات غير منصهرة. ولكن الانطباع الذي تملك كيمرلنج برأي الكاتب هو انطباع سطحي للغاية. وهو يستند أكثر إلى سياسات هوية، فعلى طول الكتاب يحكم كيمرلنج على الفاعلين سياسيا بموجب هويتهم. وعلى كل حال فإنه لا يدري كيف يفسر عودة شارون وبيرس سوى أنها جمود مؤقت في مسار التاريخ ناجم عن الانتفاضة، وأنه بعد الهدوء ستعود عملية اندثار النخب الإسرائيلية القديمة لتتصدر الواجهة مقابل نمو النخب الجديدة غير المنصهرة اليهودية الطابع الأكثر دينية وتقليدية وشرقية .... باروخ كيمرلنج، المصدر السابق ص. ١٣.

(٢٨) وما ندعيه هنا ليس حكمًا بأثر رجعي، بل موقف عبرنا عنه بقوة قبل انتخابات العام ١٩٩٩، واختلفنا فيه مع بعض القوى العربية في الداخل والخارج، التي راهنت على ائتلاف يستند فيه باراك إلى الأصوات العربية في الكنيست للحصول على أغلبية. كان من المفروض أن يتم ابتزاز تنازلات من باراك عندما كان بحاجة للأصوات العربية للحصول على أغلبية للوصول إلى رئاسة الحكومة، وكانت هذه القناعة أحد أسباب ترشيح عربي لرئاسة الحكومة. كانت هذه ملاحظة ضرورية في هذا السياق من أجل تثبيت العلاقة الوثيقة بين التحليل السياسي النظري والموقف السياسي العقلاني غير المستند إلى أوهام، أو إلى أفكار التمني. فبعد فوزه في انتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة، لم يحتج باراك إلى أصوات العرب في الكنيست لأنه بحث عن ائتلاف بأغلبية من النواب اليهود.

(٢٩) رؤوفين حازان، «البحث عن المركز في الجهاز الحزبي الإسرائيلي»، في: آشر أريان وميخال شامير، الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٦ (المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: القدس ١٩٩٤) ص. ٢٠٧.

(٣٠) يديعوت أحرونوت، ١٧ أيار ١٩٩٦. إنه بيلين نفسه الذي وقع اتفاقًا افتراضيًا مع الفلسطينيين تحت اسم مبادرة جنيف دون أن يغير قناعاته.

(٣١) ويرغب من يتبنى هذه اللغة والعقلية بالطبع أن يصدر طريقة التفكير هذه إلى الساحة الفلسطينية فيما يخص حق العودة، بحيث يميز بين حق العودة وممارسته. ويصبح بإمكان المفاوض الفلسطيني أن يقنع شعبه أنه متمسك بحق العودة و أنه تنازل عن ممارسته فقط. وهذا هو المنطق الذي حكم تفاوضها مع الفلسطينيين في طابا، ثم فيما سمي إعلان جنيف.

(٣٢) هذا النوع من التسليم بواقع معين ضمن إجماع قومي هو من أجل الاختلاف فيما بعد على اتجاه تطور هذا الواقع، ومن أجل إيجاد موطئ قدم للتأثير على هذا الواقع يميز العلاقة بين الأحزاب الرئيسية في إسرائيل عن العلاقة بين التيارات السياسية على الساحة الفلسطينية.

(٣٣) سن قانون تعديل طريقة الانتخابات إلى انتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة في آذار ١٩٩٢، وعمل به في انتخابات العام ١٩٩٦ وانتخابات العام ١٩٩٩، وجرت انتخابات لرئاسة الحكومة فقط العام ٢٠٠١، أما في العام ٢٠٠٣ فقد جرت الانتخابات للبرلمان وحده بعدما تمت العودة إلى الطريقة القديمة. وقد عمل على إلغاء الطريقة الجديدة لوبي واسع من الحزبين الكبيرين وأحزاب أخرى، و تم تمرير القانون الجديد على الرغم من معارضة قائدي الحزبين في حينه باراك ونتنياهو، فكلاهما تمسك بالانتخابات المباشرة. تم الإلغاء بالقراءتين الثانية والثالثة يوم ٧ آذار العام ٢٠٠١ بأغلبية ٧٢ ضد ٣٧، وبالقراءة التمهيدية يوم ٢٧ أيار العام ١٩٩٨؛ أي بعد عامين فقط من استخدامه لأول مرة.

(٣٤) أقر القانون الذي رفع نسبة الحسم من ١ إلى ١,٥ بالمائة يوم ١٤ تشرين الأول ١٩٩١ (تصحيح ٢٣ لقانون انتخابات الكنيست. ومنذ تلك المرحلة فشلت كافة الاقتراحات المتكررة لرفعها مرة أخرى حتى مر قانون رفع نسبة الحسم إلى ٢٪ في العام ٢٠٠٤.

(٣٥) انظر:

David Capitanchik, A New Beginning? The 1992 Israeli General Elections, in: Ephraim Karh and Bregory Mahler(eds.), Israel at the Crossroads. (British Academi Press, london, NY,1993) p. 125-136.

(٣٦) كان ممثلا في الكنيست ١٣و١٤ بعضوي كنيست هما أبراهام بوراز وأمنون روبنشتاين في قائمة حزب «ميرتس»، وانشق عنها أبراهام بوراز وحده العام ١٩٩٩.

(٣٧) المكونة من «أغوداة يسرائيل» وديغل هاتوراه.

(٣٨) المكونة من الحزب العربي والحركة الإسلامية.

(٣٩) تتضمن نائبين انشقا عن «إسرائيل بعلياه» حزب المهاجرين الروس، وتحالفا مع المدير السابق لمكتب رئيس الحكومة نتنياهو، افيغدور ليبرمان وبقيادته. حصل حزب يسرائيل بعلياه على مقعدين في الانتخابات للكنيست الـ١٦، واستقال شرنسكي من عضويته في الكنيست وعين وزيراً مسؤولا عن القدس والشتات اليهودي ودخلت مكانه النائبة سولودكين.

(٤٠) قائدها عمير بيرتس سكرتير الهستدروت، وقد كان نائبا عن حزب العمل حتى العام ١٩٩٩، وانشق عنه مشكلا قائمته المستقلة.

(٤١) حازت حركة «داش» عندما تم الانقلاب من العمل إلى الليكود على ١٥ نائبًا، وقد حازت

عليها غالبًا في الفئات المسيسة اجتماعيًا وفي المدن ذات الأغلبية الاشكنازية وبين الأكاديميين. ثم ائتلفت «داش» مع الـ «ليكود» كما فعلت «شينوي» بعد انتخابات العام ٢٠٠٣.

(٤٢) انظر شيبح فايس، الانقلاب، مصدر سبق ذكره، ص. ١٢٧ - ١٢٩.

(٤٣) جرت بالطبع محاولات بائسة في الأكاديمية الإسرائيلية لتأسيس عناصر مشتركة إيجابية مثل التأكيد على تاريخ النشاط الصهيوني في العراق والمغرب والجزائر، والبحث عن دلائل تشير إلى أن الهولوكست كان في طريقه للوصول إلى يهود المغرب العربي قبل نهاية الحرب العالمية الثانية.

(44) Vered Krans, Robert W. Hodge," Promises in the Promised Land: Mobility and Inequality in Israel,(New York: press, 1990).

(٤٥) انظر شموئيل نواح ايزنشطت، هحبرا هيسرائيليت بتموروتيها (المجتمع الإسرائيلي في تغيره) (ماجنس: القدس، ١٩٨٩).

هوروفيتس، ليساك، مصدر سبق ذكره، ١٩٩٠.

موشي ليساك، هإنتفادا فهحبرا هيسرائيليت: بريسبيكتيفا هيسطوريت فيسوتسيولوجيت، في رؤوفين جال (محرر)، هملحماه هشفيعيت: هشبعات هإنتفادا عل هحفرا هيسرائيليت، (الحرب السابعة- تأثير الانتفاضة على المجتمع الإسرائيلي) (هكيبوتس هميؤوحد: تل أبيب، ١٩٩٠)، ص. ٢٥٨.

Baruch Kimmerling, Between the Primordial and the Civil Definitions of the Collective Identity: Eretz Israel or the State of Israel?," in E. Cohen, M. Lissak and U. Almagor (Eds.), Comparative Social Dynamics (Westview, Boulder & Co., 1985).

Yaron Ezrahi, politics and culture in Modern Israel: recent trends, in Ehud Sprinzak and Larry Diamond, eds., Israeli Democracy under stress, (Boulder: Lynne Rinner, 1993), p. 258

(٤٦) كما نجد أن نسبة الشرقيين الذين حصلوا تعليمًا فوق ثانوي يبلغ ٢٣,١٪، في حين تبلغ النسبة بين ذوي الأصول الغربية ٥٣,٤٪.

(٤٧) انظر ريكي تسلر، بشم هشيم- شاس فهمهبخاه هدتيت، باسم الله- «شاس» والثورة الدينية.

(٤٨) نخوض بتوسع في هذا الموضوع في: عزمي بشارة، العرب في إسرائيل - رؤية من الداخل، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ١٩٩٨).

صدرت عنه نسخة فلسطينية عن مؤسسة «مواطن» لدراسة الديمقراطية: عزمي بشارة، الخطاب السياسي المبتور، (مواطن، رام الله، ١٩٩٧)

(٤٩) نخوض بتوسع في هذا الموضوع في كتابنا، الخطاب السياسي المبتور، (مؤسسة مواطن، رام الله ١٩٩٨). وقد صدرفي بيروت تحت عنوان، العرب في إسرائيل -رؤية من الداخل، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٩).

(٥٠) فإذا حسبنا أجرة الفرد الشهرية في العام ١٩٩٨ بمعدل ١٠٠ فسوف نجد أن معدل أجور

ذوي الأصل الغربي ١٤٦ والشرقي ٩٢، أما العربي فمعدل أجرته الشهرية ٧٢ شلومو. سفيرسكي، أهداف السياسة الاجتماعية (مؤسسة أدفا: تل أبيب ١٩٩٩) ص ٨.

(٥١) ميخال شامير وآشر أريان: الهوية الجماعية وانتخابات ١٩٩٦، في آشر أريان، مصدر سبق ذكره ص ٦١. وقد ازدادت هذه النزعة قوة منذ العام ١٩٩٦.

(٥٢) في العام ١٩٨٤ حصل حزب العمل على عدد أكبر من الأصوات والنواب من الليكود. كذلك كان مجموع عدد نوابه ونواب اليسار أكبر من عدد نواب اليمين، ولكن رئيس الدولة كلف شامير وليس بيرس بمهمة تشكيل حكومة لأن موضوع تحالف المتدينين مع اليمين كان محسوما في الواقع.

(٥٣) ثارت قضية شارع بارايلان في القدس عندما طالب المتدينون بإغلاقه لحركة السيارات يوم السبت كما هو الحال في أحياء المتدينين الأخرى، ولكن أقلية علمانية تقطن في الحي توجهت إلى المحكمة العليا مطالبة باحترام حقوقها المدنية وحقها بالسفر يوم السبت. وتطور النقاش بين المعسكرين إلى مواجهات عنيفة ومظاهرات عنيفة شهدت مواجهات بين المتدينين ورجال الشرطة. وقد بدأت المواجهات الأولى العام ١٩٨٨، وازدادت بين العامين ١٩٩٤ و١٩٩٧ إلى أن حسمت المحكمة العليا الموضوع في نيسان ١٩٩٧. انظر تسفي تسميرت، شارع بار ايلان، الصراع وطرق حله، في:

Jewish Political Studies Review, volume12, Numbers 3&4 (Fall2000).

(٥٤) ثارت في إسرائيل ضجة كبرى ساهمت النخب القديمة في تحريكها بعد أن عين نتنياهو يوم ١٠ كانون الثاني العام ١٩٩٧ محاميًا ليكوديًا هو روني بار أون لمنصب المستشار القضائي للحكومة. كانت هذه خطوة غير مسبوقة، فلم يأت المستشار القضائي في السابق من أوساط محامي القطاع الخاص وإنما جاء تعيينه من أوساط الادعاء العام أو القضاء أو من الأكاديمية الحقوقية، إضافة إلى ذلك فقد ثار شك أن للتعيين علاقة برجال أعمال يتبرعون لليكود، وبصفقة مع «شاس» تؤيد فيها «شاس» اتفاق الخليل الذي وقع عليه نتنياهو في واي ريفر مقابل تعيين بار أون الذي سوف يغير سلوك الادعاء في القضايا الجنائية المرفوعة ضد درعي. وقد سحب نتنياهو تعيينه هذا بسرعة وتم تعيين القاضي الياكيم روبنشتاين مستشاراً قضائيًا، وانتهى الموضوع بهزيمة نتنياهو. لا تؤشر هذه الحالة إلى نوع الصفقات بين النخب الجيدة وتحالفات السياسة القطاعية ضد النخب القديمة فحسب، بل أيضًا إلى مدى انتهازية «شاس» السياسية؛ فدعمها أو عدم دعمها اتفاق الخليل يعتمد على ما تتلقاه «شاس» بالمقابل. والمفترض أن اتفاق الخليل يتعلق بقضية سياسية يختلف الناس في تفسير مواقف «شاس» منها. كما يتكرر اسم رجل الأعمال دافيد ابيل كثيرا في العديد من قضايا الفساد والرشاوى في حكومات اليمين منذ مرحلة نتنياهو، والتحقيق في حالة نجل شارون جلعاد شارون هي حالة واحدة فقط من بين العديد.

(٥٥) وهناك تقديرات لأرقام أكبر تصل حتى ثلث الهجرة.

(٥٦) التيارات الإصلاحية والمحافظة نشأت كلاهوت يهودي جديد في الولايات المتحدة لتسهيل الحفاظ على الهوية اليهودية في ظروف مجتمع حديث ليبرالي يهدد الهوية اليهودية بالاندماج. ويدعي الإصلاحيون أنه لولا هذا الإصلاح ولولا التسهيلات التي أدخلوها على قواعد الدين اليهودي وملاءمتها مع متطلبات الحداثة الأمريكية لما حافظ يهود الولايات المتحدة على يهوديتهم.

(٥٧) لقد أدت محاكاة خطاب اليسار الصهيوني إلى تبني أوساط عربية بعض هذه المقولات في مرحلة ضياع البوصلة السياسية لتندرج مطالبها ضمن اللائق سياسيا، مثل المطالبة بوزير عربي في الحكومة (كالمطالبة بزيادة تمثيل النساء) أو المطالبة بعربي في لجنة الخارجية والأمن وفي السفارات في الخارج. ويتحول النقاش مع الحكومة الجديدة (حكومة باراك) إلى نقاش حول التمثيل، تمثيل العرب، بدل النقاش السياسي. وذلك تمثلا بالحركات النسوية وحركات اللواطيين (homosexuals) وغيرها التي تحارب على شرعية تمثيلها وحقها بالاختيار وليس على السياسة المتبعة في الهيئة أو المؤسسة التي تطالب بالتمثيل من خلالها، هكذا أصبح مطلب النساء الدخول إلى سلاح الطيران مطلبًا تقدميًا، وهكذا أيضًا تحول مطلب دخول لجنة الخارجية والأمن إلى مطلب عربي.

(٥٨) انظر يوسي بيلين، موت العم من أمريكا - اليهود في القرن ٢١ (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ١٩٩٨).

(٥٩) أمنون روبنشطاين، من هرتسل إلى رابين وبعد ذلك (تل أبيب: شوكن، ١٩٩٧).

(٦٠) سافي رخلفسكي، حمورو شل مشيّح، حمار المسيح (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ١٩٩٨).

(٦١) لمعالجة موسعة لتناقضات فترة باراك واختلاط أجندته وحتى غروره وضعفه الشخصي، رفيف دروكر، هركيري، (إصدار يديعوت أحرونوت، تل أبيب) ٢٠٠٢.

(٦٢) انظر تحقيقًا مطولا عن تطور فكرة الاشتراكية الصهيونية في فلسطين لتتحول بشكل تدريجي نحو اليمين، وبحيث يقوى العنصر القومي على حساب الاشتراكي الأممي باستمرار وبشكل منهجي، وبخاصة بقيادة بن غوريون في تخليص الحركة من إرث بير بوروخوف وماركسيته. ولكن هذه كانت منذ البداية مهمة الاشتراكية الصهيونية كاشتراكية قومية رومانسية الطابع منذ عهد أهرون دافيد جوردون مرورا بن غوريون وكتشنلسون وحتى طبنكين وأحدوت هعفودا

Zeev Sternhall, The Founding Myths of Israel, (Princeton Univ. Press, Pricenton New Jersy, 1998).

انظر بشكل خاص ص ٧٤ من خطاب بن غوريون في مؤتمر حزب مباي العام ١٩٥٥ وتلخيصه الاحتفالي لتاريخ حركة العمل منذ الهجرة الثانية في ذكرى مرور ٥٠ عامًا: إن إنجاز الهجرة الثانية هو مفهوم العمل - كالفكرة المفتاح في التجدد اليهودي - قد قاد إلى ولادة المستوطنات الجمعية الطابع.

(٦٣) جاء تصريح نتنياهو بعد عشرة أيام على سقوط حكومته في تاريخ ٢٦ أيار ١٩٩٩ في الاحتفال الـ ٤٤ لأصدقاء اليشيبا الثانوية «يشيفا تيخوناه مدريشت نوعم»: «الفصل التام بين الدين والدولة غير محبذ لأنها تعني في حالتنا فصل الشعب عن الدولة، ومسألة الهوية اليهودية هي في نهاية المطاف المسألة الأكثر أهمية». انظر هآرتس، ٢٧ أيلول ١٩٩٩.

(٦٤) غصت الصحافة الإسرائيلية أيام ١٩ - ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٣ بأخبار أزمة ائتلافية قد تنتج نتيجة تأييد غالبية حكومة اليمين لنقل المحاكم الدينية إداريًا من وزارة الأديان لتخضع لنفوذ وزارة القضاء. وقد صوتت الغالبية اليمينية لصالح هذا الاقتراح في مقابل حزب الـ«مفدال». ولم تقع أزمة ائتلافية نتيجة لهذه الخطوة.

(٦٥) هآرتس يوم ٣/٦/١٩٩٩.

الباب الخامس

الفصل الأول

بـاراك

عندمـا يناقش العـرب مـا يجـري في إسـرائيل، يتنازعـهـم، كـمـا يتنازع الفكر السياسي العربي في مراحل ترديه، توجهان ينفي أحدهما الآخر بشكل مجرد، ودون تفاعل جدلي أو حواري:

١ - يتعامل التوجه الأول مع السياسة الداخلية الإسرائيلية كأنها العامل السياسي المركزي في المنطقة، وكأن مصير المنطقة يرتبط بانتقال بضعة آلاف من الأصوات من هذا المعـسكر السـيـاسي الإسـرائيلي إلى ذاك. ويقـزم هذا التـوجـه أهمـيـة الاستراتيجيات العربية، بل يغيبها، كما يسيء فهم استخدام القناعة بأن على العرب دراسة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي. أما في أجواء الانتخابات الإسرائيلية ذاتها، فتغيب الأخبار العربية تماما، ويسيطر هذا التوجه بشكل محبط على وسائل الإعلام العربية، وبخاصة المحطات الفضائية المهيمنة على الثقافة السياسية الإعلامية التي تخلط التركيز على الموضوع مع الجهل به، محولة أي صحافي إسرائيلي يتقن العـربيـة، وأي نائب عـربي في الكنيست إلى محلل، بل إلى مـصـدر مطلع على السياسة الإسرائيلية!

٢ - يتعامل التوجه الثاني مع الصراع السياسي والاجتماعي داخل الدولة العبرية كأنه مجرد مؤامرة وتوزيع أدوار. وفي حين يحول الاتجاه الأول أي تفصيل عن الصراعات الشخصية داخل هذا الحزب الإسرائيلي أو ذاك إلى قضية كبرى، يعتبر التوجه الثاني حتى الصراعات الكبرى التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي مجرد

تمثيلية. والحقيقة أنه يدور في المجتمع الإسرائيلي صراع طبقي واقتصادي واجتماعي وثقافي كما يدور فيه صراع على السلطة.

فالصراع بين «معسكر اليمين ومعسكر اليسار» في انتخابات رئاسة الحكومة الإسرائيلية هو أولا وقبل كل شيء صراع بين نخب تمثل قطاعات سياسية واجتماعية على السلطة وليس على القضية الفلسطينية، ويدور هذا الصراع على السلطة ضمن قواعد لعبة سياسية ديمقراطية متفق عليها، وعلى عدم خرق قواعدها، كما يدور ضمن إجماع محدد على مسلمات سياسية مثل:

١) يهودية الدولة.

٢) محورية سياسة الأمن وتقوية الجيش.

٣) محورية العلاقة مع الولايات المتحدة.

٤) محورية التنمية الاقتصادية وإقامة اقتصاد سوق متطور بشكل يتناسب مع التوزيع الديموغرافي لليهود في الدولة.

٥) أهمية تشجيع الهجرة واستيعاب المهاجرين اليهود.

٦) رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو يندرج في الواقع ضمن البديهية الأولى.

٧) رفض السيادة العربية في القدس.

٨) رفض إزالة كتل الاستيطان الأساسية.

ولكن الصراع على السلطة يتم، أيضا، عبر تنافس توجهات سياسية مختلفة ضمن هذه البديهيات حول حجم «التنازلات» المطلوبة من إسرائيل لتحقيق سلام مع العرب، بشكل يضمن الاعتراف بإسرائيل وبحاجاتها الأمنية، وعبر تنافس متعلق بالموقف من العلاقة بين الدين والدولة، ولكن يجب ألا ننسى أنه صراع على السلطة بين نخب ذات أصول اجتماعية مختلفة، أو ذات أصول في تقاليد سياسية مختلفة يعود عهدها، في بعض الحالات، إلى الجماعة اليهودية السكانية المنظمة في فلسطين قبل العام ٤٨، «اليشوف».

كانت هذه ملاحظة سريعة وضرورية. ولأننا لن نقوم ببحث هذه القضايا في هذا الفصل، فإننا لا نريدها أن تكون غائبة عن الأذهان أثناء مراجعة صعود وسقوط باراك وصعود شارون من جديد.

لم نعد نكتفي بمعرفة القليل عن باراك الذي ولد العام ١٩٤٢ في «كيبوتس مشمار هشارون»، وأمضى طيلة حياته كبالغ جنديا في الجيش الإسرائيلي. نعرف أنه ابن كيبوتس، وأنه خدم في الوحدات القتالية النخبوية للجيش مثل بقية أبناء الكيبوتسات، وأنه تدرج ببراعة بالغة إلى منصب رئيس الأركان بعد أن كان قائدا لوحدة رئاسة الأركان النخبوية، ورئيسا للمخابرات العسكرية، ورئيسا لقسم العمليات. ونعرف أنه شارك مباشرة كرئيس وحدة الأركان القتالية «سييرت مطكال»، وقاد عملية اغتيال القيادات الفلسطينية (كمال ناصر، وكمال عدوان، ويوسف النجار) في بيروت في عملية سميت «أفي نع وريم» (ربيع الشباب)، وفي السيطرة على مختطفي طائرة سابينا العام ١٩٧٢، ويذكر الناس صورته بلباس فني الطائرات الأبيض على جناح الطائرة المخطوفة في مطار بن جوريون، حين نظم الشاعر حاييم غوري قصيدة تضمنت بيتا يقول «هذا الشاب سيصبح رئيس حكومة». كانت هذه على ما يبدو «نبوءة» حققت ذاتها. وبعد خمسة عشر عاما على الاغتيال في بيروت، قاد كتائب رئيس الأركان عملية اغتيال خليل الوزير في تونس. لقد أعلن رسميا عن مشاركته في عمليتي اغتيال، ولا شك أن هنالك ما لم يعلن بعد[١].

كان باراك كرئيس أركان جريئا يعبّر عن قناعاته السياسية ضد الفجوات الأمنية في اتفاق أوسلو، ومن أجل أبعاد جماعية لقيادات حركة حماس (مرج الزهور)، ومن أجل «حرب خليج» مصغرة ضد لبنان من البحر والجو والبر دون إنزال جندي واحد (حملات «يوم الحساب»، و«عناقيد الغضب» على لبنان) - وكان يتجرأ على طرح أفكار غير مسبوقة حتى في قضايا مثل إعادة بناء الجيش الإسرائيلي، بحيث يخفف سمنته ويتحول إلى جيش صغير ومهني لا ينفذ وظائف غير عسكرية (الاستيطان، وتعليم الجنود غير المتعلمين) تفرضها عليه عملية التجنيد الإجباري. ومنذ وجوده في رتب عالية في الجيش كان يتصرف ويصرح كأنه سيصبح رجلا سياسيا، وقد كان انتقاله من الجيش إلى حزب العمل طبيعيا. وكان حزب العمل يبحث عن شخصية

تنافس نتنياهو في الانتخابات الشخصية المباشرة لرئاسة الحكومة. ومن الواضح أنه حظي بتشجيع مباشر من رابين وغيره من قيادات حزب العمل.

وحال تبوئه منصب رئيس الحزب بعد هزيمة بيرس، تبين أن باراك مثل نتنياهو في الـ «ليكود»، قد دخل الحزب دخول الفاتحين، كنجم يحتاجه الحزب للانتصار في الانتخابات وليس العكس. ويدخل في صراع مع جهاز الحزب البيروقراطي فور دخوله، ويستعين برجالات الحزب من أجل تصفية جناح شمعون بيرس إلى أن يصل إلى السلطة، ثم يحاصر من مؤازريه من قيادة الحزب كل من وقف معه ضد بيرس وقد ينافسه في المستقبل، فيعين حاييم رامون تحت إمرته وقريبا من ناظريه كوزير في مكتب رئيس الحكومة، ويبعد كلا من بيلين وبن عامي[2] عن السياسة في وزارة القضاء والأمن الداخلي، ويتخلص تماما من عوزي برعاه.

باراك الذي حقد عليه العرب لأنه بدا مهزوما في استطلاعات الرأي العام في النصف الثاني من العام ٩٨، وندم قادة حزب العمل على دعمه في تلك الفترة - عاد وتحول إلى سوبرمان بعد انتصاره على نتنياهو، وكان بالإمكان الحديث مع مثقف عربي بارز في العام ١٩٩٨ يتفِّه باراك وشخصيته لأنه لا يجلب له الانتصار على نتنياهو، كما أصبح بالإمكان الحديث مع المثقف العربي نفسه وهو يعدد لك مزايا باراك وقدراته التحليلية الخارقة لأنه هزم نتنياهو.

والحقيقة أن ثقافة باراك كانت وما زالت متوسطة، وهو ليس عبقريا ولا سوبرمان، ولم يكن رجل سلام، كما لم يصبح رجل سلام بالمعنى المبدئي للكلمة. ولم ينشأ باراك في كنف الديمقراطية الإسرائيلية بجهازها السياسي على بيروقراطيته، بل في المؤسسة العسكرية، وهو لا يكن لهذا الجهاز السياسي أي احترام. لقد انتصر في الانتخابات الرئاسية دون أن يتفوه بكلام واضح حول مواقفه السياسية وبتركيز إعلامي بالغ على القضايا الاجتماعية. وبدت حملته الإعلامية ضد نتنياهو كأنها حملة كوكا كولا ضد بيبسي كولا.

مثلت مواقفه السياسية الانتخابية الإجماع القومي الإسرائيلي فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. وكان عشية الانتخابات لا يؤمن بإمكانية انسحاب من طرف واحد من لبنان دون تسوية مع سوريا، ويعد أنه سوف يحارب بشراسة على

شروط هذه التسوية. وقد كان هناك في حزب العمل واليمين الإسرائيلي من ضغط عليه باستمرار للتخلي عن خيار المفاوضات مع سوريا لصالح الانسحاب من لبنان من طرف واحد، وتجريد سوريا من سلاح الضغط على إسرائيل في لبنان. ولكنه أصر على الذهاب حتى النهاية في المفاوضات مع سوريا، إلى أن تراجع في اللحظة الأخيرة عن الموقف المطلوب مضيعا فرصة السلام مع سوريا.

واندمج باراك ضمن سياسة حزب العمل التاريخية بالانسجام مع الاستراتيجية الأمريكية وتفهم مصالحها ورؤيتها لمنطقة الشرق الأوسط. وكانت هذه الأخيرة جاهزة لقبول توجهه البراغماتي الأمني فيما يتعلق بقضايا الحدود والترتيبات الأمنية والشروط المفروضة على الفلسطينيين، وبخاصة أنه لا يطرحها ضمن رؤية غيبية، وإنما من منظور أمني استراتيجي وبراغماتي. وحين اصطدمت هذه الرؤية مع سياسة شريك ائتلافي مثل حزب المفدال، فقد كان باراك أكثر صلابةً في مواجهة ضغوط هذا الحزب إلى درجة تخييره بين البقاء في الحكومة أو الخروج منها. ويندرج عدم ارتياح باراك من قضايا المرحلة الانتقالية عن المسار الفلسطيني ضمن عدائه لأوسلو، ونقاشه حين كان رئيس أركان مع رابين على ضرورة الاتجاه فورا نحو الحل الدائم دون الحاجة إلى مراحل انتقالية تؤدي:

(١) إلى «تنازلات إسرائيلية دون مقابل»؛ أي دون اتفاق سلام مع الطرف الفلسطيني.

(٢) إلى إعطاء فرصة طويلة لمعارضي العملية السلمية للعمل ضدها، وبالتالي تحويل المرحلة الانتقالية من مرحلة بناء الثقة إلى مرحلة هدم الثقة بفضل الفرصة التي تمنحها لمعارضيها لإثبات العكس.

وهكذا تناقضت قناعات باراك الأصلية مع ضرورات المرحلة، فهو مضطر إلى تنفيذ التزامات «واي» التي طالب حزب العمل نتنياهو بتنفيذها، ولكنه مقتنع حقيقة بموقف نتنياهو الداعي إلى دمج التزامات المرحلة الانتقالية ضمن مفاوضات الحل الدائم. بل هو أقل استعدادا من نتنياهو على تنفيذ إعادات الانتشار. وقد امتنع عن تنفيذها فعلا خالقا توترا مع السلطة الفلسطينية قبل كامب ديفيد، هذا إضافة إلى زيادة النشاط الاستيطاني في عهده كما أسلفنا.

وقد بدأت تناقضات باراك الائتلافية عندما لم يحدث تقدم في العملية السياسية، أيضا، بأسرع مما اعتقد أولئك الذين بنوا عليه الآمال. فحديثه عن حكم النخبة الممتازة [٣] meritocracy أخاف العديد من السياسيين وأخاف البرلمان. إذ أحاط الرجل نفسه بالعسكريين السابقين، وأبعد السياسيين من حوله متملقا مزاجا إعلاميا ما بعد حداثي يبدي تعبا من الأحزاب واستياءً من الائتلافات السياسية القائمة على المصالح [٤] وقد باشرت قيادة الحزب بالتمرد ضد ملاءاته واستخفافه بمؤسسات الحزب ونوابه بعد أن رفضت مرشحه لرئاسة الكنيست، وانتخبت مرشحا آخر هو أبراهام بورغ الذي كان بإمكانه كرئيس كنيست أن يشكل مصدر متاعب حقيقي لباراك، وذلك بالإصرار الشكلي على استقلال السلطة التشريعية عن التنفيذية، والإصرار على أمور إجرائية كانت تحرج باراك.

وفي الفترة التي احتفى فيها الإعلام الإسرائيلي بباراك وزياراته المنتصرة في العواصم الغربية وتحريك العملية السلمية، ازداد عدد السياسيين المتربصين به، كما ارتفع مستوى التوقعات منه. لقد تجند الإعلام الإسرائيلي بشكل سافر ضد نتنياهو، واحتفى بباراك بشكل لم يسبق له مثيل، معتبرا زيارته الأولى إلى الولايات المتحدة إعادة للعلاقات الإسرائيلية الأمريكية إلى مسارها. صحيح أن هذا التبجيل الإعلامي الغربي والإسرائيلي قد عزز من قوة ومكانة باراك لكنه جعله، أيضا، أسيرا له، فقد أصبح السياسي في عصر المشهدية الإعلامية أسير صورته الإعلامية، حيث يؤدي أي تحرر من إسارها إلى خيبة أمل كبيرة. ولم يكن باستطاعة باراك أن يفرض شروطه السياسية ولاءات الإجماع القومي الإسرائيلي دون تحطيم صورته الإعلامية كرجل سلام، إلا إذا قبل العرب بشروطه، أو إذا استطاع أن يصدر التناقضات إلى الجانب العربي الذي سلّمه زمام المبادرة.

قصرت حالة العجز السياسي الاستراتيجية العربية طيلة فترة نتنياهو على انتظار سقوطه، وطيلة فترة الانتخابات الإسرائيلية (٦ أشهر غير مسبوقة في طولها) على انتظار باراك، ومنذ الانتخابات في ١٧ أيار ١٩٩٩ على انتظار تحركات باراك الدولية وزياراته وتصريحاته بعد الزيارات. هذه الحالة سلمت زمام المبادرة في العملية السياسية لباراك، ولن ندخل هنا في تحليل أبعاد هذه الحالة الذهنية أو إسقاطاتها على الثقافة السياسية العربية بالتعادل الذي تفرضه بين أكثر من مائة

وخمسين مليون عربي مسلوبي الإرادة، وبين ٥٠ إلى ١٠٠ ألف إسرائيلي قد يغيرون موقعهم من هذا المعسكر إلى ذاك لأسباب اقتصادية أو اجتماعية إسرائيلية داخلية، فقد يكون وقد لا يكون لها علاقة مباشرة بالصراع، ولكننا نشير إلى أن تسليم زمام المبادرة للمخلص المنتظر يعني منحه هامشا سياسيا كافيا ليس فقط ليجمع العرب على تأييده، بل لتفريق العرب إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

مراسلو وسائل الإعلام العربية باتوا يداومون في الكنيست، وقد تعودوا على اعتبار أتفه التصريحات أو المشادات البرلمانية ذات الطابع الحزبي الداخلي الصرف خبرا مهما لوسائل الإعلام العربية. وكان الباحث في السابق يتوسل اهتماما عربيا بمعرفة إسرائيل، وما يجري في إسرائيل داخليا من منطلق ضرورة معرفة الخصم في غياب استراتيجية عسكرية واضحة، ولضرورة معرفة الآليات السياسية والاجتماعية الداخلية الإسرائيلية وتوظيف هذه المعرفة في عملية الضغط على إسرائيل، والتأثير على رأيها العام ضمن المفاوضات. ولكن الاهتمام العربي بإسرائيل بعد مرحلة باراك، والذي فاق كل التوقعات واستمر منذ ذلك الحين، لم يعكس مبادرة عربية لفهم ما يجري في إسرائيل بقدر ما عكس عجزا عربيا ينم عن اعتماد كلي على موازين القوى الإسرائيلية الداخلية، ومبالغة في تقييمها تبدأ بمقولة «باراك أسوأ من نتنياهو»، وتنتهي بـ«باراك رجل السلام»، عبارات قد يتفوه بها رجل السياسة العربي نفسه إذا ما اختلطت عليه تصريحات باراك، حتى دون أن يغير باراك موقفه.

لقد جمع باراك العرب على تأييده وانتظار فوزه. والذي جمع العرب يفرقهم بنفس منطق إمساكه بزمام المبادرة. لقد نجح رابين في تشتيت المسارات التفاوضية العربية، ولم يتشاور أي طرف عربي في حينه مع الآخر عندما تقدم في المفاوضات. وبدا عدم الارتياح الأردني والسوري واضحا من عقد اتفاقية أوسلو دون معرفتهم، ثم بدا عدم الارتياح الفلسطيني والسوري واضحا من عقد اتفاقية سلام كامل بين الأردن وإسرائيل . . . وهكذا إلى أن أصبحت استقلالية المسارات التفاوضية عن بعضها أمرا مسلم به. لقد خلقت الدبلوماسية الإسرائيلية انطباعا أن التقدم على مسار تفاوضي قد يكون على حساب مسار تفاوضي آخر. فإذا أصر طرف عربي على موقفه في المفاوضات وامتنع عن التقدم بالشروط الإسرائيلية

تهدده إسرائيل بالتقدم على مسار تفاوضي آخر، وتبدو كأنها تفعل ذلك حقيقة. وهكذا يصبح المسار التفاوضي الآخر خصما أشد من إسرائيل بالنسبة لهذا الطرف العربي. لقد ورث باراك هذا الوضع، يضاف إليه حالة انتظار باراك المستمرة عربيا ودوليا، والغطاء الدولي الذي منح له جائزة على إسقاطه نتنياهو.

كان هنالك مساران تفاوضيان مجمدان بانتظار أن يحركهما باراك، وهنا بدأ السؤال الخلافي الأول: «أين يبدأ؟»، ثم تلاه السؤال الخلافي التالي: هل سيتقدم على المسارين السوري واللبناني ويترك المسار الفلسطيني؟ وبمجرد طرح هذين السؤالين عربيا، وفي غياب الثقة بين القيادات العربية، اتسع هامش مناورة باراك وقدرته على توسيع الخلاف وتأجيج التناقض. فإذا لم يوافق الفلسطينيون على دمج تنفيذ الالتزامات الإسرائيلية الموقعة في أوسلو (٢)، واتفاق الخليل، ومذكرة واي:

(١) إعادات الانتشار.

(٢) الممر الآمن.

(٣) إطلاق سراح السجناء.

(٤) بناء الميناء في غزة، بمفاوضات الحل الدائم؛ أي مبادلة جزء منها على الأقل بتنازلات فلسطينية في قضايا الحل الدائم، لوح باراك بالتقدم في المسارين السوري واللبناني مع إبقاء المسار مفتوحا مع الفلسطينيين . . . وعندما احتج الفلسطينيون على ذلك تأتي الإجابة السورية ـ اللبنانية إن الفلسطينيين لم يشاوروهم عندما تقدموا في مسار أوسلو ووقعوا الاتفاق، وهكذا تبدأ حملة إعلامية عربية متبادلة تزيد من التناقض من جهة، وقدرة باراك على المناورة من جهة أخرى.

لقد بدأت آلة الدعاية الإسرائيلية، التي لا تحتاج إلى من يوجهها، إذ تتطابق الذهنية السائدة فيها في فهم الصراع مع ذهنية النخب التي تحكم إسرائيل بعد نتنياهو، بدأت هذه الآلة الإعلامية بصنع أخبار تنحو بالحدث السياسي بالاتجاه المرجو للسياسة الإسرائيلية. فإذا كانت سوريا تريد السلام مع إسرائيل فهذا يعني أن اجتماعا دوريا عاديا بين القيادة السورية والفصائل الفلسطينية في دمشق يقود إلى خبر كبير تم فيه «إعلام» الفصائل الفلسطينية أنها ستتحول إلى أحزاب سياسية،

وسيكون عليها التخلي عن العمل المسلح. ولا تترك الصحافة المتنافسة في صنع الأخبار «ديمقراطيا» مجالا للوقائع أو الحقائق تربكها أو تحيد بها عن قوانين العرض والطلب في صنع الأخبار. ولا يهم أن الفصائل الفلسطينية المقيمة في الشام لا تعمل أصلا بالكفاح المسلح من سوريا ولبنان منذ سنوات طويلة، ومن لم يتخلَّ منها عن الكفاح المسلح قام به من مناطق السلطة الفلسطينية، وفي تلك المناطق يعتبر الكفاح المسلح، أيضا، عملا غير قانوني يتحدى اتفاقيات رسمية للسلطة مع طرف آخر. لم تتفق سوريا في حينه مع القيادة الفلسطينية حول أوسلو، ولكنها لم تقم بأي عمل ضد أوسلو أو عرقلة تقدمه. كما لم تقم القيادة الفلسطينية بأي عمل من شأنه عرقلة التقدم على المسار السوري أو اللبناني، ولكن المشكلة أن الآلة الإعلامية الإسرائيلية باتت قادرة على أن تخلق ليس فقط خبرا إسرائيليا، بل خبرا عربيا أيضا، بقدرة باراك نفسها على توسيع شقة الخلاف بين الأطراف العربية.

كان المتوقع من باراك إسرائيليا أن ينفذ التزامات واي، وأن ينسحب من لبنان خلال سنة واحدة، وقد تعهد أن تنتهي المفاوضات مع سوريا حتى تشرين العام ٢٠٠٠، وكان بالإمكان تحويل هذه التوقعات والتعهدات إلى ضغط عربي. ولا تناقض بين اتفاقيات موقعة فلسطينيا وبين مفاوضات تجري لتوقيع اتفاقيات.

واضح أن التفاوض على الحل الدائم فلسطينيا في ظل لاءات باراك كاد يشبه الحوار الأكاديمي في غياب نقاط التقاء مع الإجماع القومي الإسرائيلي، وانسحاب إسرائيل من سوريا ولبنان أو بقاؤها فيها لا يغير في هذا الواقع على الإطلاق. وأكثر العلاقات الفلسطينية حميمية هي مع مصر التي تربطها بإسرائيل علاقات سلام كانت لعنة على الفلسطينيين عندما كانت استراتيجيتهم للضغط على إسرائيل عسكرية، وأصبحت حليفا للفلسطينيين عندما باتت الاستراتيجية الفلسطينية تفاوضية بعد حرب لبنان ١٩٨٢.

وقد كان واضحا أنه إذا تمسكت سوريا بموقفها المشترط للسلام بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران، ولم يكن هنالك سبب يدعو للشك بذلك، فلن يكون بالإمكان التوصل إلى اتفاق مع سوريا قبل تنفيذ التعهدات الإسرائيلية من اتفاق

الخليل ومذكرة واي. ولكن على الرغم من المناورة الإسرائيلية التي تقود بعض العرب للتشكيك ببعضهم الآخر، وعلى الرغم، كذلك، من الإعلانات المتكررة عن اتفاق سلام وشيك بين باراك والقيادة السورية، تراجع باراك عن وعوده بقبول الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران إزاء الإصرار السوري عليه. لقد خدع باراك السوريين والأمريكان بالنسبة لقبوله الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران، وكان مستعدا أن يغير موقفه بسبب استطلاعات الرأي العام، بدلا من أن يصنعها كما يبين ذلك بحث إسرائيلي طويل حول الموضوع يبرئ سوريا من مسؤولية فشل المفاوضات ويدين باراك[٥]. وقد أضر التشكيك الفلسطيني بالموقف الفلسطيني نفسه عندما عُزل وحده مع باراك ليتبين من جديد أنها لا تستطيع قبول التسوية في إطار لاءاته. لقَد أضر باراك بوحدة الموقف العربي، ثم أضر بحزبه بعد أن قاده إلى مغامرة كامب ديفيد التي أدت إلى الانتفاضة ثم سقوطه وسقوط حزبه المدوي.

الفصل الثاني

سقــوط بــاراك

يبدو لأول وهلة أن الصراع الدائر على السلطة، والذي عُبِّر عنه في الانتخابات الإسرائيلية العام ٢٠٠١، هو استمرار لذات الصراع المعهود بين اليسار واليمين، أو بين حركة العمل الصهيونية من جهة، وبين تيارات اليمين المختلفة التي التقت في ليكود العام ١٩٧٤، والقيادات الدينية الأقرب إلى التحالف مع معسكر اليمين من جهة أخرى. ولا شك بصحة هذا الانطباع الأولي، ولكنه لم يعد كافيا لفهم ما يدور في إسرائيل، وبخاصة أن العناصر الجديدة في المشهد السياسي الإسرائيلي بدأت تطغى على العناصر القديمة.

فالمهاجرون الروس الجدد، مثلا، يشكلون خمس سكان الدولة العبرية، ويعيشون صراعا بين نزعتين: تؤكد الأولى على أهمية نمط الحياة العلماني مقابل قدرة الأحزاب الدينية على الإملاء في حكومة يمينية تتبوأ فيها الأخيرة منصب وزير الداخلية مثلا، وبين نزعة علمانية كتلك، ولكنها تضع قضية «أرض إسرائيل» والصراع مع العرب في المرتبة الأولى لتحصد أصوات الناخبين الروس الذين يميلون إلى التشدد فيما يتعلق بالصراع وإلى رؤية مسطحة للصراع مع العرب كصراع بقاء في «وطنهم» الجديد.

تبدي قيادة الأحزاب الروسية موقفا سياسيا يمينيا في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي منسجما مع خيال جمهور لا يعرف إسرائيل في حدود الرابع من حزيران العام ١٩٧٦، ويبدي دهشته من وجود عرب في البلاد، ويتعرض بسهولة

للتعبئة القومية الإثنية الطابع. ولكن الجمهور الروسي أقل تشددا من قيادته؛ لأن جدول حياته اليومي يكتظ ببنود وقضايا لا علاقة لها بـ «أرض إسرائيل الكاملة»، وإنما بقضايا الدين والدولة والاندماج في المجتمع الإسرائيلي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

الصورة مقلوبة عند حركة «شاس»، حيث تبدي القيادة السياسية موقفا أقل تشددا في القضايا السياسية وأكثر تشددا في قضايا الدين مقابل قواعدها الجماهيرية التي تميل إلى الإصغاء لديماغوغيا اليمين سياسيا، وهي - أي القواعد الجماهيرية - أقل تشددا في قضايا الدين من قيادتها الأرثوذكسية الطابع والمتأثرة بالمدارس الدينية الشرق أوروبية.

جمهور حركة «شاس» هو جمهور شرقي من ذوي الدخل والثقافة المحدودين، تقليدي اجتماعيا ومعرض لديماغوغيا اليمين سياسيا. وقيادة «شاس» مضطرة إلى دعم مرشح اليمين لرئاسة الحكومة، وإلا فقدت قطاعات كبيرة من جمهورها معرضة لأن يحرضها اليمين ضد قياداتها الحزبية الانتهازية. ولذلك فهي غالبا ما تلجأ إلى الديماغوغيا القومجية أيضا. فبعد أن نزعت الكنيست الثقة من حكومة باراك أفشلت «شاس» (ومعها الأحزاب العربية) عملية حل الكنيست العام ٢٠٠١، وأصرت على إجراء انتخابات لرئاسة الحكومة وحدها لأنها خشيت في حينه أن تفقد عدة مقاعد نيابية لصالح الـ«ليكود»، وبخاصة أن موضوع الانتخابات هو القضية الفلسطينية، وما دامت الانتخابات تتمحور حول الموضوع السياسي فإن قسما من مصوتي «شاس» يعود إلى أحضان الـ «ليكود». وقد حصل ذلك فعلا في أول انتخابات للكنيست بعد سقوط باراك في العام ٢٠٠٣.

عندما نشأت أزمة باراك، وتبينت ضرورة حل حكومته وتقديم موعد الانتخابات، طُرح خياران. الأول أن يتم حل الكنيست بقرار منها لتجري انتخابات برلمانية ولرئاسة الحكومة في الوقت ذاته، أو تجري الانتخابات لرئاسة الحكومة وحدها مع بقاء الكنيست على حالها[٦]، وقد اشترط نتنياهو حل الكنيست ليقبل بالترشح لرئاسة الحكومة عن الـ«ليكود»، أما شارون فلم يشترط ذلك. وقد حاولت الأحزاب العربية في حينه تبرير تصويتها ضد حل الكنيست

بضرورة منع نتنياهو من المنافسة. وتبين فيما بعد أن عدم حل الكنيست لم يجلب الفائدة لباراك، بل بالعكس فقد تفوق عليه شارون في الانتخابات المباشرة بفارق غير مسبوق. كما تبين أن انتصار باراك العام ١٩٩٩ لم يتم بجهوده الشخصية فحسب، وإنما كان أيضا حصيلة تجند قوى وأحزاب عديدة للانتخابات البرلمانية، وهذه الأحزاب لم تتجند في معركة انتخابات رئاسة حكومة المباشرة دون أن تجري انتخابات للكنيست. وبذلك، تورط باراك في مباراة شخصية ومنافسة فردية لا يمكن أن ينتصر فيها، فذاكرة الناس قصيرة تتذكر أخطاءه وتتذكر الانتفاضة، وتميل إلى نسيان ماضي شارون.

لقد خسر باراك عندما استهل فترته في السلطة بمواجهة مع حزبه، حزب العمل، أدت إلى تآمر أقطاب هذا الحزب عليه في الكنيست وفي الائتلاف، وإلى خلق مناخ إعلامي غير ودي. ثم خسر باراك عندما جعلت حركة ميرتس معركتها الأساسية مع «شاس» وليس مع اليمين. إنهم سياسيو اليسار الصهيوني أنفسهم الذين عينوا أنفسهم أوصياء على العرب، وينصحون المجتمع العربي دائما بضرورة التركيز على المعارك الرئيسية مع اليمين. ولكنهم يميلون إلى نسيان «المعركة الرئيسية» عندما يتعلق الأمر بمصالحهم الحزبية. ثم خسر باراك عندما حاول أن يفرض على معسكره العلماني تنازلات للأحزاب الدينية بدا بعدها عديم المصداقية. وخسر باراك خسارته الكبرى عندما حاول أن يفرض تصوره للسلام الدائم وقبول ملاءاته فلسطينيا بموجب جدول مواعيد أعده سلفا. وعندما رفض الفلسطينيون ملاءاته بموجب جدول مواعيده ومواعيد كلينتون أعلن باراك أنه لا «يوجد شريك فلسطيني للتفاوض»[٧]، وهو برأينا الإعلان الأساسي الذي مهد لانهيار سلطة حزبه التي لا معنى لها مع هذا الإعلان، فمشروعه مشروع تفاوض، كما مهد لاستخدام القوة من قبل باراك بشكل غير مسبوق في قمع الانتفاضة، ولاستمرار هذا النهج بحدة أكبر لدى شارون. وأخطأ باراك أخيرا عندما تعامل مع المواطنين العرب كأنهم في جيبه وكأنه لا خيارات أمامهم سوى دعمه حتى لو لم يوافقوا على سياسته، وحتى لو استمرت سياسة التمييز ضدهم.

ويتلخص مغزى سقوطه في السطر الأخير باستمرار التحول التدريجي نحو اليمين في المجتمع الإسرائيلي. ويعتقد بعض علماء الاجتماع الإسرائيليين أن

العملية ذات أصول ديموغرافية، وهي إذن عملية حتمية تستند إلى ازدياد نسبة المصوتين المتدينين والشرقيين من بين المواطنين نتيجة لارتفاع نسب الولادة لديهم. وبما أننا لا نوافق على افتراض وجود عقليات جوهرانية في السياسة تُوَلِّد يمينية المتدين أو الشرقي، وبما أننا نرى أن المهاجرين الروس (وهم غربيون في القاموس الإسرائيلي) لا يقلّون يمينية في نزاعاتهم السياسية عن القطاعين المذكورين، فإننا لا نقبل هذا الشرح للتحول المستمر نحو اليمين إلا كوصف لحالة مؤقتة.

لقد طرأت على المزاج السياسي الإسرائيلي ردة فعل يمينية عصبية على الانتفاضة، وانهار ما صور إسرائيليا على أنه «نهج السلام»، والمقصود بالطبع سياسة حزب العمل. ولكن هذا لا يكفي لتفسير وصول شارون إلى رأس السلطة في الدولة العبرية. وقد رفضنا في الفصول السابقة فكرة أن انتصار باراك في انتخابات أيار ٩٩ هو انتصار لليسار، ولذلك فنحن لا نقبل مقولة تقدم تفسيرا سهلا لا يقول أو يفسر شيئا مثل «تذبذب» مزاج المجتمع الإسرائيلي من اليسار إلى اليمين.

لقد انتصر باراك في حينه على نتنياهو وليس على اليمين، لأن الانتخابات تحمل طابعا تنافسيا شخصيا أيضا، ولأن مرحلة نتنياهو قد تأزمت بفعل:

١) جمود العملية السياسية وما أدت إليه من جمود اقتصادي وانخفاض في معدلات النمو مقارنة بالمرحلة التي سبقتها.

٢) التناقض بين الانخراط في العملية السياسية بقيادة الولايات المتحدة وبين الارتباط بالمستوطنين وغلاة اليمينيين والمتدينين في الائتلافات الحكومية.

٣) الصدام بين طريقة نتنياهو في الحكم والنظام الحزبي الإسرائيلي وصدامه مع نخب حزبه القديمة، ومحاولة فرض نخب يمينية جديدة من المقربين إليه بدلا من قيادة الحزب التقليدية.

واستهل باراك فترة حكمه بصدام من النوع نفسه مع حزب العمل، الذي رشحه لرئاسة الحكومة وحاول أن يحجِّم قيادات الحزب التقليدية. ولذلك، تآمرت عليه قيادة هذا الحزب طيلة فترة حكمه القصيرة، ولم تتجند بشكل جدي إلى جانبه ضد شارون في الانتخابات المبكرة.

هذا اللقاء بين شخصيتي باراك ونتنياهو فرضته طريقة الانتخابات الإسرائيلية الجديدة والسارية منذ العام ١٩٩٦، كما فرضه طغيان وسائل الإعلام الحديثة وتصورات الطبقة الوسطى المأمركة حول ما يجب أن تكون عليه الانتخابات وتسويق المرشحين. فقد فرضت هذه الطريقة نجوما لم ينشئوا داخل أجهزة الأحزاب، وقلصت من نفوذ جهاز الحزب برلمانيا مع تحول التمثيل البرلماني إلى «سياسات هوية» يدافع من خلالها الروس والمغاربة والعلمانيون والمتدينون، واهمين، عن هويتهم، ويشكل هذا الوهم هوياتهم من جديد كاستراتيجية تتبعها نخبهم الجديدة للوصول إلى مصادر القوة السياسية، ومنها إلى الكعكة الاقتصادية.

ولكن سرعان ما تبين أنه من الخطأ نعي الأحزاب السياسية التقليدية، فهي حية ترزق، وقد ركلت باراك كما ركلت نتنياهو في حينه. وعلى الرغم من فقدان العديد من وظائفها منذ «اليشوف»، بقيت الأحزاب الإسرائيلية التقليدية من «عمل» و«ليكود» و«مفدال» ذات جذور عميقة وقدرة على المقاومة. وما زالت وظيفتها الاندماجية الانصهارية الصهيونية تلح عليها للتصدي لمخاطر التفتت الثقافي أو الطائفي التي يواجهها المجتمع الإسرائيلي. وإذا كانت لدى الصهيونية غريزة بقاء متطورة، فلا بد أن تحارب للعودة إلى طريقة الانتخابات القديمة التي لا تفصل بين التصويت لرئاسة الحكومة وبين التصويت للبرلمان، بحيث يكون التصويت لحزب وبرنامج وشخص وهوية في ورقة تصويت واحدة، لا بد من أن تزيد قوة الأحزاب من جديد[٨].

لقد فقد باراك رفاق طريق مؤقتين في السنة والنصف من حكمه، وحلفاء عديدين ضد نتنياهو، إذ فقد المتدينين من «يهدوت هتوراة» في الشهور الأولى لحكومته بعد أن أصر على الموافقة على نقل مولدات كهربائية يوم السبت[٩]، ثم فقد تيارا علمانيا واسعا تحالف معه ظنا منه أنه سيحدث انقلابا بعلاقة الائتلافات الحكومية التي كرسها اليمين مع الأحزاب الدينية. ولكنه حاول أن يستعيد هذا التيار متأخرا قبل نهاية حكمه بفترة قصيرة، وأن يكسبه عبر اقتراح «الثورة المدنية» الذي يذهب بعيدا في تبني جدول أعمال علماني، ولكنه زاد تطرف الجمهور العلماني دون أن يكسبه، الأمر الذي عزز من قوة حركة «شينوي» دون أن يقوي حزب

العمل. كما فقد جزءا ممن انتخبوه لأنه سيجلب السلام، وفقد أصوات العرب بعد تصرف شرطته غير المسبوق في عنفه تجاه المجتمع العربي في تضامنه مع الشعب الفلسطيني في بداية الانتفاضة. وفقد أخيرا حتى أولئك الذين انتخبوه لأنه سيجلب الأمن.

كان سقوط باراك بهذا الفارق أمرا متوقعا بعد أن انفضوا عنه. وقد تجسد فشله أكثر ما تجسد بعدم القدرة على الانتقال من عقلية العسكري الفاعل، بناء على قواعد ثابتة، وافتراضات عن نوايا «العدو»، وقدرات محسوبة، ومنفذين مأمورين، إلى عقلية السياسي رئيس الحكومة في دولة منهمكة في صراع وعملية سياسية مع أعدائها، وبخاصة أن هذه الدولة تعيش داخليا حياة سياسية وحزبية موتورة وشديدة التعقيد وسريعة الانفعال بإيقاع تنافس وسائل الإعلام على الدراما في غابة إعلامية متوحشة.

فشل باراك الآمر العسكري في التعامل مع حزبه، ثم مع بقية الأحزاب، كما فشل باراك الآمر في فرض شروطه ومواعيده على السوريين والفلسطينيين. ولا ندري هل كان جديا في اقتراحاته أثناء مفاوضات كامب ديفيد التي قادت إلى الانتفاضة، ثم في المفاوضات التي رافقت الانتفاضة؟ أم أنه قصد منها إحراج القيادات العربية بـ«اقتراحات كريمة» لكي يفضح عدم رغبتها بالسلام كما صرح هو عدة مرات؟! لم ينتخب باراك من أجل فضح القيادات العربية. وما دامت الانتفاضة مشتعلة وعدم الاستقرار السياسي يترجم مباشرة إلى عدم استقرار اقتصادي وحتى نفسي، فليس بمقدور أحد في المجتمع الإسرائيلي أن يرى اعتزاز باراك بـ«فضح» القيادات العربية انتصارا حزبيا داخليا له، تماما كما لم يفلح الإسرائيليون بالتعامل مع الانسحاب من طرف واحد من جنوب لبنان مهما قبلوه كانتصار، وكما لم ينجح في إقناع العرب أن الانسحاب الإسرائيلي من لبنان هزيمة وفضيحة لهم، لأنهم، أي العرب، كشفوا عالميا كغير جديين في موضوع المسيرة السلمية.

لقد انتخب باراك لكي يجلب السلام فقرّب المنطقة إلى حافة الحرب، وانتخب لكي يدفع بعلمنة المجتمع والدولة إلى الأمام، فتعرجت طرقه بين التحالف مع

المتدينين ومعاداتهم في الإعلام، وبين الإصرار على نقل مولد كهربائي في يوم السبت بشكل أغاظ المتدينين من ناحية، وقبول إعفاء تلامذة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية بشكل أغاظ مؤيديه العلمانيين من ناحية أخرى.

وتبين خلال السنة ونصف السنة أن باراك غير قادر على إنجاز هذه المهام. وقد تبين هذا خلال فترة قصيرة لأنه جاء إلى السلطة مع مشاريع من نوع اقتراحات للحل الدائم مع الفلسطينيين، واقتراحات الثورة المدنية وغير ذلك، أي أنه واجه حزب العمل بحماقة، وربما بغرور، بالحدود القصوى التي يترتب عليه أن يصلها من أجل تنفيذ هذه المهام التاريخية دون توفر الاستعداد لمواجهة هذه التحديات. ولأن الأسئلة كبيرة واستعداد باراك لطرح الأجوبة الوهمية الشاملة متوفر كما في عقلية الآمر في وحدة كوماندو (خلافا لواقعية بيرس أو رامون أو غيرهما التي تتسع لإجابات جزئية وحلول للقضايا التفصيلية كافة)، فقد فضح أمر حزب العمل. لقد فضح باراك أمر هذا الحزب عندما بين أنه غير قادر على تحقيق المهام التاريخية التي تبرر وجوده، من نوع تحقيق السلام الدائم مع الفلسطينيين.

لا تكفي سياسة حزب العمل الاقتصادية لتبرير وجوده، فهي لا تختلف جوهريا عن سياسة الـ«ليكود»، وما يتحكم بها في نهاية الأمر هو مجموعات الضغط الاجتماعية ذاتها مقابل رؤوس الأموال والبنوك والشركات الكبرى ذاتها، وضرورة الموازنة بين القوتين في برلمان منقسم إلى ممثلين عن نخب لقطاعات اجتماعية وعن مصالحها[١٠].

وكان الهستدروت في الماضي يشكل قاعدة اجتماعية اقتصادية للحزب، حتى بعد أن زال مشروعه الاقتصادي المتميز المتمحور حول اقتصاد الدولة والقطاع العام، إذ كان يضمن ولاء قطاع واسع من الأجيرين والطبقات الوسطى للحزب. ولكن إصلاح الهستدروت وخصخصة جزء كبير من ممتلكاته قضى على الهستدروت كقاعدة حزبية، كما أضعفت طريقة الانتخابات الجديدة بنية حزب العمل القديمة.

ولذلك، ارتبط تميز حزب العمل عن اليمين ومبرر وجوده بمهمة تحقيق السلام مع العرب. ويميل الساسة الإسرائيليون إلى تقسيم التاريخ الإسرائيلي إلى مرحلتين

كبيرتين؛ مرحلة إقامة الدولة الصهيونية والحروب التي رافقت أو أعقبت إقامتها بسبب إقامتها، وبعدها مرحلة العمل من أجل تحقيق السلام مع العرب، أي مرحلة قبول إسرائيل في المنطقة ضمن حل وسط وتسوية إقليمية جعلتها حرب ٦٧ ممكنة ولم تؤثر عليها حرب ٧٣ بشكل جذري.

كان المبرر التاريخي لوجود حركة العمل الصهيونية في الماضي هو إتمام عملية بناء الأمة/ الدولة، وما رافق ذلك من سياسات طبقية واقتصادية ذات طابع دولاني اشتراكي، وبعد ذلك أصبح مبرر وجودها، برأيها هي على الأقل، هو قدرتها على استحضار اتفاقيات السلام.

وقد تبين ذلك تحديدا في مرحلة رابين وحتى باراك أكثر مما تبين في أي وقت مضى، وذلك بسبب مواجهة شروط السلام العادل مع سوريا، وشروط السلام العادل مع الشعب الفلسطيني، وبسبب الإخفاق المباشر والواضح في تلبية هذه الشروط. إن حزب العمل لا يعيش أزمة عادية بعد فشله في الانتخابات، وإنما يتخبط في مأزق وجودي، وإنه من حق الباحث أو المعلق أن يتساءل عن مستقبل هذا الحزب.

وعندما يفقد حزب ما مبررات وجوده، بمعنى مشروعه السياسي والأيديولوجي والفكري، أي الطرح الذي يواجه به المجتمع بأسره، والذي يؤهله ليصبح حزب سلطة، أو حزبا قائدا لشعب بأكمله أو لأقلية قومية مثلا . . . ، فإن هذا الحزب لا ينهار مباشرة، وإنما يواصل مسيرته بقوة الاستمرار والقصور الذاتي مستفيدا من خيرات السلطة ووظائفها والأجيال التي تربت ضمن سياق مصالح السلطة وثقافة السلطة. ولكن هذه الأجيال والفئات الاجتماعية تتغير مع تغيير بنية المجتمع والسلطة. وبعد فترة وجيزة، يجد هذا الحزب ذاته دون البرنامج السياسي أو المشروع الذي يميزه، وقد انفضت عنه الفئات الاجتماعية الواسعة التي يستند إليها وتمنحه الولاء بقوة الاستمرار حتى عندما لا يعبر عن مصالحها. عند ذلك يتحول الحزب من حزب سلطة ذي تصور برنامجي شامل يقدمه للمجتمع ككل إلى حزب قطاعي يمثل مصالح نخبة تدعي بدورها تمثيل قطاع اجتماعي أو فئة اجتماعية بعينها.

ويعاني حزب العمل، وتعاني كذلك حركة العمل الصهيونية بشكل عام، أزمة وجودية من هذا النوع. وهو لا يشعر بالألم إلى ما بعد السقوط بمرحلة، وذلك من شدة الصدمة، وهو يستمر بقوة الاستمرار دون أي مبرر الوجود، ولذلك أيضا تبدو شخصياته وشخوصه باهتة وعديمة اللون ومتآمرة على بعضها داخليا بشكل يثير في المجتمع الإسرائيلي القرف والاشمئزاز من السياسة بشكل عام. هذه الشخصيات الباهتة واللاهثة وراء المنصب، والمتآمرة مع كل شيء ضد كل شيء، والتي تشي بحزبها وشخوصه للإعلام إلى أن تنسى لمن كذبت أية كذبة ومتى، هي انعكاس لمأزق وجودي وفكري وقيمي وسياسي. والوضع يشبه إلى حد بعيد وضع بعض القيادات والتيارات السياسية في المجتمع العربي في إسرائيل التي فقدت دورها التاريخي، أو لم تحصل على دور كهذا أصلا، ولهذا تعيش من خلال الصراع على المناصب الذي تتيحه الديمقراطية الإسرائيلية، وتردد وتجتر كلاما متناقضا وغير مفهوم حسب الحاجة، وتنتحل أفكارا متناقضة من مصادر مختلفة، لأنه ليس لديها مشروع سياسي أو ثقافي أو اجتماعي للعرب في هذه البلاد يجيب عن القضايا الأساسية المتعلقة بعلاقتهم مع الدولة ومع الأمة العربية.

وبوسع الباحث إذا شاء أن يثبت أن مصادر شارون السياسية والفكرية والعملية تعود جذورها إلى هناك، إلى حركة العمل الصهيونية. ولكن هذه عملية سهلة وليست بحد ذاتها دليلا على مأزق حزب العمل الفكري بقدر ما هي دليل على انتهازية شارون الباحث عن السلطة لدى اليمين عندما لم يجدها لدى حزب العمل مثل بقية الجنرالات من أبناء جيله. ولكن التعبير الحقيقي عن مأزق حركة العمل الصهيونية نجده في التقارب السياسي وليس الشخصي فقط بين شارون وبيرس، إذ يؤمن كلا الرجلين المخضرمين سياسيا أنه لا يوجد حل دائم للقضية الفلسطينية، وأن الأفضل هو الأوضاع القائمة (شارون) أو المراحل الانتقالية (شارون وبيرس) إلى أن يخلق الله ما لا تعلمون على مستوى تغير القيادات الفلسطينية وتغير سقف توقعاتها، وبالمراهنة أيضا على عدم قدرة الشعب الفلسطيني على الاحتمال[١١].

وكنا قد عرضنا تقاطعات في التفكير بين نتنياهو وباراك بإصرارهما على عدم «التنازل» عن أية قطعة أرض لصالح الحلول الانتقالية، وعلى أنه بالإمكان فرض حل دائم على الشعب الفلسطيني أو الاستمرار بالمواجهة. وقد نفذ نتنياهو بعض

التزامات المرحلة الانتقالية، أما باراك فلم ينفذ أيا منها، وكان هذا الموقف الرافض لتنفيذ الالتزامات الموقعة ثم تحويله إلى وسيلة ضغط على الفلسطينيين للقبول بشروط باراك للحل الدائم، أحد أسباب اندلاع الانتفاضة!! هذا التقارب في وجهات النظر بين باراك ونتنياهو من ناحية، وبين شارون وبيرس من ناحية أخرى، وكأن المشترك هو الجيل وليس الموقف السياسي، هو دليل على أن الـ «ليكود» وحزب العمل لا يمثلان مشروعين سياسيين متباينين بحدود واضحة.

وقد أفرز سقوط باراك المدوي في انتخابات رئاسة الحكومة المباشرة يوم ٦ شباط ٢٠٠١ ما يبدو وكأنه تصدع أيديولوجي داخل حزب العمل، إذ قام تيار يدعو إلى عدم الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية والبقاء في المعارضة لإعادة بناء الحزب وبلورة موقفه السياسي دون التلوث بمواقف القوى اليمينية المتطرفة التي سوف يضمها شارون إلى حكومته. ولا شك أن يوسي بيلين يمثل موقفا مثابرا بهذا الاتجاه، ولكن لا يمكن اعتبار البروفيسور شلومو بن عامي أو أبراهام بورغ أصحاب مواقف مثابرة؛ لأنهما في الواقع ربطا الموقف بإمكانية التسلق داخل حزب العمل إلى منصب رئيس الحزب.

ويشكل البروفيسور بن عامي مثالا شخصيا بارزا لانحطاط السياسة الإسرائيلية، إذ حاول تفصيل بدلة سياسية تناسب متطلبات التسلق حتى رئاسة الحكومة. فأعاد إحياء أصوله الشرقية في نوع من سياسات الهوية يجمع بين الهوية الشرقية والمؤهلات، وللدقة نقول: الهوية الشرقية ولقب البروفيسور. وما دام بن عامي بروفيسورا، فإن تهمة العنصرية جاهزة للإلصاق في وجه كل من ينتقد مؤهلاته. كما حاول بن عامي استنباط اشتراكية ديمقراطية إسرائيلية تضع القضايا الاجتماعية على رأس جدول أعمالها في محاولة للمصالحة بين حزب العمل والطبقات الفقيرة. وقد حوله كتاب «مكان للجميع»[12]، والذي نشره مع دخوله إلى عالم السياسة الحزبية، إلى أمل بعض اليساريين الباحثين عن مبرر للعودة لحزب العمل، إذ اكتشفوا اشتراكيا في صفوفه. ولكن ما لبث الكتاب أن أصبح موضع سخرية بعد أن أصبح بن عامي وزير شرطة يتجاهل مطالب المواطنين العرب بوقف عنف الشرطة العنصري ضدهم، إما لأنه مثل سابقيه، وإما لأنه اعتقد أن المواجهة مع كبار ضباط الشرطة ستؤدي إلى حشره في يسار الخارطة السياسية، وتقلل من

إمكانيات فوزه في المستقبل. وقد أدى تهاون وربما تواطؤ البروفيسور الليبرالي إلى مذبحة الأقصى بيد شرطته، وتلاها مقتل ١٣ مواطنا عربيا في الداخل بيد الشرطة نفسها.

كما وجه بن عامي الليبرالي والمؤيد للعملية السلمية أقسى التهم وأسوأ الألفاظ ضد القيادة الفلسطينية بعد كامب ديفيد. وهنا لا يصلح بن عامي مثالا لليبرالي غير المثابر وغير المستقيم فحسب، بل أيضا لحالة البروفيسور في السياسة. فهو يتصرف كأن موقفه السياسي هو فرضية علمية أو فكرية ينهار العالم إذا ثبت خطؤها، أي إذا لم يتصرف موضوع بحثه كما توقعت فرضياته.

لقد تصرف عرفات، موضوع البروفيسور في كامب ديفيد على الأقل، خلافا لفرضيات بن عامي، ولذلك فإن الحرج الأكاديمي التافه يضاف إلى سخطه السياسي على القيادة الفلسطينية. يجسد بن عامي نموذجا جيدا لبروفيسور التاريخ كسياسي هاو، وتعامله - مع التنافس في الحزب - بآليات التآمر بين محاضرين جامعيين على منصب أستاذية في جامعة إسرائيلية، هذه المؤامرات الجامعية التي تجعل المؤامرات في حزب العمل تبدو شاحبة.

لا يستطيع اليسار الإسرائيلي إذن أن ينتظر منقذا من داخل حزب العمل على شاكلة بن عامي لمجرد أنه عارض «حكومة الوحدة الوطنية» مثلا، فهذا ما يتوقعه منه جمهوره بعد خيبات الأمل الكبيرة منه، ولأنه لا أمل له بالتنافس على قيادة حزب العمل في أجواء تأييد أغلبية حكومة «الوحدة الوطنية».

لقد تبين بعد التحالف العمالي الليكودي في حكومة وحدة وطنية بعد سقوط باراك مباشرة أن التقسيم يسار - يمين في المجتمع الإسرائيلي ليس تقسيما يفصل حزب العمل عن الـ «ليكود»، فهذا التحالف يقبل ميزانية الدولة للعام ٢٠٠١ التي أعدتها حكومة باراك، وعارضتها الأحزاب اليمينية، وبخاصة الـ «ليكود»، بشدة عندما كانت في المعارضة. لقد عادت هذه الأحزاب لتبني الميزانية نفسها، أي السياسة الحكومية نفسها بالأرقام، دون تغيير بند واحد، وبدأت بالمصادقة عليها فور انتخاب شارون بعد أن كانت المصادقة عليها متعذرة في مرحلة حكومة باراك. وهذا يعني أن الـ «ليكود» وحزب العمل لا يمثلان مشروعين اقتصاديين اجتماعيين

مختلفين، وإنما هنالك مشروع السلطة ومشروع المعارضة. ومشروع المعارضة هو الوصول إلى السلطة لاتباع سياسة شبيهة في ظروف شبيهة. وتلخصت أزمة حزب العمل منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية شمير-بيرس العام ١٩٨٤ في أنه لم تعد لدى الحزب مهمة تاريخية واضحة تختلف عن الـ«ليكود». . ما عدا في مسألة التفاوض مع الفلسطينيين التي اجترحها الحزب في أوسلو في ظروف تراجعات عربية بعد حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفييتي. وقد أغلق باراك هذا المشروع الذي ميز حزب العمل عندما رفض تنفيذه وأصر على اتفاق شامل في كامب ديفيد، ثم فشل في فرض مشروعه السياسي على الفلسطينيين.

لقد كان حزب العمل حزب دولة وتأميم قطاع عام لأن كل هذا كان ضروريا، بل مشتقا من مهمة بناء الدولة/ الأمة والاستيطان والحرب. ولكن منذ الثمانينيات يتنافس حزب العمل مع الـ«ليكود» في انتهاج منهج السياسات الاقتصادية الهادفة إلى «تطبيع» المجتمع الإسرائيلي كمجتمع رأسمالي محكوم بقوانين السوق، وفي التنافس على كسب تأييد الطبقات الوسطى باستمرار.

وانحسر الفرق بين الحزبين إلى أن اختزل إلى موضوع العملية السلمية بين تأييد ومعارضة أوسلو مثلا. وفي مرحلة نتنياهو، تبين أن الـ«ليكود» لا يستطيع أن يعارض أوسلو منهجيا إلا في المعارضة. كما تبين في فترة باراك أن برنامج حزب العمل للسلام لا يرتقي في حدوده القصوى إلى تطلعات الفلسطينيين. ولذلك، طمست الحدود بين الحزبين إلى حد بعيد حتى في موضوع السلام.

أما في موضوع الخلاف حول الموقف من الأحزاب الدينية، فقد تبين في مرحلة باراك أن ما يحدد الموقف منها هو حاجات البقاء في السلطة- ولم تعدل خطوات حكومة باراك الأخيرة ضد الأحزاب الدينية (إلغاء وزراء الأديان على سبيل المثال) هذا الانطباع، لأنها اتخذت بعد أن يئس باراك من عودة هذه الأحزاب إلى الحكومة.

لقد نجح باراك في انتخابات العام ١٩٩٩ محمولا على بساط الأساطير العسكرية المطرزة «بالخيال الجامح» عن بطولاته في اقتحام هذه الطائرة المخطوفة، وذلك البيت في الفاكهاني. وتمجيد ماضي باراك العسكري، وبخاصة في التيار

الصحافي المركزي الأمني الطابع[١٣] لم يمنع الصحافة ذاتها فيما بعد من استخدام الرصيد نفسه كنقيصة تحط من قدره كآمر لا يعرف التعاون والتشاور والعمل الجماعي. وصحيح أن ذمة الإعلام التنافسي واسعة إلى درجة تقلب المزاج بين الحماس لصورة باراك الإعلامية وحتى التعب منها.

وربح شارون لأن أعداءه بعد مرور ثمانية عشر عاما على حرب لبنان باتوا أقل عددا من أعداء باراك ونتنياهو، ما جعل الفارق بينه وبين باراك أكبر من ذلك الذي بينته الاستطلاعات بين نتنياهو وباراك، فذاكرة فشل نتنياهو كانت لا تزال حية في الذهن والذاكرة. وربح شارون لأن المجتمع الإسرائيلي ما زال يراوح في ردة الفعل اليمينية الأمنية الحربجية على الانتفاضة الفلسطينية مطالبا الفلسطينيين بالتنازل عن كل شيء مقابل دولة. وربما كان أهم إنجاز لمرحلة باراك هو اضطراره في نهاية فترته إلى مواجهة شروط السلام العادل وفتحها للنقاش، بعد أن فشل في فرض شروط سلامه هو بالقوة على الفلسطينيين، وبعد تفجر الانتفاضة.

وبقيت الكنيست على حالها، واستطاع شارون- لو رغب- إقامة ائتلاف يميني من ٦٢، وربما ٦٤ نائبا، أي أنه وجدت في الكنيست الخامسة عشرة نفسها التي انتخبت العام ١٩٩٩ أغلبية يمينية. وهذا يعني أن اليسار الصهيوني لم ينتصر العام ١٩٩٩[١٤]، ولكن شارون فضل حكومة الوحدة الوطنية لأنها كانت تذكرة دخوله إلى العالم كرئيس حكومة.

فضل شارون حكومة «وحدة وطنية» تماما كما فضل الصمت عن برنامجه السياسي أثناء الدعاية الانتخابية، إذ أحاط نفسه بعشرات الخبراء والمستشارين الذين يتلخص عملهم بالمحافظة على صمته خلال المعركة الانتخابية الأولى له كرئيس حكومة، ما أشار إلى عمق التغير والتأمرك في الانتخابات الإسرائيلية إلى درجة استخدام شركات دعاية لتدير معركة انتخابية بالاستفادة فقط من فشل الخصم، دون أن يضطر المرشح نفسه أن يقول شيئا. لماذا صمت شارون؟ هل لأنه تغير؟ لا، ليس لأن شارون تغير، بل هنالك سببان آخران لإخفاء شارون أفكاره السياسية أثناء الدعاية الانتخابية: لأن شارون لا يستطيع مواجهة العالم وحتى شعبه بأفكار تقود مباشرة إلى الحرب. ولأن هنالك فرقا بين تحريض السياسي في المعارضة والمسؤوليات التي تفرضها السلطة.

لم يضمن شارون ألا تقود اقتراحات المرحلة الانتقالية إلى صدام أكثر حدة مع الشعب الفلسطيني، لذلك حاول[١٥] إضافة مفهوم الدولة وبعض التواصل الإقليمي الفلسطيني بإزالة مستوطنات صغيرة ومعزولة داخل قطاع غزة إلى أفكاره حول «المرحلة الانتقالية الممتدة» حتى قبل الاتفاق على مواضيع مثل السيادة، والقدس، واللاجئين، والحدود، وذلك لتقليل نقاط الاحتكاك بين الفلسطينيين وإسرائيل حتى قبل التوصل إلى حل دائم: الدولة كمرحلة انتقالية، وليس كحل دائم.. أي الدولة الفلسطينية على جزء من الأرض دون التنازل عن القدس أو حق العودة. يبدو هذا الطرح مغريا، ولكنه يتحول في الواقع إلى أبارتهايد، وسيكون مقدمة لتصعيد الصدام مع السلطة الفلسطينية ومع شخوصها، إذ لا يوجد أي التزام شاروني سياسي أو أخلاقي أو شخصي تجاه البنى التي أفرزتها أوسلو، إذا لم تنسجم مع تكريس الوضع القائم الذي يضمن بقاءه في السلطة.

الفصل الثالث

شارون

موجز عن تقاطع الخلفيات التاريخية والبيوغرافية

صفية محمد محمود شماسنة، آمنة عيسى عبد الحليم الفقيه، حليمة حسن أحمد طه. من قرية قطنّه شمال غرب القدس. قتلن في طريقهن إلى بئر ماء القرية بإطلاق النار من كمين. لم تنشر أسماؤهن، ولا يعرف الناس - ربما - أن الذي أصدر الأمر بإطلاق النار عليهن قبل خمسين عاما كان الرائد أريئيل شارون. لقد نشرت هنا أسماء أول ثلاثة مدنيين قتلهم شارون.

بين عامي ١٩٥٢-١٩٥٣، كاد شارون يصبح طالبا منشغلا بالدراسة في الجامعة العبرية في القدس عندما عيّن قائدا لكتيبة الاحتياط، وبمرور أيام معدودة على تعيينه جمع ضباطه وقال لهم إن مواطنات القرية العربية قطنّه اللواتي يذهبن إلى بئر الماء تقطعن عمليا الحدود (دون أن تدرين) مما يمس بالسيادة الإسرائيلية. وادعى أريك أن الحدود بين المستوطنة الإسرائيلية «معاليه هحميشاه» والقرية العربية قطنّه غير مرسومة بشكل واضح، وأن سكان القرية غالبا ما يخترقون الأراضي الإسرائيلية. ومن أجل تصحيح هذا الخطأ أمر «أريك» بنصب كمين وظيفته إطلاق النار على النساء اللواتي ينشلن الماء. وضعت وحدة الرماة في الكمين في حالة تأهب لحالة رد مدفعي على إطلاق النار على النساء القرويات. وأمر «أريك» ضباطه بعدم نشر خطته كي لا تصل إلى مسامع قيادة المنطقة الوسطى أو للأركان العامة. ونُفذ السيناريو كما خطط «أريك» تماما. نزل التلة ليلا أربعة ضباط، وقتلوا امرأتين من

بين أربع خرجن لنشل الماء من بئر القرية . وفتحت المدفعية الأردنية النار باتجاه القرى الإسرائيلية المجاورة . وردت المدفعية الإسرائيلية بالمثل ، وانتهت الحادثة بتدخل مراقبي الأمم المتحدة القيّمين على اتفاقيات وقف إطلاق النار . وعندما لخص «أريك» الحادث مع ضباطه حاول أن يشرح لهم الفرق بين إطلاق النار على أهداف متحركة من حالة سكون وبين إطلاق النار في حالة حركة أثناء الحرب[16] .

نُفِّذت جريمة قتل النساء بهذا الغدر ، خلافا لما يعتقد سكان قرى شمال غرب القدس ، قبل إقامة الوحدة ١٠١ ، فقد أقيمت هذه الوحدة في آب ١٩٥٣ ، وقد أوصى شارون بإقامتها[17] ، وقادها شارون منذ تأسيسها كوحدة خاصة في عملياتها الانتقامية ضد القرى الفلسطينية على طول الحدود الأردنية ، وضد أهداف مدنية في غزة ، وعلى طول خطوط وقف إطلاق النار مع سوريا . وقد قاد شارون عملية توحيدها مع وحدة المظليين رقم ٨٩٠ في كانون الثاني ١٩٥٤ ، ودمجها في سلاح المظليين بأمر من ديان بعد أن عين شارون قائدا لسلاح المظليين .

ومن أشهر «كلمات السر الأخلاقية» moral codes التي خلفتها هذه الوحدة في تاريخ العسكرتارية الإسرائيلية جواب نائب قائد الوحدة شلومو باوم على ترددات بعض جنودها إزاء مدى أخلاقية ما يقومون به من أعمال قتل انتقامية ضد مدنيين لم يرتكبوا جرما ، ومدى مس هذه العمليات بمبدإ «طهارة السلاح» . قال شلومو باوم مقولته القصيرة «يجب أن يكون السلاح نظيفا وليس طاهرا» ، أي أن على الجندي أن يهتم بنظافة سلاحه وجاهزيته للمعركة وليس بالمعايير الأخلاقية التي لا مكان لها في اعتبارات الجندي المقاتل في عرف هذه الوحدة . لقد أصبح نمط الجندي في هذه الوحدة ثم في سلاح المظليين نموذج المقاتل المقدام الفظ والهجومي المباشر الذي يحتذى في الجيش الإسرائيلي بأكمله . ولا أعتقد أنه احتذي في كل شيء ، ولكن لا شك بدوره في تكريس الكذب وكتابة التقارير الكاذبة في الجيش كما سوف نرى .

وأول عمليات هذه الوحدة العسكرية اقتحام مخيم البريج يوم ٢٨ آب بعد منتصف الليل ، صباح ٢٩ آب ، وعندما اكتشف أمر الوحدة اقتحمت المخيم للخروج من جهته الأخرى بدلا من الانسحاب ، فأدى ذلك إلى محاصرتها

بالمدنيين العزل ، وكانت مذبحة أدت إلى مقتل ٤٣ لاجئا فلسطينيا ، منهم ٧ نساء وخمسة أولاد وجرح ٢٢ شخصا ، أما خسائر الوحدة ١٠١ فقد تلخصت بجريحين . وقد قاد شارون العملية بنفسه . ولكي يبرر شارون هذا الكم الهائل من الضحايا المدنيين وسبب اقتحامه للمخيم على الرغم من افتضاح أمره ، قال : «فتحت علي النار من اتجاه شمال- غرب . قررت أن العبور من المخيم ذاته والتملص من جهته الأخرى أفضل من العودة من حيث أتيت ، لأن الحركة في هذا الاتجاه صعبة بسبب المزروعات والبساتين والأسلاك الشائكة . . وبسبب الحراس . قررت أيضا أن الهجوم أفضل من خلق انطباع الهرب . . ولذلك اقتحمت المخيم مع مجموعتي»[18] . توضح الجملة الأخيرة التي كتبها شارون بنفسه في تقريره العسكري أنه يفضل الاقتحام وقتل المدنيين على الظهور بمظهر الجبان . فهذه الخطوة أصح بمنطق الردع الأمني . المعادلة واضحة والثمن واضح . وقد تنكرت إسرائيل رسميا لمسؤوليتها من العملية ، وجعلت الدبلوماسيين الغربيين يفهمون أن وراء العملية مدنيين إسرائيليين من القرى الحدودية أو أعضاء أحد الكيبوتسات ، كرد انتقامي على عمليات المتسللين ، وهي الكذبة نفسها التي سوف تتكرر بمقاييس أكبر في حالة مذبحة قبية . أما المراقبين الدوليين لوقف إطلاق النار فعرّفوا عملية البريج كـ «حالة مخيفة لمذبحة مقصودة»[19] .

يوم ١٣ أكتوبر من العام ١٩٥٣ ، اجتمع بن جوريون ولافون (وزير الأمن) وديان (رئيس غرفة العمليات في قيادة الأركان) للبحث في عملية الرد على قتل أم وطفليها في قرية «يهود» بفعل انفجار قنبلة يدوية ألقاها في بيتهم متسلل فلسطيني . واقترح أحد المجتمعين قبية كعنوان للرد الانتقامي ، وكما يبدو كانت هنالك خطة درج معدة ، إذ اقترح أحدهم تدمير ٥٠ بيتا من ٢٨٠ بيتا في القرية . واتخذ القرار ، ولكن اللافت هو تسلسل الأمر الذي وجه لتنفيذ العمليات من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا .

وجاء أمر ديان الموجه لرئيس قسم العمليات في قيادة الأركان والمسمى «أمر عملية شوشنه» كما يلي : «هدف قيادة الأركان ، تنفيذ عمليات رد حادة ضد القرويين الذين يستخدمون كقواعد لعمليات التسلل المهمة :

(أ) تنفيذ عملية اختراق لقرى نعالين وشقبا بهدف تفجير وتخريب عدد من البيوت وإصابة سكانها.

(ب) تنفيذ عملية هجوم على قرية قبية واحتلالها مؤقتا، وتفجير بيوت وإصابة السكان والتسبب بهربهم من القرية». ونقل رسولٌ الأمر باليد إلى قيادة المنطقة الوسطى، وهناك صدر أمر تنفيذ العملية، وهذا نصه: «هدف قيادة الأركان هو تنفيذ عمليات رد حادة تتخذ شكل تخريب وقتل في القرى العربية ... الهدف: الهجوم من قرية قبية، احتلالها مؤقتا، تنفيذ الهدم وقتل أكبر عدد ممكن من أجل دفع سكان القرية إلى الهرب من بيوتهم ... اجتياح قرى شقبا ونعلين، تخريب عدد من البيوت وقتل سكان وجنود». واضح أن نص هذا الأمر جاء أكثر حدة ووضوحا من النص الإجرامي الوارد أصلا في أمر هيئة الأركان، ولكن هنالك من زاده حدة: «قتل أكبر عدد ممكن ... إلخ» عندما قام بترجمته إلى لغة تنفيذ. وقد عمل في حينه في قيادة المنطقة الوسطى دافيد إلعازار (رئيس أركان حرب ١٩٧٣) ضابط عمليات المنطقة الوسطى ورحبعام زئيفي (جاندي) المقابل له عمليا في قسم العمليات في هيئة الأركان[٢٠].

وعين شارون ابن الخامسة والعشرين قائدا للعملية التي شاركت فيها وحدات أخرى غير وحدته من سلاح المظليين، وذلك تقديرا لنهج وحدته في تنفيذ العمليات الانتقامية. وحرر شارون أمرا لوحداته لتنفيذ العملية بالنص التالي[٢١]: «هدف القيادة تنفيذ عمليات رد حادة ... الهدف: الهجوم على قرية قبية، واحتلالها، وقتل أكبر عدد ممكن والمس بالممتلكات ... اجتياح قرى شقبا ونعلين بهدف القتل وتفجير عدد من البيوت». نفذت العملية صباح ما بعد منتصف الليل يوم ١٥ أكتوبر. وحملت القوة التي نفذت العملية معها ٧٠٠ كغم متفجرات. وتم تفجير ٥٤ بيتا في قرية قبية في مدة لا تتجاوز ثلاث ساعات. وقتل ٧٠ من سكان القرية غالبيتهم من النساء والأطفال غالبيتهم بالرصاص، وقسم منهم تحت الأنقاض في بيوت لم يحذر سكانها قبل تفجيرها.

وعلى ضوء الضجة الدولية التي أحدثتها العملية، أصدرت حكومة إسرائيل بيانا قام بن جوريون بنصه وقراءته بنفسه في الإذاعة: «منذ أربع سنوات تقتحم جيوش من عبر الأردن ومن دول عربية أخرى المستوطنات اليهودية الحدودية والقدس من أجل القتل والسرقة ... وقد قتل وجرح مئات المواطنين، رجالا ونساءً، شيوخا

وأطفالا، وقامت حكومات عربية بتبني هذه العمليات مباشرة أو بشكل غير مباشر بهدف سياسي واضح، وهو تدمير إسرائيل، وجعل الحياة فيها مستحيلة، ولذلك استغلت اللاجئين الفلسطينيين، ولم توطنهم في بلادها، ولم تساعدهم على تدبر أمرهم، في حين ساعدت حكومة إسرائيل اللاجئين اليهود من الدول العربية أن يستوطنوا في بلادها ...». وتطول المقدمة الأخلاقية إلى أن تصل إلى الأساس وهو موقف حكومة إسرائيل من مذبحة قبية. «كل واحد منا يأسف على الدم الذي يسفك في كل مكان، وليس هنالك من يأسف أكثر من حكومة إسرائيل إذا سفك دم في عملية الانتقام في قبية، ولكن المسؤولية كلها ملقاة على عاتق حكومة عبر الأردن ... ترفض حكومة إسرائيل بكل قوة الرواية الخيالية والشريرة، وكأن ستمائة جندي في جيش الدفاع الإسرائيلي شارك في العملية ضد قرية قبية. لقد قمنا بإجراء فحص دقيق وتبين لنا بشكل قاطع أنه لم تغب عن معسكرها أي وحدة عسكرية ولا حتى أصغرها في ليلة الهدم في قبية».

هكذا كان نص بيان بن جوريون إلى الأمة. كذب صريح يرافقه الوعظ الأخلاقي للآخرين، وصراحة وحزم في إنكار التهم، والحديث عن إجراءات فحص ذاتي تم اتخاذها. ويذكِّر هذا النوع من النصوص الرسمية بالبيانات التي يصدرها الجيش الإسرائيلي بعد قتل مدنيين فلسطينيين بصيغة أنه أجرى فحصا دقيقا، وتبين له أنه لم يقم أي جندي إسرائيلي بإطلاق النار، وأنه يجب البحث عن مصادر أخرى لإطلاق النار. «ومع ذلك زرع هذا البث الإذاعي بصوت بن جوريون بعض الشك في الغرب. لقد صَعُبَ على الدبلوماسيين الأنجلو-سكسون بشكل خاص أن يصدقوا أن رئيس حكومة دولة ديموقراطية صديقة، ينشر الأكاذيب بهذا الهدوء النفسي»[٢٢].

هذه المدرسة الميكيافيلية «المبائية» (من مباي: اسم الحزب الذي أسس الدولة اليهودية وأصبح فيما بعد حزب العمل) التي تحدد الهدف، إظهار إسرائيل قوية مثلا، جعل العرب يفهمون الثمن المرتفع للاعتداء على إسرائيل، مثلا، وتبرير الوسيلة للوصول إلى هذا الهدف. هذه هي المدرسة السياسية والعسكرية التي نشأ فيها شارون. وقد فاخر شارون فيما بعد بهذه العملية ومثيلتها وبالنتائج العسكرية الإيجابية الناجمة عنها وبفعاليتها على مستوى الردع[٢٣].

وبعد توحيد الوحدة ١٠١ مع كتيبة ٨٩٠ من سلاح المظليين بقيادة شارون، تم تنفيذ عمليات أخرى عديدة بالمنطق نفسه مثل عملية نحالين (٢٩ آذار ١٩٥٤) التي أعدم فيها عمليا أربعة مواطنين انتزعوا من بيوتهم من بين عائلاتهم بعد منتصف الليل وقتلوا كأسرى. وقامت الوحدة بتنفيذ عمليات سرقة قطعان غنم وبقر وجنود لمبادلتهم بأسرى إسرائيليين أسروا أثناء مشاركتهم في عمليات الوحدة، وغير ذلك.

وفي يوم ٢٦ أيار عبرت قوة عسكرية إسرائيلية الحدود إلى الأردن قرب خربة جنبا جنوب الضفة الغربية، وذلك لغرض خطف قطيع. كانت القوة التي اخترقت الحدود بهدف خطف أو سرقة قطيع من الماشية بقيادة شارون الذي ادعى فيما بعد أنه رافق القوة. وبموجب تقرير مراقبي الأمم المتحدة عن العملية، قيّد المظليون أربعة عرب (منهم ولد في العاشرة من عمره) وكمنوا لقوة أردنية قتلوا اثنين من عناصرها، وبعد ذلك أطلقوا النار على أحد العرب المقيدي الأيدي واسمه محمد سلام سلامة، ثم جرّوا آخر إلى التلة المجاورة وأطلقوا عليه النار. ونشرت الصحافة الإسرائيلية في حينه أن القوة دخلت بحثا عن القطيع وليس لسرقة قطيع آخر في نوع من «المقايضة» التي كانت تقوم بها الوحدة ١٠١ مع القرى العربية على طول الحدود على نمط العين بالعين والسن بالسن، ثم ادعت أن القتلى إما قُتلوا في معركة أو أثناء محاولة الهرب.

جرت عمليات كثيرة على هذا النمط، كان فيها شارون يقدم لقيادته تقارير كاذبة أو يُعلمها بالعملية بعد وقوعها أو يتوسع في تفسير الأوامر الأصلية. وفي النهاية كان التَواطؤ يشمل الجميع لتبرئة الجيش والدولة والمستوى السياسي. وحتى لو كان الوزير، ثم رئيس الحكومة، موشي شاريت يتذمر منها في يومياته، فإنه في نهاية الأمر كان يتعايش معها. وكان نجم العمليات إلى جانب شارون المقاتل الأسطوري الإسرائيلي مئير هارتسيون الذي اعتبر بطل الوحدة بامتياز وأشرس مقاتليها. وقد كتب في مذكراته عن «مغامرات» تلك الفترة كأنها نوع من تحقيق الذات. وكنا قد ذكرنا في بداية هذا الفصل أن باراك الشاب كان يعتبره قدوة له.

وقد قتلت أخت مئير هارتسيون وصديقها بأيدي بدو، كما يبدو، في وادي الغار عندما «تنزها» مشيا على الأقدام في المنطقة الأردنية. وبعد ثلاثة أسابيع، وكرد فعل على هذه العملية، اخترق يوم ٤ آذار ١٩٥٥ أربعة مظليون، بينهم مئير هارتسيون الحدود إلى مخيم بدوي من عشيرة العزازمة والجهالين على بعد ٨ كم إلى الشرق من الحدود وأطلقوا النار على بدوي واحد حاول الهرب بعد أن رآهم، فأردوه قتيلا. ولكنهم أسروا خمسة بدو آخرين. وبعد محاولات متعددة وفاشلة للتحقيق معهم، إذ لم يعرف العربية أي من المظليين، تم ذبح أربعة بالسكاكين، وأطلق سراح الخامس ليقص للناس عما رأى.

تظاهر بن جوريون بأنه مستاء من العملية، وطالب بمحاكمة الفاعلين، ونقول تظاهر لأنه ما لبث أن اختلف مع شاريت لأنه قام بنشر أسمائهم، ثم تفهم موقف الجيش الذي لم يتعاون مع الشرطة، وفي النهاية لم يحاكم أحد[٢٤]، وخاصة أنه ظهرت «مشاكل إجرائية قضائية» متعلقة بمحاكمة قاتل على أرض دولة أخرى لا تربطها بإسرائيل اتفاقيات تسليم مجرمين.

ما يهمنا من هذه العملية هو أن الجيش كان متورطا في العملية الانتقامية، وأن شارون ساعد المظليين الأربعة بالسلاح والغذاء والعتاد، وأنه نقلهم بسيارة من سيارات الكتيبة حتى الحدود وأرسل مظليين لاستقبالهم عند عودتهم. كما أن شارون أمر الأربعة ألا يتعاونوا مع الشرطة: «صامتون. حسب أمر واضح من اريك» كتب شاريت، كما شك شاريت أن ديان، الذي أصبح في حينه رئيس أركان، كان على علم بالعملية.

لم تنقطع الكتابات عن شارون منذ تلك الفترة، فقد حوّل هو الصحافة إلى أداة في تعبيد طريقه إلى الشهرة. وقلما استخدم جندي الصحافة بشكل شعبوي لمقارعة مرؤوسيه واتهامهم بعدم الفهم أو عدم معرفة أخطار الحرب أو بالتردد. هنا استخدم الهوس الأمني والغرام الإسرائيلي بالموضوع الأمني وشعبية من يحرص عليه ويحذر من التهاون بشأنه كأداة للتسلق. وكانت علاقاته مع هيئة الأركان فضيحة حقيقية عندما أصبح ضابطا كبيرا، ولا يتسع المجال لذكر الدراسات التي تتناول أداءه في حرب ١٩٧٣، وكذبه كوزير أمن في حرب لبنان والأزمة مع

بيجن، ودوره في مذبحة صبرا وشاتيلا، ولا حاجة لذلك. فالنواة تكمن فيما ذكرناه[٢٥]، وهذا ما نريد أن نجدده، أن صبرا وشاتيلا وغيرها مما اشتهر عالميا كانت تطويرا طبيعيا للنواة القائمة أصلا. ولكننا نذكر قبل نهاية هذا الفصل أن لجنة تحقيق رسمية ـ هي لجنة كاهان ـ أوصت بعد حرب لبنان ألا يتولى أريئيل شارون منصب وزير أمن في المستقبل، فأصبح شارون رئيس حكومة بعد عشرين عاما بالضبط!

الفصل الرابع

صورة السياسي

لا يعكس التقلب في صورة السياسي من تضخيم إلى تحطيم خاصية الإعلام الإسرائيلي، الذي يبني تمثالا لفلان ثم يحطمه قبل أن يجف طينه فحسب، وإنما يعكس أيضا نزعات متصارعة فعلا في المزاج السياسي الإسرائيلي بين تمجيد ماضي رجل السياسة العسكري بدون قيد أو شرط، وبين المطالبة بمؤهلات مدنية تتجاوز ذلك من أجل إدارة المجتمع والدولة، بين الحنين إلى فردوس الاستيطان الزراعي العسكرتاري المفقود والذي يذكر به الجنرالات ذوو الصوت الأجش والأيدي الخشنة، وبين متطلبات الحياة المدنية المركبة.

وهكذا لم يمنع ذم عقلية الآمر العسكري لدى باراك من انتخاب جنرال آخر مغامر متقاعد لرئاسة الحكومة الإسرائيلية. وتختلط في صورة شارون الشعبية المتخيلة صفات مطلوبة في مرحلة الصدام مع العرب، مثل: الحزم في التعامل مع العرب بالقوة إذا لزم، والماضي العسكري المغامر المختلط في الخيال الشعبي بصورة بطل هوليوودي أو «شيرف» يحارب الأشرار بطريقته دون أن يلتزم بالتعليمات والقوانين الشكلية إذا تطلب الأمر ذلك، والاستخفاف بالبيروقراطية الحكومية وتنفيذ المهام المطلوبة مباشرة كالـ «بولدوزر». هكذا عندما كان شارون وزيرا للزراعة، ثم للإسكان، وأيضا عندما كان وزيرا للبنى التحتية. ناهيك عن الاستيطان والأمن.

والحقيقة أن عقلية الرجل استيطانية خالصة، والـ «بولدوزر» من رموز الاستيطان

التي تشق الطرق وتزيل العوائق (مثل العرب) دون أخذ أي أمر بعين الاعتبار سوى خدمة الهدف، ألا وهو الانتشار اليهودي الاستيطاني في البلاد، وإقامة بُنَاه التحتية الاقتصادية. ولذلك، فإن توجهات شارون دولانية رسمية، بحتة وأصوله الثقافية السياسية في الصهيونية العمالية، حيث الدولة هي أداة الاستيطان وإرساء البنى التحتية، وهي أداة الحرب دون منازع.

مقابل هذه الصورة الشعبية تبرز أيضا الصورة التي يرسمها اليسار الصهيوني الذي هيمن فترة طويلة على ثقافة البلاد، ثم انحسرت هيمنته في ثقافة النخبة التي يسقط بموجبها قسم كبير مما يخجل فيه من ماضيه على الآخر، أي على اليمين الصهيوني. هكذا تتجمع صور كل المذابح التي نفذتها الـ «هغناه» ليختزل الغضب عليها في مذبحة دير ياسين التي قام بها اليمين (الايتسل). ولذلك أيضا، تتكثف كل نزعات العسكرتارية المغامرة بدءا بتمجيده للجندي العبري (الإنسان اليهودي الجديد بلغة بن جوريون) وانتهاء بالتسلل إلى خلف خطوط «العدو» لذبح المدنيين انتقاما وتتجسد في عسكريين مثل شارون ورفائيل إيتان، والحقيقة أن هذه النزعة لم تقتصر على اليمين في يوم من الأيام. وما كانوا إلا جنودا نفذوا أوامر زعماء مثل بن جوريون. لقد تبين أن قتل المدنيين في مذبحة قبية مثلا انسجم مع أمرٍ بن جوريونيّ مباشر.

شارون الذي يؤمن «بالتنازلات المؤلمة»، كما تسمى في القاموس الإسرائيلي، وفي قاموسه هو بشكل خاص، إعادة أجزاء صغيرة من الأرض لأصحابها بعد سلبها منهم بقوة السلاح، في سياق تحقيق السلام مع العرب، يعرف جيدا أن تنازلاته هذه لا تعتبر تنازلا، كما لا تعتبر كافية حتى بنظر العرب أصحاب الخيار الإسرائيلي الذين خفتت أصواتهم إبان الانتفاضة. ولذلك، فإن شارون اقترح المرحلة الانتقالية طويلة المدى في محاولة لإحلال «البراغماتية أو التوجه الواقعي» محل برنامج السلام كبرنامج سياسي. وعندما لم يلق اقتراحه تجاوبا فلسطينيا طرح شارون فكرة فك الارتباط من طرف واحد.

وقد أثارت تصريحات شارون في جلسة كتلة الـ «ليكود» في الكنيست يوم الاثنين ٢٦ أيار ٢٠٠٣، ضجة كبرى في الأوساط السياسية العربية والإسرائيلية.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلي قد صرح في معرض رده على نواب الـ «ليكود» الذين هاجموا قرار حكومته بتبني «خارطة الطريق» ما يلي: «من المفترض برأيي أن نتوصل إلى تسوية. سأقوم بكل جهد من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، لأنني أعتقد أن التوصل إلى تسوية سياسية مهم لإسرائيل. أنا أعتقد أيضا أن الآراء والأفكار الذاهبة إلى أنه من الممكن أن نواصل الإمساك بثلاثة ونصف ملايين فلسطيني تحت الاحتلال- تحت الاحتلال نعم، من الممكن ألا نحب الكلمة، ولكن هذا ما يحدث: تحت الاحتلال. وهذا برأيي أمر سيئ لإسرائيل أيضا وللفلسطينيين ولاقتصاد إسرائيل، هذا لا يمكن أن يستمر بلا نهاية. تريدون أن تبقوا بشكل دائم في جنين، في نابلس، في بيت لحم، دائما؟ لا أعتقد أن هذا صحيح»[٢٦].

وقد أثارت كلمة «الاحتلال» جلبة خاصة[٢٧]، كما ألهبت لفترة قصيرة «قبول» الحكومة الإسرائيلية خارطة الطريق في اليوم الذي سبقه - أي الأحد ٢٥ أيار ٢٠٠٣ - خيال المعسكر العربي المتحمس للتحركات الأمريكية بعد العراق[٢٨]. في اليوم التالي اتصل المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية اليكيم روبنشطاين برئيس حكومته وطلب منه عدم استخدام مصطلح «المناطق المحتلة» بل «المناطق المتنازع عليها»، وأن مفهوم المناطق المحتلة يفيد العرب في المفاوضات[٢٩].

والحقيقة أن شارون لم يكن بحاجة إلى هذا التحذير، فهو لم يستخدم مصطلح المناطق المحتلة، بل تعامل مع عبارة «٣,٥ مليون فلسطيني تحت الاحتلال». وقد أوضح ذلك أيضا في جلسة لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في اليوم التالي[٣٠]. وتنسجم هذه العبارة مع تصور شارون للحل السياسي وللتسوية. وقد طرح شارون تصوره للتسوية طيلة خمسة عشر عاما. ويقوم التصور بأكمله على عدم إمكانية السيطرة إلى الأبد على السكان الفلسطينيين والحفاظ على حكم إسرائيلي عليهم لفترة طويلة، على الرغم من قناعته بضرورة استخدام القوة طالما كانت السيطرة ضرورية. من هنا جاء تصور يجئال ألون «لحل وسط إقليمي» «يعيد» المناطق المكتظة بالسكان إلى الأردن، ومن هنا أيضا جاء اقتراح الحكم الذاتي لدى بيجن، واقتراح ضرورة إقامة كيان سياسي فلسطيني على المناطق التي ترغب حكومة ألون بإعادتها إلى الأردن، وضم البقية إلى إسرائيل، وهو تصور شارون الذي تحدى به حزب العمل منذ منتصف الثمانينيات كما سوف نرى.

هل يعني هذا أن كلام شارون هذا لم يأت بجديد؟ نعم، لا جديد إلا لمن اختار ألا يرى سوى شارون الجنرال وأصر على تجاهل شارون السياسي منذ عقود. يؤكد شارون الجنرال ورجل الأمن على استخدام القوة العسكرية لتحصيل نتائج سياسية. وصحيح أن شارون ليس فيلسوفا لنحلل أقواله ونفسرها كأنها تحليلات وأحكام نظرية، ولكنه، أيضا، سياسي يمثل نموذجا مهما في سياسات القوة والردع الإسرائيلية، وتتقاطع فيه تيارات إسرائيلية عديدة: نزعات قومجية يهودية، عسكرتارية الاستيطان الزراعي، وعلمانية. لقد ساهم شارون مساهمة أساسية في إقناع بيجن على تطوير «جاحال» إلى «ليكود». ويعتبره الكثيرون مؤسس الـ «ليكود». وكان تأسيسه الخطوة الأولى لليمين في رواق الحكم فعلا. وانتمى شارون بعد إتمام خدمته العسكرية مباشرة إلى «حيروت» بعد مغامرة قصيرة في قائمة انتخابية مستقلة لا تستحق أن تسمى حزبا، وبعد مغامرة قصيرة مع اليسار الصهيوني دامت أشهر معدودة. وفي تلك المرحلة، وصل به الأمر أن حاول التواطؤ مع الأحزاب الصغيرة في الـ «ليكود» لكي ترشحه لرئاسة الحكومة بدل بيجن، ما أدى إلى أن يكتشف بيجن طبيعته التآمرية، ولكن بعد أن شارك بيجن نفسه في نفخ أسطورته العسكرية ضد العمل في الحكومة إبان حرب ٧٣ وبعدها.

وكان المس ببيجن أول أهداف تآمره السياسي. وقد وصل به الأمر في مرحلة تأسيس حزبه خارج الليكود أن أعرب عن استعداده لقاء ياسر عرفات، وخوَّل الكاتب اليساري الصهيوني عاموس كينان أن يرتب له الاجتماع. وقد كان عاموس كينان مبعوثه لصياغة برنامج سياسي مشترك مع «اللبراليم عتسمائييم» (الليبراليين المستقلين) بقيادة موشي كول. ولم يتم الاجتماع لأن عرفات عرض لقاءً مع مبعوثه عصام الصرطاوي. ولكن شارون أصر على عرفات في حينه. ولم يتم الاجتماع طبعا. وتصالح شارون مع بيجن فيما بعد، وأصبح مضطرا للقبول بمنصب وزير زراعة في حكومته الأولى.

شارون يميني حزبيا، ولكن جذوره الثقافية والنفسية أقرب إلى مباي بن جوريون وجولدا مئير، مباي المتصلبة في مواقفها قبل مرحلة السعي إلى التسوية. وكان دائما يحمل تصورا سياسيا أقرب إلى تصورات صقور حزب العمل في مرحلة تشدده حول طبيعة «الحل الوسط الإقليمي» territorial compromise منها إلى

تصورات حركة أرض إسرائيل الكاملة العلمانية التي دعت إلى ضم المناطق المحتلة بعد العام ٦٧، ومن معطفها خرجت الحركات اليمينية المتطرفة العديدة. كما أنه أقرب إلى هذه الحركات اليمينية العلمانية منه إلى أيديولوجية المستوطنين الخلاصية.

وحتى عندما روج شارون لفكرة الدولة الفلسطينية في الأردن، فإنه لم يرغب بضم السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة إلى إسرائيل مثل ليكودي متوسط في تلك الفترة، ولم يعتقد أنه بالإمكان مواصلة الحكم الإسرائيلي عليهم إلى الأبد، بل أراد حكما فلسطينيا ذاتيا أو مواطنة أردنية للمواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، بحيث تعبّر الأردن عن طموحاتهم الوطنية في دولة. ولكن ما يميز شارون هو شخصية جنرال في داخل السياسي يؤمن بشكل حاسم بدور وتأثير سياسات القوة، وبأنه إلى أن يقبل العرب بحل سياسي مقبول على إسرائيل، يجب ألا تتردد إسرائيل بالاعتماد على القوة والقمع دون هوادة.

ومن أجل أخذ فكرة عن طبيعة الحل الذي يقبل به شارون، ولفضح سطحية الحماس المؤقت الذي أثارته تصريحاته المتعلقة بالاحتلال، نورد اقتباسا آخر من الجلسة نفسها التي أبلغ فيها كتلته عن موافقته على «خارطة الطريق». قال شارون في رده على عضو الكنيست من كتلته يحيئيل حازان إن قبول خارطة الطريق (وبلغته هو خطة الطرق) لا يمنع البناء في المستوطنات: «بالإمكان البناء دون تحديد لأبنائك وأحفادك، وآمل أن يصح ذلك لأبناء أحفادك أيضا». وبعد مرور أقل من شهر على هذا التصريح قال شارون في جلسة الحكومة موجها كلامه للوزراء: «ابنوا ولا تتكلموا... لا يتوجب أن نخرج راقصين كلما أعطى إذنا للبناء في المستوطنات». كما أضاف في الجلسة نفسها أنه يوجد بين إسرائيل والولايات المتحدة أساسا عميقا من الثقة والمصداقية[٣١]. وقد اتضح هنا، لمن أراد أن يعرف، مدى مصداقية شارون عند حديثه عن «احتلال» وعند موافقته على خارطة الطريق التي تتضمن تجميد الاستيطان.

وحتى موافقة شارون على مفهوم الدولة الفلسطينية واستخدام هذا المفهوم لم تكن جديدة كما بدت للمعلقين المتفاجئين مما قاله. وهي لم تعبر عن موقف أخلاقي لإحقاق العدالة النسبية أو الإنصاف. لقد استنتج شارون أنه لا توجد

إمكانية لطرد الفلسطينيين في عملية تهجير، أو بلغة مؤيديه «ترانسفير»، شاملة . . ولا يمكن ضم الفلسطينيين إلى إسرائيل. والنتيجة هي حل وسط إقليمي مع الفلسطينيين أنفسهم بدلا من الأردن. وما المشكلة أن يصل شارون إلى مثل هذه النتيجة رغما عنه دون موقف أخلاقي؟ فالمهم هو النتيجة وليس الدافع، لأن النتيجة كيان سياسي فلسطيني يشمل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين على أصغر رقعة من الأرض. وعلى هذا دار الصراع داخل الخارطة السياسية الإسرائيلية. ما هي طبيعة الدولة الفلسطينية؟ ما هي حدودها؟ ما هي صلاحياتها؟ هل تشمل مستوطنات إسرائيلية؟ كم من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يضم إلى إسرائيل بموجب هذا القرار؟ لقد أصبح الفصل الديموغرافي عن الفلسطينيين في كيان سياسي لهم مسألة إجماع إسرائيلي في المرحلة التي يعالجها هذا الباب، وهذا الكتاب بشكل عام. والنقاش الذي تبقى بين التيارات السياسية الرئيسية هو كم من الفلسطينيين على كم من الأرض؟ أو للدقة: كيف يزداد عدد الفلسطينيين المنفصلين عن إسرائيل فى دولة وتصغر رقعة الأرض التي تقوم عليها هذه الدولة؟

لم توفر «خارطة الطريق» الأمريكية إجابات محددة عن هذه الأسئلة. ويبدو أن هنالك حاجة لتذكير القارئ بنص قرار الحكومة الإسرائيلية حول خارطة الطريق من يوم ٢٥ أيار ٢٠٠٣: «تعلن حكومة إسرائيل أنها توافق على إعلان رئيس الحكومة بتبني الخطوات التي تتضمنها خارطة الطريق (بالعبرية وردت كخارطة الطرق) وتؤكد أن تطبيق الخطة سوف يتم بموجب أربعة عشر تحفظا قدمتها إسرائيل للولايات المتحدة». وقد أضاف شارون بضغط من الوزراء البند التالي إلى القرار: «تشكل الدولة الفلسطينية الحل الوحيد لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين واستيعابهم». ولكن رسالة الضمانات من بوش إلى شارون يوم ١٤ نيسان ٢٠٠٤، والتي شُبِّهت عربيا بوعد بلفور، أزالت الالتباس حول هدف خارطة الطريق وذلك بتبني التحفظات الإسرائيلية عمليا، وبتبني الموقف الإسرائيلي مما سمي بلغة اتفاقيات أوسلو قضايا الحل الدائم.

حسنا. ولكن هل كان بالإمكان معرفة هذه الأمور قبل ذلك؟ نعم ولنبدأ بالقراءة. قراءة ما هو مكتوب كما هو. ما هو نص إعلان شارون من يوم ٢٣ أيار ٢٠٠٣ الذي تبنته الحكومة الإسرائيلية بعد ذلك بيومين؟ نورد هنا النص الحرفي كما

هو قائم في موقع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية: «على ضوء إعلان الولايات المتحدة اليوم بالنسبة لملاحظات إسرائيل حول «خارطة الطريق» بأن الولايات المتحدة تشارك الرأي أن الملاحظات الإسرائيلية هي تعبير عن مخاوف حقيقية، وعلى ضوء تعهد الولايات المتحدة أن تعالج هذه الملاحظات بشكل كامل وجدي عند تطبيق خطة الطرق التي تهدف إلى تطبيق رواية الرئيس بوش من يوم ٢٤ حزيران ٢٠٠٢، يعلن رئيس الحكومة أريئيل شارون أن دولة إسرائيل توافق على الخطوات المحددة في «خارطة الطريق»، وسوف يطرح الموضوع لموافقة الحكومة». لا يمكن تسمية هذا القرار وهذا الإعلان موافقة غير مشروطة على «خارطة الطريق».

ويتضح من تصريحات شارون في محاولته لإقناع وزرائه في تلك الجلسة حول «الضرورة الاقتصادية لقبولها» أن شارون رأى أهمية لإعلان الخارطة وقبولها كخطوة قائمة بذاتها كفيلة بتغيير الأجواء الدولية حول إسرائيل. لاحظ مثلا أنه بعد كل إعلان شاروني من هذا النوع يحصل تحرك عربي باتجاه إزالة الحرج من استقبال وزراء إسرائيليين ودعوتهم إلى مؤتمرات، رغم استمرار القمع الإسرائيلي، بل تصعيده منذ تصريحات شارون هذه. ولاحظ أيضا أن الحكومة الإسرائيلية لا تضيع الوقت وتبعث بدبلوماسيين بحثا عن دول عربية تستقبلهم كما بعد موافقة الحكومة القسرية على اقتراحات شارون فك الارتباط من طرف واحد في غزة[٣٢]، والحقيقة أن الملاحظات الإسرائيلية على «خارطة الطريق» لا تمر دون أن تأخذها الولايات المتحدة بعين الاعتبار، وذلك ليس فقط لأنها قد تتفق معها، وربما اتفقت معها حول هذه الملاحظات قبل أخذ موافقة إسرائيل على خارطة الطريق، وإنما لأن خارطة الطريق الأمريكية لم تشمل إطلاقا أي تصور محدد لشكل الحل الدائم، واكتفت بتعيين القضايا المطلوبة منها. تماما مثلما أن خطة فك الارتباط من طرف واحد في غزة التي طرحها شارون لم تكن فعلا من طرف واحد بل تلقت ضمانات أمريكية، تلاها تعاون عربي.

تلخص الجديد في «خارطة الطريق» أولا بأنها طالبت بتطبيق الالتزامات الإسرائيلية والفلسطينية بالتوازي وليس بالتوالي. ولكن إسرائيل في الواقع أنكرت ذلك وأصرت على تنفيذ الالتزامات الأمنية الفلسطينية. وكان الجديد ثانيا هو

شرط تجميد الاستيطان، وهو مطلب تكتيكي فلسطيني يهدف إلى تحسين الأجواء التفاوضية في الطريق نحو الهدف الاستراتيجي، وهو إزالة المستوطنات. ولم تتنازل إسرائيل عن موقفها من مواصلة الاستيطان لتغطية حاجات التكاثر الطبيعي. وحتى لو فككت إسرائيل بعض النقاط الاستيطانية، فقد كانت تلك نقاطا استيطانية غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي ذاته، وليس غير قانونية بموجب القانون الدولي. وقد حاولت حكومة شارون بذلك تأكيد الفرق بين مستوطنات قانونية وأخرى غير قانونية، لتمرير مفهوم وجود مستوطنات قانونية. والفرق بين مستوطنة قانونية وأخرى غير قانونية بسيط وإجرائي للغاية، فالأولى نشأت بترخيص وإذن من الحكومة، أما الثانية فلا. والجديد ثالثا هو ورود الدولة الفلسطينية في الخارطة خارج إطار الحل الدائم. وكررت مصادر إسرائيلية رسمية يوميا التأكيد أن الدولة الفلسطينية هي الحل لكافة القضايا. وفي الحقيقة لقد قَبلَ شارون دولة فلسطينية كمرحلة انتقالية باتفاق لفترة طويلة بما فيه الكفاية: عشرة إلَى خمسة عشر عاما.

أرادت الولايات المتحدة موقفا وإعلانا من شارون بقبول «خارطة الطريق» بشكل عام ومبدئي، لأن الولايات المتحدة احتاجت سياسيا إلى هذه الموافقة في المنطقة العربية وفي أوروبا. فالاستثناء الإسرائيلي هو الحدبة التي تحملها الدبلوماسية الأمريكية على ظهرها في أوروبا والعالم العربي. وحقق شارون لأمريكا مرادها. لقد أبدى شارون استعدادا للتوصل إلى تسوية سياسية. وطبيعي أنه احتفظ برأيه حول طبيعة هذه التسوية، وأنه عمل طيلة الفترة لإقناع الولايات المتحدة بقبول موقفه على قاعدة خطابية مشتركة، هي قاعدة «خارطة الطريق».

قال صموئيل لويس بعد سماعه تصريحات شارون حول الاحتلال إنه لا يصدق أن شارون قد تغير: «لقد تغير شارون بعد حرب لبنان في ناحية واحدة. لقد تعلم أن يضبط نفسه، وأن يلجم لذة تعذيب موفدي الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط.. تعلم شارون اللعبة الدبلوماسية، وعلّم ذاته أن يلعب الكرة مع الرئيس الأمريكي. علاقة شارون بالرئيس بوش، هي علاقة المتدرب بوش بالمدرِّب شارون. الاعتقاد أن الولايات المتحدة ستضغط على إسرائيل إلى أن تخضع الأخيرة هو ضرب من الخيال بسبب بنية الإدارة الأمريكية الأيديولوجية والسياسية،

وبسبب شخصية شارون»[٣٣]. وصموئيل لويس هو السفير الأمريكي الأكثر أهمية في تاريخ العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وهو الذي مكث أيضا في تل أبيب أطول مدة لسفير أمريكي إلى درجة التدخل في السياسة الإسرائيلية الداخلية. وكانت علاقته بشارون متوترة منذ اتهمه الأخير بالإساءة له إبان حرب لبنان ١٩٨٢.

لقد تبلورت مواقف شارون من القضية الفلسطينية تاريخيا في السبعينيات. فقد جرى لأريئيل شارون ما جرى لغيره من ساسة المؤسسة الإسرائيلية بعد حرب ١٩٧٣. لقد «اكتشفوا» أن هنالك قضية فلسطينية. تم ذلك ليس في العام ٦٧، بل في العام ٧٣، على الرغم من أن الاحتلال المباشر لبقية الشعب الفلسطيني التي لم تُشرَّد كان في العام ٦٧. ولكن هنالك فرقا بين اكتشاف الشعب واكتشاف القضية. لقد فرض إنجاز عسكري عربي واحد عام ٧٣، ولو دون انتصار عسكري شامل، القضية الفلسطينية على من أنكرها سابقا. ومع أنه ما زال يعتقد أن الجيش الإسرائيلي سوف يبقى مرابطا في كل المساحة الواقعة بين النهر والبحر، وهذا ما قاله العام ١٩٧٤: «ويجب ألا ننفعل من تصريح كل زعيم عربي يعترف أو لا يعترف بوجودنا، نحن موجودون. ولكن الفلسطينيين موجودون أيضا.. يجب إزالة كافة المنظمات الفلسطينية، إبادتها، ولكن الفلسطينيين موجودون أيضا، وبرؤية بعيدة علينا أن نجد قنوات حوار معهم، إذا أرادوا الجلوس معنا والحديث عن السلام»[٣٤].

عُين شارون وزيرا للزراعة في حكومة بيجن الأولى العام ١٩٧٧ بعد فشل مغامرته في خوض الانتخابات في قائمة منفردة لم تحظ إلا بمقعدين في البرلمان. وكان لا بد لشارون أن يستخدم وزارة الزراعة لغرض تقدمه السياسي الشخصي، كما استخدم الجيش قبل ذلك. وكان هدفه أن يعين رئيسا للأركان، وبعد أن تقاعد من العسكرية دون تحقيق هذا المنال أصبحت وزارة الدفاع هدفه. جعل منه الجيش بطلا قوميا يناكف القيادات السياسية المترددة، ويتهكم عليها في الصحف باعتبارها تعيش في أبراج بيروقراطية ولا تفهم الجيش، أو اعتبرها ضعيفة غير قادرة على صنع القرار باستثمار القوة العسكرية في السياسة كما يجب، أو مقيدة بما تمليه الولايات المتحدة. وفي مقابل ذلك، قام هو بتقديم نفسه كرجل الجرأة والعمل

المباشر المغبر بجبال البلاد وسهولها، المضرج بجراح إفهام العرب بطريقة القوة ألاّ أمل لهم بالانتصار. كانت هذه وما زالت برأيه مقدمة لأي سلام في المنطقة. إنه بنظر ذاته والصورة التي أراد أن ترسم عنه رجل الميدان والعمل والفعل والإقدام والمبادرة. ولم يعرف الجيش الإسرائيلي في تاريخه رجلا جسد أسطورة المقاتل الإسرائيلي، ابن العمل الزراعي والعسكري، المولود في البلاد إلى «تسابار»، واستثمرها بوعي في الإعلام من أجل ترويج آرائه وتحقيق طموحاته السياسية الشخصية وضد من يقف في طريقه ولو كان قائده العسكري نفسه، كما فعل ذلك أريئيل شارون.

لقد شتم شارون رؤساءه أمام مرؤوسيهم، والضباط الأعلى منه رتبه أمام جنوده، والقيادة السياسية أمام العسكر، واستخدم الكذب إذا لزم لتغطية مبادراته أو لتبريرها أمام صناع القرار ولكسب تأييدهم لها. وكان هنالك من القادة العسكريين والسياسيين في كل حالة من ادعى بأثر رجعي أمام الإعلام وأمام المؤرخين في أفضل الحالات، أو أمام لجان التحقيق في أسوئها، أنه خُدِع وأنه لم يفهم أن شارون سينفذ ما نفذ عندما وافقه الرأي[٣٥]. هذا ما ادعاه بيجن ذاته بالنسبة لأهداف شارون من حرب لبنان وخططه المتعلقة بتوسيع المعركة. على كل حال اتضحت جهنمية خطط شارون بعد الحرب. وكان عام ١٩٨٥ كما يبدو عام الاكتشافات الكبرى عن خطط شارون من حرب لبنان. فقد كُشفت جلسات محادثاته مع المسؤولين الأمريكيين من العام ١٩٨١، ومنها أن الخطة تذهب إلى جلب بشير الجميل إلى الحكم «وطرد سوريا» من لبنان و«ترك اللبنانيين يعالجون شأن الفلسطينيين»[٣٦]. كما تبين أن شارون كان على علم بتحرك من بيجن نحو سوريا بخصوص لبنان، وأن شارون استفز مواجهات مع الجيش السوري لإحباط مثل هذا التحرك الذي يقطع الطريق على خططه في لبنان[٣٧]، وقد بدا الاهتمام البحثي ببنية شارون النفسية ومنشئه وطفولته في هذه المرحلة بعد حرب لبنان. وانتشرت صفحات كاملة تبحث في شخصيته بشكل لم يخلُ من ديماجوجية اليسار الصهيوني وانتقائيته. ولكن لا شك أن نمط التضليل والخداع الذي ميز سيرته السياسية والعسكرية رافقه منذ بداية حياته السياسة.

لقد عين وزيرا للزراعة في أول حكومة لليمين خلافا لرغبته بتولي حقيبة الدفاع.

ولكن ماذا يفعل في وزارة الزراعة؟ كيف يحول هذه الوزارة إلى أداة تقدم؟ كانت كلمة السحر الاستيطان. ومنذ تلك الفترة وحتى اليوم بالإمكان اعتبار شارون أبا الاستيطان وصاحب المبادرات الأساسية فيه. وفي أيلول ١٩٧٧، بعد أربعين يوما من تعيينه رئيسا للجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، أعلن شارون عن خطة للاستيطان تتلخص بإقامة خط استيطاني داخل الضفة الغربية مواز للمدن الإسرائيلية على الساحل، ويتضمن مدنا وتفرعات قروية عنها ومدنا (أقمارا) محيطة بالقدس. وقد يستغرب المرء من شدة الشبه بين برنامج شارون وخطته للاستيطان في تلك الفترة وبين واقع الاستيطان اليوم. وطيلة فترة وجوده وزيرا للزراعة، استمر شارون في اعتبار مهمته هي المهمة الأساسية في الدولة. واتهم الوزراء علنا بإهمال الاستيطان، معتبرا نفسه حامي حمى الاستيطان اليهودي.

وعندما اجتمعت حكومة إسرائيل يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٧ لسماع تقرير من رئيسها مناحيم بيجن، استمع شارون لأول مرة إلى مضمون اجتماعه السياسي الأول مع السادات في القدس. لم يتم التشاور معه قبل الزيارة كما في حالة ديان. ولم يعرف كيف رُتبت زيارة السادات. كما سمع يوم ١٣ كانون الأول ١٩٧٧ في اللجنة الوزارية لشؤون الأمن لأول مرة عن برنامج السلام الإسرائيلي الذي قدم لمصر، بما في ذلك موضوع الإدارة الذاتية (الأوتونوميا) لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تنازل شارون في نهاية الجلسة عن موقفه المعارض في بدايتها للتنازل عن سيناء بكاملها مقابل سلام كامل. وفقط رئيس الأركان مردخاي جور (نائب ووزير عن حزب العمل لاحقا) بقي معارضا للانسحاب الكامل، كما اقتنع شارون بموقف بيجن فيما يتعلق بالحكم الذاتي للفلسطينيين والضمانات التي قدمها للوزراء لكي لا يتحول إلى دولة فلسطينية.

وفي يوم ٣ كانون الثاني ١٩٧٨، نجح شارون بإقناع الحكومة أن توافق على خطة استيطانية تضمنت ٣ مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، كما تضمنت تعزيز المستوطنات القائمة شمالي سيناء قرب رفح بواسطة توسيع مساحة الأرض الزراعية وحفر آبار مياه. والمرحلة مرحلة مفاوضات متقدمة مع مصر. كان الانطباع الذي تركه شارون عند مستمعيه الوزراء أنه يريد إضافة أراض للزراعة لغرض امتحان رد فعل مصر السياسي ومدى قبولها لبقاء المستوطنات القائمة. وقد تحمس بيجن

للاختبار. ولكن شارون أمر في الواقع بتخطيط ٢٣ نقطة استيطانية جديدة[٣٨] (التعبير «مأحاز» الذي يترجم كـ«نقاط استيطانية» في مرحلة «خارطة الطريق» بالعربية، استخدم أيضا في تلك الفترة outpost بالإنكليزية، ولكن في حينها لم يعر العرب بحق هذه التمييزات اهتمامهم).

وبعد قرار الحكومة بثلاثة أيام، في يوم ٦ كانون الثاني، استيقظ العالم على أنباء استيطان إسرائيلي واسع في شمال سيناء. وثارت أزمة سياسية في المفاوضات مع مصر[٣٩]، وقد أنكرت حكومة إسرائيل هذه الأنباء، ووفرت حكومة اليمين بذلك فرصة أخرى لشارون لاتهامها بالتلون السياسي والضعف والتخلي عنه وعن الاستيطان. وقد استمر شارون باختلاق الأزمات الاستيطانية إلى أن غادر عيزر فايتسمان، وزير الأمن المتحمس للسلام مع مصر، الحكومة في نهاية العام ١٩٨٠، مفسحا المجال لشارون ليصبح وزيرا للأمن في حكومة بيجن الثانية بعد انتخابات العام ٨١.

وعندما طُلب من شارون أن يتدخل في مفاوضات كامب ديفيد مع مصر بالاتصال مع بيَجن لإقناعه بالتنازل عن المستوطنات في سيناء، بما فيها يميت، إذا كانت هذه هي العقبة الوحيدة، وكل ما عداها متفق عليه- فعل ذلك. فمشاركته والتشاور معه شخصيا في المفاوضات يجعل مواقفه أكثر مرونة. شارون رافض بالكامل عندما لا يكون مشاركا. ومرن عندما يشارك في عملية صنع القرار. وينطبق ذلك حتى على المراحل الأولى من حياته السياسية. فقد عارض اتفاقيات فصل القوات بين مصر وإسرائيل، وقد اشتهر عن شارون في حينه أنه يعتبر هنري كسنجر أخطر وزير خارجية لإسرائيل. إلى أن عينه رابين مستشارا له فبدا بعدها رسميا في سلوكه السياسي ومتفقا مع الاتفاقيات الانتقالية مع مصر والتي عرفت باتفاقيات فصل القوات[٤٠]. هكذا أيضا تصرف شارون في مفاوضات «واي»، وكانت أداة الضغط في «واي» أيضا هي الاستيطان. فبينما كان نتنياهو يفاوض عرفات في «واي» في تشرين الأول العام ١٩٩٨، وجه شارون ـ وزير خارجية نتنياهو في حينه ـ نداء إلى المستوطنين لاحتلال التلال وبناء النقاط الاستيطانية. ولكن عندما طُلب منه الحضور إلى هناك فإنه حضر وبارك الاتفاقيات عمليا، بما في ذلك الانسحابَ وإعادة الانتشار، من بعض أحياء الخليل.

ولكن في فترة رئاسته للحكومة لم يشارك شارون في المفاوضات فحسب، بل هو الذي أدارها، وكان هو صاحب القرار. وبموجب نموذج السلوك أعلاه كان من المفترض أن يصبح أكثر مرونة. ومع ذلك نجده يقول إن إزالة مستوطنة يميت في شمال سيناء كان خطئا[٤١] ويكرر ذلك بعد أن أصبح رئيسا منتخبا لحكومة إسرائيل: «لا أرى سببا لتفكيك المستوطنات طالما لا يوجد سلام، فإننا على أي حال موجودون هناك. وإذا حل السلام مع مرور الزمن فمن الطبيعي أنه لا مانع أن تبقى المستوطنات.. ألن تتكرر حالة يميت؟ لا، بالتأكيد لا»[٤٢]. ثم يعود شارون ويؤكد على ضرورة إزالة المستوطنات من قطاع غزة ومنطقة جنين في إطار خطته لفك الارتباط من طرف واحد.

وللتدليل على التغيرات التي مر بها المجتمع الإسرائيلي منذ تلك الفترة نجد أن شارون العسكري اليميني يساير متطلبات اللياقة السياسية بعد توليه منصب رئيس الحكومة كما يتطلب المجتمع الإسرائيلي في القرن الواحد والعشرين. فبعد فوزه في الانتخابات على باراك كان أول اجتماع عقده كرئيس حكومة هو مع ممثلات للوبي النساء في إسرائيل، وكانت أول زيارة له كرئيس حكومة إلى ملجأ للنساء اللواتي تعرضن للضرب من أزواجهن في تل أبيب يوم ١٥ شباط ٢٠٠١[٤٣]، وقد أكد في هذه الزيارة أنه في حكومته سوف يتبوأ عدد أكبر من النساء مناصب وزارية.

وتشكل هذه الخطوة الشارونية دليلا على اضطرار رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى أن يساير التغيرات في المجتمع الإسرائيلي، ولكنها أيضا دليل على كون هذه التغيرات ممكنة في إطار القبيلة، بحيث يستطيع رئيس حكومة يميني بالمقاييس كافة أن يحتويها دون أن يغير سياسته بالضرورة، ودون أن يدفع ثمنا مرتفعا لذلك. كانت نبرة شارون هذه محاولة لتحييد القوى الليبرالية الإسرائيلية التي خاب أملها من الفلسطينيين في كامب ديفيد، والمستعدة للتسامح مع سياسات القوة التي يبشر بها تجاه الشعب الفلسطيني في مقابل ظهوره بمظهر لائق سياسيا في قضايا داخلية تهم القوى الليبرالية الإسرائيلية. وخلافا لنتنياهو، لم يضع شارون نفسه في مواجهة النخب القديمة في قضايا السياسة الداخلية، ولم يدخل في مواجهة أيديولوجية مع الجهاز القضائي تاركا القضاء يأخذ مجراه في قضايا تمسه وتمس أبناءه دون تعليق منه. ولذلك، فضلته القوى المؤيدة لحزب العمل وحتى لحزب «ميرتس»

على نتنياهو وصوتت ضد حل الكنيست، وكان ذلك شرط نتنياهو للترشح عن الحزب. إنه أهون الشرّين بالنسبة لها في قضايا السياسة الداخلية، ويبقى أنه أحد الوجوه المألوفة، وبإمكانه أن يفتخر وأن يفتخر معه شمعون بيرس بالصداقة الشخصية التي تجمعهما. لقد عين شارون وزيرا عربيا (درزيا خدم في الجيش) في حكومته الأولى كدليل على أن المهم بالنسبة له هو الولاء السياسي، وأنه ليس لديه موقف عنصري من عرب خدموا في الجيش وموالين سياسيا لإسرائيل لمجرد أنهم عرب.

لقد أصبح شارون أكثر مرونة وأكثر ثقة بالنفس، ولم يعد بحاجة إلى إطلاق التصريحات الديماغوغية بغرض التقدم جماهيريا ضد خصومه أو ضد العوائق التي تحول دونه ودون المنصب. إنه يحول المسائل المبدئية ببراعة إلى شكليات. ولكن يتضح أيضا أن هنالك حدودا لمرونة شارون يفرضها وجوده ومشاركته في عملية صنع القرار، كما ترتسم حدود لتأثير رغبته بالمناكفة والتشهير بغيره لغرض شق طريقه إلى المناصب التي أرادها في حالة استبعاده. تأثير الوصولية والانتهازية كان إذن قائما في فترة وجوده في المعارضة، ولكنه لا يفسر كل شيء.

وقد أكد شارون بعد وصوله السلطة أنه لم يغير رأيه في الموضوع الفلسطيني: «لم أغير وجهة نظري. الأمر الوحيد الذي غيرته هو رأيي أن الأردن هي فلسطين. وقد حصل التغيير فقط لأنه تطورت حقائق على الأرض. لم أرغب أبدا أن تكون هنالك دولتان فلسطينيتان. هذا هو التغيير الوحيد في الموقف»(٤٤). ولكن موقفه من الدولة، أو الكيان الفلسطيني على رقعة صغيرة من الأرض سوية مع الفصل الديموغرافي، يدفع دون شك باتجاه الكيان الفلسطيني الأردني، أي أنه لم يغير رأيه تماما حتى بالنسبة لاعتبار الأردن هي فلسطين. ومن الواضح أن شارون يفضل اتفاق «لا حرب» مرحليّا طويل المدى ترافقه تنازلات إسرائيلية محدودة على اتفاق سلام دائم مع العرب، لأن رأيه، مثل رأي كسنجر، أن هذا أكثر واقعية من اتفاقيات السلام الدائم. وهو لا يتضمن إزالة مستوطنات، كما كان من المفضل التوصل إلى اتفاق «لا حرب» مع مصر بدون إزالة مستوطنات شمال سيناء، ومنها يميت. وهو مثل كسنجر لا يعتبر السلام مع مصر سلاما دائما يستحق مثل هذه «التضحية» بالاستيطان، إنه في الواقع اتفاق لا حرب.. ولكنه اتفاق على الأقل.

والمقصود أن شارون كان يرفض الانسحابات من طرف واحد. وطبعا من نافلة القول أنه شخصيا قد تقدم بخطة انسحاب من طرف واحد في فترة كتابة هذا الفصل من الكتاب. هذه مسألة تكتيكية إذن. فقد عارض شارون في حينه تحركات كسنجر لاتفاقيات فصل القوات ثم عاد وأيدها بعد أن ضمه رابين كمستشار إلى عملية صنع القرار في فترته الأولى. وعارض الحكم الذاتي بدايةً باعتباره تمهيدا لقيام دولة ثم أيده، وعارض فكرة الدولة الفلسطينية ثم عاد وأيدها، وعارض فكرة الانسحاب من طرف واحد من القطاع ثم عاد وأيدها. ونحن ندعي أنه مع ذلك حافظ على نفس الموقف، وأنه ليست المعارضة فقط كانت تكتيكية بل أيضا تأييد كل معارضيه لم يكن أقل تكتيكية وأخضع في النهاية لنفس التصور الاستراتيجي.

أما السلام الدائم فممكن برأيه فقط عندما لا يعترف العرب بإسرائيل كحقيقة قائمة، كما في اتفاقيات كامب ديفيد مثلا، بل عندما يعترفون بأن لليهود حقا تاريخيا بإقامة دولة في هذه البلاد. هذا هو شرط الحل الدائم وليس هذه التنازلات أو تلك(٤٥). وقد برر شارون في مقابلة أجراها مع يديعوت أحرونوت موقفه المعارض للبحث العقيم عن حل دائم بموقف هنري كسنجر الذي سأله مندهشا لماذا وافق على تفكيك المستوطنات في سيناء في إطار اتفاقية السلام مع مصر؟ فأجابه شارون على ذمة شارون، ذمة الراوي، إنه دون ذلك لم يكن بالإمكان التوصل إلى سلام دائم، فأجابه كسنجر متسائلا: وهل تسمي علاقتكم الحالية مع مصر سلاما دائما؟(٤٦). وشارون، الذي يروي هذه القصة، شريك في هذا التساؤل الأخير.

تتضمن حالة اللاحرب مع الفلسطينيين ـ كحالة اتفاق برأي شارون ـ «دولة فلسطينية في حدود اتفاق واي الذي توقف عند إعادتي نشر قوات ضمن اتفاقيات أوسلو والقاهرة. تضاف إليهما إعادة الانتشار الثالثة، لتصل إلى ٤٢٪ من الأرض باتفاق ونتيجة مفاوضات، أي ليس من طرف واحد». و«تكون هذه الدولة مقيدة محددة منزوعة السلاح، خلافا للوضع اليوم، ولها قوات شرطة فقط مع السلاح اللازم للحفاظ على الأمن، وتحافظ إسرائيل لسنوات طويلة على حدودها الخارجية، ولا توقع دولة كهذه على تحالفات مع دول معادية لإسرائيل، ومن حق إسرائيل الطيران في أجوائها، وما دام لا يمس بأمن إسرائيل فلا مشكلة عندي»(٤٧). يضاف إلى هذا الوصف الحفاظ على تواصل إقليمي فيها وإيجاد حل

لقضية الحواجز الإسرائيلية، فبرأيه أن هذه هي المسائل التي تزعج الفلسطينيين في حياتهم اليومية[٤٨].

لنعد إلى جذور أفكار شارون في الكيان الفلسطيني. كان شارون قد أيّد فكرة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة كما عرضها بيجن، وجعلهما محور أفكاره السياسية المتشعبة في القضية الفلسطينية، وبخاصة بعد حرب لبنان ١٩٨٢، والتي فشل فيها بتهجير الفلسطينيين إلى الأردن بالتواطؤ مع المليشيات اللبنانية المعنية بتهجيرهم. وبينما كان الهجوم الإسرائيلي على لبنان في أوجه، كان شارون قد فضح العلاقة بين تلك الحرب وخطة الحكم الذاتي من كامب ديفيد. وهكذا صرح في مؤتمر صحافي من يوم ٢١ حزيران ١٩٨٢ قبل انقضاء أسبوعين على بدء الحرب: «على سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة أن يفهموا الآن أنه لا يوجد الآن سواهم يحل لهم مشاكلهم. تفهم العديد من الشخصيات كما يفهم السكان حاليا أن الطريق إلى السلام هو مفاوضات مباشرة بينهم وبين إسرائيل.. هذه القضية معلقة إلى أن يتضح إلى أي مدى سوف يُقطَع رأس منظمة التحرير الفلسطينية.. أنا أعتقد أن عرب يهودا والسامرة وغزة سوف يجرون مفاوضات، وفي الأيام القادمة بعد أن تهدأ الجبهة سوف نبدأ بهجوم سلام على غرب المناطق في محاولة لإيجاد اتصال مركز معهم من أجل الحوار لإقامة حكم ذاتي، أوتونوميا»[٤٩].

ما لم يتوقعه شارون هو أن حرب لبنان سوف تستورد مركز ثقل منظمة التحرير إلى الأراضي المحتلة العام ٦٧، فأدت عكس غرضها السياسي المعلن. وفقط سوء إدارة الصراع في الانتفاضة الأولى وحرب الخليج الثانية المسماة حرب الكويت ضربت منظمة التحرير إلى الحد الذي جعلها هي تضطلع بمهمة التفاوض بالشروط التي وضعها شارون في حينه، فتبدو حرب لبنان كأنها نجحت. وفي الواقع أن نتائجها تحققت على المستوى الفلسطيني بفعل عوامل عربية وفلسطينية. ولكن من الواضح ما الذي تعنيه حرب شارون المستمرة ضد الفلسطينيين؟ والى أين من المفترض أن تؤدي؟

وبعد أقل من ستة أشهر على مقال شارون المقتبس أعلاه، والذي نشره العام ١٩٨٢، نجده يصرح أنه مستعد بسرور أن يفاوض الأردن على أساس برنامج

الأوتونوميا من كامب ديفيد[٥٠]. وفي فترة لاحقة يبلور شارون تصوره للحل مع الفلسطينيين بشكل أدق يوجب برأينا فهم موقفه من الدولة الفلسطينية في فترة حكمه على ضوء هذا التطور من العام ١٩٨٨ عندما كتب شارون حول الحكم الذاتي الفلسطيني وعلاقته بالأردن ما يلي: «أنا شخصيا أؤمن ببرنامج الأوتونوميا كجسر سلام بيننا وبين الدولة الفلسطينية القائمة في الأردن. في المستقبل الأبعد سوف تقود الأوتونوميا إلى فدرالية، أو كونفدرالية إسرائيلية فلسطينية على ضفتي الأردن»[٥١]. وخلافا لما يعتقد البعض، فإن شارون قصد ويقصد أن الأردن هي الدولة الفلسطينية، ولكن ليس بالضرورة بمعنى تغيير النظام السائد في المملكة الأردنية، فلا يهمه ولم يهمه في يوم من الأيام أن تكون الدولة الفلسطينية مملكة هاشمية طالما وجد الفلسطينيون في الضفة والقطاع تعبيرهم فيها. ويعرف شارون تمام المعرفة أن الدولة الفلسطينية بالمواصفات التي يقصدها، والتي طرحها رسميا لأول مرة في خطابه في اللطرون العام ٢٠٠١ قبل أن يطرحها بوش، لا يمكن أن تعيش إلا من خلال علاقة مع شرق الأردن، وهذا هو الأساس: أن يتم الفصل الديموغرافي مع إسرائيل السيادية بشروطها الأمنية والتاريخية (القومية الرمزية الطابع)، وأن تكون العلاقة السيادية مع شرقي الأردن. بهذا المعنى لم يغير شارون كثيرا من عقلية المؤسسة الصهيونية التي نشأ وترعرع فيها، عقلية بن جوريون و«مباي» عموما التي سيطرت على ثقافة ضباط الجيش أولئك الذين انعطفوا في السياسة بعد الخدمة العسكرية يسارا أو يمينا. ولذلك يقول شارون في مرحلة مبكرة العام ١٩٨٠ داعيا الملك حسين إلى لقاء مباشر: «لم أقل إنه يجب تحويل الأردن إلى دولة فلسطينية، وإنما أن الأردن هو دولة فلسطينية، ٦٠٪ من سكانها فلسطينيون»[٥٢]. والقصد هو أنه لا يدعو لقيام عمل فاعل في الأردن تغييرا أو قلبا للنظام، وإنما أن تعتبر المملكة كما هي دولة فلسطينية ولا تشغله بعد ذلك مسألة طبيعة النظام فيها.

وفي مقال نشره في مرحلة بداية الانتفاضة الأولى التي دعا شارون باستمرار لاستخدام يد حديدية لقمعها، فصّل شارون «شروط الإطار» التي يجب على إسرائيل أن توضحها للأمريكان كشروط لأية تسوية مقبلة: «القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية، يشكل نهر الأردن حدودا أمنية شرقية لإسرائيل[٥٣]، لن

يوجد جيش آخر غير الجيش الإسرائيلي غربي الأردن، إسرائيل هي المسؤولة عن الأمن الداخلي والخارجي في كل «أرض إسرائيل الغربية» (كل ما يقع غربي نهر الأردن)، لن تكون هنالك سيادة في «يهودا والسامرة وغزة»، لن تقوم دولة فلسطينية ثانية غربي النهر، يجب حل قضية اللاجئين الفلسطينيين عربيا، الجولان جزء من أرض إسرائيل». وفي نهاية مقاله يقول شارون «يمكّن اقتراحي في المستقبل من تطبيق خط الـ«ليكود»؛ دولة فلسطينية في الأردن وإدارة ذاتية بموجب كامب ديفيد، كمرحلة انتقالية (ليس في كل المناطق) وتطبيق خط حزب العمل (إذا فازت في الانتخابات في المستقبل) بالتوصل إلى تسوية أراض territorial compromise[٥٤]. لا يترك هذا الإطار مجالا إلا للحكم الذاتي للفلسطينيين، أقرأ دولة بلغة شارون الحالية وهو في الحكم، بالاتصال مع «دولتهم الفلسطينية في الأردن».

متى بدأ التغيير؟ مع استمرار الانتفاضة الأولى وإعلان الأردن فك الارتباط بالضفة الغربية وقطاع غزة من طرف واحد. عندها اقترح شارون بشكل عيني ما يجمع بين برنامجي الـ«ليكود» والعمل. وقام بتحدي حزب العمل في مقال مهم أتبعه بمؤتمر صحافي أثار الانتباه، اقترح راميا قفازه بوجه هذا الحزب الرد على خطوة الأردن هذه بضم المناطق غير الخاضعة لتسوية الأراضي مع الأردن إلى إسرائيل من طرف واحد. لقد تبنى شارون خطة «ألون» عمليا، إذ اقترح ضم أراض بموجبها لإسرائيل والتنازل عن الأراضي التي اقترح ألون التنازل عنها للفلسطينيين أنفسهم بدلا عن الأردن.

لقد سحب الملك في حينه البساط إذن من تحت أرجل خيار حزب العمل الأردني، خيار ألون، الذي دعا إلى إعادة المناطق المكتظة بالسكان إلى الأردن. واقترح شارون عمليا استباق ولادة الخيار الفلسطيني على أنقاض الأردني بتحديد مكانه في مناطق «خطة ألون»، وضم ما تبقى لإسرائيل[٥٥]. وإذا فحصنا الموضوع جيدا، نجد أن المناطق التي أفردها شارون في حينه للخيار الفلسطيني، استباقا لمحاولات منظمة التحرير الفلسطينية أن تحل محل الأردن بعد فك الارتباط، هي

المناطق التي تشكل ٤٢٪ من الضفة الغربية وقطاع غزة. مع الفرق أولا: أن منظمة التحرير الفلسطينية حلت محل الأردن في اتفاقيات أوسلو، وهذا واقع قائم بالنسبة لشارون ورثه عن رابين. وثانيا: أن الحديث يتم في مرحلة شارون في الحكومة عن دولة وليس عن حكم ذاتي. ولكن لو فحصنا مفهوم الدولة عند شارون حاليا نجد أنه يضيف إلى مفهومه عن «الحكم الذاتي» أن يتولى الفلسطينيون شؤون الأمن الداخلي، وأن تكون لديهم مظاهر سيادة[٥٦].

بدل الخاتمة

جوانب مسكوت عنها للتحرك السياسي في عهد شارون

أريئيل شاينرمان ابن المزارعين الذين هاجروا إلى البلاد في العام ١٩٢٢، والمولود عام ١٩٢٨، والذي سماه بن جوريون اريك شارون متوسما فيه بشائر الجندي العبري المقبل، قد جسد في سيرته سيرة العسكرتارية الإسرائيلية في تحولها من الاستيطان الزراعي من بيت والديه إلى الحياة الحزبية في يمين الوسط، بما في ذلك من حيث تطوير تعامل لبرالي مع اقتصاد السوق. ويبدو أن الاقتصاد المتطور الذي تحدثنا عنه مطولا في الباب الثالث يتحمل، كما يبدو أن النخب القديمة تتكيف. ويجسد شارون حالة تكيف النخب القديمة الإسرائيلية المتعصبة ليهودية الدولة مع الظروف الجديدة ليجهض الطرح الجديد الذي بدا وكأنه يتبلور في المجتمع الإسرائيلي، ويحمله المجتمع المدني والطبقة الوسطى في الطريق إلى تسوية مع العرب. عندما ازدهر هذا الخيار كان شارون منزويا معزولا. ثم تبين أن هذا الخيار هو وهم في ظل بنية الدولة الحالية، وأن الأزمة تثبت أن خيار العسكرتارية العلمانية القديمة التي تصر على صهيونية الدولة لم يندثر، وأنه قادر على التكيف مع الظروف الجديدة التي يتطلبها المجتمع والاقتصاد الحديثين مع الحفاظ على الخيارات الأيديولوجية القديمة.

تنسجم عودة شارون بعد هذه المسيرة الطويلة التي انتهينا إلى بدايتها في الفصل الأخير مع عودة التأكيد على يهودية الدولة دون الحاجة لتحالف مع الأحزاب الدينية، وإثبات لفاعلية الأمن في الحياة السياسية الإسرائيلية وطبيعة إسرائيل الكولونيالية التي تمارس في عهد شارون سياسة فصل عنصري. تفسح وطنية

يهودية الدولة ووطنية الأمن المجال حتى لمن يحمل هذا الحمل الثقيل من الجرائم والمغامرات للتسلق من جديد إلى أعلى درجات هرم السلطة في إسرائيل. لقد اخترنا أن ننهي هذا الكتاب بملاحظة حول التحركات السياسية لشارون تربط بعض أجزائه بالواقع السياسي، فصحيح أن الكتاب نظري إلى حد بعيد، ولكنه يتناول السياسات. ولا أفضل كخاتمة له من تطرقٍ إلى سلوك القيادة الإسرائيلية السياسي مع الانتهاء من كتابة هذا الكتاب.

كانت الخطوة السياسية الأولى في تنفيذ خطة شارون السياسية تصعيد سياسات القوة ضد الشعب الفلسطيني بشكل شامل ومحاصرة القيادة الفلسطينية يوم ٢٩ آذار ٢٠٠٢ بعد الاجتياح مباشرة. وقد أعلن بوش «رؤياه» لحل الصراع يوم ٢٤ حزيران ٢٠٠٢، وبدأ الضغط السياسي على القيادة المحاصرة بعد هذا الإعلان لتعيين رئيس حكومة فلسطيني ونقل المسؤولية عن الأجهزة الأمنية له أو إلى وزير داخلية.

وكان شارون قد توقع بداية تطبيق تصوره لخارطة الطريق مع الحكومة الفلسطينية الجديدة. ولكن نفس تصوره الذي أوصله إلى منطق فك الارتباط من طرف واحد هو أيضا ما جعل أول رئيس حكومة فلسطيني يستقيل. وقد أفشل التناقض بين الإملاء الإسرائيلي والشرعية التي تستقي منها القيادة الفلسطينية وجودها هذه الحكومة التي كان من المفترض أن يتوصل شارون إلى اتفاق معها. لقد تبنت الحكومة الفلسطينية خارطة الطريق دون تحفظ. أما شارون فلم يتبنها لحظة واحدة وبقي مصرا على ما يسميه «رؤيا بوش» من خطابه الذي يحظى في نهايته الفلسطينيون بدولة دون حدود بعد صفحات طويلة من الالتزامات الفلسطينية.

وبعد استقالة الحكومة الفلسطينية مباشرة يوم ٦ أيلول، سبتمبر ٢٠٠٣، أي بعد ثلاثة أشهر من مؤتمر العقبة الذي عقد يوم ٤ حزيران، يونيو ٢٠٠٣، ألقى شارون خطابه في هرتسليا يوم ١٨ ديسمبر، كانون الأول ٢٠٠٣ والذي أكد فيه أنه لن يبقى المجتمع الإسرائيلي رهين التقلبات الفلسطينية والعجز الفلسطيني عن الالتزام أمنيا لإسرائيل، وأنه سوف يقوم بطرح خطة من طرف واحد تتضمن فك ارتباط مع غزة وسحب مستوطنات من «شمال السامرة»، منطقة جنين. وعرض شارون خطته

للانفصال من طرف واحد على الحكومة الإسرائيلية يوم ١٨ نيسان ٢٠٠٤، وفشل في الاستفتاء الداخلي في الليكود، ولكنه أصر ونجح يوم ٦ يونيو حزيران ٢٠٠٤ في تمريرها معدلة في الحكومة.

وبعد مرور عام بالضبط على مؤتمر العقبة الذي زاره شارون بأفكاره وتحفظاته الأربعة عشر على خارطة الطريق، عاد شارون وطرح أفكاره وحده دون مؤتمر ودون شريك فلسطيني وبدعم كامل من الولايات المتحدة، وتنضم إليها الرباعية بعد مرحلة تلكؤ كما تفعل أوروبا عادة في مسألة الموقف مما يسمى «عملية السلام».

أخرجت خارطة الطريق مبادرة السلام العربية من التداول الدبلوماسي، وأخرجت خطة شارون خارطة الطريق من التداول. ثم كادت الخلافات الإسرائيلية الداخلية داخل معسكر اليمين تحديدا تتحول إلى خبر في كل بيت عربي. وبات الجميع وأصبح وهو ينتظر ما سوف يفعله هذا الوزير أو ذاك من المفدال. أما عندما ينتظر العالم العربي ورود تفاصيل من هذا النوع من إسرائيل، وعندما يحفظ المعلقون أسماء الوزراء المعارضين وأسماء أعضاء البرلمان من الليكود عن ظهر قلب، فإن هذا دليل على أنها «اللعبة الوحيدة في المدينة» أو للدقة في العالم العربي.

وفي الوقت الذي مالت فيه الحالة الرسمية العربية إلى التعامل مع اقتراح شارون فك الارتباط من طرف واحد بالانسحاب من قطاع غزة وفرض الحدود من طرف واحد في الضفة كأنها خطوة إلى الأمام تريح الحالة السياسية المتوترة منذ بدء الانتفاضة، فقد تبين أن هذه الخطوات هي جزء من مزاج إسرائيلي عام ينحو منحى الانفصال عن العرب ويشمل أيضا بناء الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية بموجب المصالح الإسرائيلية وإملاء الحدود من طرف واحد في الضفة الغربية.

فقد نشرت في الصحافة الإسرائيلية مع الانتهاء من إعداد هذا الكتاب يوم ٢١ حزيران ٢٠٠٤ نتائج استطلاع للرأي العام يؤكد مسيرة إسرائيل الظافرة نحو الأبارتهايد. أجري الاستطلاع في إطار بحث تحت عنوان «التطرف السياسي» في جامعة حيفا وأشرف عليه البروفيسور جبرئيل بن دافيد من «مركز بحوث الأمن القومي». وقد أجري الاستطلاع في شهر أيار/ مايو الماضي وشمل نحو ١٠١٦ مشتركا يمثلون كافة شرائح السكان، عربًا ويهودا ومستوطنين ومتدينين ومهاجرين جددا.

وأهم نتائج هذا الاستطلاع:

* أن نحو ٦٤٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن على إسرائيل أن تشجع هجرة المواطنين العرب إلى خارج حدود الدولة، أي يؤيدون «الترانسفير»، طوعيا على الأقل. ويترك البحث للخيال أن يفسر ماذا يعني تشجيع الهجرة، وكيف يتم، وبأي وسائل تقنع العربي أن يستنتج هذا الاستنتاج؟

* أن نحو ٥٥٪ من اليهود يشعرون أن عرب الداخل يشكلون خطرا على أمن الدولة. ونحو ٤٩٪ يعتقدون أن عرب الداخل يحصلون من الحكومة على «تعامل ودي أكثر مما ينبغي». والمقصود حكومة شارون التي تميز ضد المواطنين العرب في كافة مجالات الحياة. و٤٥,٣٪ من اليهود يؤيدون مصادرة حق التصويت والترشح للانتخابات من المواطنين العرب الداخل. ونحو ٧٩٪ من اليهود يؤيدون سياسة التصفيات في المناطق الفلسطينية. ونحو ربع المشاركين اليهود قالوا إنهم كانوا سيفكرون بالتصويت لحزب مثل «كاخ» لو تم السماح له بدخول الانتخابات. و«كاخ» هو حزب الراب مئير كهانا الفاشي الذي دعا صراحة إلى طرد العرب من داخل الخط الأخضر ومن الضفة الغربية وقطاع غزة بالقوة.

قالت د. دفنا كنتي-نيسيم، باحثة في المركز(٥٧) إن نتائج الاستطلاع قد أكدت وجود ارتفاع في منسوب العداء من تجاه العرب في البلاد، وإن هذا الاستطلاع هو الثالث الذي يجريه المركز حيث أجري بحثان سنة ٢٠٠١ و٢٠٠٣. وتؤكد المقارنة في كل الأسئلة أن هنالك ارتفاعًا في العداء تجاه العرب وأيضا تجاه العمال الأجانب، وهي تعزي هذه النتائج إلى أنه في الدولة المتواجدة تحت التهديد المستمر هنالك نزعة عداء وكراهية للأقليات. ونحن بالطبع لا نكتفي بالتفسير الأمني للعداء للعرب، وقد تنامى فعلا مع تطور الانتفاضة، ولكننا نرى أن يهودية الدولة هي ليس مجرد صفة أو مفارقة أو وعاء للتوتر أو الاسترخاء الأمني، بل أيديولوجية سائدة تمنع فصل الدين عن الدولة وتدفع للتأكيد على الهوية اليهودية، وعلى الانتماء، أي على العضوية في الجماعة كأوراق ثبوتية في الملكية على الدولة. بهذا المعنى لا يوجد أساس حقيقي للمواطنة الفردية القائمة على حقوق وواجبات منفصلة، وإنما يسود شعور عام بملكية جماعة على الدولة، والعضوية في الجماعة هي أسهم ملكية، وكراهية العربي في حالات معينة هي تأكيد للهوية.

الحالة ليست جديدة إطلاقا. وللتذكير فقط نستعيد ما يلي من أبحاث أخرى من مراكز أخرى:

في استطلاع للرأي أعده مركز «يافي» للأبحاث الاستراتيجية(٥٨). يستدل أن ٤٦٪ من اليهود في إسرائيل يؤيدون عملية «الترانسفير»، أي الترحيل الجماعي للعرب من المناطق المحتلة عام ٦٧. و٣١٪ يؤيدون «الترانسفير» للعرب داخل الخط الأخضر. التفاقم واضح للعيان مع أن «الخطر الأمني» قد انخفض منذ ذلك الوقت. كما اعتقد ٦١٪ من اليهود حسب نفس استطلاع الرأي، أن المواطنين العرب داخل الخط الأخضر يشكلون خطرا أمنيا على دولة إسرائيل. (نسبة مقلوبة عن البحث الأخير المذكور، إذ قلت فيه مقارنةً مع هذا الاستطلاع نسبة من يرون بالعرب في الداخل تهديدا أمنيا، وارتفعت في الوقت ذاته نسبة من يرغب بطردهم، أين العلاقة بين الأمرين؟). وأيد ٦٠٪ من المواطنين اليهود في الدولة العبرية فكرة تشجيع هجرة عرب ٤٨ إلى خارج دولة إسرائيل.

كما تجلت الوحدة الوطنية اليمينية بالموقف الصريح المعادي للديموقراطية ولمفهوم المواطنة لدى ٨٠٪ من المستطلعين في آذار ٢٠٠٢ الذين يرفضون إشراك المواطنين العرب في الداخل في أية قرارات مصيرية تهم الدولة، مقابل ٧٥٪ في العام ٢٠٠١، و٦٧٪ في العام ٢٠٠٠، و٥٠٪ في العام ١٩٩٩(٥٩). وتتجلى النزعة اليمينية المعادية للديموقراطية في أمور تبدو صغيرة ولا تلفت الانتباه رغم كونها مؤشرا هاما على النزعة اليمينية المعادية للديموقراطية.

وما زال هذا هو الموقف السائد في الرأي العام الإسرائيلي رغم التحول اليميني وازدياد شرعية المواقف العنصرية وأشكال التعبير عنها، وما زال هذا الموقف ينطلق من ضرورة الانفصال عن الفلسطينيين باتفاق بين دولتين، أو من طرف واحد. وقد أضيفت إلى «يهودية الدولة» كقيمة عليا عدم إمكانية «التعايش» مع الفلسطينيين إلى حد تأييد حتى منح مناطق تشمل قسما من عرب الداخل للدولة الفلسطينية في إطار اتفاق (يؤيد هذا التوجه ٥٢٪ في استطلاع للرأي العام نشرته هآرتس يوم ٤ تموز ٢٠٠١. وخلال كل استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي التي راجعناها طيلة سنة كاملة نجد أغلبية تؤيد قيام دولة فلسطينية، وأغلبية أكبر ترى أنها ستقوم على أية حال في النهاية.

فكرة الفصل هي الفكرة الأقوى التي تحظى بأغلبية في المجتمع الإسرائيلي. وتُخضع الموقف من الاستيطان لهذا الموقف. فـ ٦٥٪ يدعمون تفكيك المستوطنات التي يقتضي الفصل تفكيكها، و٥٢٪ أيدوا تفكيك المستوطنات بالقوة إذا تطلب الفصل من طرف واحد ذلك(٦٠)، وأيدت نسبة ٦٦٪ تفكيك كافة مستوطنات قطاع غزة ضمن اتفاق مع الفلسطينيين، ونسبة ٧٠٪ أيدت تفكيك المستوطنات المبنية في مناطق عربية مكتظة بالسكان(٦١). كما دعم ٦٠٪ تفكيك جزء من المستوطنات، ولكن الأهم من ذلك أن هنالك انشقاقا حقيقيا تجاه إمكانية إزالة كافة المستوطنات، يرافق هذه النزعة ذات الأغلبية الواضحة لإخضاع الموقف من المستوطنات لفكرة الفصل. فالموقف الداعي لإزالة كافة المستوطنات في إطار اتفاق سلام مع الفلسطينيين ليس موقف أقلية ضئيلة بل يكاد يحظى بدعم نصف المجتمع الإسرائيلي (٦٢).

و تأتي الاستطلاعات المكملة لتثبت أن الفصل والاقتناع به ليس اقتناعا بحل عادل أو غير عادل للقضية الفلسطينية، بل قد يؤدي إلى تدهور نزعة الفصل إلى هيمنة الثقافة العنصرية بشكل كامل، وأنه لا يجوز أن يبحث موضع الفصل كأنه مجرد انسحاب إسرائيلي بمعزل عن المعطيات أعلاه. وكما تشكل الاغتيالات والجدار مركبا من مركبات إملاء شروط الفصل على الفلسطينيين في مرحلة شارون بما في ذلك فسح المجال بالحديد والنار والاغتيالات لنشوء قيادة تتقيد مع هذه الشروط، كذلك لا يجوز رؤية المشاريع السياسية الإسرائيلية بمعزل عن الثقافة السياسية المساندة لها، وهي ثقافة عنصرية لا شك في ذلك. والمسايرة العربية أو الفلسطينية للمطالب والشروط الإسرائيلية المصاغة بهذا المنطق لا تفيد العرب ولا الفلسطينيين من المتبرعين بها، بل تشرعن عنصرية لا شرعية لها في أي دولة متحضرة من الدول التي يريد العرب إثارة إعجابها. هذه العنصرية الإسرائيلية ليست مسألة جانبية، ولا هي ظاهرة مرافقة أو عارض من عوارض المواجهة، بل هي مسألة بنيوية.

هوامش الباب الخامس

(١) لمراجعة نشاطه القتالي وبعض خطوط شخصيته راجع: موشي زوندار، سييرت مطكال (وحدة الأركان القتالية)، (كيتر، القدس ٢٠٠٠) فصل تحت عنوان «مرحلة إيهود باراك» ص. ٥٤ - ٦٣. والمقصود مرحلة باراك في قيادة هذه الوحدة. ومما يذكر عن شخصيته إنه لم يكن في ذهنه مثل أعلى يصبو إليه في جيل العشرين عندما دخل الوحدة سوى صورة المقاتل مئير هارتسيون من أساطير الوحدة ١٠١، وقد تطرقنا إليه في الباب المتعلق بالنزعة الأمنية. ص. ٥٤.

(٢) عاد وعينه وزيرا للخارجية في نهاية فترته بعد استقالة دافيد ليفي.

(٣) ربما تأكيدا للصورة التي رغبت المعارضة الإسرائيلية أن ترسمها لفترة حكم نتنياهو كمرحلة حكم الرعاع.

(٤) من أفضل ما كتب عن شخصية باراك في هذا السياق مقال لاريه كسبي «أنا»، (ملحق جريدة هآرتس ٨/ ٧/ ١٩٩٩).

(٥) في كتابه الهام عن باراك يتابع رفيف دروكر - الذي عمل في فترة باراك محللا سياسيا في إذاعة الجيش «جلي تساهل» - تحرك باراك في الشأن السوري ويعتبره مؤشرا على تردده وعدم حزمه واستحواذ الاستطلاعات عليه، وهو يحمله بشكل واضح مسؤولية فشل المفاوضات على المسار السوري.

(٦) فقط التجمع الوطني الديموقراطي من بين الأحزاب العربية صوّت مع حل الكنيست ولم يوافق على اعتبار نتنياهو أخطر من شارون. ويبدو أن الأسباب الحقيقية لتصويت الأحزاب العربية ضد حل الكنيست كان بسبب خوفها من الانتخابات في حينه في بداية الانتفاضة، إذ كان المستفيد الأساسي من الانتخابات في أجواء بدايات الانتفاضة هو الحركة الوطنية ممثلة بالتجمع الوطني الديموقراطي.

(٧) في شهر أيلول، سبتمبر، من العام ٢٠٠٠ كان باراك يردد في وسائل الإعلام الإسرائيلية أنه «إذا كان هنالك شريك فسوف نتوصل إلى اتفاق» وفي يوم ٩ تشرين الأول، أكتوبر ٢٠٠٠، قال باراك في مقابلة لعدة وسائل إعلام إسرائيلية إنه لا يوجد شريك للتفاوض»، وأعتقد أنه كانت هذه المرة الأولى التي تم فيها التصريح بهذا الوضوح من قبَل قائد حزب العمل منذ أوسلو. ومنذ ذلك اليوم طور باراك المقولة إلى المفاخرة بأنه كشفَ أو فضح حقيقة أن القيادة الفلسطينية ليست شريكا تفاوضيا.

(٨) تم تغيير طريقة الانتخابات بالعودة إلى الطريقة القديمة كأول عمل يقوم به الائتلاف الجديد، إذ صوّت البرلمان الإسرائيلي على القانون بالقراءات الثلاث يوم ٧ آذار ٢٠٠١ .

(٩) يوم ٥ أيلول ١٩٩٩ استقالت «يهدوت هاتوراه» من حكومة باراك بعد نقل مولدات للكهرباء يوم السبت ٤/٩/١٩٩٩ . انظر معاريف يوم ٦ أيلول ١٩٩٩ .

(١٠) لقد تبينت صحة هذه المقولة بشكل متطرف ملفت للنظر عندما تبنت حكومة شارون ميزانية الدولة ذاتها التي أعدتها حكومة باراك والتي منع الـ «ليكود» و«شاس» تمريرها في الكنيست عندما كانا في المعارضة .

(١١) كتبت في مقالة تحت عنوان سقوط باراك ما يلي: لقد توقعنا أن يؤكد شارون على حل مرحلي طويل المدى على المسار الفلسطيني . وها هي صحيفة هآرتس ١٨/١/٢٠٠١، تسرب أنباء برنامجه هذا . كان الموضوع متوقعا للأسباب التالية: ١- شارون مقتنع أن برنامج باراك لن يلقى قبولا لدى العرب والفلسطينيين وبالتالي لن يجلب سلاما . ٢ـ هو ذاته لن يذهب أبعد من باراك لإرضائه . ٣ـ على الفلسطينيين إذن أن يغيروا وجهة نظرهم من الحل . ٤ـ هذا الأمر لن يتم قريبا، إذن لا بد من مرحلة انتقالية طويلة ، يخلق الله فيها ما لا تعلمون، وتولد فيها حقائق جديدة على الأرض .

وإذا أراد شارون أن يحافظ على سلطته فسوف يضطر إلى احترام قواعد اللعبة السياسية القائمة في مجتمعه وفي المنطقة . . ولكن رغبته هذه سوف تصطدم بحدود موقفه السياسي اليميني الذي يتعامل مع الفلسطينيين والعرب عموما بمنطق الردع، كما سوف تصطدم بنزعاته الاستيطانية التوسعية .

(١٢) انظر كتاب شلومو بن عامي، مكوم لكولام، مكان للجميع-أيلي بار نفي يتحدث مع شلومو بن عامي، (هاكيبوتس هميئوحد. تل أبيب، ١٩٩٨) . . وأيضا مقابلة آري شبيط مع شلومو بن عامي في هآرتس يوم ١٤ أيلول، ٢٠٠٠ .

(١٣) زئيف شيف، دان مرغليت، ناحوم برنيع، آمنون ابراموفيتش وغيرهم من صناع الرأي العام، أو الأصح الخيال الشعبي .

(١٤) انظر مقالنا الذي نشرناه حول الموضوع في حينه تحت عنوان «المنتصر والمهزوم في الانتخابات الإسرائيلية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٩ صيف ١٩٩٩ .

(١٥) توقعنا أن يفعل شارون ذلك في مقالة «سقوط باراك»، نشرت في مجلة وجهات نظر، عدد ٢٧، أيلول ٢٠٠١ . وجاءت صياغة هذه الجملة بالفعل المضارع: « لذلك فقد يحاول شارون إضافة مفهوم الدولة وبعض التواصل الإقليمي الفلسطيني بإزالة مستوطنات صغيرة ومعزولة في قطاع غزة . . . . . . ».

(١٦) لقد تبينت صحة هذه المقولة بشكل متطرف ملفت للنظر عندما تبنت حكومة شارون ميزانية الدولة ذاتها التي أعدتها حكومة باراك، والتي منع الليكود وشاس تمريرها في الكنيست عندما كانا في المعارضة .

(١٧) عوزي بنزيمان، نفس المصدر ص ٣٥ - ٣٦ . بعد أن اتصلت بالكاتب توجهت إلى قرية قطنّه وصحح السكان معلوماتي: في تلك الليلة قتل ثلاث نساء وليس اثنتين، وقد طلبت الأسماء فوافوني بها . وكان من المهم أن أثبت الأسماء في هذا الكتاب لأنهن أول نساء عربيات قتلن بأمر من شارون في عملية عسكرية .

(١٨) خصص المؤرخ العسكري أوري ملشطاين كتابا مصورا بأسلوب جرافيكا الستينيات لتكريس أسطورة الوحدة ١٠١ وسلاح المظليين بشكل عام وأسطورة أريل شارون ورفائيل إيتان ومئير هار تسيون كمقاتلين . وأوري ملشطاين هو مؤرخ مرحلة الهجناة المعروف بنقده الشديد لسياسات الجيش الإسرائيلي وحكومات إسرائيل بصفتها ليست استراتيجية انتصار ينفعل على طول الكتاب إعجابا من الوحدة وأساليبها . وهو يروي عملية تأسيسها كما يلي: « في نهاية تقريره حول العملية أوصى اريك بإقامة وحدة خاصة تؤهل نفسها لعمليات اجتياح وراء الحدود . قائد وحدة القدس الكولونيل ميشال شاحم اقترح على رئيس الأركان الجنرال مردخاي مكليف إقامة هذه الوحدة، واقترح الرائد شارون قائد إحدى كتائب الوحدة المقدسية أن يترأس الوحدة . » أوري ميلشطاين، ملحموت هتسنحانيم، حروب المظليين، (رامدور- تل أبيب، ١٩٦٨) ص ١٨ .

(١٩) بني موريس، ملحموت هجفول شل يسرائيل، حروب إسرائيل الحدودية ١٩٤٩- ١٩٥٦، (عام عوفيد- تل أبيب، ١٩٩٦)، ص٢٧٣ .

(٢٠) نفس المصدر .

(٢١) يحاول مؤرخ بن غوريون شبه الرسمي شبتاي طيبيت في مقال نشره في هآرتس يوم ٦ حزيران ١٩٩٤ أن يبرئ ساحة بن غوريون باحثا عن السبب وراء التغيير في نص الأمر، ويصل إلى نتيجة أن مصدر التغيير هو في ثقافة الـ «بلماح» العسكرية، وهو التنظيم الذي ينحدر منه غالبية الضباط في هيئة الأركان والمنطقة الوسطى . وعبارة «قتل أكبر عدد ممكن» بالعبرية «التسبب بخسائر مكسيمالية بالأرواح» انتشرت في استخدام البلماخ منذ أن قررت الهجاناة يوم ١٢ كانون الأول ١٩٤٧ الانتقال إلى سياسة «دفاع فعال وإلى منظومة ردود عقابية» . وكل ما يتحفنا به شبتاي طبيت عمليا هو أنه لا أحد مسؤول وأن هذا النمط من الأوامر والعمليات التي تستهدف القتل ليس جديدا وأن له جذورا عميقة في الثقافة العسكرية .

(٢٢) يعتبر العديد من الكتاب الإسرائيليين اختيار شارون قائد ومؤسس الوحدة ١٠١ لقيادة وحدات من المظليين لتنفيذ هذه العلمية مفصلا في تاريخ الجيش الإسرائيلي، لأن العملية نفسها اتخذت بذلك مجرى مختلفا، وكذلك اتخذ بعدها تاريخ شارون العسكري وعملية تقدمه مسارا آخر على مستوى البلد كلها، فرغم كل الكلام الأخلاقي اعتبرت العملية نجاحا شخصيا لشارون، ومن ضمن ذلك كتاب الصحافي دان مراغليت: وحدة الكوماندو ١٠١، في تمجيد الوحدة وشارون والعملية بهذا المعنى، أي تحويل أسلوب ونهج وأخلاقيات الوحدة إلى نموذج يحتذى . دان مرغليت، يحيدات هكوماندو مئة في احات، وحدة الكوماندو ١٠١، (موكيد: تل أبيب ١٩٦٨) ص . ٨٦ - ١١٨ . ويعتبر دان مراغليت من صحفيي هآرتس القدامى ويمثل التيار المركزي في الصحافة الإسرائيلية، ولكن الكتاب هو قصيدة مديح للوحدة وتبن غير نقدي لنهجها ورواياتها كأنها حقيقة مطلقة .

(٢٣) نفس المصدر السابق . ص ٢٨٧ .

(٢٤) في مقدمته لكتاب مئير هارتسيون يكتب شارون عن الوحدة ١٠١ ما يلي «أبرز عملياتها كان في قبية والخليل . وغيرت هذه العمليات مفاهيم الجيش وأعادت له الثقة بالنفس .

وكان لهذه العمليات تأثير فوري على العدو. في منطقة اللد - حيث كثرت عمليات العدو وكلفتنا خسائر بشرية كثيرة - ساد الهدوء لسنوات طويلة، كما أنجز إنجازا شبيها في منطقة القدس» مقدمة الجنرال أريئيل شارون في: . مئير هارتسون، بركي زخرونوت فصول مذكرات، (لفين-ابشتاين، تل أبيب: ١٩٦٩) ص ١٦.

(٢٥) بني موريس، نفس المصدر، ص. ٤١٣ - ٤١١. يقتبس مذكرات بن غوريون وشاريت.

(٢٦) في الكتاب المميز الذي نشر ورافقته ضجة هائلة في العام ٢٠٠٣ في ذكرى حرب أكتوبر واستند لأول مرة على كم هائل من أشرطة مسجلة بصوت الجنود والضباط أثناء الحرب سجلتها دائرة التوثيق في هيئة الأركان وعلى كم كبير من الوثائق السرية التي لم تنشر في السابق، يعاد أيضا تقييم دور جنرال الاحتياط شارون الذي استدعي إلى الجبهة وكلف بقيادة فرقة مدرعات «اوجدات شريون» في الحرب. ويتضح من الفصل الخاص تحت عنوان «شارون لم يقل الحقيقة» أن شارون كقائد فرقة كذب باستمرار بتسجيلات من صوته، وبشكل منهجي أصر على تنفيذ رأيه وليس الأوامر، وأنه كان يصف الظروف بشكل كاذب للإقناع بصحة رأيه. ويعج الفصل بالتفاصيل التي تؤكد أن الكذب والتقارير الكاذبة شكلت منهجا له في الحرب. انظر رونين برجمان وجيل ملتسر، ملحيمت يوم كيبور، زمان اميت، حرب يوم الغفران في الزمن الحقيقي، (منشورات يديعوت أحرونوت، تل أبيب ٢٠٠٣) ص. ١٤١ - ١٥٩. ومن أغرب ما قيل عنه إبان الحرب ما قاله موشيه ديان في حديثه مع رئيس الأركان بموجب التسجيلات ص. ١٥١-١٥٢. والحديث بين ديان وبن اليعزر رئيس أركانه:

ديان: ماذا يقول جورديش (قائد المنطقة الجنوبية) عن الموضوع؟

بن اليعزر: يقول جورديش: سألته عن الموضوع (سأل شارون) بعض الأسئلة، فأجابني، لم أصدقه، استمعت إلى شبكة اللاسلكي الخاصة به، فرأيت أنه يكذب، إن الأمور معكوسة تماما. . قال رئيس الأركان إن الأمر يفقد الإنسان عقله . . . فقال وزير الدفاع إن الأمر نابع من طريقة تفكير وشخصية الجنرال شارون. وحلل شخصيته وما يفسر انعدام الطاعة . . . بعد ساعات أضاف ديان في حديثه مع رئيس الأركان «تأملت بالأمس في أريك وفكرت. أريك هو . . . يسأل نفسه ليس فقط من القلب مثل كل واحد فينا وإنما ماذا سأستفيد من كل هذا؟ كيف سأخرج من هذا الأمر؟ ماذا سيكون؟ أن أقف هنا وانتظر الأوامر مثل ألبرت، مثل كلمان، جورديش؟ وأين ذهبت مقولة إن اريك جاء إلى القناة ليرتب الأمور؟ ولذلك تفضل إلى العمل. إذا نجحنا نجحنا وإذا لم ننجح يفقد شعب إسرائيل ٢٠٠ دبابة. واريك يكون قد أحدث اختراقا من نوع اختراقات روومل وهكذا. وهو في داخله يؤمن أن هذه هي الطريق ولديه مشكلة اسمها أريل شارون. لا يريد أن يستنتج أحد أنه مثل بقية القادة في التحصينات، ما أقوله لا يعني أنه لا يساهم بشيء من أجل القضية . . .».

ديان كان في الماضي في أيام الوحدة ١٠١ أكثر القادة العسكريين حماسا لشارون ودفاعا عنه. وملاحظته تؤكد ما حلله الكثيرون أن تصرفه كجنرال احتياط في حرب ١٩٧٣ وكأنه أنقذ الدولة له علاقة مباشرة بطموحاته السياسية الحزبية بعد نهاية الحرب.

(٢٧) الترجمة حرفية من البث المباشر في ذلك اليوم وصحافة اليوم التالي. واضح أن اللغة ركيكة، ولكن حديث رئيس الحكومة الإسرائيلي جاء بلغة عامية وبشكل عفوي. فهو لم يقرأ

تصريحات معدة سلفا.

(٢٨) ووصل الأمر حد أن يقوم نواب عرب باقتباس شارون في الكنيست باعتباره قد تغير واستنتج الاستنتاجات الصحيحة ضد كتلته في الليكود.

(٢٩) قبلتها بإضافة أربعة عشر تحفظا أفرغها من مضمونها.

(٣٠) معاريف ٢٨ أيار ٢٠٠٣.

(٣١) يديعوت أحرونوت ومعاريف وهآرتس ٢٨ أيار ٢٠٠٣، وكذلك بيان رسمي من مكتب رئيس الحكومة يوم ٢٧ أيار ٢٠٠٣.

(٣٢) يديعوت أحرونوت ٢٣ حزيران ٢٠٠٣.

(٣٣) انظر هآرتس على صفحتها الأولى يوم ٢٠ حزيران ٢٠٠٤.

(٣٤) بمناسبة مرور ٣٦ عاما على حرب حزيران أصدرت معاريف ملحقا خاصا من ٣٨ صفحة خصص لاستعراض سيرة شارون. من إعداد بوعز جؤون، ووردت في مقابلة مع لويس ص. ٢٦ (معاريف ٨ حزيران ٢٠٠٣).

(٣٥) يديعوت أحرونوت، ١٨ كانون أول ١٩٧٤.

(٣٦) يصعب حصر القائمة الطويلة، ولكن عوزي بنزيمان يجملها بترتيب زمني على طول صفحات كتابه: عوزي بنزيمان، لو عوتسير بادوم، لا يتوقف عند الضوء الأحمر، (آدم: تل أبيب ١٩٨٥).

(٣٧) نص المحادثة من ٤ ديسمبر كانون الأول ١٩٨١ مع فيليب حبيب الذي رد على اقتراحات شارون بعبارة «أنت ترعبني». دافار ٢٤ أيار مايو ١٩٨٥.

(٣٨) استعراض لتصريحات أرييه نؤور سكرتير حكومة بيجن الأولى حول حرب لبنان، يديعوت أحرونوت ٣١ أيار مايو ١٩٨٥.

(٣٩) عوزي بنزيمان، نفس المصدر، (آدم: تل أبيب ١٩٨٥) ص ٢٠٦.

(٤٠) لا بد للباحث النبيه أن يتذكر عند قراءة ما نورده عن هذه الحادثة بما صرح به وزير الزراعة الإسرائيلي يسرائيل كاتس بعد تحرك سوريا السلمي بعد الحرب الأمريكية على العراق منذ مقابلة الرئيس بشار الأسد لنيويورك تايمز. فقد صرح وزير الزراعة الإسرائيلي عن تخصيص ميزانية لبناء المستوطنات في الجولان. النموذج نفس النموذج، والميزانية كما في حالة شارون من ميزانية تطوير الوسط الريفي في وزارة الزراعة. لا شك أن التلميذ نجيب. بقي أن نقول إن يسرائيل كاتس كان في حينه مساعدا للوزير شارون عندما كان وزيرا للزراعة!!! لقد ترك هذا المعلم تلاميذ نجباء في كل مكان.

(٤١) انظر مقالات يشعياهو بورات وأوري دان، الأول في يديعوت أحرونوت ١٩ آب ٧٥، ويهاجم شارون لأنه غيَّر موقفه، بعد أن عينه رئيس الحكومة رابين مستشارا له، والثاني يبرر له أنه لم يغير مواقفه ولكن متطلبات الوظيفة الجديدة تفرض المسايرة، في هآرتس يوم ٢٥ آب ١٩٧٥.

(٤٢) يديعوت أحرونوت، ٣٠ كانون الثاني، ٢٠٠١.

(٤٣) مقابلة، هآرتس ١٣ نيسان، ٢٠٠١.

(٤٤) صحف إسرائيلية يومية: هآرتس، يديعوت أحر ونوت، ومعاريف من يوم ١٦ شباط ٢٠٠١.

(٤٥) معاريف ١٣ نيسان ٢٠٠١، نفس يوم مقابلة هآرتس التي سبق ذكرها.

(٤٦) ليست هذه المقولة واضحة بما فيه الكفاية كما يبدو للذين يتحدثون عن حل دائم، أو أنها لا تلاحظ في سيل الكلام غير الملزم الذي أفقد الكلام قيمته، ولكن لا تكاد تخلو مقابلة مع شارون حول الموضوع دون مثل هذه المقولة، والمقصود أنه يكرر ذلك عشرات المرات خلال مسيرته السياسية بحيث لا نحتاج لإيراد اقتباسات.
(٤٧) يديعوت أحرونوت، ١٦ نيسان ٢٠٠٣.
(٤٨) مقابلة، معاريف، ١٣ نيسان، ٢٠٠١.
(٤٩) مقابلة، هآرتس، ١٣ نيسان، ٢٠٠١.
(٥٠) هآرتس، ٢٠حزيران ١٩٨٢.
(٥١) في نفس هذه المقابلة يتطرق شارون إلى تصريحات صدام حسين في تلك المرحلة من حربه مع إيران حول تفهمه لحاجات إسرائيل الأمنية، فقال إنه يقترح عدم إيلاء أهمية لتصريحات القادة العرب، وإن ما يهم صدام حسين في مرحلة الحرب مع إيران هو حاجات العراق الأمنية وأنه يحاول بواسطة هذا التصريح خلق تفهم أمريكي لحاجات العراق، إنه يحاول التقرب من أمريكا. معاريف ١٣كانون الثاني ١٩٨٣.
(٥٢) مقال شارون، «يجب عدم تنمية الأوهام»، يديعوت أحرونوت، ٢٦ شباط، ١٩٨٨.
(٥٣) يديعوت أحرونوت، ٣٠ آب ١٩٨٢.
(٥٤) لاحظ ليس حدودا سياسية!! وهذا يفسح مجالا لقيام كيان فلسطيني مع حدود سياسية بينه وبين إسرائيل وحدود أمنية بين إسرائيل والأردن على طول نهر الأردن. (المؤلف)
(٥٥) يديعوت أحرونوت، ١٢ آذار ١٩٨٨.
(٥٦) شارون، «لمنع كارثة لأجيال»، يديعوت أحرونوت، ١٢ آب، ١٩٨٨، ومؤتمر صحفي، يديعوت أحرونوت، ١٧ آب، ١٩٨٨.
(٥٧) يديعوت أحرونوت، ١٦ نيسان ٢٠٠٣.
(٥٨) يقسم المجتمع إلى عشرة أعشار من معدلات الدخل الأعلى للفرد إلى المعدلات الأدنى، وتستخدم مؤسسات الدولة الإسرائيلية، ومنها مؤسسة التأمين الوطني، ومكتب الإحصاء المركزي، هذا التوزيع لفحص الفجوات الاجتماعية بدقة أكبر وفحص تأثيرها على معدلات الاستهلاك والوضع الصحي والتحصيل الدراسي، والفوارق بين الإناث والذكور في الدخل والتعليم. وقد اخترنا هذا التوزيع لكي توضع مسألة الفقر في إسرائيل في سياق الأرقام المطلقة وليس النسبية، فنفهم ما يعنيه الوجود في الأعشار الدنيا من حيث أنماط الاستهلاك الممكنة في دولة متطورة رغم الفجوة في الدخل.
(٥٩) هآرتس، ٢١ حزيران ٢٠٠٤.
(٦٠) هآرتس، ١٢ آذار٢٠٠٢.
(٦١) يديعوت أحرونوت، ٢٩ آذار ٢٠٠٢.
(٦٢) ٤٥ ٪ في استطلاع معاريف، ١ آذار ٢٠٠٢. و٤٧٪ في استطلاع يديعوت أحرونوت، ٢٩ آذار ٢٠٠٢.

قائمة المراجع العربية

- أبو النمل، حسين، «تحولات الاقتصاد الإسرائيلي خلال عقد ١٩٨٥-١٩٩٤»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧، ص. ٥٤-٧٧.

- العظم، صادق جلال، «ما هي العولمة؟»، الطريق ٥٦ (٤) (تموز/ آب ١٩٩٧)، ص. ٢٦-٤٤.

- بشارة، عزمي، العرب في إسرائيل، رؤية من الداخل، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ٢٠٠٠). (صدرت عنه نسخة فلسطينية عن مؤسسة مواطن لدراسة الديموقراطية تحت عنوان «الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى» (مواطن: رام الله ١٩٩٨).

- بشارة، عزمي، «المنتصر والمهزوم في الانتخابات الإسرائيلية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٩، صيف ١٩٩٩، ص. ٣-٤٩.

- بشارة، عزمي، «بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيليا»، المستقبل العربي، العدد ٢٣١، أيار ١٩٩٨، ص. ٤٩-٥٨.

- بشارة، عزمي، «دوامة الدين والدولة في إسرائيل»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص. ٢٤-٤١.

- بشارة، عزمي، «كيف يمكن فهم شارون، المرحلة والسياسة والمستقبل»، وجهات نظر، العدد ٢٧، أبريل/ نيسان ٢٠٠١، ص. ١٦-٢١.

- خليفة، أحمد، (معد) «نقاش صاخب بين عزمي بشارة واليسار الصهيوني»،

مجلة الدراسات الفلسطينية، (بيروت: العدد ٣٥، صيف ١٩٩٨)، ص. ١٤٢ ـ ١٧٤. (نشرت مجلة الدراسات الفلسطينية ملفا كاملا حول مقابلة عزمي بشارة مع الصحافي آري شبيط في هآرتس يوم ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨ (المواطن بشارة) والزوبعة التي تلتها).

ـ زحلان، أنطون، «الإمكانات البشرية والتقانية الإسرائيلية»، في: مجموعة مؤلفين، العرب ومواجهة إسرائيل، ص. ٤٣٩ـ٤٦٩.

ـ صايغ، يوسف، «الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية»، في العرب ومواجهة إسرائيل، احتمالات المستقبل، الجزء الأول، الدراسات الأساسية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ٢٠٠٠)، ص. ٣٦٩ـ٤١٢.

قائمة المراجع العبرية

ـ أتكين، ألون، مكوم مجوريم فرامات سخار بيسرائيل ١٩٩٩ ـ ١٩٩٣ (مكان السكن ومستوى الأجور في إسرائيل ١٩٩٩ ـ ١٩٩٣)، (مركز أدفا: تل أبيب ٢٠٠٢).

ـ أريان، آشر، هريبوبليكا هيسرائيليت هشنياه: بوليتيكا فمشطار بمدينات يسرائيل (الجمهورية الإسرائيلية الثانية: سياسة ونظام الحكم في دولة إسرائيل)، (زمورا بيتان: تل أبيب ١٩٩٧).

ـ أريان، آشر، بطحون بتسل إيوم، داعت هكهال بيسرائيل بشئيلوت شيل ملحماه فشلوم (الأمن في ظل التهديد، الرأي العام الإسرائيلي في مسائل الحرب والسلام)، (مركز يافه للدراسات الاستراتيجية وبيبيروس: تل أبيب، ١٩٩٩).

ـ أريان، آشر، دافيد نحمياس، دورون نبوت ودانيل شاني، هديموقراطيا بيسرائيل: دوح معكاف ٢٠٠٣ـ برويكط مداد هديموقراطيا (الديموقراطية في إسرائيل: تقرير متابعة الديموقراطية ٢٠٠٣ـ مشروع مقياس الديموقراطية)، (المعهد الإسرائيلي للديموقراطية: القدس ٢٠٠٣).

ـ أريان، آشر وميخال شامير (محرران)، هبحيروت بيسرائيل ١٩٩٦ (الانتخابات في إسرائيل ١٩٩٦)، (المعهد الإسرائيلي للديموقراطية: القدس ١٩٩٩).

ـ أفنيري، أرييه، هتفوساه، كاخ هتبورر شلطون هليكود (الهزيمة، هكذا انهار حكم الليكود)، (ميدوت: تل أبيب ١٩٩٣).

- أفنيري، أرييه، سبير، (بيلج: تل أبيب ١٩٧٦).

- أكرمان، يوسي، «همدينيوت برئيات هتعسياه ببعلوت براطيت تسيبوريت» (السياسة من زاوية نظر الصناعة المملوكة من قبل شركات خاصة - عامة»، في: أمري طوف (محرر)، هبطحون فهميشك هلئومي بيسرائيل: إتجاريم فمعانيم بمدينيوت يتسور هبطحون (الأمن والاقتصاد الوطني في إسرائيل: تحديات وإجابات في سياسة إنتاج الأمن)، مذكرة رقم ٦٢، (مركز يافه للدراسات الاستراتيجية: تل أبيب ٢٠٠٢)، ص. ١٢٧ - ١٣١.

- ايزنشطاط، شموئيل نواح، هحبرا هيسرائيليت بتموروتيها (المجتمع الإسرائيلي في تغيره)، (ماجنس: القدس ١٩٨٩).

- باراك، أهرون، محاضرة في المؤتمر العالمي للعلوم اليهودية، ١ آب ١٩٩٧، في: رون مارجولين (محرر)، مدينات يسرائيل كمديناه يهوديت فديموقراطيت (دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية)، (الاتحاد العالمي للعلوم اليهودية بالتعاون مع صندوق آفي حاي: القدس ١٩٩٨) ص. ٨ - ١٥.

- بار أون، مردخاي، «هبطحونيزم فمفكراف ١٩٤٩ - ١٩٦٧» (النزعة الأمنية ونقادها ١٩٤٩ - ١٩٦٧)، في: مردخايَ بار أون (محرر)، إتجار هريبونوت (تحدي السيادة)، (مؤسسة يتسحاق بن تسفي: القدس ١٩٩٩). (لم أجد الكتاب).

- برجمان، رونين وجيل ملتسر، ملحيمت يوم كيبور - زمان اميت (حرب يوم الغفران في الزمن الحقيقي)، (يديعوت أحرونوت وحيمد: تل أبيب ٢٠٠٣).

- بروديت، دافيد، «عوتسماه مشكيت فعوتسماه بطحونيت» (القوة الاقتصادية والقوة العسكرية)، ريفعون لكلكلاه، (عام عوفيد والجمعية الإسرائيلية للاقتصاد: حزيران ١٩٩٤، العدد ٩٤ / ٢)، ص. ٢٢٣ - ٢٢٧.

- بشارة، عزمي، «تهليخ هريبونوت عود لو هوشلام» (عملية السيادة لم تكتمل بعد)، في يوسف دافيد (محرر)، مدينات يسرائيل: بين يهدوت لديموقراطيا (دولة إسرائيل: بين اليهودية والديموقراطية)، (المعهد الإسرائيلي للديموقراطية: القدس ٢٠٠٠)، ص. ٣٢٩ - ٣٢٥.

- بنزيمان، عوزي، لو عوتسير بأدوم (لا يتوقف عند الضوء الأحمر)، (آدم: تل أبيب ١٩٨٥).

- بن إليعزر، أوري، ديرخ هكفينت، هيفتسروتو شيل هميلتريزم هيسرئيلي ١٩٣٦ - ١٩٥٦ (تشكل العسكرتارية الإسرائيلية ١٩٣٦ - ١٩٥٦)، (دفير: تل أبيب، ١٩٩٥).

- بن تسفي، شموئيل، «ههوتسأه فهعلوت هكوللت لبيطحون» (المصروفات ومجمل تكاليف الأمن)، في: إمري طوف (محرر)، هبطحون فهميشك هلئومي بيسرائيل: إتجاريم فمعانيم بمدينيوت يتسور هبطحون (الأمن والاقتصاد الوطني في إسرائيل: تحديات وإجابات في سياسة إنتاج الأمن)، مذكرة رقم ٦٢، (مركز يافه للدراسات الاستراتيجية: جامعة تل أبيب، أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٣٨ - ٤٤.

- بن تسفي، شموئيل، «نيطل هبطحون هجلوي فهسموي» (وزن الأمن الجلي والمستتر)، ريفعون لكلكلاه (دورية ربع سنوية: الاقتصاد)، (عام عوفيد والجمعية الإسرائيلية للاقتصاد: حزيران ١٩٩٤، العدد ٩٤(٢)، ص. ٢٣٢ - ٢٢٧.

- بن دافيد، دان، «كواح هعبودا بيسرائيل - مهبيط هبينلئومي» (قوة العمل الإسرائيلية من زاوية النظر العالمية)، ريفعون لكلكلاه، (عام عوفيد والجمعية الإسرائيلية للاقتصاد: آذار ٢٠٠٣، العدد (١٠٣)، ص. ٧٢ - ٩٠.

- بن عامي، شلومو، مكوم لكولام - ايلي بار مسوحيح عم شلومو بن عامي (مكان للجميع - إيلي بار يتحدث مع شلومو بن عامي)، (هكيبوتس هميئوحد: تل أبيب ١٩٩٨).

- بيلد، يوآب وجرشون شابير، «هسخسوخ هيسرائيلي فلسطيني فهحبرا هئزرحيت بيسرائيل» (الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والمجتمع المدني في إسرائيل)، في يوآب بيلد وعادي أوفير (محرران)، يسرائيل: محفرا مجوييست لحفرا ازراحيت؟ (إسرائيل: من مجتمع مجند إلى مجتمع مدني؟)، (معهد فان لير وهكيبوتس هميئوحد: تل أبيب ٢٠٠١)، ص. ١٨٣ - ٢٠٥.

- بيرس، شمعون، هشلاف هبا (المرحلة التالية)، (عام هسيفر: تل أبيب ١٩٦٥).

- بيلين، يوسي، محيرو شل ايحود (ثمن الوحدة)، (رفيف: تل أبيب ١٩٨٥).

- بيلين، يوسي، موتو شيل هدود مأميركا ـ يهوديم بميئه هـ٢١ (موت العم من أمريكا ـ اليهود في القرن الـ ٢١)، (مشكال: تل أبيب ١٩٩٩).

- تسلر، ريكي، بشم هشم فهمهبخاه هدتيت (باسم الله شاس والثورة الدينية)، (كيتر: تل أبيب ٢٠٠٣).

- جابيزون، روت، « ديموقراطيا فيهدوت ـ بين نيتوح موسجي لديون تسيبوري» (الديموقراطية واليهودية ـ بين تحليل مفاهيمي ونقاش جماهيري)»، في يوسف دافيد (محرر)، مدينات يسرائيل: بين يهدوت لديموقراطيا (دولة إسرائيل: بين اليهودية والديموقراطية)، (المعهد الإسرائيلي للديموقراطية: القدس ٢٠٠٠)، ص. ٢٨٩ـ٣١٠.

- جال، رؤوفين (محرر)، هملحماه هشفيعيت: هشبعات هإنتفادا عل هحفرا هيسرائيليت (الحرب السابعة: تأثير الانتفاضة على المجتمع الإسرائيلي)، (هكيبوتس هميئوحد: تل أبيب ١٩٩٠).

- جرينبرغ، ليف، ههستدروت معال هكول (الهستدروت فوق كل شيء)، (نفو: القدس ١٩٩٣).

- دان، يوسف، مدينات يسرائيل كتوفعاه ثيولوجيت (دولة إسرائيل كظاهرة ثيولوجية)، تخيلت العدد ١٥، خريف ٢٠٠٣، ص. ٧١ـ٨٨.

- دروكر، رفيف، حركيري، (يديعوت أحرونوت وحيمد: تل أبيب ٢٠٠٢).

- ديان، موشي، أفني ديرخ (معالم في الطريق)، سيرة ذاتية، (عيدنيم: القدس ١٩٧٦).

- ديان، موشي، بعولوت تسفئيوت بيمي شالوم (أعمال عسكرية في زمن السلم)، مجلة معرخوت، ص. ٥٤ـ٦١، وفي مجلة بمحنيه، (١٤ـ٢١ أيلول، ١٩٥٥).

- دون يحيى، إليعزر، «مملختيوت فيهدوت بهجوتو فمدينيوتو شيل بن غوريون» (الرسمية واليهودية في فكر وسياسة بن غوريون)، هتسيونوت (دورية الصهيونية)، (جامعة تل أبيب وهكيبوتس هميئوحد: المجلد ١٤، ١٩٨٩)، ص. ٥١ـ٨٨.

- دون يحيى، اليعزر، «دات زهوت لئوميت فبوليتيكا ـ همشبير بشئيلات «مي هو يهودي ١٩٥٨» (الدين والهوية القومية والسياسة ـ الأزمة في سؤال «من هو اليهودي» ـ ١٩٥٨)، في: تسفي تسميرت ومردخاي بار أون (محرران)، شني عفري هجيشر (جانبي الجسر)، (يتسحاق بن تسفي: القدس ٢٠٠٢)، ص. ٨٨ـ١٤٣.

- رحلبسكي، سافي، حمورو شيل مشيح (حمار المسيح)، (مشكال: تل أبيب ١٩٩٨).

- رعنان، تسفي، جوش إيمونيم، (مكتبة بوعليم: ١٩٨٠).

- روبنشطاين، أمنون، مهرتسل عد رابين فيهالئا (من هرتسل حتى رابين وبعد ذلك)، (شوكن: تل أبيب ١٩٩٧).

- روبنشطاين، أمنون، «يسرائيل فمدينوت هلؤوم هحدشوت» (إسرائيل والدول القومية الجديدة)، تخيلت، العدد ١٦، شتاء ٢٠٠٤، ص. ٤٧ـ٥٦.

- روبنشطاين، داني، مي لأدوناي إلاي: جوش ايمونيم (غوش إيمونيم)، (هكيبوتس هميئوحد: تل أبيب ١٩٨٢).

- زوسمان، تسفي، «هوتسؤوت لبطحون كنيطل» (مصاريف الأمن كعبء)، في: أمري طوف (محرر)، هبطحون فهميشك هلئومي بيسرائيل: إتجاريم فمعانيم بمدينيوت يتسور هبطحون (الأمن والاقتصاد الوطني في إسرائيل: تحديات وإجابات في سياسة إنتاج الأمن)، مذكرة رقم ٦٢، (مركز يافه للدراسات الاستراتيجية: تل أبيب ٢٠٠٢)، ص. ٧٢ـ٧٧.

- زوهر، تسفي، مدينات يسرائيل بعيني حخميم سفرديمـمزرحييم بخيريم، (دولة إسرائيل بنظر حاخامين شرقيين كبار)، في: مردخاي برؤون وتسفي تسميرت

(محرران)، شني عفري هجيشر، دت ومديناه براشيت درخاه شل يسرائيل، جانبا الجسر، (الدين والدولة في بداية طريق إسرائيل)، (يد يتسحاق بن تسفي: القدس ٢٠٠٢) ص. ٣٢٠-٣٤٩.

- زوندار، موشي، سيرت مطكال (وحدة الأركان القتالية)، (كيتر: القدس ٢٠٠٠).

- شاخ، الحاخام أ. م، مختافيم فمأمريم (رسائل ومقالات)، (بني براك، ١٩٨٠).

- شبيرا، يوناتان، أحدوت هعفودا ههيسطوريت: عوتسماتو شيل أرجون بوليتي (أحدوت هعفودا التاريخية: قوة تنظيم سياسي)، (عام عوفيد: تل أبيب ١٩٧٥).

- شبيرا، يونتان، لشلطون بحرتانو (للحكم اخترتنا)، (عام عوفيد: تل أبيب ١٩٨٩).

- شلمون، يوسف، «دات فلئوميوت بتنوعات هعافوداه» (الدين والقومية في الحركة القومية اليهودية)، في: بنحاس جينوسار وآبي برئيلي (محرران)، تسيونوت بولموس بن زمنينو (الصهيونية، سجال معاصر)، (جامعة بئر السبع: سدي بوكير ١٩٩٦)، ص. ٣٦٦-٣٧٤.

- شناتون سطاتطستي ليسرائيل (كتاب الإحصاء السنوي)، (دائرة الإحصاء المركزية: القدس سنوات مختلفة).

- شيلح، عوفر، همجاش فهاكيسف: مدوع دروشا مهبيخا بتساهل (الصينية والنقود، لماذا هنالك حاجة لثورة في جيش الدفاع الإسرائيلي)، (كنيرت وزمورا بيتان: تل أبيب ٢٠٠٣).

- سادان، عزرا، كلكالات يسرائيل فهابيطاحون هليئومي (اقتصاد إسرائيل والأمن القومي)، (معهد دراسات الأمن القومي، جامعة حيفا، كلية الأمن القومي في الجيش الإسرائيلي: تل أبيب ٢٠٠١).

- سفيرسكي، شلومو، تقريرأهداف السياسة الاجتماعية، (مركز أدفا: تل أبيب ١٩٩٩).

- سفيرسكي، شلومو وإيتي كونور أتياس، تمونات متساف حبرتيت (صورة الوضع الاجتماعي)، (مركز أدفا: تل أبيب ٢٠٠١).

- سموحه، سامي، «همشطار شيل مدينات يسرائيل» ديموقراطيا إزراحيت، إي-ديموقراطيا أو ديموقراطيا إتنيت» (نظام الحكم في إسرائيل: ديموقراطية مدنية أم لا-ديموقراطية أم ديموقراطية إثنية)، سوسيولوجيا يسرائيليت، ب (٢)، ٢٠٠٠، ص. ٥٦٥-٦٣٠.

- سموحه، سامي، «هؤوما لفني همدينا» (الأمة قبل الدولة)، في: يوسف دافيد (محرر)، مدينات يسرائيل: بين يهدوت لديموقراطيا (دولة إسرائيل: بين اليهودية والديموقراطية)، (المعهد الإسرائيلي للديموقراطية: القدس ٢٠٠٠). ص. ٣١٩-٣٢٤.

- سوليمان، إيلان وستيوارت كوهين، «تساهل متسفا هعام لتسفا مكتسوعي» (جيش الدفاع الإسرائيلي: من جيش الشعب إلى جيش مهني)، معرخوت عدد ٣٤١، (أيار-حزيران ١٩٩٥)، ص. ٢-١٧.

- طال، دافيد، تفيسات هبطحون هشوطيف شيل يسرائيل- مكوروتيها فهتبتحوتا ١٩٤٦-١٩٥٦ (مفهوم الأمن الجاري في إسرائيل- مصادره وتطوره ١٩٥٦- ١٩٤٦)، (جامعة بن غوريون: سدي بوكر ١٩٩٨).

- فاسرمان، الحاخام ألحانان، مجموعة مقالات، (تل أبيب ١٩٦٣).

- فايس، شيفح، همهباخ ماي ١٩٧٧- نوفمبر ١٩٧٨ (الانقلاب أيار ١٩٧٧- تشرين الثاني ١٩٧٨)، (عام عوفيد: تل أبيب ١٩٧٩).

- كاشير، آسا، «مدينات هيهوديم هديموقراطيت» (دولة اليهود الديموقراطية)، في: يوسف دافيد (محرر)، مدينات يسرائيل: بين يهدوت لديموقراطيا (دولة إسرائيل: بين اليهودية والديموقراطية)، (المعهد الإسرائيلي للديموقراطية: القدس ٢٠٠٠)، ص. ١١١-١٣١. (صدر في اللغة الإنجليزية عام ٢٠٠٣).

- كاسبيت، بن وإيلان كفير، ايهود باراك- حيال مسبار إحاد (إيهود باراك- جندي رقم واحد)، (جلي ألفا تكشورت: تل أبيب ١٩٩٨).

- كاتس، ي. ، لئوميوت يهوديت - ماسوت فمحكاريم (القومية اليهودية - مقالات وأبحاث)، (المكتبة الصهيونية بجانب الهستدروت الصهيونية العالمية: القدس ١٩٧٩).

- كوب، يعقوب، هكتسأت مشأفيم لشيروتيم حفرتييم ٢٠٠٢ (تخصيص المصادر المالية للخدمات الاجتماعية للعام ٢٠٠٢)، (مركز بحوث السياسات الاجتماعية في إسرائيل: القدس ٢٠٠٣).

- كوك، هكوهين أ. ي، حزون هجئولاه (رؤيا الخلاص)، (مؤسسة الحاخام كوك: القدس ١٩٤١).

- كوك، هكوهين أ. ي، أوروت (أضواء)، (مؤسسة الحاخام كوك: القدس ١٩٦٣).

- كوهين، حاييم، مي هو يهودي؟ (من هو اليهودي؟)، مجلة يهدوت هومانستيت حيلونيت، العدد الأول، حزيران/ يونيو ١٩٨٠)، ص. ٩-٣.

- كيمرلنج، باروخ، كيتص شلطون هأحوسايم (نهاية حكم الأشكناز العلمانيين القدامى الاشتراكيين القوميين أو الصهيونيين)، (كيتر: القدس ٢٠٠٣).

- لنداو، ش. ز. وي. رابينوفيتش (محرران)، سيفر هتسيونوت هدتيت (كتاب الصهيونية الدينية)، (القدس ١٩٧٧).

- ليساك، موشي، «هإنتفادا فهحبرا هيسرائيليت: بريسبيكتيفا هيسطوريت فيسوتسيولوجيت»، في: رؤوفين جال (محرر)، هملحماه هشفيعيت: هشبعات هإنتفادا عل هحفرا هيسرائيليت (الحرب السابعة: تأثير الانتفاضة على المجتمع الإسرائيلي)، (هكيبوتس هميئوحد: تل أبيب ١٩٩٠)، ص. ١٧-٣٧.

- مرحافيا، حن (محرر)، هاتسيونوت: أوتسار هتعودوت هبوليطيوت (الصهيونية: مجمع الوثائق السياسية)، (احيأساف: القدس ١٩٤٣).

- مرغليت، دان، يحيدات كوماندو ميئه فأحت (وحدة الكوماندو ١٠١)، (موكيد: تل أبيب ١٩٦٨).

- موريس، بيني، ملحموت هجفول شيل يسرائيل ١٩٤٩-١٩٥٦ (حروب إسرائيل الحدودية ١٩٤٩-١٩٥٦)، (عام عوفيد: تل أبيب ١٩٩٦).

- نويبرجر، بنيامين، «ديموقراطيا عم أربعا كتميم» (ديموقراطية بأربعة عيوب)، في: يوسف دافيد (محرر)، مدينَات يسرائيل: بين يهدوت لديموقراطيا (دولة إسرائيل: بين اليهودية والديموقراطية)، (المعهد الإسرائيلي للديموقراطية: القدس ٢٠٠٠)، ص. ٣١١-٣١٧. نبو، باروخ وياعيل شور، «كل هعام تسفا؟ شيروت هميلوئيم بيسرائيل» (كل الشعب جيش؟ خدمة الاحتياط في إسرائيل)، في: كل هعام تسفا؟ شيروت هميلوئيم بيسرائيل (كل الشعب جيش؟ خدمة الاحتياط في إسرائيل)، (المعهد الإسرائيلي للديموقراطية: القدس ٢٠٠٣)، ص ٩-٣٣.

- هار تسيون، مئير، بركي يومان (فصول مذكرات)، (لفين افشتاين: تل أبيب ١٩٦٩).

- هوروفيتس، دان وموشي ليساك، متسوكوت بأوتوبيا (ضيق في الأوتوبيا)، (عام عوفيد: تل أبيب: ١٩٩٠).

- وولف، الحاخام ي. أ. ، هتكوفا فبعيوتيها (المرحلة وقضاياها)، المجلد الأول، (صندوق دار النشر على اسم الحاخام ي. أ. وولف: بني باراك ١٩٨١).

قائمة المراجع الإنجليزية

- Anderson, Benedict, " Imagined Communities: reflections on the origin and spread of Nationalism", (Verso books: London & NY: 1991).
انظر أيضا تعقيب عزمي بشارة في نهاية الترجمة العبرية للكتاب: كهيلوت مدومينوت، ترجمة دان دؤور (الجامعة المفتوحة، تل أبيب ١٩٩٩) ٢٤٤-٢٦١ .

- Allon, Yigal, The Making of Israel's Army, (Sphere Books: London 1971).

- Barak, Cohen, "Democracy and the Mis-Rule of Law: the Israeli Legal System's Failure to Prevent Torture in the Occupied Territories", Indiana International and Comparative Law Review, Vol. 12, 2001, pp., 75-105.

-Bassiouni,M.Cherif, "Universal Jurisdiction for International Crimes: Historical Perspectives and Contemporary Practice", Virginia Journal of International Law, Vol. 42, 2001,pp., 81-162.

- Capitanchik, David, "A New Beginning? The 1992 Israeli General Elections", in: Ephraim Karsh and Gregory Mahler (eds.), Israel at the Crossroads: The Challenge of Peace, (British Academic Press: London & NY 1994), pp., 125-136.

- Cohen, Yinon and Yizchak Haberfeld, "Gender, Ethnic, and National

Earning Gaps in Israel: The Role of Rising Inequality", to be presented at the Sapir Center workshop on "earning inequality and educational gaps between origin-related groups in Israel", (June, 12 2003).

- Ezrahi, Yaron, "politics and culture in Modern Israel: recent trends", in: Ehud Sprinzak and Larry Diamond, (eds.), Israeli Democracy under stress, (Boulder: Lynne Rinner, 1993). (Didn't find the book).

- Fisch, Harold, "The Zionist Revolution: a new perspective", (St. Martin's press: New York 1978).

- Friedman, Menachem, "Israel as a Theological Dilemma", In: Kimmerling Baruch (ed.), The Israeli State and Society; Boundaries and Frontiers, (State University of New York Press: New York 1989), pp., 165-215.

- Heller, Mark," Continuing and Change in Israeli Security Policy", Adelphi Paper 335, The International Institute for Strategic Studies, London, July 2000.

- Horowitz, Dan, "Strategic Limitations of a Nation in Arms", Armed Forces and Society- An Interdisciplinary Journal, Vol. 13, No.2, winter 1989,pp., 277-294.

- International Court of Justice, Advisory Opinion: Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, 8 July 1996, par. 79.

- Jewish Political Studies Review, volume12, Numbers 3&4,Fall 2000. Jerusalem Center for public affairs.

- Ravitzky, A., "Exile in The Holy Land: The Dilemma of Haredi Jewry", in: Peter Medding Studies in Contemporary Jewry No. 5,1989,pp., 89-125.

- Kedar, A, "Israeli Law and the Redemption of Arab Land: 1948-1969", PhD Thesis, Harvard Law School, Harvard University, Cambridge. (Couldn't find it).

- Kimmerling, Baruch, "Between the Primordial and the Civil Definitions of the Collective Identity: Eretz Israel or the State of Israel? ", in E. Cohen, M. Lissak and U. Almagor (Eds.), Comparative Social Dynamics (Westview press, Boulder and London: London 1985), pp. 262-283.

- Kohn, Moshe, "Who's Afraid of Gush Emunim?" (Jerusalem Post Press: Jerusalem 1970).

- Kraus, Vered and Robert W. Hodge, "Promises in the Promised Land: Mobility and Inequality in Israel, (Greenwood press: New York 1990).

- Kretzmer, David, The Occupation of Justice: the Supreme Court of Israel and the Occupied Territories, (State University of New York Press: Albany 2002).

- Peled, Yoav, "Ethnic Democracy and the Legal Construction of Citizenship: Arab Citizens of the Jewish State", American Political Science Review, vol. 86, No. 2, 1992,pp., 432-443.

- Peled, Yoav and Gershon Shafir, "The Roots of Peacemaking: The Dynamics of Citizenship in Israel 1948-1993, International Journal of Middle Eastern Studies, August 1996, Vol.28, No. 3,pp., 391-413.

- Rabin, Yitzhak, The Rabin Memoirs, (expanded edition), (University of California press: Berkeley, Calif. 1996).

- Razin, Assaf and Efraim Sadka, "The Economy of modern Israel:

Malaise and Promise", (The University of Chicago press: Chicago 1993).

- Rubinstein, Yona and Dror Brenner, " The Origin Related Wage Gaps: Evidence from the "promised Land" ", Tel Aviv Univ.: Tel Aviv June 2003. Abstract.

- Samuelson, Paul A. "Economics", 8th edition, (MacGraw Hill: New York 1970).

- Sasson Sofer, Zionism and The Foundation of Israeli Diplomacy, (Cambridge UP: Cambridge, 1998).

- Shalev, micheal, Labour and the political Economy in Israel, (Oxford: Oxford University press 1992).

- Sternhall, Zeev, The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism, and The making of the Jewish State, (Princeton Univ. Press: Princeton N. J. 1999).

- Summers, Robert and Alan Heston, "The Penn world Tables", (Mark 5.6), 1995.

- The Middle East Srtategic Balance 2002-2003, (Jaffee Center for Strategic Studies: Tel Aviv, 2004)

- "Preferential Treatment of National Minorities by their Kin-State: The Case of the Hungarian Law on Hungarians Living in Neighboring Countries (Magyars) of June 19, 2001,Resolution 1335 (2003), European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Council of Europe, Availableat:http://assembly.coe.int/Documents/AdptedText/TA03/ERES1335.htm

- The Public Committee Against Torture In Israel, BACK TO A ROUTINE OF TORTURE, Torture and ?-treatment of Palestinian Detainees duringArrest,DetentionandInterrogation,September2001-April 2003,Availableat:http://www.stoptorture.org.il/eng/images/uploaded/publications/58.pdf

- World Development Indicators2001, World Bank.

-World Military Expenditures and Arms Transfers, U.S. Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), 1997.

-Yiftachel, Oren, "Israeli Society and Jewish-Palestinian Reconciliation: 'Ethnocracy' and Its Territorial Contradictions," Middle East Journal, Vol. 51, No. 4, 1997,pp., 505-519.

-Yiftachel, Oren, "Democracy or Ethnocracy: Territory and Settler Politics in Israel/Palestine", Middle East Report, (summer 1998).

صحف إسرائيلية:

معاريف
هآرتس
يديعوت أحرونوت
بمحنيه
هتسوفيه
يتيد نئمان
هعير

صحف ومجلات لم تعد تصدر:

إتجار
حداشوت
دفار
عل همشمار
عيريف شبات

مصادر وثائقية:

- رسالة بن غوريون إلى شاريت، عيرف شبات، ٦ كانون الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ .
- خطاب دافيد بن غوريون في جلسة مناقشة قانون العودة في الكنيست، المجلد ٧، ١٩٥٠، ص. ٢٠٣٥-٢٠٣٧ .
- محضر جلسة الكنيست، ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٥ .
- قرار المحكمة العليا بشأن يوم الأرض: يردور ضد لجنة الانتخابات المركزية، ملف ١/ ٦٥، مجلد قرارات المحكمة العليا (بادي) ١٩، ص. ٣٦٥-٣٨٢ .
- قرار المحكمة العليا: يهورام بن شالوم وآخرون ضد لجنة الانتخابات المركزية والقائمة التقدمية للسلام، ملف ٢/ ٨٨، مجلد قرارات المحكمة العليا (بادي) ٥٣ (٤)، ص. ٢٧٩ - ٢٢١ .
- قرار المحكمة العليا: غانم ياسين ويفين كاخلي ضد مسجل الأحزاب وحزب «يمين يسرائيل»، ملف ٧٥٠٤/ ٩٥، مجلد قرارات المحكمة العليا (بادي) ٦٠ (٢)، ص. ٤٥-٧٩ .
- قرار المحكمة العليا: شليط ضد وزير الداخلية وآخرين، ملف ٦٨/ ٥٨، المجلد ٢٣ (٢)، ص. ٤٧٧ - ٥١٣ .
- قرار المحكمة العليا: أوسفالد روفالزون ضد وزير الداخلية، ملف ٧٢/ ٦٢، (لم أجده).
- خطاب مئير كهانا في القراءة الأولى لتعديل قانون أساسي: الكنيست (رقم ١٢)، وتعديل قانون العقوبات (رقم ٢٤)، ٩ تموز/ يونيو ١٩٨٥ .
- محضر جلسة الكنيست، ١٨ آب/ أغسطس، ١٩٥٣ .

- محضر جلسة الكنيست، ١٥ آب/ أغسطس، ١٩٤٩ .
- محضر جلسة الانتخابات المركزية، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٢، ص. ٥٩٢ .
- جابيزون، روت، «ايحود مشباحوت بشتي مدينوت» (توحيد العائلات في دولتين)، يديعوت أحرونوت، ٥ آب/ أغسطس، ٢٠٠٣ .
- هآرتس، ٨ كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٠ و١٣ آذار/ مارس، ١٩٩٠ .
- هآرتس، ٢ حزيران/ يونيو، ١٩٨٩ و ٩ حزيران/ يونيو، ١٩٨٩ .
- هآرتس، ٢٨ آب/ أغسطس، ٢٠٠٣ .
- يديعوت أحرونوت، ١٨ تموز/ يوليو، ١٩٩٠ .
- دافار، ٦ نيسان/ أبريل، ١٩٦١ .
- عل همشمار، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٥٦ .
- حداشوت، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٢ .
- يديعوت أحرونوت، ١٨ تموز/ يوليو، ١٩٩٠ .
- يديعوت أحرونوت، ٢٢ آذار/ مارس، ١٩٦٨ .
- هآرتس، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٠٠ .
- هآرتس، ٧ أيلول/ سبتمبر، ١٩٩٨ .
- هآرتس، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٠٢ .
- معاريف، ٢٤ حزيران/ يونيو، ٢٠٠٣، ويديعوت أحرونوت في نفس التاريخ.
- يديعوت أحرونوت، ١٩ كانون الثاني/ يناير، ٢٠٠٣ .
- معاريف، ٧ شباط/ فبراير، ٢٠٠٢ .
- دافار، ٥ نيسان/ أبريل، ١٩٩٣ .
- يديعوت أحرونوت، ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٦ .
- يديعوت أحرونوت، ٣٠ كانون الثاني/ يناير، ٢٠٠١ .
- هآرتس، ١٣ نيسان/ أبريل، ٢٠٠١ .
- هآرتس ويديعوت أحرونوت ومعاريف، ١٦ شباط/ فبراير، ٢٠٠١ .
- معاريف وهآرتس، ١٣ نيسان/ أبريل، ٢٠٠١، يديعوت أحرونوت، ١٦ نيسان/ أبريل، ٢٠٠٣ .
- هآرتس، ٢٠ حزيران/ يونيو، ٢٠٠١ .

- معاريف، ١٣ كانون الثاني/ يناير، ١٩٨٣ .
- شارون، أرئيل، «يجب عدم تنمية الأوهام»، يديعوت أحرونوت، ٢٦ شباط/ فبراير، ١٩٨٨ .
- يديعوت أحرونوت، ٣٠ آب/ أغسطس، ١٩٨٢ .
- معاريف، ١٦ ديسمبر ١٩٨٣ .
- يديعوت أحرونوت، ١٢ آذار/ مارس، ١٩٨٨ .
- شارون، أرئيل، « لمنع كارثة للأجيال»، يديعوت أحرونوت، ١٢ آب/ أغسطس، ١٩٨٨ .
- عملية شيلج (حرب لبنان) في مرآة حروب الماضي، يديعوت أحرونوت، ٣١ أيار مايو ١٩٨٥ .
- يديعوت أحرونوت، ١٦ نيسان/ أبريل، ٢٠٠٣ .
- هآرتس، ١١ أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٣ .
- بن شاحر، حاييم، «كلكلات يسرائيل ـ امتساع هديرخ» (اقتصاد إسرائيل ـ وسط الطريق)، هآرتس، ٢٢ حزيران/ يونيو، ١٩٩٥ .
- هآرتس، ٢٧ أيلول/ سبتمبر، ١٩٩٩ .
- هآرتس، ٣ حزيران/ يونيو، ١٩٩٩ .
- هآرتس، ١٨ كانون الثاني/ يونيو، ٢٠٠١ .
- هآرتس، ١٤ أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٠ .
- يديعوت أحرونوت ومعاريف وهآرتس، ٢٨ أيار/ مايو، ٢٠٠٣ .
- يديعوت أحرونوت، ٢٣ حزيران/ يونيو، ٢٠٠٣ .
- معاريف، ٨ حزيران/ يونيو، ٢٠٠٣ .
- يديعوت أحرونوت، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٧٤ .
- (لم أجد مقالاً لشبتاي طيبيت يوم ٦ حزيران ١٩٩٤، ولا خلال الأسبوع نفسه) .
- كسبي، أريبه، «أنا»، هآرتس، ٨ تموز/ يوليو، ١٩٩٩ .
- صحيفة هعير، ٢٥ حزيران ١٩٨٥ .
- مجلة بمحنيه (التابعة للجيش) ١٧ نيسان ١٩٨٥ .

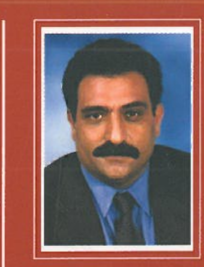
رقم الإيداع ١٧١٥٣/ ٢٠٠٤

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 09 - 1134 - 8

مطابع الشروق

القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



عـــزمي بشـــارة

الكاتب دكتور في الفلسفة وعضو بالكنيست الإسرائيلي، ولـه العديـد مـن الأنشطة السياسية والمواقف الوطنية المشرفة ضـد السياسـة الإسرائيلية، ورئيس ومؤسس التجمع الوطنـي الديمقراطي، ونشـر لـه الكثيـر مـن الكتب والدراســـات ويشـــارك بمقالاته في العديد من الصحف العربية والأجنبية.



هذا كتاب خطير..

فهو يحلل بنية الديمقراطية اليهودية إلى عناصرها المكوّنة، ويتناول في تحليله أوجهاً متعددة لنشاط دولة إسرائيل، كعملية بناء الأمة من خلال الاقتصاد، والعناصر والأفكار المكوّنة للأيديولوجية الإسرائيلية السائدة. وإلى جانب ذلك، فهو مساهمة علمية وبحثية لفهم المجتمع والدولة الإسرائيلية؛ إذ يتناول بشكل ديناميكي الخارطة السياسية الإسرائيلية وتطورها، كما يتطرق إلى الاقتصاد وقضية العولمة، والنموذج الإسرائيلي للتفاعل مع العولمة، بالقدر اللازم لفهم فعل تناقضات الديمقراطية اليهودية في الخارطة السياسية الإسرائيلية.

إن هذا الكتاب هو حصيلة بحث وتجربة طويلة يمكن اعتبارها تجمع بين النظرية الاجتماعية والفلسفة والمراقبة الميدانية التي تضاف إلى الجهد النظري، والغرض: تفكيك ونقد وإعادة تركيب لجوانب أساسية في المجتمع والسياسة الإسرائيلية تمكّن من نقد شامل لهذا المجتمع مبنيّ على المعرفة.



دار الشروق


6 221102 014182